2271
5083
.45
.361
V.4

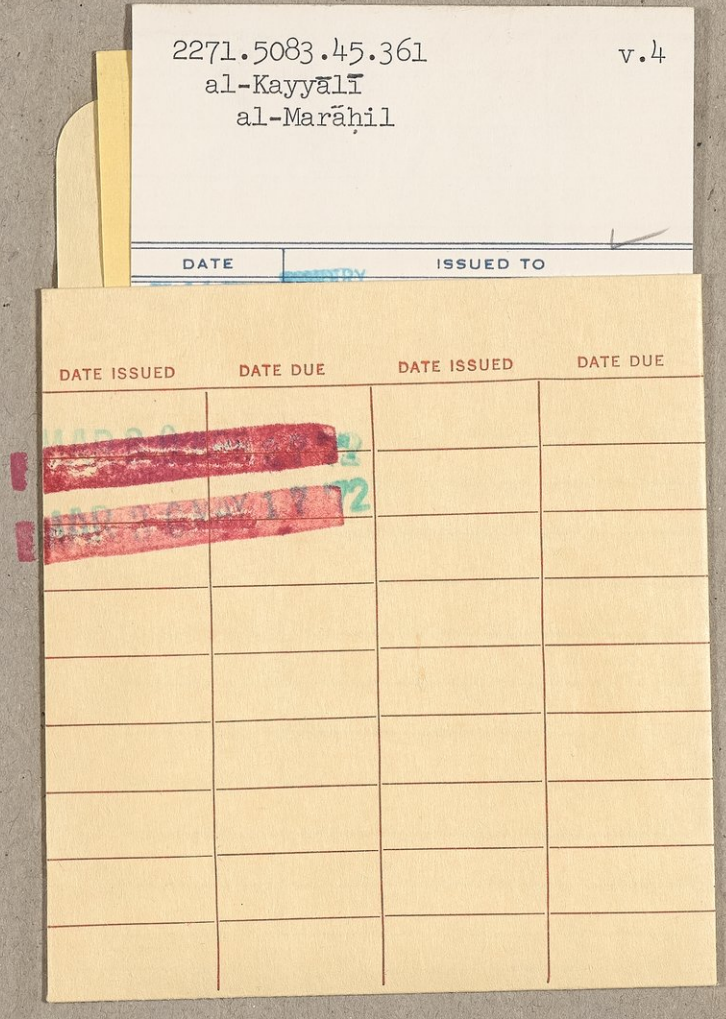

2271.5083.45.361 v.4
al-Kayyālī
al-Marāḥil

DATE | ISSUED TO

DATE ISSUED | DATE DUE | DATE ISSUED | DATE DUE

Princeton University Library
32101 072710401

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

المراحل

في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني

عام ١٩٣٦ — ١٩٣٩

الجزء الرابع

حلب - سوريا

الجمهورية العربية المتحدة

١٩٦٠

مطبعة الضاد - حلب

al-Kayyali, 'Abd al-Rahmān

الدكتور
عبد الرحمن الكيالي

al-Marāḥil

المراحل

في الاغتراب الفرنسي وفي نضالنا الوطني

من عام ١٩٣٦ — ١٩٣٩

الجزء الرابع

حلب - سوريا
الجمهورية العربية المتحدة
١٩٦٠

« ان دول الاستعمار لن تعوزها الذرائع للقيام بأعمالها العدوانية الاستعمارية ، بل انها كثيراً ما تخلق هذه الذرائع وتخلقها من العدم لتحقق اهدافها ومطامعها ».

ا. هـ كار

« ان الشعب السوري ، ليس من الشعب الذي ولد امس ، بل هو شعب من اقدم شعوب العالم ، له حضارته وتقاليده ، وقد رأى جميع الامم العظيمة من شرق وغرب تمر من بلاده ، او على مقربة منه ، وكان مثقلاً بالمصاعب والتجارب القديمة ولكنه احرق الجميع الذين لم يتمكنوا من فهمه ، واتباع ارادته ، ومقوماته ، وقد خلق السوري لوفرة اتصاله بالاقوام والحوادث والمدنيات ، روحاً معقدة ، وحركة مفاجئة تختفيان تحت ستار البساطة وتخفيان شخصيته » .

من مقال لجريدة « لازيكو »

مطبعة الضاد - حلب

(RECAP)

2271
.5083
.45
.361

v.4

المقدّمة

لقد انتهينا في الجزء الاول من «المراحل» بذكر دور بونسو ومراحله الخمس . وفي الجزء الثاني انتهينا بذكر القسم الاول من دور دي مارتيل ومراحله الثلاث . وفي الجزء الثالث انتهينا بذكر القسم الثاني من دور المومأ اليه ، وقد حوى المرحلة التاسعة والمرحلة العاشرة من دوره . وفي هذا الجزء الرابع، ننتهي بذكر القسم الثالث من دور دي مارتيل ، وفيه المرحلة الحادية عشرة والثانية عشرة ، وما كان لدوره من نتائج .

ولأهمية هذا الجزء سميت المرحلة الحادية عشرة « مرحلة التحول نحو التفاهم » وسميت الثانية عشرة « مرحلة التعاون وتطبيق المعاهدة » .

وفي المرحلتين وما قبلهما بيّنت الكثير من الوقائع التي حدثت ، ثم الوقائع والاحداث التي أدت الى التحول في سياسة المفوض السامي ، واتجاه وزارة الخارجية الفرنسية نحو التفاهم ، على اساس انهاء الانتداب ، وعقد المعاهدة ، والاعتراف بالوحدة السورية ، واعادة الاحرار الوطنيين المبعدين ، والعفو العام الشامل لجميع السياسيين ، واجراء انتخابات نيابية حرة ، واعادة الحكم النيابي الدستوري ، وتنفيذ احكام المعاهدة ، واعتبارها سارية المفعول منذ تصديقها من المجلس النيابي السوري .

ثم ذكرت تعيين الوفد ، ومن هم اعضاؤه ، وسفرهم الى باريس ، وما جرى لهم هنالك . وشرحت ما حدث من الاحداث والوقائع في سوريا خلال غيابهم ، وبعد عودتهم .

وتنقلت بعدها الى كيف مارسنا سيادتنا ، وكيف جرت الانتخابات . وكيف اجتمع المجلس النيابي ، وانتخب رئيس الجمهورية ، وتألفت الحكومة ، وما

كان من ادعاءات الاتراك بخصوص لواء الاسكندرون ، وما هي مطاليبهم قبل ذهاب الوفد وبعده ، وماذا تم بقضية اللواء ، وما هي المذاكرات التي جرت في باريس بين الوفد السوري ، والحكومة الفرنسية ، وعصبة الامم .

واتماماً لما يتعلق باللواء من احداث ووقائع ، نشرتُ صورة الانظمة التي وضعت له ، وبيّنت كيف استقل ، وكيف فُصل عنا واحتله الاتراك .

ثم بيّنت ايضاً ما تعاقب على هذه القضيـة من احداث في سوريا . وما جرى من الامور منـذ بدأت الحيـاة النيابية في عام ١٩٣٧ ، حتى انتهت ، واغلق المجلس في عام ١٩٣٩ .

وبما ان العهد الجديد كان المرحلة الاولى التي مارست فيها سوريا استقلالها وسيادتهـا ، ثم انقلب الحال الى عهد ثان ، او الى مرحلة ثانيـــة مثّلت الاضطرابات والاضرابات ، والشغب والنضـال ، وفيه وقعت اعظم الوقائع التي كشفت نهائياً عن ماهيـــة الانتداب وغاية الاستعمار بصورة سافرة ، وما هي اعمال الفرنسيين عندما تتبـــدل نياتهم ، ويكشرون عن انيابهم ، وينكثون عهودهم ، ويدوسون شرفهم بأقدامهم ، رأيت ان اسجل كل الحوادث التي تصور عهد النكول والتآمر ، وما نتج عنها ، الى ان احيل الكونت دي مارتيل الى التقـاعد في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩٣٩ ، واستدعي الى باريس بعد ان استقالت وزارة « بلوم » ، وجاءت وزارة « دلاديه » وهو الراديكالي الاستعماري المتعصب ، والعدو اللدود لسوريا خاصة ، والعرب عامة .

ثم رأيت ان اسجل كيف تم تعطيل الدستور بمجيء المفوض المسيو « بيو » واستقال الرئيس الاول السيد هاشم الاتاسي من رئاسة الجمهورية ، ولماذا زال الحكم الوطني .

ولما كانت « الكتلة الوطنية » هي التي قادت حركة النضال في جميع ادواره ومراحله ، وهي التي عقدت المعاهدة ، وهي التي ادارت الحكم الوطني ، وهي المسؤولة عن هذا النضال ، وما تعاقب على البلاد من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٩ ،

فاني سأصف بصورة موجزة هـذا الدور بتمامه ، وأبيّن ماهيته ، وما كانت عليه اوضاع البلاد السورية ، وما هي نفسية شعبنا عندما تسلّم الوطنيون الحكم، وما فعلته الوزارة وفعله المجلس النيابي من الاعمال خلال هذه المدة ، وما فعله كلٌّ من الرئيس السيد هاشم الاتاسي ، ورئيس الوزارة ، ووزير الاقتصاد الوطني والاعاشة والزراعة السيد جميل مردم بك ، ووزير الخارجية والداخلية السيد سعدالله الجابري ، ووزير الماليـة ، والدفاع ، والاشغال العامة ، السيد شكري القوتلي ، ووزير العدلية والمعارف السيد الدكتور عبدالرحمن الكيالي في وزاراتهم .

واكمالاً لهذه المباحث ، سأذكر ما كانت عليه المعارف يوم ان تسلّمتها ، وما كان يرجى ان تكون ، وما كانت عليه المحاكم والقضاء ، وما فعلته لاجلها من اصلاح ، وما هو قانون الطوائف وما اشيع عنه . ثم اجملُ وضع المجلس النيابي واعماله وسياسته ، وأبيّن اسباب فشل الدور الوطني ، والعوامل التي حالت دون بقائه .

واختم الكتاب ، بموجز عن عقيدتنا الوطنية القويمة ، التي حملناها وجاهدنا في سبيلها .

ومن المفيد ان اصرح ، بأني تبسطت في الجزء الرابع ، لأصف الدور الوطني بما له وعليه ، وأبيّن مقدار مسؤولية الكتلة الوطنية حسبما علمته بالاختبار، كما اني وصفت اعمالي في الوزارتين ، لأبيّن مقدار مسؤوليتي ، والفكرة التي اتبعتها لاصلاح المعارف ، واصلاح القضاء ، وتنظيم المحاكم .

وكما اني لم احابِ في الاجزاء الثلاثة الماضية ، ففي هذا الجزء الاخير ، اتبعت القول الصريح . فاذا كان لغيري رأي لا يتفق وما عرضته ، فله الحرية بان يحكم كما يقتضيه العلم والفكر السليم .

وفي عقيدتي ، خير للانسان ان يقول الواقع ، ويكتب ما يعلم عن الحقائق، بدلاً من ان يقول ما لا يعلم ، ويكتب ما لا يتفق والواقع .

على اننا نحن المسؤولين عن العهد والمعاهدة ونتائجهما مهما اختلفت وجهات نظرنا في العمل لبلوغ غاياتنا واهدافنا ، ففي سير نضالنا وجهادنا لم نختلف ، ولا تعمدنا التفريط في حقوق امتنا ، ولا خرجنا على مبادئنا ، ولا تقاعسنا عن محاربة الانتداب والتحرر من الاستعمار ، ولا اهملنا ايقاظ الشعب في وعيه ، ولا تخلفنا عن السير في مقدمة صفوفه ، لمقاومة الظلم ودك صروح المستعمر ، ودوام المطالبة بوحدتنا واستقلال أمتنا ، والسعي الدائم لتحقيق رسالة القومية العربية ، التي استشهد في سبيلها احرارنا .

اما اننا وفقنا في جهودنا ، او لم نوفق ، او كنا مسيرين لا مخيرين ، او خيّرنا ولم نحسن الاختيار ، واتيحت لنا الفرص ، وفوتنا علينا الزمن ، فقضايا ذات وجوه واحتمالات ، لا تخلو من سلب وايجاب ، ومن ناصر وناقد .

ولو ان المقصود من المراحل الاجابة عليها لأدليت بالحجج والبراهين ، وأجبت عليها ، ولكن المقصود كان تسجيل الوقائع وسرد الحوادث ، وتثبيت الوثائق . ومع هذا اقول ويقوله اخواني ، اننا عملنا ما استطعنا ، وأدينا ما بامكاننا ، وسعينا لانجاز ما وعدنا ، وكنا مخيرين لحدٍ ما ، ومسيرين لحدٍ ما ، شأن كل انسان . وعندما عملنا مخيرين ، اخترنا بمحض ارادتنا ، ووفقاً لمبادئنا ما هو الأفضل . وعندما سيّرتنا العوامل القهارة تجنبنا الضرر وانتظرنا الزمن وصبرنا على المحن ، ثم اتبعنا الطريق الأسلم .

ولو اننا والامة معاً كنا مخيرين في جميع الاحوال التي مرت بنا ، لما فرض علينا الانتداب وتحملنا وجوده ومظالمه ، ولما تجزأت البلاد ، وانفصل الوطن العربي عن بعضه ، وتحملنا مصائب التجزئة ، ولما وقع الاحتلال في سوريا ولبنان وفي الاردن والعراق ، ولما طالت المراحل وكلها ضحايا ومعارك . ولما ذهب لواء الاسكندرون ، وضاعت فلسطين وهما أعز اجزاء الوطن !

واذا ادعى احد ان الامم والافراد عند نشأتها وتكوينها تكون مخيرة فيما تريد وما لا تريد ، في عسرها ويسرها قلنا جواباً على ذلك ، أليس في كل المظاهر الحية في الامم والافراد تعمل الارادة لحدٍ ما ، وتعمل القوى المسيرة لحدٍ ما ؟

أليست قوي الطبيعة ، وقوى الوراثة ، وقوى المحيط من العوامل المسيرة المؤثرة لحدٍّ ما ؟ .

وبالرغم من هذا ، تحاول الامة ، ويحاول الفرد ، شق طريقهما في الحياة ، وتخطي الصعاب ، وتذليل العقبات بسائق غرائزهما ، وقوة ارادتهما وملكاتهما ، وبحسب استعدادهما ومقوماتهما ، حتى يبلغا الهدف والغاية بقدر ما تسمح به تلك القوانين والقوى المؤثرة ، وظروف المجتمع وبيئته . وبين قوة الارادة ، وقوة العقل ، وتفاعل القوى الخارجية والطبيعية والاجتماعية يتكيّف الحي، وتتكيف نتائج جهوده ونضاله وسيره واعماله .

وإنْ تصورنا خلاف ما تقدم ، فلمَ الكفاح ؟ ولمَ النضال ؟ وكيف نتطوَّر وننمو ونتكامل ؟

وما دام حكم هذا القانون تسري احكامه علينا وعلى اعمالنا وعلى افرادنا وأمتنا ، وعلى غيرنا مهما كان ، وكلنا بشر ، وما دمنا منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٩ ونحن نناضل ونجاهد لنشق طريق التحرر والخلاص ، فلحدٍّ ما عملنا باختيارنا ، ولحدٍّ ما ، عملت فينا الاقدار ، وما عملناه كان لخيرٍ يُبتغى وخلاص يُرتجى ، وما لم نستطع عمله ، لم يكن باختيارنا ولا بارادتنا .

وعليه فالقياس الصحيح ، لا يكون من نقطة واحدة وواقع واحد ، بل القياس يجب ان يتناول مختلف النقاط وجميع الوقائع .

ولعل ما تفضل به إمام الحكمة والبلاغة ، من جرَّب الدنيا وجرَّب الخلق واراد لامته ما يريده الحق ونقده المبطلون بغير حق ، يكون خير جواب لمن لا يرضيه البرهان .

قال الامام علي كرَّم الله وجهه : « اذا اقبلت الدنيا على امرىء البسوه محاسنَ غيره ، واذا ادبرت الدنيا عن امرىء سلبوه محاسن نفسه » .

وقبل الختام ، والكتاب يتم طبعه في عام ١٩٦٠ ، لا في عام ١٩٣٩ ، يجب عليَّ ان اذكر بالخير والتقدير صاحب الفضل من شجعني على المضي في

كتابة المراحل في حياته ، وقرأ اجزاءه الاربعة وتفحص بعض محتوياتها ، ولم يمد المولى في اجله حتى يرى الكتاب وقد برز للوجود ، وهو ابن عمي المرحوم العالم العلامة مفتي الديار الحلبية الاستاذ الشيخ عبدالحميد الكيالي ، اسكنه المولى فسيح جناته ، وجزاه عني وعن الامة الخير والاحسان بقدر تقواه واعماله التي اسداها الينا .

ثم عليَّ ان اشكر الذين تفضلوا وارسلوا اليَّ كتب تقديرهم ، واظهروا سرورهم بعـــد اطلاعهم على الاجزاء التي ارسلت اليهم ، وذلك اعترافاً بوطنيتهم وتقديرهم وتشجيعهم .

وكذا عليَّ ان اشكر لصاحب مطبعة « الضاد » الاديب الشاعر الاستاذ عبدالله بوركي حلاق ، ما بذله من الجهد والدقة والعناية في مراقبة طبع الكتاب والاشراف عليه ، حتى خرجت الطباعة انيقة وصحيحة وليس فيها من الاغلاط المطبعية الا ما يغتفر وقوعه .

وكل ما اتمناه ان اكون قد وفقت لتقديم تاريخ صادق وصورة صحيحة عن جهادنا القومي ونضالنا السياسي الذي قد تطويه الايام ، ويغدو عند بعض الاجيال الآتية نسياً منسياً ، وان اكون قد اديت لأمتي واخواني الوطنيين اهل الرعيل الاول ، واخواني الذين صدقوا فيما عاهدوا ، وشاركوا الامة في جهادها ، ما لهم في عنقي من حق وفضل وامانة ، والله لا يضيع اجرَ من احسن عملاً .

حلب عام ١٩٦٠

الدكتور عبدالرحمن الكيالي

عضو اللجنة العليا للكتلة الوطنية

ورئيس الحزب الوطني العام سابقاً

البقية من مرحلة سياسة التنكيل

لقد اوردنا الكثير من الحوادث عن الاضرابات والوقائع الدامية ، وعن السياسة الجديدة « سياسة التنكيل والارهاب » التي نفذها المفوض السامي . فلنبحث الآن عن معنى هذه السياسة ، ولماذا اختطها لنفسه ؟

ولماذا يقاوم « دي مارتيل » الوطنيين ، ويسعى للقضاء على حركتهم ، كما يظهر من قراراته واجراءاته ؟

ثم لماذا اهمل حل القضية السورية ؟ وما هذه الغطرسة والكبرياء في اوضاعه ومعاملاته ؟

١ ـ الاسباب الظاهرة لاعمال دي مارتيل

لا شك ان لكل هذه الظواهر والاعمال اسباباً تعود :

اولاً : الى الخيبة التي مني بها في اول مجيئه، عندما حاول ارغام المجلس النيابي على قبول المعاهدة .

ثانياً : الى التلقينات التي سمعها من دوائر البعثة ، والجالية الفرنسية ، والمؤسسات والشركات الفرنسية ، فملأت دماغه ، وغذت هذه الاقوال روحه .

ثالثاً : الى خلقه الشخصي المنطوي على جهل نفسية الشعب السوري ، ماضيه وحاضره ، وعلى الكبرياء والانغماس في الملذات التي اعتادها في حياته .

رابعاً : الى عجزه الاداري لقلة تجاربه .

خامساً : الى عجز معاونيه ومستشاريه الذين اختارهم ، او استبدل غيرهم بهم.

سادساً : الى اعتقاده ان كل ما يرتئيه هو الصواب .

سابعاً : الى غموض السياسة الفرنسية وتلوّنها، وحيرتها، وعدم استقرارها على وجه مرضٍ بعد كل هذه التجارب .

ثامناً : الى معالجة وزارة الخارجية الفرنسية شؤون سوريا بجهل الحقائق، والاعتماد على ما يوحيه المستعمرون « رجالات جيش الاستعمار، ودوائر الاستخبارات، واصحاب الشركات » .

وتبدو لنا صحة هذه الاسباب من سير المراحل ، وتوالي الاضطرابات ، وكثرة تبدل المفوضين ، والموظفين ، واللجوء الى سياسة المفاجآت ، وتفاقم الخطوب ، وكثرة الشكايات ، ودوام السير على طريق الخطأ .

وبما اننا سردنا مجمل الحوادث كما هي ، فمن المفيد ان نذكر مشروع « دي مارتيل » الاداري، الذي اعلنه بعدما انهى مشروعه الاقتصادي وبيّن نتائجه .

٢ ـ المشروع الاداري رقم ٥ الصادر في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

اما مشروعه الاداري الذي هيأ له جواً مكهرباً ، فهو القرار الذي اعلنه في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ وسماه « قرار ٥ ل . س » ، ونشره في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، وخلاصته :

تقسيم الاراضي السورية الى ثماني محافظات ، على رأس كل محافظة ، محافظ تعيّنه الحكومة المركزية ، ويكون بجانبه مجلس يسمى مجلس المحافظة ، فيتألف مجلس محافظة حلب من ثلاثين عضواً « المجلس البلدي ، ومعه اربعة اعضاء تعينهم الحكومة ، وثلاثة عشر نائباً يمثلون الاقضية » ، ويتألف مجلس محافظة دمشق من اربعة وعشرين عضواً . وتتألف المجالس في بقية المحافظات من اثني عشر عضواً ، واضاف الى مجلس كل محافظة مجلساً آخر سمي « لجنة المحافظة » . وتتألف « من المحافظ رئيساً ، ومكتب مجلس المحافظة اعضاء » ، وتكون مهمتها « كلجنة تنفيذية للمقررات . اما الوظائف ، والحقوق ، والواجبات ، فعبارة عن حق ابداء الرأي لحضرة المحافظ والشعب في تعيين الطرق المختصة بالمنطقة وتخطيطها ، وتقدير قيمة التكاليف للطرق ، والغاء الطرق ، والموافقة

على المشاريع المختصة بالمنطقة ، وفتح مدارس عمومية واوليـــة ، وانشاء معهد للاسعاف ، وحق النظر في المسائل التي تعرضها عليه اللجنة المختصة . وعلاوة على هذا فللمجلس الموما اليه حق النظر في المسائل المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها ، ثم له ان يبدي رأيه بالقسم الموضوع في الموازنة المختص بنفقات الدولة العائد الى المحافظة .

واخيراً عليه ان لا يبحث ، او يناقش، او يبدي رأياً في الامور السياسية او الدينية ، او في قوانين الدولة وانظمتهـا . وقد جعل لانتخاب اعضائه ، واعضاء المجلس البلدي قراراً جديداً ينص على تأليف « لجنة انتخـابية » من مدينة حلب ، ومن المحافظات الاخرى .

والمشروع كما يتضح لا يقدم الامة خطوة لنيل حقوقها وحريتها في التمثيل، ولا في تدرجها نحو الاستقلال والسيادة . وكل ما في المشروع ان المندوب السامي بقي المرجع الأعلى لكل محافظة ، وبدون رأيه وتصديقه لا ينفذ قرار ولا مشروع . وبقيت « المركزية » الخانقة هي الاساس . وما الهيئة الانتخابية الا واسطة لعرقلة امانى البلاد، وزجها في انتخابات ليس لها من ورائها منفعة، وليس هذا فحسب ، بل المشروع يكاد يكون طريق احتيال لتسخير ارادة الامة وفقاً لاهواء الحكم القائم .

ولو فرضنا من محسناته ادخال غرف التجارة ، والصناعة ، والزراعة ، في المجلس المذكور ، فهذه الغرف كل اعضائها بالتعيين ، والمجلس البلدي الذي سيشترك في مجلس المحافظة كل اعضائه بالتعيين ، ومختارو المحلات ، ومعاونوهم ، معينون ، ورؤساء النقابات بالتعيين .

فماذا بقي للشعب ليمثل ارادته ؟ ولماذا وضع المفوض السامي هذه التنظيمات ؟ ولماذا لم يتركوا حق وضعها الى المجلس النيابي ؟ ولماذا اعلنها قبل ان يسأل الشعب ماذا يريد ؟ وكيف تنظم امور الادارة ، وجهاز الادارة قبل ان تستقر البلاد وتنال حقها واستقلالها ، ويسودها الهدوء والاطمئنان ، وتثق بما يعمل وينظم لها ؟

هذا ما يدعو الى الشك والريبة من النيات ويدعو الى البعد عن الفرنسيين، والاستخفاف بكل ما يقدمونه والمقاومة له .

ومن متناقضات السلطة، انها تريد تنظيم البلاد من جهة، وتثير جبل الدروز ليطلب استقلاله وبقاءه منفصلاً عن سوريا من جهة ثانية .

ودليلنا ان حاكم السويداء وهو « فرنسي » دعا وجوه الجبل الى حفلة اقامها ، وبلّغهم ان استقلالهم اعترفت به لجنة الانتدابات ، ثم حثهم في خطابه على المطالبة به، وتأييد الطلب بارسال الوفود الى المفوض السامي لتبليغه ارادتهم. فتأمل !

٣ ـ ما جاء في خطاب السيد « بدوي الجبل » أمام دي مارتيل سنة ١٩٣٦

ومثلما فعل حاكم الجبل الفرنسي بأمر المفوضية ، فعل غيره في بلاد العلويين وكان من تعليماتها ، ان اوعزت بالطلب الى بعض النواب الذين هم من انصارها يوم زارها المسيو دي مارتيل خصيصاً لهذه الغاية ، فوقف احد اعضاء المجلس التمثيلي وهو محمد سليمان الاحمد الملقب « ببدوي الجبل »[1] والقى امامه في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ خطاباً قال فيه :

(١) صار بدوي الجبل بعدذلك عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني، وعلماًمن اعلام الأدب والوطنية . انتمى اثناء اعماله السياسية الى جمعية العهد ، ثم الى الكتلة الوطنية ، وانتخب مراراً نائباً عن بلاده وممثلاً لأمانيها في المجالس النيابية . واما قوله هذا في ذلك الحين فقد يكون من شيطان الشعور ، لا من ملاك العقل . والشاعر في كل زمان يترجم عن عواطفه ويصوّر شعور المحيط عندما يلمس اثره في نفسه وفي خياله . ولعل شاعرنا الحساس ، العامل لخدمة قومه لم يدرك ما سيكون عليه المستعمرون من عسف وظلم وهدم وفساد ، عندما ترسخ اقدامهم في ارض الوطن، ويتحكمون في رقاب الشعب فقال ما قاله وهو ينظر الى الماضي المحزن . ثم لما ثبت له باللمس والواقع ان هؤلاء الذين لبسوا مسوح القديسين، وتزيوا بزي الاصدقاء لم يحققوا ما وعدوا ولكنهم عملوا لاستعباد الشعب وتقويض مقوماته الاخلاقية ، والقومية، والدينية، ومزقوا وحدته كفر بوعودهم وحارب انتدابهم ومشى في صفوف اخوانه الوطنيين المخلصين .

« ان العلويين لم يذوقوا طعم الحرية الا في هذا الوضع الحاضر ، وما من فتاة او فتى علوي الا وتجد اسم فرنسا على شفتيه ، وان الحالة الحاضرة هي المثل الأعلى » وغيرها من الاقوال التي يريد المفوض السامي ان يسمعها ، ويلذ له ان يسمعها من افواه اخواننا العلويين ، حتى يتخذها حجة على السوريين ويقول لهم ان العلويين والدروز لا يريدون الالتحاق بكم .

ولكن هل دعواه ، ودعوى السلطة صحيحة، أو هي قول شاعر فحسب !

٤ ـ كتاب سكان انطاكية وبلاد العلويين رداً على خطاب السيد بدوي الجبل

وفي ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « القبس » في دمشق الرد الآتي مرسلاً من قبل سكان انطاكية وبلاد العلويين :

اطلعنا نحن العلويين في انطاكية على ما جاء في خطاب السيد سليمان الاحمد « بدوي الجبـــل » ، فاستنكرنا من رجل أجرَّ نفسه ووقفها لتحقيق مآرب شخصية ان يتكلم باسم طائفة هي من قلب العروبة ، ومن انقى طوائفها، واستئنا ان يقف مثل هذا الرجل في جمع كبير امام رجال رسميين في اللاذقية، ويمدح الحكم الحاضر ويدعي انه ينطق باسم الطائفة العلوية ، معبراً عن رضاها بهذه الاوضاع الشاذة التي يخضع لها هذا الجزء من الوطن العربي ، فيصمها بعار العبودية ، ويوجه اليها تهمة الخنوع والذل ، فما كانت هذه الطائفة يوماً عند قول هذا الرجل المأجور ، مستكينة للذل ، راضية بتمزيق وحدة البلاد العربية، وان كان هنالك من تدفعهم مصالحهم الذاتية الى الرضا بهذه التجزئة ، فهم لا يمثلون الكتلة التي ينتمون اليها ، وهي منهم براء .

ولو اطلعنا على تاريخ العلويين ، واستعرضنا ما لهذه الطائفة من الماضي المجيد ، والاعمال الخالدة ، والتضحيات الكبيرة في حقل القومية العربيـة ، لوجدناهم ابداً مناضلين عن الحق العربي ، مستميتين في الذود عن حياض هذه الامة واعلاء شأنها .

وان ننسَ لا ننسَ قيام العلويين في وجه الحروب الصليبية ، وكفاحهم

المستميت في رد تلك الحملات الاجنبية ، ودفاعهم الشديد عن سلامة البلاد ، وما هذه المزارات التي يقدسها العلويون ويسمونها « بالفدائية » الا قبور اولئك الشهداء الذين فدوا بلادهم بارواحهم ، واشتروا حرية امتهم بدمائهم النقية . والتاريخ ينبئنا ان الطائفة العلوية هي اكثر طائفة ناضلت في رد تلك الحملات الاجنبية عن كيان الوطن العربي ، كذلك لم يعرف العثمانيون يوماً انهم استطاعوا ان يخضعوا هذه الطائفة لنفوذهم الا يوم حملوا عليهم تلك الحملة الكبيرة وكسروهم فاجتمع على اثرها رؤساؤهم في منزل احدهم واضرموا النار فيه وماتوا ميتة النبل تحت لواء الحرية وعافت انفسهم الرضوخ للحكم الاجنبي ، والبقاء في حياة ملؤها الذل والعبودية ، وان قيامهم في طليعة المجاهدين في سبيل القضية العربية ، واعلان الحكم العربي ، ووقوفهم في وجه الاحتلال، وقيام الاستقلال العراقي على اشلاء اخوانهم « الشيعة » كل ذلك برهان على ان هذه الطائفة ما كانت يوماً خائنة لبلادها ، ناكرة لقوميتها وعروبتها ، وكان أولى بهذا الرجل ان يتكلم باسم نفسه ، لا باسم العلويين الذين نحن منهم .

ولقد استنكر علويو اللاذقية اقوال « البدوي » ونحن بدورنا جئنا بهذا الكتاب المفتوح نؤيد استنكارهم ونعلن سخطنا واحتجاجنا على هذه الاوضاع التي يؤيدها ، والتي كان منها هذا الفقر المدقع ، والحالة المؤلمة التي يعيش في ظلها العلويون .

التواقيع : زكي ارسوزي ، رمضان نجيب ، ابراهيم فوزي ، نادر نجيب، حسن زرقا ، صلاح الدين احمد ، سلمان حجي ، محمد ابراهيم ، سالم صالح ، زكي محي الدين ، عبدالكريم صالح ، حسن غريب ، جميل دور ، حمدي عيسى، ناظم سعيد ، سالم سليمان ، صادق نحيت ، زكي سليم ، محمد نحيت ، صبحي بغدادي ، مصطفى بشير ، عبدالحميد حسن ، حقي اسماعيل ، محمد سليم دوبا ، اسماعيل فاضل ، غانم احمد ، عبدالغني سليمان ، جميل عبدالحميد ، زكي عبدالحميد، صادق غانم ، غانم احمد ، فهمي حيد ، فؤاد رشيد ، حميد حي ، عبدالواهب حجي ، اسماعيل محمد ، نوري درويش ، فؤاد محمد ، عاكف حميد، وهبي محمد، جاسم نجيب ، مالك حميد ، اسماعيل حنوف ، صبري شاهين ، سليمان شاهين ، حسن ديب ، علم الدين .

٥ ـ ما نشرته جريدة « القبس » من رد العلويين على خطاب السيد « بدوي الجبل » الذي القاه امام دي مارتيل

وفي ١ شباط سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « القبس » رداً آخر من بلاد العلويين جاء فيه :

قال مكاتب « القبس » في اللاذقية :

غير خافٍ على احد ما تركه الخطاب الذي القاه محمد سليمان الاحمد « بدوي الجبل » في حفلة استقبال المفوض السامي في اللاذقية ، وانتحاله صفة التكلم بلسان الامة ، من الاثر السيء في نفوس السوريين عامة ، وخاصة منهم سكان هذه المنطقة ، وفي مقدمتهم المسلمون العلويون ، وكم كان وقعه جميلاً ذلك الرد الذي كان اسبق الناس اليه علويو انطاكية ، ونشرته هذه الجريدة يردون به وصمة عار يريد البدوي ان يلصقها بامته التي هي من قلب العروبة والاسلام .

وفي الرد التالي ، الذي تنادى لوضعه وجوه المسلمين العلويين في منطقة العلويين ، وفي منطقة اللاذقية وشبابهم المثقف ، ما يؤيد ان هذه المنطقة من اقصاها الى اقصاها تدين بعقيدة واحدة هي عقيدة الحرية والاستقلال التام ، وان لا قيمة لادعاءات مغرضة يبيع فيها المأجورون ضمائرهم ابخس الاثمان .

وعلى ذلك، فليسمع « البدوي » اذن ، ما جاء في هذا الرد ، لعل سهام الحقيقة تنفذ الى النفوس المريضة فتمزق اشلاء الزلفى الخانقة الذليلة .

يقول « البدوي » في تصريحه : ان العلويين لم يذوقوا طعم الحرية ، الا في هذا الوضع الحاضر ، ولا ندري ماذا يفهم البدوي بمعنى الحرية ـ ألعله فهم منها ان يكون حراً بالتصريح باسم الشعب وخلافاً لمصلحته ـ وان يمثل الامة رغماً عنها ، وان ترغم الامة على الاعتراف بتمثيله لها ؟ . ونريد ان نسأله ـ وهو النائب الحر !.. ـ كيف كانت الحرية عنده حينما اصر مع زملائه على تخفيض الضريبة عن شعب رزح تحت اعبائها ؟ ولكنهم ـ يا للأسف ـ باشارة واحدة تفرقوا وارفض اجتماعهم على لا شيء ! .

ويقول : « ان ما من فتاة او فتى علوي، الا ونجد اسم فرنسا على شفتيه . ولئن رحب المسلمون العلويون في بادىء الأمر بالحكم الذاتي ، فذلك على اثر الوعود التي قطعوها لهم بجعلهم من هذه البقعة جنة الله في ارضه ، ولكن تجربة ثلاثة عشر عاماً برهنت لهم بانهم بدلاً من التقدم المأمول والرفاه المنشود، تأخروا في جميع نواحي الحياة ، واصيبوا في الصميم من جراء خداع الزعماء النفعيين الذين لا يصدقون الانتداب القول ولا الفعل ، ولا يحملون اليه اماني الشعب الحقيقية ، وهـــذه مغارم الحكم يتحملها العلويون . اما منافعه فكانت لأقلية طائفية ضئيلة ، لا تألو جهداً في الحملة على العلويين ، والحط من كرامتهم للاحتفاظ بمراكزها .

وان ننسَ لا ننس كلمة ذلك الزعيم المشهور الذي صرح لأحد الرجال المسؤولين ، انه اذا كان خدم الانتـــداب خمسة عشر عاماً فسوف يتطوع ـ اذا اطال الله بعمره ـ خمسة عشر عاماً اخرى ، ليكفر بها عن هذه السيئة وذلك لان الانتداب لم يعبأ بمصالح شعبه ، ولا اهتم بتقدمه .

وهؤلاء المبشرون ، ينتشرون في بلاد العلويين ، ويتسلحون امام الجماهير بسيف الحكومة ، ويزعمون انها بقبضتهم ، ويعدون من تبعهم بالوظائف والمراكز، كأنهم اصبحوا الحكومـــة المنتدبة . ومن الغريب ان الرجال المسؤولين ، لا يعمدون لتكذيبهم ، بل يعملون سراً وعلانية على مساعدتهم ، وتثبيت اقدامهم في القرى الآهلة .

فكيف يريد الانتداب بعد هذا ، ان يجد من العلويين ذلك الحمل الوديع ـ على قول البدوي ـ .

ان العلويين قد نكبوا منذ فجر التاريخ حتى الآن بنكبات لا تعدّ ، بسبب المحافظة على عقيدتهم ، وآثروا سكنى الجبال في سبيل الغاية ، واحتملوا المشقات ، وتعرضوا للمتالف . وهم يرضون بالبؤس يلفهم بجلبابه ، وبالفقر يعضهم بنابه ، ولكنهم لا يتنازلون عن عقيدتهم مهما كلفهم الأمر .

ويقول البدوي : ان الحالة الحاضرة هي المثل الأعلى ـ وهي المثل الاعلى

بنظر البدوي وحده ـ لأن المذكور لا يملك شبراً واحداً من الارض ، لكي يشعر بثقل الضريبة ، وهذا معاشه الشهري يسمح له بان يبذخ على حساب الامة المسكينة ، فكأن الرجل لا يحس الا بحس نفسه ! .

اما ذلك الشعب الذي نكبه القدر بأن يمثله البدوي واضرابه ، فهو يحتج بشدة على تصريحه ، ويعلن للملأ جميعاً شديد استيائه من الوضع الحاضر ، وبالاذن من البدوي الذي يتحدى اي علوي ان يرد عليه .

واخيراً يأتي البدوي فيضرب على وتر الانفصال والتفرقة ، ويكرر نغمة مملولة . ولكننا نقول له ان الشعب الاسلامي العلوي هو من صميم العروبة والاسلامية ، ولن يجرده منها تصريح أملته المآرب الشخصية ، وان العلويين كانوا ولا يزالون اباة للضيم والخضوع ، متمسكين بقوميتهم العربية ، وعقيدتهم الاسلامية ، ووطنهم السوري ، وقد كانت صرخة العلوي اول صرخة دوت في سبيل الحرية ، واول دم سفك كان ولا ريب دم علوي زكي .

ونحن لا نلوم البدوي اذا ما صرح باسم الشعب ، وخلافاً لمصلحته ، فمن القواعد الاولية في علم الاخلاق ، ان يذكر الانسان المعروف ، وان يشكر لصاحب الاحسان احسانه ، ان لم يكن وفاء واعترافاً بالجميل ، فعلى الأقل كيلا يقطع المحسن احسانه اذا لقي جحوداً وكفراناً .

ولكننا نتوجه الى اولئك الذين خلقوا البدوي وامثاله . نريد ان نتفاهم معهم على قضية واحدة : اذا كان رجال الانتداب يريدون التفاهم مع الامة ، ويحترمون ارادة المجموع واماني الشعب ، فالشعب العلوي بوجوهه وشيوخه وشبابه يشجب هذا الوضع الحاضر ، الذي لم يوصله لامنية واحدة من امانيه ، واما اذا كانوا يريدون ابقاء ما كان على ما كان ، وان يصموا آذانهم عن الشكاوى المنبعثة من جميع الصدور ، فان البدوي وامثاله مستعدون لأن يؤيدوا خطتهم هذه بتصريح تلو تصريح حتى الابد ! .

وهنيئاً للحكومة بانصارها الاوفياء ! .

اللاذقية في ١ شباط ١٩٣٦

وجوه : محسن حرفوش ، غانم جعفر ، ابراهيم صالح ناصر، محمود الحكيم، حبيب العثمان ، ابراهيم الصالح ، محمود العثمان ، سليمان احمد الخير .

محامون وشباب مثقف : يوسف تقلا، محسن العباس، عبدالرحمن ابراهيم ، جميل اسعد ، علي يونس حمدان ، محي الدين كامل ، سلمان محمد حرفوش ، علي محمد حرفوش ، عبود احمد ، محمد عبدالرحيم ، سلمان عبدالهادي ، محمد علي اسبر ، محمد عبدالهادي ، علي عبدالرحمن ، محمد ابراهيم حكيم، محي الدين معلا ، جابر محي الدين ، علي محمد احمد ، سلمان ابراهيم ، مهيوب علي شربا ، محمد احمد عيد ، محسن مصطفى حرفوش .

٦ ـ رد شباب الكتلة الوطنية على مزاعم المسيو روبير دي كه في ٦ شباط سنة ١٩٣٦

وتمسكاً بالوحدة ، ورداً على مزاعم طلاب بقاء الانفصال ، ومزاعم ممثل فرنسا المسيو روبير دي كه ، ارسل شباب اللاذقية في ٦ شباط سنة ١٩٣٦ الكتاب الآتي :

سعادة المسيو روبير دي كه مندوب فرنسا عن سوريا لدى لجنة الانتدابات

لنا الشرف نحن الموقعين ادناه ، ان نلفت نظر سعادتكم الى ان العناصر التي اعتدتم مقابلتها واستيحاء معلوماتكم منها عن هذه البلاد ولا سيما في مدينة اللاذقية ، كانت كلها حتى اليوم من فئة معينة ذات صفة حكومية لا تمثل رأي الامة ، ولا تعبر عن امانيها .

لذلك نطلب موعداً لمقابلة سعادتكم باسم الشباب الوطني ، حيث نبسط لسعادتكم الحالة ، كما يراها ويشعر بها سواد ابناء هذه البلاد ، ونحدد المطاليب والاماني ، كما تعتقد الامة السورية انه لا بد من تحقيقها لضمان المصلحة المتبادلة للتعاون المشترك بين فرنسا وسوريا . وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا .

رشاد رويحه ، اسعد هارون ، توفيق هارون ، عدنان ازهري .

سعادة المسيو روبير دي كه مندوب فرنسا عن سوريا لدى لجنة الانتدابات

نتشرف ان نبسط لسعادتكم باسم الشباب في اللاذقية ما يأتي :

ان فرنسا كان لها في سوريا من سنة ١٩١٦ فما قبل مقام ادبي ممتاز ، ونفوذ تزاحمها فيه دولة اخرى ، وثقافة منتشرة اكثر من الثقافة التركية نفسها التي كانت دولتها تسيطر في هذه البلاد .

كثيرون من السوريين يعتقدون ان في ارشاد فرنسا في هذه البلاد سعادة كبرى ونعمة يحسدون عليها ، وكانوا مطمئنين بوعود الحلفاء التي قطعها للسوريين كل من وزير خارجية فرنسا وانكلترا بان سيكون لهم حق تقرير مصيرهم ، واختيار شكل الحكم الذي يريدون .

وجاءت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم فاعترفت للسوريين بثقافة ممتازة ، واعتبرتهم دولة مستقلة مفتقرة موقتاً الى ارشاد ، رأت جمعية الامم ان تعهد به الى فرنسا .

ثم جاءت معاهدة لوزان ، فتخلت تركيا فيها عن سوريا لاهلها باعتبارها بلاد مستقلة ذات سيادة .

هذه هي الجهة النظرية من القضية السورية . اما الجهة العملية فقد يعمل ممثلو فرنسا جهدهم في هذه البلاد للقضاء على وحدتها القومية والجغرافية والسيطرة المباشرة على الصغيرة والكبيرة من شؤونها ، وارهاقها اقتصادياً وادارياً وسياسياً وحرمانها من جميع انواع الحريات ، وإخضاعها لشتى الاحتكارات ، وفتح ابوابها للمتشردين المعتقلين المحرومين من كل مزية الشعوب التي طردتها الحكومات المجاورة .

كانت سوريا تحت سيطرة دولة واحدة جغرافياً ، عدا لبنان الصغير ، الذي كان متمتعاً بامتيازات معينة ، فجزّأ ممثلو فرنسا هذه الوحدة الى ست حكومات ، استوجبت نفقات باهظة ، وجيشاً لجباً من الموظفين ، وكان هذا

الوضع من اهم العوامل في إفقار البلاد ، وانتشار الفوضى التشريعية والثقافية فيها.

وكانت سوريا في ظل الدول العثمانية وحدة قوميـــة عربية ، قسم ممثلو فرنسا هذه الوحدة الى مسلمين ونصارى ، وجزأوا وحدة المسلمين الى شيعة وسنية. ثم جزأوا وحدة الشيعة الى علويين ودروز متاولة واسماعيليين، كما جزأوا المسيحيين الى كاثوليك وارثوذكس وبروتستانت ، ثم جزأوا كل فئة من هذه الفئات الى عشائر واحزاب وعائلات ، وجعلوا اساس التشريع التمثيل الطائفي ، بحيث اصبح المفكر يعتقد ان هدفهم ليس القضاء على الوحدة القومية فقط ، بل على كل وحدة ، حتى الطائفية والعائلية ايضاً .

اصدر ممثلو فرنسا تشريعاً باستيفاء ديون الحرب على اساس مئة واثني عشر قرشاً سورياً لليرة العثمانيـة ، وكان للسوريين في المصرف العثماني ، الذي هو مؤسسة فرنسية ، بقيمة مليوني ليرة ذهبية اموال وودائع ، دفعهـا على هذا الاســاس ، فخسر السوريون بذلك اربعة اخماس مالهم ، ومنحوا حق اصدار العملة للمصرف السوري ورأسماله لا يتجاوز المليون ليرة فرنسية ورقاً .

فاصدر حتى الآن نحو ستة وعشرين مليون ليرة سورية ، ليس للسوريين لقاءها من الضمانات غير رأسمال البنك ، مع الملاحظة ان قيمة الفرنك الفرنسي اليوم نحو ٢١ في المئة من قيمته الاساسية .

ومع الملاحظة بان قيمة الليرة السورية كانت تساوي في بدء اصدارهـا خمسين قرشاً ، وانها هبطت فيما بعد الى تسعة قروش ، واشتراها المصرف بهذه القيمة الاخيرة ، ثم عاد فرفعهـا الى ثمانية عشر قرشاً ذهباً ، وبذلك كان كالمنشار في امتصاص ثروة البلاد صعوداً ونزولاً .

هذا الى ما اصدره ممثلو فرنسا من التشريع الجمركي ، الذي راعوا فيه تضخيم ميزانية المصالح المشتركة ، مما عاد بالضرر على صناعة البلاد وتجارتهـا ، فقتلوا عدة صناعات وطنية مفيدة ، وتركوا الصناعات اليابانية والصهيونية وسواها تطغى على اسواق بلادنا وتقتل صناعاتنا في عقر دارنا .

وأداروا البلاد بطريقة كانوا هم كل شيء فيها، وحرموها من كل تمثيل حقيقي لها ، حتى ان المجالس الادارية ، ومجالس البلديات ، وغرف التجارة والصناعة والزراعة ، التي كانت منتخبة انتخاباً ، اصبحت تعيَّن من قبل ممثلي الانتداب بالذات او بالواسطة ، واطلقوا يد شركات الاحتكار في استنزاف دماء الشعب واستثمار موارده . ومن هذه الشركات ، شركة الخطوط الحديدية ، وسيارات طرق الشرق ، ومياه وكهرباء حلب ، واخيراً شركة الريجي ، الى آخر ما هنالك من هذه المؤسسات التي ارغمنا على التكامل معها على قاعدة « الغنم لها والغرم علينا » .

ولا تزال البلاد تخضع لقرارات شخصية يصدرها ممثلو الانتداب حاملين لها صفة التشريع . ومن هذه القرارات ما ينافي الحرية الدينية كالقرارات المتعلقة بالاوقاف الاسلامية ، والمحاكم الشرعية ، والسيطرة على التوظيف في المعابد ، ومنها ما ينافي الحرية الاجتماعية كقرار قمع الجرائم وذيوله الكثيرة ، وقرار منع تأليف الاحزاب والهيئات السياسية ، وتقييد حرية الفرق الرياضية والكشفية، الى آخر ما هنالك مما لا يصدق احد انه يمكن ان يوضع في بلاد ما كتشريع دائم الظروف ، ويتولى تنفيذه قضاء مدني وموظفون ملكيون ...

كل هذا مما جعل السوريين يشعرون بمرارة اليأس وخيبة الأمل ، وأضر بسمعة فرنسا ونفوذها وهيبتها ، ورجع القهقري بثقافتها، وجعل اصدقاءها يتمنون الرجوع الى ذلك العهد الذي كانت فيه تعاليم فرنسا مدار الفخر، ومثار الاعجاب ، من غير علم فرنسي يظللها ، ولا جيش فرنسي يحميها .

وانتم ترون ان بقاء البلاد السورية عشرين سنة في ظل الانتداب من غير دستور ولا نظام حكم ثابت ، لا يمكن ان يتفق مع مصلحة سوريا او فرنسا، او مع التقاليد التي يجب ان تحافظ عليها حكومة ينسب الى ابنائها وضع حقوق الانسان ، وتحرير امريكا ، وتعزي اليهم اسمى مبادىء تشتمل عليها دساتير الحرية والحقوق .

وانتم تعلمون ان قرارات ممثليكم ، هي التي خلقت في هذه البلاد علويين

ودروز ، وهي التي في وسعها ان تزيل من الطريق هذه العقبات ، كما تعلمون ان هؤلاء الذين يؤيدون هذه التجزئة والاوضاع انما خلقهم ممثلوكم ايضاً ، من سبق له ان حارب هذه الاوضاع بالسيف او القلم .

وعليه فان مطالب البلاد التي يضمن تحقيقها لهـا الطمأنينة والاستقرار ، ويعيد لفرنسا سمعتها ، ويؤمن المصلحة المشتركة بينها وبين سوريا ، هي مطالب الكتلة الوطنية التي تتلخص في :

آ ــ اعادة دستور الجمعية التأسيسية .

ب ــ وحدة سوريا المنفصلة عن الدولة العثمانية الجغرافية ، مع بقاء لبنان الصغير حراً في تقرير مصيره .

ج ــ عقد معـاهدة تحدد علاقات فرنسا في سوريا ، على قاعدة تأمين مصالح الاولى ، ووحدة وسيادة الثانية ، والغاء الانتداب ، الذي ثبت عقمه ، وعدم صلاحيته كأساس للعلائق بين الشعوب .

ونحن باسم شباب الكتلة الوطنية ، الذي يعرب عن رأي الامة جمعاء ، عدا ذوي المصالح الخاصة القاضية عليهم بالشذوذ ، نقدم لسعادتكم هذه المطالب، غير ناسين ان نحتج على ما اقترف اخيراً في سوريا الداخلية من سجن وترويع وتشريد وطرد طلاب ومصادرة حريات ، لم يكن له مبرر .

وتفضلوا بقبول خالص احتراماتنا .

اسعد هارون ، رشاد رويحه ، عدنان ازهري ، توفيق هارون .

٧ ــ عريضة شباب اللاذقية الى روبير دي كه في شباط سنة ١٩٣٦

وجاء في جريدة « الايام » ، ان شباباً آخرين ارسلوا الى روبير دي كه عريضة بطلب الوحدة جاء فيها :

اولاً ــ ان الشعب بمنطقة اللاذقية ، ما عدا بضعة اشخاص لهم صبغتهم

المعروفة في حكومة اللاذقية ، يستنكر الوضع الحاضر في هذه الحكومة ويعلن مقته لهذا الانفصال الذي ادى الى افقار هذه المنطقة وضياع ثروتها وتحميلها عبئاً لا يتناسب مع حالة هذا الشعب الفقير الذي يقدم كل ما يجنيه للحكومة باسم الضرائب .

ولا نكون مغالين اذا قلنا ان اكثر السكان يكتنفهم الجوع ، ويقتاتون بالنبات بدلاً من الخبز ، وكل ذلك ناشىء عن هذه التجزئة القتالة التي ادت الى انحطاط مستوى الشعب الاقتصادي والادبي والاجتماعي الى درجة لا يصح السكوت عنها .

وهذا يتنافى مع صك الانتداب المفروض على هذه الامة فرضاً . ونريد ان نصارح حضرتكم بانه لا يوجد رجل فيه ذرة من محبة لوطنه، وعزة النفس يرضى بالوضع الحاضر في حكومة اللاذقية .

ثانياً — ان اماني ورغبات سكان منطقة اللاذقية تتمثل في مطالب دمشق الوطنية . اننا نؤيد هذه الاماني الوطنية التي تنص على وحدة البلاد واستقلالها .

ثالثاً — اننا نشارك الوطنيين في دمشق بشعورهم بالاحتجاج على اعمال السلطة التي قامت بها من نفي وسجن وارهاق وخاصة على طرد الطلاب ...

رابعاً — نطلب بالحاح اعادة المبعدين السياسيين ، الذين لا يجوّز قانون، ولا انسانية ، إبعادهم عن بلادهم ، وحرمانهم من ممارسة حقوقهم الطبيعية التي حباهم بها الخالق .

واخيراً نصرح لحضرتكم ان الحل الوحيد لهذه الفوضى هو اعادة دستور الامة الذي سنته الجمعية التأسيسية ، واعلان وحدة البلاد واستقلالها ، وعقد معاهدة بين سوريا وفرنسا تكفل للاولى وحدتها وسيادتها ، وللثانية مصالحها الادبيـــة .

التواقيع : ماجد صفية ، ادهم فوز ، احمد شيخ خيمي ، فؤاد ساعي ، محمد مواهب نتيفة .

ولنعد الآن الى متابعة حوادث سوريا ، بعد ان ذكرنا فيما مر عن سياسة السلطة الفرنسية الجديدة .

لقد سردنا حوادث الاضرابات في جميع المدن السورية ، وذكرنا سعي رجال الكتلة الى انهائها وفتح الاسواق ، وبيّنا ما كان من نكول السلطة عن وعدها ، والتجائها الى سياسة الشدة والعنف اتماماً لخطتها الجديدة ، كأن التجارب القديمة لم تذكرها بما كان من نتائج الشدة .

فهل انتهى الاضراب أم عاد أشد مما يكون ، وما كان اثره في السياسة الخارجية ؟

ان الاضراب عاد اشد مما كان ، وتوالت الحوادث بصورة دعت العراق ومصر الى تقديم الاحتجاجات على فرنسا ، لما تتعمده من تنكيل وارهاب وعسف وجور .

وكان اول من احتج نواب العراق وشيوخه لما توارد الى مسامعهم ما يقاسيه اخوانهم السوريون . فقدموا المذكرة الآتية الى عصبة الامم ونحن ننشرها لندل على ان العراق كان ولا يزال الاخ الشقيق الذي يعطف على اخيه بالقول والعمل ، وبالقلب والفكر ، ويشاركه الأمل والألم، ويتنادى لنصرته في المصائب والمحن ، ويمده بالمال والارواح .

وقد ذكرتها جريدة « القبس » بقدر ما سمح لها ان تنشره .

٨ ـ مذكرة شيوخ العراق بالاحتجاج الى عصبة الامم على ما يجري في سوريا

عزم فريق من رجال بغداد على اقامة مظاهرة كبيرة تأييداً لسوريا يوم الجمعة الماضي ، واتفقوا على ان يجتمعوا في جامع الحيدرخانة اصيل الجمعة .

وارسل فريق من شيوخ العراق ونوابه مذكرة الى جامعة الامم بالاحتجاج على الحالة في سوريا ، وقد وقع على هذه المذكرة ناجي باشا السويدي من رؤساء الوزراء السابقين ، وجميل بك المدفعي من رؤساء الوزراء السابقين ،

ومولود مخلص باشا ، والثلاثة من اعضاء مجلس الشيوخ « الاعيان » ورشيد بك الخوجة من النواب ، ورئيس مجلس النواب العراقي السابق ، وعبد العزيز القصاب بك ، وعبد الحسين الجلبي من الوزراء السابقين ، وواصف وفائي ، وعزيز مناجم ، وياسين الخضيري من الاعيان والنواب وغيرهم ، وهذا نصها :

يا صاحب السعادة

ان الاعمال الجارية في سوريا من تعيطل حريات واعتقال احرار الخ . . كان لها اشد الألم في نفوس ابناء العراق .

لا شك في ان هذه الوقائع التي لا مبرر لها ، انما هي نتيجة مباشرة للسياسة المضطربة التي لا يزال يسير عليها بعض رجال السلطة الفرنسية في البلاد السورية ، واننا لنربأ بالامة الفرنسية ان تستمر على هذه الخطة المحفوفة بالمخاطر والتي لا تتفق مع ما عرفت به فيها من احترام حريات الشعوب ، فاذا كانت المطالبة بالحرية بعد الدماء التي سفكت في الحروب العامة، والتعهدات التي اعطيت تعد جريمة ، واذا كان القصد من تقرير المصير ، وحماية الحريات ، هو تعطيل الحريات ، وزج الاحرار في السجون ، واذا كان القصد من الارشاد والتدريب هو تجزئة قطر واحد الى دويلات هزيلة ، وسلبها ابسط مظاهر الاستقلال ، فاننا نحتج باسمنا وباسم مئات الالوف من اخواننا ، على هذه الاعمال ، ونستنكر صدورها من اناس ينتمون الى امة متمدنة كفرنسا .

ونرجو باسم العدل والسلام انصاف سوريا المعذبة ، ووضع حد للاجراءات العرفية القائمة فيها باسم جامعة الامم .

وزار وفد المحتجين دار المفوضية الفرنسية ببغداد ، وسلم المذكرة الى الوزير الفرنسي ، وارسلت نسخة منها الى لجنة الانتدابات .

٩ ـ مذكرة النواب في مجلس العراق الى مفوض فرنسا في ١٣ شباط ١٩٣٦

وفي ١٣ شباط سنة ١٩٣٦ ، رفع خمسة وعشرون نائباً من العراق، الى مفوض فرنسا في العراق ، الاحتجاج الآتي ليرسله الى عصبة الامم :

معالي سكرتير عصبة الامم

ان الاعمال الجارية في سوريا ، منذ الاحتلال الى يومنا هذا ، لم تخرج عن كونها تجارب ثبت فشلها بصورة صريحة . وابرز دليل على هذا الفشل هو استمرار اضطراب الحالة ، وتبديل الاساليب الادارية بين آونة واخرى ، الأمر الذي ادى الى تأخير القطر الشقيق من وجهات مختلفة .

والشيء البارز هو انه لما تألفت المجالس التشريعية في هذا القطر بقدر ما سمحت به الادارة شبه العسكرية ، واعرب المجلس عن رغبة لا تروق لآراء رجال السلطة ، اصابه الحل والتعطيل ، وهي امور تسبب الاضطرابات وتودي بارواح الكثيرين .

« ان روح المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم لا يأتلف وشكل الادارة القائمة في سوريا ، واذا ما اعربنا عن استياء العراقيين عامة من هذه الاحوال والتمسنا من العصبة ، بالنظر الى سلطتها، ان تضع حداً لهذه التصرفات ، فاننا لا نقصد سوى ان يحصل اخواننا السوريون على الحرية والاستقلال اللذين اخذت العصبة على عاتقها ايصالهم اليهما .

ونحب ان نعتقد بان الامة الفرنسية النبيلة ، التي اضاءت على العالم بشعلة الديمقراطية والحرية هي السابقة لتحقيق هذه المبادىء » .

التواقيع : ٢٥ نائباً

ونشرت جريدة « الايام » في ١٥ شباط سنة ١٩٣٦ ، بان طلاب الأزهر قد اضربوا ايضاً تعاوناً مع سوريا ، وارسلوا برقية الى عصبة الامم والحكومة الفرنسية ، والى السيد هاشم الاتاسي ، يعبرون بها عن شعورهم نحو سوريا ، وهذا ما ذكرته الجريدة .

١٠ ـ اضراب الازهر احتجاجاً على ما يجري في سوريا، وبرقية المضربين الى عصبة الامم

اضرب يوم امس طلاب القسم العام في الأزهر عن دروسهم، وخرجوا

في مظاهرة صامتة ، فقابلوا اخوانهم طلبة القسم الابتدائي لمشاركتهم في الاضراب تضامناً مع سوريا .

وفي الساعة التاسعة صباحاً ، اجتمع طلبة كليتي الشريعة الاسلامية واللغة العربية في فناء الكلية ، واخذوا يخطبون خطباً حماسية حتى الساعة العاشرة والنصف ، ثم اعلنوا الاضراب عن تلقي الدروس طيلة ذاك اليوم ، مشاركة لاخوانهم السوريين .

وقد ارسل الطلبة باسم الأزهر برقية الى عصبة الامم والحكومة الفرنسية والحكومات الاخرى ، بشأن حوادث سوريا ، كما ارسلوا الى السيد هاشم الاتاسي البرقية التالية :

نحيي فيكم الشجاعة الباسلة ، ونشاطركم في جهادكم ، فللشهداء الرحمة ، وللزعماء التحية ، وللشباب الاعجاب والتقدير .

لقد أضربنا اليوم احتجاجاً .

الجامعة الأزهرية

١١ ـ برقية صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الى السيد هاشم الاتاسي

وقد شاء زعيم مصر ورئيس حزب الوفد ، صاحب الدولة السيد مصطفى النحاس باشا ، ان يشارك سوريا في جهادها ، ويشعر بآلامها ، فأرسل البرقية الآتيـــة :

حضرة صاحب الدولة هاشم بك الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية ـ حمص

أدمت قلوبنا حوادث سوريا ، فأبعث اليكم والى القطر الشقيق باسم مصر خير ما تكنه نفوسنا من عطف على ما اصابكم في محنتكم ، واعجاب بوطنيتكم ، واسترحام لشهدائكم ، وارجو الله ان يكلل جهادكم بالفوز والفلاح .

مصطفى النحاس

وارسلت لجنة الطلبة التنفيذية في القاهرة الى السيد جميل مردم بك برقية

تقول فيها ، انها تحيي جهاد سوريا الصادق باسم الشباب المصري ، وتتألم لما حل بأعرق بقاع الشرق مدنية وحضارة .

١٢ ـ جواب اللجنة الدولية للدفاع عن الحبشة والسلم

كان الرئيس السيد هاشم الاتاسي ارسل نداء باسم البلاد السورية الى اللجنة الدولية للدفاع عن الحبشة والسلم ، يطلب الدفاع عن حقوق سوريا ، والمطالبة بوحدتها وحريتها واستقلالها .

وهذه الجمعية مؤلفة من كبار الشخصيات من جميع حكومات العالم ، ومن اعضائها روبير دي سيسيل ، وبيير كوت الوزير الفرنسي السابق ، وجان لونكه نائب باريس وعضو لجنة الشؤون الخارجية ، والشيخ هنري رولان الوزير الحالي .

وقد تلقى الرئيس الاتاسي في تاريخ ٥ شباط من هذه اللجنة البرقية الآتية :

دمشق — هاشم الاتاسي

تلقينا نداء الشعب السوري النبيل ، ونحن نفكر ونتذرع بالوسائل اللازمة للدفاع عن الشعب السوري ، كما نفكر في الدفاع عن استقلال الشعب الحبشي .

اللجنة الدولية
للدفاع عن الحبشة والسلم

ولم ينفرد العراق ، ولا مصر بتأثرهما مما جرى ويجري في سوريا ، بل ان لبنان وفلسطين ومدنهما اضربت . فكان اضراب القدس في ٤ شباط سنة ١٩٣٦ ، واضراب بيروت ، وطرابلس ، وصيدا ، وصور ، وجبله ، وانطاكية ، في ١١ شباط سنة ١٩٣٦ . وكلها تحتج على التجزئة ، والاوضاع الشاذة ، وتشارك سوريا في جهادها وآلامها . واليك ما قاله « الراديو » في ذلك التلريخ عن شؤون سوريا .

١٣ ـ ما اذاعته رويتر عن حوادث سوريا في ٢ شباط سنة ١٩٣٦

اذاعت شركة رويتر ليلة امس البرقية التالية عن الحالة العامة في سوريا :

وقعت معركة عنيفة امس الاول في جهات الفرات ، قتل فيها خمسة من الوطنيين ، وجرح احد الجنود .

وقامت مظاهرات عديدة في دمشق ، ولكنها لم تكن خطيرة ، وما زالت الاوساط التجارية مقفلة في دمشق، وحماه ، وحمص ، وحلب ، وبعض الاقضية .

واذاعت محطة بروكسل الخبر الاخير التالي :

ما زالت الاضطرابات مستمرة في سوريا ، ويحتمل ان تعلن السلطات التدابير العسكرية في امكنة الاضطرابات .

واذاع راديو هولندا صباح امس ما يأتي :

وقفت الاعمال التجارية بتاتاً في دمشق ، وحماه ، وحمص ، اثر الاضراب المتواصل في اكثر المدن السورية ، والمفهوم ان المظاهرات تجددت امس في دمشق ، والجزيرة العليا .

واذاعت شركة رويتر ايضاً البرقية التالية :

استؤنف الاضراب العام في سوريا كلها ، بعدما دام اربعة اسابيع ، وقد اوقفت شركة الترام والتنوير اعمالها ، واقفلت الحكومة الجامعة السورية والمدارس العليا .

١٤ - برقيات طرابلس الى المفوض السامي يوم اضرابها في ٢ شباط ١٩٣٦

وفي اليوم الذي اضربت فيه مدن لبنان ، ارسلت طرابلس البرقية الآتية :
بيروت — المفوض السامي

طرابلس المضربة احتجاجاً على اعمال التقتيل والابعاد والسجن ، التي تقوم بها السلطة المنتدبة في سوريا ، تعلن سخطها على هذه الاعمال المخالفة للعدل والحق ، تطلب رفع احتجاجها لجمعية الامم ، ووزارة الخارجية الفرنسية .

عبدالحميد كرامي ، المحامي سليم غنطوس ، المحامي نقولا خير ، المحامي

جميل الكوسا ، تحسين الثمين ، الدكتور فخرالدين امانة الله ، المحامي شوقي شريف دندشي ، المحامي قبولي ذوق ، الدكتور محمد علي حمزة ، المحامي عاصم الاوسطه ، عزت حسين آغا ، حسني الذوق ، مصطفى كرامي ، نهاد ملك ، شفيق ناجي ، شفيق المصري الشعراني ، رهيف المصري ، المحامي سليم خيرالله، الدكتور منير نشابه .

جنيف — سكرتير عصبة الامم

طرابلس الشام المضربة لليوم الثالث ، احتجاجاً على تجزئة سوريا العربية وسلبها استقلالها ، واستنكاراً لما تقوم به السلطة المنتدبة من القتل والنفي والسجن ومصادرة الحريات الشخصية باسم عصبة الامم ، لمجرد طلب الاستقلال والوحدة، تعلن سخطها ، وتستشهد الرأي العام الاوربي ، على ما تجريه فرنسا ، في بلاد نكبتها في حريتها واستقلالها ، باسم المدنية ، تطلب رفع احتجاجنا الصارخ لعصبة الامم .

عبدالحميد كرامي ، حسني الذوق ، تحسين الثمين ، شفيق ناجي ، نهاد ملك ، رهيف مصري ، عبدالرحمن عدره ، هاشم مولوي ، شفيق المصري ، رهيف طبيخه ، حمدي بابا ، عزت حسين آغا ، الدكتور كمال زوده ، الدكتور سميح علم الدين ، الدكتور محمد علي حمزة ، الدكتور فخرالدين امانةالله، الدكتور منير نشابه ، المحامي سليم غنطوس ، المحامي جميل الكوسا ، المحامي صفا زوده ، المحامي نقولا خير ، المحامي شوقي دندشي ، المحامي عاصم الاوسطه، المحامي كمال سلهب ، المحامي قبولي ذوق .

بيروت — المفوض السامي

طرابلس المقفلة احتجاجاً على قتل الابرياء ، واعتقال الزعماء والشباب من ابناء سوريا ، تعلن استنكارها لهذه السياسة ، وتضامنها مع رجال الامة الاحرار طالبة رفع احتجاجها لعصبة الامم .

محمد جميل الجمل ، محمد سعيد صافي ، جمال قرحاني ، يعقوب الحلبي ،

انطانيوس ديب ، روحي عجم ، صفدي اخوان ، واصف الحلبي ، احمد اوبري، بشير درنيقه ، انور الحلبي ، حسن زريق ، محمد الحلوه ، ماهر البارودي ، شوكت كيال ، عمران سليمان ، كمال فتفت ، محمود ياسين البني ، محمد منير ، محمود السنكري ، جميل غنوم ، نصوح حسين آغا ، احمد غنوم ، انور عباس، نورالدين حجازي ، خيرالدين المصري ، بشير افيوني ، محمد سعيد سكري ، سعدالله احمد منقاره ، رشاد قرحاني ، عبدالستار المصراني ، ظافر المنلا ، هاشم الجزار .

١٥ ـ البيان الرسمي عن حوادث دير الزور

ولما كانت حوادث « دير الزور » قد اقضت مضاجع الفرنسيين لهولها ، وهول الوقائع الاخرى التي تناقلتها جرائد العالم ، واذاعتها الشركات ، فقد اضطر قلم المطبوعات ، تخفيفاً للوطأة ، ان يرسل البلاغ الآتي :

« اغلقت الاسواق في اللاذقية ، وطرابلس ، وصيدا ، وحلب ، حيث يسود الهدوء والسكينة » . ثم قال :

« ولم يحدث في خلال يومي ٩ و١٠ شباط من جهة اخرى ، اي حادث في مدينتي حمص وحماه . اما دمشق فان جماعات المتظاهرين قد احدثوا اضطرابات في احياء « باب الجابية » ، « وباب سريجه » .

وحدثت قلاقل في دير الزور صبيحة يوم ١٠ شباط ، اضطر الجيش الى التدخل لاعادة النظام ، وقد بلغ عـــدد القتلى من المتظاهرين خمسة وجرح ضابط » انتهى .

١٦ ـ حضور دي مارتيل الى دمشق ، وتوقيفه جميل مردم بك ونسيب البكري

وفي ١١ شباط سنة ١٩٣٦ ، حضر دي مارتيل الى دمشق ، نظراً الى تأزم الاحوال ودوام الاضراب والاضطرابات ، وعقب حضوره اوقف السيد جميل مردم بك ، والسيد نسيب البكري في النظارة . ونشر البيان الآتي ،

الذي يتجلى فيه خلقه الحقود ، وأدبه العاري ، نثبته لانه افيد وثيقة تترجم لك عن اسباب الحوادث ، وعن سياسة فرنسا الفاشلة :

« ان المفوض السامي قد وجد نفسه مضطراً لاتخاذ تدابير صارمة ازاء الزعماء الوطنيين ، الذين بخبثهم المعتاد ، قد حاولوا استغلال جرم عادي لمآرب سياسية ، واثارة اضطراب ، بمناسبة جنازة ذهبت ضحية هذا الجرم ، وهو في الوقت الذي تأخذ فيه السلطة العسكرية على نفسها مسؤولية توطيد النظام في المدينة لا يتسامح مع المشاغبين ، السيئي النية ، الذين لا يترددون عن تعريض الدماء للسفك ، وتضحية متظاهرين خُدعوا بدسائسهم ، في سبيل مطامعهم الشخصية .

وبناءً عليه ، فان المحرضين الرئيسيين المسؤولين عن هذه المناورة الملفقة وهما نسيب البكري ، وجميل مردم قد اوقفا » .

ما هذا الادب الفرنسي الذي يصدر عن المفوض « دي مارتيل » في مخاطبته لاثنين من الوطنيين .

هل يقال لمن يطالب بحق بلاده ويدافع عن استقلالها « خبيث » « وسيء النية » وخدّاع ، ودساس ؟ من اي منبع تلقى هذا الأدب ؟

وما هي المطامع الشخصية لهذين الشخصين حتى اوقفهما ؟ ولماذا لم يذكر تلك المطامع ؟

وهل يكفي مجرد الادعاء للحكم على الرأي ؟

وهل المشي وراء الجنازة التي قتل صاحبها برصاص رجال الأمن الفرنسيين يعد مناورة تستوجب توقيف كل من مشى مع الجنازة .

أليست اقواله هذه تدل على نفسية المستعمرين ، ونفسية الفرنسيين ، ونفسية دي مارتيل ؟

وكأنّ العراق لم يكتفِ بالاحتجاج « وهو الوطن الذي تنبت فيه الشهامة

والمروءة ، والوفاء ، والعروبة ، والشجاعة ، والاقدام ، واهلوه أشد البلاد العربية حماسة لنصرة اخوانهم في سوريا ، واكثرهم استعداداً للتضحية في سبيل استقلال جارتهم ، وخلاصها من براثن الاستعمار » . ولم يقف عطفه عند الحد الذي ألمعنا اليه ، بل ان مكاتب « القبس » في بغداد بعث بالرسالة الآتية ، وهي مصداق لما نعتنا به العراق واهليه ، قال المراسل :

١٧ - استيضاح مجلس نيابي العراق عن حوادث سوريا

يتتبع الشعب العراقي باهتمام زائد ، تطور الاحوال في سوريا ، وعمل الصحف العراقية الى قرائها كل يوم ، ملخص احوال القطر الشقيق .

وعند افتتاح مجلس النواب نهار امس ، قام النائب الوطني الفاضل سعيد جلبي الحاج ثابت ، وطلب من رئيس المجلس احالة سؤاله التالي الى فخامة وزير الخارجية للاجابة عليه امام المجلس ، وهذا نص السؤال :

« ان ما حل بالقطر الشقيق سوريا من محن اقلق الرأي العام في العراق ، وبما ان العراق عضو في عصبة الامم ، وان ما يجري في القطر الشقيق هو باسم جمعية الامم التي فرضت تطبيق الانتداب فيه فرضاً . ارجو من فخامة الوزير ان يصرح لنا عن موقف الحكومة تجاه هذه الاعمال التي تجري ، وهل من مصلحة العراق المجاور لسوريا العزيزة ان تبقى هذه المصائب مستمرة ؟ ... »

نائب الموصل
سعيد الحاج ثابت

ولما لم يكن فخامة وزير الخارجية حاضراً في الجلسة ، احال رئيس المجلس هذا السؤال الى فخامته للاجابة عليه في الجلسة القادمة .

وعند افتتاح جلسة الاعيان ، القى سعادة العربي الكبير مولود باشا مخلص مثل هذا السؤال على فخامة وزير الخارجية . وقد اتصل بي ان سعادته اتفق مع حضرة سعيد جلبي الحاج ثابت ، والفا وفداً من الاعيان والنواب ، على ان

يقدموا احتجاجاً شديد اللهجة ، ويذهبوا بأنفسهم الاحتجاج الى كافة ممثلي الدول الاجنبية في العراق ، خاصة سفيري بريطانيا وفرنسا ، ويحتجوا شفوياً، ويقدموا الاحتجاج التحريري . وسيرسل صورة من الاحتجاج الى مجلس عصبة الامم .

وسنرسل لكم صورة احتجاجهم في الرسالة القادمة .

وبلغني ايضاً ان حضرة النائب المحترم والعربي المخلص سعيد جلبي الحاج ثابت ، وبعض اخوانه من احرار العراق ، قدموا طلباً الى الحكومة لاقامة مظاهرة عامة سلمية ، احتجاجاً على ما يجري في سوريا الشقيقة ، وسياق فيها خطب احتجاجية لاظهار شعور العراقيين نحو اخوانهم السوريين ، وسيكون ذلك صباح نهار الجمعة القادم ، اذا اذنت الحكومة باقامة هذه المظاهرة .

وقد اذاع سعيد جلبي الحاج ثابت ، امين سر جمعية المؤتمر الاسلامي العام في العراق ، بياناً على اصحاب الفضيلة خطباء جوامع العراق ، هذا نصه :

« نظراً لما حل في القطر الشقيق سوريا من محن ، ترجو جمعية المؤتمر الاسلامي العام ، اقامة صلاة الغائب ، على ارواح الذين استشهدوا في الحوادث الاخيرة من المجاهدين الابرار ، والابتهال الى الله، ان يخفف الكرب عن سوريا المجاهدة ، ويعينها في محنتها التي حلت فيها ، وذلك عقب صلاة يوم الجمعة المقبل المصادف في ٨ ذي القعدة ١٣٥٤ و ٣١ كانون الثاني ١٩٣٦ .

امين سر جمعية المؤتمر الاسلامي العام
سعيد ثابت

وقد عقد فريق كبير من المحامين اجتماعاً عاماً ، بحثوا فيه الوضع الحالي في سوريا ، من كافة نواحيه ، ثم طيروا برقية الى الكتلة الوطنية في دمشق ، يظهرون فيها شعورهم نحو الشقيقة سوريا .

واتصل بي ان لفيفاً من السيدات العراقيات عقدن اجتماعاً خاصاً ، بحثن فيه حوادث سوريا الاخيرة ، وقررن ارسال برقية احتجاج الى عصبة الامم ، ووزارة الخارجية الفرنسية ، وهن بذلك يضربن مثلاً اعلى في الشعور القومي.

١٨ ـ المجلس التشريعي الاردني وموقفه من سوريا ، وما جاء في اقوال نوابه من العطف على جارته ومشاركتهم محنتها باضراب مدن الاردن

وتلقينا من مكاتبنا في عمان الانباء الآتية :

عقد المجلس التشريعي جلسته الاخيرة للدورة الثانية برئاسة ابراهيم باشا هاشم . وبعد تلاوة ضبط الجلسة ، وقف نائب عجلون محمود باشا الفتيش ، وقال ما يأتي :

زملائي اعضاء المجلس التشريعي

ان البلاد الاردنية ، التي تشعر بوجوب تحقيق الآمال العربية ، والاماني القومية في سوريا بحدودها الطبيعية ، لا يسعها الا العطف على المجاهدين للحرية والاستقلال في سوريا ، وكانت تأمل من الحكومة الفرنسية ، التي تفاخر بماضي شعبها وتضحياته في سبيل الحرية ، ان تنظر بعين الانصاف والعدل للمطالب الوطنية والاماني القومية في سوريا الشمالية .

ولا يسعني ، وحوادث سوريا الدامية تقع بصورة مؤثرة ، لا تتاح لها البلاد العربية بأسرها ، الا ان احيي من على هذا المنبر ، الذي يمثل الشعب العربي في شرقي الاردن ، اخواننا الوطنيين المجاهدين في سبيل الاستقلال والحرية في سوريا الشمالية ، واستنكر كل تصرف يراد به خنق الحرية ، واضطهاد رجالها في سوريا الشمالية .

ثم وقف النائب العام وعضو المجلس التنفيذي عودة بك القسوس وقال :

نعم ان ما قاله الزميل محمود باشا يعبر اصدق تعبير عن شعور كل اردني حر نحو أمنا سوريا ، ولهذا اطلب من فخامة الرئيس وضع مذكرة يضمنها هذه الآراء ويقدمها لمراجع الايجاب .

فوافق الاعضاء على ذلك ، وكان لعمل المجلس هذا احسن وقع في جميع انحاء الامارة .

وقد نعى المؤذنون في جميع مدن شرقي الاردن ، من على المنابر ، شهداء سوريا ، ثم اقبل الجمهور على المساجد ، وصلى على ارواحهم صلاة الغائب .

١٩ ـ اضراب فلسطين لأجل سوريا

واذاعت سكرتيرية الحزب العربي الفلسطيني ما يلي :

عقد مكتب الحزب العربي الفلسطيني جلسة للمداولة في تعيين موعد الاضراب الذي قرره اتحاد الاحزاب ، احتجاجاً على الحالة في سوريا ، وتأييداً لاخواننا العرب السوريين في جهادهم فقرر :

اولاً ـــ الدعوة الى الاضراب العام يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ذي القعدة ١٣٥٤ الموافق ٤ شباط سنة ١٩٣٦ .

ثانياً ـــ عقد اجتماع في الساعة الثالثة من بعد ظهر ذلك اليوم في كلية روضة المعارف الوطنية بالقدس .

القدس في ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٣٦

سكرتير الحزب العربي الفلسطيني

٢٠ ـ تسلّم الجيش ادارة الأمن العام

وفي اليوم الثاني من بيان المفوض السامي ، اي في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ تسلّمت السلطة العسكرية ادارة الأمن العام ، وتأمين النظام في المدن السورية لعجز السلطات المدنية ، وسوء تصرفات الأمن الفرنسي والشرطة السورية .

واذاع القائد الأعلى للجيش بياناً على الشعب جاء فيه :

بناءً على الامر الصادر من الكونت دي مارتيل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، تأخذ السلطات العسكرية ، اعتباراً من ظهر اليوم الثاني عشر من شهر شباط على نفسها اعباء صيانة الامن والنظام في مدينة دمشق .

ان السلطة العسكرية العليا ، تعلن للاهالي عن عزمها القاطع على استعمال جميع الوسائط والوسائل التي لديها لاتمام مهمتها ، وستظل قائمة بمهمتها هذه ما دامت الظروف تدعوها الى ذلك .

ان القيادة العسكرية لا تقصد الى النزاع ، ولكنها لا تخافه ، وقد عزمت عزماً اكيداً على حماية السكان الهادئين ضد حركات مثيري الاضطرابات ، وعلى تحري المسؤوليات .

فاذا لم تنجح وسائل الاقناع ، تستعمل القوة ، ويحال المذنبون الى المحاكم العسكرية .

ولا يسمح ابداً القيام بأدنى مظاهرة في الشوارع ، ويفرّق كل اجتماع مؤلف من اكثر من اربعة اشخاص .

ان القيادة العسكرية تلح في هذا النداء الاخير على اهالي دمشق ـ الذين لا تريد لهم الا الخير ـ ان لا يضعوا الجند أمام الضرورات المؤلمة ، التي تحملهم على مقابلة الشدة بالشدة .

في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ القائد الأعلى لجيوش الشرق
الفريق « هوتزنجر »

وفي اليوم نفسه اذاعت دائرة المطبوعات البلاغات الآتية :

تلقينا من مدير قلم المطبوعات البلاغ التالي :

لم يحدث اقل حادث في كافة المدن السورية ، والهدوء مخيم في دير الزور طيلة بعد ظهر يوم ١٠ شباط ، وخلافاً لما ذكر في بلاغ امس ، لم يجرح اي ضابط في حوادث دير الزور .

وبناءً على طلب المفوض السامي ، تقوم السلطة العسكرية ابتداء من ١١ شباط سنة ١٩٣٦ بالمحافظة على توطيد الأمن .

★

ان المفوض السامي ، ورئيس الغرفة السياسية ، قد برحا بيروت متوجهين الى دمشق في مساء ١١ شباط ١٩٣٦ .

★

وصل في الساعة السابعة والدقيقة ٢٠ فخامة العميد . يصحبه مسيو كيفر رئيس الغرفة السياسية وقد ذهب فور وصوله الى قصر المفوضية في الجسر الابيض.

★

وصل الجنرال هوتزنجر القائد الأعلى لجيش الشرق الى دمشق ، وحل في نزل اوريان بالاس حيث اعد له جناح خاص .

★

٢١ - عريضة جمعية التجار بسبب اضرابات سوريا وبيروت في ١١ شباط سنة ١٩٣٦

ولم يقتصر تأثير الاضطرابات على سوريا ، بل تعدى تأثيرها الى لبنان ، وعليه وبالنظر الى استمرارها في المدن السورية كافة ، ووقوف الحركة التجارية في بيروت من جرائها ، اجتمعت جمعية تجار بيروت في مكتب الرئيس السيد « الفرد نصر » ووضعت عريضة الى رئيس الجمهورية اللبنانية ، وقدمتها في اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٣٦ الى اليوم الذي اضربت فيه بيروت ايضاً، وهذا ما جاء في نص العريضة :

لحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم

ان جمعية تجار بيروت التي تمثل تجار هذا البلد على اختلاف طبقاتهم ، تعرض على فخامتكم ، وانتم الراعي الشفيق ، والاب الرؤوف لهذا الشعب ، الحالة الاقتصادية المحزنة التي حلت بالبلاد من جراء الحوادث الاخيرة في الداخل والساحل ، علكم تجدون حلاً مرضياً يضع حداً لهذه الآلام ، ويقيل البلاد من عثارها ، ويعيد اليها الطمأنينة والاستقرار .

وانتم تعلمون ان الساحل والداخل وحدة اقتصادية ، وانهما مرتبطان ارتباطاً اقتصادياً وثيقاً . فاذا حلت بالداخل نكبة تأثر الساحل ، والعكس بالعكس. وها هو الداخل لمناسبة الحوادث الجارية ، واقفال مغالق تجارته اربعة وعشرين

يوماً ، يؤثر في الساحل اسوأ الاثر .

لقد ناضل ابن بيروت نضال الابطال ، ودفع ديون زبائنه ابناء الداخل وديونه الخاصة ، ورسوم المرفأ الفادحة ، وضرائب الجمرك الشديدة الوطأة ، وظهر بالمظهر الذي عرف عن تاجر هذا البلد ، وهو مظهر الشرف والكرامة .

يا صاحب الفخامة

لقد بلغ السيل الزبى ، ولم يعد في كنانة الصبر قوس واحد . ان ابن الساحل لم يعد قادراً مع رغبته الشديدة في المحافظة على سمعته الطيبة ، وصيته التجاري الحسن ، الا ان يقف بعد ان نفدت ذخيرته ، وان يستسلم للاقدار ، وان يطأطىء الرأس امام الكارثة الاقتصادية الهائلة التي تجتاحه ، بعد ان وقف دولاب العمل وقوفاً تاماً اربعة وعشرين يوماً .

يا صاحب الفخامة

اليكم نفزع ، وبكم نلوذ ، وانتم القائد المدرب الذي لا يخاف الصعاب . اننا باسم تجار بيروت نستصرخكم ان تتدبروا الامر قبل ان يستفحل ، وان تنقذوا تاجر الساحل من هزيمة شنعاء لا تريدونها له ، ومن افلاس عام للبلاد والعياذ بالله .

ونحن نعرف انكم تسنمتم كرسي الرئاسة والبلاد تجتاز اصعب المراحل ، ولكن ثقتنا بذكائكم وحكمتكم ، وبما جبلتم عليه من قوة الاخلاق ، تجعلنا ننظر الى المستقبل رغم ما يكتنفنا من ظلمات بعضها فوق بعض ، بعين فيها شيء ضئيل من الرجاء ، وبقية باقية من الأمل . اننا نرجو ان تبذلوا جهدكم ، وان تشرعوا بهذا البذل امام السلطة المنتدبة لنشل البلاد من خراب يهددها ، ومن مأزق لم يسجله التاريخ ، وان تطلبوا منها باسم تجار بيروت ، ان تنظر الى الله والى اماني هذا الشعب . حفظكم المولى وابقاكم .

امين السر — الرئيس

جورج عاقوري — الفريد نصر

٢٢ ـ ما اذاعه راديو فرنسا عن حوادث سوريا

واذاع راديو فرنسا الخبر الآتي :

اثارت الحوادث الجارية في سوريا الآن اهتمام المقامات الرسمية في باريس . وقد اذاع راديو كولونيال ليلة امس « محطة اذاعة الحكومة الفرنسية الرسمية » الخبر التالي :

تقرر ان يعقد مجلس الوزراء الفرنسي جلسة قريبة ، لدرس المسائل المتعلقة بشمال افريقيا والشرق الادنى .

وسيعنى مجلس الوزراء بصورة خاصة بالاضطرابات الجارية في سوريا الآن .

واذاعت شركة « رويتر » الخبر التالي :

« اعلن المسيو سارو رئيس الوزارة الفرنسية ، انه سيدعو قريباً مجلساً مؤلفاً من حكام فرنسا في المستعمرات وبلدان الحماية والانتداب ، لدرس المشاكل الطارئة في الشرق الادنى ، والمعتقد ان الهدف الوحيد لدعوة هذا المجلس هو البحث في مسألة الاضطرابات في سوريا » .

ان الاضراب في كل مدن سوريا لا يزال عاماً شاملاً جميع المرافق ، احتجاجاً على سياسة دي مارتيل ، وظلم الاعمال التي يقوم بها ممثلو الانتداب والجيش الفرنسي « آلة الاستعمار وقوته » قد تسلم الأمن لتأمين النظام ، والقائد الأعلى ارسل بلاغه . فهل تهدأ الحالة ويعود السكان الى فتح حوانيتهم ، دون ان ينالوا مطاليبهم ؟ .

كيف تهدأ والسجون ملئت وستملأ كل يوم ، وما يقع من القتلى والجرحى والاعتقالات اصبح لا يحصى ، والبيانات الرسمية ، وان ذكرت القليل مما يقع فهي تتعمد اخفاء الحقائق حتى لا تساء سمعة فرنسا .

والجرائد تصدر ولكن لا يسمح لها بنشر الحوادث الا بقدر ما تفرضه المطبوعات .

٢٣ ـ الشروط التي تعيد الثقة وتعيد الامور الى مجاريها الحسنة

« والحقيقة ان سوريا اصبحت في ثورة لا توصف ، ثورة النفوس ، وثورة الشوارع ، وثورة الجمعيات ، والمؤسسات ، والنقابات ، سخطاً على اوضاع شاذة ، وتدابير ظالمة ، وسياسة جائرة ، ولا بد للتهدئة من عزل المفوض السامي عن سوريا ، اذا لم يرجع عن غيه وبطشه ، ولا بد من عزل الحكومة المحلية التي ضللت الرأي العام ، وساعدت الفرنسيين على استعمارهم وظلمهم ، وتسلطت على رقاب العباد ، وكان رئيسها اكبر ضرر لهذه الامة .

ولا بد من اعلان العفو العام ، واطلاق المسجونين ، واعادة المبعدين ، وعزل الموظفين الفرنسيين الذين اساءوا الى السوريين ، واساءوا الى أمتهم ، بسوء قالتهم ، وسوء تدبيرهم ، وسوء نيتهم واتماماً لهذا لا بد من تدشين عهد جديد ، وسياسة جديدة تحقق مطاليب الامة بالوحدة والسيادة والاستقلال والحرية ، وتطبيق الحياة الدستورية ، وانشاء حكومة مؤقتة موثوقة لتهيئة الجو ، والمباشرة بانتخابات حرة لمجلس نيابي شرعي . ثم اطلاق الحرية للجرائد والاحزاب ، واعادة فتح مكاتب الكتلة الوطنية .

فبهذه الشروط يرضى السكان ، وتعود المياه الى مجاريها وتهدأ الحالة » .

وبمناسبة الحوادث الواقعة واثرها في فرنسا والخارج ، اذكر اقوال الجرائد الفرنسية التي همها الموضوع وبحثت فيه وفي سياسة الانتداب بصورة جدية .

٢٤ ـ ما قاله رينه تالازاك في جريدة الميدي في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٦

وفي ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، ترجمت جريدة « القبس » المقال الآتي وعنوانه « شعور السوريين نحو قضيتهم الوطنية . الوطن السوري البائس يسير القهقرى » .

قام المسيو رينه تالازاك برحلة الى الشرق الادنى ، زار خلالها تركيا وسوريا وفلسطين ومصر واليونان .

وقد كتب في جريدة « ميدي » سلسلة مقالات نلخص شيئاً عنها قال :

« الأزمة في سوريا تتجلى بأجلى مظاهرها بعكس فلسطين التي ازدهرت فيها الزراعة والتجارة ، بفضل الانكليز ، الذين عرفوا كيف يوفقون بين العرب واليهود .

اما في سوريا ، فقد عملت السلطات على اخفات صوت اصحاب البلاد ، فحمّلوا الفلاح ضرائب باهظة هدت كاهله ، وشدّدوا على التاجر والتجارة بقوانين غريبة .

ولكن بالرغم من الحالة الحسنة التي وصلت اليها فلسطين ، فان الوطنيين العرب يرون هذا الازدهار غلاً ثقيلاً يغل اعناقهم ، وما زالوا يأملون في استقلال بلادهم .

اما في سوريا ، فان التبرم والسخط تسمعه في كل مكان ، من المتعلم والجاهل ، والغني والفقير . ولعمري ان منشأ هذا الاستياء العنيف يرجع الى الادارة المتبعة ، والاساليب الشاذة التي تساس بها هذه البلاد .

ومهما يكن من الأمر ، فان اصحاب هذه البلاد الوطنيين لن يصبروا طويلاً على حياتهم ، بل لا بد ان يجدوا لانفسهم مخرجاً ان عاجلاً او آجلاً ، ولا سيما والشرق شعر بالألم الذي وحّد بين جميع عناصره .

لقد سمعت اهل البلاد الوطنيين يتحدثون عن النزاع الايطالي الحبشي ، ويتتبعون تطوره باهتمام زائد ، وكثيراً ما يتمنون ان تنخرط بريطانيا وفرنسا في حرب مع ايطاليا او المانيا ، ليغتنموا الفرصة بدورهم ويعملوا لانقاذ وطنهم .

هذه رغبة صادقة ، شعرت بها حينما خالطت وطني هذه البلاد .

على اني تمكنت من معرفة شيء آخر عن السوريين ، وهو رغبتهم الملحة في اقتباس المدنية الغربية ، ولكنهم شديدو المحافظة على تقاليدهم القومية التي تكسبهم قوة واتحاداً .

٢٥ ـ ما نشرته جريدة «التريبون دي ناسيون» عن حوادث سوريا

وفي ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، نشرت «الايام» الترجمة الآتية تحت عنوان : كيف تكتب الصحف الفرنسية عن حوادث سوريا .

نشرت جريدة «التريبون دي ناسيون» مقالاً علقت فيه على حوادث سوريا الاخيرة ، فقالت ما تعريبه :

«لقد اشرنا في كثير من المناسبات الى «الغليان الوطني» في سوريا ، وقلنا ان منشأ هذا الغليان مملكة ابن السعود وبعض «الدعايات الاجنبية» !

وقد حدث منذ اسبوع ، ان قامت المظاهرات في دمشق ضد الانتداب الفرنسي ، ووقعت المصادمات مع رجال الشرطة ، والجيش ! واضطر المفوض السامي لاتخاذ بعض الاجراءات الشديدة ، ضد «المهيجين» فأمر باعتقال فريق كبير منهم ، وتحري رجال الشرطة الدور ، ووصلوا الى كثير من الوثائق ، التي تدل على وجود «يد اجنبية» في حركات دمشق !!

وما دامت السلطة قد وصلت الى هذه «الوثائق» فمن واجبها ان تأخذ حذرها ، وان تعرف بان هناك دولاً تعمل ضد الانتداب الفرنسي في سوريا ، وان من صالحها ان تتخذ الاستعدادات اللازمة منذ الآن ! ...

ثم تختم الجريدة مقالها قائلة : «... اننا وان كنا من مؤيدي الفكرة الوطنية ، الا اننا نرى بان استعانة الزعماء السوريين بالدول الاجنبية ، يؤدي الى ابعاد شقة الخلاف ، ولا يفيد النهضة السورية بشيء ؟!

هذا بعض ما اشارت اليه الجريدة الفرنسية ... وقد كانت تعتقد في عدد سابق ، أنّ لايطاليا يداً في حوادث سوريا ؟! .

وهذه الجريدة شأن جميع الجرائد الفرنسية ، تعيش في الخيال ... وتود ان تصبغ كل حركة وطنية بصباغ اجنبي !

ونعتقد اننا لسنا بحاجة الى التعليق ، وخاصة وان الدولة التي يتهمون السوريين بالاستعانة بها هي ايطاليا ؟! ...

وكتبت جريدة « الاومانيته » تحت عنوان : الشعب السوري يثور . الدماء تجري في حلب ودمشق وحمص ، ويمنع التنويه في فرنسا .

« مضى النهار بهدوء » اعلن امس الاول المفوض السامي الفرنسي في سوريا المسيو دي مارتيل ، وتابع بلاغه ... بيد ان المتظاهرين لا يزالون يجوبون شوارع دمشق فرقاً صغيرة ، محدثين بذلك شيئاً من الاضطراب .

اما الحقيقة فقد اعلناها امس .

لقد قامت امس في جميع البلدان السورية ، وعلى الاخص في دمشق مظاهرات عنيفة ، مشت فيها جموع غفيرة ، وقد سقط اليوم السبت عدد من الجرحى في حمص وفي دمشق . وفي حلب اعلنت الاحكام العرفية ، واطلقت شرطة دي مارتيل النار فقتلت ثلاثة سوريين في حلب ، وطالباً عمره ١٥ سنة في دمشق .

والأدهى ان المسيو دي مارتيل استعان بالجيوش الفرنسية لقمع الحركة الشعبية الوطنية القائمة في وجه سياسة الارهاب التي يدير بها البلاد ، وقد بلغ الاستياء حداً بعيداً اضطر معه كثيرون من الوزراء السوريين الى الاستقالة .

على ان حكومة لافال كانت ترعى دي مارتيل ، ويظهر ان حكومة سارو الحاضرة تحذو حذوها إذ ان مراسل « البتي باريزيان » في القاهرة ابرق اليها السبت بالحوادث الفظيعة التي نشرناها امس وألمعنا اليها في مستهل هذا المقال ، وقد نشرتها « البتي باريزيان » في طبعتها الموزعة على الملحقات ، واوردت فيها نص البرقية كاملة ، الا ان امراً ورد اليها في الليل فصدرت طبعتها الباريسية الساعة الخامسة صباحاً ، خالية من ذكر الاشتباكات الدامية ، وتسلط القوى العسكرية الفرنسية ، ولم ينوّه في هذه الطبعة الا الى تدابير القمع الحازمة التي اتخذها مسيو « دي مارتيل » والاحكام الفاضحة التي صدرت على الوطنيين السوريين .

اعصروا الشعب

الحالة حرجة في سوريا :

ان البرقية التالية المرسلة قبل حوادث السبت الدامية هي استغاثة الشعب السوري المجاهد في سبيل حريته وحقوقه ، القائم في وجه الاعمال الكيفية التي تقوم بها فرنسا المنتدبة .

٢٧ - برقية الدكتور عبدالرحمن الكيالي وسعدالله الجابري الى عصبة الامم ووزارة الخارجية الفرنسية

« استنبول ٢٥ كانون الثاني ، بينما الفرنسيون يدافعون عن الحريات السياسية في داخل بلادهم ، ويتظاهرون بالدفاع عن تعلقهم بمبادىء عصبة الامم في حق الشعوب الضعيفة ، يقوم المفوض السامي المسيو دي مارتيل ، الذي تجاوز في اعماله كل استبداد ، بهتك حرمة المنازل ، وحرمة ذكرى الاموات ، واستعمال القوى المسلحة في وجه المواطنين الآمنين . التوقيف والابعاد الجاريان بصورة كيفية أدّيا الى الاضراب العام ، واغلاق المدن ، وتعبئة الجيش ، وتهييج الخواطر . ارسلت هذه البرقية من خارج الحدود السورية .

سعدالله الجابري الدكتور عبدالرحمن الكيالي

التعبئة البريطانية في فلسطين ؟

ان البرقية التالية وحدها تكفي لتكذيب ادعاء مسيو دي مارتيل بأن الهدوء مستتب في سوريا .

يستفاد من اخبار فلسطين ، ان فرقاً عسكرية بريطانية ارسلت الى الحدود السورية الفلسطينية على سبيل الاحتياط ، اثر معلومات مؤداها قيام اضطرابات في سوريا .

وكتبت الجريدة في مقال آخر ما يأتي :

الغليان مستمر في سوريا رغم الارهاب الدامي

واخيراً قطعت الصمت الرسمي عن الحوادث الهامة التي جرت في سوريا، برقيةٌ تدل لهجتها على انها صادرة عن دوائر المفوض السامي دي مارتيل .

تقول هذه البرقية : « ان الهدوء يعود تدريجاً في جميع انحاء سوريا ، ففي حلب وحمص وحماه الأمن مستتب » .

الأمن مستتب ؟! « يا له من تعبير مشؤوم ، هو سكوت الموت، هو الهدوء الموقت اثر اعمال القمع القاسية ، ففي دمشق نزل الجيش بعدده وسياراته المصفحة يقمع المظاهرات .

ان هذه البرقية شبه الرسمية تعترف بالارهاب « ان المتظاهرين يدفعون اولادهم امامهم ليشلوا حركة القمع ، وهي نفسها تعترف بسبعة قتلى » .

وهذا القمع الدامي لم يكن ليخمد ثائرة الشعب السوري ، فالبرقية الصادرة عن دي مارتيل تقول : ان اضراب الاسواق مستمر في حمص وحماه ودمشق . وقد قامت في دمشق مظاهرات جديدة يوم الاثنين وقع فيها قتيلان .

وما يمكن قراءته بين سطور البرقية الحكومية الصادرة عن بيروت ، قد ايدته البرقية المحزنة المرسلة الينا من فلسطين من هاشم الاتاسي زعيم الكتلة الوطنية.

٢٨ ـ برقية السيد هاشم الاتاسي المرسلة عن طريق فلسطين .

فلسطين في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ ، الساعة ١٩،١٠ اغلقت مكاتب الكتلة الوطنية في سوريا ، بعد إبعاد النائب فخري البارودي ، وسجن مئات من الشباب والطلاب بدون حكم ، احتل الجند شوارع المدن السورية ، اطلقت النار على الطلاب وقُتل منهم عدد كبير ، خُرقت حرمة المنازل ، خطف الاطفال لارهاب العائلات ، هذه التدابير تؤدي بالبلاد الى مجازفة مخيفة ، نرجوكم العمل لوضع حد لهذه السياسة الخرقاء ، ساعدونا على مطالبنا الحقة ، الرجاء احالة هذه البرقية الى جامعة الامم .

هاشم الاتاسي

وقد احدثت هذه التدابير الاستبدادية الارهابية التي قام بها المندوب السامي تضامناً قوياً في سوريا ، وفي سائر البلاد العربية .

ففي كل يوم ترد على دمشق وحلب برقيات وكتب احتجاج من فلسطين، والعراق ، ومصر ، حيث الشعب يجاهد الآن في سبيل استقلاله .

ففي نابلس وفلسطين ، احتشدت الوف كثيرة من العرب ، وابرقوا الى الملك ابن السعود ، وملك العراق غازي ، وإمام اليمن يحيى ، وبرلمان العراق ، وجمعية الامم ، يطلبون اليهم التدخل لصالح سوريا .

ويجب ان لا ننسى لحظة واحدة ان جميع هذه الاعمال من توقيف ورمي بالنار ، وسياسة ارهاب وإفقار ، انما يقوم بها المفوض السامي باسم فرنسا » . انتهى ما قالته الاومانيته .

٢٩ ـ ما قالته جريدة « الجورنال »

وقالت جريدة « الجورنال » في تعليقها على حوادث دمشق في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٦ :

لقد دنت الساعة التي يجب فيها ازالة كل تناقض وغموض ، فقد واجهت فرنسا صعوبات كثيرة في سوريا ، وهي الآن امام تجربة جديدة ستواجهها برزانة واعتدال ، فيما يتعلق بالمطالب الجديرة بالاهتمام ، وبالحزم الذي تتطلبه واجباتها كدولة منتدبة .

ونشرت جريدة « الايام » مقالاً مترجماً جاء فيه :

علقت الصحف الفرنسية على حوادث دمشق وقالت : ان موقف انكلترا في العراق ومصر ، هو الذي يثير حسد السوريين ، ويدفعهم للاحتجاج ... وان انكلترا لو اتفقت مع فرنسا في سياستها الشرقية ، لظل كل شيء على احسن ما يرام ! .

وهذا الحديث ليس جديداً ... بل هو حديث قديم ؟

فمنذ اليوم الاول الذي اعلنت فيه انكلترا رغبتها في الغاء الانتداب على العراق ، واعلان استقلال العراقيين ، وادخالهم الى عصبة الامم ، ابدى الكتاب الفرنسيون مخاوفهم من هذا الموقف ، وقالوا ان في تعديل السياسة الانكليزية ضرراً كبيراً على السياسة الفرنسية في الشرق الادني ! .

فقد قال موريس برنوني في مقال له : « لقد كان الانتداب على سوريا والعراق ، واحداً ، لا يفرق في درجة التقدم بين واحدة واخرى . فماذا يقول السوريون اذا وجدوا انكلترا تلغي الانتداب في العراق ، وتمنح العراقيين استقلالهم ثم توقفهم في جنيف الى جانب الدول الكبرى .

ألا يرينا هذا الموقف ان انكلترا ترمي دوماً الى افساد خططنا .

وسياستنا في الشرق ، واثارة القلاقل علينا من كل جانب ؟ ! .

ثم ألم تشأ انكلترا، في اتخاذ هذه السياسة، ان تقدم برهاناً لعصبة الامم بانها سبقت فرنسا بمراحل في ايصال العراق الى « درجة تمكنه من حكم نفسه بنفسه » ؟!

وانقضى على موقف انكلترا في العراق بضعة اعوام ، ثم جاءت حوادث مصر ، فعادت الصحف الفرنسية لابداء مخاوفها من تأثير هذه الحوادث في سوريا وقالت: ان انكلترا اذا عمدت من جديد الى اجابة مطالب المصريين ، فان السياسة الفرنسية في الشرق ، ستصطدم بكثير من المصاعب !

وقبل ان تنتهي الصحف من تساؤلها ، اجابت انكلترا مطالب المصريين ، واعادت اليهم دستور عام ١٩٢٣ ثم وافقت على عقد معاهدة صداقة وتحالف ، وابدت رغبتها في ان تستقيل وزارة نسيم باشا ، وان تؤلف مكانها وزارة ائتلافية برئاسة النحاس باشا ! .

وقد اجمع الكتاب الفرنسيون على ان موقف انكلترا من العراق ومصر

لا يقصد منه سوى مناهضة السياسة الفرنسية في الشرق الادنى ، واثقال هذه السياسة بالمصاعب !!» .

هذا هو موقف الصحف الفرنسية من سياسة انكلترا امس واليوم .

... فهل تستطيع تلك الصحف ان تقول لنا ، ما الذي يمنع فرنسا من ان تحذو حذو انكلترا ؟!

٣٠ ـ ما قالته «الاوريان» و«لا سيري» بصدد الحوادث ، وكلاهما لسان حال الفرنسيين في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣٦

وما زالت «الاوريان» و«لا سيري» مستمرتين في نشر المقالات عن الحوادث الدامية التي تجري في دمشق . واليك نتفاً من مقالات كتبتاها اخيراً :

تقول «الاوريان» : بينما تقام حفلات الابتهاج والفرح في بيروت ، يجري في دمشق حوادث دامية محزنة ! أفلا نرى ازاء هذه الحال ان الوساطة اصبحت ضرورية بين فرنسا والوطنيين السوريين ؟

لقد كان هنالك محادثات مباشرة بين الطرفين منذ تسع سنوات . وفي عام ١٩٣١ كادت هذه المحادثات تكلل بالظفر ، لولا ان فئة من الناس ارغمت الوطنيين على ترك الحكم ، وهكذا يتأخر تقدم الوطن السوري !.. فلو تم التفاهم بين الطرفين في سنة ١٩٣١ لكانت سوريا اليوم عضواً في جامعة الامم .

وفي عام ١٩٣٣ كانت التجربة الثانية ، وكان رفض المعاهدة تحت تأثير الوطنيين ، ورغم التعديلات التي ادخلت في اتفاقية بونسو ـ مردم ، فقد ظلت فئة في البرلمان تعاكس النظرية العادلة ، ولا شك ان البرلمان السوري لم يعطل الا تحت تأثير الحوادث المؤلمة إذ ذاك .

لقد عملت فرنسا كثيراً في سبيل ايجاد تسوية لهذه القضية، ولكنها كانت تصطدم دائماً بعثرات صعبة التذليل .

وتختم « الاوريان » مقالتها قائلة :

ان النجاح يتوقف على ايجاد زعيم كسعد زغلول ، او كفيصل ... والذي يضعف حركة الوطنيين ، هو انهم يقلدون الحركة الزغلولية والفيصلية ، بدون زغلول أو فيصل .

اما جريدة « لا سيري » فتقول :

... وهذه المرة ايضاً يقترف الوطنيون اخطاء فادحة ، ويحلمون بمملكة كمملكة الف ليرة وليلة !

لقد كان يجدر بهم ان يعرفوا ان حركات العنف تسير بهم الى الوراء ولا تجديهم نفعاً .

وتقارن الجريدة بين حوادث مصر ودمشق فتقول :

ان مصر وحدة واحدة في امانيها ومشاعرها واعتقاداتها ، بينما سوريا جملة من المتناقضات ، فالتقاليد تصطدم بعضها ببعض ، والاديان تحول دون الوحدة الموجوة ! .

وتنصح الجريدة الى الشبان قائلة :

على الشباب ان يقتبسوا من حركات اخوانهم في اوربا واميركا دون ان يورطهم من يقودهم الى مواقع الهلاك .

٣١ ـ ما قالته « الباري سوار »

وقالت جريدة « الباري سوار » في باريس بالتاريخ نفسه ما يأتي :

تقول صحيفة باري سوار ، ان ما يقبله الوطنيون في سوريا ترفضه فرنسا، وما يحقق آراء الاقليات لا يقبله الوطنيون . ومن الجلي ان هذه الحالة لا يمكن ان تستمر ، فالبلاد يسودها بالاجمال جو من القلق ، لا سيما وقد اثارت حوادث مصر عواطف السوريين ، وخلقت في نفوسهم روحاً نزّاعة الى اعمال العنف والبطش !

يقولون ان انكلترا سمحاء في عطائها ، فهي لا تلبث ان تمنح البلاد التي تستولي عليها حريتها وسيادتها ، وقد قدر لفرنسا ان تتولى الحكم في بلاد قريبة من الممتلكات البريطانية . ولا ريب في ان كل ما تستطيع ان تفعله فرنسا في سوريا في الوقت الحاضر ، هو ان تصبر وتنتظر ما ستتمخض به الحالة الدولية المضطربة .

نعم ان فرنسا صاحبة الكلمة الاولى في سوريا ، ولكن هناك جمعية الامم التي تحاسبها على الصغيرة والكبيرة ، فهي لا تستطيع ان تمنح هذه البلاد استقلالها ، وجمعية الامم ترفض منها هذا الاستقلال ، لان فرنسا مرتبطة بعهود دولية لا يمكنها ان تحيد عنها لانها دعامة السلام !

والواقع ان السوريين مضوا في طريق الحرية اشواطاً بعيدة ، فالبلاد من اقصاها الى اقصاها تعرب عن حقها في الاستقلال ، وتدافع عن هذا الحق ، ولقد بذلت الجماعات الوطنية في سوريا اقصى جهدها في سبيل الحرية ، ولكنها كانت تصطدم دائماً بعثرات تحول بينها وبين ما تصبو اليه .

ويؤكد الوطنيون في سوريا، ان مصلحتهم تقضي باستقلالهم بعد اعتراف فرنسا لهم بهذا الاستقلال ، وهم يريدون توثيق عرى الصداقة والعلاقات بين فرنسا وسوريا ، ولكن هل يستطيعون المحافظة على هذا الاستقلال ؟ ان فرنسا لا تبخس احداً حقه ، ولكنها شديدة الحرص على مصالحها ومصالح من تتولى الحكم في بلادهم » . انتهى

٣٢ ـ ما قاله الكاتب الانكليزي روكنج عن نقل الانتداب الى ايطاليا

وفي ٣ شباط سنة ١٩٣٦ ، اقترح الكاتب الانكليزي فيليب روكنج (١)

---

(١) ليت هذا الكاتب لم ينتقد انتداب فرنسا ثم يقول بانتداب ايطاليا . كأننا نرضى بايطاليا ، او اننا سلعة تباع لمصلحة بريطانيا . فايطاليا اسوأ من فرنسا ، وفرنسا اسوأ من انكلترا ، وانكلترا لا تبغي مصلحة امة قبل مصلحتها . ونحن نكره هذه الدول ونأبى ما تقوله ولا نرضى بديلاً عن حريتنا واستقلال بلادنا .

ان يُنقل الانتداب الفرنسي الى ايطاليا ، وان تتنازل لها انكلترا عن بعض المستعمرات الالمانية القديمة في افريقيا . وقال بان هذا الحل هو افضل حل للخلاف الايطالي الحبشي وما قد يجره على اوروبا من ويلات » .

واشار الكاتب الى المصائب التي تلاقيها فرنسا في سوريا فقال : ان الشعب الفرنسي ما فتئ يشكو من الانتداب ، والخسائر المادية والمعنوية التي يحملها ، وكثيراً ما ابدى رغبته - وخاصة عام ١٩٢٧ - بالتنازل عنه الى ايطاليا مع الشكر والامتنان » !

وقد تناول الكاتب الفرنسي موريس برنو هذا الموضوع بشيء من الهزء والسخرية وقال : « لقد اعتاد الانكليز في كل مناسبة ان يحلوا المشاكل على حساب سواهم ، وان ينظروا الى كل خلاف نظرة ساكسونية خاصة !

ان الانتداب الذي منح لفرنسا ، لادارة شؤون سوريا ، وايصالها الى درجة تمكنها من حكم نفسها بنفسها ، قد اصبح حقاً من حقوقها المكتسبة ، وليس لاية دولة الحق في المطالبة به أو بشيء منه .

ان في هذا الانتداب « كرامة » فرنسا ، وعلائقها التقليدية بالشعب السوري ، وليس هناك من يستطيع مس هذه الكرامة !

واذا كانت انكلترا تفكر اليوم في إبعاد فرنسا عن جزيرة العرب ، ونقل الانتداب الفرنسي الى ايطاليا ، فانما تفعل ذلك بعد ان انتهت من انتداباتها ، وحولت هذه الانتدابات الى معاهدات لا يمكن نقلها من دولة الى دولة .

فاذا كان الانتداب الفرنسي في سوريا سيظل امداً طويلاً معرضاً لخطر الانتقال من دولة الى اخرى ، بموجب قرار بسيط من مجلس العصبة ، فلسنا نعتقد بان هناك ما يمنع فرنسا ايضاً من تحويل الانتداب الى معاهدة لمدة معينة ، ووضع حد لكل تفكير جديد ، يراد به نقل الانتداب الى ايطاليا او سواها !

فمتى تم الاسلوب التعاقدي ، اصبحت سوريا وفرنسا مرتبطتين بالرغم منهما لمدة معينة ، دون ان يكون في وسع احدهما ان ينفك عن الآخر .

٣٣ ـ ما قالته جريدة المقطم في مصر في ٥ شباط سنة ١٩٣٦

وعلقت جريدة المقطم الغراء على حوادث سوريا الاخيرة بمقال رئيسي في ٥ شباط سنة ١٩٣٦ قالت فيه ما يلي :

ولا نتولى البحث في الحوادث الاخيرة فنقتصر على ان نسأل الكونت دي مارتيل ونقول : أليس لتكرار هذه الحوادث المؤلمة في سوريا مغزى ودلالة ؟ واذا كان الجواب بالايجاب فما هي هذه الدلالة ، وما هو ذلك المغزى ؟

ليس من السهل على اصحاب الاعمال ان يعطلوا اعمالهم ويقفلوا متاجرهم ، ولا يهون عليهم وعلى سواهم ان يستهدفوا للضرب ، والرصاص ، ولأن يزجوا في السجون .

فلماذا يقدم الدمشقيون والحلبيون وسواهم من سكان المدن التجارية العريقة في الحضارة والتاريخ على اعمال كهذه ؟ ولماذا لا يبحث عن اصل الباعث لهم عليها ليرى هل في الطاقة تلافيه .

ان حل التوسل بالقوة معروف ، وفرنسا اقوى من ان يظفر بها السوريون واللبنانيون بعامل القوة المادية .

ولكن هل تسلم فرنسا العظيمة الحرة صديقة سوريا ولبنان التاريخية باستمرار هذا الحل ، او ترى ان الاوان آن لتجربة سواه من الحلول التي تريح سوريا وتريح فرنسا كذلك . فلا نظن ان الكونت دي مارتيل يرتاح في قرارة نفسه الى توالي هذا الاضطراب ، ولا ان اقطاب فرنسا يفرحون بان يروا اصدقاءهم اهل سوريا ولبنان ساخطين ناقمين ، وان يبلغ بهم سخطهم الى هذا الهياج والاضطراب .

٣٤ ـ ما قالته « الاكسيون فرانسيز » في ٥ شباط ١٩٣٦

« ان سوريا يسودها جو من القلق والاضطراب ، فقد اعلن الوطنيون

الاضراب العام في جميع انحاء سوريا ، وقام الطلاب بمظاهرات عنيفة احتجاجاً على إبعاد نائب دمشق فخري البارودي .

ولكن ألا يحق لنا ان نتساءل عن سبب إبعاد البارودي ؟

لأول مرة في تاريخ الاسلام اعلن النائب البارودي من على منبر الجامع الاموي في دمشق ، ان البطريرك انطون عريضة رئيس زمني وروحي للبلاد الشرقيـــة .

ولقد ولّدت خطبة النائب البارودي شبـــه اتحاد مقدس بين المسلمين والمسيحيين ، وكادت جميع العنعنات الدينية والعنصرية تزول ، لولا ان وضعت السلطات حداً لمثل هذا التفاهم الذي يقوي الجبهة الوطنية في سوريا .

هذا هو السبب في إبعاد النائب البارودي ، فقد كان داعياً للاتحاد ، لا للفوضى والشغب !

ان البطريرك الماروني صديق كبير لفرنسا ، ومع ذلك فقد رحب بنداء النائب البارودي له ، وشمل جميع البلاد بعطفه ورعايته .

وبعد ان تكلم الكاتب عن الاساليب المتبعة في البلاد قال :

ان فرنسا لا يمكنها ان تقوم بعمل ما في البلاد السورية ، لانهـا مرتبطة بعهود دولية ، ويكفي لحل القضية السورية ان تعرض دولة اجنبية هذه القضية على لجنة الانتدابات في جامعة الامم .

وعلى ذلك تسوّى القضية على احسن وجه . ويبقى امر واحد نريد معرفته ، وهو من المسؤول مباشرة عن حوادث دمشق الاخيرة ؟ .

٣٥ ـ ما قاله بيير لوتي في مجلة باريس في ١٣ شباط سنة ١٩٣٦

وفي ١٣ شباط سنة ١٩٣٦ ، كتب « بيير لوتي » في مجلة « باريس » ما يلي :

ان سوريا لا تزال بلاداً فقيرة ضعيفة ، بالرغم من الجهود التي يبذلهـا رجال الانتداب .

وان مسؤولية هذا الفقر والضعف لا تقع على كاهل الفرنسيين وحدهم ، بل على كاهل السوريين والفرنسيين معاً !

ويقول هذا الكاتب - وهو موظف سابق في المفوضية العليا - ان البلاد السورية كانت تملأ صفحات التاريخ الاقتصادي في العالم ، وان الوسيلة الوحيدة للنهوض بالبلاد - وخاصة بعد مرور انابيب البترول منها - الوصول الى اتفاق دائم ، يوطد الهدوء والنظام ، ويؤمن مصالح فرنسا وسوريا في وقت واحد .

يقول احد كبار المتمولين في فرنسا : « ماذا يستفيد الفرنسيون من انتدابهم في سوريا غير المتاعب ؟ لقد انفقنا على افتتاح هذه البلاد بضعة مليارات من الفرنكات ، دون ان نفكر يوماً من الايام بالوسائل التي تضمن لنا استعادتها .

ان الاموال التي تخرج من هذه البلاد لا تصل الى فرنسا ، بل تدفع في سوريا باسم نفقات للانتداب . وها نحن لا نزال حتى الآن نستعين باموال المكلفين الفرنسيين ، لنؤمن نفقات الجيش في سوريا .

على ان فرنسا لو فكرت جيداً ، وحاولت انقاذ سوريا من فقرها، ورفع الاثقال عن كاهل الشعب الفرنسي ، لتمكنت من الوصول الى حل سياسي ، يؤدي الى حالة استقرار دائمة ، تبعث الثقة في نفوس المتمولين الفرنسيين ، وتشجعهم على وضع اموالهم في سوريا ، موضع الاستثمار !

اما الآن والانتداب مؤقت ، والحالة الفكرية مضطربة ، والاشاعات تدور هنا وهناك ، عن امكان نقل الانتداب من فرنسا الى دولة اخرى ، فليس في فرنسا كلها رجل واحد يفكر في ارسال سنتيم واحد للبلاد السورية !

وهذا الرأي ليس مقتصراً على قسم من الفرنسيين ، بل هو يسود افكار الجميع . ألسنا نعتقد ان مصاعب الوصول الى حالة استقرار في البلاد ، تفوق مصاعب الحالة المتبلبلة الحاضرة ، وما تثيره في نفوس المكلفين الفرنسيين والسوريين في وقت واحد .

وفي ١٣ شباط سنة ١٩٣٦ كتبت جريدة « لا سيري » وجريدة « الاوريان » المعلوم حالهما ما يلي . قالت « لاسيري » :

لقد قلنا مراراً ان الوطنية عقيدة نبيلة يتخذها الرجل مبدأ له في حياته ، غير ان رجال السياسة في دمشق شذوا عن هذه الطريق ، واخذوا يرسلون نساءهم الى التظاهر ، ويقذفون بالاطفال الابرياء الى الشوارع لاثارة العامة ، واحداث الاضطرابات ! .

هذه هي وطنية السوريين في دمشق وغيرها ، فانها تقوم على العنف ، او اراقة دماء الاطفال الابرياء ، في سبيل غطرستهم وتطرفهم ! .

فلا يقع في خلد احدكم اذن ، ان فرنسا تعاقد فئة كهذه ، لان السياسة ليست اسلوباً من اساليب التهديد .

ثم تتحدث الجريدة عن بيروت فتقول : لقد طلب الوطنيون في دمشق مساعدة بيروت ، ولكن رجال السياسة فيها كانوا اوسع صدراً من كل وقت ، وجرت انتخابات الرئاسة في جو يسوده الهدوء .

وقالت « الاوريان » :

لقد اصبح واجباً على الوطنيين في دمشق ان يعتقدوا ان سياسة العنف لا تجديهم نفعاً ، لان الماضي قد ذهب . فالوطنيون كانوا حتى عام ١٩٢٧ ينتهزون فرصة التنازع بين فرنسا وانكلترا في المسائل الاوربية .

وكان الوفد السوري في جنيف يبدي نشاطاً في متابعة قضية بلاده ، ولكن اليوم فقد وُجدت فرنسا وانكلترا امام خطر واحد ، فوحّدتا الجبهة الشرقية ، واصبحت سياستهما واحدة في الشرق .

ولا يظن السوريون ان رجال السياسة في اوربا سيهملون شؤونهم الخطيرة في بلادهم والحبشة ومصر ، ويلتفتون الى القضية السورية .

وتختم « الاوريان » كلمتها قائلة :

لقد ارسل الرئيس السيد هاشم الاتاسي برقيـــة مؤثرة الى جلالة الملك ابن السعود ، يشكو له فيها سوء الحال في سوريا ، فما عسى رئيس الوطنيين يبغي من وراء هذه البرقيـــة ؟ أيدور في خلده ان وقوع حادث محتمل بين ابن سعود وفرنسا ؟ .

ليسمح لنا اذن الرئيس الجليل ان نقول له ان الالفاظ المعسولة والكلمات المؤثرة لا تحقق الاماني القومية !؟

هذا ما تقوله « لا سيري » و « الاوريان » وبديهي كما قلنا آنفاً، ان نستنكر حملتهما الطائشة على الوطنيين . وهذه كلمة ولنا بعدها كلمات .

٣٧ ـ تعطيل الجرائد السورية بالجملة

وكما للافواه ، وخنقاً للحرية ، ابلغت السلطة الفرنسية في ١٤ شبـاط سنة ١٩٣٦ الجرائد الآتية تعطيلها عن الصدور الى اجل غير مسمى ، وهي : القبس والشعب في دمشق . والجهاد والاتحاد في حلب .

٣٨ ـ مقال لـ « سان بريس » في جريدة « الجورنال » في ١٧ شباط ١٩٣٦

وعقد « سان بريس » مقالاً في « الجورنال » عن حوادث سوريا تحت عنوان : ليست فرنسا مسؤولة عن اخطاء السوريين ، نترجمه كما يأتي :

ان يكن هناك من يغيظ الدول المربية ، فلا ينبغي له ان يجهل ان مهمة هذه الدول ليست مفروشة بالورد . اما الفرنسيون الذين اختبروا هذه المهمة اكثر من مرة ، فلم يقعوا على أشق من مهمتهم في سوريا .

ولئن يكن السوريون يطمحون الى ان يصبحوا يوماً اسياد بلادهم، فنحن ندرك ذلك تمام الادراك ، ولقد كنا وما زلنا نتمنى ان يكون هذا اليوم اقرب ما يمكن .

فعندما قبلت فرنسا الانتداب في نهاية الحرب ، لم تكن تضمر اية رغبة في ان تضيف زهرة جديدة الى اكليل امبراطوريتها ، بل كان هدفها الوحيد ان تضع نفوذها المعنوي في الشرق في خدمة امة كانت في حاجة ، بعد انهيار السلطنة العثمانية ، الى معلم ، بل الى حكم يكون فوق مشاحناتها الداخلية .

وقد اثبت هذا الحدث ضرورة عهد الانتقال .

اما الوطنيون السوريون ، الذين يرون اليوم في القضية الحبشية ، واضطرابات مصر ، حجة لهم على التشويش والفوضى ، فبرنامجهم الاول هو الوحدة ، اي انهم قبل ان يثبتوا مقدرتهم على ان يحكموا انفسهم بأنفسهم، يريدون القضاء على حرية لبنان ، وجبل الدروز ، وبلاد العلويين .

وهم يتذمرون من تأخر التطور الدستوري . ولكن من تراه يكون المسؤول في ذلك ؟ من تلاعب بالاختبارات البرلمانية ، ومن ارغم المقيم الفرنسي على تسريح مجلس النواب ؟

فقد بقي مسيو بونسو ، الذي لا يستطاع اتهامه بعدم المرونة ، سنوات عديدة يبذل جهوده لتمهيد السبيل لتطور سياسي شبيه بالتطور الذي حققه الانكليز في العراق . ولكن في الوقت الذي اوشك فيه ان يصل الى الهدف تخلى عنه الوطنيون . فهم الذين نسفوا مشروع المعاهدة الذي وضع بالاتفاق معهم ، وانكروا الاستعدادات التي أجريت نزولاً على طلبهم .

وإذ علم مسيو دي مارتيل بهذه المظاهر التي لا تعرب الا عن المقت ، اعتزم السير بسرعة ، اي مباشرة العمل على الخطة المشتركة ، ولا سيما حل الازمة الاقتصادية التي تشقى منها البلاد اكثر مما تشقى من اي شيء آخر .

ولقد اثبتت اعادة الدستور الى لبنان ، ان الفرنسيين لا يهملون الهدف النهائي . على ان الوطنيين السوريين اذا ارادوا ان يصلوا الى هذا الهدف ، يجب عليهم ان يبدأوا باظهار مقدرتهم على الاعتراف بالجميل العائد الى جهودنا ، والشعور بروح النظام الذي لا يستطيع سواه ان يبرر مطالبهم في سبيل الحرية.

وفي ١٥ شباط ١٩٣٦ نقلت جريدة « ليتريري دايجست » عن جريدة نيش نيش اليابانية عن الحالة في مصر والشرق الادنى مقالةً جاء فيها ما تعريبه :

لقد كان اول اثر فعلي من آثار الخلاف الايطالي ـ الحبشي ، واضطراب الموقف في اوروبا، قيام المظاهرات في مصر ووقوع عدد كبير من الجرحى والقتلى.

وقد ظن البعض في اول الامر ان المصريين ثاروا في سبيل الحبشة ... ثم تبين ان هذه الثورة لم تكن سوى حلقة من سلسلة الثورات التي قام بها المصريون في سبيل حريتهم واستقلالهم ! .

فقد رأى زعماء الحركة الوطنية في مصر، ان الفرصة مناسبة لمطالبة انكلترا بتحقيق الاماني الوطنية ، فقاموا يطالبون بها ـ باصرار ـ الى ان فازوا بتحقيق بعض مطالبهم .

وبدأت المفاوضات تتم بين لندن والقاهرة للوصول الى صيغة اتفاق اخيرة !

وكما حدث في مصر ، حدث في سوريا ايضـــاً . وقد اذاعت شركة « الاسوشيتد بريس » الامريكية برقية جاء فيها : ان المظاهرات قامت في سوريا منذ ثلاثة اسابيع ، وان الحالة في الشرق الادنى اصبحت في غليان شديد .

وهذه الحركات هي ـ بدورها ـ حلقة من سلسلة حركات وطنية قام بها السوريون منذ عام ١٩١٠ ، اي في عهد الحكم العثماني ، وهي تدل بصراحة على ان الشعوب الشرقية لا تكره دولة من دول اوروبا بصفة خاصة ، بل هي ترغب في الوصول الى استقلالها وحريتها،بأية طريقة كانت ، مهما كان شأن الدولة التي تشرف على ادارتها ! .

ولعل اكبر دليل على ذلك ، ان السوريين ثاروا على دولة اسلامية ـ هي مركز الخلافة ـ وطالبوها باستقلالهم وحريتهم ! .

فاليقظة الشرقية تسود جميع الشعوب الاسلامية اليوم ، وستضطر الدول

الاوربية الى تحقيق مطالب الاسيويين ، مع المحافظة على مصالحها الثقافية والاقتصادية فيها .

٤٠ ـ تعليق « الاوريان » على حوادث سوريا وتأثيرها في الاسواق التجارية

وعلقت جريدة « الاوريان » على تأثير الاضراب في الاسواق والعلائق التجارية باسلوبها البغيض كما يلي ، وذلك تحت عنوان « اين اصبحت الحالة في دمشق » :

« هل نستطيع ان نأمل الآن ، وقد هدأت الحالة ، ان يلجأ الزعماء والوطنيون الى خطة تهدئة الخواطر ؟!

ان الحالة التي تحسنت منذ يوم الخميس ، تبرهن على ان « الحل » ليس بعيداً ... ولكن ليس تحت ضغط الارهاب ، بل من نتيجة ملل المدينة من اضراب دام ٢٦ يوماً ! .

وقد اشرنا في مقالات سابقة الى تأثير الاضراب ، لا في اسواق دمشق فقط ، بل في العلائق التجارية بين لبنان وسوريا . واننا لنعتقد الآن ، انه مهما كان الامر ، فان استمرار الاضراب و « العناد » لن يدوما .

ان الوطنية الصحيحة المخلصة يجب ان ترفض الاستمرار في عمل تخريبي هدام !

واننا لنطلب من الزعماء الوطنيين ان يفكروا في هذا ، وخاصة وان السلطة الفرنسية اعلنت رغبتها بصراحة في المصالحة والمسالمة ، واصبح من واجب الدمشقيين وحدهم ان يتركوا للسلطة فرصة للتدليل على رغبتهم في ذلك، على ان يعلموا قبل كل شيء ، ان فرنسا لا توافق على اية مفاوضة تحت عامل الارهاب والشدة ، وانهم لا « ينقصون شيئاً » اذا تنازلوا ! » .

لا تزال الصحف الفرنسية توالي نشر مقالاتها في التعليق على حوادث سوريا.

باريس ـ نشرت جريدة « ايكو دي باري » مقالة مسهبة عن حوادث سوريا بامضاء رينه فانلند قال فيها : « اننا لا نزال بين آونة واخرى نسمع

بالاخبار المحزنة الواردة من البلاد السورية ، حيث يلوح ان ممارسة الانتداب الفرنسي تلقى كثيراً من ضروب الجفاء » .

وهنا يسرد الكاتب الحوادث التي وقعت في سوريا في العهد الاخير ، ويشجب السياسة المتبعة في البلاد ، ويشير الى رفض المعاهدة ، واغلاق المجلس النيابي ، ويقول :

« ان وزارة الخارجية الفرنسية ليست مهمتها تسيير شؤون الادارة والحكم »

ثم يختم الكاتب مقاله بدعاية للجنرال ويغان ، بمناسبة وجوده في مصر .

٤١ ـ تعليقات جرائد بيروت المأجورة على حوادث سوريا

وفي ١٩ شباط سنة ١٩٣٦ ترجمت « الايام » عن جرائد بيروت المأجورة من قبل الفرنسيين التعليقات الآتية :

« الاوريان » و « جحا » و « لا سيري » ، تبحث اليوم عن مفاوضين ، لحل القضية السورية !.

فقد تساءلت الاوريان ، وجحا : « ... من يتمتع في دمشق بالصفات الكافية للقيام بالمفاوضة ؟! من ؟ ... من ؟! ... » .

ثم تقول « جحا » :

« ... نحن نعترف انه ليس صحيحاً ان يقال بان السوريين ليس لهم مطالب يطالبون بها فرنسا .

فالسوريون لا يستطيعون ان يعيشوا الى الابد تحت « النظام المؤقت » !

وتتفق الاوريان ، وجحا ، ولاسيري ، وله زيكو ، على ان السوريين محقون في مطالبهم ، وان الفرنسيين مستعدون للمفاوضة ... ولكنها تتساءل وتبحث عمن يستطيع المفاوضة ؟!

وتستعرض احدى هذه الصحف المفاوضين فتقول : ان فرنسا لا تفاوض « المتطرفين » ... لان الاتفاق معهم ليس سهلاً !

انه ليس من المعقول ايضاً ان تفاوض فرنسا الحكومة .. وهي حكومة ادارية لانها لا تمثل الشعب ولا تستطيع التكلم باسمه .

وتختم هذه الجريدة كلمتها قائلة : « اذن فالصعوبة ليست في حل القضية السورية ، بل في ايجاد مفاوض ... وهذه الصعوبة ليست حديثة ، بل هي تعود الى عام ١٩٢٠ .

لقد كان إذ ذاك فيصل .

ثم قامت السلطة منذ ذلك الحين تبحث عمن يستطيع مفاوضتها .

هذا بعض ما تشير اليه الصحف الفرنسية في بيروت ... فهل في هذا شيء من المنطق ؟! .

واذا كانت السلطة الفرنسية مستعدة في الواقع للمفاوضة ، واجابة مطالب البلاد ، فهل من الصعب ايجاد المفاوضين الذين يمثلون البلاد ؟ .

وهل يكون هؤلاء المفاوضون الذين يمثلون البلاد ، غير هؤلاء الذين عهدت اليهم الامة بالتكلم باسمها ؟ .

وهل هم مجهولون ؟! .

وبمناسبة البحث عن الانتدابات في عصبة الامم وحوادث سوريا ، علقت صحف فرنسا على ما قاله « المستر لويد جورج » في مجلس النواب البريطاني في ٣ شباط سنة ١٩٣٦ عن قضية الانتدابات ، واستعداد انكلترا للتخلي عن انتداباتها حفظاً للسلام ، ولما كان لقوله الآتي، وما علقت عليه الصحف المذكورة من اهمية يجدر بالسوريين الاطلاع عليها ، نذكر ما قاله الطرفان .

٤٢ ـ ما قاله لويد جورج رجل بريطانيا عن الانتدابات

قال المستر « لويد جورج » عاهل بريطانيا ورجل سياستها الداهية :

« لست من القائلين بالتنازل عن شبر من ارض الامبراطورية ، ولكن

معاهدة فرسايل اناطت بنا العناية ببعض البلدان التي ليست من املاكنا ، ولا هي حق مكتسب لنا . وانا اعتقد ان السلام لن يتوطد في العالم ، ما دمنا نرفض اعادة النظر في الانتدابات .

ولما كنتُ من الاشخاص المسؤولين ، بموجب معاهدة فرسايل عن هذا الأمر ، فاني ارى من واجبي ان الفت نظر المجلس الى هذه الظاهرة الخطيرة.

« سيظل السلام بعيداً عنا وعن الامبراطورية البريطانية ، اذا لم تتقدم هذه الامبراطورية الى جميع الامم قائلة : اننا على استعداد لاعادة النظر في الانتدابات التي ورثناها من الحرب الكبرى ، ولا نرى كبير امر في الاستغناء عن بعضها ، والتنازل عن قسم منها ، ومن الواجب علينا ان نعمل على بحث الحقائق ، لاننا اذا تجاهلنا الحقائق ، سنجد انفسنا آجلاً او عاجلاً ، امام خطر داهم ، وشر مستطير .. »

هذا ما ادلى به المستر لويد جورج امام مجلس العموم الانكليزي ، وقد استمع المجلس الى هذه الكلمات باهتمام ظاهر ، وعلقت الصحف عليها تعليقات هي اقرب الى التأييد منها الى عدم المبالاة او الانتقاد .

واذا كان هذا موقف بريطانيا من الانتدابات الحاضرة، فما يكون موقف غيرها من الدول ، أتحذو حذوها ـ لأن الدعوة موجهة الى العموم ، لا الى دولة واحدة ـ أم تفضل تجاهل النداء البريطاني ، والبقاء في مراكزها الحاضرة ؟ .

ان لهجة الصحف الانكليزية عامة، تنم عن رغبة ملحة في تسوية المشاكل الشرقية تسوية نهائية ، لتتفرّغ بعدها لشؤونها الخاصة ، ومداواة ادوائها الكثيرة ، والعناية بالعمال العاطلين ، الذين اخذوا يزدادون في فصل الشتاء ، زيادة تبعث على القلق .. كما ان الحالة السياسية في اوروبا تحتاج الى عناية زائدة، مخافة ان تؤدي الى حرب اوروبية تذهب بحضارتها !

ومن المؤكد ان خطاب المستر لويد جورج سيكون له تأثير كبير في اوروبا، وسيحدث ضجة عظيمة في البلاد الواقعة تحت الانتدابات . واما موقف الوزارة الانكليزية من هذه الظاهرة الجديدة ، فمعتدل . هي لا تنكر خطورة الموقف ، ولا ترفض التسوية المعروضة .

البلاد الواقعة اليوم تحت الانتداب

اوستراليا — غينيا الجديدة

بلجيكا — « رواند اوراندي » في الكونغو .

بريطانيا — الكمرون ، نورو ، فلسطين ، شرقي الاردن ، تانجنيكا ، توغولند .

فرنسا — الكمرون ، سوريا ولبنان ، توغولند .

اليابان — كارولين ، بالو ، ماريان ، وجزائر مارشال .

نيوزيلندا — ساموا الغربية .

جنوبي افريقيا — جنوبي غربي افريقيا .

وبالرغم من مضي ايام كثيرة على الاضراب فان صبر السوريين لا يزال كما هو ، يحتملون المكاره ، ويصدون الصدمات بعزيمة لا تُتغلب ، انتظاراً لتحقيق مطاليبهم وامانيهم . ولذا لا تزال محطات الاذاعة تذيع انباء الاضرابات كما هي .

واذاعت المحطات الفرنسية امس ان الهدوء يسود جميع انحاء سوريا ، وانه لم يقع اي حادث يعكر صفو الأمن ، ثم اشارت الى الاضراب فقالت : ان دمشق قررت فتح متاجرها ! .

واذاعت محطة برلين ما يلي : « لا يزال الاضراب مستمراً في سوريا ، وقد انقضى عليه حتى الآن ٣٠ يوماً . اما المظاهرات فقد توقفت منذ عشرة ايام.

وقد شلت الحركة التجارية في الشرق كله من جراء هـذا الاضراب ، وابدت السلطة الفرنسية كثيراً من الاهتمام بشأنه .

ويقال انها ستدعو التجار الى انهاء الاضراب ، وتعدهم بالمفاوضة ، لحل القضية السورية .

اما الزعماء ، فقد ابعدوا جميعاً من دمشق وحلب ، وسلمت القضايا الى المحاكم العسكرية .

واذاعت محطة بروكسل النبأ التالي :

« لا يزال الاضراب مستمراً في سوريا . على انه جاء في الانباء الاخيرة بشأن المفاوضات ، انها بدأت بين السلطة والاهلين ، لاعادة الحياة الطبيعية الى البلاد على اساس حل القضية السورية » .

٤٣ ـ اهتمام الصحف الفرنسيـة بحوادث سوريا

وقد ازداد اهتمام الصحف الفرنسية بنشر الانباء والمقالات عن الحالة في سوريا ، واخذت كلها تعلق على الحوادث وعلى تأثيرها ، كما تشير الى مفاوضات المعاهدة ، وامكان العودة اليها ، والى القارىء بعض اقوالها :

نشرت جريدة « الاكسلسيور » الانباء التالية :

« ان الاضطراب لا يزال يسود سوريا . ولكن الحالة هدأت قليلاً بعد إبعاد الوطنيين عن دمشق وحلب ، وذلك لانهم كانوا السبب الاساسي في قيام المظاهرات والاضطرابات » .

ونشرت جريدة « ايكو دي باري » مقالاً اشارت فيه الى اثر حوادث سوريا في فرنسا ـ في الظروف الحاضرة ـ وقالت ان من واجب السلطـــة الفرنسية ان تضع حداً لهذه الاضطرابات .

وقالت جريدة « الاوفر » إن الحـالة في سوريا لا تدعو الى الاطمئنان ، وان القضية السورية رغم صعوبتها ، ليست بعيدة عن الحل .

٤٤ ـ ما قالته جرائد فرنسا وفيه السخافات

وقالت جرائد فرنسا ، حسب ما يوحي اليها خيالها ، وحسبما يتراءى للمستعمرين عن سوريا وحوادثها ، ما يثير الاستغراب ويزيد الشكوك ، ويبعث بنا النقمة على الفرنسيين وانتدابهم وسخافاتهم ، ونحن نترجمه للحقيقة والتاريخ ، في ١٤ شباط سنة ١٩٣٦ :

في كل يوم احاديث جديدة عن البلاد المشمولة بالانتداب ، وعن ضرورة تعديل معاهدة فرساي ، وتقاسم الانتدابات من جديد .

وقد كانت احاديث الصحف في هذا الموضوع مقتصرة على ايطاليا . اما اليوم فقد انتقلت الى المانيا .

وقد اثارت تصريحات لويد جورج ، عن توزيع الانتدابات من جديد ، اهتمام بعض الجرائد الفرنسية ، فأخذت تعلق على هذا التصريح بمختلف الآراء .

ان البحث في اعادة توزيع الانتدابات ليس متعلقاً بالدول صاحبة الانتداب ، بل بعصبة الامم التي وزعتها .

غير ان اعادة توزيع الانتدابات ليس بالأمر السهل ، كما يعتقد المستر لويد جورج ، فاذا كانت الانتدابات غير دائمة ، وكانت البلاد المشمولة بالانتداب ليست معدودة من الممتلكات ، فان هناك مصاعب مادية ومعنوية في آن واحد .

فقد انفقت فرنسا على سوريا عشرة مليارات فرنك ، منذ عشرين سنة حتى الآن ، واراقت كثيراً من الدماء ، وليس من المعقول في شيء ان تتنازل عن انتدابها .

وهذه الاموال التي انفقتها فرنسا في سبيل احتلال سوريا ، وتوطيد الأمن فيها ، وتحسين زراعتها ، وتجارتها ، وصناعتها ، والقيام بالمشاريع الكبرى فيها ، هي التي جعلت من تلك البلاد ، ما يثير « حسد » الدول . وليس هناك من ينكر بان فرنسا لم تستثمر حتى الآن نتائج جهودها . وان لويد جورج

وسواه يبحثون في نقل الانتداب من فرنسا الى دولة احرى ، في الوقت الذي بدأت فيه فرنسا ، تأمل بتعويض شيء من خسائرها ، ومشاهدة آثار جهودها !

هذا من الناحية المادية ، اما من الناحية المعنوية والثقافية ، فان البلاد السورية ـ وخاصة لبنان ـ ترفض باصرار ، نقل الانتداب من فرنسا الى سواها ، بالنظر للعوائد التقليدية التي تربطها بها .

فالسوريون يطلبون الاستقلال .. ولكنهم اذا لم يجدوا وسيلة للوصول اليه ، فانهم يفضلون فرنسا عن جميع الدول !

فالشعب الفرنسي هو اقرب شعوب اوروبا للشعوب الشرقية .

٤٥ ـ ما قالته « وست كلير » في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٦

ونشر الكاتب الفرنسي « ل. سان مارتان » مقالاً في جريدة « وست كلير » الفرنسية ما تعريبه :

« ... لما كانت فرنسا امينة في تنفيذ العهود التي قطعتها لعصبة الامم ، عند موافقتها على قبول الانتداب على سوريا ، فقد عمدت ـ بواسطة ممثليها ـ الى تنفيذ سياسة متزنة من شأنها تأمين « تطور النظام البدائي » ونقل البلاد من حال الى حال ، فوضعت الدستور الاول للبنان عام ١٩٢٦ ، ثم وضعت دستوراً آخر لسوريا عام ١٩٣٠ ، ... وقد كان من المنتظر ان يجتمع المجلس النيابي إذ ذاك ـ حسب نصوص الدستور ـ ولكن تطرف الوطنيين السوريين حال دون اجتماع المجلس . وارغم السلطة على تأجيله حال اجتماعه .

فقد ادعى الوطنيون ، بان الدستور الذي وضع بالموافقة مع الزعماء الوطنيين لم يكن من شأنه سوى « الاستمرار في تطبيق نظام الانتداب » !!

وقد حدث بعد هذا ، ان اتحدت الاحزاب والعناصر ـ على اختلافها ـ وتمكن الوطنيون بدعاياتهم ان يضموا الى صفوفهم فريقاً من طلاب دمشق وبيروت ، وان يقوموا بمظاهرات مستمرة لتعكير صفو الامن في سوريا !

وقد جاءت حوادث مصر الاخيرة ، كعنصر مفيد للزعماء الوطنيين في سوريا للقيام بحركتهم ، والتشدد في مطالبهم ، فقاموا يطالبون ، بالاستقلال التام والجلاء السريع ، بعد ان كانوا يكتفون قبل حوادث مصر باصلاح الدستور ؟!

واخيراً يجب ان نقول هنا بان اكثرية سكان سوريا من العرب ، وان العرب يقومون بحركاتهم في فلسطين ... وسواها من البلاد المشمولة بالانتداب الانكليزي .

٤٦ ـ الاوريان وبحثها عن مشروع المعاهدة

وقالت جريدة « الاوريان » في بيروت « ان تجربة بونسو مهما قيل فيها يجب ان تتم » !!

فقد برهنت فرنسا في نطاق التزاماتها ـ في مفاوضاتها عن المعاهدة السورية، انها مستعدة ان تذهب الى اقصى حدود التساهل التي تسمح بها جنيف . ولما كان الوطنيون السوريون قد قضوا على هذا المشروع ، فلن يظهر من الجانب الفرنسي بعد الآن اي تطور ، او تبديل ، بل سيظل رأيه وموقفه عند ذلك الحد.

ان الصدمة السابقة ، مهما كانت شديدة، فان كل امل بالتفاهم لم يفقد بعد.

ولكن هذا التفاهم متوقف على موقف الوطنيين !

فمتى اقتنع هؤلاء بان فرنسا لا تتساهل قط تحت عامل الارغام، لن يكون حل القضية السورية بعيداً ! .

وهذا ما يجعل موقف المفوض السامي منذ كانون الاول عام ١٩٣٣ ، موقف انتظار ! .

انما هل رأينا الوطنيين ، في هذه الاثناء يحاولون العودة الى اتمام المفاوضات التي قطعوها ، ودرس اسس « سياسة التعاون » ؟!

وفي ٢٢ شباط سنة ١٩٣٦ نشرت جريدة « الايام » ما يأتي :

اشرنا في الاعداد السابقة الى اجتماع رئيس لجنـــة الشؤون الخارجية المسيو باستيد بالمسيو فلاندان للبحث في حوادث سوريا الاخيرة، وقلنا ان الاتفاق قد تم على تأليف لجنة لدرس القضية ووضع تقرير عنها .

وقد اشار مكاتبنا في باريس الى اهتمام هذه اللجنة بدرس حوادث سوريا والاطلاع على البيانات الصحيحة ، وانصرافها الى وضع التقرير عن الحوادث ورأيها فيها ، وذلك بمساعدة المسيو باستيد والمسيو لانجيه .

والى القارىء الآن هذه البرقية التي وصلت امس من باريس ، وهي تدل على مبلغ اهتمام اللجنة والوزارة بالحوادث الاخيرة .

باريس ــ اطلعت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بعد ظهر اليوم على تقرير اللجنة الخاصة التي عينتها لدرس الاساليب الادارية التي يتبعها المندوب السامي الفرنسي في سوريا .

وقد دارت مناقشة طويلة حول هذا التقرير الذي يشير الى وجوب تغيير في الهيئة الادارية العليا ، وتبين للجنة تعقد المسائل التي اثيرت .

وبناءً على طلب المسيو هريو ، اجلت اللجنة اصدار قرارها الى ان تصل اليها جميع البيانات والمستندات التي يمكن الحصول عليها عن الحالة في سوريا .

٤٧ ـ المسيو باستيد والقضيـة السورية

ونشرت جريدة « الانفورماسيون » الفرنسية ، حديثاً للمسيو باستيد رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، تناول فيه القضية السورية . والى القارىء نص الحديث، وقد قدمته الجريدة بمقدمة اشارت فيها الى اهتمام لجنة الشؤون الخارجيـــة بحوادث سوريا ، وقالت : ان الجيش اذا اعاد الهدوء الى سوريا ، فان هنـاك تخمراً في اوساط المعارضة الوطنية ، ثم قالت :

وسألت المسيو باستيد : ما هو السبب الاساسي لهذه المظـاهرات العنيفة التي تجري في سوريا ، فاناس يقولون انها حركة العداء ضد البيض التي اثارتها

الحرب الايطالية الحبشية ، وقال آخرون ان المسألة لا تخرج عن كونها احتجاجات بسيطة على تدابير اتخذت لمنع تهريب الاسلحة ؟

فاجاب المسيو باستيد قائلاً :

« ان حقيقة المسأله تختلف عن هذا كل الاختلاف ، وقد اصبحت لها خطورتها وشأنها ، بعد ان انضمت المعارضة اللبنانية المؤلفة من الموارنة الكاثوليك الى المعارضة الوطنية السورية التي تتألف من المسلمين .

انهم يطلبون الاستقلال ، الاستقلال والوحدة . على ان الوطنيين السوريين لا يقصدون من وراء الوحدة ، ضم جميع البلاد المشمولة بالانتداب بعضها الى بعض « بما فيها لبنان » ، بل هم يبتغون ضم الاراضي السورية في الأصل « بلاد العلويين ، وجبل الدووز وغيرها » ، وقد انضم اللبنانيون اليهم فاصبحت مطالب الوطنيين عامة .

ويجب ان نعترف من قبيل الانصاف بان المثل الذي ضربته بريطانيا أثّر فيهم ، فقد تنازلت عن انتدابها على العراق ، وعقدت معه معاهدة ، فقال السوريون في خلدهم :

« لماذا يكون للعراق هذا ، ولا يكون لنا مثله ؟! » .

— وما هي التدابير التي تقترحونها يا حضرة الرئيس لتحسين الحالة ؟

— ان القلق السوري يمكن ان يزول ، ولكن من المستحسن اجتناب الاصطدامات بين السلطات والشعب ، ونحن الفرنسيين ، علينا ان نتعاون مع سوريا ، وان تكون علاقاتنا مع ذلك الشعب العريق بالمدنية ، قائمة على اقصى ما يكون من الاحترام والثقة .

منذ ثلاثة عشر شهراً ، قمت برحلة الى تلك البلاد ، واستطعت ان أتبيّن فيها ، ما يمكن ان ناله من السكان عن طريق الاحسان والملاطفة .

وقد تسنى لي ان اتحدث الى النواب السوريين ، وخاطبتهم بكلمة « زملائي

الاعزاء ، فتأثروا كثيراً لكلمتي ، واعلنوا امامي على الفور حبهم الصادق لفرنسا. هذا مثال بسيط ، ولكنه ذو مغزى عميق .

يجب ان لا ننسى ان سوريا ليست مستعمرة فرنسية ، بل هي بلاد مشمولة بالانتداب ، وهذا التفريق الاساسي هو نصب اعين السوريين دائماً ، فيجب ان يكون نصب اعيننا نحن ايضاً .

— وما الذي سيعمل في النهاية ؟

— ليس لي ان اتكلم باسم وزير الخارجية ، والذي استطيع قوله ، هو انه تقرر التحقيق في حوادث سوريا ، فينبغي ان ننتظر نتائج هذا التحقيق .

اقول لك ثانية ، ان القضية السورية دقيقة جداً ، ولكنها ليست بالقضية التي يستحيل حلها .

٤٨ ـ ما نشرته جريدة « الاورور » عن حوادث سوريا

وفي ٢٢ شباط سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « الاورور » الفرنسية مقالاً بقلم نائب لوربيهان الفرنسي المسيو بينريه ما تعريبه :

ان حوادث خطيرة تجري في سوريا هذه الايام . وهذه الحوادث كان يتنبأ بها الفرنسيون المطلعون والاحرار منذ بضعة شهور ، دون ان يأخذوا بسياسة التمويه التي يلجأ اليها الكثيرون . ثم تابع كلامه فقال :

واذا درسنا الاضطرابات الدامية في سوريا ، يجب ان لا نعتقد بان اسباباً جديدة هي التي اثارتها !

يقول البعض بان الحركات المصرية هي التي اثارتها ، ويقول البعض الآخر بان « دعايات » ايطاليا ، هي التي شجعتها ، ويذهب فريق آخر الى ان الحالة الدولية هي التي ادت اليها !

وقد يكون في هذا شيء من الصحة .. ولكنه ليس كل شيء ، ومن

واجبنا جميعاً ، ان نقيس درجة تأثير هذا كله في موقف سوريا الحاضر .

نعم ، نحن نعترف بان الحقيقة الواضحة لا تزال مضطربة . غير اننا نفهم جيداً بان طريقة ممارسة الانتداب ، وما يرافق هذه الممارسة من خطط غير طبيعية ، هي سبب الحوادث الاخيرة الحقيقية !

والكي دورسي ، لا تجهل هذه المعضلة السورية الدقيقة ... ولكنها مع هذا ، لا تزال تتبع سياسة « طير النعام » و « الغطاء » واخفاء الامور ... وهي ترى الآن الى اين توصلها سياستها !!

فمنذ تشرين الاول السابق ، كنا نعرف بان سوريا تهدد بالاضطرابات ... وكنا نعرف فوق هذا اسبابها « الحقيقية » ! . وقد انصرفت لجنة الشؤون الخارجية في شهر كانون الاول لدراستها ، بناءً على اقتراح المسيو بارون !

ويجب ان نصرح هنا ، بان هناك حاجة لتبديل خطتنا في ممارسة الانتداب وتوجيه موقفنا الى جهة جديدة ... لان الموقف يتطلب ذلك !

فالشعب السوري ، يريد ان تكون السياسة الفرنسية في سوريا متفقة مع نص وروح صك الانتداب ، وخاصة المادة الثانية !

والشعب السوري يطالب بالنظام النيابي ، ولا يريده ان يكون « تحت اي تأثير حكومي » ؟!

ويريد الشعب السوري فوق هذا، ان تقدر السلطة المنتدبة « كرامة سوريا ولبنان الوطنية » وان لا يعتبر الموظفون انفسهم اعلى من القوانين ! ...

ويجب ان نشير هنا باهتمام ، الى انه لأول مرة في التاريخ اتفق المسلمون والكاثوليك ، في سوريا ولبنان ، بالاحتجاج على السياسة المتبعة في البلاد. وان في هذا الاتفاق ، ما يهدد مكانة فرنسا في الشرق .

ويكفي ان نقول هنا ، بان المسلمين يبدون استعدادهم لان يتبعوا البطريرك الماروني كزعيم ، وان تكون مطالب المسلمين والمسيحيين واحدة .

اننا نكتب هذه الاسطر ، ونحن نعرف دقة الموقف وخطورته ، واننا لندهش كثيراً اذا لم نرَ رجال الاحزاب الفرنسية في البرلمان - من يساريين ويمينيين - لا يتحدون ، لافهام الحكومة الفرنسية - اذا اقتضى الامر - بان خطط فرنسا في سوريا اذا استمرت طويلاً ، فانها ستعرّض مصالح فرنسا في الشرق الادنى الى الخطر .

ويختم النائب مقاله قائلاً : انه ليس من مصلحة فرنسا في شيء، ان ترى اصدقاءها القدماء المخلصين يشكونها الى جنيف ولاهاي ! .

٤٩ - ما قالته « له زيكو »

وفي ٢٢ شباط سنة ١٩٣٦ ، نشرت « له زيكو » مقالاً اولياً عن القضية السورية قالت فيه ما خلاصته :

يعتقد الكثيرون ان مجرد اشارة ، او بادرة من المفوض السامي ، تكفي لتوضيح الحالة ، واعادة الحياة الطبيعية الى سابق عهدها .

غير ان الحقيقة ، لا اشارة ، ولا اشارتان ، ولا ثلاثون ، تستطيع ان تعيد الى البلاد ، غير الهدوء المصطنع القصير الأمد .

وهذه هي المعضلة السورية ، التي تنتقل من مفوض سامٍ الى آخر ، منذ ١٨ سنة بمصاعبها ، وتعقدها ، ليجد لها حلاً ، وليجعل هذا الحل نهائياً .

ثم تستعرض الجريدة القضية السورية قائلة : ان معرفة اسس القضية تساعد على إجلاء غوامضها وحلها ، فما هي القضية السورية ؟

ان الشعب السوري ليس من الشعوب التي وُلدت امس ، بل هو شعب من اقدم شعوب العالم . وللشعب السوري حضارته ، وتقاليده ، وقد رأى جميع شعوب الشرق والغرب العظيمة تمر من بلاده ، او على مقربة منها .

وكان مثقلاً بالمصاعب والتجارب القديمة ، ولكنه احرق جميع الذين لم يتمكنوا من فهمه واتباع عاداته . وقد خلق السوري لنفسه ، لوفرة اتصاله

بالشعوب والحوادث ، روحاً معقدة ، وحركة مفاجئة ، تختفيان تحت شعار « البساطة » وتخفيان نفسيته .

ومن هذا كانت تنشأ « الانفجارات » غير المنتظرة . وتسيل الدماء في الشوارع ، عقب يوم هادىء صاف .

وهذه الناحية ، هي اهم ناحية من النواحي التي لها علاقتها واهميتها في حل القضية السورية . وقد كان من الخطأ محاولة ادارة الشعب باساليب ووسائل تصلح لادارة الشعوب التي لا تزال على الفطرة ، او التي وصلت الى حضارة بسيطة . ومن ثم هناك ناحية ثانية لها اهميتها وخطورتها .

فالشعب السوري ليس مؤلفاً من المليونين اللذين يقيمان في البلاد المشمولة بالانتداب . هناك ملايين من السوريين المقيمين في البلاد العربية المجاورة ، او في اوروبا ، وامريكا ، الذين حافظوا على سوريتهم ، ولم ينصهروا في البوتقة الاجنبية ، بالرغم من اقامتهم الطويلة ، وهم يؤيدون قضية بلادهم ، ويعملون على تحقيق مطاليب اخوانهم .

ومن هذا نرى ، ان كل حركة تقوم في سوريا ، سريعاً ما تنتقل الى الخارج ، وتذاع في مختلف الاوساط العالمية .

٥٠ ـ كلام النائب « تيسان »

وفي ٢٢ شباط سنة ١٩٣٦ ، نشر النائب تيسان ، وهو نائب « سكرتير دولة » سابق في وزارة الخارجية الفرنسية ، مقالاً عن حوادث سوريا في جريدة « تريبون دي ناسيون » جاء فيه :

ان الاضطرابات القائمة في سوريا ، والغليان السياسي الذي يسود البلاد المشمولة بانتدابنا ، يدعونا لدرس الخطط الحكومية المتبعة هناك ، والوسائل التي يجب اتخاذها لمعالجة الموقف الدقيق في تلك البلاد .

لقد قامت فرنسا بجهود كبيرة ، ـ مستوحاة من مبادىء جنيف ـ لترقية

الشعب السوري وتهذيبه ، وايصاله الى درجة تمكنه من ادارة شؤونه السياسية، والاقتصادية !

وقد اصطدمت مهمة فرنسا بكثير من المصاعب ، من جراء « الخلافات » الداخلية ، وتصادم المصالح المحلية ؟!!

ولم يكن من الممكن حتى الآن ارضاء الجميع ، وتحقيق مختلف الاماني المتناقضة ؟ ! ...

ونحن لا نقول هنا بان السلطة الفرنسية ترتكب من ناحيتها بعض الاخطاء بل نعترف بان ممارسة الانتداب لم تكن تبعث على الرضا ، وان هناك كثيراً من التقصير في ادارة البلاد ، واليقظة في تسيير شؤونها !

على ان سياسة فرنسا ، اذا استمرت بهذا الشكل غير المنطقي في سوريا ، واذا لم يتمكن ممثلونا حتى الآن من فهم كل شيء ، فانما نشأ ذلك عن اصطدامهم بالمؤامرات والمناورات التي يحيكها السوريون ، والتي يؤخرون بها الساعة التي يدعون فيها بأنفسهم الى ادارة انفسهم ! .

ان فرنسا لا تطلب شيئاً في سوريا ، غير ايصال السوريين الى الحرية والاستقلال !

لقد تسلمت فرنسا الانتداب على سوريا من عصبة الامم لايصالها الى درجة تمكنها من حكم نفسها بنفسها ، وهي لا تنسى قط هذه النتيجة التي يجب ايصالها اليها ! ! ...

« .. في عام ١٩٣٣ ، وضع مشروع المعاهدة بشكل يتفق ورغائب الوطنيين ! ولكن لم يكد يعرض على المجلس حتى ازداد عدد خصوم فرنسا .. فرفض المشروع بالاكثرية ، وتمكن الوطنيون المتطرفون من استمالة المعتدلين الى جانبهم، مع انهم كانوا يعترفون بان المعاهدة تتفق واماني البلاد الاساسية .

وهنا يحمل النائب على الوطنيين المتطرفين ، في سبيل المعاهدة ، ويقول :

« ... وقد ازدادت مناورات الوطنيين منذ نشوب الخلاف الايطالي-الحبشي ودخوله في « دور دموي » ... وقاموا ينظمون صفوفهم تنظيماً « ثورياً » ! ... حتى اذا ما وقعت حوادث مصر ، ووصلت انباؤها الى سوريا ، ووجد الوطنيون أن المظاهرات والاحتجاجات عادت بالفائدة على المصريين ، اغتنموا فرصة الحفلة التأبينية التي اقيمت للزعيم هنانو ، وبدأوا يهددون بسياسة العنف والارهاب !؟

وهنا يستعرض النائب المظاهرات والاحتجاجات منذ ابتدائها ، ويشير الى اغلاق مكاتب الكتلة ، وإبعاد الزعماء ، وانتشار روح الحركات في حمص وحماه وحلب ودير الزور ، ومن ثم يختم مقاله قائلاً :

« ... ان الاضطرابات السورية الاخيرة ، هي حلقة من سلسلة طويلة من روح الاستياء التي عمت الشرق الادنى منذ الحرب العامة حتى الآن ، دون ان تقف عند حد !

ومنشأ هذا الاستياء ، الفرق الشاسع بين الحكم التركي « الاوتوقراطي » السابق ، والوعود المقطوعة للعرب ـ وخاصة السوريين ـ بعد الحرب العامة . ولم تجد السلطات الفرنسية حتى الآن « طريقة لايجاد توازن بين الحكمين ، وتهدئة الافكار القلقة » .

ويجب ان نشير هنا ، الى ان السوريين يجدون في حركة الشعوب العربية او الشرقية المجاورة « غذاء لحركاتهم » يشجعهم على المضي في المقاومة .

وقد كان للاتفاق الذي تم بين تركيا ، وايران ، وافغانستان ، والعراق، اثره الكبير في الاوساط السياسية في سوريا... وكان « عبارة عن قوة جديدة، اضيفت الى « روح الوحدة العربية » التي تسود جميع الشعوب العربية ! .

فالقضية السورية ـ كالقضية المصرية ـ ليست بعيدة عن « التعاون الواسع » الذي يتم بين الشعوب الشرقية !

فمن واجب الدول المنتدبة ان تتعاون وتتضافر للقيام بمهمتها بذكاء ، وتضامن

اذا كانت تهتم بالمحافظة على « مركزها التحضيري » في الشرق ؟ ! .

٥١ ـ ما اذاعته البرقيات عن حوادث سوريا

باريس في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٦ ـ عالجت الصحف الفرنسية الحالة في سوريا ، واعربت عن عدم ارتياحها الى السياسة المتبعة في تلك البلاد .

وقالت جريدة « الماتان » : انه يحتمل جداً ان لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والحكومة ، يتفقان على استدعاء الكونت دي مارتيل .

وقالت جريدة « الاوفر » : ان جمعية الطلبة العرب في « طولوز » ابلغت لجنة الشؤون الخارجية ، احتجاجها على النظام الديكتاتوري الذي يسود سوريا .

برلين في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ـ نشرت جريدة « دوتش الجيمانت زيتونغ » برقية لمراسلها في باريس قال فيها : ان لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي اجمعت على عزل الكونت دي مارتيل المندوب في سوريا من منصبه .

وكان المسيو « هريو » مثير الحملة ضده . ويقال ان بعض اعضاء اللجنة قال : ان موقف الكونت دي مارتيل هو موقف اجرامي .

وفي ٢٠ شباط سنة ١٩٣٦ ، ارسل مراسل « الاهرام » في باريس الى جريدته البرقيات الآتية :

باريس في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ـ كانت حوادث سوريا ، التي حالت الرقابة دون ايصالها الى الصحف الفرنسية ، موضع بحث لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، وقد دارت حولها مناقشات حادة .

وفي الاسبوع الماضي ، عندما بسط المسيو فلاندان سياسة فرنسا الخارجية امام اللجنة التي سؤال عن المسألة السورية .

نسبة الحوادث الى اساليب المسيو دي مارتيل في الادارة

وقد بحثت اللجنة امس في الحالة الناشئة عن الحوادث الاخيرة في سوريا، فتلا عليها المسيو هريو مستندات عديدة ، واخباراً عن سوريا ، تنصب جميعاً بصرامة على المسيو دي مارتيل ، الذي يتهم بان الطرق التي اتبعها في ادارة البلاد ، هي التي اثارت الاضطرابات والقلاقل .

وتكلم المسيو « لونجيه » وكيل اللجنة ، فانتقد ادارة دي مارتيل في سوريا، وأيد هذه الانتقادات النائب « بيزيت » .

على ان النائب الاشتراكي « راوول برندون » دافع بشدة عن المسيو دي مارتيل ، وعارض تصريح الخطباء السابقين ، مستشهداً بميل الاهالي الى المسيو دي مارتيل وارتياحهم اليه .

وقد قدمت اللجنة الفرعية تقريرها واقتراحها الذي تشير فيه باجماع الآراء ـ ما عدا صوتاً واحداً ، هو صوت « برندون » ـ الى انه من المحتم والمفروض، تغيير مندوب فرنسا في سوريا .

على انه تقرر تأجيل اتخاذ اي قرار لاستكمال المعلومات .

٥٢ ـ ما اذاعته محطات العالم عن حوادث سوريا ، في ٢٤ شباط ١٩٣٦

وفي ٢٤ شباط سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « الايام » الاخبار التي تذيعها محطات الاذاعة في العالم :

لا تزال محطات الاذاعة في العالم ، تذيع انباء سوريا ، وتشير الى استمرار الاضراب فيها . وقد اذاعت محطة بروكسل ليل امس ، بان الحالة في سوريا بدأت تتطور تطوراً سريعاً ، وانه من المنتظر اجراء مفاوضات جديدة ، لحل القضية السورية .

وقالت محطة برلين ، بان الحالة في دمشق ، هي حالة انتظار ، وان

السلطات الفرنسية وعدت الاهالي بتحقيق مطالبهم ، ومع هـذا فان الاضراب لا يزال مستمراً .

واذاعت محطة « ب.ت.ث » بان اجتماع لجنة ما وراء البحار ، سيكون له اثر كبير في تحويل السياسة المتبعة في افريقيا والشرق الادنى .

ولا تزال الصحف المصرية ، والفلسطينية ، والعراقية ، تبدي اهتمامها بحوادث سوريا ، وتنشىء المقالات عنها .

وقد نشرت الزميلة « الاهرام » مقالاً مطولاً عن القضيـــة السورية ، استعرضت فيه الحوادث الاخيرة ، والاسباب التي ادت اليها، ثم قالت في الختام :

... هذه هي بعض الاسباب التي يقال انها ادت الى شكوى السوريين .

اما النتائج الايجابية المترتبة على هذا ، فلا يمكن التكهن بها الآن . على ان البرقيات الاخيرة تفيد ، ان لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي ، اهتمت بسوريا ، وأخذت تبحث ، وعهدت الى بعض النواب في تقديم تقرير عنها ، مع الاقتراحات التي تساعد على جلاء امرها .

ولكن هناك نتائج داخلية ، لها خطرها وقوتها ، وهي ان الحالة زادت في تمسك السوريين بطلباتهم ، والفت بين مختلف عناصر الامة ، وجعلت الشعب يتكلف في سبيل نيل حقه .

ولا نظن ان دولة كبـيرة كفرنسا تنظر الى الامور الحيوية بغير العين المجردة ، ولا تبحث في سبب الداء لوصف الدواء الذي يتطلبه . ومن العبث تأويل الاسباب لتغيير حقيقتها وصحتهـا . والبلاد السورية ليست من البلدان المتأخرة علماً ومدنية ، الى حد يمكن اغفالها . فلعل الحكومة الفرنسية تعمل من جانبها ، على التفاهم مع السوريين واللبنانيين ، تفاهماً يزيل هـــذه الغيوم السوداء من جو الحياة العامة ، وقد ثبت قديماً وحديثاً ، ان الصداقة والمودة خير من التجافي والنفور ، واكفل لسير الامور كما تشتهي فرنسا وسوريا ولبنان.

ولعل القوم فاعلون .

وانشأت جريدة « الجهاد » مقالاً اولياً بقلم الاستاذ توفيق دياب ، تناول فيه حوادث سوريا باسلوب شديد اللهجة قال في مقدمته :

ليس يجد هذا القلم المحزون من العبارات ما يصف به بعض شجونه ، بل شجون الشرق كله ، ولا سيما شجون الشرق العربي ، لما تقاسيه اختنا العزيزة سوريا .

وفي ٢٥ شباط سنة ١٩٣٦ ، اذاعت البرقيات ايضاً عن اخبار سوريا ، وما يتعلق بها ما يأتي :

تعقد لجنة ما وراء البحار جلستها صباح اليوم ، لدرس الحالة في سوريا وسماع بقية التقارير التي تعرض عليها ، وتلاوة التقرير الذي اعدته لجنة الشؤون الخارجية عن حوادث سوريا .

وقد اذاعت محطات الاذاعة الفرنسية ، انباء مختلفة عن جلسة اليوم ، فقالت محطة راديو كولونيال :

باريس في ٢٢ - خصوصي - تستمع لجنة ما وراء البحار صباح اليوم ، الى تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن سوريا ، وستعطي قراراً نهائياً بحل القضية السورية .

واذاعت محطة تولوز ما يلي :

باريس في ٢٤ - خصوصي - ينتظر ان يحضر مسيو باستيد اجتماع لجنة ما وراء البحار ، للمناقشة في القضية السورية .

والمفهوم من اجتماعات اللجنة، ان هناك مقررات هامة ستتخذ بشأن سوريا .

وقد نشرت جريدة « ايكو دي باري » مقالاً عن حوادث سوريا، اشارت فيه الى سياسة المفوضين السامين السابقة ، عن الحوادث التي وقعت في سوريا، ثم قالت في ختامه :

« ... ان وزارة الخارجية الفرنسية ليست وزارة ادارية ولا حكومية، وسواء اعترفوا بهذا الأمر او انكروه ، فنحن نتوقى الحكم والادارة في سوريا.

وهذا الموقف الدقيق ، الذي اوصلنا اليه بعض موظفي وزارة الخارجية ، اضطرنا الى تلك الادارة ، وتلك الحكومة ، اللتين تشبهان الحكومة والادارة المباشرتين .

فهل آن الاوان ليفهموا ان تغيير الخطة التي يسيرون عليها ، اصبح لا مندوحة عنه .

فلتظل وزارة الخارجية صاحبة الأمر والنهي اذا شاءت ذلك ، او اذا اقتضت الحال هذا الأمر ، ولكن فلتنفض يدها من الحكم والادارة ، فان الوزارات الاخرى تقدم لها موظفين معروفين بحسن الادارة ، وزعماء قديرين.

وجاء في برقية من باريس ، ان لجنة ما وراء البحار ، عقدت قبل ظهر اليوم اجتماعاً لدرس القضية السورية ، والحوادث الاخيرة ، وقد تلي في هذا الاجتماع تقرير لجنة الشؤون الخارجية ، عن حوادث سوريا ، وعن القضية السورية ، واستمع اعضاء اللجنة الى آراء بعض الاعضاء في القضية السورية وفي تقرير لجنة الشؤون الخارجية .

وقد اذيع امس ان اللجنة ستتخذ في هذا الاجتماع قراراً نهائياً بشأن القضية السورية ، وان هذا الاجتماع سيكون آخر اجتماع تعقده لجنة ما وراء البحار ، لدرس القضية السورية .

وقد يكون من الصعب ان نتنبأ الآن عن مضمون القرار الذي تتخذه لجنة ما وراء البحار في جلستها اليوم .

على اننا اذا عدنا الى تصريحات اعضاء اللجنة ، وتصريحات مسيو سنكنتان عن القضية السورية ، وضرورة تحقيق سياسة التفاهم وعقد المعاهدة على اساس الوحدة ، فاننا نستطيع ان نتفاءل بمضمون هذا القرار .

والمفهوم انه متى اتخذت لجنة ما وراء البحار قرارها بحل القضية السورية، فانها ستضع بدورها تقريراً مقتضباً ترفعه الى «الكي دورسي» لدرسه وابلاغه الى المراجع المسؤولة في سوريا .

وعلى هذا ، فانه من المنتظر ان تفاجىء البلاد قريباً بالحدث المنتظر .

٥٣ ـ ما قالته «الايكو دي باري» في صدد حوادث سوريا شارحة السياسة السورية

وقالت جريدة «الايكو دي باري» في صدد حوادث سوريا ، والعقبات التي اعترضت سياسة فرنسا في سوريا :

تعودنا سماع انبـــاء الاضطرابات في سوريا ، فكأن انتدابنا عليها ابى الا ان يلقى كل يوم عثرات جديدة .

فمرة يقوم اللبنانيون ، وعلى رأسهم غبطة البطريرك الماروني ، ضد قرارات تضر ببلادهم ، ومرة ينزل السوريون الى الشوارع ، مطالبين باعادة الحريات الديموقراطية .

لا شك ان هناك ازمة اقتصادية تسوء يوماً فيوماً .

فمهما شككنا في صدق الانباء والبرقيات الواردة من هناك ، او في صفة مرسليها السياسية ، فلا شك ان هناك ما ينوف عن الاربعين قتيلاً وقعوا ابان الاضطرابات الاخيرة .

بعد تجـارب عديدة منذ بدء الانتداب ، قدر الجنرال ويغاند ان يتوصل الى تدبير الامور ، وتنظيم مهمتنا العسيرة في تلك البلاد ، لولا ان أقبل الجنرال ساراي بأمر من المسيو هريو لما قلب الامور وشوّش القضية كلها .

ثم عقبه المسيو بونسو ، فأظهر كفاءة لا مثيل لهـا ، وتأجيلاً مملاً لا نهاية له . وطريقته عجيبة في التحذير ، كل ما كان فيه من هذه المزايا ، دفعت

به الى صرف النظر عن تحقيق المشاريع العمرانية ، فالسوريون جميعاً يقولون : « لقد اضربنا » .

اما المسيو دي مارتيل ، فان مشاريعه الاقتصادية كتب لها عدم النجاح .. ولم تنجح في تطبيق المعاهدة المتبادلة بيننا وبين السوريين ، ثم عُهد الى الشيخ تاج الدين برئاسة الحكومة ، ذلك الرجل الذي قدم لنا في فرنسا كأنه نور من انوار الشرق ، فما لبث ان بدا لنا ، رجلاً ضعيفاً في فن السياسة .

عمدوا الى الصورة الظاهرة فقالوا : ان سوريا تعيش في كنف جمهورية برلمانية . والحقيقة انها ترزح تحت كابوس ديكتاتورية موفقة .

اما من جهتنا ، فاننا نؤكد بان النظام الاداري في سوريا سيء جداً ، وبسبب هذه النظم الفاسدة ضاع ما سعينا اليه من الصداقة .

وهي التي دفعت السوريين الى رفض المعاهدة الفرنسية ـ السورية . واخيراً هي التي دفعت الاحزاب الى الهياج ، شاءوا أم ابوا ان يفهموا ، فان « الكاي دورسي » ليس بمكان ادارة وتنظيم ، فان رجالات السياسة الخارجية والموظفين قد أضروا بنا ، ودفعونا الى هذه النظم الملتوية ، فهل نتغيَّر ؟ » .

نكتفي بهذا المقدار من اقوال الجرائد ، ومن البرقيات والاذاعات التي تنقلها محطات العالم ، لنرسم صورة واضحة عما تركته حوادث سوريا في اذهان الفرنسيين ، واذهان الامم ، وما اجاب كل منهم على هذه الحوادث .

والآن نعود الى سرد الوقائع والحوادث في هذه المرحلة .

٥٤ ـ ما فعلته السلطة الفرنسية بعد مضي خمسة وعشرين يوماً على الاضراب

لقد مضى خمسة وعشرون يوماً على الاضراب ، والناس مغلقة مرافقها ومتاجرها ، متوارية عن الانظار ، وقابعة في بيوتها . اما النفوس فقد ازدادت اضطراباً واضطراماً ، وكان العامل وجود الجيش في كل مكان ، شاهراً السلاح

يقتل من يرتاب به ، او يتوهم فيـــه المقاومة ، وقوى الأمن تحاصر البيوت والمحلات ، وتتحرى الاماكن بدعوى وجود السلاح ، والقصد الحقيقي ارهاب الشعب ، واضطهاد الوطنيين .

وكان مما حدث ، ان القوى المذكورة ، من جيوش ، وشرطة ، وأمن، داهمت في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط عام ١٩٣٦ صباحاً ، المحلات القريبة من الثكنات العسكرية في حلب ، وقطعت على الناس صلاتهـا ، وهي في المساجد ، ومنعت المؤذنين من الأذان ، واوقفت المارة عن المسير ، واخذت تتحرى البيوت بيتاً بيتاً . ولما لم تجد شيئاً من سلاح وغيره ، ولم تحصل على نتيجة ترضيها ، غير ترويع السكان ، والاطفال ، والنساء ، عادت الى ثكناتها خائبة ، كأنها راجعة من دار حرب لم تظفر بشيء منها الا الخجل .

ولم تكتفِ بما فعلت ، بل اعادت الكرَّة في اليوم الثاني ، فتحرَّت معظم احياء الشهباء . ومن الغريب ان يأمر القائد باجراء هذه الاعمال، ويطلب من الاهالي ان يفتحوا دكاكينهم ويعودوا الى هدوئهم . فما هذا التناقض ؟ وما هذا السخف ؟!.

ومما زاد سخط الناس على الفرنسيين والحكومة ، ان القتلى الذين يقعون برصاص الجنود المجرمين ، لا يسلمونهم الى ذويهم ، بل كانت الشرطة تختطفهم من الشوارع ، وتدفنهم ليلاً ، كما جرى للشاب الارمني الذي قتل برصاص الخفير في ساحة الجديدة ، والشاب المسمى احمد بن حسين ابو راس وعمره ١٣ سنة ، والشاب المسمى عبده بن علي شياحين من ساحة حمد وعمره ١٥سنة وهم من حلب .

٥٥ ـ توقيف السلطة للسيد سعدالله الجابري ، والدكتور حسن فؤاد آل ابراهيم باشا ، والسيد نعيم الانطاكي في ١٥ شباط ١٩٣٦

وفي ١٥ شباط سنة ١٩٣٦ ، اوقفت السلطة الفرنسية في حلب ، السيد سعدالله الجابري ، والدكتور حسن فؤاد آل ابراهيم باشا ، والمحامي الاستاذ

نعيم انطاكي ، لرفضهم التوقيع على ورقة يتعاهدون بها على فتح البلد . وظهر ان هناك تدبيراً عسكرياً يراد منه حمل الاهالي على فتح المدينة .

ففي دمشق ارسل القومندان « كوله » وراء وجوه المحلات، وانذرهم بلزوم فتح محلاتهم .

وفي حلب ، اعلن القائد العسكري بياناً على السكان، يأمرهم فيه بلزوم فتح دكاكينهم . وارسل والي حلب وراء مختاري المحلات وانذرهم بلزوم فتح المحلات ايضاً . ولكن لمَ هذا التدبير الارهابي ؟

أليس الأولى ان تجاب الاهالي الى مطاليبها فتفتح مغالقها عندئذ ؟

٥٦ ـ اجوبة العميد لصحافية اجنبية

لننظر في اجوبة العميد على الاسئلة التي وجهتها اليه الصحافية . قالت جريدة « الفباء » في دمشق في ١٥ شباط سنة ١٩٣٦ :

قابلت صحافية اجنبية نخامة الكونت دي مارتيل نهار امس ، واخذت منه حديثاً صحافياً ، ابرقته الى جريدتها . وقد اطلعنا على صورة ما ابرقت فعرّبناه بحرفه الواحد . وهذه هي الاسئلة واجوبتها :

س ـ هل استطيع يا حضرة الكونت ان اعرف رأيكم في الحالة التي شاهدتموها في دمشق ؟

ج ـ ان الآراء والاقتراحات كانت تمطر علي من كل جهة ، بشأن هذه الحوادث ، حتى انه قيل لي انه يكفي ان آتي بحركة بسيطة لتهدأ الحالة في سوريا ، ولكن مع الاسف لم يقدم واحد من هؤلاء المشيرين ، على ان يبين كيف تكون هذه الحركة البسيطة التي يعنونها . ان الداء مستأصل، والصعوبات موجودة ومتصلبة ، وهي اقتصادية ومالية ، والاهلون يتألمون منها . وتزيد هذه الصعوبات عدم الاستقرار السياسي ، واختلافات الوطنيين .

ان المشكلة السورية محيّرة ، فهناك الوحدة ، وهناك الاقليات ، وهناك

العلاقات الدولية . وكل هذه الامور تختلط ببعضها ، فلا يمكن مجابهتها الا في جو صاف ، وبثقة سياسية كافية ، لتساعد على ايجاد حلول لها ، ولكن السياسيين في سوريا اقاموا ادارة حصر للوطنية ، وجعلوا من جهة يدّعون انهم يرفضون سياسة التعاون ، ومن جهة اخرى يمنعون غيرهم من الاقدام عليها . خذ مثلاً موقفهم سنة ١٩٣٣ ، بما يتعلق بالمعاهدة ، فانه ذو معنى ، فان هذه المعاهدة التي وُضعت لتكون عاملاً اولياً يفتح الطريق لتطورات مثمرة في سوريا، والتي لا يستطيع احد ذو نية حسنة ان يستخرج منها ما هو مخالف للوطنية السورية ، ولأماني الاهلين الشرعية ، هـذه المعاهدة قد صوروها كمحاولة لاستعباد البلاد من قبل الدولة المنتدبة . ثم شرع الزعماء الوطنيون يجعلون من هذا الاختلاق موضوعاً للدعاية في الصحف ، وفي الشوارع ، وفي الجوامع ، وفي المدارس .

وهكذا حالوا دون التمكن من اجراء اي تطور مفيد، وشلوا كل حركة بموقفهم السلبي ، الذي يعد جريمة اقترفوها نحو وطنهم . وفي نهار ١٠ كانون الثاني الماضي اعادوا الكرة ، وحكموا مرة اخرى على انتهاء سياسة التعاون ، واعلنوا افتتاح باب الكفاح ، فكانت النتيجة خسائر جسيمة لحقت بالتجارة ، وتعطيلاً في جامعة العلم ، وضحايا في النفوس الانسانية .

انني واثق بان الرأي العام السوري ، سوف يفهم اخيراً هذه الخيانة التي ذهب ضحيتها .

ولما اعلن الوطنيون الحرب في كانون الثاني الماضي ، نشرت من جهتي تنظيمات اصلاحية أدخلتها على الادارة السورية ، وداومت على درس الاصلاح اللازم لتخفيف الضرائب الذي هو رأس كل اصلاح ، كما باشرت اصلاح مسائل الطابو والتمليك التي تقدمت كثيراً ، لكي اتمكن بواسطة ذلك من ايجاد طريقة عادلة في توزيع الضرائب ، كما ان جميع شكاوى المكلفين المثقلة كواهلهم بنتائج الازمة العامة جعلتها موضوع اهتمامي .

س — هل تظنون ان اقدامكم على هذه الاصلاحات سيعيد الطمأنينة الى النفوس ؟ وهل تعتقدون ان حركة حليمة تكون نافعة الآن ؟

ج — اتأمل ذلك . ولكن لا تنتظروا مني ان انقد موقف الذين يتاجرون بالجثث ، والذين انتهى بهم الأمر الى استثمار ضحايا الاضطرابات لانهم يجدونها ضرورية لاشباع اطماعهم الشخصية . ومع هذا اقول ان فرنسا قوية وقادرة ، وهذه الصفة تساعدها على ان تحلم وتعفو . وعندما ترجع الحياة العادية الى ما كانت عليه ، عندئذ اعرف كيف افرق بعدل بين المهيجين الذين سببوا برياتهم هذه المصائب ، التي لم يكن لها موجب ، وبين المتظاهرين الذين لا ذنب لهم الا انقيادهم لرعاة غير صالحين لقيادتهم .

٥٧ - جوابنا على اقوال العميد

وماذا تعني هذه المقالة ؟

هل تعني ان العميد لم تتهيأ له فكرة عن القضية السورية وكيفية حلها ؟ أو انه لا يستطيع حلها ، ولو تكونت لديه الفكرة ؟

يقول ان السياسيين في سوريا اقاموا انحصاراً للوطنية . فأي السياسيين يعني ؟ وما هي الوطنية في نظره ، هل هي التسليم بما يريد الفرنجي ، أم بما تريده الامة ؟ وهل السياسي الوطني من يماشي الاجانب ، ويمشي في جانب المستعمر ، أم الذي يماشي امته ، ويمشي في جانب وطنه ؟ ان كان ظنه هو الاول فمخطىء ، وإن كان الثاني فكيف يريد من الوطنيين الذين جاهدوا في سبيل امتهم ووطنهم لتحريره واستقلاله وسيادته اكثر من سبعة عشر عاماً ، وتحملوا ما تحملوا من اضطهاد ، وآلام ، واضرار ، وعذاب ، ان يوافقوه على حيرته ، وعلى مقاصده كما ظهرت لنا ، ولمسناها ، لينالوا رضاءه ، وما رضاءه الا ان يخون الانسان وطنه ، في تصديق المعاهدة ، والنزول على حكمه وامتثال اوامره ؟ .

وما هذه المعاهدة ؟ ومتى كانت فرنسا تعمل لاستقلال البلاد السورية وإسعادها ؟

ألم نشرح المعاهدة ، ونظهر خوافيها ، واضرارها ؟ وهل هي الا صورة

طبق الاصل عن الاحتلال العسكري ، والتدخّل المباشر ، وتحكم الاجنبي في رقابنا ، ومصالحنا ، ومواردنا ، ونهضتنا ؟

يدّعي دي مارتيل ان رفض المعاهدة جناية وخيانة للوطن ؟ ولكن يا ترى لو كان هو في مكاننا، أيقبلها لأمته ويعتقد انه خدمها ؟ .

لماذا لا يدرس ما فعله سلفه « بونسو » ويعدّ ما فعله في إخراج هـذا المجلس المزيف جناية ؟

لماذا لا يعدّ عمله يوم يأتي الى سوريا ويقدم المعاهدة شاهراً الحراب ، جناية ثانية ؟

يقر بوجود الازمة المالية ، ووجود قضـايا الاستقلال والوحدة ، ويقر بكثرة الضرائب ، وفقر الشعب ، فلماذا لم يعالجها ؟ أليس اهماله معالجتها خيانة ؟

لقد ظن ان كتابات الجرائد عنه كجريدتي « الانتراسيون » و « الجورنال » تستر خطيئاته الدالة على خيبته ؟ ولكن بماذا يستر ما اوردناه من اقوال الجرائد الاخرى ، وما اذاعته محطات العالم ، وما قاله نواب المجلس النيابي الفرنسي ؟

ان مدح الجرائد المأجورة لا يفيده . وحل القضية السورية لا تحتاج الى المدح ، ولا للارهاب ، ولا الى تلك السياسة المتبعة الهوجاء ؟

انها في عقيدتي تحتاج الى حسن نية ، ورجاحة عقل ، وإدراك للحقائق، ودرس للمطالب ، وعمل لتصفية الحساب بروح الانصاف ، ثم اعطاء السوريين حقهم من الحرية والوحدة والاستقلال .

يقول المسيو بيرار صديق « دي مارتيل » ومدير شركة الاستثمار الفرنسية، ومدير البنك السوري : ان اضمن الوسائل التي تساعد على اعادة الطمأنينة الى النفوس ، وعلى تنفيذ عمل الانتداب بدون مقـاومة ، هي تنظيم القرى تنظيماً لامركزياً لتحسين المعيشة فيها ، وجعلها ثابتة مستقرة . ولكن قوله ولو طبق

فعلاً لا ينقذ الحالة ، ولا يحل القضية ، لانها معالجة عرضية لا معالجة اساسية. واليك مقال الرأسمالي الاستعماري المذكور :

يذكر القراء ان الجنرال « هوره » احد اعضاء مجلس الحرب الأعلى في فرنسا ، زار لبنان وسوريا منذ بضعة اشهر لتفتيش جيش الشرق ، ودرس المواقع الحربية ، والحدود الفاصلة بين البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي وجيرانها وقد رجع هذا القائد الكبير الى بلاده ممتلئاً بالاعمال التي قامت بها السلطات في سوريا ولبنان ، وادلى الى مجلة « عالم الاستعمار المصور » بحديث عن هذه الزيارة قال فيه ما نعربه حرفياً لقراء جريدة « صوت الاحرار » :

عندما تجولت في سوريا ولبنان ، وشاهدت هذه البلاد تعود اليها الحياة ، بل تعود اليها المدنية والازدهار ، بفضل وصاية فرنسا عليها ، أيقنت مرة جديدة باننا نعمل لاجل الانسانية ، في اي مكان وجدنا فيه تحت القبة الزرقاء .

وعندما حلقت بي الطائرة فوق جزيرة ابن عمرو ، وشاهدت جميع تلك المدارس الجديدة ، وتلك المدينة الحقيقية « القامشلي » التي تبنى اليوم على ارض كانت لسنوات خلت قرية حقيرة ، واصبح عـــدد سكانها ١٢ الف نفس ، وعندما شاهدت من علٍ ، وانا في الجو ، تلك القرى الجديدة التي بناها الآشوريون والكلدان المطرودون « كذا » من العراق ، لم املك نفسي من ترديد هذه العبارة التي كتبها ميشله : « اذا بنت الشعوب اهراماً لتمثل اعمال الحضارة التي اتمتها ، فانا لا اعرف الى اي علو يبلغ هرم كل شعب منها ، ولكني اعرف ان هرم بلادي سينتصب حتى السماء ! » اه .

وقد استشهد المسيو موريس بيرار ، رئيس مصرف سوريا ولبنان بهذا الحديث الذي ادلى به القائد هوره الى مجلة « عالم الاستعمار المصور » فكتب تحته في المجلة عينها « جزء شهر شباط » مقالاً بعنوان : « في حوض البحر المتوسط الشرقي ـ سوريا ولبنان في سنة ١٩٣٦ » تناول فيه وصف الهدوء النسبي الذي يشمل سوريا ولبنان في مطلع هذا العام الجديد ، في حين ان بلدان الشرق الادنى في هيجان عنيف ...

ثم انتقل الى وصف الحالة الاقتصادية في بلادنا فقال : انها تحسنت، وان التوازن قائم ، ومنتوجات الارض ستكفينا ، بعد ان كنا نستورد حاجاتنا من الخارج .

واتى المسيو بيرار على شرح آثار الازمة في مرافقنا ، والجهود التي بذلها المفوض السامي لتخفيفها باحياء المشاريع العمرانية، وقال : انه يأمل « بان تنسيق العلاقات بين فرنسا وممتلكاتها وراء البحار ، وهو التنسيق الذي رسمت خططه في مؤتمر باريس الاستعماري ، يتحقق ببعض النفع لمنتوجات لبنان وسوريا ، ولا سيما الليمون والبرتقال وفروعهما .

قال : « وعسى ان تتخذ الحكومة السورية التدابير ، بالاتفاق مع سكة الحديد والمصارف ، لخزن الحبوب ، لان هذا العمل ما يزال في بدء عهده في البلاد » .

ويرى المسيو بيرار ، ان آمن الوسائل التي تساعد على اعادة الطمأنينة الى النفوس ، وعلى انطلاق عمل الانتداب ، هي في تنظيم القرى تنظيماً لامركزياً لتحسين الحياة فيها وجعلها ثابتة مستقرة ، وهـــذا اساس الاقتصاد الوطني ، ولمساعدة الفلاح بتسهيل السبل امامه بما يتعلق بالبذور والري ، وزيادة الشراء من المزارع ، مما يفيد التجارة العامة والموازنة .

وختم مدير مصرف سوريا ولبنان مقاله بقوله : « ان العمل الذي قامت به فرنسا في سوريا ولبنان ، هو عمل عظيم رغم جميع الانتقادات والتعبيرات التي وجهت اليها ، وقد تابعته بحكمة ، اي دون ان تتجاوز ما في طاقة البلاد على عمله ، ودون ان ترهن المستقبل بسببه « اي دون عقد قروض » وسيطول اثر هذا العمل ، وتستفيد منه فرنسا معنوياً ومادياً ، هذا اذا حافظت ضمن نطاق البرنامج الحالي ، وفي دائرة الحزم على الثبات اللازم لنجاح اي عمل انساني».

٥٨ ـ ما قدمته غرفة التجارة نقداً لمدعي دي مارتيل

وخلافاً لما ارتآه هذا الاقتصادي الرأسمالي المستعمر ، قدمت غرفة التجارة

مساء الاربعـــاء الى المسيو « دي مارتيل » والى مندوبه بياناً وافياً عن حالة التجارة ، وما تراه علاجاً لها ، وهو اصدق مما قاله الاستعماريون وأذنابهم :

اجتمعت الغرفة التجارية اليوم الثلاثاء الواقع في ١١ شباط سنة ١٩٣٦ ، للمذاكرة في حالة المدينة الاقتصادية ، وما بلغته من خطورة الموقف ، والتأثير العام في جميع مرافقها التجارية والصناعية والزراعية . وبعد المداولة رأت لفت نظركم الى وصف حقيقة الحالة التي تعانيها مدينة دمشق منذ ثلاثة اسابيع ونيف ، وهي ما زالت تسير من سيء الى اسوأ ، حتى بدأ الكثيرون في نقل بضائعهم واموالهم من مخازنهم ومتاجرهم الى حيث يكونون مطمئنين عليها ، وذلك بالرغم من ان اضراب المدينة اضراباً تاماً في جميع اعمالها قد مضى عليه وقت طويل لم يحدث خلاله اي حادث من حوادث السلب والنهب .

ولكن تمادي هذه الحالة ، وسحب الحكومة حراستها وشرطتها من معظم الاسواق التجارية ، وعدم استطاعتها اعادة الأمن الى نصابه ، وتوالي هذه المظاهر المخيفة ، والقلق العام ، اضاع الثقة ، وجعل الكثيرين يخشون مغبة هذه الحالة ، ولا يدرون كيف تنتهي ، وكيف يكون مصيرها ، وهي ما زالت تشتد من يوم الى آخر اشتداداً ينذر باسوأ العواقب واوخم النتائج .

ان ما يعانيه سكان هذه المدينة من الارهاق في جميع مرافقها ومواردها وما كررت طلبه مختلف هيئاتها في تقارير متعددة فصلت فيها اضرارها ومصائبها وضرورة انصافها ورفع الحيف عنها ، ولم تترك فرصة سانحة الا بنت فيها شكواها ، فبعد هذا كله لا يستطيع احد ان يحمل التجار وارباب الاعمال اية مسؤولية .

ولقد بذلت الغرفة التجارية اقصى جهدها ومسعاها لتطمين الافكار القلقة وارجاع الثقة ، كي تعود الاعمال لمجراها الطبيعي بمدة الاسبوعين الاولين من الاضراب الذي كان مظهراً من مظاهر الاحتجاج الصامت السلمي على الاوضاع التي تدار بواسطتها البلاد والتي تراها اضحت حائلاً دون تقدمها وازدهارها سياسياً واقتصادياً .

وحينما قررت العودة الى فتح محالها ومتاجرها ، فوجئت بقرار طرد الطلاب ، وتحميل مسؤولية ما جرى على ابناء البلاد المسالمين الهادئين ، الذين يطلبون عدلاً وانصافاً ، فاضطربت النفوس وتألمت ، ولم يبقَ من السهل اقناع احد بالعودة الى حياة العمل والنشاط .

واننا الآن ، وقد بلغت الحالة حداً لا يمكن السكوت عليه ، لا نرى بداً من ان نصارحكم بالحقيقة التي نعتقد انها دواء لهذا الداء .

اننا نرى انه لا يمكن عودة الاسواق التجارية الى سيرتها الاولى ، واطمئنان النفوس المضطربة الا بعمل جدي تقوم به السلطة ، لتعيد الى البلاد الهدوء والسكينة ، ونحن على مثل اليقين ان الواجب يقضي على كل ذي وجدان وضمير يتأثر لما يصيب البلاد في محنتها هذه من المصائب والاوصاب ، ان يجابه الحقيقة ويدعو اليها ، فان البلاد تطلب دواءً عاجلاً يتعلق بمصيرها السياسي ، والاقتصادي ، وهذا لا يكلف السلطة سوى تصريح من قبلها تطمئن له الامة على ان السلطة الفرنسية لا تقاوم تحقيق رغائب البلاد وتأييد امانيها الوطنية ، وان تعد وعداً قاطعاً بانها تعتبر ما نجم عن هذه الحوادث من اعتقالات واحكام وطرد وتوقيف وابعاد ، كأنها لم تكن لتعود البلاد الى حالتها الطبيعية حالاً . واننا نؤكد تأكيداً جازماً بان عملاً مثل هذا يعود على السلطة بالتأييد، وتقابله البلاد بالشكر والدعاء ، ويعيد الهدوء والسكون في الحال ، ولا سبيل غير ذلك مهما اراد البعض ان يغالط في الحقيقة ويبتعد عنها .

اننا نلمس بأيدينا ونرى باعيننا مبلغ هذا القلق والاضطراب، ومدى هذه الثورة الفكرية التي لا يستطيع احد الوقوف تجاهها الا بعمل جريء حازم ، وبعزيمة صادقة ، آملين من الرجال المسؤولين تقدير هذا الموقف الحرج ، وما ينجم عنه من اضرار ونتائج سيئة والعمل لتلافيها بالسرعة اللازمة درءاً للاضرار التي تنتاب التجارة والمعامل الاوروبية والمصارف الاجنبية . ولا شك انكم تقدرون ما سيكون من نتائج دوام هذه الحالة من عجز المكلفين عن تأدية مختلف الضرائب ولا سيما الرسوم الجمركية ، الذي يكون له اسوأ الاثر في

خزينة الحكومة والمصالح المشتركة .

والغرفة تحرص الحرص كله ،على ان يكون لكلمتها وبيانها هذا، اثر حسن لدى ولاة الامور ، وهي تعمل بكل اخلاص ونيـة حسنة ، وهي اعرف من غيرها بما اوضحته ، والذي يعبّر تماماً عما يكنه الرأي العام وفيه المصلحة .

١١ شباط ١٩٣٦

رئيس الغرفة التجارية
عادل الحلبوني

٥٩ - ما ارسله رجالات الشهباء في اجتماعهم في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦

ويؤيد قول الغرفة المذكورة ما ابرقه المجتمعون في حلب الى المسيو دي مارتيل في ١٢ شباط سنة ١٩٣٦ واليك ما قالوه (١) :

« في اجتماعنا الذي عقدناه نحن العلماء ، واصحـاب الاملاك ، وزراع ، وتجار ، وارباب الصناعة ، لتبادل الرأي في الحالة القلقة التي منيت بها وسببت الكثير من الضحايا ، والاضراب المستمر ، انتهينـا الى الاعتقاد الجازم بان الاستقرار الذي تنشده البلاد منذ سبعة عشر عاماً للوصول اليـه ، لا بد من معـالجته بالحكمة والعطف والمنطق ، لا بهذه الاساليب التي استفزت النفوس ، وزادت اضطرابها ، واجّجت نارها . ولذلك لن تهدأ الحالة ويصفو الجو بدون اجابة المطاليب الوطنية في الوحدة والاستقلال ، وقد ايدتهـا الأمة في مختلف الظروف على لسان رجالها وهيئاتها ، وترى التسليم بها لا يتنافى مع روح الثورة الفرنسية ، فنرجو تدشين دور التسامح بالغاء التدابير القسرية المتخذة ، ليحل الاتفاق والتفاهم . هذا رأينـا نعرضه على فخامتكم ، مؤملين تبليغه الى عصبة الامم ، ووزارة الخارجية » .

(١) ارسلت هذه البرقية وغيرها من البرقيات من حلب على اثر اعتقال السلطة الفرنسية للسادة سعدالله الجابري ، والدكتور حسن فؤاد آل ابراهيم باشا ، والمحامي السيد نعيم انطاكي ونفيهم الى جهة معلومة كما ذكرنا سابقاً . وقد كنا دعوناهم الى عقدا جتماع للتداول في الوضع الحاضر وبيان الحقائق ، فلبوا الدعوة رغم وجود الارهاب في كل مكان .

وتبعتها برقيات اخرى عديدة من حلب ، تعرب عن استيائها واحتجاجها ، نورد نماذج منها ، لنبين ما تكنه القلوب ، وما تنطق به المشاعر ، وهي توافق على ما جاء في البرقية السالفة .

١ ـ بيروت ـ خفامة المفوض السامي

النفي ، والسجن ، وتعذيب الابرياء ، وقتل النفوس ، وارهاب الشعب ، لن يوقفنا عن المطالبة بحقوقنا المهضومة ، دشنوا عهدكم بالاجابة الى مطاليبنا ، تكسبوا قلوبنا التي ضحت برزقها ، وهنائها ، وحياتها ، في سبيل استقلالها وسيادتها . اجعلوا جيشكم للاعداء لا لسوريا المعذبة . نحتج على سجن زعمائنا وارهاقنا بافعال السلطة .

٢ ـ منذ سبع عشرة سنة لم يستقر لسوريا حال . نكران مطاليب الشعب اضاع الثقة بكم والتعاون معكم . قلوب الشعب المتألمة من سياسة الارهاق ، والعسف والازدراء تستصرخكم العدل . ان دوام الاستفزاز ، واعتقال الزعماء وحبس الابرياء لا يأتيكم بالهدوء . ما هي جناية الامة؟ أبسعيها للحرية والاستقلال حتى جعلتم عهدكم عهد القرون الوسطى ؟

٣ ـ استمرار الاضراب آلم القلوب . الاستقرار لا يحصل الا باعطاء البلاد امانيها التي تتفق ومبادىء فرنسا الحرة . نحتج على اعتقال رجال الوطن ، اهل الثقة والاعتماد .

٤ ـ سوريا المضطهدة تحتـــج على دوام الارهاق ، واملاء السجون بالابرياء والزعماء . النيات الحسنة تظهر باعطاء البلاد حقوقها واجابة مطاليبها . برهنوا على ذلك . ان كل محاولة لا تعيد الثقة اذا لم تستند الى ارادة الشعب ، مطاليب الشهداء ثمن الدماء . اجيبوا المطاليب تعطونا الثمن ، وتربحوا قلوبنا ، نحتج على سجن الزعماء !

٥ ـ قلوب الشعب المتألمة تستصرخكم اجابة مطاليب الامة ، سوريا المضربة لن تفتح مع دوام الارهاب والاضطهاد . نحتج على تدابير السلطة وارهاباتها ،

واعتقال الزعماء ، وسجن اخواننا الاحرار .

٦ ـ اعتقال رجال الكتلة ، واغلاق مكاتبها لا يهدىء اضطراب البلاد . سياسة خنق الحريات ، واستفزاز الشعور ، سياسة باليـــة . بدلوا الارهاب والارغام باعطاء البلاد مطاليبها وحقوقها يحصل الهدوء ويتم الاستقرار .

٧ ـ نرفع احتجاجنا لاعتقال زعمائنا ، اضربنا لنعلن ألمنـا واستياءنا . اخصوا القلوب قبل ان تملئوا السجون . ما انتظرناه من فرنسا ينافي ما تلقيناه عن مبادئها . لماذا ارهاقنا واضطهادنا ، ونحن نطالب بحقنا وسيادتنا ؟

٦٠ ـ برقية نساء وعائلات الشهداء واحتجاجهن في ١٨ شباط سنة ١٩٣٦

وفي ١٨ شباط سنة ١٩٣٦ ، احتجت نساء الشهداء الممثلات لاكبر الاسر فيها بالبرقية الآتية موقعة من ٥٣ سيدة وآنسة :

بيروت ـــ فخامة المفوض السامي

استياء الاهالي واحتجاجهم الصامت ، بالاضراب من الاوضاع الحاضرة ، ليس ذنباً يوجب تحديهم . استغلال السلطة قوتها تجاه ضعفهم ، وانتقامها من كل من يحب الاستقلال لوطنه ، وظهورها بالعداء المسلح ضد الاهالي العزل، وتحري المنازل ليلاً لالقاء الرعب والرهبة ، ودوام الاعتقالات دون محاكمة ، والمجازاة بالاحكام الظالمة ، وقتل النفوس البريئة ، مع ان السكان ليسوا محاربين ، او ثائرين ، لا يزيل ما في البلاد من اضطراب واضراب . وما ابقـاء الانتداب الممقوت في نفوس السوريين من ألم او مقاومة وقلق ، الا باستدراك الأمر سريعاً ، واجابة المطاليب التي ما زال الزعماء ومن ورائهم الشعب يطالبونكم بها، نرجو التلبية ، وإبلاغ معروضاتنا الى وزارة الخارجية الفرنسية :

شكريه سباعي ، علوية كيالي ، حميدة جابري ، احسان صواف ، عدوية محفل ، زينب رستم ، نهيدة فرا ، فاطمة قدسي ، حكمت كوراني ، علية وفائي خالدة مدرس ، امينة درويش ، فطوم سماقيه ، عائشة جزماتي ، وهوب كوزم ،

جلال حصري ، فوزية غوري ، بديعة ميسر ، الكسندرا تيودوري ، بدرية عايش ، رضية حياني ، علية نيال ، خيرية ونس ، ذكية منجد، جميلة انطاكي، جنفياف كلداني ، انطوانيت عريس ، سنيحة سنسول ، انجيل رباط، فخرية فحل، قدرية شبارق ، وهوب شريف ، انجو زمرود ، فرجيني قزانجيان ، لطفية تبني، مديحة قلعه‌جي ، منيرة نشّار ، رمزية عطري ، لطفية عطري ، ثريا عقاد ، وهوب ورد ، بديعة طباخ ، فخرية بازارباشي ، صبيحة مرعشي ، فاطمة جمالي، رضية حجو ، رمزية اميري ، عايشة زرقا ، مديحة هاشم .

٦١ - الاضرابات تستمر ولماذا ؟

ومضى اليوم التاسع عشر من شهر شباط، والبلاد السورية لا تزال مضربة، والجيش قد احتل الشوارع والمفارق ، ودباباته ودورياته تدور ، ومدير الأمن العام الفرنسي مع الشرطة ورجال الأمن يفتشون الدور والمنازل ، ويوقفون من يريدون بتهمة الشغب والتعدي ، وحمل السلاح ، والناس في اضطراب وقلق ، لا يظهر على وجوههم غير علائم الصبر والصمت والثبات ، فلا شكاية من جوع، والجوع موجود ، ولا تذمر من خسارة ، والخسارة واقعة ، ولا تألم من الحبس والضرب ، وجميع من يحبسون ينالهم الضرب المبرح ، وذلك في سبيل قضيتهم . وما لهم من عزاء الا انهم على حق ، وايمانهم يدعوهم للنضال.

وكان الدقيق يجمع من الاغنياء ومتوسطي الحال ، ومن ارباب الزراعة ، ويوزع على المحتاجين والمعدمين في كل المحلات بواسطة لجنـــة اهلية من اهل الحمية والامانة .

ولم يقتصر عمل الجمع والمساعدة على الرجال ، بل كانت النساء يعملن ويسعين لجمع الاعانات وتوزيعهـــا على الجرحى والمصابين . ومع شدة ما قاساه الناس من ألم الحرمان ، ومع حاجتهم الى الكسب ، والاسواق مغلقة ، ومرافق العيش معطلة ، لم يقع اي تعدي ، ولا حدثت اي سرقة .

وكان في كل حي لجنة تطوعت من ذاتها لاطعام العيال، ومساعدة المعوزين، فعاش الاهالي بتضامن ، وتعاون ، واتحاد في الرأي ، واشتراك في الصبر ، والبلوى ، والحرمان ، وقوطعت مركبات شركة « الترام » لانها فرنسية ، فلم يركبها احد ، وقوطع النور الكهربائي لانه تابع لذات الشركة ، فعاش السكان على ضوء المصباح ، ومنهم من استعمل الزيت والسراج، ولم يتذمروا من الظلام .

ولماذا هذا الاضراب ؟ انه شعور الوطنية ، ووعي القومية ، وصوت الله في ضمير الامة . انه الكراهة من الاجنبي ، والمقاومة لظلم المستعمر . انه الحياة لمن يريد الحيـاة ، أمسك عليهم اعصابهم وألهمهم الصبر ، وقوّى عزيمتهم ، وشد أزرهم ، ووحد كلمتهم ، وعلمهم ان امنيتهم لا بد ان تتحقق ، وان تركهم النور ، ومقاطعتهم الركوب في سبيل استقلالهم ، واظهار شعورهم سوف يضمن لهم الفوز ، لان كل حرمان يعوض ، وكل ألم تعقبه لذة . ولكن اذا فقد الشعب استقلاله استعبد الوطن ، واذا استعبد الوطن ذل اهلوه ، ومن يستعبد ويذل في مقره، لا قيمة لحياته . لهذا كانت الاضرابات ، ونعمَ ما كان !

ولو ان الفرنسيين شعروا بشعورنا ، وادركوا سبب نضالنا ، لعذرونا وما عذبونا ، وتركوا ديارنا ، وما تعبوا وأتعبونا .

والآن اسمع هذه الحادثة ، وافهم مغزاها ، واستنتج منها ما تريد ، فهي تريك اساليب معاملة الفرنسيين وادارتهم ، وفيها الحجـــة الدامغة على سخافة عقولهم .

٦٢ ـ حادث جنازة المرحوم عطا بك العظمة

قال مراسل « الاحرار » في دمشق ما يلي :

وفي ١٧ شباط سنة ١٩٣٦ توفي المرحوم عطا بك العظمة قبل ظهر السبت. وفي صباح الاحد سمح بتشييعه بموكب كالعادة ، وذلك بموجب رخصة خاصة من السلطة ، وقد خرجت الجنازة من المهـاجرين ، وسار خلفها نحو خمسمائة من المشيعين ، كلهم من علية القوم ، وكان بين المشيعين مرافق فخـامة رئيس

الجمهورية السيد صادق الحواصلي مندوباً عن الرئيس الاول ، ووزير العدلية الحالي السيد عطا الايوبي ، ورئيس مجلس شورى الدولة السيد حقي العظم ، وعدد من الوزراء السابقين ، عرفنا منهم السادة : فارس الخوري ، لطفي الحفار ، نصوحي البخاري ، بديع المؤيد ، وطائفة من كبار الموظفين واساتذة الجامعة ورؤساء الدواوين .

ولما بلغت الجنازة في طريقها الى المقبرة جامع السنانية ، أدخلت الى المسجد للصلاة على الجثمان ، ودخل فريق من المشيعين الجامع ، وظل الفريق الآخر ينتظر في الباب .

وفي تلك الاثناء قرع البوق فاستعد جنود السنغال المرابطون في باب الجابية واقبلوا يفرقون الجموع ، ولم يكن من سبيل لايضاح الموقف ، وتفسير معنى التجمع ، رغم انه كان بين المشيعين القومندان رفيق العظمة ببزته العسكرية ، وهو شقيق الفقيد ، والكابيتن صادق الحواصلي .

وقد اصيب وزير العدلية بضربة في اثناء عملية التفريق ، واصيب كثيرون غيره ، ولم يبقَ من المشيعين احد . اما الجنازة فقد أخرجت من الجامع الى المقبرة بعد هذا الحادث .

وقد ارسل آل العظمة مساء امس ، الى فخامة المفوض السامي كتاباً يحتجون فيه على هذه المعاملة .

وارسل آل العظمة الى الصحف كلمة اعتذار لكرام المشيعين على ما لاقوه في اثناء تشييع فقيدهم . وكان هذا الحادث حديث الناس امس واليوم .

واليك حادثاً آخر ذكرته جريدة « صوت الاحرار » في ١١ حزيران سنة ١٩٣٦ ، عن احد جنود المغاربة في بيروت ، نقصّه عليك ، لتعلم قيمة هؤلاء الجنود ، وقيمة الانتداب ، وقيمة الجيش الذي يحمي الانتداب . وهي حادثة ليست الاولى في بابها بل وقع كثير من امثالها في حلب وبيروت ودمشق وحماه وحمص واللاذقية ، وكانت عاملاً من عوامل الكره والبغضاء وثورة النفوس ، والانتقام .

٦٣ ـ حادثة قتل الولد الارمني في ١١ حزيران سنة ١٩٣٦ ، كما روته « صوت الاحرار »

ارسل قائد القوات الفرنسية في مار الياس بطينا ، صباح امس الاثنين ، اشعاراً الى مديرية الشرطة يعلمها فيه ، انه بينما كانت دورية من جنوده تقوم بجولة هناك شاهدت على الرمل بالقرب من مضارب الجيش جثة ولد في مستهل عمره . وعلى اثر ذلك توجه الى محل الحادث الاستاذ انيس افندي صالح ، مستنطق بيروت ، وايليا افندي بصل مفوض المنطقة ، وسليم افندي سليمان مفوض التحري ، والدكتور حلو لاجراء التحقيق في جناية قتل .

وقد توجه احد محرري هذه الجريدة الى مكان الحادثة فشاهد على مسافة مئتي متر من الطريق العمومية ، بين معمل صب الحديد لغناجه ، وملعب مار الياس الرياضي ، جثة ولد في الثالثة عشرة من عمره ، مطروحة على الرمال ، غائصة في الدماء ، وقد اصيبت بثلاثة عيارات نارية من مسدس ، وبعدة طعنات من حربة ، ووجدت خدوش في عنقها وصدرها ، كما وجد حزام اللباس مقطوعاً بعنف ، مما يدل على ان القتلة حاولوا اغتصاب الولد .

وقد تبين من التحقيقات ان الولد يدعى قره‌بت يعقوب برسخيان ، وقد افاد والداه ، وهما يديران حانوتاً في محلة مار الياس ، ان ولدهما خرج مع اثنين من الخيالة الصباهية المغاربة ولم يرجع ، ولما دعي هذان الجنديان قالا انهما اخذا الولد الى السينما ، ولما انتهت السينما عاد الى منزله ، ولا يعرفان عنه شيئاً .

وهنا اتجهت الشبهات في هذه الجناية الى بعض البؤساء من سكان تلك المحلة ، حيث عمد رجال الشرطة الى التقاطهم وجمعهم في المخفر المجاور للملعب ، وبدأوا يحققون معهم لمعرفة القتلة الحقيقيين ، الا ان تلك الجهود ذهبت سدى ، إذ لم يعثر على أقل دليل ينير سبيل التحقيق في هذه الجناية .

وفيما الاستاذ صالح يحقق في هذه القضية ، اذا بايليا افندي بصل يقترب فجأة من جندي مغربي ويمسكه بيده ، ذلك انه شاهد على كم قميصه بقعة من

الدم ، فدل المستنطق ورجال الدرك الفرنسي عليها ، فشمروا عن ثياب الجندي فرأوها ملطخة بالدماء فاعتقلوه ، فانكر ان تكون بقع الدم التي على ثيابه من دماء الولد ، زاعماً انه كان ثملاً في المساء فوقع على الارض، واصيب بنزيف دموي ادي الى تلوث ثيابه ، وانه لو كان مجرماً لما وقف امام الجثة ، ولكن سرعان ما توفرت الادلة التي تثبت الجريمة على هذا الجندي الذي برتبة « باش جاويش »، إذ اجري الكشف في المعسكر على حوائجه فتبين ان مسدسه ينقص منه ثلاث رصاصات، هي من جنس الرصاصة التي وجدت في جسم الولد ، كما انه عثر على مدية ملوثة بالدم .

وتجاه هذه الادلة القاطعة ، لم يسع الجندي الا الاعتراف بجنايته الهائلة ، وانما قال ان الخمرة هي التي دفعته الى ارتكابها بالاشتراك مع اثنين من رفاقه ، وقد اعتقلوا جميعاً ، وتسلّم رجال الدرك الفرنسي التحقيق .

٦٤ - بلاغ مرجع رسمي عن سياسة الفرنسيين تجاه الاضرابات

واسمع البلاغ الآتي ، وافهم منه حكمة القابضين على زمام الامور ، ومبلغ فهمهم للادارة وللسياسة .

استدعى مرجع رسمي كبير ، اربابَ الصحف وادلى اليهم بالتصريحات الرسمية الآتية :

« لا يزال بعض ذوي الاغراض المعروفة يشيع بان الاستمرار على اغلاق الاسواق، من شأنه ان يحمل السلطة على الافراج عن المعتقلين ، وهذه الشائعات لا يقصد منها سوى الحاق الضرر بالاهلين ، إذ يجب ان يعرف الذين يروجون هذه الشائعات ، انه لا يمكن صدور اي عفو قبل ان تعود الحياة الطبيعية الى سابق عهدها ، وذلك لان السلطة مهما كلفها الأمر ، لا يمكن ان ترضخ امام الفوضى . وقد صرح المفوض السامي في بيانه الاخير ، ان فرنسا لها من القوة ما يجعلها حليمة ...

وعلى هذا ، يجب ان يعلم جيداً اهالي الموقوفين ، ان السلطة عندما تعود الحياة الطبيعية ، ستفرق بين المسجونين وتعرف كيف تعفو عن الاشخاص الذين ضللهم اشخاص هم المسؤولون الحقيقيون .

هذا وان بعضهم روج اشاعة مآلها ان الاهلين سيمتنعون عن الخروج الى اسواق المدينة يوم ١٧ الجاري ، على حين ان الاستعراض الذي قام به القائد الأعلى في الساعة الحادية عشرة في ساحة المرجة ، شاهده اكثر من اربعة آلاف شخص .

ان الحياة الطبيعية عادت منذ يومين الى حي باب توما، حيث فتحت الحوانيت ابوابها ، وكذلك في بعض احياء المدينة .

اما في ليل ١٧ - ١٨ الجاري ، فقد اوقف فريق من الاشخاص ، الذين كان لهم ضلع في المظاهرات الاخيرة ، وفي مقتل المرحومين حسن الطيان ، وتوفيق الجليلاتي .

وزاد المرجع الرسمي على ذلك قوله :

اما اخبار ديرالزور التي راجت شائعات مختلفة عنها فهي تقول : ان جميع اعيان المنطقة تقدموا الى معاون مندوب المفوض السامي ، واعربوا له عن اسفهم بشأن المظاهرة الاخيرة التي جرت هناك ، وتقدم ايضاً جميع رؤساء عشائر الفرات ، واكدوا له تعلقهم بالدولة المنتدبة .

اما المحكمة العسكرية بدمشق ، فانها ستباشر اعمالها منذ يوم الاربعاء القادم لمحاكمة الاشخاص الذين اوقفوا اثناء قيامهم بالتحريض على اغلاق المدينة .

وهنا انتهى تصريح المرجع الرسمي .

٦٥ - كيف انتقم دي مارتيل من فارس الخوري واخيه فائز الخوري بفصلهما عن الجامعة السورية

ولتعرف على اي اساس بنيت سياسة دي مارتيل، نشر قراره بفصل السيد

فارس الخوري واخيه فائز الخوري من التدريس في الجامعة السورية ، وهما من خيرة الاساتذة .

اذاع قلم المطبوعات ظهر امس « الاحد » القرار التالي :

قرار رقم ٣٢ - ١

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان .

بناءً على مراسيم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣ .

وبناءً على الدستور السوري المنشور في ١٤ ايار ١٩٣٠ .

وبناءً على القرار رقم ٢٤٤٩ تاريخ ٢٠ ايلول المتعلق بنظام الموظفين .

ولما كان الشخصان المقصودان في هذا القرار قد اشتركا بموقفهما وحركاتهما في اثارة حركة اضطراب سياسي ظهر ان نتائجها كانت مضرة بصورة خاصة بطلاب الجامعة الذين تقع عليهما مهمة تثقيفهم وتنويرهم ، يقرر :

المادة الاولى — يفصل السيدان فائز الخوري وفارس الخوري الاستاذان في معهد الحقوق بدمشق من وظيفتهما اعتباراً من تاريخ وقف التدريس في الجامعة .

دمشق ١٥ - ٢ - ١٩٣٦ المفوض السامي

وكأن عقل دي مارتيل المملوء غطرسة وانانية ، لم يقف عند هذا الحد من الانتقام الشخصي ، الذي ليس له مبرر لا بنظر القانون ، ولا بنظر العلم ، ولا بنظر السياسة الحرة ، فزاد في الامعان الانتقامي ، حتى ملأ السجون ، وعذّب الموقوفين ، وشرّد الاحرار .

ولكن عندما كثرت عليه الانتقادات من كل جهة ، وانهارت عليه الملامة من المراجع ، اضطر الى التحول ، وكان اول شيء دل على تحوله ، استدعاؤه رئيس الغرفة التجارية السيد عارف الحلبوني في ١٧ شباط عام ١٩٣٦ ، والتحدث

اليه عن الموقف . وفي ثاني يوم طلع ببلاغ جديد اذاعته دائرة المطبـــوعات الفرنسية وفيه من المواربة والتقصد لستر التحول، وان شئت فقل التقهقر ، ما يأتي :

٦٦ - بلاغ المطبوعات عن مقابلة السيد عارف الحلبوني في ١٧ شباط ١٩٣٦

تلقينا من قلم المطبوعات البلاغ التالي :

رفع السيد عارف الحلبوني رئيس غرفة التجارة بياناً الى المفوض السامي، تناول فيه القضية السورية ، فدعي الى قصر المفوض في ١٧ شباط سنة ١٩٣٦.

وقد لفتت انظار الاوساط التجارية - فيما يتعلق بالموقف السياسي - الى موقف المفوض السامي منها ، وان المسيو دي مارتيل سعى منذ يوم وصوله الى سوريا ان يستخلص نتائج المفاوضات التي قام بها سلفه منذ زمن طويل لتحقيق الاماني الوطنية السورية ، وقد اصطدمت رغبته الطيبة بمعارضة الزعماء الوطنيين المستمرة .

وقد اعاد المفوض السامي القول في كل مناسبة منذ سنتين ، انه لا يرفض ناحية معينة من الرأي العام السوري . وكان جواب رغبته هذه ، البيان الذي اصدرته العناصر المتطرفة ، في ١٠ كانون الثاني وحكمت به على التعاون مع فرنسا، وشوهت مقاصد الحكومة الفرنسية .

ومن ثم كانت الحوادث التي عقبت هذا البيان ، هي النتيجة المنطقية لهذه السياسة . على انه عندما يطلع الرأي العام على المناورات التي كان ضحيتهـا ، حينئذ تزول العقبة لتحقيق الاماني الوطنية السورية المشروعة .

ولكن ريثما يتضح الجو السياسي ، فانه من المناسب ان يسمح باعادة الحالة الطبيعية الى المدن السورية .

فباسم التجار طلب من المفوض السامي ، ان توقف التعقيبات والاعتقالات لاعادة الهدوء والاطمئنان الى النفوس .

ولما كان الأمن قد استتب ، فان المفوض السامي أجاب بالموافقة على هذه الرغبة التي ابديت له ، كما انه وافق ان يأخذ بعين الاعتبار الشكاوى التي يقدمها له وفد من الوجوه الذين لا يمتون للسياسة بصلة .

هذا هو بلاغ المفوض السامي . وقد علمنا بان وفداً سيقابل فخامته ساعة صدور هذا العدد . وهذا الوفد مؤلف من كبار تجار المدينة والوجهاء الذين لا لون سياسي لهم ، لاستئناف المفاوضات مع فخامته بشأن المعتقلين وغيرهم ، والسعي لاعادة الحياة الطبيعية .

٦٧ ـ مقابلة الوفد التجاري للمسيو « كيفر » مدير الغرفة السياسية في المفوضية

وفي ١٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، تألف الوفد بناءً على رغبة العميد، وانتخب السادة : « احمد اللحام ، امين دياب ، خالد العظم ، عارف الحلبوني ، مسلم السيوفي ، الامير بهجة الشهابي ، عبدالوهاب المالكي » .

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر ذهبوا الى مقره في دمشق ، ومكثوا عنده خمس ساعات ونصف ، وتقابلوا مع سكرتيره المسيو « كيفر » الذي يتولى ادارة الغرفة السياسية للمفوضية . وفي اليوم التالي ذكرت الجرائد المحلية عن المقابلة ما يأتي :

استقبل الوفد المسيو كيفر ، وسأله ان يعرب له عن مطالبه، فقال الامير بهجة الشهابي :

اننا جئنا الى هنا لنتفاوض على اساس المطالب الآتية :

اولاً ــ اعادة دستور ١٩٢٨، وهو الدستور الذي وضعته الجمعية التأسيسية طليقاً من كل قيد يقيده .

ثانياً ــ اعادة الحياة النيابية بموجب دستور سنة ١٩٢٨ ، وتأليف حكومة دستورية تكون مهمتها مفاوضة الحكومة الفرنسية لعقد معاهدة بين الفريقين على اساس معاهدة العراق الاخيرة .

ثالثاً — اعلان وحدة البلاد .

رابعاً — الغاء جميع التدابير الاستثنائية التي اوجدتها الحوادث الاخيرة .

وهنا قال المسيو كيفر : لقد طلب فخامة المفوض السامي في بيانه ان يكون اعضاء الوفد من غير المشتغلين بالسياسة ، ولكن لا بأس فاننا نقبل البحث بالمطالب السياسية .

ثم اخذ جناب المسيو كيفر في مناقشة كل مطلب على حدة ، والاسباب التي تدعو الحكومة الفرنسية الى عدم الموافقة عليه .

ولما وصل الى بحث قضية الوحدة قال : ان العلويين لا يقبلون الانضمام اليكم ، ناهيكم عن قضية الاقليات في البلاد وموقفها من الوحدة .

فقال له احد اعضاء الوفد :

— اذا كان صحيحاً ما تقولونه ، فلتقف الدولة الفرنسية على الحياد ، ونحن نستفتي هؤلاء الذين لا يقبلوننا ! .

ضحكات وابتسامات ! .

وعندئذ قال المسيو كيفر لاعضاء الوفد ، ان الحكومة الفرنسية راغبة كل الرغبة في ايصال هذه البلاد الى حقوقها المشروعة ، وان وزارة الخارجية الفرنسية قد زودت المفوض السامي الكونت دي مارتيل عند مجيئه الى هذه البلاد ببرنامج يؤول الى حل قضية سوريا ، واعطائها حقوقها ، ولكن رغبة المفوض السامي الطيبة كانت تصطدم ابداً بالعناصر المشاغبة .

ثم اخذ في شرح موقف الوطنيين من المعاهدة التي قدمها المفوض السامي للمجلس النيابي فرفضها ، وكان جدال طويل في بيان محاسن المعاهدة الفرنسية السورية وافضليتها على معاهدة العراق .

وبعد هذه المناقشات الطويلة ، استأذن المسيو كيفر من اعضاء الوفد ، ليختلي قليلاً بفخامة العميد ، وظل معه في هذه « الخلوة » زهاء ساعة ، ثم عادا معاً ، واخذ فخامة العميد يبحث مع اعضاء الوفد الحالة السياسية في البلاد والطرق الممكنة للوصول الى حلها . واخيراً طلب منه الوفد ان يدلي بتصريح يعد فيه باعطاء سوريا ما تصبو اليه من حقوقها ، ثم تكون المفاوضة بعدئذ مع الجانب الفرنسي لوضع حد حاسم للقضية .

فقال فخامة المفوض السامي : لقد وضعت بياناً سأقرأه عليكم الآن لاسمع آراءكم فيه ، وناول العميد البيان الى المسيو كيفر فتلاه بالفرنسية ، ثم ترجمه السيد انطون رزق الى العربية . والبيان يتضمن امكان المفاوضة لايصال هـذه البلاد الى ما تبتغيه من الحقوق ، ولكن هذا الامكان لم يقترن بوعد رسمي ، بل ان المفاوضة تجري متى رأت الحكومة الفرنسية الفرصة مناسبة !...

وجاء في آخر البيان ، ان فخامة المفوض السامي يمكنه ان ينزل عند ارادة الاهلين، ويعفو عن المحكومين في الحوادث الاخـيرة ، على انه لا ينسى ان يفرق بين المحرضين ، وبين الذين دفعوا الى الشغب بسائق العاطفة والتحريض، وهو يراعي اماني الشعب المشروعة ورغائبه العامة .

ولما انتهى المسيو كيفر من قراءة البيان ، رأى بعض اعضاء الوفد انه ليس فيه من الصراحة القدر الكافي ، فطلبوا زيادة الايضاح ، وقال احـــد الاعضاء باسم اخوانه :

« نحن حريصون جداً يا فخامة العميد ان تصل البلاد من وراء مسعانا الى الهدوء والسكينة ، والى عودة الحيـاة الطبيعية سيرتها الاولى ، ولكن بيانكم هذا لا يكفي للوصول الى ما ننشده » .

فاجاب فخامة العميد : « ان الموقف دقيق ، ويجب ان تتبصروا فيما اعرضه عليكم ، وانتم اليوم مسؤولون عما تعملونه ، وهذا آخر ما عندي ، على انني سأعمل المستحيل ، فأفاوض وزارة الخارجية الفرنسية ثانية » .

وطلب فخامة العميد من اعضاء الوفد ان يعيدوا على مسامعه مطالب الوفد، فوقف احدهم وأعاد تلاوتها ، فقال العميد : ان هذه المطالب هي نفس مطالب الوفد الاول الذي قابلني ، ولكن الفرق بين الاثنين ان تلك المطالب «فبركت» في بيت السيد جميل مردم بك ، وكانت مكتوبة ، اما هذه فانها شفوية !

فقال احد الاعضاء : نحن حياديون يا فخامة العميد ، وهذه المطالب التي قدمناها هي التي تحقق اماني الامة وترضيها ، وليس في البلاد من يرضى بأقل منها ، بل ليس في البلاد وطني ، وغير وطني ، فالوطنيون اذا قدموا هـــذه المطالب ، فانهم يعربون لكم عن رغبة الامة .

وهنا اخذ فخامة المفوض يشرح مساوىء الحيـاة النيابية ، ثم قال : ما الفائدة من الحياة النيابية ، والمجالس النيابية ، اذا كنا نأتي باربعين فلاحاً ، فيضغط عليهم عشرة اشخاص من سكان المدن ويسوقونهم كما يريدون ؟!

وكان اخذ وردّ طويلان ، وكانت الساعة قد بلغت العاشرة ، فاستأذن اعضاء الوفد . وفيما هم خارجون قال لهم المسيو كيفر : ان فخامة المفوض السامي سيسـافر غداً الى بيروت ، وربما رأى لزوماً لاستدعائهم مرة اخرى للتبسط معهم في المفاوضة .

وقد علمنا ان بلاغاً سيصدر من المفوضية العليا عن هذه المقابلة .

٦٨ ـ مقابلة الوفد للمسيو « كيفر » مدير الغرفة السياسية للمفوضيـــة

مرة ثانية

وفي العشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٦ ، عاد الوفد الى زيارة المفوضية ليسأل المسيو كيفر عن جواب العميد للمطاليب التي قدمها في اجتماعه السابق . وبعد حديث طويل وحوار سياسي قال لهم :

ان فخامة العميد قد سافر الى بيروت ، لذلك لا يمكن الجواب على مطاليبكم الآن .

وتابع كلامه فقال :

قد اتصل هو بفخامة العميد ، واطلعه على نتيجة هـــذه المقابلة ، وما تطلبونه الآن هو الجواب على مطاليبكم .

ثم عاد المسيو كيفر الى الكلام وقال : « لا ازال اؤكد ان فخامة العميد مزود بتعليمات طيبة ، من شأنها منح هذه البلاد حقوقها المشروعة . وعليه فاني ارى من الواجب ان يسعى كل عاقل لاعادة الهدوء الى المدينـة ، وايجاد جو هادىء لفخامة العميد ، ليباشر بتحقيق هذه التعليمات » .

وهنا تجدد الحوار بين الفريقين ، فالوفد كان يرجو ان تبدو البـادرة الطيبة من الفرنسيين ، ويقول المفوض السامي كلمته فتكون فصل الخطـاب ، وتعود المياه الى مجاريها .

والمسيو « كيفر » يقول : ان هذه البادرة يجب ان تكون منكم ، وان تعود المدينة الى هدوئها الطبيعي ، وعندها ينفذ العميد وعده الذي وعدكم به يوم امس، باصدار العفو عن الذين سيقوا بحكم التحريض وبالعاطفة الى التظاهرت والشغب ، وقد يكون عفوه اوسع من ذلك ، عندما يرى الهدوء ساد المدينة » .

الى هنا انتهى الحديث الذي يهم القراء الاطلاع عليـه ، وعاد الوفد الى دار السيد الحلبوني ، كما ذكرت في محل آخر . واصدر البلاغ الآتي :

٦٩ ـ بلاغ الوفد في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٦

« اجتمع الوفد بعد ظهر الخميس مع سعادة المسيو « كيفر » رئيس الغرفة السياسية في المفوضية العليا ، لاتمام البحث في المواضيع التي تناولهـا مع فخامة المفوض السامي في اجتماعه يوم امس ، والمتعلقة باماني البلاد المشروعة ، وربما اصدرت المفوضية العليا غداً بلاغاً بهذا الشأن ، وسيجتمع الوفد لاصدار بيـان بنتيجة مساعيه » .

وعاد المفوض السامي في اليوم ذاته ، اي في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٦ ، من بيروت الى دمشق . وفي اليوم الثاني من وصوله ، اجتمع بعض الاعضاء الى المسيو « كيفر » ، وتحادثوا دون ان ينتهوا الى شيء يذكر . ولعل الموقف لا ينجلي الا بعد ان يصدر المسيو دي مارتيل بيانه .

وفي اليوم الواحد والعشرين والثاني والعشرين من شباط ١٩٣٦ ظل المسيو دي مارتيل متكتماً ومراوغاً في اعطاء بياناته ، ولم يتمكن الوفد من انهاء مهمته.

وفي اليوم الثالث والعشرين من شباط ، اعلنت البرقيات ان الحكومة التاجية قدمت استقالتها ، والف العميد حكومة جديدة في ٢٤ شباط ١٩٣٦ من عطا الايوبي للرئاسة ، وادمون حمصي للمالية ، ومصطفى الشهابي للمعارف ، ومصطفى القصيري للاشغال العامة والاقتصاد الوطني ، وسعيد الغزي للعدلية . وتبين من اقوال الصحف ، ان الاستقالة التي قدمها الشيخ تاج ، وهو أعلق الناس بكرسي الوظيفة ، واحرصهم على طاعة السلطة المنتدبة كانت بالرغم عنه ، نظراً الى ما نتج عن وجوده في رئاسة الحكم من الهياج والاضطراب ، ونظراً الى انخذال دي مارتيل في سياسته ، واعتقاد وزارة الخارجية ، بأن سوريا لن تهدأ اضطراباتها ، والسوريين لن يعودوا الى حالتهم السلمية الا باقالة الحكومة التاجية ، وتبديل سياسة فرنسا كما سنبينه في المرحلة الآتية .

المرحلة الحادية عشرة « مرحلة التحول نحو التفاهم »

٧٠ ـ المرحلة الحادية عشرة « مرحلة التحول نحو التفاهم »

وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٦ ، تبين ايضاً من فحوى الاخبار (١) الخارجية ، ان التبديل الذي اشرنا اليه سوف يعقبه تبدل في اوضاع السلطة المنتدبة ، وتحول نحو التفاهم .

ولما كان كتاب استقالة الشيخ تاج ، وثيقة تاريخية تصدر عن شخصية لا تعرف للكذب مانعاً ، ولا للخجل مبرراً ، ننشره كما قدمه الى رئيس الجمهورية السورية محمد علي العابد ، وننشر جواب المذكور عليه :

٧١ ـ كتاب وزارة الشيخ تاج الى رئيس الجمهورية

الى صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم

تلبية للثقة التي وضعتها فخامتكم بي ، فقد قمت منذ سنتين باعباء رئاسة مجلس الوزراء ، وذلك بتأمين سير الاعمال الادارية ، وبتحقيق برنامج اقتصادي يتناسب مع موارد البلاد في ظرف دقيق كان اوقف التطور السياسي فيها . ولطالما بذلت كل ما في وسعي في سبيل نجاح هذه المهمة ، فان ضميري لمرتاح لما قمت به .

---

(١) في الواحد والعشرين من شباط سنة ١٩٣٦، نشرت صحف فلسطين برقية من باريس تقول : ان لجنة الشؤون الخارجية قررت عزل الشيخ تاج ، والمفوض السامي دي مارتيل . وفي ٢٦ منه اذاع راديو ب.ت.ث. الساعة ٧،٣٠ مساء ما يأتي :

ارسل « البير سارو » رئيس الوزارة الفرنسية الى المفوض السامي في سوريا ، بان يمنح السوريين الوطنيين مطاليبهم كاملة » .

الا انني ارى في الظروف الحاضرة ، وبعد ان اعربت لفخامتكم وللسلطات الفرنسية العليا عن اماني البلاد المشروعة ، ان احسن وسيلة لتأكيد تعلقي ببلادي ان اعتزل العمل .

وعلى هذا ، ارجو من فخامتكم ان تتفضلوا بقبول استقالتي مع زملائي اصحاب المعالي الوزراء . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق في غرة ذي الحجة ١٣٥٤ و ٢٣ شباط ١٩٣٦

٧٢ - كتاب رئيس الجمهورية السورية بقبول الاستقالة

اما جواب رئيس الجمهورية فهذا نصه :

عزيزي الرئيس :

عندما قلدتكم منذ عامين مهام رئاسة مجلس الوزراء السوري ، لم تكن لتخفى عليَّ صعوبات المهمة الملقاة عليكم ، ولم اكن لاجهل ان مهمة تأمين جباية الضرائب ، وتخفيض النفقات العمومية في ايام الازمة تتطلب جرأة وطنية ، وقد اعطيتم في اثناء ولايتكم الحكم براهين عليها ، واني لسعيد ان اثني عليها .

على انني اقدر البواعث التي اوحت اليكم عملكم اليوم ، وآسف ان تمنعني خطورة الساعة الحاضرة من عدم تلبية رغبتكم ، وتضطرني الى قبول الاستقالة التي تفضلتم بتقديمها اليَّ . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

دمشق في غرة ذي الحجة ١٣٥٤ و ٢٣ شباط ١٩٣٦

رئيس الجمهورية السورية

٧٣ - بيان قلم المندوبية عن تشكيل الوزارة

وقد اذاع قلم المطبوعات في المندوبية البلاغ التالي :

ان الشيخ تاج الدين الحسني قد قدم استقالته وزملاءه الوزراء الى فخامة

رئيس الجمهورية ، بمناسبة الظروف الحاضرة فقبلت .

وعلى الاثر كلف رئيس الجمهورية ، السيد عطا الايوبي ، بتأليف الوزارة الجديدة ، والاحتفاظ بوزارة الداخلية ، واسناد وزارة العدلية الى السيد سعيد الغزي ، ووزارة المعارف الى الامير مصطفى الشهابي ، ووزارة المالية الى السيد ادمون حمصي ، ووزارة الاقتصاد الوطني الى السيد مصطفى القصيري .

وستستلم الوزارة الجديدة مهام اعمالها في يوم ٢٤ شباط الجاري .

٧٤ ـ المراسيم الثلاثة بتشكيل الوزارة

ثم ان قصر الجمهورية اصدر المراسيم الآتية :

المرسوم الأول :

ان رئيس الجمهورية السورية ، بناءً على الدستور المنشور في تاريخ ١٤ مايس سنة ١٩٣٠ ، سيما مادتيه ٧٥ و ٨٦ . وعلى المرسوم ١٤٠ ، قبلت استقالة الشيخ تاج الدين الحسني واعضاء وزارته .

المرسوم الثاني :

بناءً وبناءً ، فقد عهد الى معالي عطا بك الايوبي برئاسة مجلس الوزراء ، ووزارة الداخلية .

المرسوم الثالث :

بناءً وبناءً ، عهد الى معالي ادمون حمصي بوزارة المالية ، ومعالي سعيد الغزي بوزارة العدلية ، ومعالي الامير مصطفى الشهابي بوزارة المعارف ، ومعالي مصطفى القصيري بوزارة الاقتصاد الوطني .

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، مكلف بتنفيذ هذه المراسيم .

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

عطا الايوبي

٧٥ ـ كتاب العميد الى رئيس الوزارة السيد عطا الايوبي في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٦

وعقب الاستقالة صدر كتاب من العميد السامي الى رئيس الوزارة، يحوي اسس سياسة الحكومة ، وخطة وزارة الخارجية ، التي يظهر انها اجبرته على التراجع عن سياسته القديمة ، وعن اقواله السابقة ، واوحت اليه بما يجب ان يصرح ويقول ويعمل . وهذا نص الكتاب الصادر في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٦ :

دولة الرئيس

ان حكومتي قد استوحت دائماً سياستها من الرغبة في تحقيق اماني الامة السورية المشروعة ، اعني بذلك رغبتها في متابعة تنظيم وضع يوفق بين اماني الوحدة ، واحترام الحقوق التي يعترف بها الدستور للاقليات، وذلك ضمن نطاق اوضاع نيابية ، وطبقاً للخطط التي ايدتها جمعية الامم .

ان هذه الخطط لم تزل لها قيمتها المعهودة .

وعندما تتوصلون بفضل حكمتكم والسلطة التي منحتموها الى ازالة العقبات الناشئة عن قلة الثقة ، التي قد تكون حالت بين الرأي العام والدولة المنتدبة ، يسهل على دولتكم عندئذ تهيئة العودة الى الحياة النيابية ، والى سياسة الانتقال التي ترمي الى عقد معاهدة بين فرنسا وسوريا ، تكون مستوحاة مما سبق وعقد في العراق ، والى دخول سوريا في جامعة الامم .

وانني تسهيلاً لمهمة دولتكم، يهمني ان اؤكد لكم بان المتظاهرين الذين لم يحاكموا بعد لدى المحاكم النظامية سيطلق سراحهم فوراً ، وان اضبارات الذين صدرت بحقهم الاحكام سينظر في كل منها على حدة بروح تسامح واسع ، وذلك بغية اصدار العفو عنهم . وكذلك سندرس بنفس روح العطف قضايا الطلاب والتلامذة الذين اتخذت بحقهم العقوبات .

واما فيما يتعلق بالشخصيات المبعدة ، فان التدابير المتخذة تدل من نفسها، على انني مستعد لالغائها في اقرب وقت ممكن، حالما تزول الاسباب التي دعت اليها .

ان وقف النشاط الاقتصادي طويلاً، قد اوجد مشاكل دقيقة امام التجار يجدر بحكومتكم السعي لحلها ، مستندة بذلك الى المؤازرة التي ستقوم بها عن طيبة خاطر ، المصارف التي سبق ان فاوضتموها بهذا الشأن .

هذا وان رئيس الجمهورية بتسليمه اياكم وزملاءكم مقاليد الحكم ، قد أشاد بوطنيتكم ومقدرتكم واخلاصكم المجرد للمصلحة العامة . وانني لأشاركه بكل سرور بهذه الثقة ، واصرح لكم بانني لن اساومكم بمؤازرتي ، كي تنال سوريا اعظم خير تبتغيه .

تقبّل يا دولة الرئيس تأكيد اعتباري الفائق .

المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
في سوريا ولبنان
دي مارتيل

٧٦ - سفر دي مارتيل الى بيروت في ٢٥ شباط سنة ١٩٣٦

وبعد ان اصدر المفوض هذا الكتاب بساعتين سافر الى بيروت ، واعتقد انه اتم مهمته ، وان الشعب اصبح مدركاً المقصود من تبديل الحكومة ، ولهذا سوف يعود الى هدوئه ، ويفتح مغالقه .

ولكن هل تبديل الشيخ تاج وحكومته ، والاتيان بعطا الايوبي ووزارته كل ما يطلبه الشعب !! .

حقاً انها لذهنية غريبة . والأغرب منها ، ان يصرح العميد في ٢٢ شباط لمراسل نيويورك تايمس « المستر جوزيف ليفي » وهو يهودي صهيوني ، بالبيان الآتي مدعياً فيه ان العقبة كانت عدم وجود مفاوض سوري يستطيع ان يدافع عما اتفق عليه .

٧٧ - تصريحاته الى مراسل جريدة « نيويورك تايمس » الصهيوني

قالت جريدة « الفباء » :

كنا ذكرنا ان مراسل جريدة « النيويورك تايمس » الاميركية في الشرق الادنى المستر جوزيف ليفي، وصل دمشق يوم الخميس الماضي لموافاة جريدته بانباء الحالة السياسية في سوريا .

وتفيد القراء اليوم ان حضرته قابل عدة شخصيات رسمية واهلية وتحدث اليهم عن آرائهم في الحالة ، والعلاجات التي يرونها لتصريف الازمة الحالية ، وحل القضية السورية ، ثم برح دمشق مساء السبت الماضي عائداً الى مصر مركز اقامته ، عن طريق فلسطين . على ان حضرته قبل ان يغادر دمشق ، طلب مقابلة من فخامة المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، فاستقبله فخامته صباح يوم السبت ، وادلى اليه بتصريحات مكتوبة ابرق بها الى الجريدة التي يكاتبها ، وتفضل علينا بنسخة عنها . وها نحن اولاء نعرب هذه التصريحات حرفياً لاطلاع قراء الف باء عليها .

قال فخامة الكونت دي مارتيل :

« ان مهمة فرنسا في الشرق منذ عدة اجيال ، هي المحاماة عن العناصر المسيحية . فوجودها للآن في لبنان وفي سوريا ، هو النتيجة الطبيعية لهذه المهمة التاريخية » .

« والشرق الادنى في هذه الايام ، اسوة ببقية العالم ، تؤثر فيه حركة وطنية ترمي الى توحيد كيان كل دولة . وهذه البادرة لم تسلم منها الشعوب الغشيمة وغير المحنكة . وعليه فمن واجب فرنسا التوفيق بين اماني مسلمي سوريا، والتطلبات الشرعية المتوجبة نحو عناصر الاقلية . وحتى الآن لم يتحقق هذا الهدف . وكان دائماً يصطدم بالصعوبات سواء أكان في المفاوضات التي جرت بين المسيو كلمنصو والملك فيصل ، او في المفاوضات التي قام بها المسيو دي جوفنيل ، ثم المسيو بونسو ، ثم انا نفسي . فالعقبة في كل هذه المفاوضات

كانت عدم وجود مفاوض سوري يستطيع ان يدافع عما يتم الاتفاق عليه ازاء تحريض العناصر غير المسؤولة والمتطرفة . وهذه الحوادث الاخيرة ما هي الا حلقة اخرى من جملة حلقات هذه السلسلة » .

« ان الوطنيين ، بعد رفض مشروع المعاهدة ، مكثوا ثلاث سنين متمسكين بسياسة التشويش . وقد ظنوا مؤخراً انهم وجدوا في حوادث مصر ، الفرصة المناسبة ليقوموا باعمال التهييج المفضوح » .

« على ان فرنسا ، كما انها كريمة في مبادىء الحرية ، كذلك هي ايضاً شديدة فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام » .

« ولما رأى الوطنيون ان مشاغباتهم فشلت ، وانهم خسروا الموقف، بذلوا جهودهم لاطالة مدة المقاومة السلبية . والمسألة لم تعد في نظرهم تحقيق اماني السوريين المشروعة ، التي لم تنكرها فرنسا قط ، بل جعل الرأي العام الذي غرروا به ، ان يعتقد ان ما ستتساهل به فرنسا هو نتيجة ضجتهم ومشاغبتهم . وليس من المنطق ان تنحي الحقائق امام التغرير . فان ما يحول للآن بين فرنسا وبين السوريين ، هو فئة من اركان حرب سياسي تسعى بكل جهدها لتنفذ الظواهر ، بعد ان جرّت سكان دمشق بلا تفكير ، ولا روية ، الى حوادث دموية مؤلمة » .

« انني قد اختبرت بنفسي الأمر ، وتحققت ان سكان مدينة دمشق بدأوا يشعرون بهذه الحقائق . فقد تجولت باسواق المدينة في سيارتي ، يعلوها العلم الفرنسي دون سلاح ، ولا حرس ، ودخلت الازقة المكتظة بالسكان اثناء القلاقل فلم تبدُ أقل حركة عداء صغيرة نحوي » .

« ان الاخلاص اذا تبودل بين فريقين ضمن التفاهم بسهولة ولا شك . وعليه فالاطماع الشخصية الجنونية التي قام بها بعض السياسيين الذين خسروا الموقف ، لن تحل بعد الآن فيما بين الشعب السوري وممثلي فرنسا » .

ليقل ما يشاء ، فالشعب ماضٍ في جهاده . وقد قال كلمته ، واعرب عن مطاليبه ، واعلن انه لن يرتد عن موقفه ، ما لم تتبدل الاوضاع ، وتنال سوريا استقلالها ، وسنرى في الايام الآتية من هو الصادق في قوله ، ومن هو الكاذب، ومن هو الظافر ، ومن هو الخاسر .

واما تبديل حكومة الشيخ تاج والاتيان بغيرها، فلا يحل القضية ابداً .

ان الشيخ تاج قال عن الوطنيين ما قال وخسر الموقف . والمفوض السامي قال ويقول عن الوطنيين ما شاء وليخسر الموقف . والعاقبة لقول الحق ولقائله ، لاننا اعتدنا ان نقوله ولو على انفسنا ، وان ندافع عنه ولو خسرنا انفسنا .

أتدري ما كان يقوله الشيخ تاج عن الوطنيين :

٧٨ - اقوال الشيخ تاج عن مكاتب الكتلة الوطنية . « من تقرير المفوض السامي الى وزارة الخارجية »

ارسل الشيخ تاج الدين الى المفوض السامي اخباراً سرية بان مكاتب الكتلة في دمشق وحلب تلقت رسائل سياسية خطيرة ، وان تلك الرسائل محفوظة في مكتبها . وعلى ذلك هوجمت مكاتبها في دمشق وحلب ، وضبط ما فيها من اوراق ، ولكن لم يعثر فيها على شيء من تلك الاباطيل . « من تقرير المفوض السامي دي مارتيل الى وزارة الخارجية » .

ارأيت الآن كيف كانت الدسائس تحاك حول الوطنيين ، وكيف كان يكذب انصار الانتداب ! .

٧٩ - جواب الحكومة الايوبية الى الصحافة

وجواباً على كتاب دي مارتيل الى الوزارة الجديدة ، ارسلت الحكومة الكتاب الآتي اليه ، ونشرته في الصحف ليطلع عليه الناس ويفتحوا مغالقهم .

دفع دولة رئيس الوزراء الى اصحاب الصحف بيان الوزارة وهذا نصه :

« اما وقد قبلنا ان نأخذ على عاتقنا مهمة تأليف الوزارة في مثل هذه الاحوال ، ملبين الدعوة للقيام باعباء العمل ، فانه لا يسعنا الا ان نعلن للمواطنين الاعزاء ، اننا لم نقدم على ذلك الا بعد ان درسنا مع اعضاء هذه الوزارة اماني البلاد التي ما برحت سوريا تلح بطلبها ، وتعمل على تحقيقها ، ومحصنا بصورة خاصة ما له علاقة منها بالدولة المنتدبة وصلاتها بهذا الوطن تمحيصاً كانت نتيجته مباشرتنا العمل على مبدإ تلك الاسس ، التي شاء فخامة المفوض السامي ، ممثل الدولة المنتدبة ان يجعلها عهداً يقطعه ، في كتابه الذي وجهه الينا بالامس والمنشور فوق بياننا هذا .

وانه ليسعدنا ان نصرح بان هذه الوزارة التي الفناها ، هي وزارة تحضير وانتقال ، تنحصر مهمتها الرئيسية في تهيئة العودة الى الحياة النيابية ، على ان يكون للحكومة الدستورية القادمة وحدها الحق بابرام المعاهدة المطلوبة مع حكومة الجمهورية الفرنسية ، وادخال سوريا في عصبة الامم .

هذا وان اول ما ستنظر فيه وزارتنا من الاعمال ، هي اعادة افتتاح المدارس والمعاهد العلمية المغلقة ، والعطف على طلابها الذين اصابهم القصاص من جراء الحوادث الاخيرة ، واطلاق سراح الموقوفين ، واعادة الشخصيات المبعدة ، وتنفيذ جميع ما من شأنه تلافي الاضرار والخسائر الواقعة ، وتخفيف وطأتها ، مع العمل على اعادة الحالة الى شكلها المرغوب من الاستقرار والطمأنينة . كل ذلك مع إعداد العدة لعودة الحياة النيابية في عهدنا الجديد الذي ترغب الامة فيه . ومما يشجعنا على تحقيق عملنا ما نعرفه بروح امتنا السورية الكريمة من التأني والرصانة ، ولما نعتقده من انها ستولينا ثقة تكون لنا اكبر معين على تنفيذ تلك الرغائب باقرب وقت ، مستعينين بالله ، مستمدين من كرمه الهداية ، ليكون التوفيق وخير البلاد جزاء اعمالنا . والله من وراء القصد » .

نشرت الحكومة البيان ووزعته على دوائرها ، ورجت من اصحاب الصحف ان يعلقوا عليه بما يحث الناس على فتح المدن ، ففعل بعضهم ، ولكن الناس لم تفتح مغالقها ، والحياة بقيت كما هي ، لا يبالي اصحابها ، لا باقوال العميد ، ولا ببيان الوزارة . ولماذا ؟

أليس تبديل الحكومة التاجية بحكومة اخرى على رأسها عطا الايوبي ، يكفي لجلاء الجو واعادة الثقة ؟ أليس بيان العميد فيه كل المطاليب ؟ أليس بيان الحكومة الجديدة يؤيد ما اشار اليه بيان دي مارتيل ؟ ماذا يريد الشعب ؟ ولماذا اضربت بيروت في ٢٦ شباط سنة ١٩٣٦ اضراباً عاماً شاملاً ؟

لم يعد في الأمر سر ، ولا يحتاج فهم العلل والظواهر ، الى فلسفة عميقة . ان اللبيب يستطيع الاجابة على هذه المسائل ، اذا علم بان القضية السورية ليست قضية وظائف ، او كراسي ، او تبديل وزارات ، ولا قضية اطلاق مسجونين ، سجنوا لغير ما ذنب ، او اعادة مبعدين ، ابعدوا لوطنيتهم ومقاومتهم ، بل هي ولا شك قضية سياسية ، قومية ، اجتماعية ، اساسها استقلال البلاد استقلالاً تاماً ناجزاً ، وتوحيد الاجزاء التي فرقها المستعمر ، وبناء الكيان القومي ، وممارسة السيادة ، وادارة البلاد دستورياً بموجب المبادىء الديموقراطية ، والنهوض بالزراعة ، والثقافة ، والاقتصاد ، والعمران ، واستعادة الحريات المغصوبة ، واثبات الوجود الشرعي والسياسي لسوريا بين الدول . واحترام ارادة الشعب وحقه في الحياة ، وتبادل الثقة على اساس تبادل المنافع والجلاء .

فالسوريون وهم يجاهدون منذ سبعة عشر عاماً لهذه الغاية ، كلما رأوا من السلطة تجاهلاً لقضيتهم ، ووجدوا منها محاولة لاضعافهم ، وقتل مقوماتهم ، قاوموها وثاروا عليها ، وعلى مشاريعها ونظمها ، ووقفوا سداً تجاه استعمارها واستبدادها .

فاذا ارادت التفاهم فما عليها الا ادراك هذه الحقيقة ، والعمل لتنفيذها ، وجلب رجال يستطيعون تحقيقها . هذا كل ما يقال عن الاسئلة ، وعن الاسباب التي من مظاهرها هذه الاضرابات ، وهذه الحوادث .

ولما كان الوضع يزداد حراجة ، والضحايا تزداد فداحة ، والأمة طال عذابها ، وطال اصطبارها ، اجتمع رجال الكتلة الوطنية ، على اثر بلاغ العميد وبيان الوزارة ، وتداولوا في الامور ، واذاعوا البيان التالي في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٦ ، تنويراً للرأي العام ، ورداً على ما جاء في البيانين .

٨٠ - بيان الكتلة الوطنيـة في ٢٨ شباط سنة ١٩٣٦

في تشرين الثاني ١٩٣٣ ، رد المجلس النيابي السوري مشروع المعاهدة ، بسبب نواقصه عن المعاهدة العراقية الاخيرة من جهة الوحدة ، وفقدان الملاحق الواجب ربطها به ، واحتوائه على مواد تفضي الى اشراك فرنسا في ادارة البلاد الداخلية . وعلى اثر هذا الرد ، اعلن فخامة المفوض السامي انه وضع المشروع في الخزانة ، ولن يعمل بعدها في حل القضية السياسيـــة ، وعمد الى خطة اقتصادية ، حسبها كافية لاستمرار نظام الانتداب على شكله الحاضر ، وبقيت البلاد في حالة الانتظار ، والسير الى الدمار ، اكثر من سنتين ، حتى نشرت الكتلة الوطنية في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ، بياناً باسم الشعب السوري ، ضمنته ميثاق الامة القائم على امانيها الصحيحة وحقها المشروع بالوحدة والاستقلال ، وسردت فيه الاطوار التي مرت على هذه البلاد ، وكانت سبباً لاعلانها اليأس من سياسة التعاون ، ما لم تكن هذه السياسة وسيلة لتحقيق هذا الميثاق .

وما مرت ثمانية ايام على نشر هذا البيـان ، حتى اغلقت السلطة مكاتب الكتلة الوطنية في دمشق وحلب ، وقبضت من رجالها على السيدين فخري البارودي نائب دمشق ، والمحامي سيف الدين المأمون ، فاجاب الشعب على هـذه التدابير المهيجة ، بالاضراب الصامت عن الاعمال والمظاهرة السلمية ، احتجاجاً على هذا الجنوح الى القسوة التي لا مبرر لها ، ولا كان من الشعب دافع لاتخاذها .

استمرت السلطة في قسوتها منذ ١٨ كانون الثاني الماضي الى اليوم ، والمدن السورية مضربة عن الاعمال ، مواصلة الاحتجاج ، صابرة على الضيم ، حتى امتلأت السجون بابنائها ، ورحبت القبور باشلاء شهدائها ، وغصت المستشفيات بجرحاها ، بدون ان يكون لها ذنب سوى مطالبتها بحقها المشروع ، لتنال ما ناله اخوانها في الاقطار العربية الشقيقة .

وكانت بيانات فخامة المفوض السامي في مدة هذا الجهاد الذي صبرت فيه الامة صبراً جميلاً تتوالى بالتهديد والوعيد ، واتهام رجال الوطنية الصادقين بتهم

يترفعون عنها ، ويبرأون الى الله منها ، متخذاً من بيانهم الآنف الذكر حجة لتبرير جنوحه الى خطة العنف والتنكيل ، مسبغاً عليه صفة اعلان الحرب على السلطة ، مع ان هذا البيان بريء من ذلك .

وقد قبضت السلطة على عدد كبير من احرار الامة ونوابها ، ووجهاء احيائها ، وطلابها ، وزجتهم في اعماق السجون والمنافي البعيدة ، يقاسون صنوف العذاب والحرمان ، مع طرد عدد غفير من الطلاب ، وعزل الاساتذة الصالحين ، واقفال معاهد العلم بدون تحقيق ولا تجريم .

وقد جاءت هذه الافعال بعد ان مر على هذه البلاد ستة عشر عاماً ، تحملت فيها ما لا يحتمل في كرامتها وسياستها وادارتها واقتصادها ، بدون ان تذوق طعم الحرية ، او تدنو قيد اصبع من الاستقلال الذي تقصى عنه يوماً بعد يوم ، وتذوب ثروتها تدريجاً بنقصان صادراتها وزيادة استيرادها ، وثقل الضرائب والتبذير بالاموال العامة ، وعدم حماية الانتاج الوطني ، ومحاربة الكفاآت الشخصية ، وتنشيط الزلفى ، وتثبيط الاخلاص ، وسائر ضروب الادارة السيئة حتى هبطت قيم الاملاك الى ربعها ، ونضب رأس مال التاجر ، وكسدت سلعة الصانع ، وبارت محاصيل الزراع ، واستفحل اليأس والقنوط في جميع النفوس ، وصار افراد الشعب يؤثرون الموت العاجل على هذا الفناء البطيء المتواصل .

وحيال هذا المصير المنبعث عن اليأس المستولي على نفوس الامة ، وجد فخامة المفوض السامي انه لا بد من العودة للعمل لحل القضية السياسية ، وان المشاريع الاقتصادية لا تغني شيئاً قبل ايجاد استقرار سياسي في البلاد ، فعمد في ٢٤ شباط الجاري الى اقالة وزارة الشيخ تاج الدين ، وتأليف وزارة اخرى برئاسة احد اعضاء الوزارة المستقيلة وارفق هذا التبديل منه بكتاب للرئيس الجديد ، حسبه كافياً لطمأنينة الامة على امانيها .

فصرح في الفقرة الاولى منه « ان سياسة حكومته مستلهمة من الرغبة بتحقيق الاماني المشروعة للامة السورية ، اي المتابعة ضمن نطاق برلماني لانشاء نظام يؤلف بين اماني الوحدة ، واحترام حقوق الاقليات المعترف بها في الدستور

وذلك وفاقاً للصكوك التوجيهية (Directives) المصدقة في عصبة الامم والمحتفظة بكل قوتها » .

والمعروف من هـــذه الوثائق التوجيهية المصدقة في عصبة الامم صك الانتداب ، والدساتير الستة التي وضعها المفوض السامي السابق في ايار سنة ١٩٣٠ لدولتي سوريا ولبنان ، وحكومتي اللاذقية وجبل الدروز ، ولواء الاسكندرونة المستقل ، وللمصالح المشتركة ، وهي تقضي باقامة الادارة في هذه المقاطعات على اساس التجزئة في شكلها الراهن . كما ان التوفيق بين اماني الوحدة ، وبين حقوق الاقليات الاقليمية لا يفيد اعتبار الوحدة حقاً جوهرياً وضرورة مبرمة لحياة البلاد السورية ، فقد خلت هذه الفقرة المتعلقة بالتلميح بالوحدة من المدى المقصود منها ، وجاءت بايهام لا يأتلف عند التطبيق مع مصلحة البلاد وامانيها .

واشار الكتاب في فقرته الثانية الى تفويض رئيس الوزارة « ان يهيء الاسباب لاعادة الحياة النيابية ، ويقوم بسياسة التطور الرامية الى اقامة معاهدة بين فرنسا وسوريا ، مستوحاة من السابقة العراقية ، والى دخول سوريا في عصبة الامم » .

وهذه الفقرة تتضمن اعادة التجربة التي جرت للمرة الاولى سنة ١٩٢٦، وباءت بالفشل . ثم للمرة الثانية سنة ١٩٢٨ وقضي عليها بحل الجمعية التأسيسية، ثم اعيدت مرة ثالثة سنة ١٩٣٢ وانتهت ايضاً باقفال المجلس ، وتعطيل الحياة النيابية ، بسبب رفض مشروع المعاهدة كما هو معلوم .

وكان يتقدم هذه التجارب في كل مرة تصريحات لا تخرج في مضمونها عن هذا البلاغ الاخير ، الذي مهّد به فخامة المفوض لاجراء تجربة رابعة ، بدون ان يغير شيئاً في الاسس التي قامت عليها التجارب السابقة ، فترك بذلك مجالاً رحباً للتخوف من ان يكون حظ هذه التجربة مثل سابقاتها .

ولو تفضل فخامته ببيان صريح عن مدى الوحدة ، وعن الاسس التي تبنى عليها المعاهدة ، وتعيين مواعيد حاسمة للتنفيذ لكان ازال شيئاً من الحذر من

اصطدام الاماني القومية مرة اخرى بتشدد الجانب الفرنسي ، وتفسير الغموض لمصلحة القوي . فلا تنتهي بالعقم المساعي المبذولة ، في سبيل انشاء حالة الاستقرار التي نحن بأشد الحاجة اليها ، ولا بخذلان الجهود المصروفة باخلاص في سبيل نجاحها .

واذا راجعنا الفقرات السابقة من بلاغ المفوض السامي، وقابلناها مع امثالها من تصريحات المفوضين السابقين ، نجد الغموض ما زال مرافقاً لها ، وباعثاً على ان نتوقع لها مثل النتائج المحزنة التي اقترنت بالتجارب المتقدمة .

وكما ان الكتلة الوطنية تكره الاستمرار الطويل في جدال عقيم ، فقد كانت وما زالت تتمنى ان يصدر من الجانب الفرنسي تصريح واضح مفصل ، يطمئن الامة السورية على حقوقها ، وينفذ بالاخلاص والنية الحسنة ، وترحب بكل تدبير يفضي الى هذه الغاية .

ونود ان نعلن للعالم اجمع ان الشعب السوري شعب مسالم ، ذو تاريخ لامع ، لا يطلب الا الاستقرار لتصان به مصالحه وحقوقه الطبيعية في السياسة والاجتماع والاقتصاد ، ويرغب بعد الاعتراف باستقلاله ان يعقد مع فرنسا معاهدة تحالف لا تقل فيها حقوق السوريين عن الحقوق التي نالها اخوانهم العراقيون في معاهدتهم الاخيرة .

هاشم الاتاسي

وما ان اذيع هذا البيان ، حتى زال كابوس التأفف عن قلوب الناس ، وانتعشت روح الأمل ، وتلقى الفرنسيون مضمونه بارتياح . وبات الحل موقوفاً على صلة تقرب بين الطرفين ، لأن حراجة الحال لم تعد خافية على السلطة الفرنسية ، وهي تعلم ان الدوام على السلبية ليس من مصلحتها ، ولا من مصلحة السوريين ، ونحن نعلم ايضاً ان لكل شيء نهاية ، ولا بد لهذا الليل من آخر، ولا بد لنا من مخرج نصل منه الى الحل الذي يحقق آمالنا ، ويضمن لنا الكرامة والسلامة .

٨١ ـ مساعي القومندان شوفيار للتفاهم معي ، وطلب المسيو كيفر حضوري الى بيروت في ٢٧ شباط سنة ١٩٣٦

واخيراً جاء الوقت المرهون ، ففي ٢٧ شباط سنة ١٩٣٦ ، بينما كان باب الحل موصداً ، وصوت الاحتجاجات يتصاعد من كل جهة ، وبينما الاضرابات متوالية في البلاد السورية ، وفي بيروت ، وقد مضى عليها سبعون يوماً ، جاءني طلب من المسيو « كيفر » عن طريق القومندان « شوفيار » رئيس استخبارات حلب ، لمقابلة المسيو « لافاستر » ، فقابلته ، وكان القومندان شوفيار قد فاتحني عندما زارني في ذلك اليوم باحثاً عن الاضرابات ، وعن التفاهم وامكانيته ، وما هي شروطنا ، فأخبرته ، وبدوره اخبر مرجعه ، ولذا عندما تقابلت والمندوب المسيو لافاستر ذكرت له المطاليب وطرق الحل ، فأبلغها مراجعه . وانا كذلك ابلغت اخواني في حلب ما كان من طلب مقابلة « كيفر » ، ومقابلة « شوفيار » لي والمسيو « لافاستر » ، واصرارهم على ذهابي الى بيروت لمقابلة العميد ، وشرحت لهم ما ذكرته من المطاليب فوافق اخواني « الشيخ عبدالقادر السرميني ، ورشدي كتخدا ، واحمد منير الوفائي ، وناظم القدسي ، وميخائيل اليان ، وعلي الحياني ، وراشد المرعشي » على ما قلته لهم ، وعلى ذهابي الى بيروت ومقابلة اخواني في دمشق قبلاً ، وابدوا لي تخوفهم من مراوغة الفرنسيين ومن ألاعيبهم ، وانهم قد يعمدون لفتح الاسواق ولا يقومون بوعدهم . فقلت لهم الحق معكم ، ولكن الامور كما رأيتم ، ولا بد من مخرج لها ، والفرنسيون شعروا بحرج الموقف وخيبتهم السياسية ، فالتجأوا الى التفاهم ودعونا ، وسنعرض مطاليبكم ، فان قبلوا بها ووثقنا بتنفيذها تفاهمنا ، وإلا عدنا كما قال قيس بن الاحنف لمعاوية :

« والله ان القلوب التي بغضناك بها لا تزال في صدورنا ، وان السيوف التي حاربناك بها لا تزال على اعناقنا ، فان أبديت لنا من الخير شبراً ، ابدينا لك من الخير ذراعاً ، وإن ابديت لنا من الشر ذراعاً ، ابدينا لك من الشر فراسخ » .

وعليه وافقوا ، وسافرت يوم الجمعة مساءً ومعي السيد « لويس زيادة » كترجمان الى دمشق ، واجتمعت مع اخواني اعضاء الكتلة الوطنية وفيهم السادة: هاشم الاتاسي ، ولطفي الحفار ، وفارس الخوري ، واحسان الشريف ، وعفيف الصلح ، وأطلعتهم على تكليف المسيو « شوفيار » والمندوب المسيو « لافاستر » ، وشروطي التي عرضتها ، وهي « اعتراف فرنسا باستقلال سوريا ووحدة اجزائها، وعقد معاهدة بين الطرفين ، لا يقل فيها حقوق السوريين عن حقوق العراقيين في معاهدتهم ، وانتخاب وفد يذهب الى فرنسا للمذاكرة والاتفاق ، واعلان العفو العام عن جميع الموقوفين والمبعدين من جراء الحوادث السياسية » .

وبعد المناقشة وقبولهم الفكرة ، اباحوا لي الذهاب الى بيروت، والمذاكرة على هذا الاساس . فتوجهت اليها يوم الجمعة مساءً . وفي تلك الليلة اجتمعت بالمسيو « كيفر » قرب الساعة ١١ في بيته ، وبقينا في المذاكرة حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل . وكان بصحبتي المحامي السيد لويس زيادة الذي اخذ صفة المترجم ، يترجم لي ما يقوله المسيو كيفر ، ويترجم له ما اقوله .

وبعد ان بسطنا ما نستطيع من الكلام عن القضية السورية ، ولماذا نرفض الانتداب ، ونقاوم فرنسا ، وكيف ننظر الى الفرنسيين واعمالهم ومشاريعهم . وأبان هو وجهة نظر الفرنسيين في سوريا ، وبحث عن اعمال الوطنيين ورجالاتهم ومفهوم فرنسا عن الوطنيين ومطاليبهم ، وبحثت له عن الاسباب التي أدّت الى خيبة تجاربهم ، والاسباب التي ساقتنا الى التباعد عنهم، وأدت الى قطع العلاقات، وولّدت عدم الثقة بهم ، ثم وصفت له كيف يمكن حل المسائل اذا حسنت النيات ، وشرحت له الفوارق بين المعاهدة السورية سنة ١٩٣٢ ، والمعاهدة العراقية ، وقلت له : حيث انكم تريدون التفاهم فالموقف يتطلب :

اولاً ـــ معالجة نفسية الشعب السوري دون تأجيل لانها ثائرة وحانقة وذلك « باعلان العفو العام » .

ثانياً — بعقد معاهدة لا تقل فيها حقوق السوريين عن حقوق العراقيين في معاهدتهم الاخيرة ، مع قبول مبدأ الوحدة السورية .

ثالثاً — بدء المفاوضة حالاً للقيام بوضع المعاهدة من قبل وفد يؤلف من منتخبي الكتلة الوطنية .

واخيراً اعادة الحياة النيابية ، واعادة الدستور الذي سنته الجمعية التأسيسية سنة ١٩٢٨ دون تحفظ » .

ثم تناولنا البحث عن مدى الوحدة وحدودها ، وكيفية التوفيق بين تعهدات الدولة الفرنسية تجاه عصبة الامم واحكام الدستور السوري ، وعن قضايا العفو ، والمعاهدة ، وما تتطلبه من امور لها علاقة بالمسائل الخارجية الدولية ، والمسائل الداخلية ، ومنها علاقة لبنان والحكومة الفرنسية .

وخرجنا من الاجتماع ، وقد ساد الجو روح التفاهم على ما يظهر ، وتقرر لدينا ان يرفع المسيو كيفر ما جرى بيننا من الاحاديث الى المفوض السامي ، على ان اجتمع معه في المفوضية في اليوم الثاني صباحاً .

وفي ٢٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، اخبرني المسيو « كيفر » بان السيد هاشم الاتاسي قد استدعي الى بيروت ، وان الوزراء السوريين في حكومة عطا الايوبي سيحضرون غداً الاجتماع الذي سيعقد مع العميد في المفوضية ، وطلب مني ان احضر حيث تجري المذاكرات والبحث .

والذي علمته ان الوزراء سعيد الغزي ، وادمون حمصي ، والامير مصطفى الشهابي ، حضروا قبل يوم ، وتذاكروا والمفوض السامي بامور الحكومة ، وفي يوم الجمعة حضر رئيس الوزراء عطا الايوبي ، وحضر هاشم الاتاسي ، الذي كنت واجهته في دمشق ، كما واجهت سعيد الغزي ، وادمون حمصي ، وقلت للاخيرين انني دُعيت الى بيروت واني سأتكلم بالأسس التي ذكرتها آنفاً فكونوا « اي الحكومة » معنا ، وهيئوا الطريق ما دمنا واياكم متفقين على المطالبة بهذه الأسس . فوعدا خيراً .

وفي يوم السبت المصادف ٢٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، انعقدت الجلسة في دار المفوضية ، ووجد المسيو كيفر وكاتبة « فرنسية » لضبط الجلسة . وحضر الوزراء ، والمسيو دي مارتيل ، وكنت انا ومعي السادة هاشم الاتاسي ، وفائز الخوري ، وعفيف الصلح ، والحكومة بوزرائها .

وبعد ان شكر المفوض السامي الوزراء ، واستعداد الحكومة السورية لخدمة البلاد ، شكر للرئيس الاتاسي بيانه الذي اذاعه واعتبره جواباً عن بيان العميد ، واعرب عن حسن نياته ونيات حكومته ، واخذ يشرح ما ورد في البيان قائلاً بأنه حوى الأسس والمطاليب التي تتمناها البلاد .

ثم سأل من « هاشم الاتاسي » عن بعض ما جاء في بيانه . فاجابه بما لا يخرج عن حدود المجاملة من شكر وتقدير وثناء ، ثم قال بما ان العميد يطلب منا بيان ما اغمض فنحن نريد معاهدة صريحة في مفهومها وحدودها وحقوقها، كمعاهدة العراق الاخيرة . وان ينص على ذلك ببيان رسمي دفعاً لكل تأويل . فوافق « دي مارتيل » وقبل بالنص الذي طلبه السيد هاشم الاتاسي . ثم اضاف الرئيس الاتاسي : وبما ان المعاهدة لا بد ان تحوي أسس الوحدة السورية فاني اترك المذاكرة بها الى الغد « قال ذلك لكثرة الأخذ والرد في هذا الموضوع، وتباين آراء الطرفين ، واقتراح « كيفر » صيغة لها لا تتفق وما طلبنـــاه » ـ واطلب الاستمرار في البحث . فاجابه العميد بالموافقة .

ثم عاد الرئيس الى الكلام فقال : وبما ان المعاهدةلا بدلوضعها والمذاكرة بها من رجال يتولون امر المفاوضة والبت ، فاني اقترح وفداً من الشعب يذهب الى باريس مزوداً بالصلاحيات ، بدلاً من المذاكرة بها هنا في المفوضية اقتصاراً بالوقت وحبـاً بجعل جو المذاكرات هادئاً ، ولذا اقترح تعيين من يذهب الى باريس لهذه الغاية ، فاجابه بالقبول ، وفاقاً لما كنا اتفقنا عليه مع « كيفر » ليلة اجتماعي به .

وطلب العميد ان يكون الوفد مؤلفاً من خمسة اشخاص، ثلاثة من الكتلة

واثنين من الحكومة ، وقد سمى ادمون حمصي ، ومصطفى الشهابي فقبلنـــا ، وترك لنا تسمية الاشخاص الثلاثة ، ومن سيرافقهم من المستشارين والكتبة .

ثم انتقل البحث الى قضية العفو العام عن المحكومين السياسيين والمبعدين، فاجاب العميد بالموافقة ، على ان يتم ذلك في خلال يومين ، وان نعلن انتهاء الاضراب العام بعدها بيوم واحد ليصفو الجو ، وتعود الحالة الى مجراها الطبيعي فوافقنـا .

وفي اليوم الثاني اجتمعنا ، وبدأنا المباحثة في امر الوحدة . وبعد جدال اتفق العميد معنا على ان فرنسا لا تعارض بوحـــدة اجزاء سوريا « العلويين وجبل الدروز ، ولواء الاسكندرون » . وانها تساعد على ذلك .

وجرى الاتفاق على اعادة الحياة النيابية ، وإجراء انتخابات حرة . وكتبنا صيغة الاتفاق وامضيناه ، وامضينا ضبط الجلسات باللغتين العربية والفرنسية ، وقررنا صيغة البيان وامضينا منه نسختين، ابقينا واحدة منهما معنا ، والاخرى مع المفوض السامي ، وودعناه وعدنا لاتمام وعدنا ، وتنفيذ ما تعهدنا .

وهذه صورة عما اتفقنا عليه .

٨٣ ـ صورة الاتفاق المعقود بيننا وبين دي مارتيل في ١ آذار سنة ١٩٣٦

« ان المفوض السامي وهو يثني على وطنية الشعب السوري الكريم قـد نزل على الرغبة التي ابديت له ، وصرح بانه يوافق على ارسال وفد الى فرنسا يتقدم بنظرياته الى الحكومة الفرنسية ، لاجل تحضير عقد معاهدة تكون فيها الحقوق التي يتمتع بها السوريون لا تقل عن الحقوق التي اعترف بها للعراقيين في المعاهدة الاخيرة ، مع التأكيد بان فرنسا لا مصلحة لها في قضية الوحدة وانها لذلك لا تمانع بتحقيقها » .

وضعت هذه الصيغة بعد جدال عنيف ، واخذ ورد ، وشرح وبيـان ، لما نريد ، ولما يضمرونه هم ، فكانت على هذا الوجه المذكور ، وكانت المرجع

للمذاكرات التي جرت بعدها في فرنسا بين الطرفين ، وحجةً على كل اختلاف وخلاف . والبيان مع اختصاره حوى الامور الآتية :

اولاً : ارسال وفد الى فرنسا يتقدم بنظرياته لتحضير المعاهدة وعقدها .

ثانياً : ان المعاهدة سوف تكون فيها حقوق السوريين مساوية لحقوق العراقيين في معاهدتهم الاخيرة .

ثالثاً : الاعتراف من الجانب الفرنسي بان لا مصلحة له في قضية الوحدة ولا يمانع بتحقيقها . وهي خطوة عظيمة بالنسبة الى خطط الاستعمار وغاياته في تمزيق الوطن الواحد ، وتفكيك عرى وحدته ، وحل مقوماته السياسية والقومية.

رابعاً : الثناء على وطنية السوريين ، والنزول على رغبتهم التي ابدوها لتحرير بلادهم ، ونيل استقلالهم .

هذا هو البيان الذي حوى الأسس القويمة للمعاهدة المنتظرة ، والخروج من دولية الانتداب الى دولية الاستقلال والاعتراف بكيان سوريا موحدة ذات سيادة ، ووضع حداً لعدم الاستقرار والاضطراب الذي يمنع كل عمل تقدمي صالح لخير البلاد . والمعاهدة التي نأمل ان تكون على وجه مرضٍ تحدد واجبات الطرفين المتعاقدين تمكننا من الخطوة التالية لاثبات وجودنا في عصبة الامم ، وتمثيلنا لدى الدول ، وتسلّم جيشنا ، والتعاون مع الدول الشقيقة العربية للتفاهم والعمل على تحرير من لم تتحرر من البلاد العربية ، حتى نلتقي جميعاً في النقطة التي توحدنا ، وتحقق امانينا .

واذا كانت هذه الخطوة التي خطتها الكتلة الوطنية لا تعد من صالح البلاد ولا تحقق امانيها ، فما هو المخرج بعدما تأزمت الامور وتعقدت ؟ وكيف يمكن الخلاص من الانتداب دون اضاعة الفرصة ، واضافة ضحايا اخرى ؟

لا شك ان صبرنا وثباتنا وتضامننا قد قرّبنا من الخلاص ، فانتهاز الفرصة كان حكمة ، ولا مخرج من المآزق سوى ما وفقنا اليه في زمن لم يكن لنا فيه من ناصر مخلص .

٨٤ ـ بيان الحكومة السورية في ٢ آذار سنة ١٩٣٦

وبعد ان عدنا الى دمشق ، رأت الحكومة ان تصدر بيانها الى الشعب السوري ، معلنة ما تم الاتفاق عليه ، ومشيرة الى الاجتماع الذي عقد في ٢٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، وهذا نصه :

« في اثناء الاجتماعات التي عقدت في بيروت في ٢٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، وأول آذار سنة ١٩٣٦ ، تحدث مجلس الوزراء السوري الى فخامة المفوض السامي ، وقد ارادت الحكومة (١) ان يحضر هذه المباحثات دولة هاشم بك الاتاسي ، فوافق على ذلك كل من حضرات الدكتور عبدالرحمن بك الكيالي ، وعفيف الصلح ، وفائز الخوري . وقد صرح فخامة المفوض السامي ان العبارات التي تضمنها كتابه الى رئيس مجلس الوزراء ، قد نالت موافقة حكومته . وعليه فتكون الغاية من سفره قريباً الى فرنسا ، تحديد الوسائل التي تؤدي الى تنفيذ مضامين هذا الكتاب .

ان المفوض السامي ، وهو يثني على وطنية الشعب السوري الكريم ، قد نزل على الرغبة التي ابديت له ، وصرح بانه يوافق على ارسال وفد الى فرنسا يتقدم بنظرياته الى الحكومة الفرنسية لاجل تحضير عقد معاهدة .

في خلال المحادثات التي جرت تسنى للهيئة الحاضرة ان تتحقق من ان الايضاحات التي اعطاها فخامة المفوض السامي بشأن كتابه المذكور تزيل المخاوف المعرب عنها في البيان الصادر بامضاء دولة هاشم الاتاسي . ذلك لأنّ الحكومة قد اخذت فيما يتعلق بالوحدة تأكيداً بان فرنسا لا مصلحة لها في هذه القضية

---

(١) ان هذا الادعاء لم يكن صحيحاً ، لانني عندما قابلت سعيد الغزي في دمشق لم يقل لي انهم طلبوا الى المفوض السامي ان يستدعينا ، بل انا الذي اخبرته بانه استدعاني وطلبت منه ان لا تكون الحكومة عثرة في طريق التفاهم ، فأقر ذلك . وثاني يوم ذهبت الى بيروت . اما حضور الحكومة فكان بطلب مني وموافقتي ، لئلا تتفرق الكلمة « كلمة الكتلة وكلمة الحكومة » .

الا على قدر ما يجب القيام به من ايضاح صيَغ التطبيق العميق لمبادىء حددتها جامعة الامم المسؤولة فرنسا امامها . كما انها قد حددت ايضاً في الدستور السوري الذي تأخذ الحكومة السورية على نفسها ان تطبق احكامه ، وهذه الصيَغ يدرسها الوفد في باريس .

اما بما يتعلق بالمعاهدة ، فمن المسلم به ان الحقوق التي سيتمتع بها السوريون لن تقل عن الحقوق التي اعترف بها للعراقيين في المعاهدة الاخيرة .

وعلى ذلك فان الحكومة ترى انه لم يبقَ ثمة من شك في مبدأ العودة الى الحياة النيابية ، وفقاً لقانون الانتخابات المعمول به الآن ، وان تلك العودة قد اصبحت منذ الآن امراً اكيداً .

وحيث ان هذا البيان قد نال موافقة فخامة المفوض السامي ، ودولة هاشم بك الاتاسي ، وسائر الاعضاء الذين حضروا الاجتماع ، فان الحكومة تناشد وطنية الشعب السوري الكريم ، ليسهل لها تحقيق امانيه القومية » .

رئيس مجلس الوزراء
محمد عطا الايوبي

٨٥ - بيان الكتلة الوطنية عن الاتفاق

وفي اليوم الثاني من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ، عدنا الى دمشق ، واجتمع اعضاء الكتلة الوطنية ، وكان بعضهم في المنفى لم يصلوا الى العاصمة ، كسعد الله الجابري ، وجميل مردم بك ، ونخري البارودي ، وفارس الخوري ، وسيف الدين المأمون ، ونسيب البكري ، وحسن فؤاد ابراهيم باشا وغيرهم ، فدرسنا الموقف ورأينا ايضاحاً لما تم عليه الاتفاق ان نصدر بياناً نجلو فيه مواد الاتفاق ، ونطمئن الرأي العام الذي كان ينتظر كلمتنا بفارغ الصبر فكان البيان الآتي :

« بعد المحادثات التي دارت امس وأول امس بين المفوض السامي ورئيس الكتلة الوطنية ، والنتائج التي وصلت اليها ، اصبحنا نعتقد ان القضية السورية

دخلت في طور جديد ، بفضل جهود الشعب النبيل ومصابرته في سبيل حقوقه الطبيعية التي كانت منكرة عليه ، فقد وافق الجانب الفرنسي بوثيقة موقعة منه على تنفيذ خمسة امور جوهرية ، لم يكن ليقرها قبل هذه المحادثة وهي :

اولاً — الموافقة على انه لا تقل حقوق السوريين في المعاهدة العتيدة عن حقوق اخوانهم العراقيين في معاهدتهم الاخيرة مع بريطانيا ، وهذا عين ما كنا وما زلنا نطلبه بالحاح منذ سنة ١٩٣١ ، وكررناه في بياننا الاخير المنشور في ٢٦ شباط الماضي .

ثانياً — تصريح الجانب الفرنسي ، بانه ليس له مصلحة ما ، في تجزئة البلاد السورية ، وانما كل الذي يريده هو افراغ الوحدة المنشودة في قالب يأتلف مع المبادىء المسلم بها في الدستور السوري ، ولدى جامعة الامم ، ولاجل ايجاد هذا القالب لا بد من بحثه في باريس .

ثالثاً — الموافقة على نقل ساحة العمل الى العاصمة الفرنسية بواسطة وفد من الوطنيين يتولى البحث مع المراجع العليا في باريس ، بالنواحي التي لا يمكن البت بها في سوريا ، وهذه الامنية ، هي ما كانت الكتلة الوطنية تستعد لها ، والامة السورية تنتظر تنفيذها بذاهب الصبر .

رابعاً — اعادة الحياة النيابية الحرة باسرع ما يمكن على اساس الانتخاب الشعبي .

خامساً — الالغاء في الحال لجميع الاحداث التي ولدتها الحالة الحاضرة في البلاد السورية كافة منذ ١٨ كانون الثاني الماضي الى الآن ، من عفو عن المحكوم عليهم ، واعادة حرية المعتقلين ، واطلاق سراح الموقوفين ، والغاء التدابير الادارية المتخذة في معاهد العلم .

ولما كانت المشكلة السورية لا يجوز تركها في المأزق الذي وصلت اليه ، وكان لا بد لاجل حلها من اتباع اسلوب سياسي حكيم يخلص البلاد من هذا المضيق ، ويبلغها امانيها الحقة ، فان الكتلة الوطنية التي اخذت على نفسها الثبات

في ساحة الجهاد المخلص ، واغتنام كل وسيلة سانحة تجد فيها بارقة رجاء ، قد وافقت على السير العاجل في هذا المنهاج ، على ان لا تهاود ، ولا تتسامح في حقوق البلاد ، معلنة فخرها بالشعب السوري النجيب ، الذي احرز بصبره وجهاده الشريف نتيجة طيبة ، فتحت له نافذة من الآمال ، ترجو ان تصير باباً رحباً يدخل منه الى وحدته واستقلاله ، وتعتبر ان هذا الفوز ، الذي يعود الفضل الاكبر فيه لصبر الامة وتجلدها ، جدير بان يقابل بأمائر البهجة والانشراح ، ويزيد الشعب رسوخاً في مبادئه ، وثقة بنفسه .

ولكي يتمكن الوفد من القيام بالمهمة الشاقة التي تودع اليه ، نرجو من الامة النبيلة ان تيسر له جواً هادئاً ، فتعود الى اعمالها بعد هذا العيد المبارك الذي ترجو ان يكون فاتحة خير على البلاد ، وتستمر ترصد مجرى الاحوال وتراقبها باليقظة والحذر ، وتنتظر النتائج التي تسأل الله ان يجعلها مكافئة مع جهود الامة المخلصة وضحاياها الغالية .

ونحن نعتمد بتلبية هذا الرجاء على نبل الشعب ، وثقته برجاله المخلصين ، ثقة تمنحهم قوة جديدة ، وتمهد لهم سبيل التوفيق في تحقيق رغائب الامة ، والوصول بها الى حقها المفقود .

ونلفت نظر الشعب الى وجوب تضامن وتوحيد الكلمة ، فتتقدم الامة صفاً واحداً للعمل الصالح في حالتي السلب والايجاب ، ولا تفسح مجالاً للتفرق ، وهي تذكر بالتقدير والاكبار ، ارواح شهدائها الابرار ، ورجالها المبعدين الاحرار ، وجرحاها الاباة ، وسيداتها النبيلات ، وطلابها النجباء ، وسائر رجالها الاماثل ، فتجد لها من هذه الذكرى حافزاً على تراص الصفوف ووحدة الجهود » .

دمشق في ٢ آذار سنة ١٩٣٦ هاشم الاتاسي

٨٦ ـ اثر البيان في الامة ، وما كان بعده

ولما انتشر البيان ، ظهر التبلبل في الافكار . فمن راضٍ بما جرى وتم ،

ومن ساخط عليه ، ومن متردد في القول والعمل ، ومن مشكك في نيات الفرنسيين ومحترز من ألاعيبهم ، ومن ناقم عليهم وعلى التفاهم ، وراغب في دوام الحال ، ومن مستعمر لا يريد الا إذلال البلاد .

ولذا عندما اعلنا البيان ، وتحدثنا عن الاتفاق ، وبدأ الموقوفون والمبعدون والمسجونون يعودون الى بيوتهم ، كان من الطبيعي ان تلوك الألسن عملنا بشتى الاقوال ، وانواع الآراء ، وان يدلي كلٌّ بعقيدته وما يخالج ضميره ، ليظهر بمظهر الغيور والناصح الامين . ولكن منذ هدأت النفوس، وسكنت الاعصاب ، وفهمت العقول اهمية العمل ، وشرف الموقف ، وخطورة الحال ، التفوا حول الكتلة وأيّدوا بيانها ، ومشت المظاهرات تتقاطر من كل صوب وحدب، وتخرج الى الشوارع في كل محلة ، وفي كل مدينة حاملة الاعلام ، تنشد اناشيدها ، وتهتف بحياة الوطن والطاعة للكتلة الوطنية . وكان في مقدمة المتظاهرين طلبة المدارس ، يسيرون بنظام وهتافاتهم تتعالى الى عنان السماء ، يجوبون المحلات والطرق العامة ، ووجوههم تطفح بالبشر والحماسة ، الى ان أمسى المساء ، فكانت بيوت العائدين من منافيهم وسجونهم بيوت اعراس وافراح وولائم ، يفد اليها المهنئون زرافات زرافات .

ودام الحال على هذا المنوال اياماً عديدة كأنها ايام اعياد احياها الشعب تذكاراً لانتصار انساهم آلامهم ، وحرمانهم ، وجوعهم ، ومصائبهم التي لاقوها ابان المعارك والاضراب .

وبعد انتهاء التظاهرات ، قرر الوطنيون فتح الدكاكين والاسواق في يوم واحد في كافة المدن ، وعينوا له يوم الأحد . ولما جاء اليوم الموعود نزل الزعماء الى الاسواق باحتفال شعبي ، واعلنوا فتحها فتم الافتتاح بهجة وحبور، وعادت حركة البيع والشراء الى ما كانت عليه ، بفضل التعاون والطاعة . وكان لهذا الانقلاب الفجائي ، وهذا الموقف المشرف الذي يعد انتصاراً للجهاد وفوزاً للكتلة الوطنية في سياستها وقيادتها ، أثر عظيم واسع المدى ، لم يقتصر على نسيان الماضي ، واعتزاز النفس وانتباهها ، ولا على الالتفاف حول الكتلة

الوطنية وتأييد زعمائها ، ولكنه امتد الى اعمق من ذلك ، امتد الى ضمير الشعب وعقله الباطن ، ومشاعره الوطنية ، فقضى على دعوى الاقليات التي كان يتبجح بها دعاة الانتداب ، وقضى على الزعامات المزيفة ، التي كان يستتر وراءها النفعيون ، والانتهازيون ، والوصوليون باسم الوطنية والمعارضة ، والحرص على المصلحة العامة ، وقضى على حيل الرجعيين ، الذين ظنوا انهم يستطيعون مقاومة الحركة الوطنية التحريرية ، وتفريق الصفوف ، وتضليل الرأي العام ، باحزابهم التي انشأوها ، ومنشوراتهم التي وزعوها واذاعوها كفراناً بسعي الكتلة الوطنية ، ومقاومةً لفتح البلدة ، وقضى على مساعي الشيخ تاج الدين واعوانه الذين اعدوا عدتهم للكيد بالوطنيين والانتقام منهم . ولكنهم خابوا ، واضطر الشيخ تاج واولاده الى ترك سوريا والهرب منها الى باريس ومصر وبيروت ، خوفاً من نقمة الجمهور ، وثورة الرأي العام .

ومن المحامد التي تذكر لهذا الشعب الأبي ثقته بالعمل الذي قام به رجال الكتلة ، وشعوره بانه أقدم على التضحيـــة مدفوعاً بروح الاخلاص لوطنه ، واستقلاله ، وان عمله لم يذهب هدراً . وما كان نضـال القوم ضد الاستعمار والانتداب الا نضال حق وصواب ، رغم ما ادعاه السفهاء ، بأن الوطنيين جهلة واقطاعيون ، وان سياستهم خرقاء ، وان الفرنسيين لن يصغوا الى مطاليبهم ، وغيرها من الاقوال التي كانوا يقولونها لارهاب الناس ، وتثبيط الهمم ، وتفريق الكلمة ، وبلبلة الافكار .

وليس هذا فحسب ، بل كان من حميد الاثر اعلان الطوائف المسيحية بان لا دعوى لهم بما يقـال عنه « حق الاقلية » وانضم اليهم العلويون فقدموا الى المراجع الرسمية مضابط خاصة بهذا الشأن ، يردون بها على كل من ادعى بلسانهم انهم يريدون حماية فرنسا ، او الانفصال عن سوريا .

قالت جريدة « الفباء » في ٤ آذار سنة ١٩٣٦ انه وردت عليها البرقية الآتية ننشرها تأييداً لما ذكرناه .

الى فخامة سفير فرنسا ومفوضها السامي في سوريا

يا فخامة السفير

لقد تفضلتم بمقابلتكم لمندوب جريدة « نيويورك تايمس » فادليتم بتصريحكم « ان مهمة فرنسا في سوريا هي حماية العناصر المسيحية » ، فاسمحوا لنا قبل كل شيء ان نعرب عن استغرابنا بان يصدر مثل هـــذا التصريح عن ممثل دولة علمانية كفرنسا .

ثم بصفتنا مسيحيين سوريين ، لا نفهم كيف ان زعم حماية الاقليات يتعارض وتحقيق وحدة الوطن التي نطالب بها جميعاً ، مهما يكن المذهب الذي ندين به .

يا فخامة السفير

ان مهمة فرنسا في سوريا اليوم لا يمكن ان تقارن بالدور الذي قد تكون قامت به من قبل في هـــذه البلاد ، وذلك حينما كانت تئن تحت نير الاتراك العثمانيين . ففي ذاك العهد شمل الاضطهاد المسلم والمسيحي على السواء ، لانهما لا يتكلمان التركية ، ولانهما عرب . ففرنسا التي اخذت حينذاك على نفسها حماية تابعيها والكاثوليك الاوروبيين ، كانت تظهر اهتمامها احياناً ، وفي ظروف معدودة نحو بعض مسيحيي البلاد دون ما تفريق بينهم وبين اخوانهم المسلمين العرب .

ثم ان العطف الذي ابانته نحونا جميعاً عند انعقاد المؤتمرات السورية في باريس قبيل الحرب ، إذ كان يجد فيها المسلمون والمسيحيون دولة صديقة تبدو مثالاً لحماية حريات الامم ـ لا يزال ماثلاً للملأ ـ وهذا ما حمل المؤتمرين على استمداد معونتها لوضع الاسس التي ستشاد عليها دولتنا الفتية ، ولم يكن ليدور في خلدنا ان مهمة فرنسا في سوريا مقتصرة على تدابير شرطية « بوليسية » .

نحن مسيحيي سوريا ، لسنا اقلية جنسية ، ولا اقلية حقوقية ، فان الدم الذي يجري في عروقنا ، واللغة التي ننطق بها ، والاصل والتاريخ المشترك ، تؤلف وحدة جامعة بيننا وبين مواطنينا المسلمين ، الذين كنا واياهم سواسية في تحمّل الضيم في الاجيال الماضية ، ولا نزال كذلك اخواناً في العمل لاشادة وطننا الواحد ، وإنّا واياهم متحدو الاماني ، وامانينا ان نرى بلادنا حرة مزدهرة مستقلة ومعترف بسيادتها من قبل الدول ، وفي طليعتها الدولة الحليفة فرنسا . وان كان هنالك ضرورة لحماية ما ، فليست حيال مواطنينا .

لقد كنا « مسلمين ومسيحيين » يداً واحدة في انشاء الدستور السوري ، ولنا جميعاً ذات الحقوق والواجبات ، وحقوقنا المدنية ليست هبة منحناها ، إذ لها ما لسائر حقوق السوريين من الضمانات .

ان فرنسا التي ساهمت بعد الحرب العظمى في تكوين عدة دول اوروبية ـ لم تكن فقط تتألف من عناصر مذهبية مختلفة ، بل من عناصر جنسية ولغوية مختلفة ايضاً ، وافلحت ـ هي فرنسا ذاتها ـ التي نأمل ان يكتب لها النجاح في المهمة التي عُهد اليها بتحقيقها في سوريا ، ألا وهي انشاء دولة حرة مستقلة .

فنحن المسيحيين ، يترتب علينا ان نساهم في تحقيق هذا العمل ، ولا نتردد قط في ان نتحمل التبعات الناجمة عن ذلك .

ونرجو ان تتفضلوا بارسال عريضتنا هذه الى وزارة الخارجية الفرنسية ، وجامعة الامم .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

التواقيع

٨٨ ـ قضية سكان الاسكندرون بخصوص الوحدة

وارسل سكان لواء الاسكندرون العلويون الى المفوض السامي المضبطة الآتية في ٤ آذار سنة ١٩٣٦ نشرتها جريدة «الفباء» ، وقال مراسلها ، انها رداً على دعاة الانفصال :

نحن العلويين في لواء اسكندرون ، نعرب لفخامتكم عن استنكارنا واستيائنا الشديد من قيام فئة من موظفي الحكومة في هذا اللواء ، بتوقيع عريضة لرفعها لفخامتكم ، ولعصبة الامم ، تنافي امانينا واماني البلاد السورية عامة ، وترمي الى تجزئة اللواء عن سوريا ، وتقر الوضع الحاضر ، الذي كان وبالاً على هذه الطائفة ، وسبباً في تأخرها في شتى مجالي حياتها . وكان استياؤنا شديداً من اتخاذ بعض هؤلاء الموظفين نفوذهم واسطة لتوقيع هذه العريضة ، باحراج موقف الشعب ، وعرقلة قضاياه الفردية .

فنحن نعلن لفخامتكم ، ان القائمين بهذه الحركة هم من الموظفين والجماعة المأجورين الذين لا يؤخذ بكلامهم ، ولا يمثلون الا انانيتهم وشخصياتهم المعروفة.

فنحن نطلب من السلطة المنتدبة ان تقف على الحياد ، وتمنع جميع موظفيها من التدخل بهذه المهمة السياسية ، ومن ثم تترك للشعب الحرية التامة في ابداء رغائبه ، والتعبير عن آرائه بصراحة تامة .

أما اطلاق كلمة الاقلية على المسلمين العلويين ، فذلك ما لا نقرّه ، ولا نعترف به ، لان العلويين هم عرب وسوريون واسلام ، وتربطهم بهذه الكتل الثلاث كل الروابط المتينة . واما اتخاذ التفرقة المذهبية التي اندثرت في القرن العشرين ، اساساً لهذه التجزئة ، فذلك ما نرفضه رفضاً باتاً ، ونعلن لفخامتكم تعلقنا الشديد بالوحدة والاستقلال التام ، ونقدم لكم امانينا ومطالبنا الحيوية ، التي هي اماني البلاد السورية عامة وهي :

١ ــ تحقيق الوحدة السورية بدون قيد ولا شرط .

٢ ــ اعادة دستور ١٩٢٨ كما وضعته الجمعية التأسيسية .

٣ ــ اعادة الحياة الطبيعية الى البلاد السورية والعفو عن المسجونين والمعتقلين بنتيجة الاضطرابات الاخيرة بدون استثناء ، واعادة المبعدين عامة الى وطنهم .

٤ ــ عقد معاهدة مع فرنسا تضمن لسوريا الوحدة والحرية والاستقلال التام .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة برفع احتجاجنا ومطالبنا هذه ، الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى جمعية الامم .

هذا ما كان من نتائج الموقف واثره الفعلي . ولعل قائلاً يقول : لماذا هذه المضابط ؟ ولماذا يطالب سكان لواء الاسكندرون، واللاذقية، وطرطوس، وطرابلس وغيرها بالوحدة السورية ؟ .

الجواب : لأن دعاة الانفصال اوجسوا خيفة من الاتفاق وذعروا لاقرار الفرنسيين بمبدإ الوحدة ، وهو يخالف مصالحهم . ولذا راحوا يرسلون البرقيات المضادة للوحدة .

ولما كانت اكثرية السكان من مصلحتهم الوحدة ، والانضمام الى سوريا الأم، وازالة الفوارق التي وضعها الاجنبي في سبيل الوحدة والاستقلال ، ثارت حميتهم، وراحوا يمطرون المراجع بوابل من البرقيات ، يطلبون بها الوحدة ، ويرسلون المضابط تأييداً لها ، واعراباً عن شعورهم وتمسكهم بوحدة الوطن واستقلاله .

وهذه نماذج من العرائض والبرقيات نثبتها لنؤيد مدعانا بالشواهد الصادقة والدلائل الناطقة ، ونثبت اسماء المخلصين الذين ارسلوها وخدموا قضية وطنهم بتفانيهم وتضحياتهم وايمانهم .

٨٩ - عريضة من اهالي طرطوس في ١١ شباط سنة ١٩٣٦

وفي ١١ شباط سنة ١٩٣٦ ، رفع اهالي طرطوس العريضة التالية :

فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المعظم

نحن المسلمين العلويين في قضاء بانياس « حكومة اللاذقية » نتشرف بان نعرض لفخامتكم ما يأتي :

منذ خمسة عشر عاماً خلت، كان ممثلو الانتداب قرروا فصل بلاد العلويين عن جسم الحكومة السورية ، بحجة اننا اقل ثقافة من السوريين ، ولاسباب عنصرية تقضي بذلك . وكان القصد من هذا الانفصال كما قيل لنا ، هو النهوض بالبلاد علمياً وثقافياً وادبياً وزراعياً واقتصادياً ومالياً ، بجو هادىء بعيد عن تدخل السوريين بشؤوننا ، حيث اعتبرنا اقلية علوية وذلك لنتمكن في المستقبل من ممارسة حقوقنا بايدينا عند اعادة هذا الجزء من سوريا لكيانه .

ويؤسفنا يا فخامة العميد ان نصارحكم، بأننا لم نجد للآن ادنى فائدة من هذا الانفصال ، الذي زعموا بانه كان ولم يزل لمصلحتنا فقط . واليكم البراهين والحجج الواضحة على ذلك :

١ — ان الثقافة التي وُعدنا بنشرها في جبالنا ، لم نكد نرى لها من اثر ، نظراً لقلة المدارس الرسمية ، ولاهمال الاعتناء بالقليل منها التي لم تأت بالفائدة المنتظرة ، خصوصاً والحكومة المنتدبة اقتنعت بفقر الآباء ، وعدم مقدرتهم على تقديم نفقة تعليم ابنائهم بالمدارس العالية .

٢ — ان وظائف الدولة وادارتها بايدي اناس غرباء عنا ، ونحن مكلفون لتأمين رفاهيتهم على قاعدة ، الغرم علينا ، والغنم لغيرنا ، بينما شبابنا المثقفون يتجولون بدون عمل .

٣ — اننا نشكل سبعين بالمئة من سكان المنطقة ، وندفع من الضرائب بمثل هذه النسبة ، ومع هذا لم تفسح الحكومة مجالاً لابنائنا بالوظائف ، ولم تخصص لنا منها ما يعادل اربعة بالمائة من مجموع وظائف الدولة .

٤ — اذا احتجت الحكومة المنتدبة علينا بعدم الكفاءة ، فالجواب يكون على وجهين : اما ان يكون شبابنا اكفاء مثقفين ولا يعترف لهم بهذه الثقافة ، واما انها لم تقم بالتعهدات التي تعهدت لنا بها . واذا لم يتسنَّ الاعتناء بتثقيفنا ، وتدريب ابنائنا طيلة هذه المدة فسوف لا يتسنى لها ذلك بمئات من السنين .

٥ — ان حالتنا الزراعية والاقتصادية آخذة بالتقهقر والانحطاط ، لكثرة الضرائب والرسوم ، التي ارهقت الملاك ، وسدت عليه كل طرق التفكير بامر تسميد ارضه ، والاعتناء بغرسها .

٦ ـ ان احتكار شركة المونوبول ، المورد الوحيد الباقي لدينا وهو التبغ وجعلنا تحت رحمتها ، تتلاعب بالمساحة والاسعار كيفما شاءت ، دون ان تخصص لابنائنا من وظائفها الكثيرة ما يعادل واحد بالمائة ، كان العامل الاكبر لافقارنا وشل زراعتنا .

٧ — ان الحكومة منحتنا مجلساً نيابياً جرَّدته من كل قوة تشريعية او ادارية او مالية ، وبدلاً من ان يكون لابناء البلاد رأي بادارة شؤونها ، فقد وضعت على رأس كل دائرة موظفاً فرنسياً براتب ضخم ، يتصرف بكل كبيرة وصغيرة دون ان يكون لابناء البلاد اقل رأي فيها .

٨ — سببت لنا هذه الاوضاع زيادة بالنفقات لكثرة الموظفين الذين يمكن الاستغناء عن اكثرهم لولا هذا الانفصال ، مما لم يعد بوسع اهالي البلاد القيام بهذه النفقات الباهظة .

ومما تقدم يا فخامة العميد ، ترون ان هـــذا الانفصال لم يأتِ بالفائدة المنتظرة ، بل كان ضرراً فادحاً على البلاد بصورة عامة ، وعلى المسلمين العلويين بصورة خاصة ، حيث لا قيمة لمطالب بعض زعماء معروفين ونواب معينين ، لا يخفون على الحكومة ، يرون في دوام هذا الحال مصلحتهم الشخصية .

وعليه بعد التفكير رأينا ان الحل الوحيد لهذه الحالة السيئة التي نعيش بظلها ، وتعاني منها البلاد الأمرَّين هو رجوعنا لاحضان الحكومة السورية .

واذا كان قصد الحكومة المنتدبة ورغبتها بانفصالنا عن السوريين ، الشفقة علينا باعتبارنا اقلية ، فنحن مع شكرنا لها وتقديرنا لهذه العاطفة نقول بكل طيبة خاطر ، عودي بنا الى ما كنا عليه ، ونحن اكثر شكراً ، واشد امتناناً ، لاننا نعتبر انفسنا مسلمين قبل ان نكون علويين ، ولاننا نرى المسلمين العلويين وسواهم في سوريا اكثر راحة واوفر هناء منا .

وبمناسبة دعوة الحكومة المنتدبة لبعض وجوه وزعماء ونواب المسلمين العلويين وموظفيهم ، ومحاولة اقناعهم بتأييد الوضع الحاضر . فاننا نعلن رغبتنا بوحدة البلاد على اساس اللامركزية الادارية حسب المطالب المرفوعة من الزعماء السادة : منير العباس ، حامد المحمود ، الشيخ علي شهاب ، الشيخ علي محمد كامل ، يونس اسماعيل واتباعهم ، راجين التوصل بتحقيق هذه المطالب، ورفع عريضتنا هذه للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي ، ولعصبة الامم . وتفضلوا ...

ويليها ما ينوف على الخمسمائة توقيع من مختلف الطبقات .

« رؤساء روحيون ، ووجوه وشباب مثقف ، ومزارعون ».

الشيخ محسن علي حرفوش ، عثمان زيدان ، محمد حمدان الخير ، علي حسن ناصر ، ابراهيم صالح ، محمد ابراهيم الشيخ ، محمد علي عثمان ، ابراهيم علي عثمان ، حسن عنام ، عزيز علي ديبو ، جودات درغام غانم ، نجيب درغام غانم ، احمد سليمان زيدان ، ابراهيم علي زيدان ، مهنا سليمان ، محمود صالح يوسف ، عيسى ابراهيم الحكيم ، الشيخ عيسى مصطفى ، محمد احمد عثمان ، علي عبدالله عثمان ، كامل زيدان ، سليمان زيدان ، محمد زيدان ، بهجت علي زيدان ، ابراهيم سليمان زيدان ، حسن عبدالله ، عزيز صالح ، خليل الشيخ حبيب ، محمد ابراهيم عثمان ، عبدالكريم جفر ، محمد علي موسى، احمد ونوس، سليمان ابراهيم علي ، اسماعيل ابراهيم ، عباس درغام ، علي محمود العقيبه، علي حسن عثمان ، محمد علي حسن ، علي يوسف ، ابراهيم احمد اسماعيل ، خليل

حسن . وسواهم مئات التواقيع مما يصعب احصاءهم ونشرهم .

ولم يقتصر طلب الالتحاق والانضمام الى الوحدة السورية على العلويين والاسكندرونيين كما رأيت ، بل تجاوزه الى طرابلس الشام وهذه برقياتها :

٩٠ - طرابلس الشام وبرقياتها طالبة الالتحاق بسوريا

بيروت — فخامة المفوض السامي

طرابلس الشام التي سلخت عن سوريا بغير ارادتها ، تكرر طلب الحاقها بسوريا وربط مقدراتها بها ، نرجو ابلاغ ذلك لوزارة الخارجية ولجمعية الامم .

تحسين الثمين ، الدكتور فخرالدين امانة الله ، شفيق المصري الشعراني ، عزت حسين آغا ، مصطفى كرامي ، سميح الثمين، بنها دملك ، رهيف المصري ، شفيق ناجي ، المحامي عاصم اوسطه، هاشم مولوي ، الدكتور عبداللطيف امانةالله، حسين اكرم الملبي ، الصيدلي نظمي الشهال ، المحامي قبولي دوق، رشاد درنيقه محمد علي الالداتي ، الشيخ محمود درويش .

★

بيروت — المفوض السامي

بمناسبة سفر فخامتكم، تطلب طرابلس الشام انضمامها الى الوحدة السورية التي لا حياة للبلاد بدونها ، نرجو رفع برقيتنا هذه لوزارة الخارجية ، ولجامعة الامم .

هاشم الجزار ، منيب خربطلي ، انور عباس ، نصوح حسين آغا ، رأفت جمعة ، رهيف دملج ، انور شريف ، نظمي العكاوي ، فوزي المصري، شوكت عدره ، امين رحيم ، هارون الصالح ، محمود الحموي ، اكرم ملك ، نصري مجذوب ، جاهد اسطة ، سليم حرب ، احمد عدره ، نديم عنتر ،

عزت التيزاني ، سميح دملج ، رشاد بارودي ، ناصر علاف ، رشيد زيادة ، منيب ملك ، فورت مصري ، عمر السنكري .

★

بيروت — المفوض السامي

طرابلس التي ما برحت تطالب بالوحدة والاستقلال ، تكرر طلب ارجاعها الى امها سوريا ، وابلاغ امانيها لوزارة الخارجية ، ولجمعية الامم .

تجار سوق البازركان : محمد عارف الحلوة ، جميل الجمل ، بشير درنيقه ، جمال قرحاني ، سعدالله احمد منقاره ، ناصر مجذوب ، شوكت غندور ، عبدالقادر حلبي ، حسن زريق ، ماهر البارودي ، محمود العشي ، انور الحلبي ، وجيه الحليمي ، عوني قصير ، عثمان معصراني ، كمال فتفت ، عمر سليمان الحلبي ، رشاد الحلبي .

★

بيروت — المفوض السامي

طرابلس الشام المستنكرة انفصالها ، تطلب ارجاعها لأمها سوريا . بلغوا وزارة الخارجية ، وجمعية الامم .

تجار شارع البلدية : بارودي وطبال ، حسن الحلاب ، يمق ومغربي ، عبدالقادر البابا ، رشاد مخلوف ، نيازي المقدم ، شوكت كباره ، عبد المعين بغدادي ، حمدي البدوي ، هاشم الدايه ، علي البارودي ، هاشم شركس ، مدحت صالح ، بديع ارناؤوط .

★

بيروت — المفوض السامي

نحن الطرابلسيين نطلب الوحدة السورية امنيتنا الغالية . نغتنم فرصة سفر فخامتكم لابلاغ وزارة الخارجية ، وجمعية الامم مطالبنا الحقة .

تجار الاقمشة والخردوات بشارع الملاحة : عبدالرحمن كباره ، سليم فوال، حسن الزاهد ، صفدي اخوان ، علي بازرباشي ، سعيد سكري ، محمود نهاد الكيال ، لطفي السباعي ، سعدالله الحامدي ، حسني كباره ، غنوم منجد ، نورالدين حجازي ، سعيد ستيته ، الحاج حسن المصري ، حسن الحلوة ، محمود ياسين البني ، احمد عزيز ، خالد حمزه ، خيرالدين المصري، محمود شحود علوان، محمد الشيخ خالد ، عبدالكريم الشنتا ، عاصم الفتال .

★

بيروت — نخامة المفوض السامي

طرابلس المنفصلة قسراً عنها ، تكرر طلبها بارجاعها لامها سوريا . بلغوا وزارة الخارجية وعصبة الامم .

تجار شارع التل : عزمي ميفاني ، رهيف طبيخة ، اكرم عويضه ، محمد حسين زكي ، قاسم يمق ، عبدالرحمن عدره ، حمدي الفتال ، مدحت الثمين، احمد جهاد كيال ، عبدالسلام ادهمي ، عادل شركس .

★

بيروت — نخامة العميد السامي

طرابلس تطلب الالتحاق بأمها سوريا ، ترجوكم ابـــلاغ رغبتها لوزارة الخارجية ، وعصبة الامم .

تجار شارع الحته : محمد البلبل ، محمود الجزار ، صبحي حرب، مصباح منلا ، طه العلاف ، الحاج علي حرب ، محمد النابلسي ، الحاج ديب زكريا ، خليل حلاب ، عادل نابلسي، بدوي المبسوط، صبحي شريف ، محمد ياسر حيادي، حمدي اديب عبدالواحد ، رهيف توتونجي ، احمد علي يوسف ، علي طنبوره.

★

بيروت — فخامة العميد السامي

الطرابلسيون لا يرضون عن الوحدة بديلاً ، يرجون ابلاغ رغبتهم لوزارة الخارجية ، وعصبة الامم .

محمد جميل الحصري ، محمد العلاف ، علي ابراهيم طبال ، الشيخ نصوح الرفاعي ، عمر ياسين ، ظافر الرافعي ، سعيد عبدالقادر البارودي ، حلمي الصوفي ، فاضل السمان ، فضل التلي ، الحاج ابراهيم كنيفاتي ، خالد الضناوي ، الحاج مصطفى كردي ، محمد محمود المصري ، حسن الملاح ، محمد خالد الملك ، نجيب الزعبي ، اديب آل غالب ، فاضل مواس ، حسني اديب ، احمد عبدالقادر بارودي .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

ميناء طرابلس الشام المستنكرة للتجزئة ، ترجو تحقيق طلباتها المتكررة ، بارجاعها لأمها سوريا ، وابلاغ وزارة الخارجية ، وعصبة الامم امانيها الحقة .

نديم الحسن الرفاعي ، سعيد صيداوي ، محمد زكور ، حمدي الزيني ، محمد طبية ، ناصر حلبي ، احمد صيداوي ، رضا عبدالمجيد ، عبدالرزاق هاجر ، احمد قلموني .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

الوحدة حياة ، التجزئة ممات ، ميناء طرابلس الشام تكرر طلباتها باعادتها لأمها سوريا ، نرجو ابلاغ وزارة الخارجية وعصبة الامم .

الشيخ ابراهيم الشاهد ، ناجي العريف ، محمد عثمان عبسي ، مصطفى الباف ، احمد الفروش ، انور اليافي ، علي حبوشة ، محمد المعراوي ، مصطفى زكور ، محمد جمعة الزيلع .

★

بيروت - فخامة المفوض السامي

ميناء طرابلس الشام ، التي ما برحت تطالب بالحاح ارجاعها لسوريا ، تغتنم سفر فخامتكم لتذكركم بالوحدة امنيتها المنشودة ، مع ابلاغ وزارة الخارجية وجمعية الامم .

راغب حولا ، عوني كباره ، فؤاد عباس ، سليم حولا ، انور زكي كباره ، وجيه الحداد ، مصطفى كامل هاجر ، عبد الرزاق ابو النصر ، حسن هاجر .

وارسل السيد صلاح اللبكي من بيروت عريضة الى المفوض السامي فاثارت ضجة كبرى ، ننشرها وما تبعها من برقيات التأييد .

٩١ - عريضة الاستاذ صلاح اللبكي بطلب الوحدة واجراء الاستفتاء

يا حضرة السفير :

انه على اثر الحوادث المؤسفة التي جرت في سوريا الداخلية ، فهمت فرنسا ضرورة حل القضية السورية حلاً نهائياً ، وخطوتم فخامتكم في هذا الطريق بان بعثتم بتاريخ ٢٤ شباط كتاباً الى معالي رئيس مجلس الوزراء السوري ، اكدتم له فيه ان سياسة فرنسا كان رائدها دائماً الرغبة في تحقيق مرامي الامة السورية المشروعة ، اي انها تتابع ضمن حدود اوضاع برلمانية تنظيم خطة تتفق فيها المرامي المتعلقة بالوحدة مع احترام الحقوق المعترف بها في الدستور للاقليات وذلك وفاقاً للمبادىء التي صدقت عليها جامعة الامم .

ولقد اظهرت الكتلة الوطنية رغبتها في ايضاح مدى الوحدة المنوه عنها ، فدعوتم فخامتكم دولة هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية لايضاح هذه النقطة معه ، وعادت المفاوضات . والظاهر ان الوحدة السورية ستحقق ، وان العلويين وجبل الدروز سيدخلان في هذه الوحدة .

ويظهر ايضاً يا فخامة المفوض ، ان لبنان وضع جانباً ، وانه سوف لا يدخل في الوحدة .

نعم ان غبطة بطريرك الموارنة اعلن رأيه في مصلحة استقلال لبنان، لان هذا الاستقلال من شأنه ان يثبت العلائق الاخوية بين لبنان وسوريا ، وطلب ان تحدد علائق فرنسا ولبنان بموجب معاهدة .

انه لا يمكن ان يطلب من غبطته ، وهو يمثل من حيث هو بطريرك ، تقليداً وعقلية اكثر من ذلك ، وجميل منه ان يكون طالب بهذا المقدار . اننا نشكره بكل اخلاص ، ولكنه من واجبنا حتى نتحاشى نحن ، وتتحاشى فرنسا في المستقبل مشاكل لا ضرورة لها ، ان نذكر ان الاكثرية الساحقة في لبنان تطالب بالوحدة ، وان هذه الوحدة لا يمكن ان تتم ، ويجب ان لا تتم بدون لبنان .

ان السبب الوحيد الذي كان يبرر نوعاً ما انسلاخ لبنان من الوطن الاصلي، اعني الفروقات الطائفية ، قد اصبح اليوم في ذمة التاريخ . ولقد كفت ثماني عشرة سنة من انتداب ، ويجب ان نذكر ذلك كمأثرة لفرنسا لتمحو اثر هذه النزعات الضيقة ، ولتوحد الرغبات .

لقد فهمنا جميعاً ، ان الامة لا يمكن ان تقوم على اساس علاقة دينية ، وان المصالح الحيوية يجب ان تتقدم في تأسيس الامة .

ونحن بعد ، واثقون ان احداث دولة لا يبلغ عدد سكانها المليون ، ذات ثروة محدودة ، هو ضرب من الخيال .

ان اللبنانيين يطلبون منك يا فخامة المفوض، ان لا تحقق الوحدة السورية بدون لبنان ، فان فرنسا في هذه الحال تكون قد عاكست رغبات الشعب ، وهي لا تريد ذلك .

وحتى تكونوا على بينة من صحة ما نقول ، تستطيعون ان تستعملوا واسطة يضعها القانون بين يديكم ، دعوا البلاد تعلن رأيها بواسطة الاستفتاء .

سأوقع هذه العريضة وحدي . ولكنكم تعلمون يا فخامة السفير انني واحد من الذين ذهبوا الى السجن ، لانهم شاءوا ان يحققوا على طريقتهم الوحدة

السورية . وانني بهذه الصفة اعرف ان نخبة الشباب اللبناني، وان مجموع الشعب يقول قولي ، اذا افسحتم له مجال الكلام .

هذا واني ارجوكم يا فخامة المفوض ، ان ترسلوا نسخة عن عريضتي هذه الى حكومتكم ، ونسخة اخرى الى حضرة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي ، والى عصبة الامم .

وثقوا بخالص اعتباري لفخامتكم .

بيروت في ٥ آذار ١٩٣٦ المحامي
صلاح لبكي

ثم لم ينقطع سيل البرقيات بعدما استيقظت نفوس السكان، وشعروا بواجب الوطنية . ولذا انطلق احرار طرابلس على اختلاف نحلهم واحزابهم وطبقاتهم ، يطالبون بالوحدة والانضمام الى أمهم سوريا ، ومن ذلك شباب من طرابلس ، يبرقون الى المفوض السامي ، مؤيدين ما جاء في عريضة الاستاذ اللبكي . وهذه برقياتهم :

٩٢ - برقيات شباب طرابلس بتأييد عريضة الاستاذ صلاح لبكي

بيروت — فخامة المفوض السامي

شباب طرابلس يناهضون فكرة التجزئة ، ويؤيدون مطالب الحزب السوري القومي المرفوعة بعريضة الاستاذ لبكي .

يوسف عكاوي ، اسعد عكاوي ، بدر مرجان ، وديع ضو ، ناصر قطان، رفيق الايوبي .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

صلاح لبكي يحمل فكرتنا بعريضته ، التجزئة قضاء على حياة الامة، نؤيده

بقوة ، نطلب الاستفتاء .

شباب طرابلس

سعد عاذون ، مصطفى مقدم ، ميشال حزامي، فريدريك خلاط ، الدكتور سميح علم الدين ، المهندس جورج حريكة ، خالد اديب .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

موت لبنان محقق ، توحيده مع سوريا حياته ، نؤيد عريضة الاستاذ لبكي.

شباب طرابلس

الدكتور نجيب خلاط ، الدكتور يوسف قطريب ، عبدالقادر منلا ، قاسم يحق ، فايز مجذوب .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

سيدات طرابلس يؤيدن مطالب الاستاذ لبكي بعريضته المرفوعة لفخامتكم.

غنية اديب ، بدرية مرجان ، بلقيس ايوبي ، حبيبة بحيري ، يمن ذوق، فاطمة مقدم ، روزيت جبور ، القابلة فاطمة قدسي .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

نؤيد مطالب الحزب السوري القومي ، المقدمة بعريضة صلاح لبكي ، إذ لا يمكن للبنان الحياة منفصلاً عن سوريا .

شباب طرابلس

ناصر مصري ، عزمي ذوق ، حنـــا عاقوري ، نقولا نصور ، فاضل عبدالوهاب الشرمند ، عدنان البابا ، راشد راشد .

★

بيروت — نخامة المفوض السامي

مطالب الحزب السوري القومي بضم لبنان المبتور عن أمه سوريا المرفوعة بعريضة الاستاذ لبكي اماني شباب طرابلس .

يوسف الخال ، جورج عنا ، لطف‌الله حداد ، انيس فاخوري ، مكرم ابو النصر ، انور اليافي .

★

بيروت — نخامة المفوض السامي

توحيد البلاد المبينة بعريضة الاستاذ لبكي هدفنا الاسمى ، نطلب تحقيقها بالاستفتاء .

شباب طرابلس

كميل خلاط ، المحامي مصطفى ذوق ، المحامي روبير خلاط ، سعد الله اديب ، رياض اديب ، اسكندر ملكي .

★

بيروت — نخامة المفوض السامي

بالوحدة نحيا . ومطاليب الحزب السوري القومي امانينا ، نطلب الاستفتاء العام ، الموضح بعريضة الاستاذ لبكي .

كفر حريز الكورة : عزيز عكر ، قسطنطين جحا .

★

بيروت — نخامة المفوض السامي

نطلب الاستفتاء ونؤيد مطالب الحزب السوري القومي الواضحة بعريضة

اللبكي .

عابا ـ الكورة : خليل منصور ، جرجي ابراهيم خليل، جورج ابراهيم.

★

بيروت ـــ فخامة المفوض السامي

اميون تؤيد مطالب الحزب السوري القومي المنشورة بعريضة اللبكي .

اميون ـ الكورة : نعمة شماس ، جورج عبود ، شفيق ضاغنطوس ، هنري صليبا ، جبران بركات ، فيكتور رزق ، بهراذ نصار ، حبيب عبود .

★

بيروت ـــ فخامة المفوض السامي

الوحدة مادة الحياة الضرورية ، نؤيد الاستاذ لبكي بمطاليبه .

بتروتيج ـ الكورة : عثمان الحسن ، درويش حمزة ، عبدالرحمن الحسن.

★

بيروت ـــ فخامة المفوض السامي

نؤيد مطاليب الحزب السوري القومي بالوحدة القومية الحقة نطلب الاستفتاء.

عفصديق ـ الكورة : حبيب خليل الملكي ، محي الدين الايوبي ، يعقوب موسى سابا ، صبحي الايوبي .

★

بيروت ـــ فخامة المفوض السامي

نطلب الاستفتاء لنبرهن للملأ ان لا حياة بدون وحدة ، نؤيد عريضة

الاستاذ لبكي .

بديا - الكورة : توفيق الخوري ، نجيب قرقش ، حنا ديب فياض .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

مطاليب الحزب السوري القومي الحقة الموضحة بعريضة اللبكي ، نؤيدها ونطلب الاستفتاء .

بزومين - الكورة : الياس خوري ، انور قطريب ، مهد مليس ، جبران جريج .

★

بيروت — فخامة المفوض السامي

ددة تؤيد مطاليب الحزب السوري القومي العادلة الموضحة بعريضة اللبكي.

ددة - الكورة : احمد علي الايوبي ، عبدالنور يزبك .

٩٣ - البرقيات الاخرى الصادرة عن منطقة اللاذقية وتوابعها

وفي ٢٩ شباط سنة ١٩٣٦ ، ابرق السيد جابر العباس البرقية الآتية :

بيروت — فخامة المفوض السامي

بصفتي رئيساً سابقاً للمجلس التمثيلي مدة عشر سنين .

وبصفتي نائب رئيس سابق لمجلس الاتحاد السوري ، وبصفتي احد المؤسسين الرئيسيين لاستقلال العلويين الاداري ، وللتفاهم العلوي الفرنسي .

وبصفتي رئيساً دينياً .

احتج على ادعاء ابراهيم آغا الكنج تمثيل « ٢٥٠ » الف علوي ، واعتبره مسؤولاً عن سوء التفاهم بين العلويين وفرنسا حول هذا الاستقلال الاداري .

واطلب باسم الاغلبية الساحقة التي امثلها ، تحقيق الوحدة السورية على اساس لامركزية ادارية ، راجياً رفع طلبي هذا الى وزارة الخارجيـــة ، وعصبة الامم .

جابر العباس

٩٤ - برقية الزعماء الدينيين الى دي مارتيل

وابرق الزعماء الدينيون العلويون الى العميد السامي، يطلبون تحقيق الوحدة السورية ، وفي مقدمة هؤلاء الزعماء الشيخ صالح العلي الزعيم الثائر الشهيد ، وشيخ مشايخ العلويين ، هذا فضلاً عن الزعيم السيد جابر العباس ذي السلطة الدينية العليا ، وهذا نص البرقية :

بيروت — فخامة المفوض السامي

بصفتنا نمثل السلطة الدينية بين الشعب العلوي ، وبما ان صفتنا هذه تلزمنا بالدفاع عن حقوق الشعب ، وبما ان الاستمرار في الوضع الحاضر لا يعطي حياة لهذه الحقوق، سواء اكانت سياسية ، ام اجتماعية ، ام اقتصادية ، ام ادارية، ام دينية ، لذلك :

نطلب تحقيق الوحدة السورية على اساس لامركزية ادارية .

جابر العباس ، الشيخ صالح العلي ، الشيخ صالح ناصر الحكيم شيخ مشايخ العلويين ، الشيخ علي محمد سلمان ، الشيخ احمد ديب الخير نائب لواء اللاذقية في المجلس التمثيلي ، الشيخ اسماعيل اليونس ، الشيخ محسن علي حرفوش .

وفي ١١ آذار سنة ١٩٣٦ في الساعة ١١ قبل ظهر يوم الثلاثاء ، قابل وفد طلاب الوحدة السورية المؤلف من الزعماء العلويين والسنيين والمسيحيين العميد السامي الكونت دي مارتيل ، ودامت هذه المقابلة حتى الساعة ١٢ وعشر دقائق ، وكان الوفد مؤلفاً من الزعماء السادة :

منير العباس رئيس عشائر الخياطين ونائب لواء طرطوس .

اسماعيل الهواش رئيس عشائر المثاورة ، والنائب السابق ، وعضو مجلس الاتحاد السوري .

علي سليمان الاحمد ، رئيس عشائر الكلبية .
الشيخ علي شهاب ناصر ، رئيس عشائر الحيدرية .
الشيخ محمد علي كامل ، رئيس عشائر الخلانية ، والنائب السابق .
احمد عزيز اسماعيل ، وعلي مرشد ، زعيما عشيرة الكلبية .
حامد المحمود الحامد ، رئيس عشائر الحدادين .
يونس اسماعيل يونس ، زعيم في عشيرة الحدادين .
الشيخ احمد ديب الخير ، الزعيم الديني ، والنائب في لواء اللاذقية .
الاستاذ عبدالله العبدالله المحامي ، ومن وجوه العلويين المعروفين .
وارسلت برقية اخرى من الزعماء السنيين ، وبقية الطوائف السادة :

عبدالقادر شريتح النائب سابقاً ، ومجد الدين الازهري نائب اللاذقية ، ومحمد عبدالرزاق نائب طرطوس ، والاستاذ اسعد هارون ، والدكتور ميخائيل بشور ، والاستاذ بولس ديبه المحامي ، والاستاذ فائز الياس المحامي ، والاستاذ ابراهيم الخوري المحامي ، والاستاذ شوقي الدندشي المحامي ، ودباح الاحمد الدندشي ، والاستاذ علي عبدالكريم الدندشي .

ولقد قدم اعضاء الوفد الى العميد السامي بياناً يتضمن رغبة الاهلين في منطقة اللاذقية بالالتفاف حول فكرة استقلال سوريا الناجز على اساس السيادة

القومية ، وفي ادماج منطقة اللاذقية في هيكل الوحدة السورية ، مع مراعاة فكرة اللامركزية الادارية ، ووضعهم ثقتهم بالكتلة الوطنية .

طلبوا هذا الطلب الى العميد ، على انهم ممثلو الفكرة الساحقة في المنطقة.

وبعد ان قدم البيان الى العميد قال الزعيم المثقف الاستاذ منير العباس ، النائب في المجلس التمثيلي :

ان هـذا الوفد يمثل الكثرة الساحقة في الشعب ، التي تشبه الاجماع ، فهو يمثل الاكثرية الساحقة بين العلويين ، والاجماع بين السنيين ، والاجماع بين الموارنة ، والاجماع بين الكاثوليك ، والاكثرية بين الارثوذكس .

وقال الاستاذ فائز الياس المحامي للعميد : ان اعضـاء الوفد الذي سيق لمقابلته ، وطلب الانفصال ، لا يمثل الا فئة ضئيلة، ولا سيما وان رئيس المجلس التمثيلي ابراهيم الكنج ، لا يعدو انه مقدم في عشيرة الحدادين ، وليس زعيماً لها ، وان عزيز الهواش ، النائب المعين مضطر بصفته هذه الى ان يكون في جملة اعضاء ذلك الوفد ، وان وجود والده الزعيم اسماعيل الهواش في وفدنا هذا ، وحضوره معنا لمقابلة المفوض السامي ، يدل دلالة اكيدة ، وهو زعيم عشائر المتاورة المكلف ، على ان حكومة اللاذقية تستتر وراء اشخاص تريد ، لتدبير سياسة رجالها ، ان تصورهم بصورة ممثلي الامة ! ..

وقال الاستاذ بولس ديبه المحامي :

برغم انني امثل الطائفة المارونية ، فلا اريد ان اتكلم امامكم باسم الطائفية التي دفناها باتحادنا الاخير المسمى « باتحاد الشباب العلوي ـ المسيحي ـ المسلم » بل اتكلم باسم الشباب المثقف ، المتخرج من جامعات اوروبا، وسوريا، ولبنان ، ومصر . هذا الشباب الذي يمثل الفكرة الصحيحة في البلاد ، والذي له وحده مستقبل هذه البلاد .

فباسم الشباب ، استنكر الاوضاع الحاضرة ، المبنية على اعتبارات دينية أورثتنا حكومة لا طاقة للشعب باحتمال نفقاتها الجسيمة ، واورثتنا التفريق القائم

على الانظمة في الثقافة ، والاجتماع ، والسياسة ، واني اؤيد باسم رجال المستقبل الوحدة السورية ، المبينة في الطلبات المقدمة من ممثلي الشعب بمختلف طوائفه، توفيراً على جيب هذا الشعب الفقير ، وتمكيناً للفكرة القومية في سوريا ، طالباً تحديد العلاقات بين هذه البلاد وبين فرنسا ، لكي نتمكن ان نعتبر انفسنا اصدقاء حقيقيين ، لانها صادقتنا مئات السنين، حتى لا نظل ضالين في مهامه وضع لا يعرف الاستقرار .

وتكلم ايضاً بعض اعضاء الوفد الآخرين بما لا يختلف عما قاله الاساتذة الذين روينا بعض ما قالوه .

واعرب الزعيم شريتح ، والنائبان الازهري ، وعبدالرزاق ايضاً ، عن تمسك الامة الى النهاية بالوحدة ، التي لا يزيد تأخير اعلانها ، وتوطيد دعائمها البلاد الا تأخراً في جميع مرافقها .

وقد اجاب العميد السامي الكونت دي مارتيل رجال الوفد على بيانهم والحاحهم بتحقيق الوحدة بقوله :

اؤكد لكم ان ليس لفرنسا اية مصلحة في انفصال منطقتكم عن الحكومة السورية . وانا شخصياً لا امانع في تحقيق الوحـــدة السورية ، متمنياً راحة حكومتي ايضاً ان تكون البلاد باجماعها متفقة على وجه معيَّن من الحكم .

ثم توجه جنابه الى الاستاذ بولس ديبه بقوله :

اعتبر انك تتكلم باسم الصفوة المفكرة ، واهنئك والشباب المثقف بنزع التعصب والمناداة بالتآخي ، واني اشجعكم على المضي بهذه الخطة ، التي يجب ان تبشروا بها في جميع انحاء البلاد ، لكي تزول الفوارق التي توجب ان نتدخل فيما بينكم .

هذا ما اتصل بنا عما دار في مقابلة رجال الوفد للعميد روبناه . وعندما ودع رجال الوفد العميد عادوا فأكدوا ان الوحدة هي التي تقيل البلاد من عثارها ، وتضع حداً للحالة الحاضرة .

اما جواب العميد لوفد الانفصاليين ، فقد صرح النائب محمد خباد لأحد الصحفيين عن هذه المقابلة بقوله :

انه اتضح لنا من مقابلتنا للعميد ، ان قضية الوحدة السورية خرجت من يده ، واصبحت معلقة بوزارة الخارجية .

لماذا لم يرق للمستعمرين التفاهم مع الوطنيين ؟

وكان الفرنسيون ، الذين لم يرقهم التفاهم مع الوطنيين ، ينظرون الى الافراح والاحتفالات ، بعين القلق ، والكره ، والحذر ، وقد اوجسوا منها خيفة على مستقبلهم ووظائفهم ، لأن الشعور بالنفرة والكره منهم ، ومن اعمالهم ، بدأ يظهر للعيان ملموساً في شتى الحركات ، وفي شتى المقالات .

ولماذا ؟ لأن انتدابهم في السبع عشرة سنة لم يحقق اماني البلاد ، ولا أرضى قلوب السكان ، ولم يأتِ بعمل مفيد ، لا في الادارة، ولا خدم التشريع، ولا حفظ للوطن حقوقه ، ولا حدوده ، ولا حمى مصالح العباد ، بل كان صورة فظيعة للازدراء ، والارغام ، وسلب الاموال ، وقتل المقومات القومية العربية ، ومحاربة العروبة .

فلما انحلت الازمة ، شعر الآثمون من الفرنسيين وانصارهم ، بان وقت الحساب حان ، ولا بد ان ينالهم الطرد والحرمان ، فاستكبروا ، وعتوا ، وعاثوا بفسادهم ، وطفقوا يروّجون شتى الاقاويل والروايات ، ويرسلون دعاتهم الخونة الى الارمن ليقولوا لهم : ان العرب سيخرجونكم من ديارهم ، والى الطوائف المسيحية ليقولوا لها : ان الاكثرية سوف تنتقم منكم، وتلغي وظائف افرادكم ، والى العلويين ليقولوا لهم : ان السنيين سوف يعاملونكم معاملة السوء ويكرهونكم على التخلي عن طائفيتكم ، والى الدروز ليقولوا لهم : ان جبلكم سيخضع لحكومة دمشق ، وسيادتكم ستزول . ويصورون لهؤلاء ولغيرهم وخامة العواقب . وكأن الوطن اذا استقل سينقلب جحيماً عليهم جميعاً ، وسيحل عليهم الغضب والنقمة .

وكان البعض من هؤلاء الانصار ، دعاة السوء والتفرقة ، يتبعون اوامر اسيادهم ، ويحاولون اثارة الشغب ، وإحداث الحوادث المقلقة ليتخذوها حجة على مدعاهم ، ومدعى الفرنسيين . ولكن الوطنيين ما لبثوا ان قضوا على محاولاتهم ودعاياتهم الخبيثة .

وكان من اعمال الفرنسيين ، وهؤلاء الانصار ، ان ارسلوا بعض الصبية لرمي الحجارة على الدكاكين والمعابد ، وتهديد اصحاب الدكاكين بالاغلاق ، ليوقعوا الرعب في قلوب اصحابها . ولم يكتفوا بذلك ، بل قاموا بتهيئة المضابط يطلبون فيها بقاء الانتداب . وظهرت لهم مقالات في الجرائد المستأجرة تبحث عن حقوق الاقليـــات ، وتظهر التخوف من الاكثرية ، وكانت من صنعهم وباموالهم . وارسلوا دعاتهم الى القرى والاقضية ليشجعوا الفلاحين المغفلين على طلب بقاء الحكم الفرنسي . ولكنهم باءوا بالخزي والعار ، ولم يقل بقولهم الا الخونة والمأجورون من قبلهم . ولما يئسوا من عملهم استكانوا وانتظروا ، فهدأ الجو بعد حين ، وانصرف الشعب الى اعماله .

وفي ٨ آذار سنة ١٩٣٦ ، نشر السيد هاشم الاتاسي رئيس مجلس الكتلة الوطنية ، بياناً على الشعب ، داعياً ارباب المتاجر والحرف للعودة الى اعمالهم ، والمثابرة على اشغالهم بهدوء وطمأنينة ، ليتسنى للقادة إتمام العمل ، وهذا بيانه :

٩٦ ـ بيان السيد هاشم الاتاسي في ٨ آذار سنة ١٩٣٦

واذاعت الكتلة الوطنية امس الاول البيان التالي الذي تُلي في المسجد الاموي :

ان الشعب السوري النبيل ، صمد في وجه القوى الجبارة ، وليس له الا سلاح الحق والايمان ، فناضل نضال الابطال المجاهدين في ساحة المجد والشرف ، معتمداً على غلبة العدل ، وقوة الانصاف ، واستمر في جهاده بتعطيل الاعمال الصامت ، واغلاق ابواب الارتزاق اربعة اسابيع ، متحملاً شظف العيش ، وضروب الحرمان ، صابراً على المكروه ، في سبيل المطالبة

بحقه الطبيعي من الحرية والاستقلال ، الى ان اعترف له الغالب بصحة الطلب ، واجابه الى رغبته العادلة . وبذلك تكللت جهوده بالنجاح ، واحرز بها ظفراً ، هو البادرة الاولى من بوادر توفيقه المنتظر .

وقد رغبت الكتلة الوطنية بعد هذا الفوز التمهيدي ، في ان يسود البلاد جو هادىء ، تتمكن معه من مبادرة الاعمال الايجابية لتحقيق الوعود التي نالتها من الجانب الفرنسي ، وطلبت الى الامة الكريمة ان تعود لاعمالها في هذا اليوم ، وتؤكد ثقتها بخدامها المخلصين ، وتبقى مهيأة لشد ازرهم ، وتلبية دعوتهم عند الاقتضاء ، فتهب لهذا التأييد متضامنة في جميع المدن والقرى السورية ، ليعرف الناس قاطبة ، ان الامة صف واحد في الدفاع عن حقها ، تلبي نداء قوادها ، في حالتي السلب والايجاب .

عما قريب يتألف الوفد من رجال متمتعين بالثقة العامة ليذهب الى باريس ويفاوض المرجع الرسمي ، لتهيئة المعاهدة ، معتمداً في نجاح مهمته الصعبة ، على تأييد الامة له ، ووقوفها بالحزم والثبات الى جانبه ، ومراقبتها لسير اعماله باليقظة والحذر ، واستعدادها لاجابة ندائه عند الحاجة .

وكما قامت متحدة تعلن باضرابها الصامت ، واصرارها على الاعتراف بحقها ، فلا ريب انها تقوم بعزيمة أمضى وصلابة أقوى ، عند عدم تنفيذ هذا الاعتراف او اقامة العراقيل في سبيله .

والكتلة الوطنية تحب ان تثق بسلامة الوعود المبذولة لها من المفوض السامي ، عن عزم حكومة باريس على حل مشكلة سوريا ، بتحقيق الوحدة ، والغاء الانتداب ، ومنح البلاد استقلالها ، وتحديد العلائق بين الدولتين بمعاهدة تحالف ، تضمن للسوريين حقوقاً ، لا تقل عن حقوق اخوانهم العراقيين في معاهدتهم الاخيرة . وترجو ان يقابل وفدها في باريس بمثل النية الحسنة ، وبمثل الرغبة الاكيدة التي يحملها اعضاؤه ، ليعودوا الى امتهم بمشروع يحقق امانيها ، ويأتلف مع قواعد العدل والانصاف .

وهـذه الكتلة التي تمتعت بثقة الامة ، منذ الاحتلال الى اليوم ، تطلب دوام هذه الثقة ، ليبقى النظام سائداً ، والكلمة موحدة ، والصفوف متراصة ، والتنظيم رصيناً محكماً . وهي شديدة الحرص على اجتناب عوامل التفرقة ، التي هي شر على البلاد من كل كارثة اخرى .

واننا نستمطر الرحمة على ارواح الشهداء والخالدين في الذكرى ، ونرجو الشفاء للجرحى ، ونسجل الفضل لجميع الذين جاهدوا وضحوا في سبيل الوطن بالاقدام والاخلاص .

وندعو جميع اصحاب المتاجر والحرف في المدن السورية كافة ، ان يعودوا بعد الآن للمثابرة على اعمالهم بالهدوء والطمأنينة ، راجين ان لا نضطر لدعوة الامة الى التضحية مرة اخرى .

في ٨ آذار سنة ١٩٣٦ هاشم الاتاسي

٩٧ ـ تسمية الكتلة الوطنية لأعضاء وفدها

وبعد مضي يومين ، اجتمع رجال الكتلة الوطنية في دمشق في ٦ آذار سنة ١٩٣٦ ، واتفقوا على تسمية اعضاء الوفد ، وانتخاب السيد هاشم الاتاسي رئيساً ، والسادة : فارس الخوري، وجميل مردم بك، وسعدالله الجابري اعضاء . واضيف اليهم السيد احمد اللحام خبيراً عسكرياً ، والاستاذ نعيم الانطاكي اميناً للسر ، وبلغوا الحكومة الاسماء .

٩٨ ـ المراسيم الجمهورية بتعيين اعضاء الوفد

وفي ١٤ آذار سنة ١٩٣٦ ، صدر المرسوم الجمهوري الآتي :

المرسوم الأول :

ان رئيس الجمهورية السورية ، بناءً على المرسوم المنشور بتاريخ ٤ مايس سنة ١٩٣٠ ، وبناءً على محضر الاجتماع الذي عقد في ٢٩ شباط ١٩٣٦ ، في

غرفة فخامة سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، بحضور اعضاء الحكومة السورية ، وهاشم بك الاتاسي ، ذلك الاجتماع الذي تقرر فيه ذهاب وفد الى باريس ، مهمته اجراء مذاكرات تمهيدية لوضع مشروع معاهدة بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية السورية .

وبناءً على بيان الحكومة السورية المؤرخ في ٢ آذار ١٩٣٦ المؤيد لهذا القرار.

وبناءً على كتاب صاحب الدولة هاشم بك الاتاسي المؤرخ في ١١ آذار سنة ١٩٣٦ ، والموجه الى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، والذي ينص على انتخاب صاحب الدولة هاشم الاتاسي ، واصحاب المعالي : فارس الخوري ، جميل مردم بك ، سعدالله الجابري ، اعضاء في الوفد .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٢ آذار ١٩٣٦ ، الذي يقضي ايضاً بانتخاب صاحبي المعالي مصطفى الشهابي وادمون حمصي عضوين في الوفد ، يرسم ما يأتي :

١ — يؤلف وفد مهمته المفاوضة في باريس مع حكومة الجمهورية الفرنسية لتهيئة مشروع معاهدة يعقد بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية السورية .

٢ — تعد ستة مراسيم بتسمية اعضاء الوفد .

٣ — ينتخب الوفد رئيساً له .

٤ — تحدد نفقاته وتعويضاته بمرسوم خاص .

٥ — يذاع ويبلغ الى من يلزم .

دمشق في ١٤ آذار سنة ١٩٣٦

صدر عن رئيس الجمهورية السورية
محمد علي العابد

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية
عطا الايوبي

المرسوم السابع

وصدر مرسوم آخر ، بانتخاب الرئيس الاتاسي رئيساً لوفد المفاوضة ، جاء في مادته الاولى بعد الحيثيات ما يلي :

المادة الاولى — لما كان اعضاء الوفد قد انتخبوا دولة هاشم بك الاتاسي رئيساً له ، فالحكومة السورية تقرر هذا الانتخاب .

وصدر مرسوم آخر رقم ١٦٣ ، هذا نصه :

مرسوم رقم ١٦٣

ان رئيس الجمهورية السورية

بناءً على الدستور السوري

وبناءً على محضر الاجتماع الذي عقد في ١٩ شباط سنة ١٩٣٦ في غرفة نخامة سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الفرنسية ، بحضور اعضاء الحكومة السورية ، وصاحب الدولة هاشم بك الاتاسي ، ذلك الاجتماع الذي تقرر فيه ذهاب وفد الى باريس ، مهمته اجراء مذاكرات لتهيئة مشروع المعاهدة بين الجمهورية الفرنسية والجمهورية السورية .

وبناء على بيان الحكومة السورية المؤرخ في ١٢ آذار سنة ١٩٣٦ ، المؤيد لهذا القرار .

وبناء على كتاب صاحب الدولة هاشم بك الاتاسي ، المؤرخ في ١١ آذار سنة ١٩٣٦ ، والموجه الى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، الذي ينص على انتخاب صاحب الدولة هاشم بك الاتاسي ، واصحاب المعالي فارس بك الخوري وجميل مردم بك ، وسعدالله بك الجابري اعضاء في الوفد .

وبناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٢ آذار سنة ١٩٣٦ ، الذي يتضمن ايضاً انتخاب صاحبي المعالي الامير مصطفى الشهابي وادمون بك حمصي ، عضوين في الوفد .

وبناء على المادة الثالثة من المراسيم ١٥٩ - ١٨٣ بتاريخ ١٢ آذار .

يرسم ما يأتي :

١ — لما كان اعضاء الوفد قد انتخبوا دولة هاشم بك الاتاسي رئيساً لهم فالحكومة السورية تقرر هذا الانتخاب .

٢ — يذاع ويبلغ الى من يلزم .

دمشق في ١٤ آذار سنة ١٩٣٦

صدر عن رئيس الجمهورية السورية .

ورئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٩٩ - سفر العميد دي مارتيل الى فرنسا ، وسفر الوفد المفاوض الى باريس في ١٤ و ٢٢ آذار سنة ١٩٣٦

وفي ١٤ آذار سنة ١٩٣٦ ، سافر العميد دي مارتيل الى فرنسا ، وصحبه سكرتيره الخاص ، ورئيس غرفته السياسية المسيو « كيفر » عن طريق تركيا.

وبعد ثمانية ايام ، اي في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٦ ، سافر الوفد السوري « الوفد المفاوض » ، وودعه الشعب وداعاً حافلاً ، وأودعه ثقته وآماله .

وحيث انتهينا من ذكر الحوادث ، فلا بد لسائل ان يسأل ، ما الذي حدا فرنسا الى تبديل سياستها ، هل كان هذا بتأثير السياسة الفرنسية العامة ؟ ام بتأثير موقف سوريا وعصيانها ؟ ام بتأثير السياسة الدولية ؟ وهل كان لدي مارتيل يد في تحويل السياسة الفرنسية القديمة الى سياسة جديدة ؟ وهل كان المقصود من التبدل تبدلاً في الاساس ، ام تبدلاً في الخطة ، مع بقاء السياسة الاستعمارية بروحها ؟ .

مما لا شك فيه ، ان فرنسا ايام «كلمنصو» ، كانت مزمعة على ان تتخلى عن سوريا الى انكلترا ، لانها رضيت بحظها الذي نالته من بترول الموصل ، بعدما اتفقت مع انكلترا ، ورأت ان احتفاظها بسوريا على الوجه الذي تم عليه الاتفاق بينها وبين انكلترا لا يفيدها عسكرياً، ولا اقتصادياً ، فهي محاطة بتركيا وانكلترا من كل جهة ، ولا تستطيع التوسع استعمارياً ، ولا تستطيع ايجاد اسواق تجارية لتصريف منتجاتها ، لان سوريا قطعة صغيرة ، واهلها لا يزيدون على اربعة ملايين نفس ، وبلادها تحتاج الى رؤوس اموال عظيمة لاستثمارها ، وفرنسا ليس لديها المال الكافي ، فلماذا تبقى في سوريا ، ويضطرها البقاء الى الاحتفاظ بجيشها والانفاق عليه بما لا يوازي كسبها ؟ ولذا كان من رأي «كلمنصو» التخلي عن سوريا بتاتاً .

ولكن رجال الجيش ، ودوائر الاستخبارات لم توافق على سياسة «كلمنصو». اما الجيش فأراد ان يحتل سوريا ليعزز مكانة فرنسا العسكرية بعد الحرب ، ويذكي في نفوس الجنود نار الحماسة ، وينشط روحها العسكرية باضافته نصراً جديداً اليه ، بعدما خسر المعارك ، التي لولا انكلترا وامريكا ، لم يثبت فيها أمام المانيا .

والذي ساعد الجيش على رأيه وطلبه هم الرأسماليون المستعمرون ، أملاً ان يجدوا لاموالهم مستعمرة يستثمرونها ، فهيأوا للجمهور الفرنسي فكرة الاحتلال، وساعدتهم دعايات الاستخبارات التي تغذت باموال الرأسمالية الاستعمارية فاستخدمت نفوذها وعملاءها ، لحمل الحكومة على إقرار مشروع الاحتلال الى ان يتم . وارسل «غورو» مع حملته عدداً من المستعمرين ، الذين جلبوا من مستعمرات افريقيا الشمالية لينفذوا ما اراده .

وكانت الحروب ، وكان الاحتلال ، وكان الانتداب ، وكانت مقاومة السكان ونضالهم ، الى ان جاءت سنة ١٩٣٦ ، وتبين للكثيرين من الفرنسيين الاحرار ، ان الانتداب يكلف ارباحه ما فوق الطاقة ، وان فرنسا لم تثبت

مقدرتها وكفاءتها ، وان السوريين لن يخضعوا الى استعمار فرنسا ، وان عصبة الامم اصبحت تشك في مقدرة الانتداب الفرنسي على ارضاء السكان ، وان سمعة فرنسا الادبية ساءت في كل الدول ، لكثرة اخطائها ، وكثرة ما اثير حولها وحول عمالها ، من مظالم ، ونقد في سوء الادارة ، وارتكابات ، ومفاسد ، اظهرتها الكتلة الوطنية ، والصحافة العربية ، والمهاجرون السوريون ، والدول العربية ، والدول المعادية لفرنسا .

ولهذا انقسم الرأي العام الفرنسي الى قسمين : قسم يرى ضرورة التساهل والتعاقد مع سوريا حفظاً على سمعة فرنسا ومصالحها، والثاني يرى تبديل الاسلوب وبقاء الانتداب بشكل آخر .

وكان احرار فرنسا ، والجبهة الشعبية ، والنائب « باستيد » من الرأي الاول . واحزاب اليمين ، والرأسماليون ، والجيش ، من اصحاب الرأي الثاني القائلين ببقاء الانتداب ، وتغيير الاسلوب .

ولما تولت وزارة « بلوم » ، وهي لسان حال الجبهة الشعبيـــة التي تمثل احزاب اليسار ، وتنتمي الى الاشتراكيين والشيوعيين وغيرهم ، قررت ان تنهج نهجاً اقرب الى التسامح في مستعمراتهـا ، باعطاء اهل البلاد حقوقهم ، واعادة النظر في شكاويهم ، وتعديل نظام الاستعمار بما يتفق والتطور الحديث الامي ، وخصوصاً ان انكلترا قد تعاقدت مع العراق ومصر ، وانتهى انتدابها في الاولى ، واحتلالها في الثانية .

ووجهت وزارة الخارجية سياستها بهذه الروح . وكان المسيو «دي مارتيل» قد نفذ السياسة التي رسمت له سابقاً ، وخاب سعيه ، فارتأى بعدما رأى أنّ الصراع الدامي بين السوريين ، وبين قوى الأمن والجيش الفرنسي ، لا يمكن ايقافه بدون اللجوء الى التفاهم مع الوطنيين ، واعطاء البلاد مطاليبها ، ورفع تقريره بذلك ، فاجابته الخارجية بالموافقة . وعليه ارتد فجأة عن خطته السالفة ، ولجأ الى الخطة التالية ، خطة التفاهم ، وظن ان السوريين سيرضون بغير ما اقروه

في ميثاقهم ، وظنت وزارة الخارجية الفرنسية انها ستنال من السوريين ما تشاء، فتبقى لفرنسا سيطرتها ، ويبقى نفوذها ، وتأخذ موافقتهم على معاهدة ترضاها ، ولكن خاب ظن الاثنين فكان الاتفاق على الوجه الذي ذكرناه .

وأما المعاهدة فسنرى ما هي قريباً ، ونرى ما ينتج عنها .

ومما لا ينكر ، ان الوضع الدولي ، وتألب بعض الدول على بعض ، وتخوف الانكليز والفرنسيين من حرب عالمية تشنها المانيا عليهم في القريب العاجل، ويكون الشرق الادنى مسرحاً لها ، أهاب بهم الى تعديل سياستهم الاستعمارية ، التي طبقوها بعد الحرب الاولى ، وقهروا بها المانيا ، واقتطعوا مستعمراتها ، وألزم انكلترا ان توجه سياستها الى الاتفاق مع تركيا ، وايران ، والعراق ، ومصر ، وتم لها ذلك بعقد اتفاقيات مع كل منها. وتفاهمت مع قادة الهند على اعطائها نظام الاستقلال الذاتي . واوعزت الى فرنسا بتصفية ما لها من علاقات في لبنان وسوريا وافريقيا . وشعرت فرنسا من جهتها بانها ملزمة باتباع هذه السياسة ، وسوريا في نضال ضدها تثير الرأي العالمي عليها، ولا تجد لها ناصراً ، ويثور لأجلها العالم الاسلامي ، وايطاليا لها بالمرصاد ، فحاولت اولاً التجديد في داخل بلادها ، ثم في المستعمرات ، وفي البلاد التي تحت انتدابها .

ولكن فرنسا صاحبة الاستعمار ، وبقاء القديم على قدمه ، لن تتغير ذهنيتها خارج باريس ، ولذا سنرى كيف اقرت التفاهم وقبلت به ، ثم عادت فنكثت ولم تبرّ بما وعدت ، وماذا جرى ؟ .

نعم تطور الوضع الداخلي في بلادها ، على يدي جماعة الجبهة الشعبية ، وهم اهل اليسار ، ولكن المستعمرات ، وسوريا ، ولبنان لم يتطور فيها ما كان يؤمل ان يكون على يدي جبهة الشعبيين ، لأن مدة بقائهم في الحكم كان قليلاً . فلما زالوا وجاء الراديكاليون عادت الامور كما كانت ، وعدنا نحن الى موقفنا السابق .

ومما يجدر ذكره في صدد العوامل التي ادت الى تحوّل دي مارتيل عن موقفه ، ان الحوادث التي جرت في سوريا وعمت اخبارها العالم ، لو لم تحدث لما استطاعت سوريا ان تستفيد من الاوضاع العالمية التي اشرت اليها ، ومن تحول وزارة « بلوم » عن السياسة الاستعمارية التي كانت تتبعها فرنسا منذ اجيال، ولهذا فالفضل يعود الى سوريا في كل حال ، والى الذين يقودونها الى التحرر والخلاص .

١٠١ ـ بعد الانفاق

ويظهر ان الوضع الجديد اثار اهتمام الاحزاب السياسية ، والمؤسسات المالية فاخذت الصحف تكتب عنه المقالات المطولة ، شارحة آراء الذين تنتمي اليهم ، ولكل وجهته ، ونحن نبين ما ذكروه اتماماً لسرد الحوادث كما هي .

١٠٢ ـ جريدة « شوك » ورأيها في الانفاق

وفي ٩ آذار سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « شوك » مقالاً للكاتب الفرنسي « ب. روشيه » الذي كان في دمشق في اثناء التظاهرات ، فقالت ما تعريبه :

ليس من السهل كتابة الحقيقة عن حوادث سوريا ـ مهما كان الاخلاص شديداً ـ لان لهذه الحوادث كثيراً من النواحي ، وكثيراً من الاسباب الخفية.

وكل ما عرفته عن اسباب هذه الحوادث، انها وليدة النضال العربي المستمر ويقظة الحركة الوهابية في جزيرة العرب ، وظهور ابن السعود ، كما هي وليدة ذلك الشعور الوطني العميق، ونتيجة « الاخطاء » الكبيرة التي يرتكبها الاوروبيون في البلاد الاسلامية .

وهذه الروح لم تسد سوريا وحدها ، بل سادت الهند ومصر ، وقسماً كبيراً من البلاد الافريقية ... واسفرت عن الحركات الثورية المستمرة ! .

ولعلنا نخطيء كثيراً اذا عزونا الحركات الاخيرة لاصابع الشيوعيين ، لان الاسلام أبعد الديانات عن المذهب الشيوعي .

لقد كنت في دمشق عندما بدأ الاضراب ، وقامت المظاهرات ، واعلنت « معارك الحجارة » ... وكنت اطوف في الشوارع ، واشاهد عن كثب، ذلك الحماس الذي يدفع الطلاب والاطفال للمظاهرة ، ومقابلة رجال الامن بالحجارة ، وكثيراً ما اصبت ببعض الحجارة .

وقد اتفق لي مرتين ان شاهدت الخناجر تلعب في الظهور ، والبطون...

وهنا يستمر الكاتب في وصف المظاهرات ، ووقوع عشرات القتلى ، وآلاف الجرحى ، ثم يقول :

وقد تألف وفد من تجار المدينة ، ووجوهها ، وقابل فخامة العميد وطالبه باطلاق سراح المسجونين ، و « الجلاء العاجل عن سوريا » ... بحدودها الطبيعية من تركيا الى سيناء ... بما فيها فلسطين ، وشرق الاردن ، وهما تحت الانتداب الانكليزي ، فرفض العميد سماع مطالبهم !

وهنا يختم الكاتب مقاله قائلاً : « ... وعندما عهد الى الجيش باستلام مهمة المحافظة على الأمن ، سكنت الحالة في دمشق والبلاد السورية ، ولكن الحالة النفسية استمرت في غليانها .

على ان الهدوء لن يدوم طويلاً ، ويجب ان نعرف جيداً بان « القضية العربية » قد دقت ساعتها في العالم .

واننا لنعتقد بان في اخفاء الوقائع جريمة ضد فرنسا ، وضد اوروبا في آنٍ واحد ! .

فاذا شاءت فرنسا ان تحافظ على مكانتها الثقافية في الشرق ، عليها ان تسير الى ابدال سياستها ، وان تبرهن على انها تفهم « الشعوب التي تقودها » !

فهل تدرك الحكومة الفرنسية ذلك ؟! .

١٠٣ ـ ما كتب عن الحركة الوطنية والحركة العربية

ونشرت احدى الكاتبات الفرنسيات مقالاً عن الحركة الوطنية جاء فيه :

ان حوادث دمشق الاخيرة ليست وليدة حادث جديد ، بل هي حلقة من سلسلة طويلة من الجهاد والنضال في جزيرة العرب .

فقد كانت اليقظة العربية في بادىء الأمر عبارة عن احتجاج على النير التركي ، وكانت صحراء جزيرة العرب « نجد » مركز هذه اليقظة ، وقامت البلاد العربية المشمولة بالحكم التركي، ومنها سوريا ، والعراق ، والحجاز ، تكافح بحمية فائقة ، النير التركي ، في سبيل الحرية ، بعد انقضاء مائة سنة على الحكم العثماني .

ورقدت هذه اليقظة قليلاً ، واذا بالحركة الوهابية تبدو في الاراضي المقدسة ، وتقوم لمحاربة الاتراك ، فتحدث اضطرابات عام ١٨٦٠ في سوريا ، وتتشكل حركة وطنية حقيقية ضد الاتراك في تلك البلاد .

على ان هذه الحركة الوطنية لم تعمر طويلاً ، بفضل السلطان عبدالحميد فرقدت قليلاً لتستيقظ في اواخر القرن التاسع عشر ، وكان مصير من غذّوها وقاموا بها من السوريين النفي تارة ، والاعدام تارة اخرى !.

ولم تفلّ اضطهادات عبدالحميد واحكامه من عزم الوطنيين السوريين ، فهبوا يقومون بدعاية ثورية واسعة النطاق في مصر ، واوروبا الغربية ، وانشأوا اولى مؤسساتهم الرسمية عام ١٨٩٥ .

وانقضى على اولئك الوطنيين عشرة اعوام ، وهم يجدّون ويسعون في كل قطر ، وفي كل مكان ، واذا بجهودهم تثمر ، وتضطرم نيران الثورة عام ١٩٠٥ في الحجاز واليمن ، فتوقع بالدولة العثمانية اضراراً جسيمة ، وتقضي على نفوذها، ومصالحها في طرابلس الغرب ، والبلقان افظع قضاء .

وقد ولّدت ثورة عام ١٩٠٥ فكرة القضية العربية، وقامت اللجنة الوطنية العربية توالي احتجاجاتها الى الدول الاوروبية عام ١٩٠٦ ، وكانت حدود الامبراطورية العربية التي وضعتها اللجنة المذكورة في برنامجها ، لا تختلف بشيء عن حدود الامبراطورية التي يفكر فيها ابن السعود في هذه الايام الاخيرة .

وقامت الثورة الاتحادية عام ١٩٠٨ ، فاتاحت لدعاة الفكرة العربية فرصة المطالبة بتحقيق امانيهم ، فقاموا يطالبون باستقلالهم عن تركيا ، وكانت النتيجة ان رفضت تركيا مطالبهم ، وازداد نشاط الحركة الانفصالية .

وقد كانت بعد ذلك الثورة العربية الكبرى ، وكانت وعود الحلفاء ، نقضهم هذه الوعود ... ولا تزال الفكرة العربية حتى الآن تسود جميع النفوس.

١٠٤ - ما نشرته جريدة « الطان » عن الامبراطورية الفرنسية

ونشرت جريدة « الطان » الجريدة التي تعبّر عن رأي الاوساط الفرنسية الرجعية ، مقالاً عن القضية السورية قالت فيه ما تعريبه ، وذلك تحت عنوان : « الامبراطورية الفرنسية يجب ان تمتد من اقصى العالم الى اقصاه » :

« ان الاضطرابات الاخيرة التي وقعت في سوريا ، ولفتت انظار الرأي العام الفرنسي ، الى المعضلات الدقيقة المرتبكة ، التي واجهتها فرنسا في سوريا ، منذ اليوم الاول الذي عهد اليها فيه بالانتداب على البلاد السورية ! .

والرأي العام الفرنسي ، اذا كان يجهل اكثر الاشياء عن خفايا القضية السورية وموقف فرنسا ، فهو يعلم على الاقل بان فرنسا كانت منذ اجيال حامية الأقليات في الشرق الادنى ... وان خطتها تنحصر في « الرغبة بمنح السوريين استقلالهم » في نطاق الالتزامات الدولية وعلى اساس حماية حقوق الأقليات !.

وقد اتبع المفوضون السامون جميعاً هذه السياسة ، فأكد المسيو جوفنيل للشعب السوري رغبة فرنسا الصحيحة بمنح سوريا استقلالها، ضمن ذلك النطاق. ثم خلفه المسيو بونسو ، وباشر حال وصوله الى سوريا ، العمل لتحقيق اماني السوريين المشروعة .

ونحن لا ننكر هنا ، ان منح سوريا استقلالها ، يجب ان يكون امراً واقعاً ، وان هذا الاستقلال يجب ان يمنح في معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا، انما ألم يجرب الفرنسيون هذه الخطة ويهيئوا مشروع المعاهدة ؟! .

وماذا كان نصيب تلك المعاهدة ؟ .

ألم يرفضها المجلس النيابي ، بعد ان صادق عليها رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ! .

ثم ماذا كان بعد ذلك ؟ .

لقد عاد الوطنيون الى اثارة الرأي العام وتشجيعه على القيام بالمظاهرات ، والاحتجاجات ... وبدأ الغليان الروحي يشتد يوماً بعد يوم ، الى ان انتهى بالحوادث الدامية الاخيرة .

انما هل رفضت فرنسا منح السوريين استقلالهم ؟! .

ان فرنسا كانت ولا تزال على استعداد لمنح السوريين استقلالهم ، غير انها - من ناحية ثانية - مضطرة ، لتأمين حقوق الاقليات ، تلك الحقوق التي اصبحت بفضل الانتداب ، مساوية لحقوق الاكثرية ؟! .

ثم تختم الجريدة مقالها قائلة : « ... وقد استثمر المتطرفون في الايام الاخيرة موقف فرنسا ، وخطورة الحالة الدولية ، وسياسة انكلترا في العراق ومصر ... وقاموا يذيعون في كل مكان بان سياسة فرنسا منيت بالفشل ، وان « المعجزة » لا بد ان تتم في ثلاثة ايام ! .

وانتظر الناس ثلاثة ايام ... ثم ثلاثة اخرى ... وهم على استعداد لأن ينتظروا « المعجزة » وقتاً طويلاً الى ان تتم ! .

١٠٥ - ما علقت عليه جريدة « لاكوريه رويال » عن حوادث سوريا في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦

ونشرت جريدة « لاكوريه رويال » مقالاً عن حوادث سوريا ، وعن المفاوضات الاخيرة فقالت :

ليس هناك من ينكر ان القضية السورية شاقة وصعبة الحل ، ومع هذا

فقد حاولت فرنسا ، في ظروف كثيرة ان تجد حلاً لهذه المعضلة ، وان تسرع الخطى في انهاء الانتداب ، وايصال البلاد الى درجة تمكنها من ادارة نفسها بنفسها ، فمنحت السوريين نظاماً برلمانياً ، وأسست لهم مجلساً نيابياً ، وعرضت عليهم مشروع معاهدة ، من شأنه انهاء الانتداب ، واعلان الاستقلال مع شيء من التحفظات التي يتطلبها الموقف الدولي .

على ان هذه المحاولات كلها لم تنجح ، واستمرت البلاد في غليانها الفكري... الذي ادى الى وقوع الحوادث الدامية الاخيرة .

ولما كانت السلطة المنتدبة لا تعارض قط في تحقيق اماني البلاد ، اذا اعترف بالتحفظات ، فقد استؤنفت المفاوضات ، بين زعماء البلاد ، والعميد السامي ، وتم الاتفاق على التعاون لايصال البلاد الى ما تصبو اليه .

وسيصل قريباً الى باريس ، وفد سوري يمثل البلاد، لمفاوضة الكي دورسي في بعض النقاط المختلف عليها ، والاتفاق على مشروع المعاهدة الجديد .

على ان مطالبة الوطنيين بمعاهدة كمعاهدة العراق ، فيه شيء من الصعوبة، لأن وضع سوريا يختلف عن وضع العراق ... ولكن رغبة فرنسا في حل القضية السورية ، ستؤدي حتماً للوصول الى حل يرضي السوريين .

فقد اكتفت فرنسا خلال الست عشرة سنة ، من تكبد الخسائر في الاموال والارواح ، واصبح من الضروري جداً - لمصلحة المكلف الفرنسي - ان تحل القضية السورية ، وان يحتفظ لفرنسا بنفوذها الادبي في الشرق .

١٠٦ - وقال المسيو « ارنست بيزيه » عضو مجلس النواب الفرنسي ، في مقال له الى جريدة « الاوب »

ونقل البريد الاخير في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ ، تصريحاً للمسيو ارنست بيزيه نائب مقاطعات موربيهان في مجلس النواب الفرنسي ، ادلى به الى جريدة « الاوب » الباريسية جاء فيه :

تقع حوادث خطيرة في سوريا ، فالذين وقفوا عليها كانوا يتوقعونها من عدة اشهر .

فاسباب الاضطراب الحقيقية في تلك البلاد لا ينبغي ان نخلطها بالاسباب الاخيرة المباشرة ، فبعضهم يقول انها صدى لحوادث مصر الوطنية ، وسواهم يزعم انها وليدة دسائس ايطالية ، والله اعلم . اما الحقيقة الراهنة فيحيط بها الغموض .

فرسائل غبطة بطريرك لبنان وتقاريره المؤرخة في ١٥ شباط ، وأول آذار و ٢ نيسان من سنة ١٩٣٥ بقيت بلا اجوبة ، ولا تأثير .

وجاءت رسائل من كبار القوم الصادقين ، الذين ساءهم عدم الاكتراث للامور ، والجهل ، وانكار الحقائق ، الى غير ذلك من الامور .

ان الاسباب الحقيقية الجدية تظهر ـ اذا كان ثمة من جرأة للتنقيب عنها قديماً وحاضراً ـ فلا ينبغي ان يبحثوا عنها في الوقت الحاضر فقط .

ونحن نذكر الآن شيئاً من التصريح عما نعرفه عن الحالة السورية اللبنانية ، وننتظر ريثما نعرف موقف الحكومة بازاء انهيار صرح التفاؤل الذي شيّدوه عمداً ، وحينئذ نعمد الى زيادة التصريح ولا نريد ان نعتقد ان ثمة جهلاً ، او تقصيراً ، فالتبعات ترتقي الى وقت طويل .

وحسبنا ان نلفت النظر الى انه يجب ان توجه سياستنا في تنفيذ الانتداب الى جهة جديدة ، فهم يطلبون ان تكون اكثر انطباقاً على معنى الانتداب وفاقاً للمادة الحادية عشرة من صكه وفحواها منع منح اي امتياز للاحتكار العام .

وهم يريدون تضييق دائرة الميزانية ، وهذا يدعو الى خدمة المصلحة العامة مع مراعاة حالة بعض المشروعات ، واعادة النظر في الاعانات المخصصة لها ، وهذه تحمل النقاش ، وتعدّ متجاوزة للحد المألوف .

وهم يريدون نظاماً دستورياً ، يسهل احلال غيره محله .

وهم يريدون ان يفهم موظفو الانتداب معنى الكرامة الوطنيـة في سوريا ولبنان ويحترموها .

وهم يريدون حماية فعالة للآداب العامة والاخلاق الكريمة .

وهـذه هي المرة الاولى التي اتفق فيها المسلمون والكاثوليك في سوريا ولبنان ، على تقديم الاحتجاجات . وقد صرح المسلمون بانهم مستعدون بان يسيروا مع زعيم يعد حامياً لمسيحيي الشرق من زمان قديم ، اي بطريرك لبنان.

ونحن نكتب هذه السطور ، مع شعورنا بدقة الموضوع وخطورته ، ولا يحسن ان نري اشد اصدقائنا تمسكاً بصداقتنا ، يلجأون الى جنيف او لاهاي، وقد دفعهم القنوط الى ذلك .

والايضاحات المقرونة بالتسويف، لا تكفي لاظهار حقيقة حال خطيرة ، او معالجتها بالتي هي احسن .

والذي يعرف ما لبطاركة الموارنة من المنزلة الرفيعة المرتقية الى عهد بعيد، وما لهم من القوة الادبيـــة العظيمة ، والكلمة المسموعة المحترمة ، يدرك مقدار التأثر الناجم عن صمت الحكومة الفرنسية ، عن الرد على تلك الرسائل والتقارير ، وهذا يخالف العادة المألوفة منها ، ويبعث على القلق، ولا سيما اعطاء الحكومة ثقة غير محدودة لبعض الرؤساء الدينيين المحليين ، رغبة في معارضة بطريرك لبنان .

١٠٧ ـ ما قالته « الطان » مرة ثانية في ١٤ آذار ١٩٣٦

وعادت جريدة « الطان » فكتبت المقال التالي في ١٤ آذار سنة ١٩٣٦ ،

« ان الاضطرابات التي حدثت في عدد من المدن السورية ، قد اعادت الى الذهن القضايا المعقدة الدقيقة التي طرحت على بساط البحث ، منذ اليوم الذي قبلت به فرنسا مهمة الانتداب .

لقد كانت فرنسا في القرن التاسع عشر ، حامية الاقليات في الشرق ، ولذلك عهد اليها بمهمة الوصاية عليها لتوصلها الى الاستقلال ضمن اطار عصبة الامم . وفي الواقع فان المفوضين الساميين الذين تعاقبوا في الحكم منذ عام ١٩١٩ حتى اليوم ، قد جعلوا هذه الغاية نصب اعينهم .

وفي عام ١٩٢٦ ، اكد المسيو دي جوفنيل لسكان سوريا ، ارادة فرنسا الحازمة بتحقيق استقلالهم ، وخلفه المسيو بونسو ، فسعى سعياً حثيثاً في سبيل ايجاد شكل عملي لرغائب السوريين .

ان استقلال سوريا يجب ان يدعم بمعاهدة بينها وبين فرنسا . ولقد كانت هنالك دائماً فكرتان تتعارضان في اسلوب وضع هذه المعاهدة : احداهما نظرية القوة ، اي ترك الاكثرية تفرض نفسها على الاقليات ، والثانية نظرية الحق ، اي حماية الحقوق التي تطلب العدل .

فالكتلة الوطنية تتألف من انصار القوة ، وهي بطلبها الاستقلال ، والغاء الانتداب ، وتقوية الفكرة العربية ، انما تحل في الواقع محل السلطات العثمانية السابقة ، التي كانت تتمتع بسلطان مطلق مستند الى القوة ـ كذا ـ .

وقالت : ان فرنسا مستعدة للاعتراف باستقلال سوريا ، ولكنها تريد في نفس الوقت ضمانة حقوق الاقليات ، التي وصلت في ظل الانتداب الى حالة مساوية لحالة الجماعات الممتازة .

لا يهتم الشعب السوري بالامور السياسية ، ولكن طائفة من العناصر الاسلامية المتقدمة في دمشق وحلب ، تعتقد في نفسها الكفاءة للاستيلاء على الحكم ، ولذلك تدافع عن الاستقلال ضد الاضطهاد الاجنبي ، وهي تقوي منزلتها الشعبية بالمناداة بمطالب متطرفة جداً . وبينما تعترف في المباحثات الخاصة بنزاهة سياستنا « كذا » واعتدال الشروط التي تعرضها فرنسا، نجدها تهاجم في الاجتماعات العامة :

١ — الحكومة السورية المتهمة بالاشتراك مع فرنسا وخيانة القضية الوطنية.

٢ — المفوض السامي الذي يصور للجمهور بانه مخالف مبدئياً جميع رغائب السوريين .

٣ — فرنسا : الاستعمارية الامبراطورية .

ان هذه المساومة المستمرة ، بل الغلو الذي لا يقف عند حد، هو الذي يقف عثرة في سبيل تعاون مفيد ، لان برنامج المتطرفين يستند دائماً الى العنف.

لقد اثار المتطرفون في دمشق، الحلبيين والحمصيين والحمويين ليوهموا السلطة بان حركتهم هي ثورة وطنية عامة ، ولكن هدوء القرى يدلنا على ان الحركة لم تؤثر في جموع الشعب ، وانها وليدة الضغط .

لقد اعيد الهدوء في كثير من الحزم والحكمة ، واتخذت التدابير اللازمة لحماية العناصر العاملة من المتطرفين ، الذين ما زالوا يذيعون اغرب الشائعات ، فيعلنون مثلاً ان السياسة الفرنسية فشلت ، وان نظريتهم فازت ، وان فرنسا ستجلو عن البلاد بعد ثلاثة ايام الخ . ولكن الايام الثلاثة انقضت ، ولم تحصل المعجزة ، فيجب اذن ان ينتظروا .

والسلطات المسؤولة يجب ان تنتظر هي ايضاً ان يعود الهدوء ، لا الى الاسواق فقط ، ولكن الى الافكار ايضاً .

ان الحركات التي تثير بعض المحرضين ، في سبيل الغايات الشخصية ، لن تغير سياسة فرنسا ، لا من حيث العنف ، ولا من حيث الشدة .

ان فرنسا تريد ان تقود سوريا الى الاستقلال ، ولكن الاستقلال في نظر الرأي العام الفرنسي هو الحرية ، لا الديكتاتورية والاستبداد » .

١٠٨ - رسالة لاحدى السيدات نشرتها «لوجورنال دي ناسيون» في جنيف في ١٥ آذار سنة ١٩٣٦

ونشرت جريدة «لوجورنال دي ناسيون» في جنيف ، رسالة لاحـــدى

السويسريات المقيمات في سوريا ابان الحوادث الاخيرة قالت فيها ما يلي :

ما زلت احيا في هذه البلاد حياة الشعراء منذ ثلاث سنوات، لان سوريا تبعث في نفوس ساكنيها روح الطرب والحب والوداعة . ولقد نزلت هذه البلاد في نفسي منزلة الوطن الثاني ، وازداد تعلقي بها وبأهلها الذين يلتهبون ذكاءً ، ووطنيـة ، ولهذا تراني اشاركهم آلامهم ، وأجد من الواجب ان اتقدم بالكلمة التالية :

في الساعة التي تدافع بهـا عصبة الامم عن الحبشة ، وتعاقب المعتدي ، تجري في سوريا حوادث مؤثرة دامية .

ان هذه البلاد التي كانت قديماً منبع المدنيات ، وضعت تحت وصاية فرنسا لتدربها نحو الاستقلال .

وارى والأسف يخالجني ، ان هذه المهمة لم يعمل بها .

فمنذ سبعة عشر عاماً لم يحقق الانتداب ما تصبو اليه هذه البلاد من حياة حرة ، واستقرار سياسي منشود ، الى غير ذلك .

ان هذه البلاد التي يكاد يبلغ عدد سكانها الثلاثة ملايين، قسمت الى خمس دويلات ، وهي تنوء الآن تحت عبء الضرائب الباهظة .

واصبحت هذه البلاد يقودها الفقر ! واخيراً اعلنت احتجاجها الصارخ .

ومع ان الاضراب استمر اكثر من اربعين يوماً ، فلم يحدث حادث ما من حوادث الجنايات العادية . وكان الغني يساعد الفقير في هذا النضال العنيف .

ولقد كانت مظاهراتهم رمزاً للتضحية العالية التي نقرأها في الاساطير ، وكانت الطبقة المثقفة قائدة هذه الحملات الجبارة التي قاسى الشعب فيها ما قاسى، وتحمل من انواع الآلام ما تنوء بحمله اعرق الامم قوة ومدنية . كنت دائماً مكتئبة حزينة ، ولكني عظيمة الأمل بان هذا الشعب سيرى النور عاجلاً او آجلاً .

فاليك كل تحياتي واعجابي ايها الشعب الروحاني المجيد ، وثق ان اريج الوطنية العالية ينبثق من رنين صوتك الصاخب .

١٠٩ ـ ما قالته مدام « سانبوان »

وكتبت مدام « سانبوان » المعروفة في الاوساط السياسية السورية عن الوحدة السورية . وفيما يلي رأيها الصريح عنها .

« يجب ان نعلم بان المفاوضات اذا عادت اليوم فلن تكون على نفس الاساس الذي سارت عليه مفاوضات العراق ، ثم قالت :

ان الوطنيين السوريين لا يستطيعون التنازل عن الحقوق والواجبات الوطنية المقدسة التي تحتم عليهم توحيد سوريا ، واعادتها الى سابق عهدها عندما تحين الفرص . فمن يستطيع ان ينكر عليهم هذه الحقوق والواجبات ؟ اذا استطاع احد ذلك، فان « فرنسا الزاس واللورين » ستكون اضعف الجميع في هذا الانكار.

يقولون ان انكلترا قد وضعت يدها على فلسطين . فليكن ذلك ، ولكنها وضعتها ايضاً على السودان . فهل منع هذا مصر ان تحافظ على حقها في السودان رغم انها تحت يد انكلترا ايضاً ؟ .

بأي تقدير عظيم تنظر الينـــا مصر وسوريا فيما لو تنازلنـا عن حقهما بطيبة خاطر ؟ .

١١٠ ـ ما قالته مدام برت جورج غوليس

وقالت « مدام برت جورج غوليس » بتأييد التعاقد :

... والدولة المنتدبة وحدها هي التي تستطيع منح السوريين الوحدة التي يطالبون بها .

واذا شاءت الدولة ان تتخذ بالاقليات حجة ، فانا لنؤكد لها ان الاقليات المسيحية ـ الضعيفة ـ لا تستطيع الاقامة في سوريا ، او الحياة فيهـا ، اذا لم

تشترك اقتصادياً مع الاكثرية الاسلامية ، وقد بدأت تلك الاقليات تدرك هذه الحقيقة الصريحة ، واخذت تشعر بان اتفاقها مع الاكثرية الاسلامية هي الوسيلة الوحيدة لتوطيد الأمن والسلام .

ان دور فرنسا في سوريا يقتصر على توحيد العناصر الموجودة فيها ، لا على القاء بذور الشقاق والتفرقة بينها ، ويجب ان تدرك الدولة المنتدبة اخيراً ، ان السياسة التي تسير عليها في ايجاد بلاد منتدبة تضم طبقات متباغضة متخالفة ، انما هي سياسة فاشلة لا نتيجة حسنة لها .

١١١ - ما كتبه موريس برنو الكاتب الفرنسي

وكتب الكاتب الفرنسي « موريس برنو » عن الوحدة ، وشبهها بقصة الشيخ مع اولاده :

« لم تحقق فرنسا وحدة سوريا حتى الآن ، بالرغم من الحاح الوطنيين ، فهل هناك عذر حقيقي للرفض ؟

وقد تجد الدولة المنتدبة عذراً لسياستها ، فتأتي لنا بقصة الشيخ ، الذي قال لأولاده قبل الموت : كونوا متحدين معاً ، فان الاتحاد ينفعكم ، ثم طلب اليهم ان يأتوه بحزمة من القصب ، فأخذ يكسر كل واحدة بسهولة لوحدها . ثم اراهم كيف يعجز عن تكسيرها معاً .

ولكن هل تنسى الدولة المنتدبة انها أرسلت الى سوريا لصالح السوريين ، وان من مصلحة السوريين ان يكونوا كحزمة القصب .

ثم ألا تدري فرنسا ان مصالحها الاقتصادية لا تتحقق الا في الوحدة ، والانتعاش الاقتصادي ، وان عود القنب الواحد لا يكفي لطهي الطبخة ، والحصول على طبق طعام يؤكل .

هذا من جهة الوحدة . وأما من جهة الاستقلال ، فلا اظن ان فرنسا تتحمل طويلاً ان ترى انكلترا اكرم منها » .

١١٢ ـ ما نشره « مارسيل هوميه » عن حوادث سوريا الاخيرة

وقال الكاتب الفرنسي « مارسيل هوميه » عن حوادث سوريا الاخيرة ما تعريبه :

لفتت حوادث سوريا الاخيرة انظار الرأي العام الفرنسي ، واثارت في نفسه روح التساؤل وحب الاستقصاء .

وإذا ابدى الرأي العام الفرنسي اهتمامه بحوادث سوريا الاخيرة فانه ـ في الوقت نفسه ـ لا يعرف عن حقيقة الخلاف الفرنسي ـ السوري شيئاً .

ويجهل كثيراً من الاسباب التي ادت للحوادث الاخيرة ، بالرغم من خطورتها ، وما ينتظر ان تسفر عنه .

ويجب ان نذكر هنا بان السوريين هم اذكى ، وانشط ، وارقى من جميع الشعوب الاسلامية ، والعربيـــة ، وانهم لا يتمتعون حتى الآن بما تتمتع به الشعوب الاخرى .

واذا عدنا الى التاريخ ، وجدنا السوريين يقودون جميع الشعوب العربية ، ويثيرون الشرقيين ـ بمختلف الوسائل ـ ضد الاحتلال الاجنبي ... وهم لا يزالون حتى الآن ، كما كانوا من قبل ! .

وقد شاهدناهم عام ١٩١٩ ، وعام ١٩٢٥ ، وعام ١٩٣١ ، وعام ١٩٣٦ ، وسنشاهدهم امداً طويلاً ، يقومون بحركاتهم ، ويطالبون باستقلالهم ، اذا لم تحقق مطالبهم .

وقد عزيت الحوادث الاخيرة ، الى سوء الادارة المتبعة في البلاد ، كما عزيت للشيوعية والدعايات الاجنبية ... وعُلق عليها بكثير من الفوضى .

اما ان الادارة ليست « ممتازة » فهذا ما يعترف به الجميع .

وقد كتب المسيو بوانكاريه عام ١٩٢٦ ، عن القضية السورية فقـال :

بان من واجب الحكومة ان تعنى عناية خاصة ، بادارة الشعب السوري ، وان تتسامح في معاملته الى اقصى ما تستطيع .

واما ان اصابع الشيوعية كان لها اثر في الحوادث الاخيرة ، فأمر بعيد عن الواقع .

اما الدعايات الاجنبية ... فقد كان تأثيرها ضئيلاً الى حد كبير .

ان الحوادث الاخيرة في سوريا ، بعيدة قبـــل كل شيء عن الاصابع الشيوعية ، والاموال الاجنبية .

انها وليدة السياسة الفرنسية المتبعة في البلاد .

ويجب ان نعترف هنا ، بأنه رغمَ اختلاف الديانات، والقوميات في سوريا، فانَّ الجميع قد اتفقوا اخيراً على مقاومة الانتداب، كما كان شأن المسلمين والاقباط في مصر .

واذا كان الفرنسيون، قد فقدوا قسماً كبيراً من اصدقائهم التقليديين، فانهم يتمكنون في دمشق من ان يستعيدوا صداقة الجميع ، اذا حاولوا تعديل سياستهم وادارتهم في سوريا .

ويجب ان نلاحظ بكثير من الدقة والاهتمام ، باننا امام مأساة تاريخية ، ذات ثلاثة فصول : الاول حوادث مصر ، والثاني الخلاف الايطالي الحبشي ، والثالث حوادث سوريا .

وسيكون لهذه المأساة « نهاية » كما هو شأن كل شيء في العالم ، ولكننا لن نرى هذه النهاية .

فهذه بداية عصر جديد ، يحمل في طياته نتائج خطيرة ضد اوروبا، التي تهدم نفسها بنفسها ! .

فالشعوب الشرقية التي عاشت طويلاً تحت سيطرة الدول ، قـــد بدأت تتحرك ، وليس في وسع احد ايقافها .

١١٣ ـ ما نشره « جان لاسير » عن الاتجاه الجديد في سياسة فرنسا في سوريا في ٢٢ آذار ١٩٣٦

ونشر في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٦ « جان لاسير » الكاتب الفرنسي ، مقالاً عن الاتجاه الجديد في سياسة فرنسا في سوريا قال فيه :

عندما اثير الخلاف الايطالي ـ الحبشي ، ووقفت منه فرنسا ذلك الموقف المتردد . قلنا بصراحة ، بان هذا الموقف سيثير مصاعب كثيرة في افريقيا ، وآسيا .

فالشعوب المشمولة بالاستعمار والانتداب الفرنسي ، كانت ولا تزال تشكو منذ بضعة اعوام، من نتائج السياسة المتبعة فيها ، وهي تغتنم الفرصة لاستثمار كل ضعف يبدو في موقف الدول الاوروبية .

وقد حدث ما تنبأنا به ، فقامت المظاهرات والاضطرابات في القاهرة ، وسرعان ما انتقلت الى دمشق ، وتساقط عدد كبير من الجرحى والقتلى في كل مكان .

وقد اضطرت انكلترا ، وفرنسا ، ازاء الموقف الدولي ، ان تجيبا مطالب المصريين ، والسوريين ـ بعد ان كانتا تصرّان على رفضها ـ واصبح من المنتظر ان تتطور السياسة الادبية الاستعمارية في آسيا وافريقيا تطوراً متوالياً .

وفي الواقع ، فان السياسة التي تتبعها فرنسا في افريقيا ، وفي الشرق الادنى ، لا تتفق بشيء مع مصالح الشعب الفرنسي .

فهذه السياسة تثير استياء الشعوب المشمولة بالانتداب والاستعمار، دون ان تعود بأية فائدة على الشعب الفرنسي ! .

ففي كل عام ... عندما تبحث شؤون الموازنة نجد ان المكلف الفرنسي يدفع خسائر الانتداب والاستعمار ، بدلاً من ان يجني ثمارهما .

فنحن قد بدأنا بالدفع ، وانتهينا بالدفع ، بينما كانت انكلترا ، ولا تزال ، بفضل سياستها تجني الفوائد من الشعوب المرتبطة بها .

وفوق هذا ، فان روح الاستياء التي سادت الشعوب المرتبطة بنا ، قد كان لها تأثيرها في العلائق التجارية ، فاخذت تلك الشعوب تفضل بضائع وصادرات بقية الدول دون فرنسا ، بالرغم من السياسة الجمركية . واننا لنرجو ان يكون التطور الاخير في صالح المكلف الفرنسي ، والشعوب المرتبطة بنا ، وان تظل فرنسا سيدة الموقف الثقافي والادبي في البلاد الشرقية » .

١١٤ ـ ما كتبته جريدة « غرنغوار » عن القضية السورية في ٢٨ آذار ١٩٣٦

ونشرت جريدة « غرنغوار » مقالاً عن القضية السورية قالت فيه :

« ان التطور الاخير الذي طرأ على القضيـــة السورية ، بعد الحوادث الاخيرة ، كان منتظراً منذ عهد المسيو دي جوفنيل. فقد اصبحت يقظة الشعوب العربية امراً واقعاً ، ولم يعد في الامكان ابقاء الانتداب كما وضع منذ عام ١٩٢٠.

واصبح من المنتظر ان يلغى نظام الانتداب في جميع بلاد الشرق الادنى. ونظام الانتداب ليس دائماً ، بل هو نظام موقت ، وضع في سبيل نصح البلاد وارشادها ، وايصالها الى درجة تمكنها من حكم نفسها بنفسها » .

ونحن لا نود ان ننكر هنا ، بان الشعوب المشمولة بالانتداب تقدمت تقدماً محسوساً في عهد الانتداب ، واصبح في وسعها حكم نفسها بنفسها ، وها هو الشعب العراقي يحكم نفسه بنفسه منذ بضعة اعوام ، مع انه أقل تقدماً من الشعب السوري .

على ان الانتـداب الفرنسي في سوريا ، لا يمكن ان ينتهي ، بدون مصاعب وتحفظات .

فقد كانت فرنسا منذ بضع مئات السنين حامية الاقليات المسيحية في الشرق، وهي لا تستطيع اليوم التخلي عن الاقليات مهما كان الأمر .

فاذا كان السوريون على استعداد للمحافظة على حقوق الاقليات ، فلن يبقى هناك ما يحول دون الاتفاق ، ونقل البلاد من طور الانتداب الى طور التعاقد .

وسيؤم عاصمة فرنسا قريباً الوفد السوري ، وسيباحث رجال الحكومة الفرنسية في القضية السورية . ونعتقد ان الحكومة ستهتم قبل كل شيء بمحافظة حقوق الاقليات .

اما الشؤون الاخرى ، فلن تأبه لها فرنسا كثيراً ، لانها تعتبر مهمة الانتداب مهمة انسانية فحسب ... » .

١١٥ - محاضرة للمسيو بينار المفتش العام للمعاهد العلمانية القاها في باريس

وفي ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ ، ترجمت جريدة « القبس » محاضرة القاها المسيو بينار المفتش العام للمعاهد العلمانية القاها في باريس ، بمناسبة اجتماع لجنة ما وراء البحار .

والمسيو « بينار » رجل علم ، أسس بمسعاه المعاهد العلمانية في سوريا ، ولبنان ، واتصل برجالاتها ، وجمعياتها ، واحزابها ، ووقف على روحية البلاد ، وعلى اعمال الانتداب . فمحاضرته حجة على مافي نفوس الفرنسيين من الاماني ، وعلى مقدار فهمهم للقضية السورية ، وعلى تلقيهم لمعنى الانتداب ، ومهمتهم نحو السوريين .

« في سنة ١٩٢٣ منحت فرنسا الانتداب على سوريا ، عملاً بالمادة الثانية والعشرين من معاهدة فرسايل ، وكان السوريون إذ ذاك يتمتعون بقسط وافر من الرقي ، وقيل ان الانتداب يوصل سوريا الى الاستقلال .

نعم لقد ذهبت فرنسا الى سوريا بممثلين ، فأتساءل الآن ، هل طبقت فرنسا هذا الانتداب ؟ .

لقد كانت فاجعة ميسلون ، وسقوط دمشق ، وفرار فيصل .

والسوريون لم يؤمنوا يوماً ان الانتداب في مصلحتهم ، بل كانوا يرفضونه ويقاومون رجاله اشد المقاومة . ولمَ ذلك ؟ لان الانتداب لم تطبق اسسه الاولى في هذه البلاد . ولو كانت هذه الأسس تطبق لرضي السوريون ، وانتظروا يوم استقلالهم .

سادتي ! هذه قصة ارويها لكم :

في سنة ١٩٢١ ، كنت في بيروت ، فعلمت ان المسيو بوانكاره ، كتب مقالاً في جريدة « لا ريفو دي موند » عن الانتداب ، فاحدث هذا المقال هزة عنيفة في الاوساط الفرنسية في سوريا . واستطيع ان اؤكد لكم ان فرنسا لو نفذت سياسة المسيو بوانكاره في سوريا ، لكانت معبودة المسلمين اليوم .

لقد جاء في هـــذا المقال ، ان فرنسا قبلت الانتداب على سوريا لتنظيم شؤونها ، ولا يحق لأحد ما التدخل في شؤون الدولة الا بعض المستشارين ، الذين يعملون ضمن نطاق وظائفهم فقط .

ولكن ويا للأسف ، فقد ارسلت فرنسا الى سوريا جيشاً من الموظفين . نعم لم تنفذ رغبة المسيو بوانكاره الاولى ، ولقد اجتمعتُ به في سنة ١٩٣٠ ، فأكد لي ما قاله في عام ١٩٢١ .

ولكن بوانكاره مات في سنة ١٩٣٢ . وفي سنة ١٩٢٦ ارسل المسيو دي جوفنيل الى سوريا ، فاتبع خطة التقرب بين الشعبين الفرنسي السوري ، ولكنه ارتكب بعض الاغلاط . ومع ذلك فقد ادرك ان السياسة الفرنسية لا تسير في سوريا سيراً حسناً ، فاراد اصلاحها بعقد معاهدة بين الشعبين .

وما كاد يعمل ، حتى ابدل بالمسيو بونسو الذي بذل جهوداً كبيرة في سبيل عقد معاهدة ، ووضع الدستور ، وهذا الدستور كان غالياً .

وكان السيد فوزي الغزي يعلن بصراحة وجرأة ، كيف تكون دساتير الامم ، وكانت آراء فوزي الغزي صورة صادقة لما يخالج الشعب السوري من آمال وآلام .

افتتحت الجمعية التأسيسية ، ووضع فوزي الغزي واخوانه الدستور، ولكن في سنة ١٩٢٨ قوبلوا بتعطيله .

ثم قال : « ما هي سوريا عند الفرنسيين ؟ . انهم يعرفونها . فهي في نظرهم تتألف من دمشق وحلب وحماه وحمص . اما السوريون فيعتقدون ان بلادهم تمتد من الحدود التركية حتى البحر الاحمر .

هذا الخلاف في الرأي هو الذي أخّر حل القضية السورية .

ثم ماذا ؟ كان الشعب السوري ينظر الى الحياة النيابية نظرة إكبار واجلال ، ويرى ان قسماً من امانيه قد تحقق بها ، ولكن هذه الظاهرة التي سحرت الشعب السوري ، لم تلبث ان تهدمت ، وظهر وراءها رجل بغيض ، وألّف وزارة من اعوانه .

غضب السوريون ، ودشن الشيخ تاج اعماله ، بان قام مع رئيس الجمهورية السورية برحلة الى حلب ، ولكنه قوبل بمظاهر الاستياء . واخذ الناس يشجبون اعماله البليدة في الجوامع . وعاد الشيخ بالخزي والعار ، كما يعود المنهزمون .

وفي هذه الاثناء يسافر الى باريس بحجة انه يحمل آمال امته ، والحقيقة انه كان يحمل آمال نفسه فقط .

هـــذه هي الاسباب التي حفزت الشعب السوري الى ان يعلن استياءه بصراحة وجرأة ، فلم يعد يستطيع الصبر بعدما قاسى كثيراً من الآلام .

ولقد دلتني زياراتي الاخيرة الى سوريا ، ومحادثاتي مع بعض رجالاتها ، على ان السوريين مصممون على اتباع الخطط العنيفة ، بعد ان ودّعوا عهد الهدوء . وكنت اشعر بهذا الروح الثائر في كل مكان .

ثم توالت الحوادث المؤلمة ، وازداد استياء الشعب ، وساد البلاد السورية جو من القلق والرعب الرهيب ، اثر إبعاد الزعمـاء الوطنيين ، والتضييق على

الحريات . وكان طبيعياً ان يستقيل الشيخ تاج من الحكم .

واستقبلت البلاد عهداً جديداً .

واخيراً اقول لكم بثقة وصراحة ، اني ارجو ان تعقد معاهدة الصداقة والسلام بين فرنسا وسوريا ، وارحب سلفاً بوفد الشعب السوري ، واؤكد لكم ان هناك فريقاً كبيراً من رجالات فرنسا سيدافعون عنكم ، وسيؤيدون وجهة نظر الوفد السوري .

وختم خطابه قائلاً : « نريد ان نخدم مصالح فرنسا وسوريا وسنوفق حتماً ».

١١٦ ـ ما نشرته « ميدي سوسياليست » عن حوادث سوريا الاخيرة

وفي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٦، نشرت جريدة « ميدي سوسياليست » مقالاً عن حوادث سوريا الاخيرة ، ووصول الوفد السوري الى باريس فقالت :

« لقد اشرنا في كثير من المناسبات الى مطالب السوريين ، وحركة التحرر التي تسود جميع الشعوب الشرقية ، وطلبنا الى الحكومة ان تصرف اهتماماً خاصاً للقضية السورية ، وان تضع حداً لسياسة سوء التفاهم التي سادت منذ عشر سنوات، بين الشعبين الفرنسي والسوري ، دون مبرر ، واسفرت عن كثير من الحوادث المؤسفة .

لقد تعرفنا في فرنسا ، الى فريق من الطلاب السوريين ، فالفيناهم جميعاً يقولون بلسان واحد :

« نحن معجبون بالشعب الفرنسي ، وبالمبادىء الفرنسية ، ولكننا لا نكاد نفكر بالسياسة الفرنسية المتبعة في سوريا ، حتى تسود نفوسنا روح من خيبة الأمل ، واليأس ، والاستياء » .

وفي الواقع فان نظام الانتداب ، لم يجرّ علينا ، منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن، غير الخسائر والمتاعب .

فقد تكبدنا كثيراً من الخسائر - في الاموال والارواح - لفرض الانتداب، ثم لقينا كثيراً من المصاعب والمتاعب، في سبيل ممارسته .

وقد ابدينا في كثير من المناسبات رأينا في نظام الانتداب وغموضه، وقلنا ان هذا النظام ليس صالحاً للممارسة، وان انكلترا شعرت بذلك منذ عام ١٩٢٤ فابدلته بنظام آخر واستطاعت ان تفوز بصداقة الشعب العراقي، وبتأمين مصالحها المادية والمعنوية على اهون سبيل .

وقد ابدت الحكومة الفرنسية رغبتها منذ بضع سنوات بالغاء الانتداب وابداله بمعاهدة ود وتحالف، ولكن «المناورات» التي كانت تقوم بها بعض الاوساط الرجعية حالت دون تحقيق هذه الرغبة، فرفضت المعاهدة، لانها لم تكن تختلف كثيراً عن الانتداب، واستمرت البلاد في جهادها، ونضالها، واحتجاجها .

وقد نشرنا في الاعداد الاخيرة شيئاً عن حوادث سوريا، والتدابير التي اتخذت فيها . وها نحن نرى اليوم بين الشعب الباريسي، وفداً سورياً، جاءها اجابة لدعوة الحكومة الفرنسية، وبناءً على وعود ممثل فرنسا، بتحقيق اماني السوريين المعروفة، وعقد معاهدة كمعاهدة العراق .

واننا لنرجو ان تكون هذه المرحلة آخر مرحلة من مراحل المتاعب والمشاق، وان تتوطد الصداقة الفرنسية - السورية الى الابد .

ونعتقد ان وزارة الخارجية اصبحت مؤمنة الآن، بان القضية السورية اصبحت في حاجة الى عناية خاصة، وان المكلفين الفرنسيين - الذين كانوا يجهلون كل شيء عن القضية السورية - بدأوا يعرفون ! ...

١١٧ - ما كتبته جريدة «فندمبير» عن القضية السورية

وفي ١٢ نيسان سنة ١٩٣٦ كتبت جريدة «فندمبير» ما يأتي :

«يظهر ان المعضلة السورية اصبحت في مرحلتها الاخيرة، فقد وافقت

وزارة الخارجيـة ، اثر حوادث دمشق على البحث ، وعقد معـاهدة كمعاهدة العراق الاخيرة ، وطلبت من ممثلها المسيو « دي مارتيل » ان يدعو وفداً سورياً للمفاوضة ، كما فعلت انكلترا في مصر .

وقد وصل هذا الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من الوطنيين المتطرفين ، وبدأ يتصل بموظفي وزارة الخارجية .

واذا كانت وزارة الخارجية على استعداد لمفاوضة الوفد السوري لايجـاد حل اخير للمعضلة السورية ، فان هناك تحفظات خاصة ، ليس في وسع فرنسا التنازل عنها ، وخاصة فيما يتعلق بمصالح فرنسا في الشرق .

على ان المفاوضات الدائرة لن تصطدم بعقبات تحول دون الاتفاق ، لأن الفريقين المتفاوضين متفقان على ضرورة الغـاء الانتداب ، وابداله بمعاهدة لمدة ٢٥ سنة ، تخفف عن كاهل المكلف الفرنسي كثيراً من النفقات ، وتتيح للحكومة الفرنسية الاهتمام بالشؤون الاخرى التي تعكرها الاضطرابات في سوريا، بين يوم وآخر .

فقد لفتت الحوادث الاخيرة انظار الرأي العام الفرنسي لهذه الناحية من الشرق ، واثارت اهتمام «الكي دورسي» ، ولم يعد هناك كما يظهر من يعارض في وضع حد نهائي للمعضلة السورية ، مع الاحتفاظ بمصالح فرنسا ومركزها الثقافي التقليدي في الشرق .

والمفاوضات الدائرة الآن ، لا تتناول لبنـان المسيحي ، بل هي مقتصرة على سوريا الداخلية .

اما اللبنانيون، فانهم يرفضون تخلي فرنسا عن الانتداب، ويصرون على بقاء الفرنسيين في اراضيهم .

١١٨ ـ ما كتبته جريدة « نيويورك تايمس » عن سوريا

وفي التاريخ نفسه ، نشرت جريدة « نيويورك تايمس » مقالاً عن سوريا جاء فيه :

« بينما ينحصر اهتمام العالم الغربي في قضية احتلال المانيا لمنطقة الرين ، نرى انظار الشرق الادنى تقصر اهتمامها على شؤونها الخاصة ، غير مظهرة اهتماماً او مبالية، بما يجري في اوروبا من الاضطراب .

فان سوريا قد عادت اليوم الى حالتها الطبيعية بعد نحو شهرين من الاضطراب والاضراب والفتن والتظاهرات . ورأي اولياء الأمر من الفرنسيين، بان سياسة الشدة لا تأتي بنفع في ادارة تلك البلاد ، وقرّ رأيهم على العدول عنها .

وكانت نتيجة اجتماع المفوض السامي الفرنسي « دي مارتيل » بالزعماء السوريين ، ان الاخيرين قرروا ارسال وفد الى باريس ، ليتولى امر المفاوضة في عقد معاهدة بين سوريا وفرنسا ، على طراز المعاهدة المعقودة بين انكلترا والعراق .

وهذه هي المرة الاولى ، التي تعترف فيها السلطة الفرنسية بوفد رسمي ، بالرغم من ان كثيرين من الزعماء السوريين فاوضوا كأفراد فيما مضى ، اولياء الأمر في فرنسا مرات كثيرة .

والفرنسيون راغبون اشد الرغبة في حل القضية السورية، على اسرع ما يمكن ، بمنح سوريا مطالبها بحذافيرها على وجه التقريب .

ومع ان السوريين لم يستفيدوا الا القليل ، ان لم نقل انهم لم يستفيدوا ابداً من الانتداب الفرنسي في بلادهم ، يجب الاعتراف في الوقت ذاته بأن الفرنسيين لم يستفيدوا من انتدابهم الا قليلاً ، ولم يجنوا منه غير المتاعب المستمرة .

هذه الحالة حملت باريس على التحقق من ان منح الوطنيين السوريين في سوريا مطالبهم ، يخفف عن وزارة الخارجية الفرنسية عبئاً ثقيلاً ، والسوريون اليوم كثيرو التفاؤل بنتيجة المفاوضات العتيدة في باريس ، ويأملون ان تنتهي بنجاحهم » .

١١٩ ـ كتاب « اندره جيد » عن حوادث سوريا الى ابنة اخته

وفي ١٧ نيسان سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « فندرودي » كتاباً ارسله الكاتب الفرنسي الكبير مسيو « اندره جيد » الى ابنة اخته عن حوادث سوريا قال فيه :

« ليس في وسعي ان اكتب اليكِ عن سوريا وفتنتها التقليدية ، دون ان اشير بألم الى الحوادث الدامية التي وقعت فيها .

فانتِ تعرفين يا عزيزتي ، ان عصبة الامم عهدت بالانتداب الينا ، لايصال البلاد الى استقلالها . ولست ادري الآن كيف افسر هذه الحوادث التي تقع في البلاد من جراء انتدابنا .

ولست اخفي عنك ، بأنني ارى أنّ الشعب السوري كان يستطيع ان يعيش عيشة افضل بدون انتدابنا . وقد وصلتني احتجاجات وكتب من بعض رجالات سوريا ، وخاصة من الرئيس هاشم الاتاسي ، بصفتي رئيساً لجمعية الدفاع عن الحبشة . واردت ان اعتقد بان في هذه الاحتجاجات شيئاً من الغلو . ولكنني اقول لكِ بأسف بان ما جاء في هذه الاحتجاجات صحيح ، وان فرنسا اصبحت غير محبوبة حيث ارادت ان تكون محبوبة محترمة .

وقد كنت اود ان ارى العلم الفرنسي يرفرف فوق البلاد ، كما يرفرف فوقها الازدهار والهدوء والسكون ، ولكنني مع كثير من الأسف لا ارى شيئاً من هذا .

وكيف تريدين ان ارى شيئاً من هذا ، والاخبار تردني عن وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى ، ونفي الزعماء الوطنيين ، واعتقال افراد الشعب بالمئات .

أليس في هذا كله ما يؤلم ! .

ان الشعب السوري ، شعب يمتاز عن جميع شعوب الشرق الادنى . ويستحق كثيراً من الاحترام والمعونة .

وكم كنت اود لو ان فرنسا تستطيع ان تمنح السوريين استقلالهم وحريتهم لتستعيد فرنسا مركزها في الشرق .

١٢٠ ـ جريدة « شوك » والمفاوضات في باريس

وفي ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٦ ، نشرت جريدة « شوك » الفرنسية مقالا عن مفاوضات باريس قالت فيه ما تعريبه :

« لا تزال المفاوضات الفرنسية السورية في بدايتها . ويظهر من المقدمات ان المعضلة السورية ، التي مضى عشرون عاماً ، وهي في اضطراب وتعقيد ، قد اصبحت في مرحلة حاسمة .

وتدور المفاوضات في باريس ، كما تدور المفاوضات في القاهرة ، حول توضيح بعض المسائل المعلقة بين فرنسا وسوريا ، وايجاد حل او طريقة ، لتسهيل مهمة تطور الانتداب ، والانتقال الى خطة التعاقد .

وقد ابدينا رأينا مراراً عديدة في نظام الانتداب ، وقلنا ان هؤلاء الذين وضعوا هذا النظام بشكل غامض مبهم ، اثاروا على فرنسا كثيراً من المصاعب والمشاكل ، وكبدوها كثيراً من الخسائر ، فقد ارادت فرنسا ان تجعل من الانتداب وسيلة لتوطيد علائقها التقليدية بالشرق ، ولكنها لم تنجح رغم جهودها في تحقيق هذه الغاية . فشعرت بنتائج الانتداب ، ورأت بان الغموض الذي ساد هذا النظام ، لا يتفق ومصالح فرنسا وسوريا في آنٍ واحد . فقد مضى

على فرنسا في سوريا عشرون عاماً ، فهل يستطيع احد ان يقول بانها نجحت في مهمتها التمدينية .

هل فازت بشكر ، وتقدير البلاد التي انتدبت عليها ؟

وهذه الاضطرابات والثورات المستمرة ، ألا تدل على استياء الشعب ؟

ثم ألا يجب ان نعترف هنا ، بان الانتداب لم ينفذ بالروح الذي وضع به لشدة غموضه . وعدم نجاح الانتـــداب ، لا في سوريا ، ولا في سواها ، والنتائج السيئة المستمرة التي اسفر عنها ، تجعلنا نعتقد بان المفاوضات ستؤدي الى النجاح ، والى ايجاد حل يؤمن مصالح فرنسا وسوريا في آنٍ واحد ، ويضع حداً للاضطرابات التي تنذر بالخطر بين يوم وآخر .

١٢١ ـ ما قالته جريدة « سيرانو » الفرنسية في ٢٠ نيسان ١٩٣٦

وتقول جريدة « سيرانو » الفرنسية :

ان المفاوضات الفرنسية ـ السورية ترمي الى غايتين :

١ ـــ عقد معاهدة فرنسية ـ سورية .

٢ ـــ ادخال سوريا في عصبة الامم .

ثم تقول : « اما عقد المعاهدة فامر متفق عليه منذ عشرة اعوام ، ولم يؤخر تنفيذه حتى الآن غير تطرف « الوطنيين » واصرارهم على الاستغناء نهائياً عن كل مساعدة فرنسية ! .

فقد اقترح مسيو دي جوفنيل عقد المعاهدة بعد الثورة ، فاصطدم بتطرف الوطنيين ، واضطر للتخلي عن وظيفته ! .

ثم اقترح المسيو بونسو عقد معاهدة ، واتصل بالوطنيين، اتصالاً مستمراً... فاصطدم بتطرف الوطنيين ، ومعارضة المعتدلين ، فبقي هذا المشروع مدفوناً منذ بضعة اعوام .

وهذه المحاولة القائمة الآن في باريس ، هي المحاولة الثالثة التي تقوم بها السلطة المنتدبة ، لعقد معاهدة مع الشعب السوري ، وتوطيد العلائق الفرنسية ـ السورية ، وتضع حداً للاضطرابات الدائمة ! .

ويتوقف نجاح المفاوضات الدائرة في باريس الآن، على درجة استعداد الوفد السوري لفهم « الالتزامات الدولية » والتوفيق بين مصالح فرنسا، ومصلحة سوريا، وما تتطلبه عصبة الامم ! .

فليست فرنسا وحدها صاحبة الانتداب ، بل ان كل شيء يجب ان يعود الى العصبة لتبدي رأيها فيه .

فبعد ان يتم الاتفاق ، يعرض على عصبة الامم ، لتوافق عليه او ترفضه .

فاذا روعي في هذا الاتفاق ما يمكن ان تعارض فيه عصبة الامم ، انتهت المحاولة الثالثة بالنجاح .

اما ادخال سوريا في عصبة الامم ، فليس متعلقاً بفرنسا ، بل بمجلس العصبة . وستكون مهمة فرنسا الوحيدة اقتراح ادخال سوريا في العصبة اسوة بالعراق ، ولسنا نعتقد ان مجلس العصبة يرفض هذا الاقتراح ! .

واشتراك سوريا في العصبة من مصلحة فرنسا ، فيما اذا اصبحت سوريا صديقة لها ، تؤيدها كما تؤيد العراق !! وبعض الممتلكات الانكليزية انكلترا ! .

١٢٢ ـ ما قالته كاتبة فرنسية عن طريقة الانتداب

ونشرت في ٢٦ نيسان ١٩٣٦ كاتبة فرنسية مقالاً عن طريقة الانتداب ، وعن توسيع الحكومات ، وتعدد الموظفين فقالت :

كانت ولاية الشام وبيروت وحلب ولبنان والقدس ، في ايام السلطنة العثمانية تحت ادارة رجل واحد . اما اليوم فان الانتداب يفرض على سوريا : رؤساء حكومات ، وبرلمانات ، ووزراء ، وكل ما يتعلق بهم . ففي المراكز الملكية اربعة آلاف موظف ، كانوا ٥٠٠ عام ١٩٢١ ، مع ان مجمل موظفي الحكومة

في ايام السلطنة العثمانية عام ١٩١٤ كان ٣٥٠ . ويجب ان نذكر بان هذا العدد هو لبلاد لا تزيد مساحتها عن ١٥٠٠٠٠ كيلومتر مربع يقطنها ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة .

ولا يقبض احد راتبه من المفوضية العليـــا ، الا اولئك الذين تعينهم المفوضية نفسها . اما البقية الذين ينالون رواتبهم الضخمة ، فبعضهم ينالها من الحكومة المحلية ، والبعض الآخر من المصالح المشتركة ، ويدفع السوريون رواتب هؤلاء دون ان يكون لهم اي حق في الانتخاب والتفتيش ! .

انما ... ما معنى هذا « التوسع » ؟! . ومن اين يدفع المكلفون السوريون رواتب هؤلاء الموظفين ؟! .

أليست الخطيئة خطيئة هؤلاء الذين جزأوا سوريا، وانشأوا فيها حكومات ومصالح متعددة ؟! .

ألم يصرح المسيو جونار في فرنسـا ، بان عشرين موظفاً ، او ثلاثين ، يكفون لتطبيق الانتداب . وان الحالة الحاضرة جديرة بالنقد الشديد ؟

ألم يقل بان الواجب يدعو فرنسا لتغيير خطتها اذا شاءت تطبيق الانتداب بالروح التي وضع فيها ؟! .

والجنرال غورو ، ألم يصرح بان الخطة الادارية لا تتبدل الا بتبدل العقلية الفرنسية ؟ فكيف ندهش اذن للحالة السياسية المكدرة التي تسير جنباً الى جنب مع التحول الاقتصادي ، الذي زادت في خطورته اتفاقات انقره ، وعملت على زيادته السياسة الجمركية ؟ .

١٢٣ ـ ما تقوله احزاب اليمين عن الاتفاق في ٢٦ نيسان ١٩٣٦

وحيث عرضنا النخبة من آراء اصحاب اليسار ، الذين ابدوا ارتياحهم ، وتأييدهم لعقد المعاهدة ، وناصروا الوفد بصورة مباشرة ، وغير مباشرة ، فاننا ننشر بعض آراء صحف اليمين الرجعية ، وهي تمثل الرأسمالية والاستعمار ، ولا تقول بالتعاقد والاتفاق وانهاء الانتداب .

وقد كان من اصحاب صحف اليمين في فرنسا ، ان حملت على الحكومة اليسارية ، وحمّلتها جميع المسؤوليات ، وخاصة ما يتعلق بالخلاف الايطالي الحبشي ، وهي تريد من الحكومة الفرنسية تأييد ايطاليا ومساعدتها على الانتصار لاخضاع الحبشة ، وان تهمل اوامر انكلترا ، ولم تكتفِ بهذا ، بل تحدثت عن حرب الحبشة ، والعقوبات التي يجب ان تفرض عليها .

وادعت احدى هذه الصحف ، ان الوزارة السابقة ، ووزارة « سارو » الحاضرة ، في ترددهما في الخلاف الايطالي الحبشي ، هو الذي ادى الى المشاكل الحاضرة في كل مكان .

وبحسب زعمهم ، لولا تردد فرنسا ، لما هاجمت الجيوش الالمانية منطقة الرين واحتلتها .

ويدّعون ايضاً : لولا تردد فرنسا لما قامت الاضطرابات في سوريا ، والجزائر ، واستثمر المتطرفون اضطراب موقف فرنسا للفوز بمطاليبهم المتطرفة .

فالمشكلة الحبشية خلقت لفرنسا المشاكل الكثيرة .

وها هم السوريون ينجحون في الفوز بمطالبهم ، وها هو الوفد يؤم باريس لعقد المعاهدة التي تقضي على سلطة فرنسا ونفوذها في الشرق .

وها هو الدكتور « بن جلول » يأتي الى باريس ، مطالبـــاً بتحقيق اماني مؤيديه وانصاره .

وغداً ، عندما تحل القضية السورية ، تظهر المعضلة المراكشية ، والمعضلة التونسية ، والمعضلة الجزائرية ، وتبدأ المشاكل في كل مكان .

فالشعوب الاسلامية مرتبطة بعضهـا ببعض ارتباطاً وثيقاً . ومتى قامت الاضطرابات في سوريا ، او فلسطين ، او مصر ، كان لها صداها السريع في تونس ومراكش والجزائر .

وهكذا فان موقف الوزارة الفرنسية من ايطاليا ، هو الذي اثار جميع هذه المشاكل ، وليس في وسع احد ان يدري النتائج على الضبط » .

ما نشرته صحف الاتراك عن الحدث الجديد في سوريا وعده ظفرها بوحدتها دون ان يؤيدوا وحدة لواء الاسكندرون

١٢٤ - ما قالته جريدة « الوقت » في انطاكية

قالت جريدة « الوقت » :

لقد خولت فرنسا الانتداب على سوريا ، لتنهض بهذه البلاد وتوصلها الى المرتبة التي تمكنها من ادارة نفسها بنفسها ، وقد اهمل الفرنسيون في بادىء الأمر هذه الحقيقة الراهنة ، الى ان ادركوا اخيراً انهم بحاجة الى اجراء تبديلات مهمة في سياستهم .

ليس لتركيا القومية اية غاية ، او اي أمل في سوريا ، غير انه لا يسعنا البتة الوقوف على الحياد التام تجاه الانقلابات التي قد تقع في سوريا المجاورة لنا، خصوصاً ما قد ينتج عن هذه الانقلابات من تأثير ، في اتفاقاتنا مع الفرنسيين في الشكل الاداري لمدينتي الاسكندرون وانطاكية .

ان المحافظة على الادارة الحاضرة في الاسكندرون وانطاكية معناها في نظرنا المحافظة على الكثرة التركية في تلك المنطقة ، وبقاء حدودنا في سلامة دائمـــة .

ففي الوقت الذي يبحثون فيه قضية تبديل شكل الادارة في سوريا ، لا يسعنا الا ان نذكر هذه المنطقة « لواء الاسكندرون » بمرارة .

وكتبت جريدة « قورون » تقول :

« ... والذي نعتقده ان الفرنسيين رغبة منهم في بسط نفوذهم وسيطرتهم على البلاد ، قسموا هذه المنطقة السورية الى دويلات صغيرة .

وبديهي بعد هذه الحالة ، ان يفكر السوريون في الوحدة ، وان تصطدم سياستهم هذه مع سياسة الفرنسيين .

وفرنسا التي شعرت منذ بداية الأمر بموقف السوريين ، ادركت اخيراً قوة ارادة الشعب السوري ، فجرت المفاوضات ، واعلن فخامة المفوض السامي الفرنسي عزمه على استبدال الانتداب بمعاهدة تكفل حقوق السوريين وتؤمن سيادتهم » .

وقالت جريدة « ني كون » :

ونحن الترك الوطنيين ، يسرنا تماماً ان نرى البلاد السورية تسير بمثل هذه الخطوات الجريئة للحصول على حريتها واستقلالها ، ونعتقد ان هذا الانقلاب في السياسة سيوطد الصداقة السورية ـ الفرنسية ، بعد ان كانت مضطربة الى وقتنا هذا .

وماذا تعني اقوال الجرائد ؟

والذي يتبين لنا من اقوال الجرائد ، بعد ان تمّ الاتفاق بيننا وبين الفرنسيين ، وبعد ان سافر الوفد المفاوض الى باريس ، ان احزاب اليمين في فرنسا ، ومعظم اقوال الجرائد التي اتينا على كتاباتها ، وهي تعبّر بلسان حاله، تخاف من التفاهم مع الوطنيين ، ولا تريد ان يتم ، ولا ان تستقر سوريا . واذا كان لا بد من عقد المعاهدة ، فهي تريد ان يبقى لفرنسا في سوريا نفوذها وسيطرتها وشركاؤها .

والقسم الثاني من الفرنسيين ، وهم الرأسماليون ، والمستعمرون ، ودوائر الجيش ، لا يريدون التعاقد ، ولا التفاهم ، ولا يريدون زوال الجيش ، ولا المستشارين ، ولا المفوضين ، كيلا يشك دعاتهم المأجورون وانصارهم الذين عاشوا بنعمتهم في حسن نياتهم وتخليهم عنهم ، ويحملون عليهم وعلى زعمائهم ويتهمونهم بشتى التهم .

واما المسيو دي مارتيل ، فبعد وصوله الى تريستا ، تمكن مندوب الشركة الايطالية « استفاني » من الاتصال به ، وطلب منه تصريحاً عن سوريا فاجابه :

١٢٥ - تصريح العميد دي مارتيل في تريستا

ان الحالة في سوريا على أتم ما يكون من الهدوء والسكينة ، وان الحكومة الفرنسية اعتزمت القيام باصلاحات جدية في سوريا ، تساعد على توطيد الصداقة والولاء بين الشعبين السوري والفرنسي. وانه ذاهب الى فرنسا ليعرض الحلول الجديدة على حكومته ، وليمهد للمفاوضات التي ستجري في مطلع شهر نيسان بين الوفد السوري ، ووزارة الخارجية الفرنسية .

وختم حديثه بقوله :

لا شك في ان هذه الحلول ستعرض على تصديق عصبة الامم ، التي عهدت لفرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان ، عندما تتقدم فرنسا غداً بطلب ادخال سوريا في العصبة » .

هذا ما قاله ، ولكن كما قدمنا سابقاً ، ان معظم الذين يشتغل واياهم من الموظفين العسكريين ، ودوائر الأمن ، والاستخبارات ، ورجال الشركات ، لم يكونوا على وفاق معه ، ولا على وفاق مع سياسة الوزارة الشعبية .

وسنرى اعمالهم ومحاولاتهم لافساد التفاهم في التدابير الآتية التي قام بها هؤلاء الموتورون وما كان من موقف الكتلة الوطنية والزعماء في المحافظات من هذه التدابير .

١٢٦ - برقية العلويين ضد شوفلر حاكم اللاذقية ومساعيه

وفي ١٧ آذار سنة ١٩٣٦ ، قام المسيو شوفلر يحرض المأمورين على تكليف السكان لتوقيع العرائض بنفورهم من الوحدة ، وذلك لايقاع التفرقة بين عشائر العلويين ، ثم عمد للدس بينهم ، وقاوم طلاب الوحدة .

ولما لم يرق للزعماء ما يقوم به المومأ اليه ، وتقوم به حكومته ، وهو حاكم المنطقة ، اجتمعوا ورفعوا الى رئيس الوفد السيد هاشم الاتاسي احتجاجهم الآتي بواسطة حاكم المنطقة نفسه ، وهذا نص برقيتهم :

فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان المعظم
بواسطة دولة حاكم حكومة اللاذقية الافخم

ان حزب الانفصاليين عن سوريا في حكومة اللاذقية ، رغم كونه نفر قليل ، يسعى لتشويه مشروعية حقنا ، نحن طلاب الوحدة اللامركزية الادارية وذلك بما يثيره هذا الحزب الانفصالي من ادعاءات غير صحيحة ، اننا طلاب الوحدة دعاة شغب .

يا صاحب الفخامة . اننا نحن طلاب الوحدة ، طلاب حق مشروع ضمن نطاق الطرق والاساليب والاصول المشروعة .

ان حزب الانفصال يريد تشويه وجه حقنا تجاه فرنسا باريس ، وفرنسا بيروت ، وتجاه عصبة الامم ، وتجاه مناصري الشعوب الضعيفة في فرنسا ، وفي اوروبا .

انه يفتري علينا ظلماً وعدواناً افتراءات مفادها اننا لسنا دعاة طمأنينة وهدوء ، وانه يعدّ العدة لاثارتنا بشتى الاساليب والدعايات المضللة ، ولكن ثقوا يا صاحب الفخامة ، اننا لن نخرج عن الطرق المشروعة التي تقرها القوانين .

واسمحوا لنا بتحذيركم من اقاويل وادعاءات طلاب الانفصال عن سوريا ، انهم اعداء فرنسا ، لانهم دعاة سوء التفاهم بين فرنسا وسكان بلاد العلويين .

هذا واننا نرجوكم يا صاحب الفخامة ، ان ترفعوا هذه العريضة الى لجنة الشؤون الخارجية في برلمان فرنسا ولوزارة الخارجية الفرنسية ولعصبة الامم .

منير العباس ، حامد المحمود الحامد ، شفيق بيطار ، يونس اسماعيل ، الدكتور مخائيل بشور .

١٢٧ - بيان المجاهدين ابناء معروف واحتجاجهم على عمل المجلس الحكومي الذي ابرق يطلب الانفصال

وللاسباب الآنفة ، اذاع المجاهدون من ابناء معروف في جبل الدروز بياناً يستنكرون فيه ما عمله المجلس الحكومي في المحافظة ، إذ ابرق الى وزارة الخارجية طالباً فيه الانفصال بايعاز من الفرنسيين ، وهذا نص البيان :

لقد ساءنا وادمى قلوبنا ، تجاسر جماعة في جبل الدروز على رفع برقية لوزارة الخارجية الفرنسية ، بانهم واهل جبل الدروز ، راضون عن وضع الحكومة الحاضرة ، والحكم المباشر فيه ، والمغرور باسم غير مسمى ، هو اسم المجلس التمثيلي لحكومة الجبل .

فعليه ولما كان للمجالس الحرة قيمتها الحقة ، وكلامها هو القول الفصل ، جئنا مفندين حقيقة هذا المجلس المزعوم ، الذي هو صنع الحاكم واعوانه ، ان هؤلاء الاعضاء لا يملكون من امرهم شيئاً ، وكونهم معينين تعييناً بعد الاشتراط عليهم بان لا يخالفوا ما يبرم الحاكم ، اذاً هذا المجلس لا يقدر على دفع مضرة ولا على جر مغنم .

وقد خشينا من ان يخالج الرأي العام والحكومات ، ان هؤلاء الاعضاء يمثلون الشعب عن طريقة الانتخاب الحقيقي كسائر المجالس في بلاد العالم ، ولهذا بينا حقيقة تعيينهم ، ولماذا تعينوا ، وان المجلس سبيل لاستغلال هذا الاسم ، بمثل هذه الظروف الحرجة .

ولما كان الأمر او الكلمة العليا منوطة بالشعب وزعمائه الاحرار ، فقد سبق للحاكم أنْ عقد اجتماعاً ، دعا فيه الامراء والشيوخ والزعماء الحقيقيين ، وابلغهم انه تلقى امراً ، بفصل جبل الدروز عن الجسم السوري ، وانه يريد الآن ان يكون مستقلاً استقلالاً ادارياً .

فاجابه صاحب العطوفة الامير حسن الاطرش ، وبموافقة الحضور انهم جميعاً لا يقبلون بفصل الجبل ، وانهم طلاب وحدة شاملة للبلاد السورية باجمعها، وان جبل الدروز هو جزء لا يتجزأ عن أمه سوريا .

الآن وفي كل آن ، نحن الحاصلين على ثقة عموم اخواننا النازحين ، والاحرار المقيمين في داخل الجبل ، المغلوبين على امرهم تحت ضغط الحكومة، نستنكر هذه البرقية كل الاستنكار ، ونعلن ان هذا النفر ، الخارج على أمته ووطنه ، لا يمثل الا نفسه فقط ولا يعترف الشعب بهذا المجلس المزيف ، ونؤيد العاملين على طلب الوحدة والاستقلال في داخل البلاد وخارجها ، كما ابرقنا لصاحبي الدولة هاشم بك الاتاسي باسم الكتلة الوطنية ، وصبحي بك بركات باسم المجلس النيابي ، نؤيدهم في طلباتهم ، شاكرين جهودهم ، وما زلنا ولا نزال خدام الوطن الامناء ، لا نبخل عليه بما يلزم ، هاتفين للحرية والاستقلال ، ونحيي العاملين لاعلاء شأن العروبة ، قائلين : فليحي الوطن ، وليسقط الخونة المارقون .

في ٢ آذار سنة ١٩٣٦

زيد الاطرش ، محمد الحلبي ، عقله القطامي ، عبدالكريم عامر ، علي عبيد، هايل سلام ، قاسم ابو خير ، يوسف العيسى ، حسين مرشد ، علي الملحم ، يوسف الشوقي .

١٢٨ - وفد الاسماعيليين ، وبيانهم الى الحكومة السورية والى الرئيس هاشم الاتاسي

وفي ١٧ آذار سنة ١٩٣٦ ، ذهب من السليمية الى دمشق، وفد مؤلف من السادة : حسين الجندي ، وابراهيم ضحك ، واحمد ناصر ، وحمدو الحمود، وسليمان شعراني ، واعطوا الحكومة السورية بياناً ، يعربون فيه عن تمسكهم بالوحدة السورية ، وعن اطمئنانهم الى الحركة الوطنية ، واعتمادهم على وفدها ، ويحتجون على ما يقوم به القائمقام من توقيف المطالبين بالوحدة، والمعربين

عن شعور الاسماعيليين بطلبهم الاستقلال لسوريا ، وتعاونهم مع اخوانهم ابنائها .

وهذا هو بيانهم الذي يقولون فيه :

صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء السوري المعظم

نحن الوفد الاسماعيلي من اهالي السلمية ، قدمنا دمشق لنعرب عن ابتهاجنا بنتائج الظفر الذي احرزته هذه الامة من تبديل في الاوضاع ، وأمل بتحقيق اماني الامة السورية باستقلالها ووحدتها ، ولتهنئة المبعدين بفك عقالهم . ولقد كان كل من السيدين محمد وانور الجندي من الذين وقع الاختيار عليهم ليكونا مع وفدنا الممثل لاهالي السلمية .

وامس بينما نحن على استعداد للسفر ، فوجئنا باعتقال السيدين محمد وانور الموماً اليهما بأمر قائممقام قضائنا الامير مرزا ، الأمر الذي يدعو « صدوره عن موظف سوري يخضع الى حكومتكم » للاستغراب .

وقد رحنا نبحث عن الاسباب ، فعلمنا ان القائممقام المذكور غاظه « وهو ممن يعيش في ظلال الحالة غير المستقرة ، على حساب نكبة هذه الامة » ان يظهر آل السلمية عواطفهم ، وان يبرقوا للعميد مستنكرين برقيـة لا تتفق والاماني ابرقها القائممقام وبعض اعوانه ، لذلك فنحن نتقدم لدولتكم وكلنا أمل بان عهد حكومتكم سيكون ميموناً ، محتجين على عمل القائممقام ، واعتقـال السيدين الموماً اليهما ، مسترحمين ان تعاد لمعتقلي السلمية حريتهم سريعاً ، وبذلك تقضون على الدعايات الفاسدة التي قد تحبط مساعي الحكومة وتقضي على الأمل المعقود .

ثم انهم دفعوا بياناً آخر الى السيد هاشم الاتاسي وتحدثوا فيه عما اصابهم من ظلم القائممقام وهذا نصه :

١٢٩ - بيان الاسماعيليين الى السيد هاشم الاتاسي

صاحب الدولة الرئيس الجليل السيد هاشم الاتاسي المعظم

نحن الوفد الاسماعيلي الممثل لاهالي السلمية القادم الى دمشق لتقديم التهاني لدولتكم ولاخوانكم الاكارم بنتائج الظفر الذي احرزته الأمة :

نؤيد جهودكم المخلصة وعملكم المبرور ، في سبيل هذه الامة واستقلالها ووحدتها ، ونستنكر كل محاولة يقوم بها اي كان ، لاعتبارنا في عداد الاقليات، ونعتبر كل محاولة من هذا النوع ، انما يستهدف محاولوها النفع الشخصي، وان هذه المحاولات ليست في مصلحتنا كاسماعيليين . واننا نعلن للملأ اننا نؤيد مضابط الاسماعيليين التي حملناها الى زعيم حماه الدكتور الشيشكلي ، والبرقيات التي بعثت بها السلمية الى فخامة العميد ودولتكم بتأييد الاماني .

هذا ولقد كان وقع الاختيار ، على ان يكون كل من السيدين احمد وانور الجندي بين اعضاء وفدنا اليكم ، ولكننا فوجئنا يوم امس باعتقالهما بأمر من قائممقام قضائنا ، لا لسبب غير حرصهما على الاماني القومية ، وعملهما على اظهار شعور اهالي السلمية صحيحاً .

لذلك نحتج على هذا الاعتقال مسترحمين التفضل باجراء ما من شأنه فك اعتقال المعتقلين . ابقاكم الله ذخراً لهذه الامة .

وعلى اثر مقابلة الوفد العلوي لهاشم بك الاتاسي ، اذاعت الكتلة الوطنية بياناً ، تشكرهم فيه على تأييدهم ، وعلى موقفهم النبيل من القضية الوطنية ، وهذا ما جاء في ذلك البيان :

١٣٠ - بيان الكتلة الوطنية في ١٧ آذار ١٩٣٦

« لا يسع الكتلة الوطنية ، بعد ان تقدم ممثلو اخوانها العلويين ، وزعماء عشائرهم ، وممثلو الطوائف المسيحية الشقيقة ، بوضع ثقتهم بها ، وتضامنهم معها بمطالب البلاد المشروعة ، الا ان تقدم شكرها الجزيل على هذه الثقة الغالية ،

التي لها قيمتها في صميم قلب الامة السورية ، والا ان تبادل العلويين واخوانهم المسيحيين من سكان العلويين ثقة بثقة ، وولاء بولاء ، وحباً بحب ، واخاء باخاء ، وتضامناً بتضامن ، وتكاتفاً بتكاتف ، مقروناً بحفظ حق العلويين والمسيحيين المقدس ، والذي هو جزء لا يتجزأ ، وفلذة لا تنفك ولا تنفصل عن حق سوريا بالحياة الحرة ، والسعادة الشاملة التي تطلبها .

ايها الاخ العلوي النبيل : ان حقك عند امتك السورية من الحياة ، على قدم المساواة ، والتآخي ، والتضامن والتكاتف في الحقوق والواجبات مقدس ، بذات النسبة التي تقدس بها الامة السورية حقوقها المشروعة ، التي تناضل وتجاهد ، وتستبسل في سبيل نوالها .

انك مثل الشعب السوري في اللغة والقومية ، وتساويت واياه في الحقوق والواجبات ، ووحد بينك وبينه التاريخ واللغة ، منذ النشأة الاولى للعرب .

ايها العلوي النبيل : ان اخاك السوري يمد لك يده مصافحاً ، ويعاهدك باسم الوطن المقدس على التآخي ، والتآزر ، والتعاضد ليصون حقك كاملاً ، ولتكون ساعده في تحقيق رسالة العرب وبنيان صرحهم . ولتعش سوريا حرة موحدة .

في ١٧ آذار سنة ١٩٣٦ هاشم الاتاسي

١٣١ - عريضة اهالي راشيا والبقاع بالرجوع الى سوريا

وكان بعض سكان لبنان يحرصون جداً على الالتحاق بسوريا والاتحاد بها . وقد ابرق اهالي راشيا والبقاع بعرض رغبتهم هذه على الوجه الآتي :

لما كنا موقعي هذه العريضة في بلاد كانت ولا تزال تعتبر نفسها سورية ، وكان من حقنا المطالبة بما يعود علينا بالصالح .

وحيث ان الحاقنا بلبنان امر رأيناه مضراً بمصلحة بلادنا . ولما كان طلبنا الرجوع الى بلاد سوريا ، هو طلب عادل ، وحق من حقوقنا ، نلتمس

ايصال صوتنا الى وزارة الخارجية الفرنسية الجليلة ، والى جامعة الامم ، لكي ننال حقنا .

ولا نخال دولتكم الا مجيبين هذا الطلب وسامعين هذه الصرخة ، يرسلها قوم يطلبون انفصالهم عن لبنان واعادتهم الى احضان امهم سوريا .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام .

مئات التواقيع

وارسلت نسخ من هذه العريضة الى وزارة الخارجية الفرنسية ، ونخامة المفوض السامي ، واعضاء الوفد المفاوض ، والوزارة السورية .

١٣٢ ـ احتجاج جراكسة حمص على المضابط التي يوقعها بعض المأجورين بأمر من ضباط الاستخبارات

وقام جراكسة حمص بتوقيع عريضة يؤيدون بها مطاليب البلاد، ويحتجون على بعض المختارين الذين يأتمرون بأمر ضباط الاستخبارات ، ويستنكرون ما يوقعونه من عرائض بالانفصال دون علم الاهالي ارضاءً للفرنسيين .

« جراكسة حمص يؤيدون مطاليب الكتلة الوطنية ، ويستنكرون اعمال دعاة التفرقة بتختيم بعض مخاتير قراهم دون علم اهليها ويحتجون » .

محمد طلعة ناجي ، يوسف احمد عتوق ، حسني رشيد طاغستاني ، انور دبش ، حسين جاهد داغستاني ، محمد علي دبش ، ناظم هارون ، بشير صالح جركس ، كامل رجب جركس ، عبدالواحد داغستاني .

١٣٣ ـ طلاب انطاكية يحتجون على مقاومة الشرطة لحركة العرب ووحدتهم

وتجاه اعمال شرطة انطاكية واستعدادها ومحاولتها مقاومة حركة العرب ومقاومة طلبهم الوحدة ، ارسل الطلاب الاحتجاج الآتي :

فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير المعارف المعظم

يا فخامة الرئيس

نحن طلاب تجهيز انطاكية العرب ، لقد اردنا القيام بحفلة رسمية لتحية علم البلاد المحبوب ، تلبية لارادة اخواننا الطلاب السوريين عامة ، وانصياعاً لأوامر وزارة المعارف ، واظهاراً لعواطفنا الوطنية الصادقة ، ونزوعنا للحرية والوحدة ، والاستقلال التام .

ولكن ما كنا لنعلم يا فخامة الرئيس، ان ابناء الوطن الواحد لا تشملهم القوانين الواحدة ، وان الحريات التي تمنح للبعض ، يحرم منها الآخرون .

اجل ان منعنا من اقامة الحفلة من قبل مدير التجهيز ، كان وقعه شديداً على هذه النفوس العربية المحرومة حتى من احقر انواع الحرية .

ولكنا يا فخامة الرئيس ان كنا قد حرمنا من اقامتها رسمياً في باحة التجهيز خلافاً لاخواننا الطلاب في سوريا ، فلم نحرم من اقامتها في مكان آخر ، ولو كان من الامكنة النائية البعيدة ، إذ ان هذه العواطف المكتنزة في نفوسنا ، لا بد لها من الظهور والتمتع بطعم الحرية ، فتم رأينا على اقامتها في باحة انموذج العفان ، يوم الخميس بعد الظهر ، فجاءت آلاف الاهلين لتشاطرنا عواطفنا ، وتؤدي التحية للعلم الذي بشّرنا بقرب هبوب نسيم الحرية المنعش عليه .

ولكنا لم نكد نفتتح الحفلة ، حتى اقبل رجال الشرطة ، وعلى رأسهم مديرهم « قره‌بت » لتمكير صفونا ، واظهار انواع الازدراء والاهانة لرمز بلادنا وشارة مجدنا ، فطلبوا الى بعضنا ان يرافقوهم الى دار الحكومة ، وعمدوا الى تفريق الجموع التي ارادت ان تستطلع مصير اخوانهم .

ولما كان ليس بامكاننا ، ولا بامكان اي فرد ان يهدىء نفوس الشعب ، بعد ان رأوا ما رأوه من مس كرامتهم ، وعدم احترام شعورهم ، فكانت معركة بين الاهلين وبين الشرطة ، استعملت فيها الشرطة الرصاص لتفريق

الاهلين والطلاب ، الذين لم يشاءوا ان ينفضّوا قبل ان تتم الحفلة بكاملها ، فاعتقلوا بعض الابرياء الذين حضروا الحفلة ، وعاملهم مدير الشرطة « قوه‌بت » معاملة شديدة وامر بضربهم حتى تورمت اجسادهم .

اما العلم فقد مزقته الشرطة في الليل ، وحطمت الخشبة التي نصب عليها، دون ان تلقي له التحية اثناء رفعه !

فعلم البلاد التي تجلسون على كرسي رئاستها ، قد اهين يا فخامة الرئيس ، وان امة قد الصقت بكرامتها هذه الاهانة المرة ، فاسمحوا لنا ان نرفع لفخامتكم احتجاجنا الآتي :

اولاً — على منع الحفلة .

ثانياً — على أعمال الشرطة المنكرة ومديرها قوه‌بت .

طالبين مجازاتهم ، والثأر لكرامة علم البلاد ، رمز مجدنا .

وطالبين من فخامتكم :

اولاً — السماح رسمياً باقامة الحفلة ، وتحية العلم ، بعد ظهر كل خميس ، وصباح كل سبت ، على ان يشترك في تحيته الاساتذة .

ثانياً — العفو عن المعتقلين .

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا .

تواقيع الطلاب عامة

اسباب البرقيات والعرائض

والذي تدلنا عليه هذه البرقيات والعرائض ، ان السلطات الفرنسية الاستعمارية في المحافظات ، والاقضية ، « من مستشارين وضباط استخبارات » الذين لم يرق لهم اتفاق الشعب ، واتجاه البلاد نحو الوحدة ، والمطالبة بها ، وتأييد الكتلة الوطنية ، قد التجأوا الى طلب الانفصال ، وإظهار الشعب كأنه لا يريد الوحدة ، بتختيم مضابط وعرائض وبرقيات ، وارسالها الى مراجعهم العليا . ولكن الاهلين لما شعروا بحركتهم ، وما يقصد هؤلاء من ورائها ، اخذوا هم ايضاً يعملون على مقاومتها ، حتى لا يفهم ان الاشخاص المأجورين من قبل المستعمرين يمثلون البلاد وشعبها ، ويمثلون المناطق التي يتكلمون باسمها . وكان عملهم ولا شك نبيلاً ووطنياً يحمدون عليه، لانه عزّز المفاوضين السوريين وقضى على مداورات المستشارين وتسلطهم ، ودل على اتفاق البلاد بمطاليبها ، واتحاد كلمتها .

ولكن هل يكفّ الفرنسيون عن كيدهم ومقاومتهم لنا ؟

ان الفرنسيين ، رغم ابتهاج الناس بما تم لهم ، وانتصارهم للكتلة الوطنية، وتأييدهم لوفدها وزعمائها ، ورغم سعيهم المشكور لمقاومة حركتهم الرجعية التي اشرنا اليها ، ورغم مجاهرة المخلصين بشعورهم القومي وعدم تخوفهم مما يبديه الفرنسيون من امتعاض وتهديد ووعيد ، فان اضطهادهم للوطنيين لم ينقطع ، بل ازدادوا في كيدهم ، ودسائسهم ، وتنكيلهم ، مما جعلهم يبعدون الأمير احمد الشهابي من بلدته وبلدة آبائه واجداده الامراء الكرام من حاصبيا وراشيا . ولذلك اضطر المومأ اليه ان يرسل الى امين سر الدولة في الجمهورية اللبنانية ، التي لا زال الفرنسيون يتحكمون بحكومتها ، وتنصاع لهم ولاستبدادهم ، البرقية الآتية وذلك في ٣٠ آذار عام ١٩٣٦ :

١٣٤ ـ احتجاج الامير احمد الشهابي على ابعاده من حاصبيا وراشيا في ٣٠ آذار ١٩٣٦

يا صاحب المعالي

ابلغني يوم امس الخميس في ٢٩ آذار سنة ١٩٣٦ قائمقام قضاء مرجعيون قرار حكومتكم القاضي بمغادرتي الاراضي اللبنانية ضمن مهلة ساعة واحدة ، معللاً هذا التدبير القاسي والسريع بانني احمل الجنسية السورية ، وانني عملت في حاصبيا موطن آبائي واجدادي على اخذ وفود الى دمشق تحمل مضبطة بطلب الحاق حاصبيا بالوحدة السورية ، وقد تم ذلك فعلاً ، اذ رافقني القائمقام مع جندي من الدرك الى القنيطرة . فكان هذا العمل مثاراً للاستغراب .

لذلك احتج على هذا التدبير الذي لا مبرر له للأسباب الآتية :

اولاً : ان طلب حاصبيا الالتحاق بالوحدة السورية امر طبيعي جداً ، لانها ما كانت في زمن من الازمان مرتبطة بلبنان ، بل كانت وستظل علاقاتها التجارية والمعنوية ، وذكرياتها المستمدة من تاريخ جهادها وضحاياها ، مرتبطة بأمها سوريا ، هذا عدا عن سياسة الافقار التي عمدت حكومتكم الى اتباعها بحق هذا البلد ، الذي كان موطناً للمجد ومحلاً للكرامة ، فأعادته الى قرية ، او اقل من ذلك ، فبارت زراعته ، وكسدت تجارته ، واصبح قاب قوسين او ادنى من الموت ، فلا اهتمام بحالته الزراعية ، ولا عناية تولي الحكومة موارده لانمائها ، في حين ان بقية الاقضية الاربعة التي ضمت الى لبنان قسراً ، ما زالت مراكز اقضية تتمتع بشيء من الرخاء الاقتصادي بالنسبة الى حاصبيا . لذلك كان من الطبيعي جداً ان يشعر سكان حاصبيا بما يراد بهم ، وان يرتدّوا عن الطريق التي تدفعهم اليه هذه السياسة ، التي اقل ما يقال فيها ، انها سياسة لا مبرر لها ، فيندفعون بكل عواطفهم ومشاعرهم ملتفتين الى امهم التي غذتهم اجيالاً ليرتموا في احضانها ، طالبين منها ان تنقذهم مما هم فيه .

ثانياً : ان بقية البلدان التي ضمت الى لبنان ، قامت كلها بقسطها من الواجب الوطني ، فارسلت الوفود تلو الوفود ، والمضابط تزحم بعضها بعضاً ، طالبة الخلاص من كيان ثبت بالتجربة انه لم ينفع اللبنانيين انفسهم ، بل بالعكس قد اضرهم ضرراً مادياً ، وخلق لهم دولة غير منسجمة بما ضم من مواطن تختلف كل الاختلاف في الشعور ، والعقائد الوطنية ، والآمال ، مما لا يمكن ان يؤلف امة ، مهما تقادم عليه العهد . ومع ذلك، ومع ان صوت البلاد التي ضمت قسراً الى لبنان كان داوياً ، فلم تحرك حكومتكم ساكناً تجاهها ، بل انفردت وشرفتني بتدبيرها القاسي السريع وحدي .

ثالثاً : ان فخامة المفوض السامي اعلن للوفد السوري باسم حكومته انها لا تعارض الوحدة السورية ، وليس لها مصلحة في بقاء تجزئتها ، دافناً بذلك عهداً قائماً ، وفاتحاً عهداً جديداً تقوم دعائمه على أسس من التعاون الصحيح ، والصداقة التي نرجو ان تكون ابدية بين الامتين السورية والفرنسية ، فيتسنى لهذه الامة ان تشق طريقها الى حياة تتبوأ فيها مركزها بين الامم ، وتساهم في الحضارة العالمية بقسط تستمده من تاريخها وحضارتها ، ضامنة بذلك دوام السلم في الشرق الادنى ، وبذلك تربح فرنسا صداقة الامة العربية ، لان سوريا قلب العرب النابض ، ودماغهم المفكر ، لذلك كان عمل حكومتكم مناقضاً كل المناقضة لتصريحات فخامة المفوض السامي ، موجهاً الى حسن النية التي ابداها والى صميم العهد الجديد الذي فتح مصراعيه .

رابعاً : لو ان عمل حكومتكم بابعادي يستهدفني وحدي لهان الأمر ، لان الاضرار المادية التي تلحقني من جراء ذلك هينة رخيصة في سبيل مبدئي وعقيدتي ، ولكن هذا العمل قد استهدف اناساً لا يجوز لحكومة ان تلحق بهم اضراراً ، اولئك هم اصحاب القضايا الموكلون ، إذ لا يخفى على معاليكم انني محام ، ولي عدد وافر من القضايا في محاكم بيروت ، وصيدا ، ومرجعيون ، وجميع مستندات هذه القضايا ووثائقها موجودة امانة عندي ، فتدبير حكومتكم هذا ، قد حرمني حق تخفيف الاضرار عن الموكلين ، وقد طلبت الى محافظ

صيدا تأجيل الابعاد يومين او ثلاثة ، ريثما استطيع تسليم اصحاب الوثائق مستنداتهم فرفض ، وهي لا تزال محفوظة عندي . فاذا قيل ان الموكلين يستطيعون توكيل غيري من المحامين ، فانهم لا يستطيعون الحصول على اسنادهم ووثائقهم ، وقد حال ابعادي دون تسليمهم اياها ، وبذلك فقدوا حقاً طبيعياً وقانونياً من حقوق الدفاع عن انفسهم بلا مبرر ، فكان عمل حكومتكم ضاراً بهم ، تنقصه معرفة النتائج التي تنشأ عنه .

خامساً : ان الوسيلة التي تمسكت بها حكومتكم لابعادي ، هي انني احمل الجنسية السورية ، فاسمحوا لي ان ابين ضعفَ هذه الحجة الواهية فأقول :

لا يخفى على حكومتكم ، انني ابن العائلة التي جاهدت منذ ثلاثة عشر قرناً ، في سبيل حرية هـــذا الوطن واستقلاله ، وقدمت ولا تزال تقدم الاضاحي على مذبح مجد العرب ، وهي تعتبر نفسها صاحبة حق تاريخي وطبيعي في الذود عن تراثها ، والدفاع عن حرية وطنهـا ، وهي التي فتحت حاصبيـا بسيوف اجدادها ، وملكتها عصوراً من الزمن بحق الفتح . ثم تداولت الايام وهي تحت حكمها وامرتها ، لها فيها ذكريات ملؤها المجد والفخار ، وتاريخ يشهد انها كانت وما زالت حامية اخلاقها ، ومبعث صفاء سريرتها ، وحارس قضيتهـا الامين ، المضحية في سبيل تقدمها ورخائها . وما كانت الجنسية التي اتشرف بها وافاخر ، لتمنعني يوماً من الاهتمام ببلد اجدادي وآبائي ، وموطن فخارهم وفخاري ، ولا بالسبب الذي يقطع علائقي الوثقى بها ، ولا بالسبب المبرر ليقال انني سوري غريب عنهـا ، في الوقت الذي تتطلع فيه الامم جميعاً الى قومياتها فتبني دعائم وحداتها الوطنية على القومية الصحيحة . وفي الوقت الذي ينبثق فيه من لبنان نور القومية ليسطع على هذه البلبلة من العقائد الوطنية ، فيمحق بضيائه الساطع اوهاماً خلقتها الظروف واوحت بهـا المصالح التي تستعمل كل شيء في سبيل غاياتهـا .

واعتقد ان إبعادي هذا ، لن يكون له صداه المستحب لدى عقلاء اللبنانيين المخلصين لوطنهم ، الصادقين في عروبتهم ، لانه يحمل على الاعتقاد ان الحكومة

التي تتولى الأمر في لبنان تضرب بالشعور الوطني الموحد عرض الحائط ، ولا تبالي بالعواطف الوطنية التي بدأت تتقد غيرة وحماسة ، في الوقت الذي توضع فيه « في وزارة الخارجية الفرنسية قضية الامة بمجموعها ـ لا سورية ولا لبنانية ـ على بساط البحث لايجاد افضل طريق تشقه نحو الحياة ، ونحو المجد » ومن اشد ما يؤلم المخلص لوطنه، ان يكون هذا مدعاة لاحباط العمل التاريخي المجيد .

وختاماً ثق يا صاحب المعالي ان تدبيركم الموجه الى شخصي لا يزيدني الا تمسكاً بعقيدتي القومية ، ولا يمنعني مطلقاً من الاهتمام ببلدي ، بل لا يمكن لاية قوة من القوى ان تفصلني عن موطني واهلي وعشيرتي ، فسأظل اميناً لعهدهم ، باذلاً حياتي في سبيل حياتهم ، لان هذه الحدود الوهمية لا تستطيع ان تضم سوى وحدة احكمت بنيانها الاجيال، وشادت دعائمها ذكريات وآمال واحدة فهي باقية ، على رغم الزمان ، راسخة الاسس شامخة البنيان .

الامير احمد الشهابي

١٣٥ ـ احتجاج الارثوذكس في اللاذقية ، على تصرفات حكومة شوفلر الاستعماري ، نائب المفوض السامي في المحافظة المذكورة

وكما احتج الامير احمد الشهابي على إبعاده ، بأمر من حكومة لبنان ، احتج زعماء العلويين ، وشباب اللاذقية ، وشباب بني عامر ، على تصرفات عمال السلطة الفرنسية ، في مناهضة طلاب الوحدة ومقاومتهم، وحجز حرياتهم . واليك احتجاجاتهم الصارخة في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ ، وما قالوه بهذا الخصوص :

في الوقت الذي ترخي فيه حكومة اللاذقية العنان لدعاة الانفصال تحت ستار ما يسمى بالاستقلال العلوي ، تسخّر كل قواها لمقاومة الامة المجمعة على توطيد دعائم وحدة الوطن ، ولكن عملها هذا لا يلاقي اي تأثير لدى الأمة المؤمنة بحقها .

وقد رأى اخيراً بعض الموظفين ، ان يحاولوا القيام بتوقيع مضابط بطلب الانفصال من اخواننا ابناء طائفة الروم الارثوذكس ، ولكن رجال الطائفة وعلى رأسهم العميد الكبير السيد اسبر بشور قاموا بتوقيع المضابط بتأييد وحدة الوطن . وهكذا يمنى المبطلون اعداء الامة كل يوم بهزيمة شنعاء ، فوحدة الوطن كائنة لا مفر منها ولا مهرب .

وقد تلقى مكتب الكتلة الوطنيـــة برقية من العميد السيد بشور ، بتأييد الوحدة ، وهذا نص البرقية التي وصلتنا نسخة منها :

دمشق — القبس

الاوضـاع الحاضرة اوصلت البلاد الى حالة غير مرضية ، اطلب الوحدة السورية باعتبارها الملجأ الوحيد لامانينا القومية والاقتصادية ، راجياً رفع صوتي الى الوفد السوري المفاوض في باريس .

اسبر بشور

وازاء اضطهاد طلاب الوحدة والشباب ، وازاء تصرفات حكومة اللاذقية، ابرق الزعماء الوطنيون الى العميد السامي محتجين البرقية التالية :

بيروت — فخامة المفوض السامي

حيث حكومة اللاذقية تزج بالسجن مناصري طلاب الوحدة السورية ، كحامد حسن « صافيتا » نرجو فخامتكم ان تفتحوا سجون حكومة اللاذقية لمائتي الف علوي ، كي يتخذوا من هذه السجون مقراً للدعاية لفكرة الوحدة .

منير العباس ، حامد المحمود ، ابراهيم الخوري ، الدكتور مخائيل بشور.

وقد قدموا لحاكم اللاذقية الكتاب التالي :

دولة حاكم حكومة اللاذقية المحترم

ان زج الدعاة بطلب الوحدة ومناصري طلابها في السجون ، بلا موجب ولا مسوغ قانوني ، سوى تصديق اقوال الانفصاليين الموهومة ، القـائمة على

رغبتهم بتضليلكم ، وتضليل عمالكم ، والاصطياد بالماء العكر ، امور تتنافى مع الحق، فاذا كنتم تعتبرون ان من الواجب زج كل من يطلب الوحدة بالسجن، كما جرى للشيخ حامد حسن « صافيتا » فتفضلوا بفتح ابواب السجون ليدخلها طلاب الوحدة ، وليتخذوا منها مقراً لدعايتهم ، وحث الناس على طلب الوحدة السورية .

ومع الرجاء ان ترفعوا استدعاءنا هذا لفخامة المفوض السامي ، كي يتفضل فخامته برفعه بدوره للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي ، وجمعية الامم، تفضلوا بقبول فائق الاعتبار .

منير العباس ، حامد المحمود ، ابراهيم الخوري ، رشاد العمر ، بولس ديبه ، يونس اسماعيل .

وبمناسبة التدابير التي تتخذها حكومة جبل الدروز ازاء طلاب الوحدة السورية ، الذين يعبرون عن ارادة الوطن ، وموقفها من الزعيم الكريم السيد علي مصطفى الاطرش ، وإبعاد فريق من اخوانه ، عقد الشباب الدروز مؤتمراً في دمشق ، وتداولوا في التدابير التي لجأت اليها حكومة الجبل، وقرروا اعلان رأي البلاد وشبابها في هذه الاعمال ، والنداء بارادة الوطن ، وهي أسمى من كل ارادة . وهذا نص البيان الذي اصدره المؤتمر ، وابلغه الى المقامات الرسمية في المفوضية العليا ، والكتلة الوطنية ، وحكومة الجبل ، والمجاهدين :

١٣٦ ـ بيان المؤتمر الدرزي واحتجاجاته على تدابير الحكومة في الجبل

في الوقت الذي يعلن به فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا موافقته على حل القضية السورية ، بعد ان اجتازت مراحل شتى في جهادها الوطني ، ومرت عليها تجارب عديدة لم ترتكز على اسس قويمة كانت سبباً في بقائها تحت كابوس الانتداب ، وبعد ان جاءت المحادثات التي جرت مؤخراً في بيروت ، والتي اوضح بها فخامة المفوض السامي بانه « ليس للجانب الفرنسي مصلحة ما في تجزئة البلاد السورية » مقدمة لبوادر حسنة انجلت معها كثير من

النقاط التي كانت محور الخلاف بين الجانب الفرنسي والجانب السوري ، وحلت المشاكل الفرعية التي نجمت عن موقف البلاد السورية ابان الاضراب ، وانتقلت المفاوضات الى مدينة باريس ، واطمأنت الامة السورية الى ما اذاعه فخامة المفوض السامي من بيانات تدل على حسن نية الجانب الفرنسي ، وانتقال البلاد السورية من حالة تشبه العدم ، الى حالة استقرار ، تلجأ السلطة الحاكمة في جبل الدروز الى وضع العقبات في طريق التفاهم الذي بدأ به فخامة المفوض السامي ، وتقاوم طلاب الوحدة السورية في تلك المنطقة ، المعروفة بانها جزء من سوريا ، مقاومة لا تدل الا على نهج الاساليب التي كانت تتبع منذ فرضت هذه التجزئة، والتي كانت سبباً في بقاء حواجز سوء التفاهم بين الامة والسلطة ، وذلك باستعمالها كافة وسائل الضغط على الحرية الشخصية ، ومعاقبة القائلين بفكرة الوحدة ، وفي الوقت نفسه اباحت لفريق من الموظفين بثّ دعاية الانفصال في القرى ، والتذرع بشتى الوسائل لقتل الحركة الوطنية ، بينما الدروز ما برحوا يعلنون رغبتهم في التخلص من الاوضاع القائمة ، على اساس الاستقلال الوهمي ، الذي أوجده قرار فخامة المفوض السامي في عام ١٩٣٠ .

فالشباب الدرزي في مؤتمره المنعقد في دمشق في ٢٧ آذار ، يستنكر هذه التدابير التي لجأت اليها السلطة في جبل الدروز ، والتي تناقض رغائب المفوض السامي ، وأمنية الاهلين معاً ، ويحتج على الاعمال الآتية :

اولاً ـ مقاومة طلاب الوحدة السورية في الجبل الدرزي ، والحجز على الذين هبطوا دمشق لاعلان رغبتهم في هذه الوحدة المنشودة ، والحظر على السيد علي مصطفى الاطرش بالخروج من بيته بالقوة ، والضغط على حرية السيد فرحان العبدالله باخراجه واخوانه من السويداء .

ثانياً ـ إبعاد فريق من الشباب لانتسابهم الى طلاب الوحدة .

ثالثاً ـ مصادرة الصحف التي تعبر عن حقيقة آراء الاهلين .

رابعاً ـ منع الامير امين ارسلان من الاتصال بزعماء الجبل ، واخراجه من قبل السلطة .

خامساً ـ سد الطرق العامة «كطريق بصرى» ومنع اتصال السوريين بالجبل.

سادساً ـ عدم السماح لفريق من تجار الجبل بالقدوم الى دمشق ، وتفتيش المسافرين الى الجبل والقادمين منه .

فالدروز الذين ساهموا في الحركة الوطنية باكبر قسط منذ نشأتها ، وضحوا في سبيل وحدة البلاد واستقلالها بآلاف الرجال ، وتحملوا انواع المحن والمصائب من نفي وتشريد ، والذين استوحوا جهادهم من الرغبة في تحقيق هذه الامنية ، واعلنوا في احرج الظروف عن رغبتهم في القضاء على هذه التجزئة التي كانت ولم تزل من العوامل التي اوصلت البلاد الى حالة الفقر والشلل في مواردها الاقتصادية ، يؤكدون للامة السورية المجاهدة تعلقهم بالوحدة ، ورفض كل حل لا يتناسب وجهادهم ، ويعلنون في هذه الساعة انهم باقون على العهد ـ ولهم على ذلك ادلة ـ ماضون في جهادهم ، الى ان تبلغ الامة غايتها المنشودة.

واذا كانت السياسة المتبعة في الجبل الدرزي حالت دون رفع هذا الصوت الذي لا يرتفع الا عن عقيدة واخلاص ، فلهم من الماضي القريب ، ومن جهاد زعيمهم الاكبر سلطان باشا الاطرش وصحبه الميامين ، ما يؤكد للامة السورية انهم يروون شجرة الاستقلال بدمائهم ، لا بمداد اقلامهم ، واقوال خطبائهم .

باسم مؤتمر الشباب الدرزي

معروف صعب

ولما رأي العلويون ان حكومة «شوفلر» لم تنقطع عن التدابير الاضطهادية ، ولم تكف عن مناوأة احرار المنطقة وطلاب الوحدة ، رفعوا شكايتهم الآتية عن طريق «حيفا» الى باريس ، وهذا ما جاء فيها :

١٣٧ - برقية العلويين الى رئيس الوفد السوري ، احتجاجاً على تمادي شوفلر وسعيه للتفرقة

في ١٠ نيسان سنة ١٩٣٦

اوتيل كونتيننتال - رئيس الوفد السوري

باسم الاكثرية الساحقة على مختلف طوائفها من طلاب الوحدة السورية بهذه المنطقة ، نلتمس رفع تشكياتنا على سياسة المسيو شوفلر ورجاله التي ترمي الى التفريق بين طبقات الشعب المطمئن المرتاح الى تحقيق امانيه من وحدة وسيادة واستقلال .

نطلب من المقامات العليا توقيفه عن الاسترسال بهذه السياسة الخاطئة ، التي ليس من ورائها الا تشويش جو المفاوضات الجارية ، وذلك بالمظاهرات التي تقيمها السلطة في حكومة اللاذقية بواسطة المرتزقة ، بمظاهرة بانياس المسلحة ، التي اشترك فيها موظفون رسميون ، كقائممقام الحفة علي الكنج ، وسكرتير الاستخبارات علي مهنا ، وقائممقام بانياس فيليب الخوري ، ومدير العنازة علي نجيب ، ومعين الحامد مدير الحميدية . وحيث تعالى اطلاق الرصاص بين سمع الحكومة وبصرها ، وتصريح محمد سليمان الاحمد ، بوق الحكومة المعروف ، ان لديه ٣٥ الف بندقية ، يعدها للقيام بدعاية الحكومة .

نرفع شكوانا لوزارة الخارجية ، وهريو ، وباستيد، عن تحريض حكومة اللاذقية ، نطلب منكم عملاً حازماً ، وتحميلها كل مسؤولية تسفر عن سياستها الخرقاء .

التواقيع : جابر العباس ، اسماعيل الهواش، اسبر بشور ، محمد عبدالرزاق ، عبدالقادر شريتح ، اسعد هارون ، علي محمد كامل ، علي شهاب ناصر ، نديم اسماعيل ، الياس نسيم بشور ، رباح احمد الدندشي ، ابراهيم الخوري ، المحامي حليم عيسى بشور ، الدكتور اسكندر بشور ، حامد المحمود ، يونس اسماعيل، فائز الياس ، المحامي الياس طيار ، نقولا بشور .

١٣٨ ـ اضراب صور وصيدا والنبطية وجبيل ، احتجاجاً على اضطهاد حكومة لبنان للمنادين بالوحدة السورية

وفي ١٠ نيسان سنة ١٩٣٦ ، احتجت صور، وصيدا ، والنبطية ، وجبيل، على اضطهاد حكومة لبنان « صنيعة الاجنبي » للمنادين بالوحدة السورية ، وعلى مقابلة الدرك لهم بالرصاص ، والقبض عليهم والزج بهم في السجون انتقاماً منهم، وحيث لم يفد الاحتجاج ، فقد اضربت المدن المذكورة واعلنت سخطها ، وهذا ما ذكرته جريدة « الايام » عن البرقيات والاضرابات .

« لا تزال بنت جبيل مستمرة في اضرابها . وها هو اليوم التاسع الذي يمر على الاضراب الشامل فيهـــا ، ولا يزال رجال الدرك يحتلون المنازل ، ويجبرون الاهلين على تقديم الطعام ، واللوازم . وقد بلغ عدد المعتقلين منها ما ينوف على الستين شخصاً ، قسم منهم في سجن صيدا ، والقسم الآخر في سجن الرمل ببيروت . وقد ذهب وفد من وجهـاء جبل عامل الى بيروت لمراجعة اولي الأمر ، بشأن المعتقلين الذين يزداد عددهم يوماً عن يوم .

واضربت صور اضراباً عاماً شاملاً ، وارسلت البرقيات الاحتجاجية الى المراجع الرسمية . وقد ساد اضراب صور الهدوء ، واقيمت فيها حفلة حافلة ، بمناسبة مرور اسبوع على شهداء بنت جبيل ، تجلى فيها الشعور الوطني . ويبذل شباب صور جهوداً جبارة في الموقف الحاضر ، والعمل على تأييد اخوانهم .

وواصلت النبطية اضرابها ، وهكذا تمر عليهـا ايام وهي مضربة ، وقد اقيمت فيها يوم امس الاربعاء حفلة كبرى ، لمناسبة مرور اسبوع على شهداء بنت جبيل ، وقد اجتمع في النبطية اهـالي القرى المجاورة ، حيث بلغ عدد المحتشدين نيف وعشرين الفاً ، وكانت اهازيجهم تشق عنان الفضاء، وقد اقيمت الحفلة في المسجد الحسيني ، وافتتحت في الساعة التـاسعة والنصف ، فصمت الناس ثلاث دقائق حداداً على الشهداء ، ثم تعاقب الخطباء فتكلم السادة :

عادل عسيران ، الشيخ علي الزين ، الدكتور غندور ، نديم حمادة ،

وبعض الشباب الوطني ، وانشد الشباب اناشيدهم الوطنية الحماسية .

ثم اعلن انتهاء الاضراب والمظاهرات ، والعمل على حفظ كرامة البلاد وحقوقها . ثم تفرقت الجموع المحتشدة ، هاتفة للوحدة السورية .

وتناول فريق من الوجوه الذين شهدوا هذه الحفلة طعام الغداء على مائدة السيد محمد الفضل .

١٣٩ - بيان حكومة لبنان وتهديدها الجرائد بالتعطيل

والغريب ان الأمر لم يقتصر على الفرنسيين ، بل شمل رئيس الجمهورية اللبنانية الذي خشي على دولته ان تنهار ، اذا ما عمم الطلب ، ونادى الجميع بالوحدة السورية ، فأصدر قراراً بتعطيل بعض الصحف التي عطفت على الحركة الوطنية ، ودافعت عن وجهة نظر المطالبين بالوحدة ونشر البيان الآتي :

« تذكر الحكومة ارباب الصحف ، بان المقالات والاخبار والرسوم التي تمس سلامة ووحدة اراضي الجمهورية اللبنانية ، والتي من شأنها ان تكدر بسبب ذلك صفو السلام والنظام العامين ، تجعل الجرائد والمنشورات الموقوتة التي تذيعها مستهدفة للتوقيف المنصوص عليه في القرار رقم ٣٠٨٠ ، الصادر في ٢١ نيسان سنة ١٩٢٥ ، بدون ان يحول ذلك دون اجراء التعقيبات القضائية في حق المخالفين ، وجميع المسؤولين الآخرين » .

وكأنه لم يكفنا قيام السلطات الفرنسية بمناوأتنا ، ومناوأة طلاب الوحدة واضطهادهم ، حتى تجاسر دعاتهم على السعي لاثارة قضية الاقليات الدينية، والمذهبية، والعرقيـــة ، واحداث حوادث توقظ الفتن ، وتسبب القتال ، والتعدي على الارواح ، كيلا تجلو فرنسا عن سوريا بحجة حمايتهم ، لانهم لا يأمنون على انفسهم ، واموالهم ، ومعابدهم ، من شر الاكثرية .

فمن الضروري ان تتوقف فرنسا عن ابرام المعاهدة ، ريثما تستوثق من حمايتهم ، وتبقى يدها طليقة من كل يد ، اذا اقتضى تدخلها في الدفاع عنهم .

وكان يتراءى لهم انهم واصلون الى ما يبغون ، فيبرقون البرقيات مرةً ، ويدسّون اخرى ، ويتعرضون لمن يتظاهر بالوطنية بالتهديد، والتنديد ، والوشاية، ويساعدهم الفرنسيون الموتورون ، ويعطونهم كل ما يلزمهم ليكيدوا لمن يشاءون، وينكدوا عيش من يشاءون، وما يشاءون ، الا ان يشاء الفرنسيون الذين هم علة كل بغي ، وسبب كل فساد ، ومصدر كل فتنة .

١٤٠ ـ خليل معتوق ودسائسه

وكان ممن عمل اكثر من غيره بحقد ، وتعصب ، ولؤم، وانانية، وطمع، في ان يكون عند اسياده الفرنسيين شيئاً مذكوراً « خليل معتوق » المعروف في دمشق ، وهو من كبار المغامرين ، ومن التجار الذين أثروا من وراء تهريب المخدرات ، والمتاجرة « بالتنباك » في بلاد ايران . ولما غنم واغتنى حدثته نفسه ان يتزعم حركة التدجيل ، ونصرة المستعمر ، ففرض نفسه زعيماً ، واعلن في الصحف والوكالات عن عزمه على الذهاب الى فرنسا ، ليدافع عن قضية المسيحيين ظاهراً ، وعن مطامعه باطناً .

وكان يعلم ان بين الوفد السوري المفاوض ثلاثة من خلّص الوطنيين المسيحيين ، الذين هم أعلى منه علماً وقدراً ، واصدق دفاعاً .

فغادر دمشق الى بيروت ومنها الى باريس ، وادّعى ان البطريرك الماروني، وبطريرك الروم الكاثوليك قد وكّلاه ، وانه سيقوم بالواجب الوطني .

وكان من دواعي الأسف ، ان البطريرك عريضة وافق على وكالته ، واعطاه كتاباً ، والبطريرك الكاثوليكي كتاباً آخر ، ليطالب بحقوق الاقليات المسيحية وحمايتهم ، وكان عملهما مدعاة للقيل والقال، وسوء التأويل، وخروجاً عن المبادىء الوطنية ، ونكراناً لنعمة الاستقلال ، واجابة لتحريض خليل معتوق ومن شاكله من اصحاب المنافع الخسيسة ، والانتهازية الوضيعة .

ولما وصل خليل معتوق الى فرنسا ، بذل المال ، واشترى بعض الصحف، التي كتبت عنه المقالات ، وأقام الولائم ، ودعا اليها مخبري الصحف ، وكبار

الفرنسيين ، ودسّ في وزارة الخارجية على الوفد دسائسه، وحرّض الفرنسيين عليه قدر ما استطاع .

ولكنه لما باء بالخيبة والفشل ، ولازمه النحس واليأس ، عاد الى سوريا بخفي حنين ، وأضاع المال والسمعة، ولكنه بذل الأذى لامته والنكاية بسمعتها .

ولما كان كتاب البطريرك وثيقة تاريخية ، اردنا نشره ، ليعلم الشعب ما هي الألوان التي يتلوّن بها هؤلاء الرجال ، والغايات التي يخفونها في صدورهم ولله الأمر .

١٤١ - كتاب البطريرك الى وزارة الخارجية

جناب الوزير ...

لما وقع الاختيار على تأليف الوفد السوري ، المفوض بالمفاوضة مع الحكومة الفرنسية ، لوضع اسس المعاهدة السورية ، لم يجرِ البحث في انتداب ممثل للاقليات يرافق الوفد لباريس ، ويعمل بالاتفاق معه .

ونحن مع اننا نثق تمام الثقة بعطف الحكومة الفرنسية ، والوفد السوري على الاقليات ، رأينا ايضاً ان نوفد لباريس ، بالاتفاق مع غبطة اخينا بطريرك الروم الكاثوليك كيرلس مغبغب ، حضرة ولدنا السيد خليل معتوق، للاشتراك بالبحث في هذه القضية .

فنرجو من سعادتكم ان تعتمدوه فيما يبسطه لكم بشأن الاقليات ، وذلك بالاتفاق مع وكيلنا البطريركي بباريس المونسنيور الفغالي . واقبلوا يا حضرة الوزير ... الخ .

١٤٢ - كتابه الى السيد خليل معتوق

ولدنا خليل بك معتوق

لقد كتبنا اليوم الى وزارة الخارجية الفرنسية ، نفيدها اننا وكلناكم عنا

لتتعاطوا مع الوفد السوري باسمنا ، في وضع اسس المعاهدة السورية ، وذلك لما لنا من الثقة بمقدرتكم وتفانيكم في خدمة المصلحة العامة من جهة ، ولنعلن من جهة ثانية، اننا على اتم وفاق مع غبطة اخينا البطريرك كيرلس مغبغب ، بتوكيلكم حتى تتعاطوا المدافعة عن الاقليات السورية ، وذلك بموافقة الوفد السوري الوطني ، الذي نعرف ارتباطكم الوثيق مع رجاله ، وبقبول رجال فرنسا الرسميين .. على اننا نطلب منكم على كل حال ان تعملوا دوماً بالاتفاق مع ممثلنا بباريس المونسنيور فغالي ... الخ .

١٤٣ ـ مذكرة البطريرك الارثوذكسي لوزارة الخارجية

وقد علمت ان غبطة البطريرك الارثوذكسي ، ارسل مذكرة الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى الوفد السوري المفاوض يعرب فيها عن رأيه بشأن الاقليات في سوريا ، ويقول :

« ان المسيحيين هناك يعتبرون انفسهم ابناء البلاد كسائر السكان، وانهم كانوا دائماً على غاية ما يكون من المودة والاتفاق مع العناصر الاخرى » .

وأيد غبطته الوفد السوري المفاوض في وجهة نظره ، بشأن تأمين حقوق البلاد ، لان في تأمين هذه الحقوق تأمين مصالح الأقلية والاكثرية معاً .

١٤٤ ـ بيان الكتلة الوطنية بشأن الأقليات

ورأى رجال الكتلة الوطنية خطورة الموقف ، وقدروا ما قد يكون لمسعى هؤلاء الناقمين من تأثير في نفوس الاقليات ، فأصدروا البيان الآتي ، عن حقوق الاقليات ، وموقف البلاد منها ، وذلك في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ :

« مساء امس ابلغ صاحب السيادة الوقور السيد ملاتيوس مطران دياربكر السيد فخري البارودي بان صاحب الغبطة الجليل السيد الكسندروس ، بطريرك انطاكية وسائر المشرق للطائفة الارثوذكسية ، جاء الى دمشق يقضي فيها يوماً واحداً ، وانه ينتهز هذه الفرصة ، ويود زيارة الكتلة الوطنية ، وينتظر ان يعين له الزمان والمكان .

وعلى هذا ، تقرر استقبال غبطته اليوم الاثنين في ٣٠ آذار ١٩٣٦ ، الساعة العاشرة قبل الظهر ، في منزل السيد فائز الخوري .

وفي الموعد المعين شرف غبطته ومعه صاحب السيادة المطران ملاتيوس ، فاستقبله نائب رئيس الكتلة الوطنية السيد شكري القوتلي واخوانه اعضاء الكتلة الوطنية السادة : لطفي الحفار ، وفخري البارودي ، ونسيب البكري ، وعفيف الصلح ، واحسان الشريف ، وصاحب الدار فائز الخوري .

فتفضل صاحب الغبطة وقال : انه يأسف لاضطراره الى الغياب عن دمشق منذ اكثر من اربعين يوماً ، وهكذا تعذر عليه مشاركة الكتلة في دمشق بمواقفها الاخيرة ، وهو الآن انتهز هذه الفرصة ، واتخذ منها وسيلة لتهنئة الكتلة الوطنية بجهودها وبما وصلت اليه من نتائج عظيمة ، داعياً لها وللأمة باستمرار النجاح واستكمال التوفيق .

وقد دار البحث حول حقوق الاقليات ، فأكد رجال الكتلة لصاحب الغبطة صدق عزيمتهم ، وثبات رأيهم ، على احترام اخوانهم المسيحيين ، الذين رافقوا الجهاد العربي ، منذ فجر النهضة العربية حتى اليوم ، كما انهم اعلنوا في ميثاقهم ، وفي دستورهم ، استعدادهم لاحترام جميع الطوائف ، وتأييد حقوقها كاملة غير منقوصة ، تحت راية الوحدة والاستقلال .

فسر غبطته من هذه التأكيدات ، وزاد عليها قوله : اذا كان السوريون يحرصون على حقوق البلاد من ان يهضمها الاجنبي ، فلا يعقل ان يقدموا على هضم حقوق بعضهم بعضاً . وانه يسجل هذه النيات الحسنة لرجال الكتلة الوطنية داعياً الى الله ان يوفقها في خطتها ويبلغها امانيها ، التي هي اماني الجميع ، لا سيما الطائفة الارثوذكسية العربية ، التي تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من مجموع الامة العربية .

وقد دام الاجتماع نحو ساعتين ، فودع غبطته رجال الكتلة ، وشيعوه بما يليق بمقامه السامي من تجلّة واكرام .

مكتب الكتلة الوطنية

نشرت الكتلة الوطنية البيان ازالة للشبهات التي اثارها الناقمون ، وانتظرت ان يرجعوا عن غيهم ودعاياتهم ، ويعودوا الى صوابهم . ولكنهم عندما خاب سعيهم من هذه الناحية ، اثاروا قضية لبنان وحدوده ، والمطالبة باستقلاله ، وعقد اتفاق مع فرنسا لضمان استقلاله وكيانه ، وادارة جمارکه ، كأن لبنان يريد بقاء فرنسا الى الأبد ، ويخشى الاتحاد مع سوريا ، مع ان لبنان لا تعيش حياته الاقتصادية بدونها ، ولا يمكن لفرنسا حمايته وهو محاط بالدول العربية ، ولا تتحمل هي مصاريف حمايته لسواد عينيه . وما فائدتها منه ؟ وكيف يتم للبنان الاستغناء عن سوريا وهي بلاد منتجة ، وهو بلاد مستهلكة ؟

وعلاوة على هذا لا يوجد مانع من الاتفاق والتفاهم معه سوى انانيـــة « المتزعمين » وتعصب الطفيليين ، ولو ترك الأمر لسكان البلاد انفسهم ولمطلق حريتهم لما ترددوا في الترحيب بالاتحاد ، وقد طالبوا به قبل ١٧ عاماً ، ولا يزالون يطالبون به حتى الآن ، وسيطالبون به ما دامت لغتهم ، ونسبتهم ، وثقافتهم ، ومصالحهم الاقتصادية ، وعواملهم التاريخية ، وصلاتهم القوميـــة ، وضروراتهم السياسية ، والعسكرية ، تفرضه عليهم وعلينا ، وتدعمه وتقول به .

اما مجرد الخوف ، وقول البطاركة ، وسعي المعتوق ، ومن شاكله ، فلا يشكل سبباً مانعاً للتفاهم والاتحاد .

واما حقوق الاقليات ودعواهم بها ، ومطالبتهم فرنسا بضمانتها فلا مبرر له ، لأن الدستور السوري قد كفل للطوائف حقوقهم ، ونصت عليها مواده . والوطنيون اوجبوا في بياناتهم وخطبهم رعايتها وصيانتها ، ولم يقولوا يوماً انهم لا يحترمون الدستور ، ولا يقرّون بحقوق الطوائف التي لهم .

فهل يعقل ان يخلّوا بمبادئهم وعقائدهم اذا استقلت البلاد ؟ وهل يتصور ان يكون اصحاب الحقوق « اقليات غريبة دخيلة » وهم من اهل البلاد وسكانها من قديم الازمان .

كيف يعدون انفسهم اقلية ويطالبون بحقوقهم ، وممن يطالبون بحقوقهم ؟ أليسوا هم من صميم العروبة ، ومن صميم الوطن ، وهم والاكثرية سواء في الجهاد ،

والدفاع ، وفي وضع الدستور ، وفي اعطاء كل ذي حق حقه ، وفي تمثيل الامة ، وفي بناء هذا الوطن ؟

ان القرن العشرين ، قرن التآلف والامتزاج ، ورعاية الحقوق والواجبات ، ومن عزم ان يسير في موكب الامم الراقية ، لا تحدثه نفسه ان يسلب حق اخيه ، والعرب امة دل عنصرهم النبيل ، وتاريخهم الحافل بمفاخر الاعمال ، وجلائل المبادىء ، على انهم لا يعملون ولن يعملوا ، بغير ما يوحي به ايمانهم القومي ، ويأمر به دينهم القويم ، ولن يعتدوا على اي طائفة ، او اي مواطن اعطاها الدستور حقها بصراحة ، وأمر بحماية هذا الحق ورعايته .

فاذا كانت سوريا تطالب بالوحدة ، فانها تطلب ذلك لتبرهن على اهليتها لخدمة بنيها خدمة عجزت عن تأديتها أمم الغرب ، وتثبت للعالم ان العرب امة مشبعة بروح الاخاء والوفاء الانساني ، تحترم الحقوق ، وترعى العهود ، وتعمل للوفاق ، فلا خوف على احد من الوحدة ، ولا خوف عليه من الاستقلال والسيادة .

ان الخوف ليس من الوحدة ، ولا من العرب ، ولا من الوطنيين ، ولا من الجامعة العربية ، ولكن الخوف من فرنسا ، ومن بقاء فرنسا ، ومن التجزئة ، ومن القومية المتفسخة ، ومن الطائفية المتعصبة ، والخوف من الاجانب والدول المستعمرة ، التي من شأنها بذر بذور التفرقة والتجزئة ، لانها قوانا واستثمار ضعفنا ، والبقاء محتلين ديارنا .

هذه حقيقة تؤمن بها الكتلة ، ويؤمن بها كاتب هذا البيان الآتي ، وهو رجل عاقل ارمني بعث بها الى جريدة « القبس » لتنشر ويطلع عليها بنو جنسه .

١٤٥ - بيان الكابتين جورج حايك عن الأقليات

قالت جريدة « القبس » في ٢ نيسان سنة ١٩٣٦ :

« الكابتين جورج حايك شاب ارمني ، اجلي عن بلده مع من اجلي من

الارمن ، وسكن سوريا ايام الحرب العامة ، ثم فر الى الازرق والتحق بالثورة العربية ، وقام بوظيفة ترجمان لدى الضباط الانكليز ، لانه يحسن الانكليزية . ثم غادر البلاد السورية بعد الحرب الى الولايات المتحدة الاميركية ، وانضم الى المدرسة الحربية وتخرج منها ضابطاً ، ورقي الى رتبة كابتين في الجيش الامريكي. وقد عاد منذ اربعة اشهر الى سوريا ، وهو اليوم نزيل دمشق ، ويقوم بمكاتبة عدة صحف كبرى في اميركا .

وقد تفضل وارسل الينا كلمة بمناسبة موقف اخواننا الارمن في الحوادث الاخيرة قال :

سألني بعد وصولي الى سوريا كثيرون من بني قومي الارمن عن السياسة الرشيدة التي ينبغي ان يسير عليها الارمن النازلون في سوريا اليوم ، وبما ان بعض الارمن يدركون الموقف الحالي تماماً ، الا ان اكثرهم، كما ظهر لي ، لا يعرفون الموقف الذي يجب ان يقفوه في هذه الظروف العصيبة ، لذلك نراهم غير متأكدين من الطريقة التي يسلكونها .

ان موقفي الآن ليس موقف الرجل الذي يملي ارادته على الشعب الارمني في سوريا ، وليس لي مثل هذا الحق ، الا انني درست الحالة من جهات عديدة فرأيت ان ابدي رأيي ، واجيب على هذه الاسئلة ، بايضاح الموقف الحالي ، ليتسع المجال امام السائلين ، والذين لم يكوّنوا لانفسهم خطة فيسيروا في الطريق التي يرونها افضل في نظرهم .

ان اول ما اريد من اخواني الارمن في هذه البلاد ، ان لا يخشوا تبدل الحكم والرئاسات ، وعليهم ان يدركوا قبل كل شيء انهم ضيوف عند اخوانهم العرب ، وقد قام العرب السوريون بواجب ضيافتهم ، قبل ان يفرض الانتداب الفرنسي على سوريا بزمن بعيد .

وبما ان العرب من شيمتهم اكرام الضيف ، فقد قاموا على الاجمال باكرام وفادة مهاجري الارمن ، حتى شعر اكثرهم بان سوريا اصبحت وطنهم ، وباتوا يحبونها حباً لا يقل عن حب السوريين انفسهم لوطنهم ! .

اما من جهة الاختلاف في الديانة ، فقد وجد الارمن النازحون الى سوريا بان الدين الاسلامي ، هو الذي كان سبباً في الاضطهاد الذي كانوا يلاقونه من الحكام الاتراك ، بل عرفوا حقيقة كانوا يجهلونها ، وهي ان العرب المسلمين غير متعصبين ، ولا يحملون في قلوبهم اي حقد لمن يختلف عنهم في الدين ، وهذه طريقة ورثوها من اجدادهم العرب الفاتحين ، الذين كانوا يقيمون حكمهم على اسس الرحمة ، واحترام عقائد وحقوق الاقليات والطوائف التي لا تدين بالدين الاسلامي ، وهي السياسة نفسها التي كان يتبعها صلاح الدين الايوبي الملك العادل العظيم .

واذا وُجد بين المسلمين في سوريا افراد متعصبون ، فهم قلة ، ومن بقايا العصور التي مرت على سوريا تحت الحكم الذاتي .

على ان زعماء العرب الكرام ، يقومون بعملهم الجليل لتوثيق عرى الاخاء والتضامن بين ابناء الوطن .

اذن ، ما دام الارمن يعيشون اليوم في سوريا ، فمن الواجب المحتم عليهم ، ان يتحسسوا بالشعور الذي يشعر به من حلوا عليهم ضيوفاً .

قد يكون العرب على خطأ او صواب ، بتصرفهم مع الفرنسيين ، وقد يكون للفرنسيين بحكم الانتداب ان يملوا ارادتهم على السوريين ، ولكن الارمن ما داموا يقيمون في الوطن السوري ، فعليهم ان يتضامنوا مع ابناء هذا الوطن ويكونوا معهم يداً واحدة .

قد يعترض بعض الارمن على ذلك ، لظنهم ان السوريين على خطأ في موقفهم من الفرنسيين ، وان المصلحة تقضي ان يتضامنوا مع السوريين خشية ان يحل بهم العقاب .

فنحن نعتقد بان امة راقية كالامة الفرنسية ، تدرك حقيقة موقف الارمن وتقدر لهم اتحادهم مع السوريين . واذا فرضنا جدلاً ان السلطة تعاقب الارمن

على تضامنهم مع اهل البلاد ، فماذا يكون هذا العقاب يا ترى ؟ اذا جاهد الارمن مع العرب جنباً لجنب لنيل الاستقلال ، وشاركوهم في ضرائبهم ، فمن الطبيعي ان يشاركوهم عند قطف الجهاد في ثمراتهم ، ويبتهجوا ويفرحوا لما سيصيبهم من خير عند نيل الاستقلال ، ولا عجب في ذلك ، فمن المعقول والمستحب ايضاً ان يفعلوا ذلك ، وهم وان كانوا سيقاسون الشدائد في سبيل ذلك كثيراً ، الا ان جانبهم سيبقى محترماً ، وعملهم سيظل مشكوراً ، وعندئذ يسمون بالفخر والاعجاب : « الضيوف الامناء الصالحين » .

الكابتين جورج حايك

١٤٦ - بيان الشباب العلوي الى المسيو باستيد عن اعمال حكومة شوفلر في بلاد اللاذقية

ولعلنا اذا نشرنا البيان الذي ارسله الشباب العلوي الى المسيو باستيد ، في ٩ نيسان سنة ١٩٣٦ ، نضع حداً لكل شك او ادعاء ، بان العلويين او غيرهم ممن كانوا في المناطق المستقلة ادارياً ، لا يريدون الالتحاق بالوحدة السورية. فالعلويون ، والدروز ، والمسيحيون ، والاسماعيليون ، وكل من قيل عنهم انهم من الاقليات ، ينكر هذه التسمية التي يصمونهم بها ، وينكر الانفصال ، ويطلب الوحدة والانضمام الى قومه السوريين، والى وطنه السوري العربي ، حتى لا يرى راية ترتفع فوق رأسه غير رايته ، وحتى لا تحكمه حكومة غير حكومته. والحقيقة لولا تحكم السلطات ، وسياسة المستعمرين بالتجزئة ، لما كان هنالك قضية اسمها قضية الأقليات .

الى حضرة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي الانخم
بواسطة دولة الرئيس هاشم الاتاسي

يا حضرة الرئيس

ان الكلمات التي تقرأونها هي جزء من تاريخ شعب ، حكمت عليه الحظوظ

ان يحمل في دنياه ردحاً طويلاً من الزمن قد تولينا فيها ـ بمناسبة المفاوضات القائمة اليوم حول تقرير مصيره ـ مهمة المؤرخ الامين .

اما هذا الشعب المعذب المغلوب ، واما هـذا الجزء المحزن من التـاريخ فمسرحه حكومة اللاذقية . عدده بحسب احصاءات حديثة ٣٤٣٠٠٠ نفس ، وارضه بحسب تحديد جديد ٣٤٤٠٠٠ هيكتـار ، ومع ذلك فان البؤس قد تسرب اليه بمقدار يدعو الى الذعر والهلع والحزن .

هذه مقدمة سريعة ، وبعدهـا اعتماداً على ما نعهده بشخصكم الكريم من البلاغة في الدفاع عن قضية سوريا الاستقلالية ، والرغبة الاكيدة في اقرار هذه القضية على وجه منطقي صحيح ، واعتماداً على الانصاف النبيل الذي تتحلون به يا حضرة الرئيس ، لنا الشرف ان نطلعكم على انموذج من الحكم الذي هيمن ستة عشر عاماً ، على البلاد المسماة بحكومة اللاذقية .

السخرة : رغبت السلطة في بدء الاحتلال ، ان تشق شبكة من الطرقات الواسعة في الجبال والسهول ، فسنت لذلك قانون السخرة ، والسخرة حرمتها جمعية الامم ، وتحرمها دساتير العـالم ، وقامت من وراء هذا القانون حراب الجند ، تحشد اهل القرى بقسوة وعنف لشق هذه الطرقات .

ثم طـال العذاب وقصر الصبر ، فتذمر المسخَّرون الف مرة من هذا القانون المرهق ، ونثروا ظلامتهم على المقامات السامية في اللاذقيـة وبيروت ، واوصلوا في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٨ ، بواسطة الوفد السوري ، صراخ نفوسهم المتألمة الى جامعة الامم ... ولكن حراب الجند ظلت وستظل ـ حتى في ايام الحراثة ، والحصاد ، وتربية دود الحرير ، وقطاف الزيتون ـ تعمل على حشد « المواشي البشرية » في طريق الذل والارهاق .

أوتكون السخرة ، يا حضرة الرئيس لوناً من الوان النعيم ، الذي يغبطنا عليه المسيو روبير دي كه ؟ .

الضرائب : المباشرة من الضرائب وغير المباشرة قامت على سنبلة القمح ، ومحراث الفلاح ، اما الاساس الذي بنيت عليه الضريبة ، فلم يكن في يوم من الايام يتفق مع مقدرة المكلف على الدفع ، وان شيئاً من التعديل لم يدخل على هذا الاساس المرهق ، الذي فرضت بموجبه الضريبة ، اي ان المكلف في حكومة اللاذقية يحتم عليه قانون الضريبة ان يدفع رغم هذه الازمة المسيطرة، ورغم هبوط اسعار الانتاج ، ما كان مترتباً علية ايام الرخاء .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان المكلف كان باستمرار، عرضة لزيادة تطرأ على بعض الضرائب ، فبينما هو يدفع عام ١٩٣٣ ، على نفس العقار عشرين ليرة او اكثر ، ونكتفي بالتدليل الموجز على هذا القول بالضريبة العقارية على الاملاك المبنية ، فهذه الضريبة بنيت على تخمين قديم للايجارات ، جرى منذ سنوات ، ايام كانت اجور الاملاك مرتفعة . وليس من ينكر ان اثمان العقارات المبنية قد هبطت الى اكثر من النصف واجوراتها هبطت الى اكثر من الثلثين ، فبدلاً من ان تعمد دوائر المال في اللاذقية في مثل هذه الحال ، الى تخفيض الضريبة العقارية التي طغت على مقدرة المكلف ، رأيناها ترسل عام ١٩٣٢ لجنة تخمين جديدة لم تراع في مهمتها الازمة المستفحلة ، ولم تحسب لها حساباً ، فقدرت اجور الاملاك اضعاف ما كانت عليه، وبذلك ضوعفت الضرائب والرسوم .

اضف الى كل هذه الاساليب ، الجباية المرهقة التي لا تتفق مع الانسانية في شيء .

الزراعة : والزراعة الحديثة الفنية لا ظل لها في حكومة اللاذقية ، فالفلاح لا يزال يحرث ارضه على الطريقة التقليدية . بيد اننا لا نفرغ من هذا القول، حتى يقوم في ذهننا انه كان للزراعة في هذه المنطقة في زمن من الازمان ـ رحمه الله ـ مركز يدعى « مركز بوقا الزراعي » وهو يقوم على خمس بنايات جميلة ، كلف بناؤها الحكومة ما يزيد على المائة الف ليرة سورية . ومن سنة ١٩٢٣ بدأت هذه المؤسسة تنفق ٣٣ الف ليرة في السنة ، وتنتج ستة آلاف

ليرة حتى سنة ١٩٣٣ ، فيكون العجز الذي اصاب ميزانيتها في عشر سنين ٢٧٠ الف ليرة ، ولم يكن هذا العجز ناتجاً عن افلاس في اراضي « بوقا » بل هو ناتج عن افلاس نظريات المسيو « دلبوس » الذي كان قائماً على ادارتها ، ولكن موظفي اللاذقية الحريصين على كرامة زملائهم - ولو كثرت اخطاؤهم - لم يكلفوا هذا الموظف بترك منصبه ، بل وجدوا ان المتناول الاقرب ، هو ان يتخلوا عن هذه المؤسسة بكاملها الى فئة من الرهبان الفرنسيسكان ، لقاء ٧٩ الف ليرة يدفعونها في مدة ٢٥ سنة اقساطاً ، ورأت الحكومة في الوقت نفسه - لحكمة نجهلها - ان تقدم اعانة سنوية الى فئة الرهبان قيمتها اربعة آلاف ليرة لقاء تعليم ثلاثين يتيماً .

وقد اهملت الحكومة الى جانب كل هذا، حماية الزراعة من الآفات الطبيعية « الحميرة مثلاً » التي التهمت المواسم ، وهددت البلاد بالقحط والمجاعة .

المصرف الزراعي : اما قروض المصرف الزراعي فينالها ابناء البلاد كل بحسب محسوبيته وزلفاه ، اي ان المصرف الزراعي في اللاذقية هو واسطة لارضاء فئة معينة ، لا واسطة لانعاش الزراعة .

المشاريع العمرانية : وراحت الحكومة تتبع الخطوة بالخطوات ، والهفوة بالهفوات ، فاعتمدت عشرات الوف الليرات ، اقامت بها كازينو في مدينة اللاذقية ، وآخر في مصيف « صلنفه » ، في حين ان الواجب كان يحتم عليها ان تستعيض عن هذه المشاريع الكمالية بمشاريع زراعية ، تستفيد منها الايدي العاطلة ، كمشروع الري من نهر « السن » مثلاً ، الذي استحضرت الحكومة لدرسه المهندسين الاختصاصيين ، فوضعوا عنه التقارير الضافية التي اهملت فيما بعد .

ولكن حكومة اللاذقية، ابت الا ان تقدم الكمالي من المشاريع، على المهم الأهم منها .

الصحة والاسعاف العام : لا ندري بالضبط المبالغ التي ارصدت لهذه المؤسسة الانسانية ، ولا ندري كذلك بالضبط كيف انفقت هذه المبالغ، ولكننا

ندري ان اصغر مؤسسة طبية في بيروت لديها من المعدات الحديثة ، والاطباء الاختصاصيين ، ما لا اثر له في دوائر الصحة والاسعاف في حكومة اللاذقية ، وندري فوق ذلك انه ليس في كل المستوصفات التي وضعتها الحكومة تحت تصرف اطبائها سوى الكينا ، والقطن ، وصبغة اليود ، ومثل هذه العقاقير !

ولو اننا في معرض النقاش لالفنا لكم ، يا صاحب العزة الرئيس ، اللوائح الطوال باسماء البؤساء المسلولين ، الذين يلفظون انفاسهم في زوايا الاكواخ ، بدون ما عطف او احسان من قبل دوائر الصحة في حكومة اللاذقية .

القضاء : الفكرة النيرة ـ يا حضرة الرئيس ـ الحجة المقنعة ، الاقرار ، البينة الخطية والشخصية ، اليمين ، القرينة القاطعة ، الوجدان ، كل هذه الاشياء كثيراً ما يصرف القضاء في حكومة اللاذقية النظر عنها ، ازاء توصية او « تلفنة » تنزل عليه من مصدر كبير ...

واسمحوا لنا ايضاً يا حضرة الرئيس ان لا نكتمكم ـ ونحن في معرض الحديث عن القضاء ـ ارتيابنا وحذرنا من المساومات التي لا بد ان تكون لعبت دورها الهام .

الحرية الفكرية : والسلطة الى جانب كل هذا ، تقيم على الاقلام والاجتماعات ، والألسنة ، الرقابة الضيقة الصارمة ، فتحرم علينا ما تجود به على المستعمرات . فشرعة ٢٨ مارس ١٩٠٧ تجيز لسكان مراكش ، وكونغو ، ومدغسكر ، الاجتماع بدون سابق انذار .

اما نحن ، فقانون قمع الجرائم الشهير ، يبيح لرجال القوة المسلحة ان ينتهكوا حرمة منازلنا الخاصة ، والاعتداء على حرياتنا الشخصية المكفولة في دستورنا ، وفي دساتير العالم .

ولعلنا لا نكون على شيء من المبالغة اذا اكدنا لكم ، يا حضرة الرئيس ، ان بعض رجال الحكومة ، لم يتورعوا من العبث بالوديعة التي يضعها الناس

في صناديق البريد ... لمعرفة ما يدور بينهم من اسرار ومكاتبات ، وهذا امر مستنكر مشجوب .

ومع هذا ، فان المسيو روبير دي كه، يتغنى بحسن الادارة والرخاء في بلاد اللاذقية .

التوظيف والموظفون : التوظيف فتحت ابوابه ونوافذه لكل متزلف يحمل المباخر ... ولهذا رأينا المشهورين بالمكر والجهل يستأثرون بمعظم الوظائف . اما الكفاءة والنزاهة والاباء ، فقلما كان لها في كراسي الحكم نصيب . فكان اذن من الطبيعي ان نرى القاضي يجعل من القانون آلة لتنفيذ مآرب الناس وتسكين احقادهم وضغائنهم ، والاداري المتغطرس يلقي احتقاره في وجوه الناس ويغمس اصابعه ... والجابي يشدد على المزارع المكلف ، ويسوقه كالمجرم ، ويحجز متاعه وماشيته ـ وهي عماد حياته ـ لاستيفاء الضريبة الظالمة . والدركي الصغير يشتم الناس على قوارع الطرق بالساقط البذيء من الالفاظ ، ويصفعهم صفع السيد للعبد ، رأيناهم يفعلون كل ذلك، لان للموظفين في حكومة اللاذقية يا حضرة الرئيس ، حصانة الطاغية ... تنام القوانين على بابها .

صرخات الشعب : اما الصرخات ، الصرخات الدامية ، الصرخات التي جمع الشعب فيها اليأس ، والجوع ، والظمأ ، فكلها ماتت على آذان الحكام .

الوحدة السورية : فمن غمار هذه الاخطاء التي ضبطناها في هذه المذكرة، عصفت بالشعب في حكومة اللاذقية نزعة دفعت في طريقها حتى اصدقاء السلطة، الذين « تدلهوا » في زمن بعشق الحكم القائم ، للالتفاف حول الوحدة السورية باعتبارها الملجأ الاخير لأمانيه في السياسة والاقتصاد والاجتماع .

ولا نخطىء اذا اكدنا لكم ، يا حضرة الرئيس ، ان الذين اعلنوا تأييدهم للوحدة السورية هم اكثرية ساحقة في البلاد . فالاوساط الشعبية التي طلب رجالاتها الوحدة ، راحت تهلل لهم وتلتف حولهم كالبناء المرصوص ، في حين ان الاوساط التي ارغم رجالاتها من قبل السلطة بطلب الانفصال ، تمزقت شر تمزيق ، وانضمت فلولها الى جبهة طلاب الوحدة .

طلاب الانفصال : ويلوح لنا ان رجال الحكومة ، قد اثر فيهم انسجام عواطف ابناء البلاد والتحامها حول فكرة الوحدة ، فانطلق الغضب من صدورهم على انصارها ، انطلاق الافاعي، وراحوا يزجونهم في السجون ، ويستكتبونهم في اجواء مروعـــة بالضغط والتهديد ، عرائض بطلب الانفصال ، ويقيمون من مكاتبهم الرسمية مكاتب دعاية ، يقاد الناس اليها مرغمين للمناورة والتطبيق .

ولم يقف طغيانهم عند هذا الحد ، بل رأيناهم ـ منذ ايام خلت ـ يدفعون شرذمة من الذين اشربوهم الانفصال وسمموا به ، للقيام بمظاهرات شبه مسلحة في مدينة بانياس ، ترمي الى اثارة الحفائظ في البلاد .

على اننا نحن طلاب الوحدة ، لا نيأس حين نجد حريتنا تصادر ، بل نغتبط جد الاغتباط لاننا نرى في هذه المصادر شكلاً من اشكال العنـاء الذي تقاسيه السلطة القائمة في اسكات اصوات الحق .

ولكن اسمحوا لنا يا حضرة الرئيس ، ان نحول انظارنا عن الماضي الى المستقبل ، فالماضي مضى ولن يعود ، فان كان مجداً فقد سجله التاريخ ، وان كان ذلاً فخير لنا ان لا نراه .

اماني الشعب : والآن وقد اصبحت قضية مصيرنا على مائدة المفاوضات ، لنا الشرف ان نتوسل اليكم باسم اولئك الالوف الجائعين الذين ارهقهم النظـام الحكومي القائم في البـــلاد ، ونتوسل فوق ذلك، باسم الحرية والحق ، ان تتوسطوا لدى حكومتكم الفخيمة ، باخراجنا من هذا المستنقع الراكد الذي نموت فيه ، وبارجاعنا الى حضن امنا سوريا ، التي ساهمت وستساهم ان شاء الله في حضارة العالم .

راجين رفع مذكرتنا الى وزارة الخارجيـــة ، ورئيس لجنة المفاوضة الفرنسية ، وجمعية الامم .

صافيتا في ٩ نيسان سنة ١٩٣٦

عبدالرحمن ابراهيم ، رفيق المقدسي ، رفيق بيطار ، اديب طيار .

١٤٧ - اخبار الوفد المفاوض ، كما رواها الراديو في ٢٨ آذار ١٩٣٦

وفي ٢٨ آذار سنة ١٩٣٦ ، وصل الوفد السوري صباح يوم الخميس الى العاصمة الفرنسية ، وقد استقبله عند نزوله من القطار ، العميد السامي الكونت « دي مارتيـل » والمسيو « سان كانتان » نائب رئيس القسم الشرقي في وزارة الخـارجية الفرنسية ، ومندوب عن وزارة الخارجية ، والمسيو بيير آليب ، والسيد الفونس ايوب ، والامير عبدالعزيز ، وفريق كبير من الطلاب العرب والسوريين ، واعضاء الجمعية السورية العربية ، وجمهور من رجال الصحافة ، الذين تهافتوا على التقاط صور رجال الوفد السوري ، وقد ادت ثلة من الجند التحية الرسمية لاركان الوفد لدى نزولهم من القطار ، وهتف الطلاب السوريون بحياة رجال الوفد وسوريا هتافاً عالياً .

وظل رجال الوفد يتحدثون برهة من الزمن الى مستقبليهم ، وامتطى الجميع بعد ذلك السيارات الرسمية الى فندق كونتيننتال ، حيث حلوا ضيوفاً على الحكومة الفرنسية .

وقد عقد بعد ظهر الخميس اجتماع في وزارة الخارجية ، حضره الكونت دي مارتيل ، والكونت روبير دي كه، وتقرر فيه ان يقدم الكونت دي مارتيل اركان الوفد السوري المفاوض الى وزير الخارجيـة الفرنسية المسيو فلاندان ، صباح السبت - اليوم - والى المسيو البير سارو رئيس الوزارة بعد الظهر .

ويستقبل رئيس الجمهورية المسيو البير لبران رجال الوفد غداً .

وما كاد يذاع نبأ وصول الوفد السوري الى باريس ، حتى بادر الطلاب العرب والسوريون الى تحية رجاله وتهنئتهم بسلامة الوصول .

وقد تبادل المفوض السامي الكونت دي مارتيل ورجال الوفد الزيارة الرسمية . وزارهم في الفندق حاكم باريس العسكري الجنرال غورو ، والجنرال ويغان ، والمسيو هنري بونسو المفوض السامي السابق ، وسفير تركيا في باريس

فريد بك ، والكونت روبير دي كه ، وقنصل العراق عبدالعزيز بك المظفر ، وسيرد اركان الوفد هذه الزيارات .

وقد اشارت الصحف الباريسية الى وصول الوفد السوري ، واعربت عن رجائها في ان تسفر المفاوضات العتيدة بين فرنسا وممثلي الشعب السوري عن نتائج حسنة .

والمفهوم ان المفاوضات ستبدأ قريباً ، اي بعد ختام اجتماعات لجنة ما وراء البحار ، وتأليف الهيئة الفرنسية المفاوضة ، وربما بدأت المفاوضات رسمياً يوم ٥ نيسان المقبل .

واغتنمت الحكومة الايطالية فرصة مرور الوفد السوري المسافر الى باريس ببلادها ، فانتدبت احد كبار موظفي وزارة الخارجية يرافقه السيد قطان لتحية الوفد في تريستا ، حيث وصلها في الساعة الحادية عشرة والنصف قبل ظهر يوم الاربعاء ، وظل المندوبان برفقة الوفد السوري الى ان غادر ميلانو في الساعة التاسعة من مساء الاربعاء قاصداً الى باريس .

وقد ودعه عدد غفير من الطلاب العرب ، وهتف الطلاب بحياة الوفد وسوريا .

وكان اول تصريح سياسي ادلى به الرئيس الجليل السيد هاشم الاتاسي ، بعد وصوله باريس ، حديثه الى مندوب جريدة « باري سوار » وقد جاء فيه :

ان سوريا شديدة الثقة بعمل الحكومة الفرنسية على تحقيق اماني السوريين تبعاً لتقاليدها المعروفة ، وعطفها على البلدان الضعيفة ، واننا مرتاحون جداً الى حسن نوايا الحكومة الفرنسية ، ورغبتها باستبدال الانتداب بمعاهدة ، على مثال المعاهدة التي عقدتها العراق مع بريطانيا العظمى اخيراً . وقد وضعنا الاساس لذلك قبل سفرنا الى باريس ، فقد اتفقنا مبدئياً مع ممثل فرنسا الكونت دي مارتيل على عقد مثل هذه المعاهدة ، وأكد بكتاب رسمي ارسله الى الحكومة السورية بان فرنسا ترغب في عقد مثل هذه المعاهـــدة ، وقد تلطف فصرح

لنا مراراً بان الحكومة الفرنسية تعطف على اماني السوريين ومطالبهم، وستعمل على تحقيقها .

ثم قال : ان الوفد السوري لم يأتِ الى باريس لقطع العلاقات مع فرنسا بل جاء لوضع هذه العلاقات على اساس مكين ، وتسجيلها رسمياً في اتفاق ، تحافظ عليه سوريا كل المحافظة ، وتفتخر بمساعدة دولة كبرى كفرنسا المشهورة بغيرتها على مساعدة الامم الضعيفة على نيل استقلالها وحرياتها .

وقد سأل الصحفي السيد الاتاسي عن قضية الأقليات المذهبية ، وتشبث الاكثرية بالوحدة ، وضم هذه الاقليات الى الدولة السورية ، مع انها لا ترغب بذلك ، فاجابه :

ان هذا البحث الآن سابق لأوانه ، ولكني اؤكد لك بانه لا يوجد في سوريا جميعها منطقة واحدة ، بل شخص واحد ، اللهم غير الموظفين المسيرين لا يرغب في تأسيس الكيان السوري ، ولم شتات تلك الدولة الصغيرة ، التي لا يمكن ان تحيا الا بجمعها ، وإرجاع تلك البلدان التي سلخت عنها ، الى وحدة عامة ، وعند المباحثة سنجلو هذه النقطة ، ونثبت ان سوريا بلد واحد وامة واحدة تجمعها التقاليد واللغة والاماني المشتركة .

وعقدت لجنة البحر المتوسط العليا امس ـ الجمعة ـ اجتماعها الثالث في قصر ماتينيون برئاسة المسيو البير سارو . وقد حضر الاجتماع الجنرال غاملان ، والجنرال جورج ، ووزير المستعمرات ، والكونت دي مارتيل ، والمقيم العام في تونس وزميلاه في مراكش والجزائر .

وقد استمع اعضاء اللجنة الى خطبة الكونت دي مارتيل ، الذي شرح فيها الحالة في سوريا .

قال مكاتب « القبس » الخاص بحلب :

يترقب الشعب اخبار الوفد السوري بشوق عظيم ، ويظهر ان اعضاء الوفد يقدرون ذلك حق التقدير ، بدليل الكتاب الذي ورد صباح اليوم من

امين سر الوفد الاستاذ نعيم الانطاكي على مكتب الكتلة الوطنية في حلب ، وهذا نصه :

« لقد كان النظام التام ، والحفاوة البالغة ، التي لاقاها الوفد في حلب موضع فخر عظيم وإعجاب لا حد له حيث تجلى بذلك شعور حلب الحي ، وقوة عقيدتها وتضامنها ، وهو مما كان له قيمة في نفوس اعضاء الوفد المفاوض .

ومما يجب ذكره ان الاستقبال كان فخماً ايضاً في جميع المحطات السورية بلا استثناء ، اشتركت فيه قوى الدرك والاهالي بحفاوة زائدة ، وقد تقدم اهالي اعزاز بالرايات الوطنية الى محطة « قطمة » وهم يحملون علماً كتب عليه : « الجهاد للوطن والطاعة للكتلة الوطنية » وعلماً آخر عليه الهلال والصليب يتعانقان وقد خطب احدهم خطاباً طيباً جداً ، وودعتنا قوة الحدود السورية .

وعند وصولنا الى الحدود التركية ، صعد الى القطار القائمقام ، ورجال حكومة القضاء التركي ، موفدين من قبل الحكومة المركزية التركية ، لتبليغ تحياتها الى الوفد ، وقد كان الحديث ودياً ، وبكل حفاوة .

هذا وقد رافق الوالي ورجال الحكومة الوفد السوري مسافة ساعة في القطار ، ثم نزلنا جميعاً في احدى المحطات واخذ رسمنا معهم كما اني اخذت الرسم المشترك .

ولقد اعددنا برقية وارسلناها الى وزير الخارجية التركية ، وهذا نصها :

فخامة وزير الخارجية التركية في انقره

لقد كان للاستقبال الودي الذي لاقيناه ابان مرورنا في الحدود التركية اثر عميق في نفوسنا ، فنرجوكم قبول تشكراتنا الحارة ، وتمنياتنا بنجاح وسعادة الامة التركية العظيمة .

رئيس الوفد السوري
هاشم الاتاسي

وقد ختم الاستاذ نعيم الانطاكي كتابه بقوله : « وختاماً يرجو الوفد تبليغ تحياته الى جميع افراد الامة السورية .

ووردت بعدها عدة كتب مختلفة تشير الى ان الوفد حتى العاشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ ، لا يزال يذاكر وزارة الخارجية ، ثم تألفت لجنة من السيدين فارس الخوري ، وجميل مردم بك عن سوريا ، والمسيو « كيفر » ، والمسيو « شوفيل » عن فرنسا ، وبدأ اعضاؤها بالاجتماع وتبادل الآراء ، وكان كلٌ يدلي بما عنده ، وفيما يجب البحث فيه ، ودامت المذاكرات من ذلك الحين الى ان جاء عيد الفصح فانقطعت .

وسافر السيد سعدالله الجابري ، والرئيس هاشم الاتاسي ، وتبعهما رياض الصلح ، ونعيم الانطاكي الى « جنيف » لزيارة الامير شكيب ارسلان ، واحسان الجابري .

وفي ١٦ نيسان سنة ١٩٣٦، عادوا وعادت المفاوضات بدلاً من المذاكرات . وكانت صحف فرنسا ترسل بمقالاتها وبرقياتها باحثة عن المعاهدة والوفد ، وتقول بان الجو كان مشبعاً بالتفاهم والود .

وفي سوريا كانت الحوادث تتضارب وتتباين بحسب مصادرها والقائلين بها. فالرجعيون اعداء الاتفاق يثيرون كل يوم دعاية جديدة ، ويرسلون خبراً مختلقاً ويهيئون دسيسة لتفريق الكلمة ، وايغار الصدور ، وايهام الشعب ، ان الوفد خاسر ، وان العقبات في طريقه لن تذلل ، وان الصدام بين الفريقين واقع لا محالة ، والمعاهدة سوف لا تعقد . والمتشائمون يوجسون خيفة وينتقدون كل خبر ، ويشكون به ، ولو كان يقيناً . والمتفائلون وهم الاكثرية يتلقون الاخبار بنية حسنة واطمئنان الى وفدهم ، والى المصير النهائي وفقاً لآمالهم .

واما السلطة الفرنسية ، فقد كان موظفوها في اختلاف بينهم ، وتباين عجيب في تصرفاتهم وموقفهم ، فضباط الاستخبارات ، ودوائر الأمن ، ورجال الجيش الفرنسي ، يبثون الدعايات التي اشرنا اليها ، ويحملون انصار الانتداب على ترويجها ، ومقاومة طلاب الوحدة ، ويصورون للناس سوء المصير فيما اذا

نالت البلاد مبتغاها وعقدت المعاهدة ، وكانوا يعملون في السر والخفاء على ترويج طلب الانفصال ، وتسليح القبائل ذات النفوذ لاثارتها على جباة المالية ، وتسليح المتنفذين في الاقضية لاستمالتهم وتحكيمهم برقاب الشعب ، وتسليح الارمن والمسيحيين للتهويل عليهم وتخويفهم وتحذيرهم . وكان اكثر مسعاهم ودعاياتهم في منطقة الاسكندرون ، وبلاد العلويين ، وجبل الاكراد ، وجبل الدروز ، والجزيرة ، وبين المسيحيين العرب والارمن .

ولولا تعقل الزعماء وتحاشيهم اي اختلاف ، وحبهم لوحدة الكلمة ، والتضامن مع اخوانهم ، لتحقق مسعى المثيرين ، والمهيجين ، ولكن ، والفضل للروح الوطنية ، والوعي العام ، لم يقع في تلك المناطق ولا في غيرها ، حادث يستحق الذكر .

ومما هو جدير بالتدوين ، ان مدن صور ، وصيدا ، وبلاد عامل ، وجبيل ، اضربت مدةً ، واعتقل الكثير من زعمائها وابنائها ، لاحتجاجهم على مظالم حكومتهم ، وطلبهم الوحدة .

بدء الثورة في فلسطين
عام ١٩٣٦

١٤٩ - فلسطين تقاوم الانتداب ، والعرب يحاربون الصهيونية

وفي فلسطين وقع اضراب عام شامل ، وجرت حوادث مؤلمة ذبح فيها من العرب واليهود عدد وافر ، واحرقت بعض البيوت والحوانيت ، بسبب استمرار العداوة بين العنصرين ، وتغاضي الانكليز عن الصهيونيين واعمالهم وانحرافهم « وتأييدهم القوة وعليهم تقع المسؤولية » عن الحياد ، واستسلامهم الى دسائس هؤلاء الانجاس واحتيالاتهم وتشويقاتهم . والصهيونيون ابرع الناس في المكائد ، والشغب ، وارتكاب الجرائم .

وعلى اثر ذلك اخذ الاضراب في فلسطين يشتد ، وبدأت المنازعات تعم ، وأباح الانكليز الهجرة للصهيونيين ، فكان اليهود المشردون يأتون اليها من كل فج عميق لينضموا الى بني دينهم ، ويؤسسوا وطنهم اليهودي . وخشي العرب مغبة الهجرة والتكاثر ، وخشوا من سياسة انكلترا ، التي سهلت مجيء السلاح ، والعتاد الى هؤلاء الاعداء .

ولما رأوا انفسهم امام مستقبل حالك ، وامام عدوين متفقين ، وامام حرب خفية ، واستعداد واسع ، ورأوا ان احتجاجاتهم الى انكلترا ، والى عصبة الأمم لم تفدهم شيئاً ، ولن تفيدهم ، ما دام الحق مع القوة ، ورأوا ان اراضيهم تخرج من ايديهم ، وتذهب الى الصهيونيين بالرغم عنهم ، لكثرة الضرائب ، وسقوط الاسعار ، وعمل التشريع الانكليزي على إفقار العرب وبيع اراضيهم ، التجأوا الى المقاومة بالسلاح ، والى الثورة ، وان جهلوا نتائجها .

وفي ٢٠ نيسان سنة ١٩٣٦ وقعت الواقعة ، وتكاثرت الحوادث ، ولاتزال الوقوعات الدامية مستمرة ومستعرة . فالعرب يهاجمون اليهود ويحرقون بيوتهم ، وهؤلاء يهاجمون العرب ويحرقون بيوتهم ، وجيوش الانكليز تحتل الطرقات والممرات لمنع التعدي في الظاهر ، ولتثبيت اقدامها في الباطن ، وترغب فيما يقع ، وتستثمر خلافات الطرفين فيبقى انتدابها ، ولو ابتعدت عن المماطلة والتسويف ، «ولم تعطِ لليهود «وعد بلفور» الخبيث ، ولو منعت التسلط اليهودي على مرافق فلسطين تجارتها ، وسياستها ، واراضيها ، وادارتها ، يتصرفون فيها حسب خططهم المرسومة لاحتلال فلسطين واستعمارها ، وبناء الوطن القومي ، وترحيل العرب ، وتهجيرهم ، وتقتيلهم حتى تخلو لهم الديار» ـ لما حدث ما حدث ، وعاش الجميع بأمان .

اكتب هذه السطور ، وفلسطين لا تزال مضربة ، ونار الثورة مشتعلة ، ولعلها تبقى ريثما تتحول انكلترا عن سياستها ، ويزول عن البلاد المقدسة انتدابها.

والذي اعتقده ان العرب سوف لا ينقادون لمشيئة الانكليز ، ولن يقبلوا بالوطن الصهيوني ، وسيحاربون العدوين ، الى ان تدول دولة الايام ، وتتبدل الاحوال . فاما الى نصرتهم وفوزهم ، واما الى مخاصمتهم وفنائهم .

اما الصهيونية فلا بد ان يسرع اليها الزوال ويصيبها الانحلال ، وتصاب بصدمات قاتلة ، وستكون سوريا بعدما تستقل ، وتتحرر من الحكم الاجنبي ، العامل القوي لمحاربتها ومقاتلتها ، وتخليص البلاد العربية من شرها وبراثنها ، وستقف دول العرب واخصها العراق بجانبها .

ومما لا شك فيه ان مطامع اليهود خطر عظيم على العرب ، والشرق الادنى والاوسط ، وإحداث دولة لهم في فلسطين ، معناه تمليكهم زمام البلاد ، وتمكينهم من فتح باب الشيوعية والاستعمار ، وهم الآن يضعون قدمهم في فلسطين واعينهم تنظر الى الجنوب والشمال والشرق حتى ما وراء النهرين . ولبلوغهم الغاية ، ولو بعد مائة عام ، يبذلون المال ، ويشترون الرجال ، ويسخّرون الدول ، ويلقون

العداوة بين العرب ، ويرسلون السلاح والعتاد ، ويهيئون جيشاً لجباً للهجوم والفتح ، وينشدون عطف العالم ، ويستميلون الرأي العام بشتى الدعايات والنشرات والجمعيات ، وبشتى الوسائل التي لا حد لها ، ويستمطرون شفقة الامم باسم الانسانية ، وباسم الاضطهاد والتعذيب ، والتشريد ، والقتل الذي اصابهم من هتلر وموسوليني جزاءً لما عملوا ، وكانوا من المستحقين لما اصيبوا به ، والحقيقة انهم سبب كل بلاء ، وعلة كل قتال ، يتلوّنون بشتى الالوان ، ويتبعون شتى المذاهب الاجتماعية والسياسية ، ويتواطئون مع كل دولة ، ويتجسسون لكل قوة ، ويتعاطون كل صنعة ، يدهم اليمنى مع الرأسمالية ، واليسرى مع الشيوعية ، وقلوبهم مع الطاغوت ، لا يمتزجون بابناء الوطن الذي يأويهم ، ولا يأمنون لغير ذويهم ، يتظاهرون بالذل ، ويتجبرون على كل ضعيف ، وهم كالأفاعي وإن لانت ملامسهم ، اذا اتاح لهم الزمن ان ينتقموا كانوا اشد فظاعة من الوحوش ، لا تستطيع لدناءتهم ان تعتمد على ولائهم ، ديدنهم الايقاع بين الدول ، وافساد العقائد ، وتضليل الافكار ، ودأبهم مص الدماء ، واستصفاء الاموال ، والمتاجرة بالحرام والحلال ، لكسب المال وجمعه ، يعيشون بفطرتهم طفيليين على اتعاب غيرهم ، ولا يستقرون في وطن ، وهم في كل واد ثعالبة يحتالون ويتآمرون ، ولهذه الطبائع المتنافرة ، والاخلاق المتناقضة يمثلون الجراثيم الفتاكة ، واينما حلوا كانوا كالسرطان الذي ينتشر بسرعة ويفسد ما حوله .

وبعد كل هذا ، أليس العرب على حق ، يعتبرونهم سبب بلائهم ، وعلة مصائبهم ، ويعملون لابعادهم والخلاص منهم ، ويحاربونهم حتى لا تتفشى سمومهم ولا تتسع مضارهم ؟

ألم يكن اليهود سبب بلاء اجدادهم في اسبانيا ، وسبب نكبتهم في الحرب العامة ؟ ألم يكونوا بلاءً على الترك ايام انقلابهم وضعف امبراطوريتهم ؟ ألم يثيروا الحرب العامة الاولى والثانية بين الامم ، وينكبوا الدول بأشد النكبات ؟

فكيف يرجى الخير من قوم هذا ديدنهم ، والخير كل الخير ان لا يدع

العرب لهم مجالاً للتوطن ، وبناء وطنهم القومي ، وان لا نكف عن حربهم ومقاومتهم حتى يكفوا شرهم عنا ويرحلوا من بلادنا ، رحلة لا رجعة لهم بعدها.

ولما كان استقلال سوريا واتفاقها مما يؤثر في اليهود والانكليز في فلسطين فاننا نجد كلاً منهما يسعى لمقاومة الوفد السوري ، ويتفقان على احباط سياسة التفاهم . فتم لهما ما كنا حسبناه ، وتبين ان اليهود في فرنسا اثاروا علينا حرباً لا هوادة فيها ، ووضعوا كل العراقيل كيلا يتفق الطرفان ، ووصلوا الى غاياتهم عن طريق الرأسماليين والمستعمرين من اخوانهم .

١٥٠ ـ وفاة عاهل مصر الملك فؤاد الأول في ٢٨ نيسان ١٩٣٦

وفي ٢٨ نيسان سنة ١٩٣٦ ، اعلنت جرائد مصر بان عاهل مصر العظيم الملك فؤاد الاول قد انتقل الى جوار ربه على اثر اصابته بنزيف دموي من لثته ودخول الجراثيم الى دمه لتعفن اللثة ، والتهاب الفك بعد خلع ضرسه .

توفي رحمه الله وقد خدم مصر بماله ، وعلمه ، ووطنيته ، وكرمه ، ورعايته للمعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية ، وبمواقفه السياسية ، وصموده الجبار أمام العواصف التي كانت تهب على مصر وتكاد تميد بكيانها ومقدّراتها .

وقد جاءت وفاته نكبة على مصر وهي تعمل للتحرر من براثن الاستعمار ، وفك قيود الاحتلال ، وتوحيد وادي النيل . عوضها المولى عما خسرته ، ووفق زعماءها للعمل مع مليكهم وشعبه للسير بالسفينة نحو السلامة وإتمام ما بدأ به .

ومما يؤسف له ان وفاته وقعت ، وحكومة جلالة الملك ابن السعود قد اوفدت وزير خارجيتها الى القاهرة لعقد معاهدة وفاقاً للخطة التي اخذت الحكومات العربية تسعى لتحقيقها .

١٥١ ـ مجيء جنود فرنسيين الى سوريا في شهر نيسان سنة ١٩٣٦

وبينما كانت المفاوضات جارية في باريس ، ارسلت الحكومة الفرنسية الى

سوريا الفاً ومائتي جندي ، دون ان نعلم سبباً لمجيئهم ، وفي المقال الآتي اشارة انتقادية من جريدة فرنسية بشأن هذه الحملة :

قالت جريدة البوبولير :

« ان روح القلق لا تزال في ازدياد في جميع انحاء سوريا ، وقد كان لنبأ ارسال الجنود الى سوريا ـ وهو عمل لا محل له من الاعراب ـ اثره الكبير بين السوريين الذين كانوا ، وما فتئوا يحملون على السياسة الفرنسية المتبعة في بلادهم .

ولعل اغرب ما يحمل الينا عن سوريا ، ان التظاهرات تقمع فيها بالقوة وقد وقعت في صيدا اصطدامات كبيرة قتل وجرح فيها الكثيرون ، لا لشيء سوى ان السكان حاولوا التعبير عن آرائهم وطالبوا بالوحدة السورية .

وقد وصل الوفد السوري منذ اسبوعين الى باريس، وبدأ بمفاوضة وزارة الخارجية ، ثم اشيع بان العميد « دي مارتيل » عائد الى سوريا يحمل الصلاحيات التامة لتوطيد الأمن والنظام ، في وقت تجري فيه المفاوضات لعقد المعاهدة . ومهما حاولنا لا نستطيع ان نعتقد ان « الكي دورسي » تفعل هذا ، ولا تنهي القضية السورية مع الوفد السوري ، لان نتائج هذا الموقف لن تكون بعيدة عن الخطر .

وإن روح الاستياء تسود نفوس السوريين جميعاً ، وليس هناك من سبيل الا منحهم استقلالهم وكسب صداقتهم .

وقد تبين بعد هذا التاريخ ، ان الجنود ليسوا حملة جديدة ، بل فرقة جاءت لتحل محل غيرها .

اما ما يقال عن عودة « دي مارتيل » فصحيح ، لأن القسم الناقم على المعاهدة من الفرنسيين زادوا في طغيانهم وفي دسائسهم ، فخاف « دي مارتيل » عاقبة عملهم ، وقد يكونون عاملين على مقاومته وحمل الحكومة الفرنسية على استبداله وإحباط مساعيه ، فقرر محاربتهم والعودة لوضع حد لاعمالهم .

وفي ١٠ ايار سنة ١٩٣٦ قرر مكتب الكتلة الوطنية في دمشق اضراب البلاد السورية باجمعها احتجاجاً على الوضع الشاذ في فلسطين ، وعلى تعديات الصهيونيين وجرائمهم ، وعلى نصرة الانكليز لهم ، وتعاميها عن فظائعهم . وفعلاً نفذ القرار ، وارسلت الاحتجاجات ، وبادر مكتب حلب فارسل البرقية الآتية الى عصبة الامم ، والى المندوب السامي البريطاني في فلسطين :

« ان ما اصاب فلسطين القطر العربي الشقيق من ظلم السياسة الانكليزية وجورها الاستعماري، ومن تعدي الصهيونيين ، ومساوئهم، وتدابيرهم، ومناوراتهم الخطرة ، ومراميهم في ايجاد الوطن القومي الصهيوني ، كاد يقضي على كيان اخواننا العرب في ديارهم المقدسة الموروثة منذ قرون عن آبائهم واجدادهم، وفيها ولدوا ، وفيها عاشوا ، وفيها سوف يدفنون ، وكاد يفضي الى خروجها من ايديهم وسوقهم للافقار والاضمحلال .

ولقد تجلى ظلم السياسة الانكليزية ، والجور الاستعماري ، رغم العهود المقطوعة للعرب في امور عديدة أهمها :

١ ـ الحكم المباشر الذي يمارسه الانكليز وعمالهم في تلك البلاد .

٢ ـ التصرف الكيفي الذي يرمي الى رعاية مصالح الحكومة الانكليزية واغراضها ، لا الى رعاية حقوق العرب وحاجاتهم، وامانيهم ، وصيانتهم ، كما هو المأمول من الحليف القادر على النفع والمساعدة والانصاف لو شاء .

٣ ـ فتح باب الهجرة على مصراعيه امام جميع الجماعات الصهيونية الآتية من شتى الامم والانحاء ، وتمكينهم من الدخول الى فلسطين باسم القانون ، وبدعوى مقدرة البلاد على استيعاب الايدي العاملة على زيادة الموجود فيها .

٤ ـ الغض عن كيفية دخولهم ، وعن هرب اللاجئين منهم دون رخصة رسمية ، وهم لا يأتون لاستثمار البلاد ولسد حاجاتها ، وهي لا تحتاج لهذه الهجرة ولا استثمارها ، بل لتمكينهم من الزيادة واكتساب دعوى الاكثرية ، وتحقيق

«وعد بلفور» الصادر عن الحكومة الانكليزية ، والقاضي بانشاء الوطن القومي الصهيوني ، وجمع النقيضين بينه وبين الوعد المقطوع للعرب .

٥ ـ التحيز الظاهر للوكالة الصهيونية وهي مؤسسة سياسية قومية ثورية ذات مرامي وخطط قد سهل عليها بفضل التحيز تسليح المستعمرات الصهيونية ، والمداخلة الفعلية في ادارة البلاد ، ومحاكمها، وقوانينها ، والسيطرة على الحكومة والموظفين الانكليز وغيرهم ، والاستفادة من اموال الدولة ونفقاتها ، فتمكنت بما تسهّل لها ومنح اليها ، ان تجرد الاراضي من ايدي الفلاحين العرب، سكان البلاد الاصليين ، وتعمل على تشريدهم وإبادتهم ، والزيادة في عطل العاطلين منهم.

٦ ـ حجز الحريات ، ومنع الاجتماعات والمظاهرات ، بينما هي مباحة للصهيونيين ومحرّمة على العرب .

٧ ـ التضييق على الصحافة العربية وتعطيل جرائدها اذا انتقدت اعمال الحكومة وسياستها ، او انتقدت تعديات الصهيونيين وذكرت وقائعهم ، وأبانت مظالمهم وارتكاباتهم .

٨ ـ الانتصار للصهيونيين اثناء تعديهم على العرب ، واتهام العرب بشتى التهم ، والحكم عليهم بصور من الباطل ، وغيرها من الامور العديدة المحسوسة الغنية عن التفصيل مما ادى الى عدم التوازن ، والى الاخلال بحقوق العرب واحتلال اماكنهم ، والى اثارة النفوس وسوقها للدفاع عن حياتها ، ووطنها ، وكيانها ، بكل ما تملكه من الوسائل مهما كلفها الأمر، وزجها في قلق واضطراب لا حدود لنتائجه ووخامة عواقبه .

وقد تجلى تعدي الصهيونيين واساءتهم وخطر مناوراتهم وتدابيرهم في اقوال زعمائهم وقادتهم وما يخطبونه ، وما يكتبونه ، من كتب ومقالات ، وفي دعاياتهم وفي تنظيماتهم العسكرية واستعداداتهم الحربية ، واستحضارهم العتاد والذخائر والاسلحة مما هو شأن الثوريين والفوضويين ، لا رجال السلم والوداعة ، وفي حوادثهم المتكررة في سنة ١٩٢٠ وما قبلها ، وفي هذه السنة، منذ خمسة

عشر يوماً ، وفي محاولاتهم إهانة العرب واحتلال اماكنهم المقدسة ، وفي تغريرهم وبذلهم الاموال لشراء الاراضي ، وفي تضافرهم على عدم التعامل والتعاون مع العرب ، واخراج عمالهم بالقوة ، وفي قتلهم النفوس البريئة غدراً وتمثيلهم الادوار الفجيعة للاكراه والاحراج واتهام العرب ، وفي زرايتهم وتهكماتهم بالقومية العربية وغيرها ، مما لا يدل على حسن النية وامكان الوقوف عند حد الاعتدال ، بل يدل على انتزاع هذه الجماعة اذا ما اتت فلسطين، قناع التمدن والعلم والانسانية من نفوسها ، وظهورها بالمظهر الحقيقي الكامن في غرائزها وتعاليمها ودوافعها الصادرة عن خبث الطبائع ، وحب الانتقام ، والتسلط والاحتكار ، والحرص ، والانانية ، والمطامع الشهوانية ، مما يستحيل معه ادماجهم في الحظيرة الوطنية وتغيرهم عن فكرتهم القومية .

وعليه ، ولما كان الصهيونيون بطبيعتهم وماضيهم وامانيهم وخبث قادتهم سبباً لوقوع افجع الحوادث واخطرها ليس في فلسطين فحسب بل في كثير من بلاد العالم كفرنسا ، ورومانيا ، وروسيا ، والمانيا ، والاندلس ، وتركيا .

وحيث انهم لولا هذه الاسباب ما لفظتهم البلاد التي استوطنوها وآوتهم ، وحنت عليهم منذ مئات السنين ، بل كانوا فيها طفيليين لا يتلاءم وجودهم مع الخير ولا مع واجبات الانتفاع والنفع ، بل يعملون لانفسهم باضرار غيرهم . وبما انهم عادوا الى فلسطين لتنفيذ ما قرروه وكان سبباً لاراقة دماء بريئة من اخواننا العرب ، ولولاهم ما انهدرت ولا تيتم الاولاد ، ولا ترملت النساء ، ولا زادت الويلات والنكبات فاصبح إظهار الشعور بالتضامن والسخط على ما يرتكبه الصهيونيون وما يعمله الانكليز ويتعمدونه واجباً على جميع البلاد العربية . ولهذا تضرب الشهباء اليوم مع اقضيتها وتعلن في اضرابها انها تعلم العالم بان العرب لا ينامون على ضيم ، ولا يرضون بظلم ، ولا يقرّون « بوعد بلفور » وهو تغرير، وانتصار للباطل ، واحبولة لجر المغنم ، وارضاء هؤلاء الدخلاء ، واكتساح للسكان من ميادين الاقتصاد ، وإفساد لقوميتهم، وعدم اكتراث لحقهم ومقاومتهم، وتعتبر انكلترا هي المسؤولة اولاً واخيراً عن كل ما ينتج من وعدها وسياستها، وتشارك اخوانها وبني عشيرتها بالعاطفة والاستنكار والدفاع ، لا لانهم ابناء

امتها ومن قرابتها فقط ... بل لهذا ولأن نصرة الحق ومساعدة المظلوم فريضة في شرع العروبة والوطنية ، وتقرر الاحتجاج :

اولاً ـ على السياسة المتبعة والوضع الشاذ .

ثانياً ـ على دوام الهجرة الصهيونية وعدم تحديدها .

ثالثاً ـ على التحيز للصهيونيين وتمكينهم من تسلّم البلاد وإفقار اهليها وتشريدهم .

رابعاً ـ على الحكم المباشر .

خامساً ـ على سجن العرب ، واضطهادهم ، وتعذيبهم .

سادساً ـ تقرر رفع هذا الاحتجاج الى وزارة الخارجية الانكليزية ، والى المندوب السامي البريطاني في فلسطين ، وابلاغه الى جميع الصحف العربية ، والجمعيات والاحزاب الوطنية ، والى عصبة الامم .

مكتب الكتلة الوطنية بحلب
الدكتور عبدالرحمن الكيالي

١٥٣ ـ مجلس الاوصياء في مصر ، وفوز ايطاليا في الحبشة

وبعد وفاة الملك « فؤاد » كما اسلفنا نوديَ بولي عهده « فاروق » ملكاً على مصر ، وكانت الانتخابات للمجلس النيابي قد انتهت ، فاجتمع المجلس المذكور ومجلس الشيوخ وقرئت امامهما وصية « الملك فؤاد » لمعرفة اعضاء مجلس الوصاية الذي سيقوم بالنيابة عن الملك القاصر ريثما يصل الى سن الرشد . وقد تبين ان عدلي باشا يكن ، وثروت باشا ، كان الراحل قد عينهما اعضاء في مجلس الوصاية . ولما كان المومأ اليهما قد توفيا ، فان المجلسين المجتمعين اقرّا تعيين خلف لهما واجراء تبديل في المجموع ، ثم اتفقا على اقامة سمو الامير محمد علي ، ولي عهد ورئيس مجلس الوصاية .

وعلى هذه الكيفية تم تنفيذ الوصية وتعينت الوزارة المصرية الجديدة ، برئاسة « مصطفى باشا النحاس » الذي هو رئيس الاكثرية ورئيس حزب الوفد.

وفي غضون ذلك كانت جيوش ايطاليا تتوغل في بلاد الحبشة ، وتكتسح كل مقاومة . واخيراً انتهت بالفوز ودخلت « اديس ابابا » عاصمة اثيوبيا « الحبشة » وفر النجاشي ومعه وزير خارجيته ووزير حربيته ، وولي عهده ، وامرأته ، وعياله ، وحاشيته ، والتجأوا الى حكومة انكلترا فنقلتهم مع جميع من صحبهم الى فلسطين ، وأسكنتهم « فندق الملك داؤد » .

وانتهت هذه الامبراطورية التي لعبت بها المطامع والاهواء ودكت عرشها الاقدار ، وازالت حكومتها ، كما ازالت حكومة ملك الحجاز المرحوم الملك حسين بن علي لانه قاوم الصهيونية والصهيونيين ولم يعترف « بوعد بلفور » . وقاوم انكلترا حليفته ولم يعبأ بتهديداتها فكافأته على اخلاصه وصدقه ، ونقلته الى « قبرص » حيث بقي سجيناً في القصر الذي خصصته له، الى ان انتقل الى جوار ربه ، رحمه المولى وحفظ آله ، ونقل الى القدس فدفن في المسجد الحرام.

وتبين من مجاري السياسة ان انكلترا كانت تقاوم « موسوليني » في التوسع والاستعمار ، وانها حرّضت « هيلاسيلاسي » على مقاومة ايطاليا ، لا حباً به ، ولكن لمآربها العديدة . ولما عجز عن مقاومتها ، لم تسعفه بالسلاح اللازم فاضاع ملكه ، وبعدما غلب على امره اخذه الانكليز الى فلسطين كما قلنا ، ولا احد يعلم ماذا يكون مصيره ، هل يعود له عرشه ، وتعمل انكلترا على مطالبة « موسوليني » باعادة الحبشة الى اهليها ، أم تعجز ويبقى المليك شريداً غريباً. والذي يظهر لي ان انكلترا ما دامت مصلحتها قائمة سوف لا تغفل عن الانتقام، وسوف تنتظر الزمان ، وتقلبات الحادثات حتى تنازل « ايطاليا » وتقضي على توسعها ونفوذها ، وتعيد ملك الحبشة الى ملكه . اما اعلان ايطاليا الحاق الحبشة بها ، والمناداة بملك ايطاليا امبراطوراً عليها ، فقد يكون سابقاً لاوانه . والدهر متقلب يوم لك ويوم عليك . والبغي مهما طال فعاقبته الخسران . وبذلك يقول إمام البلاغة « من سل سيف البغي قتل به ، ومن صارع الحق صرعه، واغلب مصارع العقول عند بروق المطامع » .

وعلى كل فالنجاشي سيبقى لاجئاً ريثما يحين الوقت ، فاما ان تتفق انكلترا مع ايطاليا على شكل يضمن مصالحها ، ويحفظ نفوذها، ويحقق لها الغاية التي من اجلها دفعت الحبشة الى المقاومة واعلان الحرب، واما ان لا تتفق وتثير الالمان عليها وتناجزها . وفي كلا الحالين تبدو لنا الحقيقة جلية بان الضعيف يبقى هضيم الحق تكتنفه المطامع حتى يقوى ويجد من يتفق واياه على الدفاع وتبادل النفع .

ذكرت هذه الحادثة في معرض الكلام عن سوريا ، لانها عبرة يجب ان نعتبر بها ، فلا نؤخذ بمعسول اقوال الدول المستعمرة ، ولا يغرّنا تشويقاتها ، بل يجب وزن الامور قبل الاقدام عليها ، وتقدير مصلحتنا قبل مصلحتها . ولنعلم ان التغرير السياسي متعدد الاشكال والالوان وجذاب ولكنه وخيم العاقبة والضرر .

ومن رأى العبرة في غيره فليعتبر ! والغربيون لا يتكل على وعودهم فهم يسوقونك امامهم لتكون طعمة للنيران فداءً عن مصالحهم ، ولو ان النجاشي تبصر بحالة جيشه ، وزان مقدرته بمقدرة عدوه ، وفقر بلاده لما تورط في الحرب بل داری الامور بسياسة ريثما يتم عدته ، ويعد جيوشه ، ويحصن بلاده ، ويحسن امور رعيته ، وعندها يرى رأيه ، والرأي مقدم على الشجاعة .

١٥٤ ـ تسليم مشروع المعاهدة الى الوفد السوري

وفي ١٥ ايار سنة ١٩٣٦ ، جاءت الرسائل من اعضاء الوفد وفيها ان الحكومة الفرنسية سلمت اليهم نسخة المعاهدة وملاحقها ، وانهم انكبوا على درسها وتمحيصها ، وقالوا ان الفرنسيين حائرون في امرهم ، وان الوزارة القديمة، وزارة « سارو » ترتئي التريث ريثما تتألف الوزارة الجديدة المنتظر تأليفها من جماعة « ليون بلوم » اليهودي الاشتراكي . وقد أقر الوفد الرأي ، وقبل بالتريث، ولكن المفوض السامي « دي مارتيل » يحاول ان يعود الى سوريا قبل الانتهاء، ولا يعلم احد علم اليقين لماذا يصر على العودة ، ويرى الوفد ان عودته معناها انتهاء المفاوضات ، ويصرون على بقائه وصرفه عن العودة الى سوريا . وبناءً

على اصرارهم بقي المفوض ، ومضت العشرون يوماً من ايار ولم يأتِ ، والوفد في درس وانتظار .

١٥٥ ـ استعفاء الوزارة الفرنسية في ١ حزيران سنة ١٩٣٦

وفي ١ حزيران سنة ١٩٣٦ ، تركت وزارة « سارو » كراسي الحكم ، وكانت الجبهة الشعبية المؤلفة من احزاب اليسار قد فازت في الانتخابات ، وكان الحزب الاشتراكي الوطني الذي يتزعمه « ليون بلوم » حاملاً لواء المعارضة ولواء الظفر . فلما استقالت الوزارة دعاه رئيس الجمهورية الفرنسية الى تأليفها فقبل ، وألف الحكومة من احزابه ومن احزاب الراديكاليين ، وأدخل معه واحداً من حزب العمال الاشتراكيين ، وبذلك نال ثقة المجلس النيابي ، وتفاءل الوفد السوري بامكان التفاهم . وكان من امارات التفاؤل ان الحزب الوطني الاشتراكي قرر اقامة تحالف بين فرنسا والسوريين ، فأبرق الوفد الينا مبشراً وناقلاً الفقرة الخاصة التي وردت في القرار ، وهذه صورتها :

« كان من المقررات التي قدمت الى الحكومة الجديدة القرار المعطى من الحزب الوطني الاشتراكي باتفاق الآراء وفيه يقول باقامة صداقة وتحالف بين فرنسا وسوريا بذات الشروط المعقودة بين العراق وبريطانيا مع الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها ودخولها الى عصبة الامم » .

وتبعتها كتب وردت الى مقر الكتلة الوطنية تقول : ان الوفد استبشر خيراً واعطى ملاحظاته على مشروع المعاهدة ، وخلاصة ما لاحظته ، « البحث في المشروع المقدم بكل دقة وعناية ، وبعد الاسترشاد بالرغبة الصادقة في الاتفاق الذي تقرر للوصول اليه ، التفاهم على الثقة المتبادلة ، وذكر الأسس التي تمّ الاتفاق عليها في ١ آذار سنة ١٩٣٦ ، ثم بيان الفوارق التي ظهرت نتيجة للبحث والدرس بان هنالك عدولاً عن الاستعدادات الطيبة التي ابديت للوصول الى حل او الى محاولة لعدم انقاص شيء من التقدير والرضى الذي ابدته البلاد لاتفاق ١ آذار ، وعليه ان المصلحة تقضي بتهيئة فرص لاشتراك المفاوضين من

الطرفين لوضع مشروع جديد قائم على اساس المعاهدة العراقية، واننا على استعداد للتمهيد بما اعددنا من بحوث في سبيل النجاح للتحالف والصداقة ». وعلى اثرها اجابت الحكومة الجديدة بلسان « دي مارتيل » وبلسان الرئيس، انها لن ترجع عن اسس بيان ١ آذار سنة ١٩٣٦ ، وغدا الأمل كبيراً بان الاتفاق سيتم .

ولاظهار شعور البلاد نحو الجبهة الشعبية (١) ارسلت الكتلة الوطنية بواسطة مراكزها « برقيات » تشير الى ذلك ، ومنها البرقية الآتية المرسلة من حلب ومن بقية البلدان السورية .

١٥٦ - برقية من حلب الى الجبهة الشعبية الفرنسية

« ان حلب المبتهجة بانتصار الجبهة الشعبية ، تقدم اجمل تهانيها وتمنياتها بمناسبة هذا الظفر الرائع الذي يضمن مجداً عظيماً لفرنسا ، وسلاماً دولياً ، وحماية للشعوب المضطهدة . وسوريا السعيدة لهذا النجاح الباهر ، الذي يثبت استقلالها ووحدتها القومية ، بموجب معاهدة بين فرنسا وسوريا ، تعقدها الحكومة الفرنسية مع الوفد السوري الحائز لثقتنا التامة ، تحيي عهداً جديداً للازدهار والسلام يُفتح لها لتعترف بالجميل » .

١٥٧ - المولد النبوي في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٥ ، وما كان من امر منع المسكرات

وبمناسبة المولد النبوي في ١٢ ربيع الاول عام ١٣٥٥ ، اعلنت البلاد السورية حزنها على فلسطين ، واقتصرت على تلاوة السيرة النبوية تبركاً بها . وجمعت التبرعات والاعانات من المدن والقرى ، وارسلتها الى رئيس المجلس

(١) قبل تسلم الجبهة الشعبية زمام الوزارة بقيت هيئة المفاوضة السورية ثلاثة اشهر من بعد وصولها الى باريس دون اكتراث ، او اهتمام من قبل وزارة الخارجية ، حتى ان المفاوضين الفرنسيين كانوا يجتمعون مع المفاوضين السوريين في محل من محلات بناية الخارجية المهجورة ويماطلون ولا يبتون بشيء . ولما جاءت الوزارة الجديدة تبدل الحال وعين المكان وكان لائقاً ، وبدأت المفاوضات تجري بالروح الطيبة التي تريد انهاء القضية على وفاق .

الاسلامي الأعلى الحاج امين الحسيني . وبهذا اظهرت تضامنها وشعورها القومي وعطفها على تلك الديار العزيزة واهليها الابطال الاشاوس مما يسجله التاريخ بمداد الفخر .

وبعد الانتهاء من موسم المولد ، راجت شائعات تتعلق بالخمر وشاربيه ، وكان علماء الدين ارادوا إصلاح الناس ونهيهم عن المنكرات والمعاصي وعن التمادي بها . فحمل الجهلة اقوالهم ونصحهم على غير محملها ، وهي الدعوة الى الحق والصلاح بالتذكير والحسنى ، واعتدوا على الناس وهددوهم ، وضربوا بعضهم . فتأثر المسيحيون وخافوا العاقبة ، واشاعوا ان المسلمين قرروا مقاطعتهم ، وراحوا يذيعون الاخبار ، ويعلنون الحوادث ، ويغالون في الوقائع ، ويخلقون ما لا اساس له من الشائعات ، فظن ارباب الصحف ان هنالك حركة رجعية يقصد منها الانتقام . وهي كما علمت لم تكن مقصودة ، ولكن الدساسين استثمروها ، وزادوا في الأمر غلواً ، وتغالى معهم القائمون بالنصح والوعظ ، فقالوا بالمنع والتحريم . وبعضهم حمل على التبرج وارتياد الملاهي والمقاهي ولبس الحرير ، فأثر ذلك في نفوس العامة ، وهاج الرأي العام ، واعتقد المشايخ ان عملهم محمدة عند الله ، ووجاهة عند الناس ، وانتصار للدين . وكاد الحال ينقلب الى فتنة عمياء لا يعلم احد مداها ، إذ امتدت اليها يد الرجعية ، واخذ يذكي نارها ارباب الغايات والدعايات المغرضة ، لولا ان تداركها رجال الكتلة الوطنية ، فوقفوا كلاً عند حده ، ودعوا رجال الدين الى التبصر بالعاقبة ، والابتعاد عن حث الناس على التعدي ، إذ العامة لا تصلح للقيام بالنهي والزجر ، ولا يجوز لها اقامة الحدود ، ونصب نفسها وازعاً للاخلاق . ولا يجوز لرجال الدين محاربة المحرمات بالتعدي على مرتكبيها بالتهديد والقتل ، فان ذلك يحرّك الفتنة ، ويهيج الشر ، ويكون ما يتولّد منه من المحذور اكبر واكثر . والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، له شروط ، وله اساليب . وهنالك شرائع وقوانين ومحاكم لها وحدها حق البت في مَنْ يتجاوز الحدود المفروضة لصلاح الفرد ، وصلاح المجتمع .

واما المسيحيون فلا مجال لتخوفهم لأن النهي عن شرب الخمر والامتناع عن المسكرات حق من حقوق المصلحين ، وواجب على المخلصين ، وعليهم ان يتعاونوا على انقاذ المجتمع من هذه الآفة التي تنتشر عادة بانتشار الرذائل ، وكلما خفت المواعظ ، وقلّ الارشاد ، فسدت التربية ، وتغاضى المسؤولون عن الوازع الديني ، والوازع القانوني ، وتساهلت القوة الاجرائية في محاربتها .

ولما كانت الخمرة أم الخبائث تناول العلم بحثها وبيان مضارها ، وحرّمها الاسلام تحريماً باتاً ، واوجب الحد بشربها والعقاب عليها ، وناشد المسلمين الامتناع عنها حرصاً على سلامتهم وسلامة ذراريهم ، وطلب ان ينتهوا عنها من تلقاء انفسهم ، فأجابته العرب في صدر الاسلام بالطاعة لما نهى واراقوا الدنان وتمسكوا بما امر به دينهم . وبقي المسلمون على هدى دينهم وهي شريعته حتى زماننا هذا . ولكن كما قلنا ان الوازعات الدينية ، والاخلاقية ، والتربوية ، والقانونية ضعفت ، وكلما ازداد ضعفها ازدادت المحرمات قوة وانتشاراً ، ومنها المسكرات ، والمخدرات وشربها وما ينتج عنها . فلمداواتها وتلافي اضرارها وتحديد انتشارها ، لا يجوز التهديد ، ولا القتل ، والاضطهاد بتاتاً ، لأن الالتجاء الى مقاومة الشر بالشر يوجب المقاومة والمقابلة بالمثل ، وينتج عنهما الثورة ، والثورة ضد الانظمة والقوانين افساد الأمن ، وتعدٍّ على القوانين ، وجناية على الوطن ، وسبب لاستعباده وخرابه .

ولما عرفنا المقصود من هذه الحركة وما تخفيه من فتن وغايات ، وقفنا لدرء الحالة بالحكمة ، وحزمنا امرنا فانقطع الدس ، وخاف المغرضون من انكشاف غاياتهم ومعرفة اشخاصهم فتواروا .

١٥٨ - تصدي العربان لجابي المالية وقتلهم اياه

ثم عادت الدسائس والشائعات الى الظهور اثر حوادث فلسطين ، وخاف اليهود ايضاً ان يُعتدى عليهم فراجعونا واقنعناهم بأن لا خوف عليهم ، واتخذنا الاسباب لتهدئة القلوب وتطمين النفوس . وبخيبة المحاولات التي قام بها المأجورون ،

ظهر لنا ان ضباط الاستخبارات يريدون الاخلال بالأمن ، وإحداث تعديات على المسيحيين واليهود والارمن ، لاظهار سوريا بمظهر التعصب ، وان خروج فرنسا يثير الفتن ، والقتل ، والاعتداءات على الاقليات ، وكان من مساعيهم وتدابيرهم ان تصدى نفر مسلحون من عرب الحديديين لجابي المالية ومعه جنديان فقتلوهم واستولوا على اموالهم وسلاحهم ، وتحقق ان مستشار العشائر الفرنسي هو الموعز بذلك والمحرض عليه ، لأن احد موظفي المالية افاد بان المستشار المومأ اليه كان اخبره قبل شهر ونصف ان الوفد السوري اذا لم يوفق ساعده على جبي الاموال الحكومية ، واذا وفق فلا ينتظر منه المساعدة ، ومعنى هذا تحريضه على الامتناع عن الجباية .

ولاثبات ان عمال الاستخبارات وضباطها يسعون لتشويه سمعة البلاد في الخارج ، وايقاع حوادث تخلق الاضطراب ، واقلاق راحة السكان وهدوئهم ، باضطهادهم لطلاب الوحدة وتحاملهم عليهم بشتى الطرق . وهذه رسالة مرسلة الى فرنسا في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٦ ، بواسطة المسيو « شوفلر » حاكم العلويين ترينا الحقيقة الواقعة جلية ، وتكشف لنا اعمال المنتدبين المجرمة في منطقة العلويين التي حاولوا تسخيرها لمآربهم واستعبادها لبقائهم ، فما لانت لهم ، ولا استسلمت .

١٥٩ ـ رسالة زعماء العلويين ورجالاتهم الى فرنسا في ١٦ حزيران ١٩٣٦

يا صاحب السعادة

كنا نود ان تجعلنا الحوادث والحكمة الادارية الواجب اتباعها ووضعها في شؤون البلاد ، في غنى عن مخاطبة سعادتكم على هذه الصفحات . اما وقد بلونا شتى الاساليب وعرفنا عقمها جميعاً في الفات نظر السلطات المسؤولة الى ما يجري في سنجق طرطوس وما يُعدّ وما يهيأ لسكانه من الامور التي لا تحمد عقباها ولا يرجى حسن مغبتها ، فاننا نجد لزاماً علينا سعياً وراء الصالح العام ، وضناً بالراحة العامة التي نراها مهملة من قبل الفئة التي خلقتها القوانين لتأمينها وحفظها

ان نلجأ الى اطلاع الرأي العام على ما يجري ليكون شاهداً عدلاً وحكماً صالحاً بيننا .

لقد استلفتنا نظر سعادتكم المرة تلو المرة ، ونظر المفوضية العليا الفينة بعد الفينة ، على ما تحيكه تلك الفئة التي جعلت ديدنها الاخلال بالأمن العام في ظل اهمال السلطات المسؤولة .

وقعت حادثة سرقة دكان جسر نهر الابرش ، وعرف فاعلوها الذين لم يتحرجوا بالبوح في طرق حمص عن الدوافع التي حدت بهم لارتكاب جريمتهم، وعن الدافعين الذين يستظلون بظلهم ، ويرجون حمايتهم ونجدتهم فيما اذا خولت العدالة ان تجري مجراها .

وجري التحقيق في هذه الحادثة من قبل « افراد انفصاليين » على افراد انفصاليين أخر ، وسيودع الى قضاة انفصاليين ليروا فيه رأيهم ولينصفوا الانصاف الانفصالي المعبود ـ تحت هيمنة حكومة انفصالية ـ وطنيين ليس لهم من جريمة تذكر في الدنيا ، الا انهم يقولون بالوحدة والسيادة والاستقلال ، ولا ندري ماذا سينجم عن هذا التحقيق ، ولكننا نقدّر نتائجه تقديراً ، ونيأس سلفاً من هذه النتائج ، لان مدلول سير الامور والاحوال العامة يثبت ان لا عدل في حكومة اللاذقية الا لمن يذعن للانفصال ، وكانت ثمرة التحقيق الاولى في حادثة دكان جسر الابرش ان زورت وشاية على احد الوطنيين الشيخ علي جمال مآلها ان الامرأة التي اقتسم في بيتها الاشقياء الاشياء المسروقة من دكان جسر نهر الابرش استكتبت من قبل احد الانفصاليين وتحت وحي بعض الدوائر التي لها اليد الطولى بالاحسان الى هذه الامة، استدعاء تقول فيه ان الشيخ علي جمال اوعز اليها بالتهديد والضغط ان تعترف باقتسام الاشقياء الاشياء المسروقة في بيتها فما كان بعد ذلك الا زج الشيخ علي جمال في السجن ، حتى اذا جيء بهذه الامرأة ذاتها الى طرطوس لاخذ افادتها ثاب اليها رشدها ، واعترفت في هذه الافادة ان الشيخ علي جمال لم يأتِ الى دارها ، ولم يهددها قط ، ولم يوعز اليها بالقول ان الاشقياء اقتسموا مسروقات دكان جسر الابرش في دارها ،

وانه بريء مما تنسب اليه في الاستدعاء ، والحقيقة ان الاشقياء أموا دارها لاقتسام مسروقات دكان جسر الابرش ، وانهم اقتسموها فيما ، فما لبث بعد ذلك الشيخ علي جمال الا ان اخرج من السجن بعد ان سعى بالصلح بينه وبين الامرأة ضابط المصالح الخاصة في طرطوس ، وبعد ان اودع حضرة الضابط نفسه الشيخ علي جمال في السجن ليلاً كاملاً لمجرد افتراء وارد في استدعاء استكتب عن لسان امرأة لم تلبث ان كذبته تكذيباً .

اننا نعلم ان جريمة الشيخ علي جمال الحقيقية التي لم يرد بها ذكر في الاستدعاء المفترى به عليه ، هي دعايته الشهيرة واخلاصه للقضية الوطنية .

وحدث بعد هذا ان شخصاً غيوراً على الحقيقة اعطى معلومات ضافية عن سرقة دكان جسر الابرش ، فما كان من احد الانفصاليين الذين يستمدون من فكرة انفصالهم جرأة على القوانين ، وصولة على الحق ، الا ان استحضره بالضرب والقتل والعذاب ، وذلك بعد ان اتصل به ، بطريقة لا يعرفها غير الراسخين بالعلم ، انه اعطى هذه المعلومات واستكتبه بالضرب استدعاء ينفي فيه المعلومات التي اعطاها . أبهذه الاساليب يريدون منع السرقات وتأمين الراحة العامة ؟ .

هذه امور ليست بذات اهمية ، وغير خليقة بالذكر ، لو لم تكن بوادر ودلائل وامارات ، ولم نكن لنتنازل لايراد ذكرها ، لو لم تكن عبارة عن نبأ صريح عما يقصد من كل هذه الامور ، وعما يبتغى من كل هذه المناورات...

إنّ مصلحة البلاد تفرض علينا الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة، لان من الجداول يتألف النهر ، ومن الشرارة الحريق ، فالواجب الذي تقضي مروءتنا ان نكون حريصين عليه يحتم علينا احاطة سعادتكم علماً بان الانتباه لم يزل رائدنا ، واننا نسهر على صالح البلاد ، اناء الليل واطراف النهار .

كنا نظن ان السرقات المنبعثة عن فكرة لم تعد خافية على احد ، والتي لا نرى ضرورة لاظهارها لانها اصبحت من الشيوع والذيوع بمكان يعرفه الخاص

والعام لا بد لها ان تنتهي طالما في البلاد حكومة توجب عليها تعهداتها الدولية والنصوص والمعاهدات التي بموجبها نزلت هذه الارض ، وهبطت هذه البلاد ، ان تحفظ الامن العام سالماً ، لا سيما وهي عليمة جد العلم بمنشأ الاخلال به . الا انه ويا للأسف ، لم يكن شيء من حسن ظننا ، كأن هذا الأمن شيء ، وواجبات الحكومة شيء آخر .

وبينما ينظر في قضية سرقة دكان جسر الابرش من قبل الاستنطاق تتوالى السرقات باطراد ، ويحاول الاشقياء سرقة قرية السويدة « قضاء صافيتا » وقرية بيت الراهب « قضاء صافيتا » وقرية الصليب « قضاء صافيتا » وبستان الغور « قضاء صافيتا » ، ويرتاد الاشقياء هذه القرى ليلاً ، ويذهب اشقياء آخرون فيسرقون دكان جسر نهر المرقية ، ويعلم علم اليقين ان الدافع لسرقة هذا الدكان زعيم انفصالي ، ويظل هذا الزعيم متخذاً مباءة له ومثابة لعمله سرايا الحكومة في طرطوس ، ويظل متمتعاً بحراسة الانفصال ، كأن السرقات امور عادية يقصد منها التهذيب والسير بالشعوب الى التمدن الصحيح .

اننا اصبحنا حيال مجموعة هذه الامور بحاجة الى معرفة ما اذا كان يعتبر التغاضي عن هذه الاعمال من مصلحة الحكومة ، ومن مصلحة البلاد بينما يعلم مصدرها ، وبينما تستطيع الحكومة القضاء عليها ، ومنع تماديها في برهة اربع وعشرين ساعة .

اذا كنتم تعتقدون ان هذا التغاضي مجلبة للانصار والاعوان ، وانه من مقومات الادارة التي تصلح شؤون البلاد ، فاننا نصفق له . ولكننا نعلم ان مهمة فرنسا هنا غير هذا التغاضي . أما اذا كان يقصد منه استعمال اسلوب من اساليب النكاية بالوطنيين ، فاسمحوا لنا ان نقول لكم بكثير من الصراحة ان هذا الاسلوب عارٍ عن الكرامة في اي عمل صادر من الحكومة ، او موجه ضد الوطنيين .

وانه من دواعي الملاحظة والاستفسار وقوع هذه الحوادث معها في سنجق طرطوس ، فقد اصبح هذا السنجق مسرح اللصوصية الوافدة عليه من وكرها

المعلوم في قضاء مصياف، بعدما كان هذا السنجق ، قبل قيام الحركة الوطنية في البلاد بيت الأمن والطمأنينة فسبحان مبدّل الاحوال .

ان من الخيال ان تفسر هذه الحوادث تفسيراً قريباً من التفاؤل وحسن الظن بالاساليب الادارية ، كما وانه من الخيال ان يظن ان حوادث سرقات مهما تجسمت وتضخمت ، او اتصلت بخطاب بانياس ، والتهديدات الانفصالية التي وردت فيه ، تستطيع ثني الوطنيين عن مبادئهم ، او زعزعة عقائد لها في نفوسهم حرمة الايمان بالله .

اننا نأسف يا صاحب السعادة ان يقال ، ان لا أمن في حكومة اللاذقية، ولا في سنجق طرطوس خاصة ، فان تشعب المبادىء والآراء وتغايرها بين الشعب والحكومة ، لم يكن يوماً ما ، وحتى لدى اكثر الحكومات نأياً عن الوطنية ، مفاده التغاضي عن الأمن العام ، لان هذا الأمن علة وجود الحكومات ، والحكومة التي لا أمن فيها ، لا مبرر ولا مسوغ لوجودها .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام .

ميخائيل بشور ، بولس ديبه ، ابراهيم الخوري ، حامد المحمود ، منير العباس ، حليم بشور ، دباح الاحمد ، حسين الدندشي .

١٦٠ ـ رسالة من جبل الدروز تصور الدسائس والحوادث ومساعي الفرنسيين في ١ تموز سنة ١٩٣٦

وهذه رسالة اخرى بعث بها زعيم الشباب الوطني « السيد علي الاطرش » الى وزارة الخارجية الفرنسية ، والى العميد السامي بالوكالة، والى نائب رئيس الكتلة الوطنية وهذا نصها :

لفخامة مندوب المفوض السامي في سوريا ولبنان الاخم

لي الشرف ان اعرض لفخامتكم ما يلي :

علمت وانا في دمشق من الاشخاص القادمين من السويداء ، بوقوع حوادث خطيرة يوم امس تتلخص بما يلي :

دعت الحكومة وجوه الجبل للاشتراك في المعرض الزراعي الذي اقيم في السويداء ، وقد ارادت بمناسبة اشتراك الاهلين فيه، وحضور المندوبين الفرنسيين من الخارج ، ان تبرهن على صحة ادعائها ، في ان الجبل يطلب الانفصال عن سوريا ، فأوعزت الى بعض الموظفين بالقاء خطب يطلبون فيها الانفصال ، ويتحدون شعور الرأي العام الدرزي بالوحدة السورية .

ولما علم الشباب بهذه التدابير قرروا حضور الاجتماع ، واعلان رغبة البلاد بطلب الوحدة ، أمام العميد السامي ، ولما قدموا مكان الاجتماع طلبت اليهم الحكومة مبارحة المحل ليتسنى لها تتميم حركتها الانفصالية ، فأصرّ الشباب على الحضور ، فما كان من الحكومة الا ان استعملت القوة لتفريقهم .

وهكذا نشبت الفتنة التي أدّت الى سقوط عدة جرحى ، واعتقال عدد وافر من الشباب ، وترويع الاهلين من هذه الاضطرابات بعد نزول القوة العسكرية في المدينة .

وحيث ان هذه الحوادث مهما كانت نتائجها لم تنجم الا عن تدخل الحكومة في السويداء ، وايعازها للبعض المفروض عليهم بحكم وظائفهم التقيد بأوامر رجال الحكومة وتنفيذها مهما كلف الأمر ، فاني القي مسؤولية هذه الاعمال على عاتق الحكومة التي تحاول منذ اربعة اشهر اثارة ذكريات قديمة لا يريد الجبل الدرزي البحث بها وتذكرها ، خصوصاً وان الحركة القائمة مقصورة على المطالبة بالحقوق السياسية ضمن نطاق محدود وبوسائل سلمية مشروعة ، رغم ما لجأت اليه الحكومة من التدابير ، سواء كان باعتقالها وإبعادها المطالبين بالوحدة ، او بحجزها على الحرية الشخصية ومضايقتها السكان بوسائل لا تدل على التقيد بتصريحات فخامة المندوب السامي .

فوقوع حوادث امس واعتقال عشرات الشباب ، وجرح بعضهم بحراب الجند ، في وقت يميل فيه الجبل الى الهدوء والسكينة، وينتظر انتهاء المفاوضات

الجارية في باريس بين الوفد السوري المفاوض «والمزود بثقة جبل الدروز» على اساس يضمن اتفاق وتفاهم الجانبين الفرنسي والسوري معاً ، ويجعل بينهما معاهدة تحالف وصداقة ، كل ذلك حملني على ان الفت نظر فخامتكم مرة اخرى - بعد ان قدمت اليكم كتاباً في الشهر الفائت رجوت به منكم ان تحددوا لي موعداً اتشرف فيه بمقابلتكم ، وحتى اليوم لم أتلقَّ جواباً - معلناً بان الحالة التي يعانيها جبل الدروز من جراء سياسة بعض الموظفين القائمة على تحدي الشعور الوطني ، وخلق المشاكل بين طبقات الشعب التي ادت لمثل هذه الحوادث الخطيرة المجهولة النتائج ، قد تسبب غداً، اذا لم تتفضلوا بوضع حد لها والايعاز لحكومة الجبل بالكف عن مقاومة السكان وتركهم احراراً في تقرير مصيرهم، مشاكل كبرى لا يريدها الجبل ، وان ارغم عليها بمثل هذه الاخطاء التي توالت .

لقد اعلن الجبل غير مرة وفي مناسبات شتى رغبته في الوحدة السورية ، ورفضه كل حل يتنافى ومبدأ الوحدة على اساس اللامركزية ، مدللاً على رغبته هذه بوثائق رفعها الى الوزارة الفرنسية موقعة من رجالات الجبل ، وفي برقيات كثيرة طيرها الى المراجع الرسمية ، ورجالات فرنسا ، فتشجيع الحكومة في الجبل الذي لا يستند الى حق مشروع الا المحافظة على مصالح الموظفين الخاصة، لا يدل الا على رغبتهم في وضع عقبات بين فرنسا والجبل الحريص على بقاء هذه الصداقة ، والذي جاءت مطالبته بالوحدة السورية كحق من حقوقه المشروعة لا تمس بسمعة فرنسا ومركزها الادبي في سوريا .

ولما كنت لا ارغب في وقوع هذه الحوادث، رغم انني لا علم لي بها قبل وقوعها ، فقد خابرت بعض اصدقائي في الجبل ان يتولوا تهدئة الخواطر ، والدعوة الى الهدوء الذي هو من اقصى امانينا . وها انني مقدم لفخامتكم كتابي هذا المتضمن خلاصة الحادث واعمال الموظفين في الجبل ، راجياً تدخل فخامتكم لتلافي وقوع مثله في المستقبل فيما اذا استمرت الحكومة على سياستها هذه ، ورفع صورة عن كتابي هذا الى الوزارة الفرنسية .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

علي مصطفى الاطرش

١٦١ ـ مساعي الشيخ احمد الصابوني وجماعته لاحداث الشغب في حلب، في ١١ حزيران سنة ١٩٣٦

وفي هذا التاريخ ، خطب الشيخ احمد الصابوني بالناس في الجامع الاموي الكبير بحلب « وكان قد قدم من دمشق لغاية في نفسه » وحث الموجودين على ترك المعاصي والتبرج . وبدأ خطبته بقوله : انه من مؤيدي الكتلة الوطنية، ومن الداعين الى الالتفاف حولها ، ومدح سعدالله الجابري واسرة الجابرية ، ثم مدح رجال الدين وبيّن اعمالهم ، وذكر ما عليهم من واجبات ، وانتقل الى ما يشيعه المغرضون عن العلماء « وان كان بينهم من لا يستحق لباسهم » كما ان بين الوطنيين من لا يستحق الوطنية ، وذكر ان احد التجار الموثوق بدينهم وامانتهم ، اخبره بان احد الزعماء الوطنيين ، ويقصد به « جميل ابراهيم باشا » تناول مائتي ليرة عثمانية ذهبية من خمارات المسيحيين رشوة ، ليحول دون دعاية اهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعني بهم العلماء . وأثر باقواله في قلوب السامعين ، وأذكى شعورهم الديني ، وخاطبهم قائلاً : « انهم ينهوننا عن التدريس الديني ، فهل تريدوننا ان نترك المنابر ونقعد في بيوتنا ؟ قولوا ! فأجابه المستمعون كلا ! لا نريد. وهطلت الدموع من عينيه ، وتباكى كما يتباكى الممثلون ، وأظهر الغيرة والحرص على الدين .

فثار الرأي العام ، وخرج المصلون يتساءلون : من هو الزعيم الذي ارتشى، وقبض المال .

فبلغت مسامعنا اقواله ، وما وصم به احدنا ، وهو السيد جميل بك ، فأردنا دحض التهمة ، وتطهير السمعة ، وإثبات المدعى، وازالة ما علق بالاذهان، لأن الحركة والخطبة والدعاية كان ظاهرها الارشاد ، وباطنها ايقاع الفتنة ، والمندفعون وراءها لم يدركوا مبعثها .

والذين دفعوا العلماء اليها في هذه الاحوال الحرجة، لم يكونوا من الغيورين على الدين ، ولا على الاخلاق ، بل كانوا من انصار الشيخ تاج الدين ، ومن جماعة الانتداب ، ومن الرجعيين الذين اعتادوا ان يكونوا آلة مسخّرة بيدي

الاجنبي ضد وطنهم وأمتهم ، فحاكوا هـذه المؤامرة الوضيعة ، واتخذوا بعض العلماء وسيلة لها .

ولخطورها وسرعة تأثيرها اضطررنا الى اجراء التحقيق الدقيق والاستيضاح من الشيخ المذكور عن الحادثة ، ومن عناه ، ومن نقلها اليه . وبعد ان حلفناه اليمين وضبطنا اقواله كتابة ، وعلمنا من هم اهل الغاية والرواية ، قررنا محاكمته ومحاكمة من اشترك فيها ، على ان تجري المحاكمة علناً أمام الشعب في دار الكتلة الوطنية في محلة « سويقة علي » .

وفي ١٥ حزيران ١٩٣٦ ، عقدنا اجتماعاً عاماً في المقر المذكور ، وتوليت رئاسة المحكمة ، وجلس السيد المحامي الاستاذ احمد منير الوفائي ، والسيد الاستاذ المحامي الشيخ عبدالقادر السرميني اعضاء ، والسيد الاستاذ المحامي ناظم القدسي نائباً عاماً .

واتينا بالشيخ احمد الصابوني وبجماعته وحلفناه اليمين اولاً ، فأنكر اقواله ثم اعترف ، ولكنه لم يعطنا اسم الزعيم الذي اتهمه ، ولا اسم التاجر الذي قال له . ثم اتينا بالتاجر وهو « السيد وفا شيخ تراب » وحلفناه اليمين على قول الصدق فقال :

« اتاني الشيخ احمد الصابوني ، وقبله اتاني الشيخ معروف الدواليبي ، والشيخ مصطفى الزرقا » ، وتوسلا اليَّ ان انقذ الشيخ احمد الصابوني من الورطة التي تورط فيها ، وان ادَّعي على رجال الكتلة ما ادعاه المومأ اليه فوعدتهما بذلك .

ولما جاء الشيخ احمد الصابوني الى بيتي اختفى الاثنان ، وتكلم الشيخ احمد متوسلاً اليَّ ان اقول « انه سمع ذلك من احد الناس ونسي اسمه » فوعدته . ولكن بما اننا جئنا به وحلفناه على القرآن ان يقول الصدق فانه أقر بما ذكرناه ». وسألنا الشيخ مصطفى الزرقا وشريكه الشيخ معروف الدواليبي عن ذهابهما الى بيت الشيخ وفا ، وعما قالاه له ، فأقرَّا وأجابا بالاثبات . وحيث لم يبقَ عندنا

شك بما جرى بعد شهادة الشهود بما سمعوا ، وإقرار المتآمرين بما أقروا ، قررنا إخراج الشيخ احمد الصابوني من حلب فوراً ، وقبول استقالة الاثنين الآخرين من الكتلة . واعلنا قرارنا الآتي الذي اتخذناه ونشرناه في الصحف ، وقطعنا دابر المؤامرة التي حيكت باسم الدين ، من رجال دعاة الدين ، وقتلنا الفتنة في مهدها .

١٦٢ ـ قرار الكتلة الوطنية بطرد الشيخ احمد الصابوني من حلب

« نظراً لوجود رجال لا يروق لهم نوال سوريا حقوقها ، ولا استقرار الحالة الداخلية وذلك بغية استدامة منفعتهم الدنيئة ، واستفادتهم السافلة ، فما انفكوا يثابرون على ايجاد انواع العراقيل لاحباط مشروع الاتفاق بين فرنسا وسوريا ، حتى عمدوا اخيراً الى استئجار جهلاء يفرشون الطرق بالملبس والمأكولات المتنوعة ، سواء في دمشق ، او حلب ، ويدّعون انها مسمومة من قبل اليهود ، وذلك ابتغاء اثارة المشاكل بين الاسلام واليهود ، ظانين انهم بهذا يوغرون قلب رئيس الوزارة الفرنسية وبعض رجالها على القضية السورية . وبالنظر لمناورات ، ودعايات سيئة اخرى يقوم بها نفس الرجال الذين يسعون دوماً لايجاد القلاقل والاضطراب الدائم في العلاقات الفرنسية ـ السورية ، رأي مجلس الكتلة الوطنية بحلب ان يتخذ كل الاجراءات اللازمة حتى يمنع كل ما من شأنه ان يوقع المشكلات والعوائق في طريق المفاوضات .

وحيث انه من جملة هذه التدابير قررت الكتلة ان تمنع الخطابة على اي كان في الحفلات العامة ، الا اذا اطلعت الكتلة على نص الخطاب ، وذلك دفعاً لفلتات اللسان ، ومنعاً لاستغلال المرجفين ، فما كان من الشيخ احمد الصابوني الذي اقسم يمين الاخلاص لمبادىء الكتلة ، الا ان قام يدعو في الناس ان الكتلة تمنع العلماء من الخطابة والكلام .

وحيث ان دعوته هذه ثبتت باقراره الصريح أمام مجلس الكتلة يوم الاحد ، ولما كان واجباً عليه براً باليمين التي اقسمها ، وعوضاً عن دعايته السيئة ، ان

يراجع المجلس ويسأله فيما اذا كان المنع الذي يدّعيه موجوداً ومخصصاً بالعلماء فيتخلص بذلك من شكه ويتحقق من عدم وجود هذا المنع المطلق ، كما اشاعه هو بين الناس رغم اعلان المجلس كيفية هذا المنع على الشعب .

وفي يوم الجمعة الواقع في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٥٥ هـ و ١٢ حزيران سنة ١٩٣٦ م ، قام الشيخ احمد الصابوني وخطب في الجامع الكبير خطاباً اوجب استياء الرأي العام ، فرأت الكتلة بادىء بدىء وجوب الاستيضاح من الشيخ احمد عن موضوع خطابه .

وفي يوم الاحد الواقع في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٥٥ هـ و ١٤ حزيران سنة ١٩٣٦ م ، دعي الشيخ احمد المذكور الى مجلس الكتلة، وسئل عما خطب، فأجاب انه ابتدأ بمدح السيد سعدالله الجابري وعائلته ، ومبادىء الكتلة ، ثم قال انه سمع من احد التجار الثقات ، ان احد المنتسبين الى الكتلة اخذ مبلغ مائتي ليرة عثمانيـة ذهباً ، جمعت من الخمارات ، وبهـذا عادت خمارات البلدة وملاهيها الى سابق عهدها .

وحيث انه يتضح من خطابه هذا ، او يفهم منه، ان المرتشي المنسوب الى الكتلة له نفوذ قوي فيها جعلها تماشيه لاعادة عهد الخمارات الى ماضيه ، فلذلك طلب المجلس الى الشيخ احمد الصابوني ان يبرّ بنص اليمين التي اقسمها للكتلة ويسمي الذي نقل اليه الخبر حتى تستدعيه وتستوضح منه ، فاذا قال هذا الناقل انه سمع من آخر تتبعت القضية الى ان تصل الى الناقل الاول فتكلفه الاثبات، حتى اذا تحققت الرشوة بترت الكتلة المرتشي المنسوب اليها واعلنت اسمه للناس ، واذا لم يثبت لها ذلك حينذاك تحقق فيما اذا كان الناقل الاول اراد دس هذا الخبر على الناس ، وتتحرى مصدر هذا الدس فتعلم من يلزم عن المصدر الذي يقوم بذلك . وبهذا تتوصل لقطع دابر هذه الدسائس المضرة بمصلحة الوطن .

وحيث ان الشيخ احمد اجاب المجلس في يوم الاحد، ان ما قاله سمعه حقاً من تاجر لا يشك بثقته ، واقسم على ذلك بالله وبرسله ، وزاد انه لا يمكنه

ان يسمي هذا التاجر خشية نقمة الرأي العام عليه ، ورفض تسميته .

وقد أفهم مجلس الكتلة الشيخ احمد ، انه لا ملامة على التاجر المذكور ولا خوف ، خاصة وان الشيخ احمد نقل الخبر أمام جمع غفير من الناس ولم يتعرض له احد ، فلا يعقل ان ينقم الرأي العام على تاجر ينقل الى الكتلة خبراً ان صح اوجب مجازاة فاعله ، او مكن الكتلة من تتبع مصدر الخبر ، فيكون التاجر قد احسن بفعله للمصلحة العامة ولنظام الكتلة .

وحيث ان الشيخ احمد المذكور جادل ساعتين وأبى تسمية التاجر فأفهمه المجلس ان امتناعه هذا يجعل الناس يعتقدون ان الخبر مختلق ، فما كان من الشيخ احمد الصابوني الا ان قال للمجلس انه يتبرع ويقوم هو بنفسه بتكذيب الخبر.

وحيث ان غاية المجلس الوصول الى الحقيقة حيث كانت ابتغاء مصلحة البلاد ونظام الكتلة ، وسد طريق الدس ومنعاً من تأويل هذا التكذيب الذي قد يجعل منه السيد الصابوني تأكيداً لافترائه ، فقد اصرّ المجلس على السيد الصابوني وجوب تسميته التاجر الناقل . وبعد محاولات طلب السيد الصابوني مهلة اربعة ايام مدعياً وجوب استشارة رفقائه ، وبعد ذلك وبناءً على اصرار المجلس ثانية طلب مهلة اربع وعشرين ساعة .

وبالرغم من محذور هذا الامهال وتمكين السيد الصابوني من اقناع احد الناس في هذه البرهة بالشهادة له ، رأى المجلس امهاله حتى يظهر الحق، ويظهر المرتشي ، او الذي دس الخبر .

وفي هـذا اليوم، اي الاثنين الواقع في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٥٥ هـ و ١٥ حزيران سنة ١٩٣٦ م ، جاء السيد احمد الصابوني امام مجلس الكتلة بحضور جمهور كبير يزيد على الالف نسمة .

وفتحت الجلسة ، وطلب الى الشيخ احمد ان يحلف على كتاب الله بانه يتكلم الحقيقة ، فأراد تخصيص القسم . وبعد اصرار المجلس حلف على القرآن الكريم انه يقول الحقيقة .

وبعد تحليفه سأله رئيس المجلس الدكتور الكيالي ، عن اسم التاجر الذي نقل اليه الخبر ، وكان قد وعد المجلس بتسميته هذا اليوم ، فتردد السيد الصابوني وقال انه لا لزوم لذلك لئلا يقع على التاجر المذكور شيء .

وبعد اصرار المجلس على تسميته التاجر ، قال السيد احمد الصابوني ان التاجر الذي نقل اليه الخبر هو الحاج وفا الشيخ تراب صاحب ماكينة جليد ، فاستحضر هذا وكلف لحلف اليمين على كتاب الله فحلف ، واتضح بنتيجة شهادته وشهادة الشيخ معروف الدواليبي والشيخ مصطفى الزرقا ، انه لا يعلم الخبر المنقول عنه ونفاه فور مقابلة الاستاذين الزرقا والدواليبي في هذا الصباح ، ثم للشيخ احمد الصابوني ، وللشيخ معروف في مقابلتهما بعد ظهر هذا اليوم .

واتضح بنتيجة شهادة الحاج وفا المذكور ، ان الشيخ احمد ذهب الى محل عمل الحاج وفا بعد ظهر هذا اليوم ، ثم الى بيته ، ورجاه كثيراً قائلاً له انا دخيل عليك اشهد امام المجلس انك سمعت الخبر من احد مستخدمي الحمارات جاء ليشتري جليداً من عندك ، وقال الحاج وفا ، ان الشيخ احمد الصابوني كان يحاول ان يقنعه بتلفيق الخبر امام المجلس حتى يخلصه من الورطة ، ويخمد الفتنة ، وان الحاج وفا ـ للتخلص منه ـ وعده بذلك بعد ظهر هذا اليوم .

وحيث ان الحاج وفا المذكور افاد بصراحة ووجه لوجه الشيخ احمد عن تفاصيل حضور هذا لعنده ورجائه اياه لتلفيق الخبر على الصورة التي ذكرناها .

وحيث ان هذا الرجاء تأيد بشهادة الشيخ معروف بعد حلفه اليمين .

وحيث ان الشيخ احمد لم يستطع نكران ما افاده الحاج وفا بحضوره وبحضور الجموع الغفيرة ، بل اطرق خجلاً وخزياً ينطقان بكذبه وافترائه ، وحيله وتضليله .

فلهذه الاسباب جميعها ثبت لدى مجلس الكتلة بحلب :

اولاً ـ ان السيد احمد الصابوني حنث بيمينه الذي اقسمه للكتلة بمحاولته بث دعاية التفرقة واذاعته ان رجال الكتلة يمنعون العلماء عن الكلام .

ثانياً — انه يوم الجمعة الواقع في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٥٥ هـ و ١٢ حزيران سنة ١٩٣٦ م ، انتهز فرصة غياب مجلس الكتلة في ادلب ، وقام في الجامع وباسلوب دعاية فنية معروفة لدى دوائر مختصة بذلك ، بدأ بامتداح السيد سعدالله الجابري وعائلته ، ثم تابع خطابه بالحجج الواهية حتى يثبت نفسه وطنياً كي يتمكن من استبقاء السامعين وفتح آذانهم لما سيلقنهم اياه من فرية وفتنة ، ويتوصل لاقناعهم بان احد المنتسبين الى الكتلة ارتشى بمائتي ليرة ذهبية ، وكان ان عادت الخمارات الى سابق عهدها ، وبهذه الصورة اراد ان يزعزع عقائد الناس في رجالهم بتهمته اياهم في دينهم ، وفي وطنيتهم ، وفي اخلاصهم ، وفي اخلاقهم .

لذلك قرر المجلس بالاجماع :

١ — طرد السيد الصابوني المذكور من الانتساب الى الكتلة الوطنية لحنثه بيمينه ودسه خبراً مختلقاً كاذباً مدفوعاً لذلك من قبل اعداء الوطن .

٢ — مقاطعة السيد احمد المذكور من قبل جميع الذين اقسموا يمين الكتلة .

صدر في حلب في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٥٥ هـ و ١٥ حزيران سنة ١٩٣٦ م .

وبعد ان انتشر القرار وخمدت الحركة ، انصرف الناس الى التحدث عن الكتلة الوطنية واعمالها وحزمها ، وتناولوا دعاة التحريم بالامتناع عن سماع اقوالهم ، واجتناب معاشرتهم لوقوفهم على مقاصدهم الخفية ، والغاية من هذه الحركة .

١٦٣ - حوادث الوفد اثناء وجوده في باريس كما روته البرقيات الاجنبية

واذاعت الاخبار الاجنبية بان اجتماعاً خطيراً عقد امس في « الكي دورسي » برئاسة المسيو « فيانو » وكيل وزارة الخارجية وحضره الجنرال غاملان رئيس

المجلس الحربي الأعلى ، والجنرال جورج ، وسفير فرنسا الكونت دي مارتيل والمسيو سان كانتان مدير الشؤون الافريقية والشرقية في وزارة الخارجية ، والمسيو موشار ، والمسيو فوتران من سلاح الطيران الفرنسي وغيرهم من الاخصائيين في الشؤون السورية اللبنانية . واذاعت المحطات اللاسلكية عن هذا المؤتمر السياسي العسكري الخطير الانباء التالية :

باريس — رويتر ـ يؤخذ مما قاله الكاتب السياسي المسيو بيرتينا كس في جريدة « الايكو دو باري » ان اجتماعاً خطيراً عقد في وزارة الخارجية الفرنسية حضره الجنرال غاملان ، والجنرال جورج ، والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ، وغيرهم من الشخصيات ، وتقرر فيه اعلان سوريا ولبنان جمهوريتين مستقلتين حليفتين لفرنسا ، وسيطلق عليهما اسم « الولايات الشرقية في البحر المتوسط » وتطلقان من قيود الانتداب ، وستقيم الجنود الفرنسية في بعض المناطق لحماية الحدود ، كما هي الحال في العراق .

وقد نشرنا امس خلاصة هذه البرقية .

وعادت محطة الاذاعة المصرية فاذاعت النبأ التالي عن اجتماع باريس امس .

باريس — رويتر ـ عقد امس في وزارة الخارجية الفرنسية اجتماع خطير حضره الجنرال غاملان ، والجنرال جورج ، والسفير الفرنسي في سوريا ولبنان لبحث القضية السورية ، بمناسبة وجود وفد سوري في باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية بشأن عقد معاهدة بين فرنسا وسوريا ، وقد بدأت المفاوضات امس فعلاً لانهاء الانتداب ، وتصرح المقامات المطلعة ان الحكومة الفرنسية كانت تفكر منذ مدة في التنازل عن انتدابها ، وقد عزمت على تحقيق هذه الفكرة عملياً ، ولا بد للمفاوضات التي بدأت من ان تستمر وقتاً طويلاً .

ومهما يكن من امر، فانه ليس هناك ما يتعلق بدخول سوريا ولبنان عصبة الامم في شهر ايلول القادم ، ذلك لانه اذا عقدت معاهدة بين الحكومتين ، فلا

بد من عرضها على لجنة الانتدابات ، ومن ثم عرضها على الهيئة العامة لعصبة الامم للبت في انهاء الانتداب .

ولذلك يبعد ان تنضم سوريا ولبنان الى عصبة الامم قبل عام ١٩٣٧ .

واذاعت محطة الاذاعة الفرنسية الرسمية ب . ت . ث . وهي محطة « وزارة البرق والبريد والهاتف » نبأ الاجتماع ، واشارت الى تطور القضية السورية ، وهذا اهم ما اذاعته المحطة الفرنسية الرسمية :

بعد ان اذاعت محطة ب.ت.ث. نبأ الاجتماع في وزارة الخارجية الذي عقد برئاسة وكيل الوزارة المسيو فينو ، وبحضور الجنرال غاملان ، والجنرال جورج ، والكونت دي مارتيل وغيرهم لبحث القضية السورية ، اشارت المحطة الفرنسية الى نظام الانتداب الذي يتألف من ثلاث درجات A و B و C ونظام الانتداب المطبق في سوريا ولبنان هو من درجة A الذي يعترف باستقلال سوريا ولبنان .

وبعد ان ذكرت المحطة تطور الانتداب في سوريا ، تناولت عهد المسيو دي جوفنيل ، وانه في سنة ١٩٢٦ ، ابان الثورة السورية عقد معاهدة مع سوريا ، ولكن محاولته لم تنجح .

واشارت بعد ذلك الى ادوار الانتداب ، وعطفت على ذكر المعاهدة التي عقدت بين الامبراطورية البريطانية والعراق ، وكيف صفيت بموجبها مسألة الانتداب .

ثم ذكرت المحطة انه في عام ١٩٣٣ ، حاول الكونت دي مارتيل عقد معاهدة سلام دائم وتحالف مع الجمهورية السورية ، ولكن العنصر الوطني في البلاد رفضها ، واضطر المفوض السامي الفرنسي الى تعليق الحياة النيابية ، واصبحت البلاد السورية تدار بواسطة وزارات موقتة يعينها المفوض السامي .

ثم ذكرت المحطة الادوار التي مرت بسوريا ، منذ رفض المعاهدة حتى تأليف الوفد السوري وسفره الى باريس لعقد المعاهدة السورية الفرنسية وقالت :

على اثر الاضطرابات العنيفة التي وقعت في سوريا ، جرت مباحثات تمهيدية بين المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، وبين الرئيس السيد هاشم الاتاسي زعيم المعارضة في سوريا بحضور اعضاء الحزب الوطني السادة : فايز الخوري، وعفيف الصلح ، وعبدالرحمن الكيالي . وهنا اذاعت محطة ب . ت . ث . نص الاتفاق الرسمي المعروف باتفـــاق اول آذار ، بين المفوض السامي الفرنسي ، ورئيس الحكومة السورية وزعيم المعارضة في سوريا .

وقالت المحطة : ان اتفاق بيروت وقع بعد مخابرات مع وزارة الخارجية الفرنسية وهو يتضمن عهوداً قطعها المفوض السامي باسم حكومة الجمهورية بان يسافر وفد سوري الى باريس لعقد معاهدة بين فرنسا وسوريا ، لا تقل حقوق السوريين فيها عن الحقوق الممنوحة للعراقيين في المعـاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠ ، على ان تعترف الحكومة الفرنسية بالوحدة وبتحقيق اماني السوريين ، الى ما هنالك من مضامين هذا الاتفاق .

وقالت المحطة ايضاً :

ان الوفد السوري تألف فعلاً برئاسة الرئيس السيد هاشم الاتاسي وهو في باريس منذ شهرين ، وقد جرت المفاوضات التمهيدية الاولى مع ممثلي المفوضية العليا ، ثم توقفت هذه المباحثات ابان الانتخابات الفرنسية .

وختمت محطة ب.ت.ث. حديثها بان المفاوضات بدأت اعتباراً من يوم امس في وزارة الخارجية .

وجاء في اقوال الصحف الفرنسية في راديو كولونيال انه تم وضع الخطة التي ستسير عليهـا المفاوضات الفرنسية السورية ، ووافق المجتمعون في اجتماع امس على اتفاق اول آذار .

وتؤكد المصادر المطلعـــة ان المفاوضات مع وزارة الخارجية قد بدأت فعلياً امس .

واذاع راديو روما باللغة العربية مساء امس النبأ التالي :

روما ـ تيغاني ـ عقد اجتماع في وزارة الخارجية الفرنسية ، حضره المفوض السامي في سوريا ولبنان ، والجنرال غاملان ، والجنرال جورج، والمسيو سان كنتان مدير الشؤون الاسيوية ، لدرس الحالة في بلدان الانتداب . وقد تقرر اعلان استقلال سوريا ولبنان ، وعقد معاهدة معهما كالمعاهدة بين العراق وبريطانيا ، وستبدأ المفاوضات الرسمية اليوم في الكي دورسي .

واذاع راديو كولونيال النبأ التالي :

عقد امس اجتماع في وزارة الخارجية برئاسة المسيو فينو وكيل وزارة الخارجية لاستئناف المفاوضات مع الوفد السوري لعقد المعاهدة السورية الفرنسية، وقد اشترك في هذا الاجتماع ممثلون عن المفوضية العليا ووزارات الحربية والبحرية والطيران والخارجية .

واذاع راديو كولونيال النبأ التالي :

يعقد مجلس الوزراء الفرنسي اليوم ـ الخميس ـ اجتماعاً في قصر ماتينيون برئاسة الرئيس ليون بلوم .

ومن جملة الابحاث التي سيتناولها مجلس الوزراء ، التغييرات الادارية فيما يتعلق بمنصبي المقيم العام في مراكش ، والمفوض السامي في سوريا ولبنان .

هذا ما اذاعته محطات الاذاعة الفرنسية ، ومحطتا القاهرة وروما بشأن المفاوضات الفرنسية ـ السورية .

وقد صرح احد كبار موظفي دار المندوب السامي في دمشق، ان الدوائر الفرنسية في سوريا تلقت انباء رسمية برقية من باريس بان المفاوضات كادت تنتهي بين الوفد السوري المفاوض والجانب الفرنسي ، وان مشروع المعاهدة وُقّع فعلاً من الجانبين بالحروف الاولى .

لذلك بتنا ننتظر وصول انباء برقية من الوفد السوري عن هذا التطور الخطير في سير المفاوضات ، وعن الدرجة التي بلغت اليها ، لنزف الى الامة

السورية المجاهدة بشرى ظفرها بحقها وادراكها ما تطمح اليه من امانٍ وآمال ونجاح وفدها الامين هذا النجاح العظيم .

وروت جريدة صوت الاحرار فيما سمعته من انباء محطات الاذاعة الفرنسية التي لم تتصل بنا النبأين التاليين ننشرهما على مسؤوليتها :

باريس — استؤنفت المحادثات في الساعة العاشرة من صباح اليوم في وزارة الخارجية حيث عقد اجتماع ثانٍ للنظر في اسس المعاهدة السورية ، التي بات من المقرر ابرامها في اقرب وقتٍ . وقد تم الاتفاق على هذه الاسس ، على ان توضع صيغة المشروع النهائي بعدئذ .

باريس — بعد ان تم الاتفاق على اسس المعاهدة السورية بات من المرجح ان يغادر باريس صباح غد الجمعة الكونت دي مارتيل عائداً الى مركز عمله في بيروت بقطار الشرق السريع .

القبس — ان مجلس الوزراء ينعقد اليوم للبحث في قضية عودة العميد السامي الكونت دي مارتيل او عدمها ، فكيف تسنى للزميلة ان تعلم بما يقرره مجلس الوزراء سلفاً .

١٦٤ ـ اشتداد الحركة الاستقلالية في لبنان

ومنذ تولى « ليون بلوم » رئاسة حكومة الجبهة الشعبية ، وبعد ان عرف الرأي العام اللبناني تساهلها مع السوريين ، وجنوحها الى التفاهم معهم ، وتناقلت الصحف استعداد الوزارة الفرنسية الى اعطاء سوريا منفذاً بحرياً ، اشتدت حركة المحافظة على استقلال لبنان وحدوده ، وقامت جرائد اللبنانيين تعاتب الوفد السوري لتسرعه بمطالبه ، وتطالب فرنسا بوعودها ، وردّت جرائد سوريا عليها وعاتبتها ايضاً . ودامت الكتابات تملى بحرارة وشدة ، الى ان قام بعض اعضاء مجلس لبنان وشارك الصحف اللبنانية في اندفاعها ومهاجمتها حباً بالظهور وكسباً للشعبية الرخيصة ، ومسايرة للكرسي الماروني الذي كان المطران مبارك يمثله بهجماته ومدافعاته ، ويمثله في باريس بعدما ارسله رئيس جمهورية لبنان

المسيو «اده» على نفقته رسولاً للدعاية والعمل ، على خذلان الوفد السوري ، واحباط مشروع المنفذ البحري ، ثم عقد اجتماعاً لارسال وفد الى باريس ولكنه لم يوفق .

وكان البطريرك الماروني قد ارسل كتاباً الى وزارة الخارجية مع المطران مبارك، وطلب منه ابقاء لبنان على حالته الحاضرة ، وعقد معاهدة مماثلة للمعاهدة التي ستعقدها فرنسا مع سوريا ، وابقاء الجيش الفرنسي في لبنان .

ثم بعث الرئيس «اده» بكتاب ايضاً ، يطلب فيه باسم حكومته ما طلبه البطريرك . ويظهر ان هذه الحركة ، او المداورة ، اوعزت بها السلطة الفرنسية بنفسها ، لأن اخبارها ترشحت عن الدوائر الفرنسية وبالغت فيها لتثير اللبنانيين اصدقاءها ، فيطالبوا ببقاء جيشها في اراضيهم ، وانتداب فرنسا عليهم .

واما اللبنانيون الاحرار الذين لا يؤمنون بما تم على يد الفرنسيين ، ويودون ارجاع لبنان الى ما كان عليه قبل مجيء الفرنسيين ، فلم يكونوا من رأي المارونيين ، ولم يجيبوا الفرنسيين الى طلبهم .

ونظراً الى ما احدثه مجيء المطران مبارك الى فرنسا ، وما قالته الجرائد اللبنانية عن مطاليبها ، وما اثاره الفرنسيون من الدعاية الى مقاومة مطالب الوفد السوري ، ارسل المسيو «فيانو» وكيل وزير الخارجية الفرنسية في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٦ الكتاب الآتي الى المسيو «اده» رئيس جمهورية لبنان وابلغ صورة عنه الى بطريرك الموارنة .

١٦٥ ـ كتاب المسيو «فيانو» وكيل خارجية فرنسا الى المسيو «اده» رئيس جمهورية لبنان ، في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٦

يا فخامة الرئيس

لقد شاءت فخامتكم قبل سفر المفوض السامي الى فرنسا ، ان تحادثه في شأن اماني الشعب اللبناني ، ثم ارسلت فخامتكم مرتين في الايام الاخيرة ،

بلاغات مختصة بهذا الموضوع نفسه الى الكونت دي مارتيل .

اني عالم بهذه المساعي ، وأود ان اؤكد لفخامتكم، ان الحكومة الفرنسية التي تشتغل الآن باعداد المعاهدة الفرنسية السورية ، وتؤمل عقدها في وقت قريب ، لن تصرف نظرها عن حقوق لبنان في الحصول على معاملة شبيهة بالمعاملة التي تستفيد منها الدولة المجاورة له . وفي الواقع ان المادة الاولى من صك الانتداب تجعل لسوريا ولبنان متجهاً واحداً الى الاستقلال . على ان هذا الاستقلال يجب في الحالتين ان يحاط بنفس الضمانات الدولية ، من جملتها نظام الاراضي لهاتين الدولتين الذي تحدد فيما يختص بلبنان يوم ٣١ آب سنة ١٩٢٠.

وان الحكومة الفرنسية ـ التي تنظر بعين الاهتمام والاعتبار الى مبلغ التطور الذي وصل اليه الشعب اللبناني ـ لهي مستعدة كل الاستعداد لان تمهد للجمهورية اللبنانية سبيل الحصول على نظام دولي كدولة مستقلة ، وتنوي ان تفاوض فخامتكم في شأن ابرام معاهدة ، وستسترشد في هذه المهمة بمبادىء جمعية الامم المتنبهة بوجه خاص الى تأمين التعاون المقرون بالوفاق بين عناصر الاهلين المتحدة ضمن نطاق وطني واحد . وان عقد المعاهدة ، ووضعها موضع التنفيذ يكونان مقدمة لعرض دخول لبنان في جمعية الامم .

ولا شك انه سيكون من السهل علينا إنجاح المفاوضات التي ستجري بنفس الروح التي تلازم العلاقات الموجودة منذ قرون عديدة بين فرنسا والامة اللبنانية .

وتكرّم يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامي .

الامضاء : فيانو

١٦٦ ـ تصريحات « مبارك » بعد عودته من باريس في ٦ تموز ١٩٣٦

وفي ٦ تموز ١٩٣٦ خطب المطران « مبارك » عقب عودته من باريس خطاباً قال فيه : « ان الشعب اللبناني سواء اكان في عهد الانتداب ، أم في عهد المعاهدة، سيظل الشعب الوفي الصديق للامة الفرنسية » .

وتكلم سيادته بعدئذ باللغة العربية فقال : ان الغاية من رحلته هـــذه حضور المؤتمر الكاثوليكي المنعقد في باريس . وشاءت العناية ان يكون هناك في احرج المواقف ، اي عندما كانت القضية اللبنانية تتخبط في دياجيرها من جراء المفاوضات السورية ، ولما شعر بان الخطر يهدد كيان لبنان ، استصرخ غبطة البطريرك الماروني فاغاثه ، فأمطروا وزارة الخارجية الفرنسية وابلاً من البرقيات الاحتجاجية .

وكان من جراء ذلك، ان اعترفت حكومة فرنسا بحدود لبنان الحالية ، وباستقلال لبنان ، واعلنت عزمها على عقد معاهدة مع لبنان توطئة لادخاله في عصبة الامم .

وختم سيادته بيانه طالباً من الجميع العمل على الاتحاد ، ونبذ الاختلافات والمصالح الحزبية ليبرهنوا على ان الشعب اللبناني اهل للاستقلال » .

١٦٧ ـ استفتاء لبنان والمذكرات الواردة بشأن الدستور والمعاهدة

وعلى اثر برقية « فيانو » وكيل وزارة الخارجية بما يتعلق بكيان لبنان ، بدأت الحكومة باجراء استفتاء لمعرفة ما تريده طبقـات الشعب من الدستور والمعاهدة المزمع اجراؤها . وللاطلاع على رأي البطريرك الماروني وغرفة التجارة، ننشر ما ذكرته جريدة « صوت الاحرار » وهو يرينا انقسام الرأي العام اللبناني الى اقسام شتى .

وارسل غبطة البطريرك الماروني مار انطون عريضه مذكرته جواباً على الاستشارة التي وجهها اليه فخامة رئيس الجمهورية بشأن الدستور والمعاهدة .

وقد علمنا من مصدر خاص ، ان غبطته يقترح عدم الرجوع الى دستور سنة ١٩٢٦ ، ويرى ان يوضع دستور جديد بعد عقد المعاهدة اللبنانية الفرنسية.

وقد تضمنت مذكرته طلب ايجاد مجلس للنواب يكون عدد اعضائه اثنين وثلاثين او خمسة وثلاثين عضواً، ويكون بجانب هذا المجلس مجلس للشيوخ مؤلف من سبعة عشر عضواً .

ويقترح غبطته ان يرأس الحكومة القادمة وزير فرد يكون مسؤولاً امام المجلس .

واشار الى ضرورة تمثيل لبنان في الخارج ، وتعيين قناصل لبنانيين في البلدان التي يكثر فيها اللبنانيون .

اما المسألة العسكرية ، فقد احب غبطته ان ينظم في لبنان جيش لبناني تديره بعثة عسكرية فرنسية .

وتعرض في مذكرته لمشكلة المصالح المشتركة ، والشركات الاجنبيـــة ، فطالب بنصيب وافٍ للبنان ، واحتج على الخسائر التي تلحق هذه الشركات وتتحملها البلاد .

وكذلك فقد طالب بالغاء المحاكم المختلطة ، وتسليم القضاة الوطنيين مقاليد الامور في قصر العدل .

مذكرة جمعية تجار بيروت

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية المعظم

يا صاحب الفخامة

تتشرف جمعية تجار بيروت ، التي تمثل تجار هذا البلد على اختلاف طبقاتهم ان ترفع الى فخامتكم التقرير الذي تفضلتم وطلبتموه منا بشأن المعاهدة والدستور، مؤملة ان يكون معبراً عن رأي فخامتكم ورأي الاكثرية من اهل البلاد .

يا صاحب الفخامة

ان تقريرنا هذا يشمل شقين : شقاً يتناول المعـاهدة ، وشقاً له علاقة بالدستور .

المعاهدة

اولاً ـ اننا نرجو ان لا تقل الحقوق التي تعطى للبنان ، عن الحقوق التي تعطى لسوريا عند ابرامها معاهدتها مع الدولة الصديقة فرنسا .

ثانياً ـ ان يحافظ فيها على استقلال كل من سوريا ولبنان الداخلي .

ثالثاً ـ ان يؤلف مجلس أعلى ينظر في المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان، نصف اعضائه من اللبنانيين ، ونصف اعضائه من السوريين ، بقطع النظر عن عدد سكان البلدين .

رابعاً ـ ان يعاد النظر في الامتيازات التي عقدت باسم لبنان مع الشركات ذات الامتياز ، لتصبح نصوص هذه العقود ملائمة لحالة بلادنا الاقتصادية الحاضرة.

خامساً ـ ان يخضع سكان لبنان على اختلاف هيئاتهم وجنسياتهم الى انظمة لبنان ، وان تطبق هذه الانظمة عليهم كافة ، وان لا تعفى من الرسوم الجمركية الا تجهيزات الجيش ، وما تحتاجه الزراعة والصناعة من ادوات ومواد خامية .

الدستور

اما الشق الثاني ، اي الدستور ، فان لنا رجاء واحداً ، وهو ان يكون اساس التوظيف في الجمهورية اللبنانية الكفاءة لا الطائفية ، وان يكون التمثيل في المجالس على اساس المهن والحرف كافة ، لا على اساس الطائفية ايضاً .

وختاماً نتمنى على الحكومتين اللبنانية والسورية ان تتعاونا على توحيد برامج التربية والتعليم ، وانظمة القضاء ، وكل ما من شأنه ان يوحد العلاقات بين البلدين .

وتقبلوا يا صاحب الفخامة فائق احترامنا .

ويلي ذلك التواقيع

وهذا نص المذكرة التي رفعتها غرفة التجارة والصناعة الى مقام الرئاسة :

لقد تفضلت وطلبت فخامتكم من الغرفة التجارية والصناعية رأيها بالاحداث المقبلة ، فمع تقديم شكرها تعرض ما يأتي :

من المعلوم ان مدينة بيروت كانت المرفأ التجاري لجميع البلاد الشرقية ومنها فلسطين وشرقي الاردن ، وقد انتزعت هذه البلاد المجاورة منها هذا المركز بما حصل من المزاحمة والتفاوت من الرسوم الجمركية ، ومن الحمايات للصناعات الوطنية ، مما ادى حتماً الى تحويل التجارة والصناعة نحو تلك البلاد، حتى اصبحت « بيروت » وغيرها من المدن تستورد وارداتها التجارية والصناعية من هذه البلاد . ولأجل انقاذ البلاد من هذا الموقف نقترح ما يأتي :

١ ـ دستور لحكومة مستقلة ذات تشكيلات تتناسب مع حالة البلاد ، وممثلة في عصبة الامم .

٢ ـ دستور يخول الحكومة الوطنية الاستقلال بالتشريع الجمركي ، ليتسنى لها وضع رسوم جمركية وحماية الصناعات الوطنية لتؤمن مزاحمة البلاد المجاورة.

٣ ـ دستور يخول الحكومة الوطنية حق استلام وارداتها من الجمارك وخلافها وصرفها بما هو في مصلحة البلاد .

٤ ـ دستور يخول الحكومة الوطنية الغاء الاعفاءات الجمركية ما عدا احتياجات الجيش المحدودة .

٥ ـ دستور يخول الحكومة الوطنية عقد معاهدات واتفاقات تجارية مع البلاد المجاورة والدول الاجنبية بما هو لمصلحة البلاد .

٦ ـ دستور يخول الحكومة الوطنية الحق باعادة النظر بامتيازات الشركات ومراقبتها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

في ٢٩ تموز ١٩٣٦

رئيس غرفة التجارة والصناعة
عمر الداعوق

١٦٨ ـ مطاليب المسلمين في الجمهورية اللبنانية

وكان اشيع في بيروت ان مفتي المسلمين « الشيخ محمد توفيق خالد » ارسل الى رئيس جمهورية لبنان مذكرة تشتمل على مطاليب المسلمين ، ولذا قابله مخبر احدى الصحف وسأله عن المذكرة فاجاب قائلاً :

« لقد ابلغت فخامة الرئيس شفهياً مطالب المسلمين في لبنان وهي ثلاثة :

١ ـ الاستقلال التام .

٢ ـ السيادة القومية .

٣ ـ الوحدة التامة الشاملة لعموم أجزاء سوريا مع الاستفتاء .

وقد طلب فخامته اليَّ ان اضع له مذكرة بهذه المطالب . وفي اليوم التالي اتصلت بالاستاذ جورج حيمري رئيس غرفة الرئاسة واخبرته اني كنت منتظراً من فخامة الرئيس سؤالاً خطياً لاجيبه بمذكرة خطية ، كما كان الشأن مع غبطة البطريرك ، فأراد الاستاذ الحيموي ان ينفي لي امر السؤال الخطي ، ولكني طلبت ان يكون النفي ببلاغ رسمي .

وانقضت بعدئذ الايام ، فلا الرئيس عاد الى مباحثتي بشأن المطالب الاسلامية ، ولا انا كتبت اليه » .

١٦٩ ـ تمنيات التجار الفرنسيين

وفي ٩ تموز سنة ١٩٣٦ ، اجتمع فرع سوريا للتجارة والصناعة والزراعة في بيروت ، وانتخب مكتبه الجديد على الوجه التالي :

الرئيس : مسيو كازيمير انبار ، وهو من كبار التجار ، وكبير الجالية الفرنسية في بيروت .

نائب الرئيس : مسيو جورج نيسيه ، صاحب جريدة « لا سيري » ، ولسان حال المفوضية الفرنسية ، وعدو سوريا والعرب .

السكرتير : مسيو لوي جوبر ، مدير مدرسة بيجيه التجارية .

امين الصندوق : مسيو كارتالليزي ، مدير فرع « بيره موز » في بيروت.

وفي اثناء الاجتماع الاول ، جرى البحث في عدة مسائل هامة تتعلق بمستقبل فرنسا في دول الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، ولا سيما مشروع المعاهدة التي يجري التمهيد لها في الوقت الحاضر بين فرنسا وسوريا .

وقد تمنى الفرع المذكور في حال عدم التمكن من ارجاع الامتيازات بكاملها ما يلي :

١ ـ ان يحتفظ بالضمانات التي تتمتع بها فرنسا لحماية الاشخاص واشغالهم وارزاقهم في جميع اراضي البلدان الواقعة حالياً تحت انتدابها .

٢ ـ ان يكون كل فرنسي حراً بممارسة مهنته او تجارته ، ولا سيما التجارة بالاقطاع .

٣ ـ ان يحافظ على مصالح الفرنسيين في الشركات الممتازة ، او الشركات الخصوصية .

٤ ـ ان يمنح الوطنيون الفرنسيون المقيمون بالبلدان الواقعة تحت الانتداب الامتيازات التي سبق الاعتراف لهم بها .

٥ ـ ان يحتفظ بالمحاكم المختلطة ، ومحاكم القضايا الاجنبية ، وان يكون الرئيس واكثرية اعضائها فرنسيين .

٦ ـ ان يؤمن على حماية الفرنسيين بواسطة قنصلية عامة وقنصليات محلية قوية مسموعة الكلمة . وهذه التمنيات سيعرضها رئيس اللجنة الجمهورية على وزير الشؤون الخارجية .

١٧٠ ـ موقف جرائد فرنسا وآراؤها من المعاهدة

وبازاء الحوادث لم تنقطع جرائد فرنسا عن بيان وجهات نظرها في المعاهدة،

وماذا يجب ان تكون . فجرائد اليمين ترى في عقدهـــا خطراً على فرنسا ومستعمراتها ، وجرائد الشمال ترى في عقدها قوة لنفوذها ، وحلاً لمشاكلها . واليك ما كتبته كل منها .

قالت جريدة الايام في ٩ تموز سنة ١٩٣٦ ، مترجمة عن احدى الجرائد الفرنسية اليمينية :

« لقد انتهت فرنسـا من عهد المتاعب والمصاعب في الشرق ، واصبحت الآن على وشك توطيد الصداقة والولاء بينها وبين الشعب السوري » .

هذا ما قاله مسيو « جان تيلار » في حديثه عن المفاوضات الدائرة في باريس . ثم استأنف قائلاً : ليس هنـاك من ينكر بان الانتداب الذي عهد به الينـا بغموض وإبهام لم يعد علينا بأية فائدة ، بل ملأ رؤوسنا بالقلق والافكار السيئة، طيلة خمس عشرة سنة .

فالسوريون لم يهدأوا منذ فرض الانتداب الفرنسي حتى الآن ، وهم لا يكادون يعلنون الهدنة حتى يعودوا الى الاضطرابات .

وقد زاد متاعب فرنسا انهـا لم تحسن يوماً من الايام اختيـار المندوبين السامين ، فجعلت منصب المفوض السامي موضوع تجربة ، وكانت الحزبيـات الداخلية ، حزبيات « الكي دورسي » تلعب دوراً كبيراً في تعيين المفوضين السامين .

ثم تابع حديثه فقال :

لقد كانت سياسة المفوضين السامين المستمرة سبباً لنشوب الثورات ، والاضطرابات ، وكان من واجب فرنسا ان تبرهن للسوريين ، على غايات الانتداب السامية ، ولكنها لم تفعل !

فقد وجد السوريون في نظام الانتداب اسماً آخر للاستعمار ، ولم يسمح لهم يوماً من الايام ان يشعروا بانهم يتمتعون بالاستقلال الذي تنص عليـه المادة ٢٢ ! ...

وقد كانت سياسة فرنسا في سوريا ، خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة ، شاقة على السوريين والفرنسيين في آن واحد .

اما السوريون فقد شعروا بفقدان كيانهم ، وتدهور صناعتهم ، وتجارتهم ، وزراعتهم ، واصبحوا يعتقدون بان سياسة الانتداب تعني بصراحة سياسة الافقار...

واما الفرنسيون فقد بذلوا كثيراً من الجهود ، وأنفقوا كثيراً من الاموال ، وضحوا بكثير من ابنائهم في ميادين القتال ... دون ان تعود عليهم هـــذه التضحيات بأية فائدة !

وقد كان ينقص الجانبين ، الفرنسي والسوري ، التفاهم ليتمكنا من الوصول الى اتفاق ينقذهما من الحالة التي صارا اليها ...

والآن ... فان المفاوضات دائرة لالغاء الانتداب ، وابداله بمعاهدة ، وسيصبح لفرنسا في سوريا بعد الآن ، مركز ادبي خاص لا تنازعها فيه اية دولة اخرى .

١٧١ ـ مقالة جريدة الاوردر عن سير المفاوضات

وقالت جريدة « الاوردر » في ٨ تموز سنة ١٩٣٦ عن سير المفـاوضات ما تعريبه :

« ان في مفاوضات باريس فرصة سانحة للتفاهم .

فقد انقضى حتى الآن ما يقارب العشرين عاماً ، وسوء التفاهم يسود جميع العلائق بين فرنسا وسوريا ، دون ان يكون هذا في مصلحة احد .

والذي يبدو من سير المفاوضات ، ان الفريقين ، الفرنسي والسوري ، راغبان في ازالة سوء التفاهم ، والعمل على اساس التفاهم والثقة المتبادلة .

ومتى تم التفاهم انتهى حل القضية السورية .

فالسوريون عندما يريدون التفاهم ، يؤكدون بانهم لا يكرهون فرنسا ،

وانهم لا يرغبون في مناصبتها العداء ، ولكنهم يطلبون صداقتها ، على اساس الحرية ، والاستقلال ، والتعاقد .

والفرنسيون عندما يريدون التفاهم ، يؤكدون بانه ليس لفرنسا مصالح مادية في سوريا ، وانهم راغبون في توطيد الصداقة الفرنسية ـ السورية ، والمحافظة على سلامة الاراضي السورية ... ولا يميلون الى ارهاق السوريين بسياسة الشدة !

والظاهر ان الفريقين اخذا يصرحان بموقفهما هـذا ، ولم يكن هنا اي مجال لبقاء سوء التفاهم .

فمطالب سوريا لا تتعارض ومطالب فرنسا ، كما ان مطالب فرنسا لا تتعارض ومطالب سوريا ! .

ولهذا فان المفاوضات التي تدور في « الكي دورسي » منذ شهرين حتى الآن ، لا بد ان تسفر عن نتيجة حسنة ترضي سوريا، ولا تضر بمصالح فرنسا .

فكل شيء سهل ما دام التفاهم سائداً ، والثقة المتبادلة متوفرة .

١٧٢ ـ مقالة من صحف اليمين عن الجبهة الشعبية وسياستها المتساهلة

وتقول صحف اليمين ان الجبهة الشعبية تحاول في سياستها المتساهلة اثارة الشعوب المستعمرة ، ومنحها حريتها واستقلالها بالقوة . وقد كتب صحفي فرنسي ما علمه عن سياسة الحزب الشيوعي ، وهو جزء من الجبهة الشعبية فقال :

« ... اذا اردنا ان نعرف شيئاً عن سياسة الحزب الشيوعي ، يجب ان نعود الى القسم الذي يقسمه الاعضاء ...

انهم يقولون : « نقسم قسماً لا اثم فيه، اننا سنطيع الحزب الشيوعي العالمي، ونضع مبدأ الثورة ، أمام عيوننا ، ونحارب الاستعمار ، في المستعمرات والبلاد المشمولة بالانتداب ، او الحماية ، ونحرر الشعوب من استثمار الدول الرأسمالية بشتى الوسائل .

وقد قام الشيوعيون بحركاتهم في المستعمرات والبلاد المشمولة بالانتداب... ولكنهم ازدادوا نشاطاً بفوز الجبهة الشعبية المتحدة، واخذوا يفرضون سياستهم فرضاً في المستعمرات والبلاد المشمولة بالانتداب ...

أما رأينـــا الشعوب المستعمرة ، او المشمولة بالانتداب ، تقـابل نجاح الشيوعيين بكثير من مظاهر الفرح والغبطة ؟!

ألا يدل هذا على ان هذه الشعوب كلها ، بدأت تأمل بالاستقلال والحرية، وإخراج فرنسا من بلادها ؟ .

وهل تكون حركات الجزائر ، وتونس ، ومراكش الاخيرة ، من عمل احد غير الشيوعيين ، الذين يمثلون فرنسا في الوزارة وفي كل مكان ؟ .

والشيوعيون لا ينكرون هذه المؤامرات ، ولا يكذبون ، ما يقال عن رغبتهم في تحرير الشعوب ، بل يصرحون بذلك في كل مناسبة ! .

فقد خطب النائب الشيوعي « دودان » منذ اسبوع فقال : « ... ان سياسة الجبهة الشعبية قبل كل شيء تحرير الشعوب المستعمرة ، والمشمولة بالانتداب او الحماية تحريراً تاماً لا اثر للسلطة الاجنبية فيه .

لقد فقدت فرنسا مركزها ومكانتها في المستعمرات والبلاد المشمولة بالانتداب وستتخذ الوزارة الشعبية مختلف التدابير لالغـاء كل سياسة لا تتفق ومصالح الشعوب المرتبطة بنا ، ولو ادى هذا الى ضياع قسم من مصالح فرنسا المادية ! »

وقد بدأ الحزب الشيوعي الفرنسي باعماله ، فارسل الى الجزائر ومراكش بعض مندوبيه ، لاضرام نيران الثورة ، وخاصة الرفيق « عبد الكريم » ... ولا تلبث الوزارة الشعبية ان تقضي على آخر شبر من ارض « الامبراطورية الفرنسية » !

١٧٣ ـ مقالة جريدة « غرانغوار » عن سياسة الجبهة الشعبية في الشرق

ونشرت جريدة « غرانغوار » مقـالاً ايضاً عن سياسة الجبهة الشعبية في الشرق ، وفي افريقيا فقالت :

« يعتقد الوطنيون السوريون ، ان في نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات، نجاحاً مباشراً لقضيتهم ، وان الفرصة الوحيدة للوصول الى تحقيق امانيهم ، هي في الاتفاق مع الوزارة الشعبية الجديدة ! .

وقد لوحظ هذا بصراحة في موقف الوفد السوري ، الذي يقيم في باريس منذ شهرين ونصف ، اذا فضل رجال الوفد تأجيل المفاوضات اربعة اسابيع ، ريثما تنتهي الانتخابات ، وتتألف الوزارة الجديدة .

وفي الواقع فان سياسة الجبهة الشعبية تتفق وسياسة الوطنيين السوريين ، بل هي تطلب لسوريا ، اكثر مما يطلبه السوريون انفسهم .

ألم يصرح رجال الجبهة الشعبية ، في مختلف المناسبات ، برغبتهم في منح سوريا استقلالها وحريتها ، والقضاء على كل سلطة انتدابية فيها ؟.. وهل يطلب الوطنيون السوريون انفسهم اكثر من هذا ؟..

انما هل يستطيع احد ان ينكر بان سياسة الجبهة الشعبية ترمي الى القضاء على مصالح فرنسا وتحطيم مكانتها في الشرق الادني ؟ .

ان التنازل عن سوريا بدون قيد ولا شرط ـ كما تريد الجبهة الشعبية ـ معناه التنازل لانكلترا عن اهم بقعة في طريق الهند !

واذا كنا في الواقع ، لا نرغب في البقاء في سوريا ، فلماذا لا نساوم انكلترا على تحويل الانتداب اليها ؟ ...

ان انكلترا كانت ولا تزال تطالب باعادة سوريا اليها لضمها الى الامبراطورية العربية ، فاذا كانت فرنسا ترغب في التنازل عن هذه البلاد الغنية بكل شيء ، فالافضل ان تتنازل عنها الى انكلترا .

ولكن ... مصلحة فرنسا ومستقبلها في الشرق يقضيان علينا بان لا نتساهل كثيراً دون ان نحصل على ضمانات كافية ؟ !

وقد اعقب كتاب المسيو « فيانو » الى رئيس الجمهورية المسيو « اده » انفجار هائل في الاوساط الانفصالية ، فاضطربت البلاد اللبنانية ، واضربت « طرابلس الشام » واحتجت ، واضربت « صيدا وصور » وقامت فيهما التظاهرات ، وتصادم الاهلون والدرك وصدتها وجرت الدماء ، وامتد الاضراب مدة ، واشتركت فيه مدن جبل عامل والبقاع ، وتأثرت بيروت ، ورأت من الواجب عليها رفع صوتها ، فعقدت اجتماعات عديدة ، وتجمعت الوفود ، وتقرر في اجتماع حضره ممثلو المسلمين من جميع الطبقات والاوساط ، ان يبايعوا فئة انتخبت لمتابعة قضية الوحدة ، وجعلوا عدد اعضائها اثني عشراً ، وهذه ابرقت الى فرنسا مؤيدة الوحدة والوفد ، وطالبة الانفصال عن لبنان الكبير ، ومستنكرة ارغامها على الالحاق به .

وعلى الاثر اخذت المعارك تشتد ، وارسلت الاحتجاجات تلو الاحتجاجات حاملة على ما جاء في تصريحات البطريرك عريضه ، والمطران مبارك ، وبرقية وزارة الخارجية .

١٧٤ ـ ما يجب على لبنان عمله وكيف تحل قضيته

ولكي نعلم ما يجب على لبنان عمله ، وكيف تحل قضيته ، وما هي هذه القضية بنظر الوطنيين ، ندرج التصريح التالي الذي نشرته الاحرار في ٢٣ تموز سنة ١٩٣٦ ، وكان مراسل الاحرار قد نقله الى جريدته ، والوفد لا يزال في باريس ، وقضية لبنان بين اخذ وردّ .

« ليس هناك قضية لبنانية ، او قضية سورية ، بل هنالك قضية لبنانية سورية في بقعة اوجدتها الطبيعة ووحدتها ، سهلاً ، وجبلاً ، وتربة ، وتجارة ، ولغة ، واخلاقاً ، وتاريخاً ، ومن الواجب الضروري ان تمارس سيادتها ، وتنهض بسكانها ، وتداوي مصائبها الناتجة عن الحرب العامة ، وعن « تطبيقات » الانتداب ... وتزيل الفقر ، واسباب البطالة ، ومساوىء المدنية الهدامة ، وتوجد لها كياناً موحداً مستقلاً ، وادارة ديمقراطية ، وانظمة عادلة ، وقضاء

نزيهاً ، ودستوراً ضامناً كل الحقوق والحريات ، وغير ذلك مما هو ضروري لانشاء امة فيها جميع المؤهلات .

« نعم ، ان القضية السورية اللبنانية بنظرنا ليست قضية حدود وطائفية ، وحذر وخوف ، وليست قضية بقاء الانتداب والمصالح المشتركة وجيش فرنسي للدفاع ... بل هي قضية انشاء امة وكيان وطني في هذه البقعة التي غدت ضمن حصار سياسي ، ونطاق اقتصادي لا يمكن ان تتخلص منهما الا بجمع القوى ، وسد الثغرة التي فتحها الانتداب ، وقد اتسعت بتمادي الزمن ، وجهل المتزعمين ، ولولاها لكنا مشينا نحن سكان سوريا ، مع سكان لبنان بعضنا نحو بعض ، وتوحدنا بفعل الطبيعة والمصلحة والجهود المشتركة ، ووضعنا أسس استقلالنا ، كما شئنا نحن ، لا كما يشاء الغير ان يضعه .

« لقد كان لبنان متصرفية ، وكان صغيراً فكبروه ، وليتهم لم يفعلوا ، إذ كان للبنان الصغير امتيازات ، وكان له شبه استقلال تحسده عليه الامم .

« ولما اراد الجنرال غورو تنفيذ السياسة الاستعمارية في سنة ١٩٢٠ ، اعلن لبنان الكبير . وبعد ذلك صار لبنان الصغير كبيراً ، واختلت النسبة الطائفية فيه ، ولم يتساوى جميع سكانه في الحقوق .

« وانا لا ادري كيف يستطيع ان يعيش لبنان الكبير وحده ؟ بل كيف باستطاعة هذه البلاد ان تدافع عن حدودها ، وتقاوم المطامع التي تحيط بها من كل جانب ؟ ومن اين يؤتى بالمال لاعداد الجيش اذا دام الانفصال ، ودام الانتداب في الساحل ، وبقيت السياسة الجمركية ، والمصالح المشتركة بايدي الاجانب ؟ قولوا لنا ، كيف نعزز قوميتنا ونتبوأ مكانتنا تحت الشمس ، ونصبح امة ذات سيادة واستقلال وتمثيل خارجي ، وعددنا ثلاثة ملايين ، والبلاد مقسمة الى حكومات وجمهوريات ، والى طوائف وشيَع ؟ وهل ترتقي البلاد سياسياً ، واجتماعياً ، واقتصادياً ، اذا لم ندع الخوف والحذر وعدم الثقة جانباً ، ونلجأ الى الوحدة ؟ وعلامَ نرضى بالوحدة تحت سلطان المفوضية ، ولا نرضى بها تحت سيطرة ابناء جميع انحاء البلاد ؟

« انا لا اؤمن بان العلة في جسم هذه البلاد تداوى بطلب يقدمه صاحب الغبطة ، او بتصريح يدلي به صاحب السيادة ، لان القضية كما قلت ليست قضية حدود ، او قضية طائفية ، بل هي قضية حياة هذه البقعة وتحريرها من نير الاستعمار والاستعباد ! .

« لقد مرّ سبعة عشر عاماً على سياسة « هكذا اريد فيجب ان تريد...» والبلاد في خلالها تشكو وتئن ، ضربت فيها الفوضى ومخازي الطائفية ، وكان التسلط الارغامي على هذه البقعة التي تحوي سوريا ولبنان سبب التجزئة، وخلق الحكومات المتعددة ، والجمهوريات ، والوزارات ، وايجاد اشخاص يديرونها كما يوحى اليهم لستر الحكم المباشر ، وتسخير ارادة الامة عن طريق المجالس ، أضف الى ذلك ما يجري من تجارب بدون استقرار ، ولا تعيين مسؤولية ، ولا تحديد منافع ، وسياسة جمركية مهلكة تظهر نتائجها المخيفة من واردات البلاد التي تفوق صادراتها ٩٠ في المئة ، وقد بلغ العجز التجاري في خلال ست سنوات ملايين الليرات الذهبية .

« تلك هي حالة بلادنا في خلال سني الانتداب ، استقلالات ترتدي كفن الاستعباد ، وصلاحيات مثقلة بقيود المستعمر ، ومراسيم دائمة للحكام المحليين والموظفين المأجورين ، والمفوضية وحدها تملك حق الدفاع ، وادارة الأمن ، وقيادة الجيش ، وحق فتح الطرق ، ومنح الامتيازات ، وعقد المعاهدات ، والتمثيل الخارجي ، وادارة الجمارك ، والمصالح المشتركة ، وتوزيع الحصص ، والعزل والتعيين ، وصرف الاموال والرواتب . واذا بقي هناك شيء فالبركة في المستشارين وضباط الاستخبارات ، وتراجمة الدوائر والمحاكم الاجنبية .

« على ان فرنسا الآن جادة في اصلاح مساوىء الماضي ، وستكسب بذلك محبة القلوب والصداقة التي اضاعتها ، وسيتعاون الوفد معها على ايجاد حل يأتي في مصلحة سوريا ولبنان ، وفي مصلحة فرنسا في الوقت نفسه ، لان وفدنا لن يغبط حق احد ، وليس هو بالاناني ... كما انه لن يتساهل في الحقوق التي يطالب بها !.

« واذا كان ليس بالامكان ارضاء اللبنانيين ، ولا ارضاء الفرنسيين ، فيما يتعلق بالوحدة فليكن الاستقلال لكل من البلدين استقلالاً بالمعنى الصحيح ... وليترك لكليهما حق التصرف بشؤون دفاعه وجماركه ورسومه كما يشاء ... ونحن اذا رضينا بذلك نكون اكرهنا على الأمر اكراهاً .

« ومع هذا ، فلست اقول بالانفصال التام ، إذ ان القول فيه معناه ضياع الهدف النبيل الذي نسعى اليه ، ولكني اقول بالاتفاق ، والاتحاد ، والتعاون ، ونبذ الاحقاد . وعلى ذلك فان دعوتنا ستبقى متجهة الى لبنان لايجاد شكل للاتحاد لا يتعدى استقلال البلدين ، ولا يضر بوحدة هـــذه البقعة ، ولا يضيع على سكان البـلاد ان كانوا اكثرية ، او اقلية ، حقوقهم واعتباراتهم التي ستقرر في اتفاق ...

« واخيراً اني ادعو لبنان الى اعادة النظر في وضعه ، وما فيه من قضايا ومسائل ، والى اعادة النظر في وضع سوريا وما فيـــه من علاقات وروابط ومصـالح مشتركة ، ثم في وضع البلدين معاً وموقفهما من فرنسا ومن الدول المجاورة ذات المطامع ...

« كما اني اطلب الى لبنان ألاّ يسيء الظن في موقف الوفد ومطاليبه ، ونواياه الحسنة نحو سوريا ولبنان على السواء . فسمو العقيدة الوطنية التي يحملها لا يجعله يتمنى لسكان سوريا ولبنان الا الوفاق والاستقلال » .

١٧٥ ـ مضبطة جبل عامل بطلب الوحدة السورية واستنكارها البقـاء مرتبطة بلبنان الى وزارة الخارجية الفرنسية

والى القارىء صورة العريضة التي وقعتها مدن جبل عامل بطلب الوحدة السورية واستنكار بقائها مرتبطة بلبنان الكبير ، وقد ارسلت الى المسيو « بلوم » ووزارة الخارجية الفرنسية ، والمفوض السامي دي مارتيل ، والى رئيس الوفد السوري . وقد اشترك الآلاف في توقيعها .

« ان منطقة صيدا وجبل عامل المعبر عنها في التشكيل الحاضر بمنطقة الجنوب ، ما زالت منذ انفصالها عن أمها سوريا تراجع وتطالب بشأن اعادتها الى الحظيرة السورية ، لأن مصير الامم والشعوب لا يبت بقرار كقرار ضمها الى لبنان ، دون ان تراعى الرغبات ، وهي تنتهز فرصة اقرار حالة بلاد الانتداب ووجود الوفد السوري المفاوض في باريس ، وتكرر طلباتها التي جاهرت بها كثيراً في الماضي ، وهي ضمها الى الدولة السورية العتيدة ، ولا تعترف بالتجزئة الحاضرة التي تضر بمستقبلها ، وتؤيد الوفد الامين الذي يعبر عن اماني الامة السورية بحق ، ونأمل ان تجاب طلباتها هذه التي لا نرضى عنها بديلاً ، طالبين الاستفتاء الحر باقرب وقت ممكن، راجين قبول احترامنا » .

١٧٦ ـ مذكرة البقاع في ٢٦ تموز سنة ١٩٣٦

ورفعت لجنة البقاع المذكرة الآتية :

« بتاريخ ٢٦ تموز سنـــة ١٩٣٦ الحالي ، اجتمعت جماعة من وجهاء ومفكري البقاع وراشيا في قرية « لالا » البقاع ، بدار السيد علي احمد طربين وعقدت مؤتمراً اطلقت عليه « مؤتمر البقاع وراشيا » للمشاورة والمذاكرة في شؤون البقاع الاجتماعية والسياسية .

وبعد اكتمال عـدد المدعوين افتتحت الجلسة برئاسة اكبر الحاضرين سناً السيد محمد حسين حيمور ، واسندت امانة السر الى المحامي عوض فاضل ، ثم بوشر بانتخاب لجنة تنفيذية تأخذ على عاتقها تنفيـــذ مقررات المؤتمر ، وذلك بالاقتراع العلني ففاز بثقة الجميع السادة :

محمد حسين حيمور ، محمد الخطيب ، محمد سليم العراجي ، محمد سليمان ، المحامي عوض فاضل ، علي احمد طربين ، علي محمد صفيه ، حسن القادري ، محمد امين حيمور ، والاستاذ فاضل لامانة السر ، وقد تقرر ما يأتي :

١ ـ اعلان السخط العام على السياسة الحالية المتبعة في البقاع وراشيا ، والتي لا تلتئم مع القاعدة العامة « الغرم بالغنم » ، ولاهمال الحكومة اللبنـانية

لمصالح هذه المناطق من الوجهة العلمية ، والصحية ، والعمرانية ، والاقتصادية ، وارهاق الشعب بالضرائب ، وعدم الالتفات لمصالحه العامة .

٢ — رفع احتجاج على مذكرة النواب السنيين ، المعترف بهـا ضمناً ، بحدود لبنان حالياً ، تلك المذكرة المضرة بمصالح البلاد الحيوية والسياسية .

٣ — طلب الوحدة السورية لدى المراجع الوطنية والفرنسية ، باعتبار ان البقاع وراشيا وبقية الاقضية الاربعة وحدة لا تتجزأ عن أمها سوريا التي سلخت عنها قهراً ، بقرار المفوض السامي الفرنسي دون رغبة سكانها . وان الالتحاق بسوريا امنية كل فرد من افراد البقاع وراشيا وتوابعها .

٤ — رفع احتجاج لوزارة الخارجية الفرنسية على التصريح الموجه لرئاسة الجمهورية اللبنانية المتضمن وعده بالمحافظة على حدود لبنـان الحالية ، لان هذا التصريح وتنفيذه يضر ضرراً فاحشاً مادياً وسياسياً بمنطقة البقاع وراشيا .

٥ — تفويض اللجنة التنفيذية للاتصال برجالات الوطنية والتكلم باسمها ، والابراق باسم المنطقة لكافة المراجع المختصة ، وتوحيد المساعي مع وطني طرابلس وصيدا وجبل عامل ، في سبيل تحقيق الوحدة ، ونالة البلاد مطالبها ، التي لا تحيد عنها ، وتأييد مساعي الوفد السوري بذلك .

راشد عرناجي ، علي محمد صفيه ، محمد الخطيب ، محمد سليم عراجي ، محمد سليمان ، محمد حسين حيمور ، علي غانم ، علي احمد طربين ، محمد عبدالله الخطيب ، عبدالرحمن القادري ، عوض فاضل ، حسن القادري ، عبدالرحمن جانبين ، حسين قاسم ، سليم محمود عراجي ، احمد طه جمعـة ، محمد مراد ، صالح الصالح ، احمد عبدالرحمن ، سليم الغندور .

امين السر	رئيس المؤتمر
عوض فاضل	محمد حسين حيمور

وفي ٢٧ تموز سنة ١٩٣٦ رأى العلويون ان يرسلوا مرة اخرى الى وزارة الخارجية بالمذكرة الآتية قطعاً لكل قيل وقال عنهم وعن وطنيتهم، وعن مطالبتهم بوحدتهم :

صاحب المعالي وزير الخارجية الفرنسية

تعلمون ولا ريب يا صاحب المعالي ، مطالب الامة السورية بتحقيق وحدتها واستقلالها ، وعقد معاهدة بين فرنسا وبينها شبيهة بالمعاهدة العراقية - الانكليزية هذه المعاهدة التي تسود العلاقات السياسية بين هاتين الدولتين ، وان اكثرية العلويين التي نمثلها لسعيدة بمعرفتها تقارب وجهتي النظر الفرنسية والسورية في المفاوضات الجارية آنياً في باريس لعقد المعاهدة الفرنسية - السورية ، وانها تأمل ان تؤول هذه المفاوضات الى النجاح ، ومن جهة اخرى فانها تجدد ثقتها بالوفد السوري ، وتعرب عن عرفان جميلها نحو الاستعدادات الطيبة التي اظهرتها الاكثرية البرلمانية الفرنسية نحو مطاليب سوريا الحقة المشروعة ، وتعتبر هذه الاستعدادات الطيبة برهاناً على دوام تقاليد فرنسا بتحرير الشعوب .

ان الاستقلال الاداري « الاتونومي » الذي اعطي لبلاد العلويين عام ١٩٢٠ لم يكن في مبدئه سوى نظام موقت ، يتسنى للعلويين بكنفه سرعة تطورهم السياسي ، والاداري ، والعلمي ، كي يتساووا برقي طبيعي مع اخوانهم في سوريا ، ولكن فحوى تصريحات فخامة المسيو بونسو المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان تجاه لجنة الانتدابات عام ١٩٣٣ ، وتصريحات المسيو دي كه العديدة تجاه اللجنة ذاتها لم تكن من الجلاء والوضوح بمكان، والحوادث اعظم برهان ان هذا الاستقلال الاداري « الاوتونومي » بدلاً من ان يكون للعلويين عامل رقي ، لم يكن سوى عامل انحطاط وتأخر ، فأفقار البلاد المطرد، بضرائب باهظة ، والتفكك والانحلال اللذين اصابا فكرة الوفاق والالفة بين العلويين من جراء تطبيق واتباع مبدء فرق تسد ، وافساد معنويات البلاد بانالة الحظوة لطبقة من الناس لا تمثل خيارهم ،

واهمال المعارف العامة ، براهين لا تقبل النقض على هذا الانحطاط .

واذا وجد ولم يزل موجوداً بين العلويين من هم اداة لهذا الانحطاط ، فانهم ليسوا وحدهم المسؤولين ، وانه من العدل ان نلاحظ ان الادارة متى رغبت بخلق انقسامات فانها تستطيع ذلك ولو في ارقى بلدان الدنيا ذات الشعوب الكاملة. وانه من العسير يا صاحب المعالي العثور على تناقض ظاهر وفاضح كالتناقض الموجود بين المبدأ الذي بنيت عليه فكرة « الاتونومي » وتطبيق هذا المبدأ، فان «الاتونومي» من حيث المبدأ يزعم انه وجد لايجاد شخصية للعلويين ضمن اطار الامة السورية، ذلك انه ليس للعلويين دعوة دولية Vocation Internationale ولا قومية مستقلة. اما من حيث التطبيق فان « الاتونومي » يذهب تواً الى عكس ما يدعيه في المبدأ فيحاول ان يفكك اعضاء الجسم العلوي تحت ستار الاحتفاظ به ، وان محاولة هذا التفكيك تظهر بصورة خاصة في الناحية الدينية .

ان العلويين شيعة مسلمون ، وقد برهنوا طوال تاريخهم عن امتناعهم عن قبول كل دعوة من شأنها تحوير عقيدتهم ، فهم يحتفظون بشدة بالعقيدة الشيعية الاسلامية .

وكأن الصدف يا معالي الوزير ساقت تبشير الآباء اليسوعيين الى جبالنا واخذ هذا التبشير يتسرب اليها منذ عام ١٩٣٠ ، ومن المفيد احاطة معاليكم علماً ان الكثيرين من الموظفين الفرنسيين الاداريين يرون بعين الارتياح اعمال الآباء اليسوعيين ، وبعدة مناسبات منذ عام ١٩٣٠ استلفتنا نظر السلطات العليا في باريس وبيروت الى هذه الحوادث التبشيرية التي تكون معذورة لو ان الدافع لها اليقين والايمان ، الا ان الشيء المشين في هذه الحوادث ، وهنا موضع استيائنا ، وعلة احتجاجنا هو استثمار واستغلال فاقة شعب فقير وشراء ضمائر ضعيفة كما تشرى السلع لتمرق من دين الى دين آخر .

اسمحوا لنا يا صاحب المعالي بالادلاء لكم بهذه الحقيقة التي نراها ديناً علينا لفرنسا ولسوريا بالسواء . ذلك ان اشد انصار الانفصال بين الموظفين الفرنسيين هم اشد انصار التبشير اليسوعي ، واما طلب استبقاء « الاتونومي » الصادر من

بعض الشخصيات العلوية المطواعة لاوامر هؤلاء الموظفين لانها تملك كل ما لديها منهم ، فليس الدافع اليه سوى خشيتها فقدان النعم التي يتمتع بها متى اذن تبدل النظام الحاضر بذهاب هؤلاء الموظفين .

وبعد ان جربنا الانفصال عن سوريا ستة عشر عاماً ، لا يمكننا الا ان نلمس الامور التالية :

اولاً — لم يكن العلويون قط متفسخين ، كما هم اليوم ، وهذا التفسخ نتيجة الادارة الانفصالية .

ثانياً — ان بلاد العلويين تتحمل ابهظ ضرائب في سوريا ، وذلك لتغذية « الاتونومي » الذي لا يؤمن حاجة من حاجاتنا ، والذي اوجد سوء حالتنا المادية والمعنوية .

ثالثاً — ان هذا الانفصال ، الذي يتغنى بحماسته بعض العلويين النفعيين ، ليس سوى سلم لتبشير اليسوعي ، وبالتالي لافناء العلويين التدريجي .

رابعاً — ان هذا الانفصال يحول دون تحقيق وحدتنا القومية ، هذه الوحدة التي هي حجر الزاوية في تحريرنا واستقلالنا .

ليس في مصلحة فرنسا ، ولا في مصلحة سوريا ، ولا في مصلحة العلويين استبقاء وضع لم يكن وجوده مدة ستة عشر عاماً سوى برهان على ان العلويين كانوا ضحاياه الاولى ، وانه لا يمكن الا ان يكون سبباً للخلاف بين فرنسا وسوريا ، كما وانه ليس في مصلحة فرنسا المعنوية ، وهذه المصلحة لها مقامها الرفيع ، وليس في مصلحة التفاهم الفرنسي السوري اعاشة وضع « الاتونومي » بوسائل الضغط ، فان الاساليب المتبعة في اللاذقية ، كي ترتفع بعض الاصوات منادية باستبقاء « الاتونومي » لا يمكن ان يقال عنها في حال من الاحوال انها اساليب قادرة على رفع مستوى الشعوب الاخلاقي .

ان فرنسا التي اجتنبناها ، والتي نحبها ، فرنسا محررة الشعوب ، فرنسا خادمة الانسانية والمثل الأعلى ، فرنسا عام ١٧٨٩ ، لا يمكن ان تقبل ان

يقدم بعض موظفين فرنسيين همهم استبقاء مناصبهم الجميلة عن طريقة استبقاء الانفصال وتقوية الحجة القائمة على دفع بعض النواب العلويين الخنوعين لانكار دينهم الاسلامي ، وعرقهم العربي ، وذلك ليخلعوا على الحجة الانفصالية ظواهر الحجة المعقولة .

اننا نقول لكم يا معالي الوزير ، والألم يحز نفوسنا ، ان بعض النواب العلويين ، كي يبرروا الانفصال ، حارس منافعهم الشخصية ، قدموا لمعاليكم ، ولمعالي رئيس الوزارة ، مذكرة ينكرون فيها وجود اية رابطة تربطهم بالاسلام والعروبة ، ويزعمون ان فقدان رابطة عامة دينية وعرقية بينهم وبين السوريين يعرضهم لاضطهاد المسلمين العرب ضمن الوحدة السورية .

ان هذه المزاعم يا صاحب المعالي تناقض ذاتها بذاتها ، وتكذب نفسها بنفسها ، فلكي يكون العلوي علوياً ، يجب عليه ان يكون مسلماً . فالدين الاسلامي شرط التزامي للانتساب للعلويين ، والتشيع لعلي بن ابي طالب كرّم الله وجهه .

ذلك ان العلويين ليسوا سوى انصار الامام ، وما الامام علي سوى ابن عم رسول الله « صلعم » وصهره ووصيه ، واول من آمن بالاسلام ومن مكانه في الجهاد والفقه والدين الاسلامي مكانه ليس الكاثوليكي والارثوذكسي ، او البروتستانتي سوى مسيحيين ، وليس العلوي او السني سوى مسلمين ، ففي المثل الاول لا تبطل الكثلكة او الارثوذكسية او البروتستانتية مسيحية المسيحي ، وفي المثل الثاني القول برأي الشيعة او برأي السنّة اسلام المسلم . ان القرآن الشريف هو كتاب العلويين سواء كانوا طلاب وحده ، أم طلاب انفصال . ومن كان القرآن الكريم كتابه فهو مسلم ، أحب أم كره ، الا ان يرتد عن الاسلام . وان اخواننا الانفصاليين يضعون انفسهم بين امرين لا ثالث لهما فاما ان يعترفوا ان القرآن الشريف هو كتابهم ، وعندها لا يمكن لهم الا ان يكونوا مسلمين علويين ، واما ان ينكروا القرآن الشريف وعندها لا يمكن لهم ان يكونوا مسلمين علويين ، ولا ان ينتسبوا لاي فرقة من فرق الاسلام .

وانه لمن المحزن يا صاحب المعالي ، وهذه هي ويا للاسف حالتنا ان يصادف المرء بين قومه اناساً يتخذون اقدس العقائد بضاعة للاتجار بها في سوق التجارة السياسية .

يعلم الانفصاليون العلم الكافي بالروابط المتينة التي تربطهم بالعرق العربي ، وبالدين الاسلامي انهم ينكرونها خشية ان يقضي عدل فرنسا ، متى ساعد هذا العدل سوريا على تحقيق وحدتها ، واقيم في بلاد العلويين نظام منصف مؤسس على احترام حق كل فرد بزوال المنافع التي اغدقوها عليهم ليديموا التغني بمحاسن « الاتونومي » المزعومة .

ومما يلفت الانتباه ، ان الانفصاليين يعتبرون انفسهم مسلمين او غرباء عن الاسلام ، تبعاً لمصلحة سياسية ومقتضياتها ، فعندما يجلب لهم الاعتراف بالاسلامية وظائف لا يمكن ان تسند الا لمسلمين ولشيوخ ، لان مهمة القائمين على هذه الوظائف تطبيق الشريعة الاسلامية ، كوظيفة القاضي والمفتي ، فانهم لا ينكرون اسلاميتهم . وقد انتقت الادارة لتدعم النظام الانفصالي اغلبية القضاة والمفتين من الفئة الانفصالية ، فلماذا اذن يعترف بصراحة زعماء هذه الفئة ، هؤلاء الزعماء الذين خلقتهم السياسة لتجعلهم جنوداً لها ، انهم مسلمون ، وذلك بحملهم علمائهم على إشغال وظائف اسلامية ، غاية جهودها تطبيق الشريعة الاسلامية ، اذا كان الانفصاليون ينكرون الاسلام عن عقيدة لا عن خنوع وتهوس سياسي فلماذا لا يهدمون الجوامع القائمة في القرى الانفصالية ، ولماذا يتظاهرون تجاه انصارهم بالتعبد وشدة الايمان بالاسلام ، ولماذا يخشون ان يقولوا لهؤلاء الانصار انهم انفصلوا عن الاسلام ؟

لا قصد لنا يا صاحب المعالي من بسط هذه التفاصيل لديكم الا اطلاعكم على الحقيقة ، ما دامت الحقيقة وحدها صالحة لتكون الاساس الذي تبنى عليه المودة بين الشعوب ، وبين الدول .

اننا دون ان نرغب بالدخول في بحث علمي عن انساب العلويين فانه لا يسعنا البتة الا ان ندحض دحضاً مطلقاً الرأي الانفصالي القائل ، ان العلويين منحدرون من اقوام غير عربية ، وان في السكوت عن هذا الادعاء الانفصالي الوهمي ثلمة لكبريائنا ولكرامتنا .

من الثابت ان العلويين نزحوا الى جبالهم من العراق ، الذي هو مهد التشيع ، كما هو بذات الوقت ولذات الاسباب التاريخية ، موطن من مواطن العروبة ، وكل شيء يقيم الدليل على ان العلويين عرب اقحاح ، وهذه تقاليدنا وعاداتنا واخلاقنا وشكل هيأتنا الاجتماعية ولغتنا واميالنا وثقافتنا ، والروايات الشفوية المتناقلة في كل عشيرة من نشء الى نشء ، تؤيد انتسابنا الى العرب كما يؤيده التاريخ ، وما العلويون سوى احفاد القبائل العربية التي ناصرت الامام علي كرم الله وجهه فوق صعيد الفرات .

لا بد من التساؤل يا معالي الوزير ، لمَ يخش الانفصاليون ان تكون الوحدة السورية سبباً لاضطهادهم من قبل الاكثرية الاسلامية العربية ، بينما يرون اخواننا النصارى في دمشق وحماه وحلب متمتعين بذات الحقوق التي يتمتع بها المسلمون ، وبينما يعيشون مع هؤلاء المسلمين بسلام ، وبينما يعيش علويون آخرون في حمص وحماه وانطاكية مع السنيين على قدم المساواة ، وفي جو مفعم بالوئام والمحبة .

اننا على يقين يا صاحب المعالي ان حكمة فرنسا لا يمكن ان تجيز لهذه الادعاءات الانفصالية المصطنعة المختلفة المساس بمصير امة .

بينما تعملون يا معالي الوزير مع الوفد السوري لتوطيد المودة الفرنسية السورية ، يقدم بعض الانفصاليين في هذه البلاد ، مساقين بخنوعهم لوحي بعض الموظفين الذين كل همهم البقاء في مراكزهم في اللاذقية ، على رغم كل تفاهم بين سوريا وفرنسا بتهديد الأمن العام بالاخلال عندما تمهد فرنسا وسوريا اتفاقهما بمعاهدة ، فمع معرفتنا قيمة هذا التهديد نجد مفيداً الفات نظر معاليكم لاعمال

هؤلاء الموظفين الذين يستغلون خنوع الانفصاليين رغبة منهم بحملهم على اتباع الخطأ وركوب الشطط .

اننا طلبنا يا صاحب المعالي إلحاق بلاد العلويين بسوريا، على اساس الوحدة اللامركزية الادارية ، واننا نجد هذه المطالب ، ونعتبر كل نظام ووضع غير الوحدة السورية اللامركزية الادارية متنافياً مع وجودنا كسوريين وكعلويين ، ان الوحدة القومية هي لنا ، كما هي لكل شعب مبدأ حفظ حياته ، وانه لا يمكننا ان نجد خارج الوحدة اللامركزية الادارية ، اي ضمانة لصون حقوقنا السياسية ، ولصون حياتنا الاقتصادية ، والدينية ، والاجتماعية . ان الوحدة السورية هي مبدأ حياتنا ، اننا واثقون ان فرنسا ستساعدنا على امانينا القومية المشروعة .

ان مئتي الف علوي ، ينتظرون اليوم الذي يعلمون به ان الوحدة والاستقلال والمعاهدة الفرنسية ـ السورية ، اصبحت اموراً محققة ، وان هؤلاء المئتي الف علوي ، يرسلون لفرنسا تحية مفعمة بالأمل ، ويقدمون لمعاليكم اسمى الاحترام .

التواقيـــع

١٧٨ ـ عقد الاتفـاق في ٩ ايلول سنة ١٩٣٦ وما جرى بعده

وبعد ان بقي الوفد ثلاثة اشهر اخرى ، وهو يجدّ ويسعى في مذاكراته ومفاوضاته لانهاء الاتفاق على وجه يضمن للبلاد سيادتها واستقلالها ، ويعيد اليها حقوقها ، ويمكنها من الدخول في عصبة الامم اسوة بالعراق ، ويقضي على الانتداب ، جاء الخبر ان الطرفين قد وقعا في ٩ ايلول سنة ١٩٣٦ المعاهدة « في قصر الساعة » الشهير . وكانا راضين عن النتيجة التي وصلا اليها .

وانتهت المشاكل المعلقة بين فرنسا وسوريا ، وفاز الوفد السوري بأمنيته ، واعلن فارس الخوري بان المعاهدة اظهرت لنا وجه فرنسا الحقيقي ، وانها لخطوة تخطوها البلاد كمقدمة لخطوات اخرى مباركة .

وبعد انتهاء المذاكرات ، وعقد المعاهدة، شعر اهل البلاد بالفوز والانتصار وخرست دعايات المغرضين ، واختفى الشامتون من ميادين التبجح ، والظهور ، والشماتة ، وانقطعت ألسنة الدساسين ، وبات الناس ينتظرون عودة الوفد ، ليستقبلوه خير استقبال ، وليروا ما بعد الاتفاق من اجراءات ومراحل .

وفي ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٦ ، جاءت البرقيات تقول بان المعاهدة ستنفذ من تاريخ توقيعها ، وستعرض على المجلس النيابي السوري لتصديقها ، وان الانتخابات ستجري بعد وصول الوفد ، وعودة المسيو « دي مارتيل »، وستكون استفتاءً للشعب « على اساس تصديق المعاهدة او رفضها » . وستعرض ايضاً على المجلس النيابي الفرنسي لتصديقها ايضاً ، لان ملحق المعاهدة ينص على تنازل فرنسا عن جميع ما كانت انفقته في سوريا من اموال في سبيل الانتداب ، ولما كان نص المادة السابعة من المعاهدة هو : « تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام باسرع ما يمكن ، وتبلغ الى عصبة الامم ، وتوضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها ، يوم قبول سوريا في عصبة الامم » فلا تدخل سوريا عصبة الامم الا بعد مرور ثلاث سنين على ابرام المعاهدة من الطرفين ، وهي المدة المسماة « بالمدة الانتقالية » او تجربة الاستقلال ، ولكي لا يطول الوقت ، جاء في كتاب رسمي من الحكومة الفرنسية بان المعاهدة تعتبر نافذة منذ توقيعها .

١٧٩ – مجيء الوفد السوري في ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٦

وفي ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٦ ، عاد الوفد السوري من فرنسا عن طريق قطار الشرق ماراً بتركيا ، ثم وصل الى حلب ، وكان المسيو دي مارتيل قد سبقه بيوم واحد ، فحضر من بيروت الى حلب لاستقباله . وفي اليوم المذكور اصبحت الشهباء وهي مزدانة بابهى زينة من الاعلام والسجاد والزهور . وازدحمت الناس في بيت الامة ، مكتب الكتلة الوطنية ، يقدمون تهانيهم ، ويظهرون اغتباطهم . وكنا قد هيأنا جميع الترتيبات اللازمة لجعل الاحتفال منظماً محتشماً يعبر عن شعور الامة وابتهاجها ، ويمثل استعدادها لطاعة اولي الأمر ، وحفظ النظام .

وفي الصباح خرجت الاحياء بمنظماتها المحلية واعلامها ، وشبانها ، وشيبها ، ونسائها ، واصطف كل حي في الموقع المرتب له ، وتوليت انا ، والسيد جميل ابراهيم باشا ، والسيد رشدي كتخدا ، والسيد ناظم القدسي ، وبقية اعضاء الكتلة ، واركان الحرس الوطني ، والشباب المثقف ، وقادة الكشافة ادارة الترتيب ، واستلم الحرس الوطني حفظ الأمن ، وترتيب افراده في الشوارع التي سيمر بها الوفد ، وستمر فيها منظمات الاحياء .

وفي محطة « حلب بغداد » وقف الجيش الفرنسي ، والجيش السوري ، والدرك ، والشرطة صفين ، واحاطوا ساحة المحطة داخلاً وخارجاً . وحضر الوجهاء والاعيان ، ورجال الحكومة ، ورجال الكتلة الوطنية مع الوفود السورية التي قدمت من كل المدن والجهات ، واصطفوا في مواقعهم ، وكان المنظر مهيباً ، والترتيب عظيماً ، والقلوب ملأى سروراً وفرحاً ، ووقف المفوض السامي ، واركان المفوضية ، واركان الجيش في مواقعهم امام باب المحطة .

وعندما وقف القطار ، ونزل الوفد ، صدحت موسيقى الدرك بالسلام ، وتعانق المفوض السامي مع رئيس الوفد السيد هاشم الاتاسي مهنئاً ، ثم سلم على بقية الاعضاء ، وسلمنا نحن واخواننا عليهم ، واقبل المستقبلون يباركون لهم بنجاحهم ، ثم سار اعضاء الوفد ومن ورائهم المفوض السامي وبقية المسلّمين مشياً على الاقدام ، حسب الترتيب المعين ، مارين بالشوارع التي وقف الحرس الوطني على جانبيها والناس من ورائهم ، وصفق المتفرجون ونثروا فوقهم الزهور ورشوهم بماء الورد .

ولما وصلوا الى نزل « بارون » وقف الرئيس واعضاء الوفد على الشرفة ، وبدون استراحة ، حتى مرّ الجميع امامهم ، كل طائفة باعلامها ، وكل حي برجاله ، وطبوله ، واعلامه ، ودام عرضهم اربع ساعات ، وكان عددهم اكثر من سبعين الف رجل ، وسيرهم سير قطعات الجيش ، مما ادهش الواقفين وحيّرهم ، كيف استطاع هـذا الجمهور المؤلف من عدة آلاف ان يمر بنظام وتعليم عسكري . وبعدها انصرف الناس ، ودخل الوفد ليأخذ الراحة .

وفي اليوم الثاني توافد المهنئون يقدمون تهانيهم ، والكل بين مصدّق ومكذّب ، ولكن لسان الجميع الحمد لله والشكر لكم ، وما هذا اليوم الا حلم من احلام الدهر تحقق فيه الأمل ، فما اسعده من يوم ! تظاهر الشعب فيه من قلبه ، وبارادته ، لا بارادة حكومة ، او سلطة ، ولذا كان مثالاً رائعاً للحفاوة والفرح والابتهاج ، مع النظام والطاعة وحسن القيادة .

وكان مقر الكتلة محجاً للناس على اختلاف طبقاتهم ، يزورونه ويباركون لزعمائه بما تم على ايديهم .

١٨٠ - بيان الكتلة الوطنية بحلب في ٩ ايلول سنة ١٩٣٦

وفي ٩ ايلول سنة ١٩٣٦ ، اذاع مكتب الكتلة الوطنية البيان الآتي :

« توجت هامتك ايها الشعب النبيل باكليل الفخر والاستقلال ، ضافراً اياه من جهادك المستمر ، وتضحياتك الغالية ، ووطنيتك الصادقة .

قلدت جيدك بقلادة المجد ، ناظماً اياها من درر الاخلاص والثقة والاباء . اثبتّ جدارتك بتضامنك ، واتحادك ، وايمانك ، وثباتك .

وها انت اليوم تعقد المعاهدة الشريفة ، مع الدولة الحليفة ، فتنهي دور النضال .

ان الآباء والجدود لتفرح معك وهي في عالم الخلود ، لانك أدّيت الواجب ، وحررت البلاد ، واخذت الاستقلال .

لك التهنئة ، ولك السرور والفرح ، فافتخر ، ومن حقك الفخر . وكما برهنت في الظروف الحرجة على سلوكك الحميد ، وحبك للطاعة والنظام ، فالكتلة تطلب منك ان تقيم معالم الزينة يوم الخميس ، دون استعمال الطبول والزمور ، وتطلب منك ان تحافظ على هدوئك ، وحشمتك ، ووقارك ، لتبقى مثالاً يشكر ، ونطلب منك ان تفسح المجال ، دون تشويش ، او اخلال في النظام ، لمرور اخوانك الذين سيعبّرون عن شعورك الوطني « شباب الحرس

الوطني ، والاندية الرياضية ، والكشاف ، وتلامذة دار الايتام » فيقومون يوم الخميس مساءً في الساعة السابعة زوالية ، أي بعد الغروب بموكب الشعلة الذي يمر من جادة الجميليـــة ، العزيزية ، التلل ، باب الفرج ، الناعورة ، فندق بارون ، سينما امبير . الخندق ، باب النصر ، باب الحديد ، واخيراً ينتهي في برية المسلخ .

واعتباراً من صباح الخميس يكون اخوانك اعضاء الكتلة في دار الامة على استعداد لقبول تهانيك ، التي هي منك واليك .

ايها الشعب ، ان وفدك الأمين سيعود ظافراً عما قريب وسيكون طريقه عن الاستانة ، ونبلغك في حينه موعد وصوله ، والترتيبات المتخذة لاستقباله ، فانتظر ذلك . ولتعش سوريا الحرة ، وليعش الاستقلال والوحدة » .

في ٩ ايلول سنة ١٩٣٦ مكتب الكتلة الوطنية بحلب

وقد تم مجيء الوفد كما قلنا ، وتم الاستقبـال ، وكان يوماً مذكوراً .

١٨١ - ما اذاعه راديو تركيـا عن المعاهدة

وبمناسبة عقد المعاهدة ، نذكر ما اذاعه راديو استـانبول في ٨ ايلول سنة ١٩٣٦ :

استانبول في ٨ — استقبلت صحف استانبول انتهـــاء المحادثات السورية الفرنسية ، ونبأ توقيع المعاهدة يوم الاربعاء بترحاب ، وقد علقت جريدة «طان» بعددها الصادر صباح اليوم على ذلك فقالت :

« لقد تم الاتفـاق على المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، ونال الوطنيون السوريون الامنية التي جاهدوا في سبيلها ، توصلاً الى الاستقلال الذي نشدوه ، منذ عام ١٩٠٨ ، اي منذ اعلان الحرية العثمانية ، فالسوريون في معاهدتهم المقبلة قبلوا بالوضع الراهن لسوريا ، الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، وتخلوا عن

الخيال الذي كانوا يسعون اليه قبلاً ، باعتبار ان سوريا تبدأ من سلسلة جبال طوروس الى قناة السويس .

« فالترك الذين يسرهم ان يروا الامة السورية مستقلة حرة ، يرحبون بهذا الفوز الذي سيوطد بانضمام سوريا الى الميثاق الشرقي في القريب العاجل » .

وجاء من استانبول ايضاً : اذاعت الشركة الاناضولية هذا الصباح تصريحات ادلى بها المسيو هنري بونسو سفير فرنسا في تركيا ، أيد فيها المعلومات التي نشرتها الصحف عن الاتفاق على المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، ثم قال :

ان الاتفاق على المعاهدة السورية ـ الفرنسية قد تم ، وسيوقع عليها مساء الاربعاء ، وقد راعى المتفاوضون في هذه المعاهدة ، العهود التي قطعتها فرنسا ، بموجب اتفاق انقره . وعلمت رسمياً ان الوفد السوري عند عودته الى سوريا برفقة الكونت دي مارتيل المفوض السامي ، سيزور انقرة لمحادثة وزارة الخارجية التركية بصدد الموقف الحاضر في سوريا ، واستبدال العهود والمواثيق المنعقدة بين البلدين باتفاق جديد ، وقد اشعرت بذلك وزارة الخارجية ، التي رحبت بالوفد السوري ـ الفرنسي ، واعلنت موافقتها على الدخول بمثل هذه المحادثات .

١٨٢ ـ برقية الملك ابن السعود الى مكتب الكتلة الوطنية مهنئاً سوريا

ان اول برقية تلقاها مكتب الكتلة الوطنية بدمشق بالتهنئة بتوقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية ، برقية جلالة الملك عبدالعزيز السعود ، فقد زار سعادة قنصل المملكة العربية السعودية رشيد باشا الناصر مكتب الكتلة الوطنية مهنئاً باسم حكومة جلالة الملك ، فاستقبل بالحفاوة اللائقة ، واعرب عن اماني حكومة جلالة الملك وعواطفها نحو سوريا العربية ، ثم قدم الى نائب رئيس الكتلة الوطنية الاستاذ شكري القوتلي برقية جلالة الملك الصادرة عن الرياض بالتهنئة ، وهذا نصها :

الى نائب رئيس الكتلة الوطنية السيد شكري القوتلي بدمشق

نهنىء الامة السورية الشقيقة بالاتفاق الفرنسي متمنين لها الرخاء والسعادة .

عبد العزيز

١٨٣ - البلاغ الرسمي عن توقيع المعاهدة

استدعى حضرة وكيل رئيس الاستخبارات والمطبوعات الكابتين ماير الصحافيين ، وفي الساعة العاشرة من صباح ١٤ ايلول ١٩٣٦ وزع عليهم صور البرقيات الواردة من باريس، بخصوص توقيع المعاهدة، وكان قد سبق قلم المطبوعات الفرنسي في دمشق فوزع على الصحافيين نسخاً منه في الساعة ١١ من اليوم السابق.

ولما كنا قد نشرنا معظم ما ورد فيه في عدد مضى ، وقد اخذناه عن محطة كولونيال في باريس ، اكتفينا بنشر بعض ما جاء في خطاب المسيو «فينو» وكيل وزارة الخارجية الفرنسية الذي لم نتمكن من نشره ، وهذا هو :

« ان النصوص الجوهرية التي تعرب عن اتفاقنا ، والتي تلم بجميع وجوه العلاقات المقبلة بين فرنسا وسوريا ، على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال لها مرمى عال فان هذه النصوص تفتح الطريق الى الاعتراف لسوريا بالسيادة من قبل جميع اعضاء عصبة الامم ، وتحقق بهذه الصورة رغائب الشعب السوري المشروعة تحقيقاً باهراً . ان الاعتراف الدولي بهذا القانون الاساسي يكرس نجاح مهمة الدليل والمستشار التي كلفت فرنسا القيام بها بقرار دولي ، على ان المخالفة الفرنسية ـ السورية ، ما هي الا شكل جديد للعلاقات التقليدية التي تجمع البلدين منذ قديم العصور ، فهي تؤمن بالوقت نفسه استقرار موقف سوريا من الوجهة الدولية التي ستوجد فيها من الآن وصاعداً ، وتؤمن بقاء المؤازرة الفرنسية في حياة الشعب السوري الفكرية ، والاقتصادية ، ثم ان حل بعض المسائل الدقيقة المعروضة للحل منذ زمن بعيد سيكون لمجموع العالم العربي ، برهاناً ملموساً عن الاهتمام الذي تبديه فرنسا ، في ان تمدد بدون غاية خفية ، وتحت عامل من الضغط ، اسس مؤازرة متبادلة الثقة وخصيبة ، مع الشعوب المطلقة بتأمين مستقبلها وتقدمها .

١٨٤ ـ مساعي ضباط الاستخبارات والجيش ، وانصار الانتداب ، لخلق حوادث بين الطوائف

كنا بحثنا في الصفحات السالفة عن انشقاق الفرنسيين ـ تجاه المفاوضة والمعاهدة ـ الى فئتين ، وقلنا ان الفئة التي كانت تمثل الجالية الفرنسية ، ورجال الاكليروس ، والأمن العام الفرنسي ، والجيش الفرنسي ، وضباط الاستخبارات ، وعلى رأسهم الجنرال « هوتزينجر » وبعض الفرنسيين المستخدمين في دوائر المفوضية ، لم ترضَ عن المفاوضة ، ولا عن المعاهدة ، ولا عن انتصار الكتلة ، ولا عن سياسة دي مارتيل ، فأخذت تناوئه وتؤلب انصارها عليه ، وتعرقل مساعيه ، وتتآمر عليه ، وتخلق له المشاكل والفتن .

واما الفئة الثانية ، التي كانت تمثل سياسة وزارة الخارجية ، والجبهة الشعبية ، وتعمل لحل مسائل افريقيا ، وانهاء الانتداب ، بصورة تضمن بقاء نفوذ فرنسا ، وبقاء ارتباط هذه الاقطار بامبراطوريتها ، رضيت عن دي مارتيل وعن خطته مع الوطنيين ، وشدّت أزره ، وسارت وفقاً لتعاليمه . ولكن عمل الفئة الاولى كان ابلغ تأثيراً في هدم ما كان يبنيه دي مارتيل ، وما يسعى اليه الوطنيون .

وكان دي مارتيل يود اجراء الانتخابات بتفاهم ، وحرية ، وهدوء ، ويريد بقاء حكومة عطا بك الايوبي ، ريثما يجتمع المجلس ، وتتولى امور الدولة حكومة دستورية ، ويود ان يتولى الحكم اعضاء من الكتلة الوطنية لاقرار المعاهدة ، وادارة الشؤون وفقاً لروح المعاهدة .

والكتلة الوطنية انصرفت لتهدئة النفوس ، وتقوية الصفوف ، ومقاومة الدسائس ، التي بدأ يذر قرنها في الجزيرة ، وجبل الدروز ، والعلويين ، ولبنان . واستعدت للانتخابات حتى يجري الاستفتاء دون ضغط ولا اكراه ، ويقول الشعب كلمته في هذه المعاهدة .

١٨٥ ـ حادثة جمعية الشارة البيضاء ، في ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٦

ان جمعية « الشارة البيضاء » جمعية دينية كاثوليكية ، غذّاها بعض رجال المفوضية ، ودوائر الاستخبارات . أسست في حلب ، وفي الجزيرة ، واتخذ اعضاؤها اشارة لهم القميص الابيض ، والسروال الازرق ، وكانوا كلهم من المسيحيين الكاثوليك ، ومن السريان الكاثوليك في الجزيرة ، يرأسهم المطران « حبي » . اما غايتهم الظاهرة فالدفاع عن حقوق المسيحيين ، وتنظيم وحدتهم ، ولكن غايتهم الخفية كما ثبت هي تحريك الطائفية ، وتهيئة مجزرة بين المسلمين والمسيحيين تسيل فيها دماء الطرفين، كي تنشر اخبارها في العالم ، وتعيد ذكرى واقعة « الستين » في دمشق ، وتضطر فرنسا للمداخلة وابقاء جيشها ، وإبطال معاهدتها ، وهذا ما تريده الفئة الاولى التي اشرنا اليها .

وكان يرأس الجمعية بحلب المدعو « عبود قنباز شقيق جبرائيل غزال من والدته » وهو من موظفي الجيش الفرنسي سابقاً ، ورئيس فرقة الجواسيس ايام الجنرال « دولاموط » بحلب ، ثم احالته السلطة على التقاعد ، ففتح لنفسه مكتباً للاستخدام ، وبقي متصلاً بدوائر المندوبية .

ولما اشتد ساعد الجمعية وكثر عدد المنتسبين لها ، وعلمنا بخطرها ، وانها تعمل لمقاومة الحرس الوطني ، وتهيء الجو لفتن لا يُعلم مداها . اخبرنا الحكومة المحلية ونبهناها الى الخطر فلم تكترث .

وفي ١١ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، بدأت الفتنة في سوق الاحد باعتداء احد المسيحيين على امرأة كانت تبيع البرغل ، وعلى ما قيل شتمها ، فتدخل الحاضرون ، وكان فيهم المسلم والمسيحي ، وتلاسنوا وتشاتموا ، ثم اشتد الخصام بينهم ، ولما لم تعمد الشرطة حالاً على خنق الفتنة لجأ المتخاصمون الى السلاح ، واخذوا يطلقون النار ، فقتل اثنان من المسلمين وثلاثة من الارمن ، وجرح خمسة وعشرون شخصاً .

وعلى اثرها احتشدت جموع المسلمين وتراكضت من كل محلة متسلحين ، وتوجهت الى محلات المسيحيين في الشرعسوس ، وقسطل الحرامي ، واقيول . وتراكض ايضاً المسيحيون وهم مسلحون لملاقاتهم من الحميدية ، والجابرية ، والسليمانية ، وكادت المجزرة تحدث، لولا ان ركبتُ انا ، والدكتور حسن فؤاد، والشيخ عبدالقادر السرميني ، ومعنا بعض الاخوان في العربة ، واسرعنا الى محل الحادثة ، ووقفنـــا نصدّ الطرفين وننادي : اجسامنا اولاً ثم هجومكم . ارجعوا ، ولا تزيدوا الفتنة ناراً . فرجع الطرفان .

ثم جاءت قوى الدرك والشرطة ، وفرقت المتظاهرين ، والقت القبض على المتهمين وساقتهم الى السجن ، ورابطت في الطرق ، والساحات ، وانتهت الفتنة .

ولدى التحقيق تبين حقيقة ما قلناه عن الجمعية ، اذ داهمت الشرطة مراكز جمعية الشارة البيضاء ، وجمعت الاوراق والوثائق وارسلتها الى العدلية ، التي حققت فانجلت لها امور لا تحمد (١) وبقي الموقوفون في السجن والاوراق لدى العدلية الى ان توليتُ وزارة العدلية .

وكان قد صدر قرار بحل الجمعية فانحلت ، وانحلت دعايتها ، ولم يبقَ لها اثر ، فأصدرتُ عفواً عن الجميع ، واحتفظنا بالاوراق تحاشياً من إثارتها ، وايراد اسماء من كان من اركانها ومتزعميها .

١٨٦ ـ الانتخابات في سنة ١٩٣٦

وفي ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ ، جرت الانتخابات في جميع المدن السورية ، ففازت قائمة الكتلة الوطنية في جميع المدن ، واغلب الاقضية .

---

(١) تبين ان المسيو دافيد في المفوضية العليا ، وبعض الضباط في دائرة الاستخبارات في الجيش الفرنسي ، كانوا من الموحين بتشكيل هذه الجمعية ، وهم الذين مدوها بالمال والمساعدة ، وهي تشبه تمام الشبه باصحاب القمصان البيض في لبنان ، والتي سميت فيما بعد «بالكتائب اللبنانية»

وفي ٣٠ منه انتهت الانتخابات الثانية ، واعلنت اسماء النواب ، ولم تحدث حوادث تذكر ، ما خلا انطاكية . فالاتراك دعاة الانفصال قاموا بتظاهرات صاخبة ، وقتل شخص ، وجرح عدة اشخاص ، وتسلم الجيش الأمن ، فهدأت الحالة .

ولثقة الناس برجالات الكتلة الوطنية ، كان نجاح مرشحيها بالتزكية .

اما من حيث مجرى الانتخابات ، فخلافاً لما كان يجري في اثنائها من تزوير ومداخلات ، وتهديدات ، وضغط ، واكراه ، وقفت الحكومة على الحياد، وكان الناخبون يأتون الى الصناديق ويمارسون حقهم بكل حرية . والكتلة الوطنية لم تحتج الى الدعاية ونشر البيانات ، عن اهدافها ومراميها ، بل اكتفت باعلان مرشحيها بعد المؤتمر الذي عقدته في دمشق . فكان الاجماع عليهم ، والموافقة على السياسة التي اتبعتها عاماً دليلاً على وعي الأمة ، وتقدير العاملين، وعلى ان الناخبين اذا تُركوا وحريتهم ، ولم تتدخل الحكومة ،او السلطة في عمليات الانتخاب استطاعوا ان ينتخوا من يثقون بامانتهم وماضيهم وكفاءتهم .

١٨٧ ـ عقد المعاهدة اللبنانية

وفي ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦ ، عقد لبنان المعاهدة بينه وبين فرنسا، وصدقها مجلسه ، وهي تختلف عن معاهدة سوريا ببعض الامور الهامة ، ولذا جرت التظاهرات ضدها في بيروت، وقتل اثنان من الاهالي ، وجرح عشرون .

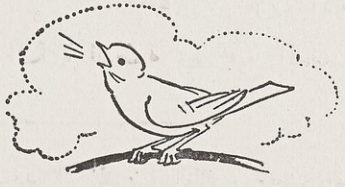

قضية لواء الاسكندرون

١٨٨ - الوفد السوري الى عصبة الامم للدفاع عن لواء الاسكندرون

وبينما الانتخابات جارية في سوريا ، قام الاتراك يعدّون العدة للبحث في قضية لواء الاسكندرون . ولما مرّ بعاصمتهم « الوفد السوري عائداً من اوروبا بعد انهاء المعاهدة » اتصل ممثلو صحافتهم باعضائه ، وسألوهم عن موقف سوريا من تركيا ، ومن قضية اللواء ، فاجابوهم ان هذا من اختصاص الحكومة السورية ، ونحن وفد مهمته منحصرة في عقد المعاهدة مع فرنسا ، وقد أدّى مهمته وعاد . فلم يرقهم الجواب .

ومنذ ذلك الحين بدأت صحف تركيا تبحث عن سوريا ولواء الاسكندرون، في مقالات لا تنم عن المودة ، وحب الجار ، والميل لازالة الجفاء . ولكن كانت تنطق بلسان التهكم ، والرجل الطامع بأخذ ما هو من حق غيره بالقوة ، وهو يعلم انه ليس على حق فيما يطلبه .

ويظهر ان الذي جعلهم ينهجون هذا النهج الوعر المسيء الى جار صديق ، تقرب انكلترا وفرنسا من الدولة التركية ، بعدما انتشرت روائح الحرب في اوروبا ، وعزمت انكلترا على استمالتهم ليكونوا ، اي الاتراك ، بجانب الحلفاء اذا وقعت الواقعة وهاجمت المانيا فرنسا ، التي اصبحت تخشى هتلر وموسوليني .

فانتهز الاتراك الفرصة ، وقاموا بدعايتهم وتهجمهم على سوريا ، علهم ينالون بغيتهم من اللواء عن طريق التهديد ، وبواسطة « عصبة الامم » ، التي كانت تحت سيطرة انكلترا وفرنسا وحلفائهما ، فشكوا اليها مدّعين ان حكومة سوريا تضغط على ابناء جنسهم الاتراك ، وان فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة ، لم تنفذ

اتفاقية «انقره» على وجهها التام ، وان الضغط اذا بقي مستمراً ، فسيضطر السكان من الاتراك الى الهجرة ، بعدما ذهبت ثروتهم وضاع ملكهم ونفوذهم ، بسبب السياسة المتبعة . وعليه يطلبون درس قضية اللواء ، واعطاء هذه المنطقة الاستقلال ، وارسال لجنة للتفتيش ، وقوة دولية من «الميليسيا» لحفظ الأمن، ورفع الضغط ، والاضطهاد «كذا» .

وادّعوا ان اكثرية اللواء من الاتراك ، ولا يجوز وفقاً لبنود «ويلسون» ان تحكمهم الأقلية من العرب ، بل يجب اعطاؤهم حقوقهم السياسية . وقصدوا بذلك فصل اللواء عن أمه سوريا ، وإلحاقه بتركيا ، ليأمنوا «حسب مدّعاهم» شر ايطاليا .

وبناءً على هذه الشكاية ، وعلى ان تركيا عضو في عصبة الامم ، ابلغت الشكايات الى فرنسا لابداء رأيها ، وابلغت معها الاقتراحات التي اقترحتها تركيا لحل الخلافات .

وتبادل الطرفان المذكرات ، ثم تقرر تعيين جلسة خاصة لهذه الغاية .

ولما علمت حكومة السيد عطاءالله الايوبي بالأمر ، وبلّغتها الفرنسيون ما قررته عصبة الامم ، بادرت بالاتفاق مع الفرنسيين لتعيين وفد من سوريا يذهب الى مقر العصبة في «جنيف» ويشترك مع الوفد الفرنسي للدفاع عن اللواء .

الوفد السوري في جنيف وقضية اللواء

١٨٩ ـ ذهاب الوفد السوري الى «جنيف» ، والتقرير الذي رفعته الى وزارة الخارجية بعد عودتي في سنة ١٩٣٧

وعندما كنت في دمشق قبيل افتتاح المجلس النيابي الذي دعته الحكومة بعد انتهاء الانتخابات الى الانعقاد ، وانتخاب رئيس الجمهورية ، كلفتني الحكومة بالذهاب الى مقر عصبة الامم «جنيف» ، مع السيد احسان الجابري ، والسيد حسن جباره ، الذي ارسلته عضواً معنا ، وهو من اللواء .

واصدرت بذلك مرسوماً . ورأت ان نسافر حالاً بالطائرة ، وكان اليوم يوم الجمعة ، والاجتماع المقرر في عصبة الامم يوم الاحد . فركبت ورفيقي السيد حسن جبارة الطائرة من طرابلس الشام . وسافرنا صباحاً الى مقرنا ، فوصلنا في الوقت المعين . وما جرى اثبته بالتقرير الذي رفعتـــه الى وزارة الخارجية السورية ، بعد عودتي واداء مهمتي .

صورة التقرير

« بناءً على المرسوم الجمهوري الصادر في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، بايفادي مع رئيس مالية لواء الاسكندرون السيد حسن جباره ، والسيد احسان الجابري الموجود في « جنيف » لملاحقة قضية اللواء في باريس ، وبيان رأي الحكومة السورية ، ورأي الشعب ، تجاه مدعيات الاتراك ، والدفاع عن حقوق الامة لدى عصبة الامم ، التي قررت عقد اجتماعها في الرابع عشر من الشهر المذكور ، للبت في النزاع القائم بين حكومة تركيا ، وحكومة فرنسا كدولة منتدبة على سوريا ولبنان .

فقد سافرنا من مطار طرابلس في ١١ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، يوم الجمعة صباحاً بالطائرة التابعة للطيران الفرنسي ، فوصلنا الى مرسيليا يوم السبت مساءً ، ومنها تابعنا سفرنا بالقطار الى جنيف فوصلنا اليها في اليوم الرابع عشر قبل الظهر ، وكان علينا الاجتماع فوراً مع السيد احسان الجابري ، الذي كان مقيماً هنالك ، ثم الذهاب الى الاجتماع مع الوفد الفرنسي ، الذي حضر الى جنيف للدفاع عن قضية اللواء ، وكان يرأسه وكيل وزير الخارجية المسيو « فيانو » ، واعضاؤه المسيو « روبير دوكه » والمسيو « شوفيل » والمسيو « لاغارد » وكلاهما من موظفي المفوضية الفرنسية في سوريا ، ايام « بونسو » و « دي مارتيل ».

وبعد ان تذاكرنا وقررنا الخطة فيما بيننـا ، ذهبنا لزيارة الوفد الفرنسي المذكور ، والتقينا مع المسيو « شوفيل » ، الذي تولى محادثتنـا قبيل الاجتماع بمجموع الوفد الفرنسي ، فاطلعناه على مهمتنا ، وهي المدافعة عن حق سوريا في

اللواء ، وعدم الخروج عن الحدود التي وردت في معاهدة انقرة مادة «٧» ، والتي بموجبها اعطي للترك السوريين امتيازات ثقافية لحفظ آدابهم وعنصريتهم ، وتمكينهم من استعمال لسانهم ، وبيّنا له موقف البلاد من اللواء ، والمدعيات التي اثارها الاتراك ، وقلنا له : ان المعاهدة ، وقضية الاسكندرون ، واحدة لا تتجزأ ، وكل تنازل للترك زيادة عما ورد في معاهدتهم معكم يُعدّ مؤامرة منكم علينا . ونحن ائتمنا فرنسا ، واعتمدنا على شرفها ، ووثقنا من اقوالها ، وصدقها ، فيجب ان لا تتساهل باعطاء اي شيء من حقوق اللواء ، او من حدوده زيادة عما تقرر في المعاهدة السابقة .

وقلنا له : ان سوريا اذا سلب منها اي حق ، سوف تعود الى الشغب عليكم ، والقيام بثورة لا يعلم مداها ونتائجها الا الله .

وبحثنا معه عن الانتخابات التي جرت في اللواء ، ونتائجها ، وعن نسبة المشتركين ونسبة العرب ، وبقية العناصر . فكان يصغي بانتباه . ولما سألنا عن نسبة الاتراك في اللواء ، وموقف الارمن ، والعلويين، أجبناه ان نسبة الاتراك هي ٣٨ في المئة ، والارمن ٣٢ في المئة ، والباقي عرب منهم السنيون ، ومنهم العلويون ، ومنهم الارثوذكس .

وأما ما يدّعيه الاتراك بان الاكثرية منهم فلا دليل عليه . ومقاطعة الانتخابات لم تقع ، ولكن قسماً من شباب الاتراك والمأجورين بدراهم الحكومة التركية قاطعوها بتحريض من الدكتور «بيلوني» ظناً منه انه يعمل لمصلحة اللواء . والحقيقة انه كان يعمل ليكون نفسه نائباً ، وطالب بكرسيين لبني طائفته الارثوذكس .

وبعد مذاكرات طويلة ، بسطنا في اثنائها حوادث اللواء وما يهمهم معرفته، أبان لنا المسيو «شوفيل» موقف الترك وتعنّدهم ، وان وفدهم ، اي الوفد الفرنسي سوف لا يبحث مع الترك في جوهر المسألة هذه المرة ، بل سوف يتركونهم يتكلمون ، وثم يرون ماذا يعملون ، اذا ما طالبوا بشيء ما . ثم

بعدها يطلب الوفد من العصبة التأجيل في السبت ، ريثما يتمكن الفرنسيون من اعادة المذاكرة معهم في فرنسا .

وعليه ودعناه ، وبعد الظهر حضرنا اجتماع عصبة الامم لأول مرة عقد بسببنا ، وكان معلناً عن انعقاده قبل الظهر فأخر لاجل وصولنا ، وجلسنا مع الوفد الفرنسي ، وأعطيت لنا بطاقات الدخول كأعضاء للوفد المذكور .

وقد ترأس الجلسة المسيو « فيانو » ، وقرأ « رشدي آراس » رئيس وفد تركيا ووزير خارجيتها بيانه ، وخلاصته : « ان منطقة اسكندرون لا تزال غير محدودة . وان معاهده « انقره » انعقدت بين الدولتين « تركيا ـ فرنسا » باعتبار ان هذه المنطقة كانت تحت احتلال فرنسا . وكما اعطت الدولة المنتدبة سوريا استقلالها ، فتركيا تود ان يعطى اللواء استقلاله ، وهو لحل هذه القضية مع فرنسا مباشرة ، يطلب من العصبة اتخاذ اجراءات تدبيرية لرفع الظلم والاضطهاد عن سكان اللواء ، الذين اكثرهم اتراك ، وذلك برفع الجيش ، والدرك ، والشرطة ، « وارسال قوى محافظة دولية » .

ثم رفعت الجلسة على ان تستأنف في اليوم الثاني .

وفي ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، عقدت العصبة جلستها قبيل الظهر فتلى « فيانو » بيانه ، رداً على وزير الخارجية التركية مفنّداً اقواله ، فقال :

« ان منطقة الاسكندرون لا يسع حكومته اعطاءها الاستقلال لتعهداتها ، اي تعهـــدات فرنسا تجاه عصبة الامم « مادة ٢٢ من العهد » ، ووفقاً لصك الانتداب المؤرخ في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٢ « مادة ٤ » . وان معاهدة انقره المعقودة سنة ١٩٢١ ثبتت الحدود نهائياً في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ . وكان عقدها بين تركيا وفرنسا بصفتها دولة منتدبة على سوريا . وان معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢ و٢٤ حزيران اقرت الحدود ، ولم يبقَ مجال للشبهات .

وقول الترك اذا كانت فرنسا قد تنازلت عن كليكيا ، وهي دولة منتدبة ، فكيف جاز لها التنازل ؟ وعليه كما جاز لنا التنازل عنها ، يجوز لنا التنازل عن لواء الاسكندرون ، وإلا فمعاهدة انقره ملغاة هي والحدود ، لانها عندما عقدت لم تكن فرنسا دولة منتدبة .

ان هذا القول مردود عليه ، لان الاحتلال لا يحدد حدوداً ، ولكن عندما قرر الانتداب بموجب معاهدة سان ريمو سنة ١٩٢٠، كان من الضروري تحديد الحدود المنتدب عليها . ولذا تنازلت فرنسا عن كليكيا ، وحددت حدود سوريا بالخط المتفق عليه ، وقد اقرته معاهدة انقره سنة ١٩٢١ ، ثم معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

وكان اللواء تابعاً لحلب ، واعطيت له ادارة خاصة لتمشية اموره وترقية شؤونه مع بقية البلاد السورية . ومنحت الأقلية التركية امتيازات خاصة لتنمية ثقافتهم ولسانهم ، وهذا لا يخرج عما ورد في صك دستور سوريا المصدق من عصبة الامم ، وبموجبه ضمن للأقليات حقوقها .

وقال عن المعاهدة وحقوق الترك : « ان المعاهدة المعقودة بين فرنسا وسوريا قد ضمنت كل ما جاء في معاهدة انقره ، والواجبات التي تلزم سوريا ، لان التعهدات المعقودة باسمها اقرتها المعاهدة ، لذا تبقى الضمانات كما هي لا خوف عليها . وسوريا يقتضى لدخولها عصبة الامم ثلاث سنين ، فيكون للحكومة التركية ان تعترض على التقصير الواقع في تنفيذ المعاهدة ، ان كان ثمة تقصير او اجحاف ، ويمكن لها ان تبين رأيها عند التصديق من العصبة ، وقبل ان يحدث شيء منه ، فكيف يصح الاعتراض ؟ .

وقال : ان الحكومة التركية منذ ١٧ سنة ، تعلم الحالة التي هي في لواء الاسكندرون ، وقد صدقت الدستور المعطى له ، او المعلق في عصبة الامم سنة ١٩٣١ . وتعلم ارتباط اللواء السياسي بسوريا ، وذهاب ممثلي اللواء الى المجلس النيابي السوري ، واشتراكهم في وضع القوانين ، وتصديق الموازنة ، وتعلم دخول وزيرين من اللواء في ادارة الحكومة السورية . وان الدستور السوري

تجري احكامه على اللواء بلا فرق ولا تمييز . ولم تعترض تركيا على كل ما ذكر . ويجب ان تكون عالمة بان الحالة في اللواء وفي استقلاله الاداري لن يتبدلا عند تنفيذ المعاهدة .

وحيث ان معاهدة انقره ، ومعاهدة لوزان ضمنتا عدم التبدل ، لذا لم يشر الى اللواء بصورة خاصة في المعاهدة الجديدة . ولو كان في الاحتمال تبديله لاقتضى الاشارة .

واضاف الى بيانه : ان المعاهدة ضمنت لفرنسا حق المداخلة لو ان الحكومة السورية تعرضت لحقوق اللواء ، وحقوق الاقليات الواردة في الدستور السوري.

ولأبرهن على دوام صداقتنا ، ورغبتنا في وجود حسن العلاقة والصداقة بين الحكومات المجاورة ، ولافسح المجال للحكومة التركية ان تفحص القضية ، وتباحث بما يضمن هذه الحقوق ، أذكّر المجلس ، وحضرة وزير خارجية تركيا المسيو « آراس » بالبيانات التي ادلى بها ممثل فرنسا في مجلس العصبة في جلسته التاسعة والاربعين ، وللمكتب المرسلة من وزير خارجية فرنسا الى سفير تركيا .

ومع هذا فالحكومة التركية لم تقرر الاكتفاء بما عرض ، بل اصرت على فصل اللواء عن الحكومة السورية ، واعطائه الاستقلال ، مع ان اعطاء الاستقلال لم ينص عنه في المعاهدة (معاهدة انقره) التي بيّنت محتوياتها . وهو مخالف للمادة الاولى من صك الانتداب القائلة بوجود دولتين مستقلتين سوريا ولبنان فقط ، ومخالف للمادة الرابعة من الصك نفسه التي تحمّل مسؤولية المحافظة على اراضي الانتداب للدولة المنتدبة، ولا تسمح لها باقتطاع اي قسم منها .

فلهذه الاسباب اضطرتها الى الوقوف امام عصبة الامم . وفرنسا مستعدة لفحص اي طلب يقع ضمن هذا النطاق « نطاق الانتداب » ، ونطاق اتفاقية انقره سنة ١٩٢١ .

وحيث لا يمكنها الاعتراف بان لها اي سلطان على الشرق » وفقاً لتعاليم وارشاد العصبة ولجنة الانتدابات » ... ثم قرأ الفقرة الآتية من قرار العصبة المؤرخ في ١٦ حزيران سنة ١٩٣٢ بخصوص مقدمي العرائض بطلب الاستقلال والوحدة ، « ان المجلس يعتبر رغبة مقدمي العرائض ، فجعل سوريا وحدة مستقلة بحيث لا يوجد فيها جزء يتمتع باستقلال اداري . أما جعل بعض الاقسام التي هي تحت الانتداب مستقلة ، ليس لسوريا ولا لبنان ، هو مبدأ مخالف لمبدأ الانتداب . ويتمنى كل التوفيق للدولة المنتدبة في وظيفتها الصعبة بتأليف رغبات الأهلين الموضوعين تحت انتدابها نحو الاستقلال مع محافظة ورعاية حقوق الاقليات الموجودة بين هؤلاء الاهلين » .

ثم قال : ولا شك ان المجلس هو صاحب الحق بما يقرر ، وهو صاحب الحق في سن قوانينه ، فبامكانه تبديل قراراته في هذه المسألة ، ويمكنه اجراء ذلك اليوم ، وفقاً لطلب الحكومة التركية . وباعتباري ممثلاً لحكومة الانتداب اري واجبي يدعوني لبيان نتائج هذا العمل .

ان الحكومة الفرنسية قد وضعت الاساس للاتفاق الفرنسي السوري ، ولي الأمل ان هذا الاتفاق في جميع الظروف والحوادث ، سيقوم بالواجب المحدد في المادة ٢٢ من عهد العصبة لوظيفة الانتداب . وهو دفع سوريا نحو الاستقلال ، وادخالها في عداد العصبة ، وتمكنها من استعمال سيادتها .

لقد اشار ممثل تركيا لاماني الجمهور السوري بخصوص الوحدة السورية . ان اول ما يقوم به المجلس النيابي السوري ، هو تصديق الحاق اللاذقية وجبل الدروز ، وقد كان للمراسلات السورية الفرنسية بهذا الأمر واتفاقهما التأثير العظيم على الامة العربية ، بعث فيها حركة السرور والأمل .

فاذا قرر المجلس تفسير قراره ، وضمّنه الفصل لا الوحدة ، وانتج فصل اللواء ، فالنتيجة ستكون اثارة الجمهور العربي ، وإحداث التظاهرات ، واثاره الشغب والثورات ، التي لم تغب حوادثها عن افكار المجلس، وربما تكون مانعة

للهدوء والسكون اللذين وصلت اليهما الدولة ، بعد مشاق عظيمة في تلك البلاد، وقد تسوق الحكومة للقيام باعمال اخرى لحفظ الأمن الذي سيختل .

ولا بد من العودة الى بيانات ممثل تركيا بخصوص الارهاب والحوادث الواقعة في اللواء ، وان الاقلية التركية فيه مضطهدة ، وان اللواء اصبح تحت احتلال عسكري .

ان الدولة المنتدبة باعتبارها مسؤولة عن الأمن ، وعن محافظة الارواح ، رأت نفسها مضطرة الى ارسال القوة لمنع المشاغبين من التعدي، هؤلاء المشاغبون الذين اثاروا الحوادث والوقائع ، وتعمّدوا منع حرية الانتخابات ، واستعمال الناس حقهم .

ومع هذا فرئيس وزارة تركيا قال في خطابه ، في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦ : « ان اعصابنا قد توترت ، والحوادث الفجائية التي تحدث ، قد تنتج اعمالاً غير مرغوب فيها ، وربما تؤدي الى موقف حرج » .

وعليه ، رأت السلطة المنتدبة المسؤولة عن الأمن ، ان تتخذ الاحتياطات اللازمة ، التي بدونها يحدث ما ذكر .

فهل نؤاخذ اذا وقع شيء ، ولم نكن مستعدين له ؟ ولهذا ارسلنا قوة كافية من الجنود والمعدات لتأمين الأمن ، والحيلولة دون الطوارىء .

واني اقول لحضرة ممثل تركيا بكل صداقة ، لقد استغربت عندما ذكر اموراً تعدى فيها حدود البحث ، كذكره بعض اشياء تتعلق بطرابلس الشام ، وبيروت ، قامت بين الأهالي بسبب بعض المشاغبين ، وقال انه سالت دماء من اجلها .

ان العرب يحرصون كل الحرص على بلادهم ، واستقلالهم . وهاتان الدولتان سوريا ولبنان ، لا بد ان يتعاهدا بصداقة . واؤمل من عصبة الامم الموافقة على استقلالهما الذي جاهدا من اجله .

ثم ختم كلامه برد طلب « رشدي آراس » بخصوص التدابير الاحتياطية ، وبيّن تأثيرها وتعارضها مع واجبات الدولة المنتدبة . واكتفى بطلب ارسال ثلاثة مندوبين حياديين من العصبة ، لرؤية الامور كما هي على حدود الطرفين .

وعقب الانتهاء من كلامه ، تقرر تعيين « مقرر - رابورتور » لبيان رأيه فيما جرى من النقاش . وانتخب ممثل السويد المسيو « ساندلار » للعمل، والرجل من المشهورين بصائب الرأي ، وكان قبلاً المقرر لقضية « الموصل » .

وفي ١٦ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، اجتمع المجلس قبل الظهر ، فتلى المسيو ساندلار تقريره ، وخلاصته :

« انه اجتمع بالطرفين ، فلم يمكنه التوفيق بين وجهتيهما . وعليه وبعد درس دقيق ، قرر ان يترك حل القضية للمذاكرة فيما بينهما في غضون الجلسة القادمة . وانه يرى ان يجاب طلب فرنسا ، حيث الطرفان اتفقا على ذلك . ولا لزوم للتحفظات التي ابدتها تركيا ، ويرى ان يعطى للممثلين الثلاثة الذين سترسلهم العصبة « ١٥٠٠٠ » فرنك سويسري ، تدفعها فرنسا ، وان تنحصر وظيفتهم في الاشراف ، ويبقون هناك لنهاية كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، على الأكثر .

ومما يذكر ، ان الطرفين جرت بينهما المذاكرات ليلة الاربعاء ، وكان الترك متمسكين بطلباتهم ، والفرنسيون متمسكين بموقفهم .

وسعى الفرنسيون الى استمالة بعض الدول الصديقة لتأييد طلبهم، كما سعى الاتراك كذلك لتأييد طلبهم .

وكنا نتبع العمل والمداورات بدقة واهتمام . وفي الصباح اخبرنا الفرنسيون بأن التفاهم لم يتم ، وان العصبة سترد طلبات « رشدي آراس » ، وتوافق على طلباتهم .

ومن المهم ان نقول : ان معرفة ما وراء طلب تركيا من فصل اللواء

واستقلاله كان متعذراً . هل تشددها بالطلب كان للمساومة على امور اخرى تريدها من فرنسا ، فاتخذت لواء الاسكندرون حجة ووسيلة ؟ أم هي تريد حقيقة اللواء لنفسها لتلحقه ببلادها ، وتسد في وجه سوريا أهم منفذ بحري لها ؟ هذا لم يمكن الوقوف عليه تماماً .

فآراس كانت دعواه حين مذاكراتنا معه في اروقة العصبة ، انه يريد الخير لسوريا ، وانه يريد ان تكون علاقاتنا مع تركيا ، اي علاقات اللواء وسوريا ولبنان ، علاقة « كونفيدراسيون » ، وكلمنا في الموضوع بحرارة، واراد اظهار اخلاصه لنا ، وقد يكون صادقاً ، وارادنا ان نصدقه، او اراد المداورة، لايهامنا ان فرنسا لا تريد الاتحاد ، وهم يريدونه ، ولذا اجبناه : أتريد ايقاع العداوة بيننا وبينها ؟ وقال له احسان بك الجابري : ان قولك هذا قد فات اوانه ، واليوم نراك ترمي قذيفة جديدة .

ولعل مقصدهم ، اي الاتراك ، من الاتحاد، كما بدى من تفسير الفرنسيين ان يستقل اللواء ، ويربط بمجلس اتحادي . ويكون له ممثل ، ولسوريا ممثل ، وللبنان ممثل ، والثلاثة يؤلفون المجلس المذكور . ولا ينفذ قراره الا بالاتفاق ، وبذا يتحكم اللواء بمقدرات سوريا ولبنان ، ومن ورائه تركيا . وقد لا يكون هذا نهاية طلبهم ، بل يريدون ان يكون لهم ميناء حر ، وان يمنع تحصين الاسكندرون العسكري .

وبعد تلاوة التقرير ، تكلم آراس ، وأصر على ما جاء في بيانه ، فأجابه « فيانو » بما عرضه سابقاً ، وأصر على رأيه .

ثم تلى ممثل رومانيا بياناً ، وافق فيه على ما جاء في بيان « فيانو » ، وطلب التفاهم .

ثم تكلم ممثل انكلترا ، فاعترض على ارسال اللجنة ، وقال : انها سابقة لا تلائم روح الانتداب ، ومع ذلك يوافق عليها ، ويتمنى ان لا تُتَّخذ مثالاً يُحتذى به في بقية البلدان المنتدَب عليها . وردَّ طلبات الترك . وأيد طلب فرنسا .

وكان ممثل تركيا يتلعثم اثناء الكلام ، ويظهر عليه الانفعال والتأثر ، وختمت المباحثات ، وانتهت جلسات عصبة الامم على ان تنتقل المذاكرات بين الطرفين الى فرنسا .

ولكي لا يحرم اعضاء المجلس الدائمين من الاطلاع على وجهة نظر سوريا ودفاعها وحقها في اللواء ، وزعنا تقريرنا ، الذي وضعته الكتلة الوطنية في سوريا على كل منهم . وقبل مجيئنا بيوم كان السيد احسان الجابري استكتب جريدة « التربيون جنيف والجورنال » عدة مقالات ، هيأ بها الرأي العام لفهم القضية السورية ، ونقد فيها مدّعيات الترك وطلباتهم .

وقبل ان نترك « جنيف » دعانا اعضاء الوفد الفرنسي فاجتمعنا معهم ، واخبرونا بانهم ذاهبون الى فرنسا ، ومن الضروري ان نذهب الى باريس ايضاً ، ونكون هنالك يوم السبت للاتصال بهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن اللواء .

وقالوا لنا : ان آراس سوف يصل الى باريس مع وفده يوم الاثنين . وهنالك تبدأ المذاكرات ، فودعناهم وركبنا القطار يوم الجمعة بعد الظهر ووصلنا باريس ليلة السبت ، ونزلنا في فندق « غراند اوتيل » لقربه من وزارة الخارجية.

وفي صباح يوم السبت في ١٩ كانون الاول ١٩٣٦ زرنا المسيو «سان كانتان» والمسيو « شوفيل » وذهبنا الى وزارة الخارجية فزرنا المسيو « فيانو » ، وبعد الظهر اجتمعنا بالمسيو « شوفيل » وحدثنا عن موقف الترك . وان آراس ذهب الى يوغسلافيا ليقوي موقف حكومته مع الحلف الصغير البلقاني ، ويعود يوم الاثنين . ثم تذاكرنا في مدّعيات الترك ، وبيانات الدكتور « رشدي آراس » وطلب منا ان نهيء له دفاعاً مفصلاً .

وفي اليوم التالي احضرنا له « الدفاع» ووصفنا له ما لدينا من احصاءات ، ووثائق ، وما نعرفه من ادلة ندحض ما ادعاه رشدي آراس واقتبسه من معلومات الدكتور عبدالرحمن ملك زاده ، الذي كان بمعيته ، وهو من ابناء انطاكية الاتراك ، ومن دعاة الانفصال ، والذي دفع الى وزارة الخارجية التركية

تقريراً عن عسف واضطهاد العرب للترك بحسب زعمه ، وعما اجرته الحكومة المحلية لافناء هذا العنصر ، والقضاء على معالمه وهضم حقوقه « كذا » . وكانت وزارة الخارجية الفرنسية ، اعطتنا صورة عنه ، في الجلسة السابقة ، فاستطعنا نقد كل مادة فيه واضفناه الى التقرير وسلمناه اليهم .

ومما جاء في تقرير ملك زاده عبدالرحمن : ان ثورة الانطاكيين سنة ١٩١٦ كانت من الاتراك لانقاذها .

وفي يوم الاثنين ٢١ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، حضر الوفد التركي ومعه سفير تركيا في باريس ، ثم سكرتير مصطفى اتاتورك الخاص وغيرهم . واجتمع الطرفان قبل الظهر دون ان نكون مع الفرنسيين .

ولما كان يوم الثلاثاء ، زارنا المسيو شوفيل في الفندق ، وأعلمنا بما جرى بينهما ، وقال : ان آراس كان متصلباً برأيه ، وقد حصر مطاليبه باربعة امور : استقلال اللواء ضمن الكونفدراسيون مع سوريا ولبنان . جعل الاسكندرون ميناءً حراً . ومنع تحصينها . وضمان استقلال اللواء من قبل تركيا وفرنسا .

وانهما رغم طول المباحثات لم تسفر اجتماعاتهما عن نتيجة ، فانقطعت المذاكرات ، على ان يعود السفير بونسو الى انقره للمراجعة الدبلوماسية . ثم ابلغنا ان المسيو « فيانو » وكيل وزير الخارجية يود مقابلتنا يوم الاربعاء في ٢٣ كانون الاول الساعة السادسة بعد الظهر ليطلعنا رسمياً على ما جرى .

وفي الوقت المعين جرت المقابلة في وزارة الخارجية ، وكان المسيو بونسو عهدها حاضراً . فقال المسيو « فيانو » : ان المحادثات انتهت دون الاتفاق. ونحن لم نقبل اي مذاكرة قبل صرف النظر عن مطالبتهم باستقلال اللواء . والترك مصرّون عليه ، ولذا لم نتوسع في دراسة مطاليبهم ، وهم لا يعرفون اي نوع من الفيدراسيون يريدون . ولماذا يصرون على عدم التحصين . ونحن علمنا ان آراس ليس بوسعه البت ، بل صلاحيته محدودة . ولهذا لا بد له من مراجعة حكومته . قال : ورأينا الاوفق ان يتصل سفيرنا برئيس جمهورية الاتراك ،

فان انتهت المقابلات الى وفاق فيها ، والا فالعصبة سوف تحكم بيننا ، والترك ليس لهم مؤيد في وجهة نظرهم . وقال ان الطرق الديبلوماسية قد تحلها .

وقبل اجتماعنا كان في البهو الخارجي المسيو « شوفيل » يحدثنا فقال لي : انني لم افهم من الترك ماذا يريدون بالضبط ! انها محاولات ، ولكن الغاية ان يضعوا لواء الاسكندرون تحت تصرفهم ونفوذهم . وبالفيدراسيون يتحكمون بمقدرات سوريا وقراراتها . وهذا عين ما قاله « فيانو » . وقال ان آراس كان خشناً ، رغم ان سفير انكلترا في باريس المستر « ويستون » اوصاه بالتساهل. واشار لنا بصراحة ان فرنسا ليست مستعدة لاهراق نقطة دم من جيشها اذا اثارت تركيا الحرب عليها في اللواء .

وكان مما قاله المسيو « فيانو » ان الوفد السوري اذا شاء العودة الى سوريا لاطلاع الحكومة السورية على ماجريات الامور فلا مانع . وبامكانه ان يعود سريعاً ، ونحن نتمنى لكم النجاح . اما عن موقفنا فسنبقى كما تعلمون ، وما يتعلق بالمعاهدة وتصديقها ، فكل منا يمشي وفقاً للاتفاق ، وتنفيذ احكام المعاهدة، واقرارها من المجلس النيابي الفرنسي . ولا يضيركم تأخيره ، لان المجلس سوف يجتمع هذه المرة لاجل الميزانية وتنتهي دورته . وفي الدورة الثانية يقرها .

ولعلنا نتمكن من حل القضية القائمة في العصبة في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ . والوفد الذي باسم العصبة سيكون رئيسه المسيو « كارك » . واذا اقتضى الأمر ورأينا لزوماً لحضوركم الى جنيف مرة ثانية دعوناكم اليها » .

وبما انه كان علينا تنوير الرأي العام الفرنسي ، ونشر الدعاية لنا بين اوساطه لتمكين الموقف ، فقد مكثنا في باريس خمسة ايام اخرى ، وقابلنا في اثناء وجودنا المسيو بونسو سفير فرنسا في انقره ، وتحدثنا معه ملياً . وكان من الضروري محادثته ، لانه هو الذي سيتولى المباحث السياسية الديبلوماسية مع الجمهورية التركية . ولاننا اردنا اقناعه بأحقيتنا ـ وان كان لا يجهلها اذا اراد ـ وضرورة بقاء اللواء سورياً كما هو ، وتحت سيادتنا .

ولكننا بعد التحدث اليه ، والسماع لآرائه ، شعرنا بالعطف على تركيا ، وتخوفه من قوتها ، واهتمام « اتاتورك » شخصياً بحل قضية اللواء كما يريد الاتراك.

وقابلنا ايضاً المسيو « لونفه » وهو من محبي سوريا، ورئيس تحرير «الطان». وقابلنا المسيو « جان دي جوفنيل » ، وهو ابن المسيو دي جوفنيل المفوض السامي سنة ١٩٢٦ . والمسيو جان يحرر في « الباري سوار » ، ويُعدّ من الكتّاب القديرين . وقابلنا المسيو « بيرار » عضو مجلس الشيوخ ، وهو ايضاً من اصدقاء سوريا ، وقابلنا غيرهم ، واستكتبنا البعض مقالات متتالية عن اللواء وسوريا ، تنويراً للرأي العام بالمسائل السورية .

ومما علمناه ان الترك بذلوا اموالاً طائلة لا تقل عن مليون ليرة ، لاستمالة الرأي العام الفرنسي ، واستكتبوا الصحف والمجلات لتأييدهم ، واقاموا الحفلات ، واستحضروا كتباً وتوصيات خاصة من الدول التي تحالفهم ، لنصرة وجهة نظرهم. وعلمنا ان المانيا وانكلترا تعاضدانهم .

وظهر لنا ان دولة انكلترا تحبذ اعطاء اللواء الى تركيا ، خوفاً من ميلها الى المانيا او ايطاليا . وعلمنا ان الفرنسيين يخافون الحرب لانهم ليسوا من القوة للدفاع كما يجب ، وسوف يتساهلون مع الاتراك ، رغم ما قاله « فيانو » لنا بانهم لن يمسوا الجوهر ، بل سيبحثون في الشكل » .

ولما كان من الضروري الاسراع بالعودة ، لاطلاع الحكومة ، وتهيئة الامور في اللواء مع الوثائق ، قبل ذهاب لجنة الاشراف ، وافهام ذوي الأمر ماذا يجب عمله ، اوصينا زميلنا السيد احسان الجابري بالبقاء مدة في باريس ، ثم العودة الى جنيف لمراقبة الاحوال . وغادرناه انا والسيد جباره بطريق شرقي اوروبا ، فوصلنا الى الاستانة ، ولم نمكث فيها سوى يوم واحد ، ثم تابعنا سيرنا من حلب الى دمشق .

ومن الغريب الذي صادفناه ، ان دائرة الامور الشرقية في وزارة الخارجية التي يرأسها « سان كانتان » ليس عندها خرائط ، ولا احصاءات ، ولا المعلومات الكافية عن اللواء ، بل كل ما عندها تقارير مجملة عبثت بها يد الاهمال والنسيان .

في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ الدكتور عبدالرحمن الكيالي

المرحلة الثانية عشرة

« مرحلة التعاون وممارسة السيادة » في زمن الانتقال وتطبيق المعاهدة

١٩٠ ـ ادعاءات الاتراك قبل ذهابنا الى فرنسا

لقد ذكرتُ فيما سبق خلاصة ما افهمنا اياه المسيو « فيانو VIENOT » معاون وزير الخارجية الفرنسية في اول اجتماعنا معه . ثم علمنا بعد الاجتماعات التي توالت ، ان الاتراك لهم مطاليب كثيرة علاوة على ما تقدم ذكره . فهم يريدون بسط سيادتهم على اللواء بدعوى « معاهدة انقره » ، وان الاكثرية في المنطقة تتألف من الاتراك . ويقولون ان حكومة انقره كانت تعينهم ، وترفع الظلم عنهم ، فلا بد من حمايتها وعطفها عليهم ، وتطلب تركيا تصحيح الحدود ، ومنح اللواء استقلاله الذاتي ، وفصله عن سوريا ، وجعل ادارته مختلطة تحت انتداب فرنسا . وتريد وضع قوه دولية لصيانة الأمن ، وان تخرج القوى العسكرية الموجودة من اراضيه . وتريد جعل اللغة التركية لغة اللواء الرسمية ، وتعميم الثقافة التركية في جميع المدارس والمعاهد .

وتريد تعيين منطقة حرة اقتصادية لتأمين مواصلاتهم . والحاصل تريد ان يكون اللواء تركياً محضاً بكل معنى الكلمة ، لان العلويين الموجودين في اللواء حسب زعمهم ليسوا عرباً ، وان الذين يمتون باصلهم الى الاتراك مظلومون ، ومضطهدون ، ويحملون على ما يكرهون لاخراجهم من وطنهم ، وتجريدهم من املاكهم .

هذا ما ادعوه ، وطالبوا به ، ويسعون لتحقيقه ، ولكنهم لم يبرهنوا على صحته ، ولا اقاموا الدليل على وجوده . فنحن نعدّه باطلاً ، وان ما قالوه من الافتراءات التي تتخذها الدول الطامعة ذريعة للتعدي على غيرها .

وتأييداً لقولنا ، ننشر البيان الآتي ، الذي اذاعه مكتب الانباء السوفياتي في ٧ ايلول سنة ١٩٤٧ ، وبحث فيه بحثاً دقيقاً عن قضية اللواء من اول ابتدائها حتى الآن ، وفيه بيّن الحجج الواضحة والادلة القاطعة على « سورية اللواء وحق الامة السورية في ابقائه جزءاً متمماً لاراضيها » . نقدمه لقراء المراحل ، كما ورد ، نظراً لأهميته ، وصدق مدلولاته :

١٩١ - بيان الاتحاد السوفياتي عن قضية لواء الاسكندرون من الوجهة السياسية

ان قضية لواء الاسكندرون ، هي احدى مشاكل ما بعد الحرب ، اي حرب ١٩٣٩-١٩٤٦ المهمة ، التي تنتظر حتى الآن حلاً لها . وهي من بعض النواحي حجرة عثرة في طريق العلاقات بين سوريا وتركيا . فلنذكر باختصار تاريخ القضية .

ان اسكندرون مدينة سورية ، واقعة على شاطىء خليج عميق ، وهي تؤلف احسن مرفأ طبيعي في القسم الشرقي من البحر المتوسط .

وقد فكر الالمان قبل الحرب الكبرى الماضية بانشاء قاعدة حربية ومرفأ من الدرجة الاولى في هذه المدينة . وبعد انتهاء الحرب وضعت هذه المدينة كباقي البلاد السورية تحت الانتداب الفرنسي .

وقد اعتمدت فرنسا على وجود اقلية تركية في سنجق الاسكندرون ، فأنشأت لها نظام استقلال ذاتي . ثم اعترفت باللغة التركية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة العربية ، لغة الاكثرية الساحقة من سكان اللواء . وانشأت مدارس كانت اللغة التركية فيها لغة التدريس . ووعدت فرنسا تركيا بالسماح لها باستعمال مرفأ الاسكندرون لمرور بضائعها المستوردة والمصدرة .

وكان الفرنسيون يفكرون ، كما فكر الالمان ، بانشاء مرفأ كبير في هذه المدينة . غير انهم لم ينفذوا هذا المشروع لاسباب عديدة .

وفي خلال خمسة عشر عاماً ، لم تتقدم تركيا باي مطلب في لواء الاسكندرون ، ولكنها في عام ١٩٣٦ ، اغتنمت فرصة الحالة الدولية المضطربة ، التي نشأت قبيل الحرب العالمية الثانية ، فباشرت الاستعداد لضم اللواء اليها .

ومما اثار شهوة الاوساط الاستعمارية التركية ، تلك الاعتداءات التي قامت بها الدول الفاشيستية : المانيا ، وايطاليا ، واليابان ، وظلت بغير عقاب، كاستيلائها على الحبشة ، ومنشوريا ، وتدخلها في الصين ، واسبانيا . ولكن تركيا كانت تنقصها القوة لخوض غمار الحرب ، ففضلت اللجوء الى الطرق الديبلوماسية .

وفي سنة ١٩٣٦ ، وقعت المعاهدة السورية ـ الفرنسية . وتعهدت فرنسا بمقتضى هذه المعاهدة ، بالغاء الانتداب في خلال ثلاث سنوات ، وباعلان استقلال سوريا .

وقد كان ذلك سبباً مباشراً تذرعت به تركيا لاعلان مطامعها في سنجق الاسكندرون ، مدّعية ان حقوق السكان الاتراك فيه وسلامتهم ، لن تكون مؤمّنة في سوريا المستقلة .

ولهذا السبب ، راحت الصحف التركية تلح بوجوب إلحاق السنجق بتركيا ، ولكن الديبلوماسية التركية لم تجرؤ في بادىء الامر على اعلان مطالبها بصراحة ، لانها كانت تدرك ان هذه الطريقة لم يكن لها اي حظ في النجاح، ولذلك طالبت بفصل السنجق عن سوريا ، وباعلانه دولة مستقلة . ولكن هذه المناورة لم تخفَ على احد ، وقد رفضت بقوة .

عندئذ لجأ الديبلوماسيون الاتراك الى خطة اخرى ، اكثر اتساعاً ، فاقترحوا انشاء اتحاد يتألف من ثلاث دول : سوريا ولبنان والسنجق ، على ان تحتفظ كل دولة منها بالاستقلال الكامل فيما يتعلق بسياستها الداخلية . اما السياسة الخارجية فيقررها الاتحاد باجماع اعضائه .

وكان الاتراك يفكرون بانهم سيمثلون السنجق في هيئات الاتحاد، ويأملون

بهذه الطريقة وضع السياسة الخارجية لسوريا ولبنان في كنف تركيا . وتحت اشراف الاتراك . ولكن هذا المشروع قد رُدَّ ايضاً .

ومع ذلك فان جهود الاتراك لم تذهب عبثاً . واذا كانت مطالبهم لم تستجب باجمعها ، فانهم قد نجحوا في الحصول على امتيازات هامة . ففي عام ١٩٣٧ ، رضيت فرنسا بمنح لواء الاسكندرون دستوراً خاصاً ضمنته فرنسا وتركيا معاً . وهكذا اصبحت سلامة السنجق وأمنه مضمونين من قبل هاتين الدولتين .

ولكن هذا القرار الذي صدقته عصبة الامم ، اثار في سوريا احتجاجات واسعة ، وقد رفض المجلس النيابي السوري الاعتراف به ، وعقدت اجتماعات ، وجرت تظاهرات في جميع انحاء البلاد تحت شعار : الدفاع عن اسكندرون السورية . وكان السوريون يقولون بحق : ان الاتراك لا يؤلفون اكثر من ٤٠ بالمائة من السكان ، بينما العرب يؤلفون ٥٠ بالمائة ، ولو حذفنا بعض المناطق التي الحقت بالسنجق ، والتي يقطنها الاتراك فقط ، اذاً لكان العرب يؤلفون الاكثرية الساحقة من سكان السنجق . وكان السوريون يقولون ان الاتراك في السنجق هم في الاغلب ملاكون كبار ، في حين ان العرب هم من الفلاحين ، وان رخاء هذا القطر الزراعي يستند الى كد العرب وعملهم ، لانهم يملكون ٤٢ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية ، ويبلغ ما ينتجونه ٦٧ بالمائة ، بينما يملك الاتراك ٤٧ بالمائة من الارض الزراعية ، ولا ينتجون الا ٢٥ بالمائة من مجموع الانتاج الزراعي .

وفي جملة الحجج التي الح عليها السوريون ، العلاقات الاقتصادية القديمة التي تربط السنجق بباقي المناطق السورية الجنوبية ، وكون اسكندرون المرفأ الوحيد لولاية حلب ، واذا خسرت سوريا هذا المرفأ ، فان القسم الشمالي منها يصبح بلا منفذ على البحر المتوسط ، بينما تملك تركيا عدداً من الموانىء على هذا البحر . وقد اعطى السوريون التأكيدات ان حقوق الاقلية التركية وسلامتها في السنجق سوف تكون مؤمنة تماماً في دولة سوريا المستقلة الديمقراطية ، وكانوا يذكرون في الوقت نفسه بان في السنجق ٣٠٠٠٠ لاجىء ارمني هربوا

من الظلم التركي ، وهم في سوريا يتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها باقي المواطنين على قدم المساواة ، فاذا وضعت تركيا يدها على السنجق ، برز الخطر على حقوق الارمن وسلامتهم .

وبالرغم من صحة اساس جميع هذه الادلة ، فان صوت سوريا لم يسمع . ففي ذاك الوقت كان الاستعماريون الانكليز والفرنسيون يستعدون للحرب العالمية الثانية ، ويريدون تأمين مساعدة تركيا لهم ، وكانوا مستعدين لدفع ثمن هذه المساعدة على حساب الشعب السوري ، فسمحوا للاتراك باحداث اضطرابات في السنجق « سنة ١٩٣٨ » وادخال جنودهم اليه بهذه الحجة .

وعندما احتلت الجنود التركية السنجق، استطاع الاتراك تزييف الانتخابات للمجلس النيابي في الاسكندرون ، والحصول على اكثرية تركية « بالرغم من ان اكثرية سكان السنجق عربية ، وقد صوتت ضد فصل السنجق عن سوريا ».

وبعد ان سيطر الاتراك على مجلس السنجق النيـــابي ، اعلنوا سنجق الاسكندرون دولة مستقلة اسمها « هاتاي » ، ونشروا في هذا القطر التشريع ، والنقد ، والنشيد الوطني التركي ، والعلم التركي ، والغوا الحدود الجمركية بين هذه « الدولة » وتركيا ، وانشأوا عوضاً عنها حواجز جمركية بين « هاتاي » وسوريا ، وفي الواقع ألحق السنجق منذ ذلك الوقت بتركيا .

لم يبقَ بعد ذلك الا القيام بخطوة واحدة ، ليتم كل شيء ، وهي التكريس الرسمي للسيطرة التركية على السنجق .

ففي سنة ١٩٣٩ عقدت تركيا اتفاقاً مع انكلترا ينص على المساعدة المتبادلة بينهما . وفي ٢٣ حزيران ١٩٣٩ عقدت اتفاقاً مماثلاً مع فرنسا ، واخذت على عاتقها مساعدة انكلترا وفرنسا في حالة نشوب حرب في منطقة البحر المتوسط . ولكن الشعب السوري هو الذي دفع ثمن هذين الاتفاقين . فلقد تعهدت فرنسا مقابل ذلك ، بأن تسحب قواها من السنجق وتسلمه بكامله الى تركيا .

وهكذا فصل سنجق الاسكندرون عن سوريا بالرغم من ارادة اكثرية سكانه ، نتيجة لمناورات المصالح الاستعمارية النهمة قبيل الحرب العالمية الثانية .

ولكن الحكومة السورية رفضت الاعتراف بضم السنجق الى تركيا، التي ساعدتها فرنسا وانكلترا ، فاحتجت على هذه الصفقة الاستعمارية . لكن الدول لم تعر احتجاجها اي اهتمام .

وفي اثناء الحرب العالمية الثانية، لم تفِ تركيا بالتعهدات التي اخذتها على عاتقها ، والتي من اجلها منحت سنجق اسكندرون ، فلم تكتفِ بعدم مساعدة فرنسا وانكلترا ، بل عقدت مع المانيا الهتلرية معاهدة صداقة، وساعدت الهتلريين في حربهم العدوانية .

وفي سنة ١٩٤٤ ، حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما ، واقامتا علاقات ديبلوماسية مع عدد من الدول . ولكن تركيا ، وهي اقرب جارة اليهما ، لم تكن قط مستعجلة لاقامة علاقات ديبلوماسية معهما ، فقد كانت تريد قبل كل شيء ، ان تعترفا بضم اسكندرون الى تركيا .

وقد كتبت الجريدة الديموقراطية اللبنانية « صوت الشعب » في آب ١٩٤٥ حول هذا الموضوع فقالت :

« ان سنجق اسكندرون قد سلخ بالقوة عن سوريا ، بعد المناورات التي قامت بها الاوساط الرجعية والاستعمارية ، وبمساعدة الفاشستية ، وذلك للحصول على مساعدة تركيا ، التي كانت تتأرجح بين الدول الديموقراطية والنازية .

ان الشعب السوري، لن يوافق ابداً على المساومة مع تركيا حول قضية هذا اللواء ، وهو لن يوافق ابداً على ان يكون ثمن اعتراف تركيا باستقلال سوريا ولبنان التخلي لها عن سنجق اسكندرون ...

ان سوريا حين كانت تحت الانتداب الفرنسي ، لم تعترف لتركيا بأي حق في اسكندرون ، فليس من المعقول ان تعترف بذلك الآن ، بعد ان اصبحت دولة مستقلة » .

وقد استقبل هذا المقال بالتحبيذ في جميع اوساط الشعب السوري، وتلقى قلم تحرير الجريدة التي نشرته ، عدداً كبيراً من الرسائل ، تعرب عن تضامن مرسليها مع الموقف الذي اتخذته الجريدة في قضية اسكندرون .

ولم تعترف تركيا باستقلال سوريا ولبنان، الا في آذار سنة ١٩٤٦ ، ولم يلاق هذا الاعتراف ارتياحاً ما في الصحف السورية ، لان المطلب الرئيسي لسوريا ، وهو رجوع السنجق ، لم يتحقق .

وفي كانون الثاني سنة ١٩٤٧ ، اذاعت وكالة رويتر ان الحكومة السورية اعلنت لممثلي انكلترا رغبتها في رفع خلافها مع تركيا حول سنجق اسكندرون الى مؤسسة دولية ذات صلاحية .

ان قضية اسكندرون تبين موقف تركيا الحقيقي من الدول العربية . فتركيا في محاولتها تحقيق مشروع « الكتلة الشرقية » ووضع الدول العربية تحت اشرافها ، تبدي للعرب الحب والصداقة ، وهي تعلن استعدادها لتأييد الدول العربية عندما لا يكلفها ذلك شيئاً ، ولكنها ترفض بشدة ان تعيد الى سوريا المنطقة التي تعود الى العرب حقوقياً ، والتي حصل عليها الاتراك بطريقة كيفية .

وفي حين نرى تشكوسلوفاكيا ، والنمسا ، والحبشة ، والبانيا ، ومنشوريا ، والصين ، وقد تخلصت منذ امد طويل ، بعد انتهاء هذه الحرب العالمية من جميع المحتلين ، لا يزال الاتراك يحتفظون بسيطرتهم على اسكندرون . وفوق ذلك فقد اذيع مؤخراً ان الاميركان قرروا انشاء قاعدة بحرية لهم على البحر المتوسط على الشواطىء التركيـــة . وقد زارت احدى البعثات الاميركية البحرية اسكندرون . ويتساءلون الآن، عما اذا كان الاختيار قد وقع على اسكندرون لتنشأ فيها القاعدة الاميركية .

ان الاوساط التقدمية في العالم اجمع مقتنعة بأن لسوريا جميع الحقوق في اسكندرون ، وان الظلم الذي اقترف في الفترة المضطربة ما قبل الحرب يجب اصلاحه ، وان الاراضي السورية التي استولت عليها تركيا يجب ان تعاد الى السوريين اصحابها الشرعيين .

ان هذا التدبير ضروري لتنظيم العلاقات بين تركيا وسوريا ، وتمليه ايضاً ضرورات السلم والأمن في الشرق الادنى .

١٩٢ - ما تم في قضية لواء الاسكندرون بعد تأليف الحكم الوطني ؟ خلال ١٩٣٦ - ١٩٣٩

كنا اشرنا فيما سبق الى ذهاب الوفد السوري الى جنيف ، مركز عصبة الامم ، والى ما جرى في العصبة من المباحث ، بين تركيا وفرنسا ، وما قررته عصبة الامم بخصوص ارسال لجنة الى اللواء للاشراف على الحالة الراهنة ، والحوادث الواقعة ، وذكرنا ما ورد في تقريري الذي رفعته الى وزارة الخارجية السورية سنة ١٩٣٧ ، بعد عودتي من فرنسا .

ثم ذكرت البيان الذي اذاعته مصلحة الانباء السوفياتية ، وكان ما جاء فيه مؤيداً لمطالعاتي .

والآن سأقص ما جرى من الامور ، بعد تأليف الحكومة الوطنية ايام رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩ ، وما انتهت اليه قضية اللواء ، وكيف انفصل عن سوريا نهائياً .

بعد ان تسلمت الكتلة الوطنية الحكم ، وكان يرأس الحكومة السيد جميل مردم بك ، ويتولى وزارة الخارجية والداخلية السيد سعدالله الجابري، ووزارة المالية والدفاع السيد شكري القوتلي ، ووزارة العدلية والمعارف السيد الدكتور عبدالرحمن الكيالي ، باشرت اعمالها بتهيئة الدعاية ، التي تعبر عن الرأي العام السوري الحقيقي في الجرائد الخارجية والداخلية ، وارسلت الرسل الى اللواء لتقوية معنويات العرب ، وتشجيعهم على مقاومة الدعايات التركية التي يروج لها المأجورون من الاتراك ، واللوائيين الناقمين .

ونشّطت همة عرب اللواء وأمدّتهم بالمال ليؤسسوا انديتهم ، وجمعياتهم ،

ومدارسهم التي تعمل لمصلحة اللواء ، ومصلحة العرب اخوانهم . وسعت لدى المفوضية العليا لسحب المسيو « دوريو » وكيل المندوب السامي هنالك ، الذي اثرى من اللواء واستبد في اموره كحاكم مطلق ، وقاوم الحركة الوطنية السورية والروح العربية فيه ، بكل ما اوتي من مال ، وقوه ، وسلطة ، تنفيذاً لمآربه الخاصة ، ومشاربه السياسية الاستعمارية الفرنسية ، التي كانت تعمل لابقاء اللواء مستقلاً تحت انتدابها وسلطانها ، ولذا نشرت اللغة الفرنسية ، والتعليم الفرنسي بصورة اجبارية ، وروّجت الثقافة التركية ، ووسعت التعليم باللغة التركية . وقاومت الصحافة السورية والارتباط بسوريا ، وإلحاق اللواء بالوحدة السورية . وكان « دوريو » يضطهد الشباب المتحمس للعروبة « العرب المسيحيين ، والعلويين ، والسنيين » ويمالئ الاتراك الطورانيين لينال تأييدهم وعطفهم . وبعد إلحاح عظيم من الحكومة الوطنية ، عزلته المفوضية الفرنسية عن عمله ، وجاءت بدلاً عنه بالمسيو « غارو » سفيرها في مصر .

وكان السيد حسني البرازي معيناً من قبل الفرنسيين حاكماً للواء ، يمثل الجمهورية السورية ، فاختلف مع المندوب الجديد ، الذي اخلص لوظيفته، ومشى مع سياسة الحكومة المحلية ، ومع سياسة المفوضيـــة الفرنسية ، التي وجهت سياستها ايام دي مارتيل ، وبعد التفاهم ، لبقاء اللواء متحداً مع سوريا .

ولما رأت الحكومة السورية ان بقاء حسني البرازي يضر بالمصلحة العامة لاسباب عديدة ، أنهت خدمته ، وأعطته اجازة صحية غير محدودة ، فغادر اللواء .

واستمر المسيو « غارو » بسياسته ، يقاوم نفوذ تركيا ، الى ان جاءت اللجنة ودرست الاحوال ، واقتنع اعضاؤها ، الذين عرفتهم بالذات في دمشق، واجتمعتُ اليهم وتحدثتُ معهم ، وأطلعتهم الحكومة على كل ما عندها من اخبار، وحجج ، ووثائق ، تثبت ان مدّعيات الترك غير صحيحة ، وان سوريا في حالتها الحاضرة ارقى من تركيا ، وان حكمها الديموقراطي يتميز عن حكم تركيا العسكري الديكتاتوري . ولذا نرى بقاء اللواء ضمن الوحدة السورية خيراً له ، ولسلامة البلاد الشمالية .

وقالت الحكومة السورية ، ان الاكثرية السورية لا تقبل بفصل اللواء اداريا ، وان العرب والارمن في اللواء يصرّون على ارتباطهم بوطنهم السوري، ولم يقل بخلافه سوى شرذمة قليلة من الاتراك .

وبعد عودة اللجنة من اللواء ، عادت تركيا تطالب باستقلاله ، وتلحّ بتنفيذ مطاليبها ، وتثير الشكايات الملفقة ضد حكومة سوريا .

فرأى اعضاء العصبة ، رغم التقرير الذي حملته اللجنة المشرفة على الوضع الحالي في اللواء ، ان تعمل بتقرير المسيو « ساندلار » البلجيكي ، مقرر قضية لواء الاسكندرون .

وعليه فتحت باب المفاوضات مباشرة بين مندوبي الحكومة الفرنسية ، ومندوبي الحكومة التركية في باريس ، ومفاوضات اخرى في «جنيف» اشترك فيها المسيو « ساندلار » ، واتخذت القرارات .

وهذا ما افاده التصريح الذي فاهت به الحكومة السورية امام المجلس النيابي في ١٧ نيسان ١٩٣٦ ، وهو يرينا تطورات القضية ، وما وصلت اليه .

١٩٣ - بيان رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك عن قضية لواء الاسكندرون في ١٧ نيسان سنة ١٩٣٦

بعد مفاوضات مباشرة بين مندوبي حكومة فرنسا ، ومندوبي حكومة تركيا في باريس ، واخرى في جنيف ، اشترك فيها مقرر قضية لواء الاسكندرون المسيو « ساندلار » ، وضع هذا الاخير تقريره ، الذي وافق عليه مجلس عصبة الامم ، وهو يحتوي على بحث موجز عن المفاوضات التي جرت في باريس ، وعن القواعد التي اتفق عليها في جنيف ، والتي تقترح ان يكون اللواء مجموعة مميزة يتمتع باستقلال تام في اموره الداخلية ، وتقوم الدولة السورية بادارة شؤونه الخارجية مع بعض التحفظات ، ويكون بين اللواء وبين سوريا ادارة جمركية واحدة ، ونقد واحد ، وتكون اللغة التركية لغة رسمية . وللمجلس

ان يقرر الى جانبها لغة اخرى . وتكون بين سوريا والاسكندرون صلات وروابط تتعلق بادارة الامور التي تعتبر من خصائص سوريا . ويكون اللواء تحت مراقبة مجلس العصبة الذي يمثله فيه مندوب فرنسي . ولا يكون في اللواء جيش . ويعقد اتفاق ثلاثي بين فرنسا وتركيا وسوريا لضمان الحدود التركية ـ السورية ، وغير ذلك من الامور .

وان يوضع كذلك للواء نظام اساسي ، وقواعد اساسية ، يقرها مجلس العصبة ، بعد ان تكون قد نظرت فيه لجنة من الخبراء تنتدب لهذه الغاية ، ويشترك فيها خبير فرنسي ، وخبير تركي .

فعند ورود الاخبار المتعلقة بهذا الاتفاق ، احتجت الحكومة لدى وزارة الخارجية الفرنسية ، ولدى عصبة الامم ، وكانت في ذلك معربة عن رأي الامة التي شاركتها في جميع طبقاتها بالاحتجاج والشكوى .

وقررت الحكومة ان ترسل رئيس الوزارة ووزير الخارجية والداخلية للدفاع عن حقوق سوريا في باريس وجنيف .

وقد ذهب وفد الحكومة في بادىء الامر الى عاصمة الجمهورية الفرنسية ، واخذ يبين ما في قرارات جنيف من الاجحاف بحقوق سوريا ، والمناقضة للعهود السابقة ، والشرائع الدولية المدونة ، وكيف ان سكان اللواء على اختلاف مناصبهم كانوا يتمتعون بضروب من الحرية ، في ظل النظام القديم الذي وضع بحسب اتفاق انقره ، والعقود التي تلته . وكان لهذه المساعي اثر مذكور في الخطة التي انتهجت في مفاوضات جنيف ، وترجو ان تكون عاقبة الامور محققة لآمالنا ، حافظة لحقوقنا .

اما لجنة الخبراء ، فقد اجتمعت في شهر شباط ، ثم اجتمعت في شهر آذار ، وافترقت من غير ان تبت في شيء نهائي ، وستجتمع في الثاني والعشرين من نيسان لاستئناف البحث .

وكان الخبير التركي قدم مقترحات ضافية الذيل . كما ان الخبير الفرنسي

قدم مقترحات من جانبه ، وقد جاء المراقبون فادلوا بمعلومات واسعة عن تقسيم اللواء ، واحصاء سكانه ، ولغات اهليه ، وبحثوا ايضاً النواحي الثلاث التي اثيرت في تقرير « ساندلار » ، على انه لم يكن لها علاقة باللواء عندما عقد اتفاق انقره وقرر فيه منح اللواء ادارة ممتازة .

وقد ابدي الوفد وجهة نظره في المقترحات والمذاكرات التي جرت في جنيف ، وارسل مذكرة مجملة في هذا الشأن وفي سواه ، الى حضرة رئيس الوزارة الفرنسية .

ولا بد لنا ، ونحن نبحث في قضية الاسكندرون ، من ان نكرر ما قلناه اكثر من مرة ، واعلناه في هذا المجلس عند اول اجتماع ، وفي اول بيان ، اننا حريصون كل الحرص ، على ان تكون بيننا وبين جارتنا تركيا وشعبها اوثق الصلات وابقاها ، وفي مقررات « جنيف » نص اشرنا اليه ، يتعلق بعقد اتفاق ثلاثي بين فرنسا وتركيا وسوريا ، وقد تأملنا بما يمكن ان تكون عليه قواعد هذا الاتفاق ، وربما ندخل في مفاوضات في شأنه » .

١٩٤ - ايضاح وزير الخارجية السيد سعدالله الجابري عن قضية اللواء ، بعد مرور شهر ونصف ، اي في ٢٥ ايار سنة ١٩٣٧

وفي ٢٥ ايار سنة ١٩٣٧ ، اوضح السيد سعدالله الجابري وزير الخارجية في مجلس النواب تسلسل القضية التي اشرنا اليها بما يأتي :

تعلمون يا سادتي ، ان قضية الاسكندرون أثيرت بغير علم منا ، وقبل ان نتسلم الحكم ، وقبل ان يجتمع مجلسكم الكريم ، وقد كانت اثارة هذه المسألة مفاجأة غير منتظرة ، ليس لنا فحسب ، بل لفرنسا ايضاً . فالعوامل التي سببت هذه الاثارة ، ليست من متعلقات بحثنا الآن .

واما قضية الاسكندرون ، فقد كان امرها مفروغاً منه طبقاً لمعاهدة « انقره » . غير ان الاحداث السياسية ، قضت بان يتطور هذا الخلاف وينتقل

الى عصبة الامم ، فعالجه مجلس العصبة ، وانتهى الى قرار سمي تقرير «ساندلار».

وهذا التقرير ينقسم الى قسمين ، ويشترط في بعض مواده وضع نظام اساسي لهذا اللواء ، وترك امر تفصيل هذين القسمين بعد وضع الاسس الاولى الى لجنة من الخبراء ، تبحثه بحثاً فنياً ، وتفسره تفسيراً فنياً ، وتقدمه الى مجلس العصبة ليبحثه بدوره .

فعندما جاءتنا هذه الحوادث مفاجأة ، ذهبت الحكومة الى باريس وجنيف، وتابعت الامر طبقاً لرغائب الامة ، ودفاعاً عن مصلحتها . وقد ادت المناقشات والمذاكرات التي دارت بيننا وبين رجال السياسة ذوي العلاقة في الامر ، الى تقديم مذكرة (١) غير رسمية ، شرحنا فيها وجهة النظر السورية في هذا الموضوع، وعدنا نحمل املاً قوياً بالوصول الى تحقيق ما قدمناه ، ولكن لجنة الخبراء المؤلفة من مندوب فرنسي ، ومندوب انكليزي ، ومندوب بلجيكي ، ومندوب هولندي ، ومندوب سوري ، ومندوب تركي ، اجتمعت ودارت الابحاث فيها لأول مرة ، فكان الاختلاف سائداً ، ولم تصل ابحاثها الى نتيجة حاسمة، بسبب تصادم وجهات النظر بين فرنسا وتركيا ، اي بين الخبير الفرنسي ، والخبير التركي ، لأن الاخير قدم مشروعين : واحداً للنظام الاساسي ، والثاني للقانون، فأرجىء البحث الى وقت آخر .

وعادت اللجنة بعد ذلك الى الاجتماع مرة ثانية . وارسلنا من قبلنا السيد حسن جباره ، لا كخبير يشترك في المذاكرات ، بل كمساعد للخبير الفرنسي من الناحية الفنية ، فجاءت الاخبار بان لجنة الخبراء اتجهت اتجاهاً لا يضمن تحقيق الطلب الذي قدمناه ، فرأينا من واجبنا كحكومة تنزل على ارادة الشعب، وتدافع عن مصالحه ، ان نصدر امراً للسيد حسن جباره بأن يعود دون توقف، ولم يكن هذا الطلب تحت تأثير اية دولة ما ، او اية هيئة ، بل كانت بمطلق

---

(١) ان هذه المذكرة والتي قبلها وسواهما لم اجد لها اثراً في سجلات وزارة الخارجية ، لان الفرنسيين ، بعد تركنا الوزارة سنة ١٩٣٩ ، استولوا على الاوراق الرسمية واخفوها.

ارادة الحكومة السورية ، على الرغم من انه كانت هناك تشبثات تعارض بقاءه، فرفضنا ان يكون لنا اي اتصال باللجنة ، لا مباشرة ، ولا غير مباشرة ، واتخذنا كل ما تستطيع اتخاذه أمة مثلنا جبهها هذا الحادث ، ولم تكن مستعدة له ، وليس لديها من وسائل الدفاع ما تدافع به عن حق البلاد ، وقدمت كل ما يجب تقديمه من وثائق وطلب الى المراجع والرجال ذوي العلاقة بهذه القضية ، ولم تقصّر مطلقاً من هذه الناحية ، واليوم وصلنا تقرير الخبراء وسندرسه .

١٩٥ ـ قرار المجلس النيابي المتخذ في ٣١ ايار برفضه الاعتراف بكل ما قرره مجلس العصبة بخصوص لواء الاسكندرون

وبعد هذا اتم الخبراء مهمتهم ، بوضع نظام اللواء ، وقانونه الاساسي ، ورفعوا مشروعهم الى مجلس العصبة فوافق عليه بالاجماع .

ولما علم السوريون بذلك، قامت التظاهرات الصاخبة سخطاً عليه ، وكتبت الجرائد السورية ، والجرائد العربية المقالات العديدة الشديدة اللهجة ، تستنكر ما قررته العصبة ، وعدّت عملها ازدراءً بحقوق السوريين ، وتآمراً على بلادهم.

وكان المجلس النيابي السوري ، في جلسته في ٣١ ايار سنة ١٩٣٧ ، قد عاد واثار ما سمعه من الاخبار ، وتحقق لديه ان استقلال اللواء واقع ، وعليه اتخذ قراره التاريخي بحضور ممثلي اللواء ، وهذا نصه :

« ان المجلس النيابي السوري ، ومن ضمنه نواب لواء الاسكندرون ، المنتخبون والممثلون لهذه المحافظة تمثيلاً صحيحاً بالميثاق الوطني .

وبالمادة الاولى من الدستور ، التي تنص على ان سوريا دولة مستقلة ذات سيادة ، لا يجوز السماح بأي جزء كان من اراضيها .

وبالمادة الثانية التي تنص على ان سوريا وحدة سياسية لا تتجزأ ، وبالمعاهدة الفرنسية التي توجب على فرنسا الدفاع عن سلامة الاراضي السورية ، ومقاطعة الاسكندرون جزء منها .

يعلن : ان كل محاولة رمت ، او ترمي الى نزع السيادة السورية عن جزء من الاراضي السورية ، خرق صريح لدستور اقرته عصبة الامم نفسها ، ولمعاهدة لم يجف بعد مدادها ، وان الامة السورية ، التي علقت على الضمير الدولي أسمى آمالها ، لا تعترف بأي حل يمزق وحدتها ، ويعطل نهضتها ، وتنذر لمقاومتها كل قوى ايمانها وحقها » .

ثم اقر المجلس ارسال هذا القرار الى عصبة الامم وتبليغه الى من يلزم ، فكان له ما اراد ، وسجل حقه الابدي ، رغم ضعف ما يمكن اجراؤه لمقاومة التقسيم بالقوة .

وسوريا لم يكن لها جيش وطني تحت امرتها ، ولا اراد الفرنسيون ان يقاوموه ، لا سياسياً ، ولا عسكرياً . فنفذ القرار وفقاً لصالح الاتراك ، ومؤامرة فرنسا ، ومهزلة عصبة الامم .

ولما كان من المفيد بيان قرار الهيئة التي وضعت المشروعين ، اثبت هنا نص التقرير :

١٩٦ - تقرير الهيئة الى مجلس العصبة ، عن القانون الاساسي ، والنظام الخاص باللواء

بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، وافق مجلس عصبة الامم على التقرير المتضمن المبادىء الاساسية التي سيدار بموجبها النظام الاساسي لمنطقة الاسكندرون. ويذكر هذا التقرير بنوع خاص المواد الواجب ادخالها في النظام والقانون الاساسي . وقد كلف المجلس لجنة من الاخصائيين لدرس مختلف المواضيع ووضع بنوع خاص نص هذين القانونين ، وتقرر بأن يكون للمقرر الصلاحية بارسال ممثل عنه في اللجنة المذكورة ، وان تكون هذه اللجنة مؤلفة على الاكثر من ست شخصيات تنتخب بالنسبة لاهلياتها الخاصة ، وتعين من قبل الرئيس بالاتفاق مع المقرر . ومن جهة اخرى قرر المجلس بان يكون للجنة الحق باستشارة الدوائر الخاصة بامانة السر ، وكذلك لجنة الانتدابات الدائمة عند اللزوم .

واخيراً كلف المراقبون الموفدون الى اللواء بمقتضى قرار المجلس المتخذ في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٣٦ بمهمة جديدة . ولوحظ بانه يمكن دعوتهم الى جنيف من قبل المقرر كي تستفيد لجنة الخبراء من معاونتهم مباشرة .

وقد تشكلت لجنة الخبراء كما يأتي :

المسيو موريس بوركوان	بلجيكي
المسيو روبير دوكه	فرنسي
المستر جيمس دونت	انكليزي
دوكتور كولوين	هولاندي
نعمان منامنجي اوغلو	تركي
المستر ويتمان	سويدي ممثلاً لمقرر المجلس المسيو ساندلار

وقد عقدت اللجنة جلساتها في جنيف من ٢٥ شباط الى ٢٧ آذار ، ومن ٢٢ نيسان الى ١٥ ايار ، وانتخبت رئيساً لها المسيو « بوركوان » .

درست اللجنة ضمن نطاق المبادىء التي اقرها المجلس في ١٩٣٧/١/٢٧ ، وعلى ضوئها ، بعض المستندات التي رفعها اليها اعضاؤها . وبين هذه المستندات مشاريع النظام والقانون الاساسي المقدمين من قبل منامنجي اوغلو ، والاسس التي اقترحها المسيو دوكه لوضع القانونين ، ومذكرة قدمها المسيو كولوين تتعلق بقضية نزع السلاح في اللواء ، وحماية الاقليات ، والقضايا الجمركية ، ومسألة العملة ، والبريد ، ومرفأ الاسكندرون ، وما عدا ذلك فقد تلقت اللجنة وفقاً للاصول معلومات عن مهمة المراقبين ، واستفادت ايضاً من معاونة امانة السر الفنية ، وهي تشكر لها معاونتها القيّمة .

واخذت بعين الاعتبار هذه الاسس والوثائق المفيدة ، واستندت اليها اللجنة في وضع مشروع القانون الاساسي ، والنظام للواء .

والنظام العام يتضمن الصك الدولي للواء ، وتطبيق مجموع احكامه على جميع السلطات ، التي سيعهد اليها بالتدخل في قضايا اللواء ، من اي نوع كانت.

اما القانون الاساسي ، فلا يشمل الا الحياة الداخلية فيه ، وهو يرتكز على القانون العام فيتممه دون مخالفة احكامه .

اما ما يتعلق بتفسيره وتطبيقه ، فيرجع الى النظام العام . وفي حالة التباين بين القانونين يرجع الى هذا النظام الاخير . ولم ترَ اللجنة لزوماً للتعليق على احكام هذين المشروعين ، بل ستعمد رأساً الى بيان النقاط الآتية ، وذكر بعض الاعتبارات والتوصيات لرفعها الى المجلس .

١ — النظام العام

ظهر للجنة « بقطع النظر عن موافقة عصبة الامم » ان قبول النظام العام والقانون الاساسي يجب ان يتم من قبل تركيا ، ومن قبل فرنسا باسمها الشخصي وبصفتها دولة منتدبة ، وهذا القبول يكون بصورة تصريح يوقعه ممثلو الدولتين في جلسة المجلس .

٢ — حدود اللواء

كلفت اللجنة بقرار المجلس المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، ان تدرس قضية الحدود بما فيها قضية النواحي الثلاث « البسيط ،والباير، والاكراد ». فيما يتعلق بالحدود الحالية نظّم الخبراء وصفاً لها ربط بهذا التقرير مع الخريطة. اما ما يتعلق بالنواحي ، فقد اقترح الخبير التركي آخذاً بنظر الاعتبار « عناصر الاهالي المختلفة » والاسباب التي حدت آنئذٍ بالدولة المنتدبة الى إلحاقها باللواء ـ إلحاق ناحية الباير في اللواء ، وعدم الحاق ناحية الاكراد ، وابقاء ناحية البسيط معلقاً على الاحصاء الذي سيجري في المستقبل ـ .

لا يرى بقية اعضاء اللجنة كافياً يبرر التخطيط الشاذ الذي يحصل من ضم النواحي جزئياً او كلياً الى اراضي اللواء .

٣ — اللغات

ان المجلس في القرار المتخذ بتاريخ ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، كان قرر بان اللغة التركية لغة رسمية في اللواء . وبقي عليه ان يحدد طبقاً للاصول المذكورة في الفقرة «١٠» من تقرير ساندلار صفة وشرائط استعمال لغة اخرى.

ويعتبر الخبير التركي نصّ قرار المجلس في حدّ ذاته حلاً وسطياً يتضمن شكلين : الاول قسم مقرر وهو الوارد في عبارة «اللغة التركية» هي لغة رسمية . والثاني غير محدد ، فطلب المجلس من اللجنة تحديده ، لذلك يتجه عمل اللجنة حسب رأي الخبير التركي في تحديد اللغة الثانية وشكلها وشرائط استعمالها. ومن نص قرار المجلس على رأي الخبير التركي يفهم بان اللغة التركية في السنجق بصفتها لغة رسمية ، فصفتها العامة اعترف بها صراحة وقطعاً من قبل المجلس .

ويقبل الخبير التركي ان تكون اللغة الثانية هي العربية ، وان يكون لها الصفة الرسمية في اللواء ، ويقبل ايضاً بان تكون شرائط استعمالها محددة بشكل يرتاح له العنصر العربي في اللواء ، في كل المناطق التي هو الاكثرية فيها. اما بقية اعضاء اللجنة فيعتبرون بان شرائط استعمال اللغتين العربية والتركية ، يجب ان تكون واحدة ، ولذلك يفضلون المبادئ التالية :

١ التركية هي لغة رسمية .

٢ العربية هي لغة رسمية .

٣ في المدارس العامة يدرس التعليم الاولي باللغة الرسمية السائدة في القرية او المحل الذي توجد فيها هذه المدرسة . وتعليم اللغة الرسمية الثانية يكون اختيارياً او اجبارياً ، شرط ان تكون معاملة اللغتين في هذا الشكل على حد سواء تماماً .

ويمكن استعمال اللغتين في كل محاكم اللواء ، حتى في المحكمة العليا ، على ان يكون لافراد الاقلية حق التكلم بلغتهم الاساسية . وتستعمل اللغتان الرسميتان في المجلس ، وتنظم الضبوط في اللغتين .

تنشر القوانين والانظمة والتعليمات ايضاً باللغتين . ويمكن للاهالي استعمال اية واحدة منهما في مراجعاتهم للادارة ويجاوب في اللغة نفسها .

مراقبة مجلس الجمعية

تشكل المادة الخامسة من النظام قاعدة عامة تطبق على جميع احكام النظامين. وتتضمن المادتان ٢٤ و ٣٣ فيما يتعلق بنزع السلاح ، وحماية الاقليات، اصولاً خاصة للمراقبة تضاف الى الاصول العام الوارد في المادة الخامسة .

وليتمكن المندوب من ممارسة حقه في ايقاف تنفيذ القوانين، يستحسن ان تبلغه حكومة اللواء الاعمال التشريعية والحكومية قبل نشرها . وترى اللجنة بان للمندوب الحق بايقاف التنفيذ لمدة شهر ، ابتداءً من تاريخ النشر ، او من تاريخ إبلاغ الأمر اليه .

وفسرت اللجنة حكمة الاعمال الحكومية ، بالقرارات الصادرة عن الادارة والحكومة المركزية دون الاعمال الصادرة من السلطات المحلية .

« ودون ان يكون هذا المبدأ موضوع احكام خاصة » فكرت اللجنة بان مجلس عصبة الامم لن يتمكن من ممارسة مهمة المراقبة بصورة عملية الا اذا منح ممثل حكومة اللواء الحق بلزوم استماع ايضاحاته .

صفة المواطنة في اللواء

ولو كانت هذه القضية لم ترد في قرار ٢٧ آذار سنة ١٩٣٧ ، لكنها جديرة بان يوضع لها نص خاص ، وقد كانت موضوع بحث بسبب اقرار مبدأ استقلال اللواء التام في الشؤون الداخلية .

ومن رأي اللجنة ، ان كلمة الساكنين الواردة في المادة ٩ من النظام العام يجب تفسيرها طبقاً لنظرية محكمة العدل الدولية بقرارها الاستشاري رقم ١٥ ، تاريخ ٢١ شباط سنة ١٩٢٥ .

ورأت اللجنة ايضاً ان الافراد الذين يتركون تابعية اللواء عليهم مغادرته، ومن يقبلونها عليهم السكنى فيه .

وعندما وضعت اللجنة المادة ١٢ من النظام ، ابدت رأياً لم يقره اجماع الآراء ، وهو يقضي بان الافراد المحكومين ، او الذين تجري بحقهم التعقيبات بجرائم او جنح تتعلق بالحق العام ، لا يجوز ان يستفيدوا من احكام هذه المادة .

الشؤون الخارجية

ومن البديهي ان سوريا يمكنها عقد اتفاقات ودية لا تكون نتيجتها مطبقة في اللواء ، ولذلك من المفيد ان يذكر هذا القيد في نص الاتفاق .

وترددت اللجنة بشأن نص المادة ١٥ ، وبعد التفكير فضلت وضع المبادىء الاساسية التي جاءت في التقرير الذي حاز موافقة المجلس بتاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٣٧ .

وفيما يتعلق بالمادة ١٦ من النظام ، ارادت اللجنة التلميح الى الاتفاقات الدولية المتعلقة بمواد تدخل في الشؤون الداخلية ، والتي تمتّع اللواء من جرائها باستقلال تام، مثلاً اتفاقات المعاونة القضائية ، ومبادلة المحكومين ، وقضايا ادبية وفنية وعلمية .

نزع السلاح

وتبين اللجنة على سبيل الاشارة بان الاخصائيين الذين ساعدوها في هذا القسم من مهمتها ، يرون بان قوة الف شخص مسلح كما يقترحون، من الشرطة والدرك، تكفي بالاحوال العادية .

وصرح هؤلاء الخبراء بان تقديراتهم ترتكز على الافتراض القائل : ان الشرطة والدرك يكونان دائماً مجهزين بصورة تمكنهما من تلبية المطالب اللازمة، ولا سيما فيما يتعلق بالانضباط والقيادة .

وتبين القائمة الواردة ادناه ، المقدمة على سبيل المعلومات مقدار الاسلحة كما يراها الخبراء :

١ المشاة : لكل مائة رجل ١٠٠ مسدس و ١٠٠ بندقية و ٤ بندقيات رشاشة ورشاشتان وثمانية دافعات القذائف .

٢ الخيالة : لكل مائة خيال ١٠٠ مسدس و ١٠٠ سيف و ١٠٠ بندقية صغيرة و ٤ بندقيات رشاشة ، ورشاشتان للخيالة .

٣ القوة الاحتياطية الميكانيكية : خمس سيارات مع مدفع عيار ٣٧ ورشاش ، فرقة على الدراجات النارية سلاحها كما مرّ اعلاه .

ورأت اللجنة اجتناباً لسوء التفاهم ان تصرح بان احكام القانون المتعلقة بتنظيم قوات الدرك والشرطة لا يمكن ان تنزع من صلاحية مجلس عصبة الامم التي تخوله عند انتهاء الانتداب الحق باعطاء التوصيات التي يراها لازمة في ذلك الحين لتأمين الأمن في اللواء .

وصرح العضو الهولاندي بانه بعد درس المعلومات التي لديه ، وخاصة تقرير المراقبين ، والتصريحات الشفهية التي ادلوا بها أمام المجلس ، بان على المجلس ان يحتفظ بحق الطلب من اللواء بان يقبل عناصر اجنبية في قوة الشرطة ، وقد وافق الخبير الفرنسي على هذا الرأي .

وترتئي اللجنة في تحرير المواد المتعلقة بنزع السلاح، ان هذه العملية يجب ان تلائم ضرورات حفظ النظام في اللواء ، ولذلك في مدة الانتداب لا يمكن ان تجلي الدولة المنتدبة جيوشها الا طبق هذه الاحتياجات .

وبناءً على رأي الخبراء العسكريين ، رأت اللجنة بان منع الانشاءات العسكرية لا يعني منع الشرطة من اقامة الاستحكامات حول ثكناتهم «الاسلاك الشائكة وغيرها» .

ومن رأي اللجنة ايضاً ، ان المنع الذي يمس التجمعات ، ويتعلق بعدم السماح للقوى الهوائية بالهبوط في اراضي اللواء ، يجب ان لا يمنع تقدم الطيران المدني . على انه بالنظر الى علاقة هذا النوع من الطيران بالطيران العسكري، يجب على مندوب عصبة الامم في اللواء ان يكون عالماً بتطور شؤون الطيران المدني .

وان منع ادخال القوات المسلحة ، لا يمنع تطبيق المعاهدة الفرنسية التركية الملحوظة ، ولا يمنع ايضاً اتخاذ تدابير يقضي بها قرار عصبة الامم .

الاقليات

فيما يتعلق بالمادة ٣٢ ، ترى اللجنة انه من الضروري عند الامكان التوثيق بين تمثيل الاقليات في الحكومة ومبدأ مسؤولية الحكومة المشتركة .

ومن رأي اللجنة ، ان اللجنة المختلطة الوارد ذكرها في المادة ٣٥ يجب ان تكون لها « بقطع النظر عن تحديد الرسوم الجمركية للداخل والصادر من البضائع » صلاحية تحديد الرسوم الاضافية التي تجبى من الادخالات والصادرات ، او من الترانزيت ، وتقوم صلاحية اللجنة المختلطة ايضاً في تنظيم ، او تعديل تدابير التشريع الجمركي ، كمنع الواردات ، او تحديدها ، او ادخالها بصورة موقتة ، الى غير ذلك من قواعد المراقبات الصحية والبيطرية .

وصرح الخبير الفرنسي، بانه يحتفظ برأيه بشأن اقامة ادارة جمركية منفصلة عن سوريا .

مرفأ اسكندرون

رأت اللجنة بان احكام المادة ١٤ من النظام ، يجب ان لا تمنع شرطة اللواء في حالة وقوع جرم مشهود في المنطقة التركية الحرة من الدخول الى هذه المنطقة في اثناء ممارستهم وظائفهم . وقد اتضح للجنة من جهة اخرى بان المقاولة التي ستعقد بين اللواء وبين تركيا طبقاً للمادة ٥٠ ، يجب ان تتضمن

شرطاً تمنح بمقتضاه كافة التسهيلات الى ادارة اللواء من قبل سلطات المنطقة التركية ، وذلك بحماية الرسوم الممكنة الملحوظة بالمادة ٤٦ .

ورأت اللجنة، بان احكام المادة ٥١ لا تعارض بمنح الحقوق والميزات التي لتركيا الى بلاد اخرى .

البريد

رأت اللجنة بان يقتضي ان توصي بعقد اتفاق بين سوريا واللواء من الطراز المذكور في المادة ٥ من اتفاق البريد الدولي .

موعد التنفيذ

وذكرت اللجنة في المادة ٥٥ هذا النص :

« يدخل النظام والقانون العام للواء في دور التنفيذ ابتداءً من تاريخ « يعين من قبل المجلس » وفي مدة الانتداب يكون تطبيقهما نافذاً ضمن الشرائط التي تلائم الانتداب ، وتأمل اللجنة بان الحالة التي ستنتج عن ذلك في اللواء تكون مماثلة للتي ستكون بين سوريا ولبنان .

واثيرت اثناء المذاكرات قضية الامتيازات الاجنبية ، فرأت اللجنة انها خارجة عن صلاحيتها ، واوصت اللجنة بالاجماع بنشر قانون ينظم بأسرع ما يمكن شؤون العاديات وحمايتها في اللواء ، وهذا القانون يستوحى من الانظمة المعمول بها في البلاد الاخرى ، ولا سيما في الدول المجاورة للواء .

القانون الاساسي

وفي اثناء المناقشة بالمادة ٢ عرض الخبير الفرنسي هذا النص طالباً ادخاله في تقرير اللجنة .

عند وضع هذا القانون موضع الاجراء يأخذ اللواء على عاتقه كل ما للادارة الحالية وعليها .

ان القوانين والانظمة والتعيينات في الوظائف العامة تبقى نافذة ما دامت السلطات ذات الصلاحية في اللواء لم تقرر رأياً خلافها ، مع الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة .

ان الامتيازات الممنوحة والمقاولات المعقودة قبل ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ تبقى نافذة ، الى ان تعدّل بالاتفاق مع ذوي العلاقة .

واذا أقر المجلس ابدال اسم اللواء طبقاً للاحكام الواردة في المادة ٤ ، يستعاض حكماً عن الاسم القديم بالاسم الجديد في نص القانون .

ورأت اللجنة من المستحسن استرعاء نظر المجلس الى وجوب تأليف اللجنة المنصوص عنها في المادة ١٥ ، على ان يكون عدد الاعضاء كافياً لكي يتمكنوا من القيام بالعمليات الواردة في المادتين ٩ و ١٤ في كل مكاتب الاقتراع .

وفي اثناء المناقشة في تنظيم السلطة الاجرائية في اللواء ، اقترح الخبير الفرنسي بان يكون الحق لرئيس الدولة السورية ، وبصورة ستعيَّن فيما بعد ، في الموافقة على انتخاب رئيس اللواء، وذكر بانحكومة اللواء ستمارس صلاحيتها في بعض الشؤون المتعلقة بسوريا ، مثلاً تنفيذ المعاهدات المعقودة في سوريا ، ضابطة الحدود في اللواء التي هي جزء من سوريا ، منح التابعية في اللواء التي هي ايضاً تابعية سورية ، اعطاء جوازات سفر باسم الدولة السورية الخ . على ان بقية الخبراء رأوا بأن قرار المجلس المتخذ في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ والذي سيفضي به الى الاستقلال الداخلي التام ، لا يسمح بقبول اقتراح زميلهم الفرنسي .

ورأت اللجنة بان الوظائف العامة في اللواء يجب ان يحتفظ بها لابنائه ، دون ان تمنع الحكومة تعيين مأمورين فنيين من الخارج بمقاولات .

ان التدابير الاستثنائية الملحوظة بالمادة ٣٧ تبقى مراقبة وصلاحيات مندوبها كما يفهم ذلك من النظام العام .

واللجنة بتلميحها في المادة ٢٦ الى كلة الصلاحيات الاخرى التي يمنحها القانون الى المحكمة العليا ، نظرت الى صلاحية المراقبة الادارية التي ترغب في ممارستها من قبل هذه المحكمة على المحاكم العدلية الثانوية .

١٩٧ - تقرير المسيو سالاندر المرفوع الى مجلس العصبة في ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦

يقول مقرر قضية الاسكندرون المسيو سالاندر وزير خارجية السويد :

« ان القضية الموجهة الى مجلس العصبة بشأن مقاطعة لواء الاسكندرون وانطاكية ، عولجت من قبل الحكومة التركية ، بالمراسلات التي ارسلت لمجلس العصبة مؤرخة في ١٠ كانون الاول ١٩٣٦ ، وقد ابدى ممثلو الطرفين : الاتراك والفرنسيون ، وجهة نظرهم امام المجلس ، في الاجتماع المنعقد بتاريخ ١٤ و ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦ .

وظهر من الوثائق المبرزة ، والمذاكرات التي جرت بين الفريقين بشأن تلك المقاطعة ان هنالك اختلافات بالآراء على تفسير الوسائل الدولية المتعلقة باللواء .

ويسر اعضاء المجلس ان يعلموا ان التأكيدات اعطيت من قبل الفريقين بروح الاخاء والنية الحسنة لحل تلك القضية .

وابدى ممثلو تركيا وفرنسا ، بانهم اتفقوا على طلب تأجيل المناقشة في جوهر القضية من المجلس الى الدورة العادية الآتية .

وفي اثناء المدة سوف يتخذ الطرفان جميع الوسائل التي تؤول الى تهدئة الرأي العام وايجاد جو من السكون والثقة .

وفي اجتماع المجلس في ١٤ كانون الاول ، سأل ممثل تركيا ان ترسل قطعة صغيرة من الدرك ، تنتقى من الدول المحايدة، وتوضع تحت تصرف مفوض العصبة . ولكن ممثل فرنسا في اثناء محادثتي معه ، ومع ممثلي الترك ، اعترض على ارسال مثل هذه القوة ، وعلى اتخاذ مثل هذه الاجراءات التي لا تتفق مع الانتداب ولا يجد لها مبرراً .

وقد اجاب ممثل تركيا بانه لا يشارك زميله في الرأي ، كما ان ممثل فرنسا لم يقترح اجراء استفتاء على الحدود الواقعة بين الطرفين ، ولكنه طلب ان يرسل مجلس العصبة مراقبين الى اللواء ليروا الحالة كما هي ، وتعهد باسم حكومته ان يأخذ على عاتقه تأخير تصديق المعاهدة المعقودة بين فرنسا وسوريا ريثما يتخذ المجلس قراره بخصوص اللواء .

وعلاوة على هذا قال : ان السلطة الفرنسية ستنقل الجيش من اللواء ، وتخفف من قوة الأمن ، عندما يصل المراقبون الى هنالك ويباشرون وظيفتهم، وهو يطلب من تركيا ان تقوم بنفس الشيء فتنقل قواتها العسكرية التي ساقتها بالقرب من حدود اللواء .

وبعدما قال ممثل تركيا في المجلس بان حكومته لم تتخذ اي اجراء عسكري على الحدود ، ذكر انه لم يحادث زميله الفرنسي شخصياً بطلبه ارسال مراقبين الى اللواء بالصورة التي اعرب عنها ، ومنها يظهر ان الاتفاق كان بعيداً بخصوص الوسائل التي يطلب من المجلس اتخاذها .

ومما لا شك فيه ، ان المجلس يثق بان الطرفين مجدّان لتأمين الهدوء ، ومع هذا فالطرف الفرنسي يطلب من المقرر ان يقترح على مجلسكم ارسال ثلاثة مراقبين الى اللواء باسرع ما يمكن ، ويجب ان يُفهم حسب اقتراح الممثل الفرنسي، ان وظيفة المراقبين الثلاثة سوف لا تتعدى التحقيق بجوهر القضية المبحوث عنها ، ولا التحقيق بالوقائع الحادثة مؤخراً في الاسكندرون وانطاكية . ان وظيفتهم سوف تنحصر في رؤية الامور كما هي ، والتماس الحقائق ، ليتمكنوا من اخبار المجلس اذا طلب منهم . وعلى السلطات المسؤولة اعطاءهم التسهيلات اللازمة لممارسة مهمتهم .

فاذا وافق المجلس على هذه الاقتراحات التي قدمتها ، فيجب ان يقرر الامور الآتية :

١ — ان المجلس بعدما اخذ علماً بان الحكومتين الفرنسية والتركية اتفقتا فيما بينهما على تأجيل البحث في قضية اللواء الى الدورة العادية التي يعقدها

مجلس العصبة في كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، يوصي الطرفين بدوام المذاكرات فيما بينهما في اثناء ذلك ، مع اتصالها بالمقرر .

٢ — ويلاحظ التأكيد الذي اعطاه ممثلو الدولتين : فرنسا وتركيا بانهما سوف لا يهملان اي مسعى للوصول الى حل القضية .

٣ — اجابة لطلب فرنسا السابق ، يقرر ارسال ثلاثة مراقبين باقرب وقت ، وتكون وظيفتهم كما جاءت في تقرير المقرر .

٤ — انه يرجو من رئيس المجلس تسمية الاشخاص الثلاثة الذين سيرسلون الى اللواء بناءً على طلب المقرر .

٥ — يعين نهاية كانون الثاني سنة ١٩٣٧ اقصى مدة لوظيفة المراقبين .

٦ — يطلب من امين السر العام حسب المادة ٣٣ من التنظيمات المالية ان يأخذ من صندوق المال « ٧٥ » الف فرنك سويسرية كنفقات تصرف في سبيل تنفيذ هذا القرار ، ومن المفهوم ان فرنسا ستدفع هذه النفقات من حسابها .

٧ — يشترط بان قبول هذا الحل لا يعد بحال من الاحوال حكماً مقدماً في قضية اللواء التي تبقى مفتوحة تماماً .

ما يفهم من هذا التقرير

ومن هذا التقرير، يتضح لنا ان قضية اللواء قد دخلت في نطاق المباحث الدولية ، وان المطامع الاستعمارية التركية ـ وقد رأت الطريق معبدة امامها للوصول الى اهدافها ، لعجز فرنسا ، ومسايرة انكلترا ، والدول الاخرى ، وأمام ظهور شبح الحرب في اوروبا ـ سوف تتقدم خطوات اخرى بالتهديد ، والمداورات ، والدعايات ، لتأمين استقلال اللواء وفصله عن سوريا . وما ارسال المراقبين ، ثم ارسال الخبراء ، ثم اجراء الاستفتاء ، ثم اعلان اللامركزية ،

الا مقدمات لما ذكر ، وهذا ما سنجده في تحديد حدود اللواء ، وفي ما جرى بعد ذلك .

حدود اللواء

١٩٨ - حدود اللواء كما ورد في تقرير لجنة الخبراء

وضعت هذه المذكرة بمقتضى مخطط الاسكندرون العام المنظم من قبل دوائر الكاداسترو سنة ١٩٣٧، وكل القرى المذكورة تابعة للواء الاسكندرون.

اولا - الحد الشمالي

هذا الحد هو الحد الموضوع في « البروتوكول » النهائي لتحديد الحدود السورية - التركية في ٣ ايار سنة ١٩٣٠ .

الحدود الشرقية والجنوبية

تنفصل من الحد الشمالي في مرفق « قره جاي » ومن الحد الشمالي المذكور غربي الخط الحديدي ، ويتبع بعد ذلك نهر قره جاي ، الذي يسيل في اتجاه شمال جنوب ، جنوب غرب ، ويمر ببحيرة « قره طاش » ويتبع « قره صو » على بعد كيلومتر تقريباً ، يتبع خط عام شمالي جنوبي على مسافة ١٥ كيلومتراً تقريباً .

يتبع خط عام شمالي شرقي جنوبي غربي على مسافة ٤ كيلومترات تقريباً ، ماراً من جنوبي شرقي قرية « شرشب » على بعد كيلومتر تقريباً ، ويأخذ بعده باتجاه عام جنوبي ، جنوبي شرقي على مسافة ١٢ كيلومتراً تقريباً من شرقي قرية « صوجي » على بعد كيلومتر ونصف من شرق قرية« قوي » ، وكيلومتر تقريباً من شرقي قرية « مكيات » ويتجه الى الشرق على بعد كيلومترين تقريباً ، والى الجنوب ، الجنوب الغربي ، على بعد كيلومترين ونصف تقريباً ماراً من شرق

قرية « حمام عرب » على بعد كيلومتر تقريباً . ويتجه الى الجنوب الشرقي على بعد كيلومترين ونصف تقريباً ، ويتجه جنوباً ، جنوباً شرقاً على بعد كيلومترين ونصف تقريباً . ويخترق نهر عفرين على بعد كيلومتر تقريباً من الشمال، الشمال الشرقي من قرية « زوما ـ هيوك » .

ويتبع نحو الشمال الشرقي نهر عفرين على مسافة اربع كيلومترات تقريباً .

وينفصل عن عفرين على بعد كيلومترين تقريباً في الشمال الشرقي من قرية « قزيمه » . ويتجه الى الجنوب الشرقي على بعد كيلومتر ، والى الشرق كيلومتر ونصف ، والى الجنوب الشرقي كيلومترين تقريباً، والى الجنوب، الجنوب الغربي ٣ كيلومترات تقريباً ماراً شرقي قرية « معراتا » على بعد كيلومتر تقريباً وكيلومتر ونصف شرقي « بارنياس » . ويتجه شمالاً على بعد ٣ كيلومترات تقريباً وجنوباً غرباً ٣ كيلومترات ، ماراً على بعد كيلومتر تقريباً من شرقي قرية « سرسارين » ، ويتجه نحو الجنوب ، الجنوب الشرقي على بعد ٣ كيلومترات تقريباً ، والجنوب ، الجنوب الغربي على بعد ٣ كيلومترات تقريباً ، ويفصل بطريق انطاكية حلب .

ويتبع هذا الطريق غرباً على مسافة ٣ كيلومترات تقريباً . ويتجه الى الجنوب ، الجنوب الشرقي على كيلومتر تقريباً ، وكيلومتر تقريباً من الاتجاه الغـــربي .

ويتبع الاتجاه الشرقي الغربي على مسافة ٣ كيلومترات تقريباً ، ويصل الى جنوبي مفرق طريق انطاكية حلب ، مع ممر طرق ابراهيم باشا ، ويتبع جنوباً على بعد كيلومترين تقريباً ، ويتجه غرباً شمالاً غرباً على بعد سبع كيلومترات تقريباً فيمر على بعد كيلومتر تقريباً من جنوبي قرية « طرن » ، و ٨٠٠ متر تقريباً جنوبي قرية « يني شبير » . ويتجه جنوبي غربي على مسافة كيلومترين تقريباً . ويتجه شمالاً غرباً على مسافة ٤ كيلومترات تقريباً فيمر بطريق انطاكية حلب على بعـــد ٣ كيلومترات تقريباً من غربي قرية « يكي شهر » . ويتجه

جنوباً غرباً على مسافة ٣ كيلومترات تقريباً فيمر جنوبي قرية « تشابر » وبالقرب منها تماماً ، ويقطع طريق حلب انطاكية على بعد كيلومتر تقريباً من شرقي هذه القرية . ويتجه جنوباً على بعد كيلومترين ونصف شمالاً غرباً كيلومترين فيصل بطريق خان بين حمده على بعد كيلومتر . ويتجه جنوباً ، جنوباً غرباً على مسافة ٤ كيلومترات تقريباً فيصل على بعد كيلومترين من جنوبي قرية « خان بسين » بعدما يقطع طريق « مروش عرين » على بعد كيلومتر تقريباً من جنوب شرقي قرية « خان بسّين » ويتبع طريق « مروش عرين » نحو الشمال الغربي على بعد ٧ كيلومترات ، وينفصل عن هذه الطريق بالكيلومترين من جنوب شرقي « مروش » . ويتجه جنوباً غرباً فيتصل بالعاصي . ويتبع العاصي باتجاه عام جنوباً ، جنوباً غرباً . وينفصل عن العاصي على بعد كيلومترين ونصف في الشرق الجنوبي الشرقي من قرية « شاخوره » الواقعة على بعد ٢٥ كيلومتراً من جنوبي غربي انطاكية ، ويتجه الى الجنوب الغربي على بعد ٣ كيلومترات ، والشمال الغربي ٥ كيلومترات فيمر من جنوبي غربي قرية « بشير بك » على مسافة كيلومترين . ويتجه جنوباً على مسافة ٦ كيلومترات وشمالاً غرباً كيلومترين ونصف فيتصل على بعد كيلومتر تقريباً من جنوبي « بدرهون » ويتجه غرباً جنوباً غرباً على مسافة ٥ كيلومترات ماراً على بعد كيلومتر ونصف من قرية « اسكياط » وكيلومترين من جنوبي قرية « مريح ». ويتجه جنوباً غرباً على مسافة خمسة كيلومترات نحو الجنوب الغربي فيصل على بعد كيلومترين من شرقي قرية « كالادوز » . ويتجه جنوباً ، جنوباً غرباً على مسافة ١٢ كيلومتراً ماراً على بعد كيلومترين من شرقي « تشريني » وكيلومتر من شرقي « جوفيجي » وكيلومترين من قرية « بنزيوي » فوقاني فيصل جنوبي شرقي قرية « بهون » على بعد كيلومتر تقريباً . ويتجه شمالاً غرباً على مسافة سبعة كيلومترات تقريباً فيمر ملاصقاً بجنوب غربي « بهون » على بعد كيلومترين من غربي « بنزيوي تحتاني » فيصل جنوبي قرية « كوز ويتار » على بعد كيلومتر تقريبـــاً .

ويتجه عموماً غربي شمالي غربي ماراً على بعد كيلومترين ونصف من

« جولي بايلا » على بعد كيلومترين ونصف جنوبي قرية « الاوردو » وكيلومتر جنوبي قرية « ايكيزولوك » وكيلومتر من جنوبي قرية « قره دوران » ويتصل بالساحل على بعد ستة كيلومترات تقريباً من غربي جنوبي قرية « قره دوران ».

١٩٩ ـ المبادىء التي وضعت لنظام لواء الاسكندرون

ذكرنا حدود اللواء كما جاءت في مذكرة الهيئة . والآن اذكر المبادىء التي يدار بموجبها لواء الاسكندرون بعدما تقرر في مجلس العصبة اعطاءه الاستقلال الاداري :

١ ـ يدار السنجق بحدوده المنصوص عليها في تقرير لجنة المجلس وفقاً للاسس التالية .

٢ ـ يشكل السنجق وحدة منفصلة تتمتع باستقلال تام فيما يخص امورها الداخلية .

٣ ـ تدار الشؤون الخارجية للواء من قبل الدولة السورية .

٤ ـ تكون لسوريا واللواء ادارة جمركية واحدة ، وكذلك ما يتعلق بشؤون العملة .

٥ ـ تحدد في هذا القانون شرائط تطبيق هذه المبادىء ، وتشمل احكامه في مجموعها كافة السلطات التي تشترك في ادارة امور اللواء .

وجاء في المادة الخامسة ، ان مجلس عصبة الامم يعين مندوباً من التابعية الفرنسية يقيم في اللواء لمراقبة احترام هذا النظام ، والقانون الاساسي في اللواء .

ويحق لمندوب المجلس ايقاف كل عمل تشريعي او حكومي مخالف لاحكام هذا النظام ، والقانون الاساسي ، وذلك لمدة لا تتجاوز الاربعة اشهر ، وفي هذه الحال عليه مراجعة مجلس عصبة الامم ليتخذ في هذا الشأن القرار النهائي .

وجاء في المادة السابعة : تلبي الحكومة الفرنسية ، والحكومة التركية

توصيات مجلس عصبة الامم التي يوجهها اليها لتأمين احترام المقررات التي يتخذها. واذا قضى قرار هذا المجلس بان تتعاون الحكومتان بعمل مشترك فانهما تتذاكران بالشرائط الواجبة «للتعليق» قبل العمل .

وهذه المواد وما يتبعها من النظام تنهي وضع اللواء ، وتجعله مربوطاً بخيط من الاتصال مع سوريا ، حتى اذا حان الوقت قطع عن سوريا ، وارتبط بتركيا نهائياً .

ومن يتتبع حوادث اللواء ، بعدما اقر المجلس استقلاله ، يجد ان مناورات الاتراك بدأت باثارة حرب من الدعاية ، والمشاغبات ، والتهديدات، لحمل الاتراك اللوائيين على طلب الانفصال ، والتصويت على اساس الالتحاق بالاتراك ، ومعاداة العرب ، اذا لم يصوتوا معهم ، وافرطوا بتهجماتهم ، واستعدوا للتعدي، والقتل، اذا لم تحل قضية اللواء على حسب رغباتهم .

وفي ٣ آذار سنة ١٩٣٧ ، عاد المراقبون كما اسلفنا . وفي ٢٧ شباط سنة ١٩٣٧ وضع الخبراء القانون الاساسي ، والنظام الذي المحنا اليه ، والى ما حواه من اسس ومبادىء تدل على مستقبل اللواء . وان كل ما وضع هو مقدمة للاحتلال والالحاق .

٢٠٠ ـ إقرار النظام الخاص بلواء الاسكندرون وما جرى من الحوادث بعده ، من ٢٠ ايار سنة ١٩٣٧ الى حين ذهاب دي مارتيل

وفي ٢٠ ايار سنة ١٩٣٧ اقر النظام ، ووضع موطع التنفيذ ، فهاجت البلاد واحتجت ، وابرقت ، وقامت التظاهرات الصاخبة . ولهذا اتخذ المجلس النيابي قراره التاريخي برفض الاعتراف بكل ما قررته عصبة الامم ، والدولة الفرنسية .

وفي ٢٣ ايار سنة ١٩٣٧ ، امرت الحكومة مندوبها السيد حسن جباره بالتنحي عن الوفد الفرنسي .

وفي ٢٩ حزيران سنة ١٩٣٧ ، رضيت فرنسا بالحاق اللواء بالاتراك ، لضمان المضايق .

ولما عاد جميل مردم بك من اوروبا ، وكان سافر لحل مشاكل البلاد ، ومشكلة اللواء ، ومرّ بالاستانة ، واجتمع بالغازي اتاتورك ، وعصمت اينونو ، بحضور المسيو بونسو في « ضوله باغجه » ، وتباحثوا في قضية الاسكندرون ، ولكن لم يتمكن رئيس الوزارة السورية من الوصول الى حل مرضٍ .

وفي ٣٠ حزيران غادر « دوريو » اللواء نهائياً .

وفي ١٢ تموز سنة ١٩٣٧ ، زار « دي مارتيل » اللواء ، وتكلم عن النظام الجديد . ومما قاله : ان مدة الانتقال لاستقلال اللواء ستكون ثلاث سنين.

وفي ٢١ ايلول سنة ١٩٣٧ ، كانت صحف الاستعمار الفرنسية تحمل على سوريا ، وتناصر الاتراك في قضية اللواء ، وكان من المتحاملين على السوريين « جيروم تارو » اليهودي الصهيوني الفرنسي عدونا الخبيث .

٢٠١ ـ مجيء اللجنة الدولية الى اللواء لاجل الاحصاء في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٧

وفي ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٧ ، جاءت اللجنة الدولية الى اللواء وباشرت عملية الاحصاء ، وقد ذكرنا اسماء اعضائها وهم : المستر ريد الانكليزي « حاكم ورئيس بلدية بورنيو » رئيساً . وروجر سكرتان « استاذ حقوق » نائباً للرئيس . وجاك لاغرانج بلجيكي . وفان ديرماندر هولاندي « رئيس جامعة لاهاي » . وريمرس « محامٍ في محكمة نروج العليا » اعضاء . وب. انكير نروجي سكرتيراً . وتربي السويسري مساعداً للسكرتير . ومعهم « بونو » رئيس الاستخبارات في دمشق « وهو اشد الناس عداوة للعرب عامة والسوريين خاصة ».

وفي ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ ، زار وفد من الجمهورية التركية ،

على رأسه الوكيل الدائم لوزارة الخارجية التركية ، اللواء للبحث مع السلطات الفرنسية في كيفية الشروع بتطبيق نظام اللواء الجديد، والتحدث عن الانتخابات المقبلة ، وغيرها من الشؤون التي تتعلق باللواء . ثم مفاوضة الحكومة السورية للاعتراف بحلول جنيف ، وعقد معاهدة حسن الجوار والصداقة بين الحكومتين السورية والتركية . ولكن الوفد لم يتمكن من زيارة دمشق نظراً لمرض رئيسه نعمان رفعت منامنجي اوغلو ، واضطراره الى السفر من بيروت الى تركيا .

وفي التاريخ نفسه قام « اتاتورك » برفقة رئيس الوزارة التركية «جلال بايار» ووكيل الداخلية شكري قايا ، ووكيل النافعة علي جنتقاي بزيارة الى الولايات الجنوبية لتفقد الاحوال الاقتصادية والعسكرية هناك . وكانت رحلته مناورة عسكرية تهديداً للواء اذا لم تطبق نظامه فرنسا كما تريد تركيا .

وفي ٢٩ تشرين الثاني سنـــة ١٩٣٧ ، انزل العلم السوري عن مباني الحكومة ، ولم يرفع بعدها مرة اخرى .

وبمناسبة انزاله ، القى وزير الخارجية السورية ، السيد سعدالله الجابري الكلمة الآتية :

« لا يمكن للحكومة الا ان تشاركم في الاثر الاليم في ذكرى هذا اليوم . ولا شك انها ذكرى مؤلمة لحادث لا يمكن لشعب في مقتبل الحياة الا ان يتأثر منه ، فهذا الشعور الذي هو عام وشامل ، لدى شباب وشيوخ الامة ، لا تستطيع اية حكومة كانت الا ان تشاركهم فيه .

اما من حيث وجهة الحكومة وعملها ، فانها احتجت ، وقدمت لكل من يرجع اليه الامر ، ما يجب ان يعمل .

اما الحوادث التي جرت في الاسكندرون ، فهي ولا شك حوادث لا تتفق مع اي ذوق سياسي ، ولا مع اي مصلحة عامة تتصل بالظروف الحاضرة. والعلم السوري ازيل لمخاوف ثارت في النفوس ، وتوسعت اكثر من حقيقتها ، ولم يمنع رفع العلم السوري فحسب ، بل منعت جميع الاعلام في هذا اليوم ، خوفاً من وقوع الحوادث » .

وفي ١١ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، اعلن ان موعد الانتخابات لمجلس اللواء وفقاً للنظام الجديد ستكون في ٢٨ آذار القادم . واتخذ هـــذا القرار المسيو « اينون » ممثل الاكوادور في عصبة الامم ، لأن المسيو « دلبوس » وزير خارجية فرنسا لم يشأ التدخل في الموضوع .

وفي كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، قال مكاتب المانشستر غارديان في جنيف : ان الحكومة التركية تحاول ان تعيد فتح باب المناقشة في جميع المسائل المتعلقة بمستقبل لواء الاسكندرون، وهذه الحركة يراد بها اخفاء معارضة تركيا للانتخابات في المنطقة ، مع القواعد التي وضعتها لجنة مجلس عصبة الامم .

٢٠٢ ـ سقوط حكومة شوطـان في كانون الثاني سنة ١٩٣٨

وفي هذه البرهة ، سقطت حكومة المسيو « شوطان » لاختلافه مع بعض زملائه ، وخاصة المسيو « بلوم » بشأن حماية الفرنك من التلاعب . ثم عاد المسيو شوطان فألفها مع وجود المسيو دلبوس للخارجية، والبير سارو للداخلية ، ومارشاندو للمالية ، ودالاديه للدفاع الوطني ، وجورج بفيرسه لوزارة الدولة ، على ان يتولى الامور الاقتصادية والمالية ، وجان زاي للمعارف، وكوى للزراعة، وكامياكني للعدلية .

وفي ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، اذاعت برقيات باريس وجنيف ما يأتي :

باريس في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ — انتهت المباحثات بين المستر ايدن ، والمسيو شوطان ، والمسيو دلبوس ، باتفـاق تام فيما يتعلق بالحبشة ، واسكندرون ، ويقال ان الوفدين الانكليزي والفرنسي ، سيبـــديان نفس وجهة النظر .

جنيف — عقدت عصبة الامم جلسة سرية ، دار فيها البحث حول قضية لواء الاسكندرون ، وتقول الدوائر المطلعة ، ان العصبة تمكنت من الوصول الى حل مرضٍ بشأنها .

اما هذا الحل فلا يمكن ان يعرف الا اليوم في الجلسة العلنيـــة التي تعقدها العصبة .

جنيف — قابل المسيو دلبوس ، والمسيو تيسان ، الدكتور توفيق رشدي آراس ، وباحثاه في قضية الاسكندرون ، والاحتجاج على تقرير اللجنة الدولية بشأن الانتخابات ، وقد انتهت المباحثات بالاتفاق على القضية .

جنيف — ستطرح قضية الاسكندرون على مجلس العصبة اليوم، وسيتكلم مندوب فرنسا ، ومندوب تركيا معلنين اتفاقهما على قضية الانتخابات .

جنيف — رويتر - كان من المنتظر ان تثير قضية لواء الاسكندرون توتراً بين فرنسا وتركيا ، ولكن الاتفاق تم سريعاً بشأنها ، وخاصة بعـــد مباحثات المستر ايدن في باريس .

جنيف في ٢٧ — عقد اتفاق بين المستر ايدن، والمسيو دلبوس، والدكتور رشدي آراس ، وتم الاتفاق بما يرضي الفريقين . والملحوظ ان الانتخابات سيؤجل ميعادها .

٢٠٣ - خطاب آراس عن نظام الانتخابات في اللواء في مجلس عصبة الامم

جنيف في ٢٨ — القى الدكتور رشدي آراس خطاباً في العصبة ، شكا فيه من نظام الانتخابات الذي وضعته اللجنة لاجل لواء الاسكندرون ، وقال : ان اللجنة استوحت السلطة الفرنسية بوضع هذا القانون ، وبذلك تجاوزت الصلاحية المعطاة لها .

فرد عليه المسيو دلبوس ، بان اللجنة قامت بمهمتها احسن قيام ، وانهـا اشتغلت ضمن الصلاحية المعطاة لها من مجلس العصبة .

وعلى اثر هذا النقـاش ، قررت العصبة ان تعهد الى المندوب السويدي بتفسير مهمة اللجنة الدولية ، وربما تمكن المندوب من رفع تقريره الى العصبة قبل انتهاء الجلسات .

وفي ٥ آذار سنة ١٩٣٨ ، جاء من جنيف ، ان ممثل تركيا وافق على تقرير ممثل السويد . وبعد ذلك صرح المسيو « دي تيسان » باسم فرنسا قائلاً : انه مسرور لانه امكن الوصول الى الاتفاق بواسطة عصبة الامم ، وان الاشارة الى ذلك مما يبعث على الارتياح ، لان الناقمين يحجمون في جميع الظروف عن تعداد المسائل التي فشلت فيها العصبة ، وان تركيا بعرضها هذا الخلاف على مجلس العصبة اثبتت بانها تحتفظ بكل ثقتها في مؤسسة جنيف .

واعرب المسيو « دي تيسان » بدوره عن استعداد فرنسا لاظهار روح التفاهم في درس الشكايات التي عرضت بخصوص نظام الانتخابات، وهذا ما يمكن لتركيا ان تنتظره منا ، ونحن على ثقة باتخاذنا هذا الموقف من اننا نعمل في سبيل الاستقرار السياسي في الشرق الادنى ، الذي لا تتوقف عليه علاقات فرنسا وتركيا فحسب ، بل مستقبل سوريا بنوع خاص .

وفي ٨ شباط سنة ١٩٣٨ ، اذاعت جريدة « اللواء » استمالة الاتراك للشيخ حميد ، الرئيس الديني للطائفة العلوية ، وكان لموقفه رد فعل اثار ابناء الطائفة العلويين ، فعقدوا اجتماعاً شعبياً يستنكرون فعلته وينادون بعزله .

ويظهر ان الموقف الدولي في اوروبا اخذ يتأزم ، واخذ شبح الحرب يطل من وراء الافق السياسي ، فارسلت فرنسا الجنرال « هوتزينجر » الى انقره فتحدث هنالك مع رئيس اركان حرب الجيش التركي ، ثم عاد الى باريس ، واطلع وزارة الخارجية على نتيجة محادثاته ، ثم قرر انه سيعود الى تركيا لمواصلة البحث حسب تعليمات حكومته .

وفي ١٣ آذار سنة ١٩٣٨ ، اعتزل المسيو « شوطان » الوزارة . وفي يوم الاحد اعلن ان المسيو ليون بلوم سيؤلفها وقد أتم قائمته .

٢٠٤ - قرار تعيين يوم ٢٩ تشرين الاول من كل سنة عيداً للجمهورية التركية

وفي ٢ آذار سنة ١٩٣٨ ، اصدر المندوب الفرنسي المسيو « غارو » قراراً

بجعل يوم ٢٩ تشرين الاول من كل سنة ، عيداً تعطل فيه الدوائر الرسمية بعيد الجمهورية التركية ، و ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ باعلان نظام اللواء .

٢٠٥ - جريدة الاوردر تكتب عن قضية اللواء

وبالنظر الى ما يجري في جنيف بحق اللواء بين الدول ، كتبت جريدة « الاوردر » ما يلي :

« ان مشكلة الاسكندرون هي احدى بقايا الفوضى والتردد اللذين امتازت بهما سياسة الحلفاء بعد الحرب . ففي الشرق الادنى لم يأتِ الغالبون عملاً الا كان سبباً جديداً للخلاف بينهم ، واحياناً بين مختلف السلطات في حكومة واحدة . فهنالك مثلاً اتفاقات انكليزية فرنسية مناقضة للاتفاقات التي عقدتها كل من هاتين الدولتين مع ايطاليا . وكثيراً ما شوهدت وزارة الخارجية البريطانية في نزاع مع مصلحة « الانتليجنس سرفيس » حول التسويات التي كانت تقوم بها هذه الاخيرة .

ولحسن الحظ ان روسيا كانت طيلة هذه المدة منسحبة من الميدان ، والا لتحولت تلك المنازعات الخفية الى خلاف علني .

وعندما وصل الفرنسيون الى سوريا ، بناءً على حقوق معترف لهم بها منذ اجيال ، اصطدموا بفيصل « رجل الانتليجنس سرفيس » [كذا يدعى] وتحرج موقفهم في الجنوب ، وفي الشرق ، ففتشوا عن منفذ في الشمال ، وكانوا منقادين الى فكرة انشاء دولة ارمنية مستقلة ، فاندفعوا من كليكيا التركية ، وهي اعمال يصعب تبريرها ، لا سيما انها ايقظت القومية التركية ، وانقصت من مقدار النفوذ الفرنسي في نظر الشعوب الشرقية .

اما الحكومة الفرنسية ، فقد هالتها الانتصارات التي احرزها الاتراك ، لذلك رضيت بان تتعاقد مع مصطفى كمال . ومن الصحيح ان روسيا سبقتها في هذا الطريق .

وكان على اللجنة التي اوفدتها العصبة الى الاسكندرون ان تتثبت من هدوء الحالة في هذا السنجق ، وان تدرس في الوقت نفسه شكل الاستفتاء ، الذي رضيت به فرنسا ، عن يد سخية ، لتمكين الشعب من ان يقرر مصيره بنفسه ، وهكذا وضعت فرنسا تقريرها ، وهيأت مشروع تسوية الاستفتاء .

اما الآن ، فان الاتراك يعلنون استياءهم من هذا المشروع ، لانهم يرون فيه عقبة تحول دون تيقنهم من النجاح في نتيجة الاستفتاء . وموقف الوزارة الفرنسية اصبح معروفاً ، وهو انها تريد ان تحتفظ بالصداقة التركية ، وان تجعل من اللواء في الوقت نفسه عنصراً من عناصر السياسة السلمية التي تسعى اليها الدول الديموقراطية » .

وهذا القول يريك ما وراء هذه المظاهر السياسية ، او هذه المداورات الدولية لفصل اللواء ، وإعطائه الى تركيا ، على حساب سوريا ، التي ترى الاتراك يأخذونه من حضن أمه ، ولا تستطيع انقاذه .

٢٠٦ ـ الاتفاق على البرنامج النهائي للانتخابات في اللواء

وفي ٢٣ آذار سنة ١٩٣٨ ، اعلنت سكرتيرية عصبة الامم ، ان اللجنة المكلفة باعداد انتخابات اسكندرون ـ انطاكية الاولى قد انتهت اعمالها . وقد ارسل ممثل السويد ، وفقاً لقرار مجلس العصبة في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٧ الى رئيس المجلس البرنامج النهائي ، كما اتفق عليه بالاجماع، ليحيله الى الحكومة الفرنسية ، وحددت اللجنة موعداً لانتهاء الانتخابات في ١٥ تموز ، وستبذل اللجنة المكلفة بمراقبة الانتخابات جهدها لانهائها قبل ٣١ حزيران ١٩٣٨ .

٢٠٧ ـ حضور نواب اللواء في مجلس النيابي السوري في ١٧ آذار ١٩٣٨

وبما انه لم يتم استقلال اللواء ، فقد حضر اجتماعات المجلس النيابي السوري الذي لم يعترف بكل ما تم سياسياً ، يوم الثلاثاء في ١٧ آذار ١٩٣٨ ، نواب اللواء موسيس ديركالوسيان ، وصادق معروف ، ومحمود بك باشا زاده ، والشيخ

داؤد الريحاني ، وتخلف عن الحضور السيد الاطهلي ، والسيد مصطفى القصيري.

وفي ٢٥ آذار ١٩٣٨ ، اذاع المكتب العربي : ان لا صحة لحشد الجيش التركي على اللواء للضغط على سكان اللواء .

اما الحقيقة ، فان مصطفى كمال سولت له نفسه احتلال اللواء ، ولكن وزراءه منعوه وأرجعوه ، بعدما ركب القطار متوجهاً الى جهات « اطنه » خوفاً من إشهار الحرب واندلاع نارها المحرقة . وتركيا ليست من القوة لتحارب فرنسا . وقد اذيع بلاغ رسمي عن رحلته فقط .

ولما رأى المستر « رايد » الانكليزي رئيس اللجنة الدولية ، ان بعض اخوانه ينحازون الى جهة الاتراك ، ولا يمكن تقريب وجهات النظر بينهم وبينه ، رفع استقالته ، وحل محله المندوب الاسوجي .

٢٠٨ ـ مفاوضات عادل ارسلان في انقره في ٣ نيسان ١٩٣٨

وفي ٣ نيسان ١٩٣٨ ، ابتدأت المذاكرات في انقره بين الوزير المفوض السيد عادل ارسلان ، ووزارة الخارجية التركية ، لعقد اتفاق حسن الجوار ، والصداقة بين تركيا وسوريا .

وقدم السيد عادل ارسلان بعد مدة مذكرة الى الحكومة السورية يقول فيها : ان رشدي آراس قد تفاهم واياه على تقسيم اللواء من قره صو الى ارسوز ، بما فيه اسكندرون وانطاكية ، فيبقى للاتراك . وما كان غربي هذا الحد ماراً بذيل الجبل تاركاً العمق وبحيرته ، وجبل موسى يبقى لنا . وكل يتصرف بقسمته كما يشاء . وارسل الخريطة مؤشراً عليها بقلم احمر من وضع آراس .

فلما تلقت الوزارة السورية التقرير والخارطة ، تذاكرت في الأمر ، وقبلت الاقتراح كأخف الشرين ، وراجعت الفرنسيين بما ورد لها ، فلم يقبل الفرنسيون ، وحجتهم ان اللواء قد وضع تحت انتدابهم ، وسيبقى . ومتى مات « اتاتورك » تنحل القضية .

وعليه لم نستطع اعطاء الجواب الرسمي ، لان فرنسا اذا لم توافق ، لا يوافق الاتراك .

وكيف يوافق الفرنسيون ، وقد ظنوا انهم بهذا التساهل ، وهذه السياسة مع الاتراك ، قد وضعوا رجلهم في اللواء ، وبقوا فيه الى ابد الابدين .

٢٠٩ ـ عـدد اعضـاء مجلس اللواء

وفي ٨ نيسان ، عُلم ان عدد اعضاء مجلس اللواء سيكونون حسب العدد والنسبة الآتية :

الطائفة التركية	٨
» العلوية	٦
» السنية	٢
» الارمنية	٢
طائفة الروم الارثوذكس	١
	١٩

وفي ١٣ نيسان ١٩٣٨ ، سقطت وزارة بلوم حيث خذلها النواب عندما طلبت تخويلها حق اصدار مراسيم اشتراعية ، فردّها المجلس باكثريته الساحقة ورد مراسيمها .

وكان المسيو بلوم يتساهل مع الاتراك في قضية الاسكندرون لانه يهودي، واليهود يعملون مع الاتراك ليكونوا بجانبهم في قضية فلسطين .

وتولى الوزارة المسيو دالاديه ، ونال الثقة يوم الثلاثاء من المجلسين .

وفي ١٨ نيسان ١٩٣٨ ، وصلت الى انطاكية عن طريق بيروت ، اللجنة الدولية للمباشرة باجراء الانتخابات للدرجة الاولى ، واجراء التسجيلات . وقد باشرت عملها في ٣ ايار ، واعلنت تقسيم اللواء الى ٨ مناطق : اسكندرون ، وناحية اسكندرون ، وناحية ارسوز ، وناحية قرقخان ، وقضاء قرقخان ، وناحية بيلان ، وناحية آق تبه ، وناحية الريحانية .

وفي ٥ ايار قدمت الطائفة العلوية الى اللجنة الدولية تقريراً هاماً ، بمناسبة الدعاية التي يقوم بها الكماليون لتسجيل العلويين في قائمة « الجماعة التركية » مع ذكر مذهبهم العلوي ، تلفت فيه نظرها الى المخالفة الصريحة التي يريد ارتكابها الكماليون في عملية التسجيل ليجعلوا الاتراك من اكثرية السكان . وهذا نصه :

« المعروض : ما برح اعضاء الحزب الكمالي يخلقون كل يوم وسيلة للتضليل والخداع بغية الحصول على اكثرية مصطنعة .

وآخر وسيلة تذرعوا بها ، انهم عمدوا الى طبع ورقة ، تُقدّم في طيه انموذجاً منها ، وضعوا في صدرها وبأحرف كبيرة ضمن اطار عبارة « عنصري ترك » وبذيلها عبارة « المذهب . مسلم علوي » ، واخذوا يوزعونها بين ابناء الطائفة العلوية ، ليدوّن كل منهم اسمه فيها ، ويقدمها لحضراتكم كبيان وجواب لما ورد في المادة ١٩ من نظام الانتخابات ، ويبينون لهم بانهم في عملهم هذا لا يغيّرون دينهم كما يقول الناس بل يؤيدونه ، ولكنهم ينتمون فقط الى العنصر التركي ، وفي انتمائهم الى هذا العنصر خير جزيل ، ونفع عميم ، ووقاية لهم من الاضطهاد ، والقتل الذي ينتظرهم (١) عندما تحتل تركيا هذه المنطقة ، الى آخر ما في هذا الباب من عبارات الاغواء ، والاغراء ، والوعيد .

ولما كان هذا التضليل ، وهذا الغش ، والخداع ، مما حظره نظام الانتخابات ، تحت طائلة العقوبات ، وهو موجب لاحداث قلاقل وحوادث بين ابناء الطائفة العلوية انفسهم ، وبينهم وبين من يحاول خلق هذه البلبلة ، وهذا التضليل ، فاننا مع اعتقادنا وثقتنا بضمائركم الحية التي ستدعوكم الى الحيلولة

(١) لقد تحقق الوعد والوعيد ، ووقع القتل ، والاضطهاد ، والتنكيل ، والتهجير ، فسام الاتراك العرب ألواناً من التعدي ، والقتال ، والشغب ، ليحرجوهم فيخرجوهم ، كما فعل « الاسبان » سابقاً بالاندلوسيين ، ولم يتعظ العرب في جميع الاقطار بما كان ، وما اسوأ ما كان !

دون وقوع شيء من هذا ، لا نرى بداً من تقديم احتجاجنا هذا ، على اعمال تلك الطائفة التركية الآنفة الذكر ، مدللين فيما يلي بان اعمالهم هذه انما هي تضليل ، وغش ، وخداع ليس إلاّ :

مما لا ريب فيه ، ان مجلس عصبة الامم الذي بحث في قضية اللواء ، قد اشبع هذه القضية درساً وتمحيصاً ، وتتبع جميع ادوارها التاريخية ، وكانت النتيجة ان وضع المادة التاسعة من القانون الاساسي الذي سنّه للواء ، حيث نصت هذه المادة على ان يقيد ناخبو الدرجة الاولى انفسهم ، بحضور اللجنة المنصوص عنها في المادة « الخامسة عشرة » وهي لجنتكم الموقرة ، على سجلات كمنتسبين الى احدى الطوائف الآتية :

الطائفة التركية
« العلوية
« العربيـــة
« الارمنية
طائفة الروم الارثوذكسية
الطائفة الكردية
الطوائف الاخرى

ويرى انها لم تعتمد على تسمية هذه الطوائف على اساس واحد ، بل سمّت بعضها على اساس الدين ، وبعضها الآخر على اساس العنصر ، مع انها كانت تعلم حق العلم بان العلوي ، والعربي السني ، والارثوذكسي ، وفريق كبير من الطوائف الاخرى يتكلمون العربية حيث كان بامكانها ان تجعل منهم وحدة عربية ، ولكنها لامور نجهلها ، وهي وحدها تعرفها . ولعل واحداً من تلك الامور ، هو الحالة الراهنة للطوائف والاسماء التي تعارف الجمهور على اعطائها اياه ، حدا بمجلس عصبة الامم لتسميتها بتلك الاسماء ، والتي اصبحت نهائية وقطعية ، بحيث لا يمكن لأحد الاعتراض عليها ، او الطعن فيها . واذن لم يبقَ الا العمل بمقتضى التسمية المذكورة الواضحة ، والتي لا تقبل التأويل .

وعلى هذه الصورة ، ليس لأحد من اي طائفة كان من طوائف اللواء ان ينتمي الا لطائفة واحدة دون غيرها . وان كانت الطائفة التركية ترى مسوّغاً لهذا الانتماء بالنسبة لها ، وترون حضراتكم رأيها رغم الصراحة الآنفة الذكر ، فانا نرى نحن ابناء الطائفة العلوية في هذا الرأي اعتداءً صريحاً على حقوقنا ، ومخالفـــة عظيمة لنصوص القانون الاساسي ، وقانون الانتخابات ، ونطلب بالحاح ان يعرض هذا الأمر لصـاحب الحق والاختصاص في تفسيره وإقراره .

فالمادة التاسعة عشرة من قانون الانتخابات التي تهيء الطائفة التركية جواباً لها بالورقة المطبوعة المنوه عنها في صدر احتجاجنا هذا ، نصّت : يجب على الناخب من الدرجة الاولى ان يحضر هو بنفسه الى القلم ويصرح بحسن نية :

١ عن اسمه واسم ابيه
٢ عن محل ولادته
٣ عن سنه
٤ عن محل سكنه
٥ عن طائفته

ففي هذه المادة صراحة ما بعدهـا صراحة . لقد صرحت اولاً بان على كل مواطن ان يصرح أمام اللجنة بحسن نيته ، ولم تقل ان يقدم للجنة ورقة مطبوعة تهيئها له الطائفة التركية على الصورة المذكورة .

وفي الفقرة الخامسة تسأله عن طائفته مرة واحدة ، وتطلب منه جواباً واحداً ، لا متعدداً . فهو اما من الطائفة التركية ، او الطائفة العلوية ، او الطائفة العربية الخ .

واذا جاز ان يقدم كل مواطن علوي تصريحه مكتوباً على الشكل المنوه عنه ، فكيف يكون باستطاعة اللجنة ان تفرق بين اي من الطائفتين يريد الانتماء اليها ذلك المواطن ، من العنصر التركي ، او العلوي ، لأن في الورقة كتبت هاتان الكلمتان .

ثم كيف يمكن الاعتماد على هذه الورقة مع وجود الشخص ، ومع ضرورة وجود تذكرة نفوس له ، فهو اذا كان غير قادر على الاجابة عن الاسئلة المنوه عنها ، فباستطاعته ان يقدم تذكرة هويته ويقول هذه اجوبتي . واذن يكون ما اقدم عليه ووقعه ابناء الطائفة التركية انما هو تضليل ، وغش ، وخداع ، نرجو اللجنة الحيادية المحترمة ان تحول دونه بما لديها من وسائل ومعاقبات قانونية نص عليها قانون الانتخابات ، بحيث يبقى جو التسجيل صافياً هادئاً لا يعكره شيء من مثل هذه الاضاليل » .

٢١١ - بعض الحوادث اثناء عمليات التسجيل

اما اهم ما وقع من الحوادث في اثناء الانتخابات ، فهو تعدي اتراك انطاكية على رجال الدرك وقتلهم اثنين من رجالهم في اثناء تجول الدورية المؤلفة من اربعة من الدرك ، وعلى رأسهم قائد ذهبوا لاجراء التحقيق ، فهجم عليهم الرعاع من الاتراك بالرصاص وقتلوا اثنين .

ولم يقتصر عملهم على ارتكاب هذه الهمجية ، بل اخذ شبابهم بتحريض من السلطة التركية يهددون القرى التي تريد تسجيل اسماءها عربية ، والذي يأبى يهجمون عليه ليلاً ويضربونه .

وقد ذكرت جريدة « اللواء » اربعة اعتداءات اخرى ، منها اعتداء على شباب العرب في ناحية « ارسوز » ، واعتداء آخر على الشاب نديم ورد ، في ساحة الاسكندرون ، واعتداء الاكراد المشتركين والاتراك على الاكراد المحافظين على قوميتهم في ناحية « آق تبه » ، ومع ذلك فقد خاب الاتراك في طريق الاغواء والاغراء .

وفي الريحانية قاطع الاتراك الانتخابات لانهم اخفقوا ، وخاض قنصل تركيا معركة التسجيل بنفسه .

وفي ٢٦ ايار سنة ١٩٣٨ ، دخلت شرذمة من آغوات الاتراك ورجالهم قرية « عيرانجي » قرب « الحمامات » ، وهي قرية عربية ، ورموا برصاص بنادقهم

زعمـــاء القرية ، فقتلوا وجرحوا ، واوقعوا الرعب في النفوس ، ثم عادوا كأنهم لم يرتكبوا اثماً ، ولم يقترفوا جناية .

وفي اليوم الثاني ذهب المندوب قائد الأمن ، والمسيو موغان النائب ، وقاما بتحقيقات أثبتت التعدي ووقوع الجناية ، ولكن تحقيقاتهما بقيت بلا جدوى.

وفي ٣٠ ايار ، قذفت قنبلة فهدمت داراً ، وجرحت امرأة . وبينما كان ثلاثة من العرب متوجهين الى قرية « المعشوقة » هجم عليهم جمهور من الاتراك بالاسلحة وحطموا سيارتهم. وفي اثناء ذلك ، مرَّ من الجسر المدعو ابراهيم قره فطعنوه ورموه في العاصي .

وعلى اثر الحادثة اكفهر الجو ، واغلقت الاسواق وتدخل الجيش .

وبينما الامور تمشي على هذه الصورة ، والحكومة الفرنسية تنظر اليها بعين الاهمال والتغاضي ، وفقاً لتعليمات وزارة الخارجية ، كان الاتراك يتمادون في اعتداءاتهم ، والحكومة السورية لا تستطيع منعاً ولا دفعاً .

ولما لم ترق هذه السياسة للمسيو « غارو » مندوب المفوضية ، رفع استقالته مفضلاً الاستقالة على البقاء معذب الضمير ، ورؤية ما يجري أمام عينيه . وتبعه مفتش المصالح الخاصة فرفع استقالته . ثم ان المفوض السامي عهد الى القومندان « كوله » قائد القوات العسكرية المرابطة في اللواء بكافة السلطات الادارية والعسكرية . وكان اول عمل أقدم عليه اعلان الاحكام العسكرية ، بغية اعادة الهدوء والسكينة .

٢١٢ ـ مشاكل الدولة السورية

وكانت مشاكل الدولة السورية تزداد حراجة من يوم الى يوم ، ففي الجزيرة خطف الاهلون المحافظ السيد توفيق شاميه ، وقتل المشاغبون سبعة من الدرك بهجوم مسلح ، وبتشويق من السلطات الفرنسية .

وفي جبل الدروز وقعت حوادث استفزازية لاخراج الموظفين السوريين ، وضربت سيارة المحافظ السيد نسيب البكري ، الذي غادر الجبل ولم يعد اليه .

وفي بلاد العلويين كان السلاح يهرَّب الى القرى والمناطق الجبلية، ويوزَّع على القبائل والعشائر ، بقصد اثارة الفتن واضطراب الجو لاثبات ان العلويين لا يريدون الوحدة ، وذلك بتشويق الجيش وضباط الاستخبارات وجماعة الانتداب.

ولما كان السوريون قد اقلقهم مصير البلاد ، وهيجهم موقف الفرنسيين ، فقد ضجت البلاد من اقصاها الى اقصاها من جراء السياسة التي تطبق في اللواء ، والاخبار التي تصل الى آذان الشعب ، فقامت التظاهرات الصاخبة في ٧ حزيران في دمشق ، وحلب ، وحماه ، وحمص ، واللاذقية ، وديرالزور ، وطرابلس ، وغيرها من المدن السورية واللبنانية . وطاف المتظاهرون دور المندوبيات ، وقناصل الدول ، احتجاجاً على تصرفات السلطة الفرنسية . كما انها ارسلت كثيراً من البرقيات الى عصبة الامم ، ووزارة الخارجية الفرنسية ، معبرة عن استيائها من الحلول التي لم يسجل التاريخ نظيرها .

وبناءً على ظهور نتيجة الانتخابات في مصلحة العرب ، فقد احتج الاتراك وثاروا ، وطالبوا ان يكون لهم ٢٢ مقعداً من اصل ٤٠ ، والا احتلوا اللواء ، فاضطرت فرنسا الى موافقتهم ، واتفقت معهم على ما يضمن مصالحهم . وهذا ما قاله القومندان كوله (١) .

٢١٣ ـ موقف الجنرال كوله من اللواء ، واحتجاج العرب والارمن الى رئيس عصبة الامم ، في ٩ حزيران ١٩٣٨

دعا القومندان كوله الاهالي وخطب فيهم قائلاً :

« ان الاتفاقية الثنائية الاخيرة التي عقدت مؤخراً بين فرنسا وتركيا

---

(١) لا ننسى ان القومندان « كوله » كان ولا يزال من اشد الناس عداوة للعرب ومن اعظم المقاومين للسوريين في نيل استقلالهم . وهو الذي عمل على احياء الطائفية ، وكان ضابطاً وقائداً لفرق الجركس ، ثم ضابطاً ورئيساً للاستخبارات ، ثم قائد حملة الثوار ، ثم قائداً لجيش الاسكندرون . (راجع كتابي الرد على بيانات بونسو لتعلم المزيد عن اعمال هذا القائد المستعمر).

سأطبقها بحذافيرها ، سواء اكانت مشروعة ، أو غير مشروعة » .

وعليه ارسل العرب والارمن الذين هم في اللواء ، الاحتجاج الآتي في ٩ حزيران ١٩٣٨ :

الى رئيس لجنة عصبة الامم

على الرغم من ان الظروف التي تحيط بنا ، ومجرى الاحوال الحاضرة قد جعلتنا نعتقد ان استغاثاتنا المستمرة لم تجدِ نفعاً . وعلى الرغم من علمنا ان الحق للقوة ، ولم يعد ثمة من منجد للضعيف ، المحق في دعواه .

فانا لا نرى مندوحة من الالتجاء الى تلك المؤسسة الدولية التي نعتقد فيها الاخلاص والنزاهة ، آملين منها الرأفة والعدل لقوم لم يعد لهم ملجأ سواها.

لا نرغب في التطرق الى الموضوع بحذافيره، لاننا قد اوقفنا لجنتكم الموقرة على كل وقائع الامور في اوقاتها ، سواء شفهياً ، أم خطياً ، كما تسنى لها مشاهدتها عن كثب ، الا ان الاوضاع الشاذة الاخيرة حدت بنا لاستعراض الحوادث ، آملين ان تعيروها ما تستحقه من الاهمية لما لها من العلاقة بنتائج الامور .

ان اللواء بالنظر لكثافة العنصرية يقسم الى مناطق متعددة ، فمن الشائع مبدئياً ان قضاء قرقخان هو من تلك التي يدعي الاتراك احتواءها على اكثرية تركية ، الا انه لدى اكمال عملية الاحصاء في منطقتي اسكندرون وقرقخان تبينت اقلية العنصر التركي في هاتين المنطقتين ، كما ان النتائج بعد مباشرة العملية في مدينة انطاكية التي يدّعي الاتراك ايضاً احتواءها على الاكثرية التركية، ظهرت الاكثرية بجانب العناصر غير التركية ايضاً .

فعليه ، وبعد الفشل الذي مني به الاتراك ، وبقاء المناطق المعروفة بكثافتها اللاتركية بدون تسجيل ، بادروا حسب الاصول الذي اتبعوه حتى الآن ، لاحداث جو مضطرب ، واشاعات اقلقت افكار وراحة العناصر غير التركية ، حتى حدا بقسم كبير منها لترك المنطقة والالتجاء الى مدن سوريا . ولم يكتفِ

الاتراك بذلك ، بل استعانوا بالسلطة المنتدبة في هذه المهمة، واضطروها لاستعمال الضغط والاكراه في سبيل الحصول على اكثرية تركية مزيفة .

ويجدر بنا تأكيد هذه الحقائق بالأدلة والبراهين الحسية الآتية :

١ — تصريح مندوب المفوض السامي المسيو غارو لممثلي الاحزاب والطوائف ، بحضور كل من الملحق العسكري في السفارة الفرنسية بانقره، والقومندان « بونو » رئيس مصلحة الاستخبارات في الدولة السورية ، والكابيتن « كاكون » ضابط المصالح الخاصة في قضاء انطاكية ، بان الدولة الفرنسية ، بناءً على طلب حليفتها بريطانيا العظمى ، وبقية الدول المحايدة ودفعاً لحدوث ما لا تحمد عقباه، عقدت اتفاقاً نهائياً بينها وبين تركيا ، لمنح الاتراك الاكثرية في اللواء ، كما انه طلب منهم ان يمتنعوا عن التسجيل ، كي تتمكن الفئة التركية من الحصول على الاكثرية الموعودة بها .

٢ — عند رفض هؤلاء الاذعان لهذا الطلب الذي لا يمت الى المنطق والعدل بصلة ، وعندما شعر المندوب ان هذه المحاولات غير القانونية لا تتفق مع مبدإ رجل يحترم نفسه، ويستمع لصوت ضميره، آثر الاستقالة ،على ان يقدم على تأمين اكثرية مزيفة .

٣ — اعلان الاحكام العرفية وإسناد وظيفة معاون المندوب والقيادة العسكرية الى القومندان « كوله » وهذا بدوره صرح ، حتى في دائرة الحكومة امام الموظفين بوجود اكثرية تركية بدون ان يعتمد في كلامه الا على القوة والحرب .

٤ — عمدت السلطة الفرنسية لاقصاء اكثر المأمورين غير الاتراك ، واسندت مديرية الداخلية الى احد زعماء الكماليين ، معطية اياه الحق ، بايقاف وتحويل كل موظف لا تروقه اعماله ، وذلك بدون مراجعة وحصول على موافقة المندوب .

وكذلك اسندت قيادة الدرك والشرطة في انطاكية لاناس كماليين، وجعلت رئيس الأمن تحت تصرف مديرية الداخلية مباشرة ، تستعمله كالآلة الصماء لاغراضها واهوائها ، الأمر الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتداب .

ولما كنا نعلم ان لجنتكم الموقرة هي مثال النزاهة والصداقة ، كما سبق القول ، وانها لا ترضى ان يوصم عملها بأقل شائبة ، كما انها لا ترغب في ان تحيد عن الحقيقة قيد شعرة ، بل هدفها الوحيد هو الحقيقة المجردة ، بصرف النظر عن الاعتبارات الدولية ، جئنا نسترحم ان لا يُسلَّم زمام الامور لفريق دون آخر ، قبل ان تتعين النسبة العنصرية ، كي لا يتمكن هذا الفريق من استخدام تلك الصلاحيات الواسعة لمصلحته الخاصة ، وللانتقاص من حقوق الفريق الآخر .

كما نطلب رفع الضغط ، والارهاب ، وإحداث جو يكون فيه الاهلون ، آمنين على حياتهم ، وحقوقهم ، ليتمكنوا من إظهار عواطفهم السياسية وقوميتهم الحقيقية .

هذا وان كل النتائج الحاصلة في جو مشبع بالارهاب والتهديد ، وفي ظل الاحكام العرفية القاسية ، وفي محيط يتمتع فيه فريق بحريته التامة ، بينما الفريق الآخر تُقمع حرياته ، ويسجن ، ويهدَّد ، سواء بالوسائل المادية ، او المعنوية من تهديد بالاحتلال العسكري ، والمذابح التي سجلها التاريخ في هذه المنطقة ، هي نتائج فاسدة ، لا تعبر عن حقيقة الوضع ، ولا تربطنا بقرار اخذ بطريق الجبر والعنف .

ونحن نشهدكم أمام الله ، والعالم المتمدن ، والضمير الانساني ، على هذا الظلم الفادح ، الذي يراد ايقاعه بنا ، ونطلب الى عصبة الامم بواسطتكم ان تضع حداً لهذه المأساة التي تمثل في هذا اللواء ، والتي تذهب ضحيتها نفوس بريئة ، وعناصر مختلفة ، قطعت لها عصبة الامم ، والحكومة الفرنسية عهوداً وثيقة ، بأن تقوم على حمايتها من كل ظلم وعدوان .

الا ان هذه الاخيرة لم تكتفِ بعدم احترام تعهداتها ، بل قامت بتمثيل دور لم يسطر التاريخ افظع منه في سجلات فرنسا ، فساعدت القوي على الضعيف وناصرت الظلم والاستبداد على الحق والعدل ، واصبحت مطية يمتطيها العتاة ، للوصول الى اهداف ، من ورائها اندثار وهلاك امم وشعوب برمتها .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التواقيع : الدكتور البير بيلوني ، زكي الارسوزي ، موسيس ديركالوسيان صادق المعروف ، سليم الخوري .

٢١٤ - إبعاد المندوب السوري عن اللواء ، في ٩ حزيران سنة ١٩٣٨

وفي ٩ حزيران ١٩٣٨ ، صدر قرار بابعاد مندوب الحكومة الاستاذ فؤاد مفرج ، وقد نفذ القرار في الساعة الرابعة من امس الاول ، إذ ارسلوه مخفوراً الى موقع « عين دلفه » من اعمال حلب . وقد وقع هذا التدبير موقع الدهشة والاستغراب في مختلف الاوساط ، لانه بينما تتغاضى السلطات عن اعمال وحركات قناصل احدى الدول الاجنبية بصورة مخالفة لمبادىء الحياد ، وقواعد السيادة الداخلية ، نراها تعمد الى إبعاد مندوب الحكومة السورية ذات السيادة والعلاقة السياسية باللواء ، وفقاً لاحكام قرار جنيف .

فتأمل في هذا ، وفي ما يجري في اللواء ، وفي ما يهيأ لفصله تماماً ، وتسليمه للاتراك عن يد فرنسا ، وانكلترا ، وعصبة الامم .

٢١٥ - خطاب كوله في السويدية بمساعدة السلطات لجعل الاكثرية بجانب الاتراك

ودليلاً على ذلك ، ذكرت جريدة « اللواء » ، في ١٢ حزيران ١٩٣٨ ، ان القومندان كوله ، يرافقه حضرة مدير الداخلية الدكتور عبدالرحمن ملك ، والباي ثريا خلف قائمقام انطاكية ، غادروا انطاكية الى السويدية ، وهناك

خطب القومندان في جمهور من اعيان الناحية ، واطلعهم على مضمون الاتفاق الاخير بين فرنسا وتركيا ، القاضي باعطاء الاكثرية النيابية للاتراك في الانتخابات المقبلة ، وقد طلب اليهم مساعدة السلطات للوصول الى هذه النتيجة.

ولما اعترض بعضهم على هذه التصريحات المخالفة للقرار الصادر عن جنيف ، اوقفوا مدة، ثم اقفل السوق استنكاراً لهذه المعاملة، وارسلت البرقيات الاحتجاجية .

ومع كل ما سعى اليه الاتراك والفرنسيون ، فان الاكثرية سجلت نفسها عربية ، وبينت تعلقها بسوريا .

٢١٦ ـ موقف الحكومة السورية والشعب ، في ١٠ حزيران سنة ١٩٣٨

ولما بدا للحكومة السورية ان ما يجري في اللواء لا يصح السكوت عنه ، ارسلت مذكرة الى وزارة الخارجية عن طريق المفوض السامي الكونت دي مارتيل ، احتجاجاً على ما يجري دون ارادتها ودون علمها .

وفي ١٠ حزيران ١٩٣٨ ، عقد اجتماع شعبي في دمشق ، وقرر الاحتجاج على موقف الحكومة الفرنسية المخجل ، امام تهديدات الحكومة التركية في قضية لواء الاسكندرون ، ويستنكر نقض الحكومة الفرنسية لتعهداتها الدولية المتعلقة باللواء ، وعدم احترامها لنفس اتفاقيات جنيف الجائرة ، ويطلب من الحكومة السورية الوقوف بحزم أمام اعتداءات الكماليين ، وتراجع الفرنسيين ، واتخاذ خطة واضحة .

٢١٧ ـ استقالة العضو الانكليزي من اللجنة ، في ١٤ حزيران ١٩٣٨

وفي هذا الحين ، اذيع ان العضو الانكليزي المستر هيوز ، رئيس قلم التسجيلات في اللجنة الدولية استقال ، وغادر انطاكية يوم الاحد الى بيروت بطريقه الى جنيف ، والسبب في ذلك يعود الى الاعمال المنكرة ، والتدابير الجائرة المتخذة ضد العرب ، والعناصر المنتمية اليهم .

وقد ارسلت اللجنة الدوليـــة الى جنيف تقريراً يتضمن استنكارها ، واحتجاجها ، على المعاملات التي يعامل بها العرب . ولكن من يسمع ، ومن يدري ، ومن يعمل ؟ .

٢١٨ - اخبار الصحف الفرنسية عن انهاء وظيفة الكونت دي مارتيل

وفي الجرائد الواردة من باريس اخبار تفيد بان المفوض السامي الكونت دي مارتيل سيعود نهائياً الى فرنسا في اواخر الشهر ، أو في اوائل تموز ، كما تفيد بان الباعث على هذا التبدل اختلاف المفوض المذكور مع وزارة الخارجية في بعض الشؤون السورية الهامة ، وان المسيو « بيو » سيعين بدلاً عنه ، وهو منسوب الى الحزب الراديكالي الاشتراكي . وأيد راديو روما الخبر بانهـاء خدمة المفوض السامي .

وفي ١٩ حزيران سنة ١٩٣٨ ، قدمت مفرزة من الجيش التركي الى لواء الاسكندرون ، لتقوم بمهمة الدفاع عن حدود اللواء ، بالاشتراك مع الجيش الفرنسي ، تنفيذاً للاتفاق العسكري المعقود بين فرنسا وتركيا ، وفقـاً لقرار جنيـــف .

وقالت المصادر العليمة : ان المحادثات العسكرية الدائرة الآن بين السلطات الفرنسية ، والبعثة العسكرية التركية ، تناولت فيما تناولته من الابحاث ، مسألة تعيين اماكن اقامة الحامية التركية ، التي ينتظر وصولها بين يوم وآخر .

ولقطع الاخبار عن اللواء ، صدر قرار بمنع الصحف السورية واللبنانية من الدخول ، وشرعت مصلحة البريد بتنفيذ القرار اعتباراً من يوم الخميس .

وغادر صباح الاحد في ١٩ حزيران ١٩٣٨ الجنرال هوتزينجر (١) اللواء

---

(١) الجنرال هوتزينجر قائد الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان ، كان من اعظم المناوئين لاستقلال سوريا ولبنان ، ومن المتآمرين مع المستعمرين الرأسماليين في فرنسا على عدم تصديق المعاهدة ، وهو يكره السوريين والعرب .

بعد ان سارت المباحثات العسكرية شوطاً بعيداً ، في جو من الود والصفاء مدة اسبوع ، وسيسافر الى فرنسا ليتلقى التعليمات بهذا الخصوص .

ثم عادت جريدة « اللواء » واذاعت في ٢٦ حزيران ١٩٣٨ ان المومأ اليه عاد الى انطاكية ، واستأنف المباحثات فور وصوله مع البعثة التركية .

٢١٩ - افتتاح مجلس اللواء ، وتعيين اركان الحكومة في ٢٩ حزيران ١٩٣٨

وفي ٢٩ حزيران ، افتتح المجلس الخاص باللواء ، وفقاً لارادة الاتراك . وتقدمت الحكومة باسماء اعضائها ، وكلهم من الكماليين ، يرأسهم الباي طيفور سوكمن ، ولرئيس مجلس الوكلاء ، وللداخلية والخارجية والدفاع ، عبدالرحمن ملك ، وللعدلية الباي جمال باقي ، وللمعارف والصحة الباي احمد فائق تركمان ، وللاشغال العامة الباي كمال الباز .

وتلا عبدالرحمن ملك بيان الحكومة ، ونال الثقة ، ثم طلب اعطاء الحكومة صلاحية استصدار المراسيم التشريعية ، فأقره المجلس على طلبه .

٢٢٠ - اوروبا تحت وطأة الحمى الهتلرية تستعد للحرب

وبينما كانت حالة اللواء على ما ذُكر ، والحكومة السورية تنهار رويداً رويداً لخيبة المعاهدة ، وللمؤامرات التي تحاك حولها ، ولاضطراب الأمن في معظم المحافظات ، ولذهاب اللواء ، كانت اوروبا تعاني شدة وطأة الحمى الهتلرية التي جعلت دول العالم تستعد لحرب مهلكة ، لا يعلم احد الساعة التي تتطاير فيها شرارتها الاولى .

فالسوديت قضي الأمر بها وطارت. واعلن النفير العام في تشيكوسلوفاكيا، واجتمع هيتلر بالمستر تشمبرلن للتفاهم على الوضع الذي يقي العالم خطر الاصطدام.

واخذت روسيا تهدد بولونيا . ثم اجتمعت الدول الاربع في مونيخ للمفاوضة في امر السلام ، وحل المشاكل القائمة ، وانتهى اجتماعهم بالاتفاق .

ولكن شبح الحرب لم يغب عن الافق ، ولا تزال الامم في قلق من المصير .

٢٢١ ـ اعلان القانون الاساسي لدولة هاتاي سنة ١٩٣٨

وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ . اعلن القانون الاساسي لدولة « هاتاي » ، وخرج الفرنسيون رغم انفهم من اللواء ، واستقل هذا القطر تحت حكم الاتراك . ثم ألحق بالجمهورية التركية ظلماً وعدواناً ، لأن السياسة الدولية قضت ان يُضحّى ، في سبيل التفاهم بين فرنسا وانكلترا والاتراك ، والتخاصم بينها وبين المانيا وايطاليا وروسيا .

أما الحقوق ، والانسانية ، فلا قيمة لها في سبيل المطامع .

٢٢٢ ـ وفاة اتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٨

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، توفي مؤسس الجمهورية التركية وباني استقلالها ومعيد سلطانها « مصطفى اتاتورك » بعد ان عاني آلام الكبد ومرض الاستسقاء ، ولم ينفعه أمهر الاطباء ، ولا الدواء .

مات في انقره ، وهو الرجل الذي جعل من تركيا المنهزمة في الحرب ، المفككة الاوصال ، المغلوبة على امرها ، دولة قوية ، اخذت مكانتها بين الامم ، فسارعت الدول الكبرى اليها تخطب ودها ، وتعقد معها الاتفاقات والمعاهدات ، فقطعت بذلك شوطاً بعيداً في مضمار النشاط السياسي ، وتبوأت مقعدها بين امم الغرب ودولها ، كما تزعمت حركة دول الشرق ، فكانت لها قدوة يقتدى بها في التضحية ، والتحرر ، والنهوض .

اما حياته فحياة جهاد وكفاح ، خلدت اسمه في سجل العبقرية العسكرية والعصامية السياسية . ولذا حق للاتراك ان يبكوه .

ولكن نحن العرب ، وان آلمنا مصاب جارتنا لفقده ، فلن ننسى انه حارب اللغة العربية ، وحارب استقلالنا ، واقتطع منا بقعة مقدسة من اعز وأغلى

اراضينا ، هي لواء الاسكندرون ، التي لن يندمل جرحها من جسمنا حتى تعود الينا .

وبعد موته انتخب عصمة اينونو رئيساً للجمهورية ، وتولى رئاسة الحكومة جلال بايار ، وشكري سراج اوغلو للخارجية بدلاً من رشدي آراس ، وبقيت قضية الاسكندرون كما بيناها ، تدفعها الدول الغربية نحو تركيا ، وتركيا تجرها بحبال من فولاذ ، وكلاليب من حديد كالذئب الجائع ، او اللص الغادر ، لا يرعى للجوار ذمة ، ولا لسوريا التي ساعدته حقاً .

٢٢٣ ـ اللواء هل هو قطعة من سوريا ، وما هي الحقوق التي ندعيها بانه منا ولن نتخلى عنه

ولكي نثبت مدعانا بان اللواء منذ الاجيال قطعة من سوريا ، وان معظم سكانه من خلّص العرب ، وان الاتراك العثمانيين ، وإن استولوا عليه بحد السيف منذ ان احتلوا سوريا ، والبلاد العربية ، فقد بقي كما كان ايام الرومان ، والبيزنطيين ، والعرب ، تابعاً لحلب ، وميناءً لتجارتها .

وبقيت حلب سوقاً لمنتوجاته ، نذكر البحوث التي ادلى بها علماء سوريا وارسلت الى عصبة الامم تسجيلاً للحقيقة والواقع ، ونذكر النشرات التي قام بها مكتب الدعاية العربي لرد افتراءات الكماليين ، ومن لف لفهم ، واثباتاً لحقنا « ان اللواء لواؤنا ، وان اهله منا وفينا ، وان بقاء ارتباطه بنا ضرورة طبيعية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية » .

٢٢٤ ـ البحث التاريخي الذي قدمه صاحب الغبطة بطريرك السريان الارثوذكس « افرام الاول » في ٢ كانون الثاني ١٩٣٧ بحق لواء الاسكندرون

« الاسكندرون او الاسكندرية الصغرى وبالسريانية ܐܠܟܣܢܕܪܘܢܐ ، ܐܠܐܟܣܢܕܪܘܢܐ وسماها بعض القدماء اسكندرية « راسّوس » كما سماها اليونان القدماء

« ميل اندروس » من البلاد الفينيقية التي خضعت الى ملوك الشام او دمشق كما سيأتي بيانه .

ثم خضعت الى ملوك فارس مع سائر المملكة الفينيقيـــة ، حتى انتصر الاسكندر المقدوني اليوناني على داريوس الثالث ملك فارس سنة ٣٣٣ قبل المسيح ، فجددها ونسبها اليه . واما اسمها الفينيقي القديم فمجهول . وكان انتصار الاسكندر في شمال سهل بلدة « راسُوس » المجهولة الموقع . وتولاهـا خلفاؤه السلوقيون ، فأصبحت مدينـــة يونانية . ثم فتحهـا الرومانيون على يد القائد بومبيوس « سنة ٦٤ ق. م. » ودخلتها النصرانيـــة في اول عهدهـا ، على رأي « لكيان الفرنسي » الذي ذكر لها اثني عشر اسقفاً منذ سنة ١٩٠ حتى القرن السابع ، وذلك في كتابه « الشرق المسيحي » .

والثابت في تواريخنا ، ان اسقفها « ايسوكيوس » حضر مجمعي نيقية وانطاكية سنة ٣٢٥ و٣٤٠ م.

وفي مجمع قسطنطين الاول سنة ٣٨١ م امضى القس اولمفيوس باسم اسقفها « تاوفيلوس » وحضر « بارانس » اسقفهـا مجمع انطاكية سنة ٤٥١ . وفي سنة ٥١٨ م كان اسقفها « بولس » احد الاساقفة الذين نفاهم القيصر يوسطينس بسبب ايمانهم .

والاسكندرونة هي احدى اسقفيات مطرانية « عين زربه ». ومن هنا ترى انه لا صحة لقول من ذهب الى انها خربت منذ القرن الثالث للميلاد حتى ظهور الاسلام ، لان وجود اساقفتها دليل واضح على عمرانها . وفي سنة ٦١١ - ٦١٤ م خضعت للحكم الفارسي نحو ١٤ سنة او ١٧ سنة . ثم عادت الى البيزنطيين حتى فتحها « ابو عبيدة الجراح » عند فتحه انطاكية سنة ٦٣٨ م . وبنت فيها السيدة « زبيدة » زوجة هارون الرشيد حصناً . ورممها ووسعها احمد بن ابي داؤد وزير الخليفة « الواثق بالله » .

ولم تزل محطاً للتجارة الواسعة، يحكمها العرب المسلمون حتى تولاها الصليبيون وضموها الى امارة انطاكية سنة ١٠٩٨ م. واستولى عليها الملك الظاهر بيبرس البندقداري سنة ١٢٧٠ م. ومن ثم هجرت خوفاً على المسلمين من ظهور مراكبهم بها ، حتى دخلت في الفتح العثماني عام ١٥١٧ م. مثل سائر البلاد الشامية والمصرية . وفي سنة ١٦٠٥ م. جعلت فرضة حلب ، بطلب تجار حلب الافرنج .

وفي سنة ١٨٣٢ م. فتحها ابراهيم باشا المصري ، ونقل اليها الاخشاب لينشىء فيها مصنعاً للسفن ، فأخذ الناس يسكنونها ، بعد ان كانت طيلة العهد العثماني مهجورة ، الا من نفر يسير ، فسكنها قوم مزيج من الروم ، والعرب ، والافرنج ، والارمن ، والنصيرية ، والكرد ، والترك .

وفي سنة ١٨٤٠ عادت الى الحكم العثماني . وفي عام ١٩١٨ م. دخلت كسائر البلاد الشامية في الدولة السورية العربية .

وأهم مدينة في هذا اللواء مدينة انطاكية المشهورة ذات الماضي المجيد ، والعز الباذخ المعروفة بانطاكية سوريا تمييزاً لها عن مدن تشاركها بالاسم ، وتنسب الى مناطق اخرى كانطاكية فيسيدية ، وانطاكية بافلاغونيا ، وغيرهما . وكفى بذلك نسبتها الطبيعية الى سوريا ، وموقعها في الجنوب الشرقي من مدينة اسكندرون .

وقد اختلف المؤرخون في بانيها ، ونسبها كثيرون الى الملك « سولوقوس نيقاطور » اليوناني سنة ٣٠٠ ق.م. على ان مؤرخينا القدماء الاثبات رووا عن بناء هذه المدينة ، واسم سوريا ، ما هو حري بكل اعتبار .

قال المؤرخ الرهاوي المجهول في تاريخه السرياني(١) انه عندما كان بنو اسرائيل في مصر نحو سنة ١٧٠٠ ق.م. ظهر اخوان يقال لهما « سوُرس » و « قيليكوس » فتنازعا الولاية، وسار قيليكوس مع جنوده الى الارض التي هي

---

(١) هو مؤرخ سرياني ثقة نبغ في اواخر القرن الثاني عشر حتى اواسط القرن التالي وكتب تاريخاً جليلا دينياً مدنياً بالسريانية وطبع في باريس سنة ١٩١٧-١٩٢٠ م .

داخل جبل « امانوف » والأصح « امانوس » فسميت باسمه « قيليقيا » . وضبط «سورس» الارض التي في غربي الفرات ، واطلق عليها اسم « سوريا مجلد ١ ص١١٣».

وقال مار ميخائيل الكبير البطريرك الانطاكي المتوفى سنة ١١٩٩ م. في تاريخه العام « مجلد ١ ص ٢٢ » : في هذا الزمان « في عهد ولادة موسى النبي » كان سورس ابن ارعو ، الذي سميت سوريا باسمه ، وقيليقوس اخوه الذي سميت قيليقيا باسمه .

وقال يعقوب بن الصليبي مطران « آمد » اي دياربكر ، العالم المشهور المتوفى سنة ١١٧١ م. في الفصل العاشر من كتابه « المجادلات » وهو مخطوط سرياني ، لقد سمينا سُريانا من اسم سورس الذي عمَّر انطاكية والبلاد المجاورة لها فسميت باسمه سوريا .

وهؤلاء الثلاثة من علماء السريان الثقات .

وقال اغابيوس بن قسطنطين مطران منبج الرومي ، الذي عاش في القرن العاشر للميلاد في تاريخه الموسوم بالعمران ، وقد الفه بالعربية ص ٦١ طبعة بيروت : « وفي ذلك الزمان اي بعد ٤٢ سنة من مولد موسى عرف سورس الملك ، وكان ملكه على دمشق ، فسميت الشام سوريا على اسمه ، مشتقةً من اسم سورس » . اه

وقال يشوع بن علي ، والحسن بن بهلول الكلدانيان من رجال المئة العاشرة في قاموسيهما « وسوريا يراد بها البلاد الممتدة من انطاكية حتى الرها . وانما دعيت سوريا نسبة الى سورس الذي قتل اخاه ، وملك بين النهرين » قاموس ابن بهلول طبعة باريس عمود ١٣٢٤ .

ومما يؤيد هذه النقول القديمة ما اورده بطريركنا ميخائيل الكبير ، ثم العلامة ابن العبري المعروف بأبي الفرج الملطي في تاريخه المدني السرياني ص ١٩ والعربي « تاريخ مختصر الدول « ص ٥٣ » : « انه في سنة اربع وعشرين من

ملك سليمان خرّب مدينة انطاكيـــة ، وبنى سبع مدن من جملتها (تدمر) ، وذلك نحو سنة ٩٩٢ ق.م. فيستنتج من هذا ان انطاكية بناها الملك «سورس» وملكها الاول نحو سنة ١٧٠٠ ق.م.(١)

وخربها سليمان ملك اسرائيل نحو سنة ٩٩٢ ق.م. وجدد بناءها الملك سلوقس نيقاطور اليوناني نحو سنة ٣٠٠ ق.م. وامتلأت بالسكان من شعوب وعناصر مختلفة حتى صارت عاصمة الممالك التي تؤلف الدولة السلوقية العظيمة ، التي عاشت ٢٣٦ سنة . وتولاها في ما نقله بعضهم فترةً من الزمان ديكران الارمني منذ ٨٣ حتى ٦٤ سنة ق.م. التي فيها فتحها الرومانيون على يد بومبيوس القائد الذي جعلها عاصمة بلاد الشام الرومانية .

وكما ابقى الرومانيون على ملوك العرب النبطيين في جنوبي سوريا ودمشق، فكذلك اعتمدوا بعدهم في مملكة دمشق وما جاورها من بلاد الشام على بني غسان فكانوا ملوكاً عمالاً لهم منذ اوائل القرن الثالث حتى العقد الاخير من القرن السادس قبيل الفتح الاسلامي .

وبنو غسان من صميم القبائل العربية الخالصة، واشرفها، واشهرها بالسؤدد والشجاعة ، والجود ، ومكارم الاخـــلاق ، وهم مسيحيون ديناً ، وسريان ارثوذكسيون مذهباً . وطالما شنوا الغارات على مملكة فارس ، وعرب الحيرة اللاخميين الموالين للفرس حماية للبلاد الرومانيـــة الشامية . وقد اورد المؤرخ

---

(١) ويظن سورس هذا احد ملوك الحينيين الذين اثبت العلماء في عصرنا جانباً من اخبارهم بما اكتشفوه من الآثار القديمة . قالوا ان الحينيين نزلوا من بلاد « قضاء دوقية » نحو ٢٠٠٠ سنة ق.م. وتوطنوا في سهول سوريا الغنية ، وبلغوا في جنوبها حتى مدينة « حبرون » الخليل ، وفتح زعيمهم السهل الممتد بين نهري البليخ والعاصي ، وسفوح جبل الامانوس ، وقسم من سهل قيليقية ، وبفضل موقع هذه الولاية الحثية ، اصبحت بلادها من اسواق العالم الاكثر رواجاً ، وابتنوا مدناً وحصوناً عديدة ، وامتدت مملكتهم من ينابيع نهر العاصي جنوباً ، حتى قلب آسيا الصغرى شمالا ، ومن مدنهم : كركميش، وقديش وبطنان ، وخلوبو (حلب) « ماسبيرو التاريخ القديم للشعوب الشرقية ص ٢١٥ الخ » وبناء على هذا تكون بلاد لواء الاسكندرون حثية الاصل ، والله اعلم .

السرياني المشهور مار يوحنا الأفسس او الاسيوي المتوفى نحو سنة ٥٩٠ م. في المجلد الثالث من تاريخه الكنائسي السرياني فصولاً ضافية عن بني غسان وملوكهم. وعنه نقل المستشرق الخوري فرنسوا « نو » في كتابه العرب المسيحيون في ما بين النهرين وسوريا في القرنين السابع والثامن ، المطبوع في باريس سنة ١٩٣٣ نلخص منها ما يأتي قال :

ان يسطينس الثاني قيصر الروم ، اساء معاملة الملك المنذر بن الحارث الغساني وحاول الفتك به سنة ٥٧٣ م فانقطع في البرية . ولما علم الفرس بذلك اغاروا على بلاد الروم ، وامعنوا في السلب والقتل حتى منطقة انطاكية واحرق قائدهم « ادرمون » كورة انطاكية ، وهرقلية ، وافامية ، ونقل ٢٩٠٠٠ من الاسرى الى بلاد فارس ، ثم انضم الى الملك كسرى ففتح مدينة « دارا » .

ومن الادلة على حسن بلاء بني غسان العرب في حماية بلاد الشام عامة وانطاكية وضواحيها خاصة ، ان المنذر شق عليه ما فعله الفرس والعرب الموالون لهم . وبعد نحو ثلاث سنين اجتمع بالقائد الرومي النقي النبيل يوسطنيانس بن جرمانس في كنيسة مار « سرجيس » المشهورة في مدينة « الرصافة » وباح له بما في دخيلة نفسه الكريمة من النخوة على المسيحية وبلاد الشام الرومانية ، وجمع اهله وجيوشه وأغار على عرب الحيرة ، فأوقع بهم ، واستباح مدينتهم ، واسترجع ما سلبوه وغنموه ، وانقلب مظفراً منصوراً ، فجاء بكثير من الغنائم على الكنائس والاديار ، وأهل البؤس والفاقة ، فاهتز البلاط البيزنطي طرباً لهذا الخبر .

ولما جلس القيصر « طيباريوس » ، دعا الملك المنذر الى العاصمة فسار اليها ، ونال من القيصر نفائس الهدايا ، وغوالي التحف ، ومنها تاج من ذهب، وهو اول ملك غساني لبس التاج ، فشاع له في طول البلاد وعرضها ذكر عاطر ، وذهبت لمكارمه شهرة طائلة .

على ان هذا الفوز الباهر أثار عليه حسد الروم ، فلما ملك القائد

« موريق » خاتله وغدر به ، إذ جاء الى العاصمة فجزاه عن بيض ايادیه بالنفي الى جزيرة « صقلية » ، وكانت هذه السياسة الخرقاء وبالاً على الدولة الرومية البيزنطية ، التي تسرب اليها الفساد حتى قهرها العرب .

وانذر بالدين المسيحي في انطاكية القديسون بطرس ثم بولس الرسولان وبرنابا نحو سنة ٣٤ او ٣٥ م. وفيها دعي المؤمنون به مسيحيين اولاً .

وفيها اسس مار بطرس كرسيه الرسولي، وخلفه فيه البطاركة الانطاكيون العظام ، واليه ينتسب بطاركة السريان الارثوذكس ، والروم الارثوذكس . وكذلك الفِرَق التي تفرعت منهما ، اعني الموارنة وانتسابهم اليه في الازمنة المتأخرة ، اي القرن السادس عشر ، والروم الكاثوليك في العقد الثالث من القرن الثامن عشر ، والسريان الكاثوليك في العقد الاخير منه . كما انتحل النسبة اليه بطاركة لاتينيون قاموا طيلة العهد الصليبي .

فهي من هذا القبيل أجلّ مدينة في نظر المسيحيين الشرقيين بعد مدينة اورشليم مهد النصرانية . وقد نشأ منها وفيها احبار مشاهير وقديسون وعلماء اعلام ، وكان فيها مدرسة لاهوتية مشهورة دامت مئةً واربعين سنة منذ سنة ٢٩٠ حتى سنة ٤٣٠ م. ومدرسة تعلم البيان والفصاحة ، وهياكل عظيمة ، ومتاحف ، ومسارح ، وقصور فخمة ، وكنائس مشهورة ، الى غير ذلك ، مما يدل على عظمتها .

وبعد أن اقامت في ظل الرومانيين والبيزنطيين سبعة قرون ، ورأت في فاتحة القرن السابع راية الفرس نحو ١٨ سنة ما استعادها البيزنطيون حتى فتحها العرب المسلمون عام ٦٣٨ م. بقيادة ابي عبيدة الجراح ، ثم اتخذوها ثغراً ، ثم قاعدة للعواصم . واسكن معاوية فيها قوماً من الفرس . وفي سنة ٨٧٨ م. فتحها احمد بن طولون ، وملك حلب ، ودمشق ، وحمص ، وحماه ، وقنسرين الى الرقة ، ثم دخلت في حوزة الاخشيديين سنة ٩٤٠ م .

ثم تولاها سيف الدولة بن حمدان التغلبي المشهور امير حلب . وفي سنة ٩٧٧ حتى ١٠٨٤ ملكها الروم . ثم ملكها الافرنج الصليبيون عام ١٠٩٨ م . واقاموا فيها اميراً .

وفي سنة ١٢٧٠ فتحها الملك الظاهر البندقداري، وامعن فيها قتلاً، وسلباً، واسراً، وحرقاً بقسوة مذمومة، واحرق كنائسها المشهورة في العالم، فانحط شأنها، وخضعت لحكم المماليك المصريين، وهجرها معظم اهلها، لأن الزلازل الطبيعية المتواترة، واطماع الملوك الغاشمين تعاونت على العبث بجمال تلك المدينة العظيمة. فقطنها التركمان وغيرهم مع اهلها السوريين الاصليين الفقراء الذين تبقوا فيها، ودخلت في الحكم العثماني مثل سائر البلاد السورية سنة ١٥١٧.

ثم فتحها ابراهيم باشا المصري سنة ١٨٣٢، ثم اعادها الى العثمانيين عام ١٨٤٠ حتى انجلت الحرب العامة سنة ١٩١٨، فضمت الى الدولة السورية العربية.

ورجعت الى اصلها السوري وحقها الطبيعي، فمن زعم والحالة هذه ان لبعض من استوطنها من اشتات الاجناس في الزمن المتأخر حق استملاكها دون اهلها السوريين الخلّص القدماء، فانما ينطق عن هوى، ولا يستند في مدعاه الى سند، فضلاً عما سبق ذكره من اثر العرب المسيحيين والمسلمين في اسكندرون وانطاكية في زمان عزهما وعمرانهما (١).

بطريركية السريان الانطاكية سنة ١٩٣٣ م حلب

حمص في ٣ كانون الثاني ١٩٣٧

---

(١) اهم المصادر التي استند اليها في هذا البحث :

١ تاريخ مار ميخائيل الكبير .
٢ تاريخ الرهاوي المجهول طبع في مجموعة .
٣ التاريخ المدني لابن العبري بالسريانية طبعه بيجان في باريس .
٤ التاريخ الكنائسي ليوحنا الافسسي مجلد ٣ طبعه كورتون .
٥ قاموس الحسن بن بهلول طبعه دوفال في باريس « منه نسخة في المجمع العلمي » س.ع
٦ العنوان . وهو تاريخ عربي طبع في بيروت تأليف اغابيوس المنبجي
٧ تاريخ مختصر الدول لابي الفرج الملطي « ابن العبري » طبعة بيروت .
٨ تاريخ ابن الشحنة « تاريخ حلب » .
. الشرق المسيحي للكيان .
١٠ مجادلات ابن الصليبي مخطوط سرياني قديم في خزانة البطريركية السريانية .
١١ التاريخ القديم للشعوب القديمة لماسبيرو .
١٢ العرب المسيحيون في سوريا ، وما بين النهرين « لنو » طبع باريس سنة ١٩٣٣ .
١٣ القبائل العربية المسيحية لشارلس باريس سنة ١٩٣٦ .

واتماماً للبحث الذي ارسله الي غبطة بطريرك السريان الارثوذكس افرام الاول ، وفيه يبين تاريخ الاسكندرون وانطاكية ، وحقيقة سكان اللواء من الوجهة التاريخية والعرقية ، اثبت هنا التقرير الذي رفعناه الى لجنة عصبة الامم في جنيف دفاعاً عن اللواء من وجهاته المتعددة . وقد اشترك في وضعه عدة علماء ورجال اختصاص ، اخص بالذكر والثناء منهم الاستاذ اسد رستم معلم التاريخ الشرقي بالجامعة الاميركية ببيروت، واعضاء لجنة الدفاع عن الاسكندرون.

٢٢٥ ـ اللواء من الوجهة التاريخية ، كما ورد في التقرير المرفوع الى عصبة الامم سنة ١٩٣٧

ان علماء الجغرافيا اتفقوا في جميع العصور على اعتبار منطقة الاسكندرون التي يدور حولها الخلاف الحاضر بين سوريا وتركيا قطعة سورية . ويقول آخر هؤلاء العلماء الجغرافيين ، وهو البروفسور « هوغارت » استاذ في جامعة اكسفورد ما يأتي :

اذا اخذنا سوريا كبلد يحده البحر وصحراء الحماد ، وجبال طوروس ، وصحراء سينا ، تكوّن لدينا منبسط جغرافي متناسق بحدود طبيعية صريحة ، وهي وحدة في مظهرها الخارجي . واذا استثنينا منطقة اورفا كانت البلاد عبارة عن هضبة تؤلف شكلاً مسطحاً ، جداره الاوسط الخط الجبلي الذي يشطر سوريا الى شطرين .

ويقول العالم « فيتال غينه » الذي يعد حجة في جغرافية الامبراطوريه العثمانية ان الطرف الشمالي من ولاية حلب هو القائم بين الدرجتين ٣٦ و ٣٧ من درجات الطول اللتين تبلغان جبال طوروس . وقد كانت الفرمانات السلطانية والوثائق الرسمية تسمي البلاد التي تحدّها جبال طوروس شمالاً وصحراء سينا جنوباً « عربستان » او بلاد العرب .

واذا اوغلنا في التاريخ ، نجد علماء الجغرافيا العرب كاليعقوبي، والاصطخري، وابن حوقل ، والمقدسي ، وياقوت ، يؤكدون بان جبال طوروس تؤلف فعلاً

الحدود الشمالية لسوريا ، وهذه الحدود تشمل طارس ، واطنه ، ومرعش ، ومسيسة كبلاد سورية .

اما السلوقيون فيرون رأي المؤرخ « سترابون » بان سوريا حسب قول الاقدمين تمتد من جبال طوروس الى برزخ السويس ، ومن الفرات الى البحر الابيض المتوسط .

وهـــذه الوحدة الجغرافية في سوريا ايدتها منذ اقدم الازمنة التقسيمات الادارية . ففي اوائل العهد العثماني كانت ولاية حلب منقسمة الى سبع سناجق تدخل فيها حلب ، وكلس ، واعزاز ، واطنه ، وانطاكية ، والاسكندرون .

وقبل ذلك يعلمنا دستور « تيودور » الذي يرجع عهده الى القرن الخامس : ان سوريا منقسمة الى خمس مقاطعات، منها مقاطعة سوريا الاولى Syria Prima وعاصمتها انطاكية ، وهي تشمل جنوب طوروس .

وهناك شهادات كثيرة على استحالة فصل انطاكية والاسكندرون عن بقية اجزاء سوريا . فالاستاذ « هوغارت » يقول ان اهمية الاسكندرون ناشئة عن علاقاتها مع ممر بيلان « وهو باب سوريا في عهود التاريخ » الذي هو عبارة عن مدخل هين الى سهول سوريا الشمالية ، التي كانت انطاكية وحلب منذ القدم عاصمة لها . وكذلك فان الاسكندرون هي المرفأ المهم لسوريا الشمالية .

ويقول الاستـاذ « هوغارت » ايضاً ، ان الخصائص الجغرافية التي تتمتع بها انطاكية تجعل منها عاصمة سورية . فاليها يتجه الطريقان المباشران من البحر الابيض المتوسط الى الداخل ، وهما اللذان يمران من مصب العاصي ، ومن ممر بيلان ، هذان الطريقان يلتقيان بالطرق المنحدرة من جبال الامانوس ، ومن ضفاف الفرات ، والمسافرون الذين يسلكون هذه الطرق مجبرون على سلوك طريق الجنوب في وادي العاصي » .

وفي الجملة ، فان كل محاولة ترمي الى جعل الحدود الطبيعية التركية، اي

نقطة في جنوب طوروس معناها تجاهل الحقائق الجغرافية التي اقرها الترك والعرب والخبراء الجغرافيون منذ العصور القديمة .

٢٢٦ ـ اللواء من الوجهة العنصرية

يقول الاستاذ « كوك » في كتابه مجمل التاريخ : ان العنصر السامي الذي يشمل الارمن ، والبابليين ، والآشوريين ، والعرب ، والفينيقيين ، والعبرانيين ، والمؤابيين الخ. يسكن المنطقة التي تحدها جبال طوروس ، وارمينيا ، وايران ، وخليج فارس ، والمحيط الهندي ، والبحر الاحمر ، ومصر ، والبحر الابيض المتوسط ، بحيث تكون صحراء سوريا الطرف الشمالي من صحراء بلاد العرب الكبيرة . ومنذ فجر التاريخ لم يختلف احد بان العنصر السامي هو السائد في هذه البلاد ، ولم يذكر التاريخ الا حادثة واحدة احتل فيها غير الساميين اراضي سوريا الشمالية ، إبان الفتح الحديث الذي قام به الترك ، ولا ينكر احد من غير ابناء تركيا الحديثة ، ان هؤلاء الاتراك ينحدرون من اصل منغولي قادم من حراج آسيا الوسطى ، ولا تربطه اي رابطة بسكان البلاد الساميين . وفي كل حال لم يكن الفاتحون الاتراك الا جيش احتلال ، ولا يؤلفون الا اقلية ضئيلة تعجز عن فرض مزاياها العنصرية على ابناء البلاد الاصليين ، بل على العكس كان هؤلاء الاتراك يتمثلون بسرعة في العنصر الوطني .

ان النظرية التي تقول بان التركي الحديث ينحدر من الحيثيين لا يؤيدها علماء التاريخ ، ولا العلماء الباحثون في اصول البشرية . وقد اثبت احد هؤلاء العلماء « فون لوشو » وغيره ايضاً ، انه لو اريد البحث عن ممثلي الحيثيين القدماء اليوم ، لكان الممثلون هؤلاء الارمن ، لا الترك . ومما لا جدال فيه ، اننا اذا شئنا ان نبحث الآن عن الارمن ، فيجب ان نبحث عنهم في غير تركيا .

وقد دلت مخابر الجامعة الاميركية في بيروت ، التي قامت تبحث عن اصل البشر ، والمباحث التي اجريت في امستردام ، واكسفورد ، على ان سكان

الجبال في مناطق الاسكندرون وانطاكية لا يفرقون عن سكان جبال سوريا ولبنان ، وبلاد العرب الجنوبية بأي شيء .

ومن جهة اخرى ، فان نزول العرب في سوريا الشمالية ، تقدم على الفتح الاسلامي ، وكانوا منذ اقدم العصور في سوريا بلادهم ، وكانت قوافلهم تسير الى المرافىء والاسواق السورية .

وقد تطوع العرب في جيوش امرائهم، وفي جيوش السلوقيين، والرومانيين، ثم ألّفوا دولاً مستقلة منتقضين بذلك اطراف السلوقيين في اخريات ايامهم . وكانت اسرة « الابغز » في الرها تسيطر على القبائل العربية في سوريا الشمالية . وتألفت منهم امارة عربية ، اقامت في وادي العاصي .

اما العطوريون ، فقد سكنوا في جبال لبنان الشرقية ، وفي قلاع لبنان نفسه ، وكانوا بذلك يسيطرون على بعض جهات سوريا السلوقية ، بينما كان النبطيون اسياد منطقة دمشق .

وكانت البلاد برمتها في ايدي العرب عندما جاء القائد الروماني « بومبي » وحوّل سوريا الى مقاطعة رومانية .

٢٢٧ ـ سوريا بعد الفتح الاسلامي

ولدينا معلومات اوسع عن وضع سوريا بعد الفتح الاسلامي ، فان قبيلة البهرة العربية ، وقبائل تنوخ المتحدة ، كانت تحتل منطقة العلويين والجهات الممتدة من الشمال والشرق حتى قنسرين وحلب . وفي رأي العالم « دورو » ان قبائل البهرة هي اجداد العلويين الحاليين الذين يؤلفون العنصر الأقوى في الاراضي المختلف عليها . ولما كان عدد كبير من العرب اقاموا في منطقة العلويين وكان هؤلاء العلويون انفسهم يقولون بوجود صلة قرابة متينة بينهم وبين قبيلة بهرة ، فمن المعقول ان نعتبر العلويين الحاليين عرباً اصليين .

وقد احتلت قبيلة « كلاب » المنطقة العربية ، القائمة في شمالي حلب حتى

طوروس ، وعند الفتح العربي للاراضي المختلف عليها الآن ، هاجر اليونانيون البيزنطيون هجرة عامة نحو الشمال ، وحلت محلهم جيوش من العرب في انطاكية والاسكندرون ، وفارس ، ومنطقة اورفا القائمة اليوم في شمالي الحدود السورية احتلتها قبيلة بني سليم العربية . والمسيحيون الروم الارثوذكس الذين نجدهم في تلك المناطق هم من اصل عربي ، لأن اجدادهم تحدَّروا من قبيلة الغساسنة المعروفة ، التي احتلت المنطقة حرباً واقامت فيها .

ومن الامور المسلم بها ، ان الوفاً من العرب قبل الفتح العربي اقاموا في هذه الجهات وما حولها .

اما مسألة اللغة التي يحتج بها الترك كثيراً في مطالبتهم باللواء ، فبرغم ان اللغة التركية هي اللغة التي يتكلم بها سكان بعض المناطق ، فان اللغة العربية هي السائدة في منطقتي الاسكندرون وانطاكية ، وان كثرة السكان لغتها عربية وثقافتها عربية .

اما الذين يتكلمون التركية فهم على الاغلب اما من الارمن اللاجئين ، او من الاتراك المنفيين من تركيا ، او من انسال العيال التركية التي اتخذت هذه البلاد مقاماً لها قبل العرب .

٢٢٨ - اللواء من الوجهة التاريخيـــة

ان بعض المندفعين من انصار النظرية التركية يحاولون ارجاع اصل سكان اللواء الحاليين الى الحيثيين المتصلين بالعرق الهندي الاوروبي. على ان الامبراطورية الحيثية تأسست في آسيا الصغرى في مطلع الالف الثاني قبل العهد المسيحي . ومنذ القرن السابع عشر قبل المسيح نجد من يسميهم المؤرخون بالحثيين الجدد الذين بقي اصلهم موجوداً . وقد غلبهم المصريون ، ثم الآشوريون ، ولم يرد لهم ذكر في الوثائق التاريخية منذ القرن السادس قبل المسيح .

على انه اذا اخذنا بعين الاعتبار الغزوات العديدة التي استهدفت لها سوريا والتي تعلل بوضع هذه البلاد الجغرافي الذي يجعل منها ممراً اجبارياً بين اوروبا

وآسيا الصغرى ، وافريقيا ، وآسيا ، واذا ذكرنا من جهة ثانية الخراب الناشئ عن الزلازل المتتابعة ، وسياسة إسكان العناصر الجديدة التي اتبعها بعض الفاتحين كالآشوريين والسلجوقيين وخاصة العرب الامويين، اذا ذكرنا هذا كله واخذناه بعين الاعتبار ، يحق لنا التساؤل عندئذ ، هل بقي في منطقة انطاكية في هذه الايام اثر للحثيين القدماء ؟

وعلى كل فمدينة انطاكية لم توجد الا في ايام « سيلوكوس نيكاتو » الذي اسسها عام ٣١٣ قبل المسيح .

اما مدينة الاسكندرونة ، فقد اسسها عام ٣٣٣ ق.م. الاسكندر ، بعد انتصاره في ايسوس ، وحتى هذا التاريخ كان السكان الاصليون ، وهم من عناصر سامية ، أميَل الى البداوة منهم الى الحضارة .

وهناك ظاهرة تدعو للاهتمام ، وهي ان مدينتي انطاكية والاسكندرونة كان مصيرهما معلقاً ابداً بمصير سوريا الجغرافية ، والوثائق التاريخية تذكرهما دائماً كمدينتين سوريتين ، فالسلوقيون كانوا يسمون انطاكية « انطاكية سوريا » ليميزوها عن المدن اليونانية الاخرى التي تسمى بهذا الاسم . وكذلك فان ممر « ايسوس » وهو ممر بيلان الحالي ، ذكر في كثير من الوثائق التاريخية باسم « باب سوريا » .

وفي السنة الرابعة والستين قبل المسيح سقطت سوريا في ايدي القائد الروماني « بومبي » فاحتفظ بها الرومان الى سنة ٩٩٥ ، وجعلوا منها ولاية رومانية عاصمتها انطاكية .

وفي سنة ٢٧ ق.م. في اثناء اقتسام الولايات بين الامبراطور وبين مجلس الشيوخ الروماني ، اصبحت سوريا ولاية امبراطورية ، وبقيت عاصمتها انطاكية . ومن سنة ٣٩٥ بعد المسيح الى سنة ٦٣٤ استولى البيزنطيون عليها وعلى انطاكية. وفي سنة ٦٣٤ استولى عليها العرب الامويون الذين استقروا في دمشق ، والذين اصبحت دولتهم عظيمة الشأن ، ونمَت فيها الفكرة السورية .

وقد عمد الخليفة معاوية الى تعزيز العنصر العربي في انطاكية . فارسل اليها عرباً كثيراً ليسكنوا مناطق الحدود . وبعد سنين حوّلها الخليفة يزيد الاموي الى مستعمرة إسكان تابعة لحكومة حمص لتحقيق الغاية نفسها .

ومن سنة ٧٥٠ الى سنة ١٠٧٠ استولى عليها العرب العباسيون . ومن سنة ١٠٧٠ ب.م. الى ايام الصليبيين دخلت في حكم السلجوقيين الاتراك والشركس التابعين للعباسيين ، ولو اسماً ، ثم دخلت تحت سلطان الفاطميين . وقد حكم الصليبيون فترة من الزمن هذه الاجزاء في اثناء خضوعها للسلجوقيين والفاطميين .وبقي الصليبيون فيها من سنة ١٠٩٨ الى سنة ١٢٩٠ ب.م فأنشأوا فيها امارة « بومون » التي كانت مرتبطة بروابط سياسية وثيقة بالمؤسسات السياسية الافرنجية الاخرى في سوريا . وبعد ذلك استولى المماليك على هذه المنطقة من سنة ١٢٩٠ الى سنة ١٥١٦ . وفي هذه السنة اغار السلطان سليم الاول على سوريا ، وثبت فيها اقدام السلطنة العثمانية لمدة اربعة عصور . وفي هذا العهد تبعت انطاكية النظام السياسي لسائر البلاد السورية ، والادارة العثمانية نفسها التي سارت في تنظيم الدولة على اسس الباشوية في اواخر القرن السادس عشر، ثم على اسس نظام الولايات سنة ١٨٦٤ و ١٨٧٠ و ١٨٨٠ ربطت انطاكية بباشوية حلب ، ثم بولايتها .

وكل ما عمله الاتراك في هذه المنطقة من جهة السكان من القرن السادس عشر ، الى اول الانتداب الفرنسي ، لم يؤثر الا قليلاً في اساس السكان ، أوَلم يكن طبيعياً ان تكون هذه المنطقة القائمة على الحدود منطقة تختلط فيها الاجناس ؟

أولم يكن الحال كذلك في الجهة الثانية من الحدود، ولا سيما في كليكيا، وفي اطراف « كلس » حيث يتمتع العنصر السوري العربي بنفس الأهمية التي للعنصر التركي في هذه الجهات، وذلك مع صرف النظر عن العناصر الاخرى غير المتجانسة ؟

يستنتج من ذلك، ان الحدود التي قررت سنة ١٩٢٠ لم تستطع ان تنطبق

تماماً على القواعد اللغوية والعنصرية ، فقد بقيت كتل من السكان هنا وهناك . لذلك جاءت المادة السادسة من معاهدة انقره تقرر احترام حقوق الاقليات التي بقيت في الاراضي التركية ولا سيما العناصر العربية .

ونحن ننتظر ان تشرح لنا الحكومة التركية الاساليب التي اتخذتها لضمان ثقافة الاقلية العربية واحترامها . والمادة السابقة من الاتفاق المذكور تبحث عن حقوق الاقلية التركية . وقد عني كل العناية بتطبيق هـــذه الشروط . ولسوريا ان تعجب للحجة التي تقدمت بها تركيا الآن ، طالبة فصل هـــذه الالوية التي ساهمت طيلة خمسة عشر عاماً في الحياة الوطنية في ظل السلام والرخاء .

٢٢٩ - اللواء من الناحية الدينيـــة

اما فيما يتعلق بالدين ، وهو امر عظيم في الشرق ، فان دعوى سوريا تقوم به على حجج لا مجال للشك فيها .

ان انطاكية كانت المركز والعاصمة للنصرانية الاولى. ومن هناك انتشرت الحركة الاولى للتبشير التي قام بها القديسون بولس ، وبرنابا ، وبطرس، واتيين، وهناك نشأت الخلافات الدينية التي انشأت المذاهب المختلفة . وفي البدء كانت ايضاً مقر جميع البطاركة . اما الآن فان جميع البطاركة الشرقيين يدعون ويتكنون ببطاركة انطاكية وسائر المشرق ، وهذا المعنى يمتد الى الشرق الروماني كله .

واذا استثنينا بطاركة الفنـار «الروم الارثوذكس» ، وبيت المقدس ، والاسكندرية ، الذين يسكنون هذه المدن ، والبطريرك الكلداني المقيم في بغداد، فان سائر البطاركة الشرقيين ، السريان الكاثوليك ، والسريان النسطوريين ، والروم الملكيين ، والروم الارثوذكس السوريين ، والموارنة ، والأرمن الكاثوليك ، والارمن الغريغوريين يتخذون في سوريا ولبنان مركزاً لهم في ايامنا هذه .

وعلاوة على ما تقدم ، فان هناك علاقات خاصة تربط بعض الجماعات الدينية بانطاكية :

١ً ان مار مارون مؤسس المارونية هو من منطقة انطاكية ولا يزال قبره فيها .

٢ً ان بطريركية الروم الارثوذكس في سوريا تستمر في يومنا هذا على منح سكان انطاكية العلمانيين ميزات خاصة ، وهم يتمتعون مع طائفة الارثوذكس في الشام فقط بحقوق الاشتراك في انتخاب البطريرك الى جانب المطارنة في المجمع المقدس ، وذلك احتفاظاً بذكرى العهد الذي كانت فيه مدينة انطاكية وحدها تنتخب رئيس الكنيسة .

٢٣٠ ـ اللواء من الوجهة الحقوقية

تعتمد النظرية التي دافعت عنها تركيا في المذاكرات التي تبادلتها مع فرنسا واوردتها في جنيف على طائفة من الأدلة منها :

١ ـ ان الانتداب الذي عهد به الى فرنسا سنة ١٩٢٠ بموجب اتفاق سان ريمو لا يمكن ان يمتد الى مناطق كسنجق الاسكندرون الذي كان مصيره ولا يزال غير مقرر .

٢ ـ ان صك الانتداب المؤرخ في سنة ١٩٢٢ لا يمكنه ان يشمل اراضي السنجق الذي كان قبل وضع الصك وبعده تحت سيطرة فرنسا .

٣ ـ وفي معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣، تنازلت تركيا عن حقوقها في المنطقة الواقعة جنوبي الخط الذي يعين الحدود لصالح « اصحاب المصلحة » اي لمصلحة السكان من كلا الفريقين ، وهم في انطاكية والاسكندرون من اصل تركي بحسب النظرية التركية .

٤ ـ لم يرد في صك الانتداب ذكر لسنجق الاسكندرون ، فينتج عن ذلك ان هذا السنجق لا تطبق عليه احكام اتفاقية انقره ، والا فان صك الانتداب يكون قد الغى تلك الاتفاقية ، وعندها تكون تركيا قد

تحررت من العهود المقطوعة في هذا الاتفاق ، وبذلك تستطيع ان تضع قضية الحدود على بساط البحث من جديد .

٥ — واخيراً فان تركيا لم تعترف ابداً بان منطقتي اسكندرونة وانطاكية هما جزء لا يتجزأ من الدولة السورية .

وقد ذكرت فرنسا من جهتها انها في مفاوضتها لتركيا عام ١٩٢١ كانت تعمل ضمن نطاق الانتداب . وبما انه لم يكن لفرنسا حق السيادة على الاراضي السورية ، فانه لم يكن في وسعها ان تنال تلك السيادة على اي جزء من اجزاء منطقة الاسكندرونة بموجب اتفاقية انقره .

ففرنسا مطمئنة الى انها لم تعمل لحساب الامة السورية الا باعتبارها منتدبة عليها ، واتفاقية انقره عام ١٩٢١ ، ليس فيها ما يدل على ان مصير الاسكندرون هو الاستقلال عن الامة السورية ، التي كان منها آنئذ « ويجب ان يضاف الى هذه الادلة القيمة اعتبارات تتعلق بالناحية السورية للقضية » .

هذا وان دراسة النصوص تبين بوضوح ان ممثلي تركيا الرسميين في كثير من الاحيان اعترفوا صراحة بان سنجق اسكندرون جزء لا يتجزأ من سوريا .

١ اتفاقية انقره ذاتها — تبدأ المادة ٨ التي تعين الحدود بهذه العبارة :

« يعين ويوضح الخط المذكور في المادة الثالثة على الشكل التالي : يبدأ خط الحدود من نقطة تعين فيما بعد على خليج اسكندرون واقعة مباشرة جنوبي مركز المنطقة ، ويتجه تدريجياً نحو ميدان اكبس ، على ان تبقى محطة الخط الحديدي والمركز تابعين لسوريا » .

يدل هذا النص صراحة على ان حدود سوريا تبدأ من عند البحر .

٢ معاهدة لوزان — تبدأ الفقرة الاولى من المادة التالية هكذا :

« تعين حدود تركيا من البحر الابيض المتوسط الى حدود فارس على الشكل التالي :

حدودها مع سوريا معينة في المادة ٨ من الاتفاق الفرنسي التركي المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٢١ .

٣ اتفاقيـــة انقره المؤرخة في ٣ ايار سنة ١٩٢٦

ان الوثيقة المتعلقة بالأمن في منطقة الحدود ، تعدد في مادتها الخامسة ، السلطات الرسمية التي يمكن ان تتصل ببعضها اتصالاً وثيقاً وتذكر ما نصه حرفياً :

من الجانب السوري :

آ ـ ضابط استخبارات اسكندرون .

ب ـ ضابط استخبارات قرقخان .

٤ بروتوكول التوقيع على الاتفاقية التركية ـ السورية المتعلقة بالصداقة وحسن الجوار والمؤرخة في ٣٠ ايار سنة ١٩٢٦

وقد ورد في الفقرة التالية :

« يؤخذ بعين الاعتبار في جميع الاحوال ، النظام الخاص الذي اقرته المادة السابعة من اتفاق انقره لمنطقة الاسكندرون ، وذلك مهما كان شأن التدابير الادارية ، او النظام الاساسي الذي يقام في سوريا » .

ان هذا النص يعني بأجلى بيان ان نظام الاسكندرون الخاص يبقى قائماً في نطاق سوريا .

الوثائق الرسمية بما يتعلق بسوريا والاسكندرون :

١ عهد عصبة الامم مادة ٢٢ بموجب معاهدة فرساي المؤرخة في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٨

٢ معاهدة سان ريمو « تعين الانتداب ولم تحدد الحدود » عقدت في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠

٣ معاهدة انقره « مادة ٧ » اتفاق خاص بالاسكندرون عقد في ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٢١

٤ معاهدة لوزان « صك الانتداب ، وفيه تعين الحدود » في ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٣

٥ الاتفاق الجمركي المعقود في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٦

جاء في المادة ١٥ :

« تحدث محطات مختلطة في الاسكندرون (منطقة سورية) الخ . »

٦ البروتوكول النهائي لتحديد الحدود التركية ـ السورية المؤرخ في ٣ ايار سنة ١٩٣٠

بدأت هذه الوثيقة بالنص التالي :

« ان لجنة تحديد الحدود التركية ـ السورية تصرح بان الحدود من البحر الابيض المتوسط الى جزيرة ابن عمرو قد وضعت » .

وفيما عدا ذلك فان جميع الاتفاقيات المتعلقة بالخطوط الحديدية ، وبتسليم المجرمين ، وباختيار الجنسية ، وبالنظام الصحي ، وبتسجيل العقارات الخ... لم تضع اي فارق بين سنجق الاسكندرون والاراضي السورية .

اما الوقائع التي تؤيد حقنا ، فليست اقل دلالة من النصوص . ففي اول ايلول سنة ١٩٢٠ ألحق لواء الاسكندرون بحكومة حلب .

وفي ٢٧ حزيران ١٩٢٠ ، تأسست الدولة السورية ، وألحق بها لواء الاسكندرون المستقل ادارياً .

وفي ايار ١٩٢٦ ، وافق المجلس التمثيلي في سنجق الاسكندرون على قرار يقول بان هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من سوريا .

وفي سنة ١٩٢٨ ، ارسل اللواء ممثليه الى الجمعية التأسيسية السورية .

وفي ١٤ ايار ١٩٣٠ ، اقر القانون الاساسي لسنجق الاسكندرون، الذي يحدد النظام الخاص الاداري والمالي ، الممنوح لهذا اللواء ضمن الاراضي السورية.

وفي التاريخ نفسه ، نشر دستور الدولة السورية الذي تنص مادته الرابعة والعشرين على ما يأتي :

« ان اللغة العربية ، هي اللغة الرسمية ، في جميع مصالح الدولة ، الا في حالة وجود لغات اخرى مضافة اليها بهذه الصفة بموجب قانون خاص او اتفاق دولي » .

ان هذين النصين ضمنا الامتيازات الادارية واللغوية التي نص عنها اتفاق انقره المؤرخ في سنة ١٩٢١ لمصلحة سكان السنجق الذين يتكلمون التركية . وهذه التعهدات تصبح مضمونة عندما تقوم لجنة الانتداب بتصديق هذه النصوص .

وفي عام ١٩٢٢ جرت الانتخابات للمجلس النيابي السوري ، فارسل السنجق نوابه للمجلس . وقد كان الرئيس الموقت ، وهو اكبر الاعضاء سناً ، احد نواب السنجق . كما انه اشترك في الوزارات التي تعاقبت منذ سنة ١٩٢٣ ممثل عن اللواء .

وهكذا فقد اشترك سنجق الاسكندرون في حياة سوريا السياسية مدة خمسة عشر عاماً ، والحكومة التركية لم تحتج على هذا الاشتراك الفعلي في وقت من الاوقات ، بل ايدته بالنصوص .

ان الرأي العام السوري ، في الوقت الذي تصل فيه الدولة السورية الى استقلالها ، لا يستطيع ان يتصور بان تبدل موقف الحكومة التركية يقضي بانتهاء هذا الاشتراك ، مع العلم بان التعهدات المدونة في المادة السابعة من اتفاقية انقره قد احترمت بدقة في النصوص ، وفي الواقع .

٢٣١ ـ اللواء من الوجهة الاقتصادية

ان بقاء لواء الاسكندرون موحداً مع باقي اجزاء الجمهورية السورية هو امر اساسي في ازدهار سكان المنطقتين وثرائهم ، فان سوريا الشمالية، وخصوصاً ولاية حلب ، ولواء الاسكندرون ، مرتبطان منذ القديم بعضهما ببعض ارتباطاً اقتصادياً ، سيكون في المستقبل اشد توثقاً .

وهاكم نبذة عن علاقاتهم الاقتصادية :

١ — ان ولاية حلب ، هي اهم سوق لمنتجات الاسكندرون ، التي لا يمكن ان تجد تصريفاً في منطقتها نفسها . فجميع حاصلات اللواء من اثمار وخضار وحرير طبيعي ، واسماك ، وفحم خشبي ، تباع في ولاية حلب ، بل في حلب نفسها ، وان الاعتبارات الاقليمية ، وقلة المياه المستعملة للري ، تجعل ولاية حلب غير صالحة لزراعة الثمار والخضار . وعليه فهي مجبرة على ان تشتري من منطقة الاسكندرونة ما تحتاج اليه من ذلك ، باعتبارها اقرب المناطق الزراعية اليها . اما الحرير الطبيعي الذي ينسج ويغزل في مغازل انطاكية واسكندرون فلما كان من النوع الغليظ والرديء فانه يستعمل بمجموعه في مصانع حلب ، وحمص ، وحماه .

ثم ان حلب تتموّن خصوصاً من مصائد الاسماك في خليج اسكندرون ، وبحيرة انطاكية . وسمك البحر يأتي لحلب من خليج اسكندرون فقط، والفحم الخشبي المستهلك في حلب يرد اليها من منطقة جبل موسى ، كما ان مناطق الحراج الكائنة في لواء اسكندرون تؤلف من ربع الى ثلث جميع مناطق الحراج الموجودة في سوريا ولبنان.

٢ — ان القرى الجبلية الموجودة في سنجق الاسكندرون في الاماكن الوحيدة المستعملة لاصطياف اهالي حلب ، وكثير من اهالي حلب يقضون الصيف في قرى بيلان ، وفي منطقة اسكندرونة وانطاكية ، ولا يذهب الى لبنان غير كبار الاغنياء .

٣ — وفي مقابلة هذه المنتجات التي يصدرها اللواء لحلب ، والثروة التي يربحها من مصطافيها ، والارباح التي تأتيه من تجارة الترانزيت ، فاللواء يشتري من ولاية حلب جميع ما يحتاج اليه من قطن ، ومنسوجات ، وقطعان غنم ، وحبوب ، ومنتجات حيوانية . اما الانسجة التي يكتسي بها سكان اللواء ، فتأتي من حلب ، وحمص ، وحماة . واما الخراف ، والقطعان ، والسمن ، فيوردها بدو سوريا الشمالية ، كما يأتي الجلد من مصانع دمشق وحلب .

٤ — ان خليج الاسكندرون هو المرفأ الطبيعي الوحيد في ولاية حلب .

ورغم صغر المرفأ الحالي الذي لا يستوعب الآن الا مراكب صغيرة شاطئية ، ورغم اضطرار السفن الكبرى الى رمي المراسي في الخليج الذي يدخل الى البر بطول ٥٥ كيلومتراً وعمق ٣٧ كم . فان اسكندرونة هي المرفأ الثاني من حيث الاهمية بين مرافىء سوريا ولبنان ، ولا يتقدمه غير مرفأ بيروت . وهو ايضاً المرفأ الوحيد الصالح في سوريا ، لأن مرفأ اللاذقية ما هو الا خليج ، او جوف مفتوح الجدارين .

هذا ، وان الاحصاءات تثبت بوضوح ما لاسكندرونة من اهمية اقتصادية لسوريا الشمالية .

فقد بلغ مجموع الصادرات والواردات بما فيها الترانزيت التي مرت باسكندرونة بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ مقدار ٢١ في المائة من مجموع ما دخل في مرافىء سوريا الاربعة : « بيروت ، طرابلس ، اسكندرون ، اللاذقية » .

وان القسم الاعظم من التجارة الخارجية التي تمر باسكندرون هي واردة او صادرة عن حلب . اما تجارة الترانزيت مع تركيا ، وايران ، والعراق ، فهي ضئيلة جداً ، وهي تؤلف جميعاً ٩ في المائة ما بين عام ١٩٢٣ و ١٩٣٥ .

وهناك دليل آخر على اهمية مرفأ اسكندرون لولاية حلب ، فان النفقات بين حلب واسكندرون هي ادنى من النفقات بين حلب ومرافىء سوريا الاخرى.

فقبل هبوط الليرة السورية ، كان المصروف بين حلب واسكندرون عبارة عن ٣ ليرات سورية اجرة كل طن في السيارة . ومن حلب الى اللاذقية ٤ ليرات . ومن حلب الى طرابلس ٥ ليرات ونصف . ومن حلب الى بيروت ٦ ليرات سورية . وهذه الارقام تتغير قليلاً تبعاً للمواسم ، ولكن نسبتها لبعضها تبقى ثابتة .

ولا نشك بأن في الارتباط الاقتصادي بين لواء الاسكندرون وباقي البلاد السورية سيزداد في المستقبل . فأمام مرفأ الاسكندرون مستقبل يزيد باهميتها للتجارة الخارجية في سوريا الشمالية .

وفوق ذلك فان استثمار شلالات دفنة ، ومجرى العاصي السريع بين انطاكية والبحر كمنابع لقوى كهربائية اذا تحقق ، سيكون عاملاً عظيماً من عوامل ازدهار حلب الصناعي .

فيظهر مما تقدم ، انه لا يمكن فصل اسكندرون عن بقية البلاد السورية من الوجهة الاقتصادية ، وان فصلها سيكون مضراً بسكان المنطقتين ، وخصوصاً بسكان حلب ، هذه الولاية قد تألمت كثيراً من فصلها عن كليكيا والاناضول ، الناشئ عن معاهدات الصلح . والذي زاد في ايلامه وجود الحواجز الجمركية التركية . فاذا فصلنا السنجق الآن عن بقية بلاد سوريا ، ففي هذا خراب لولاية حلب .

ومن جهة اخرى ، فان السنجق اذا بقي جزءاً من سوريا فهو كل الغنم ، وليس عليه اي غرم ، لان علاقاته التجارية تكاد تكون بمجموعها مع سوريا . ولكن ضماناً لمصالحه فقد اعطي استقلالاً ادارياً واسعاً ، وخصوصاً في الامور المالية . اما شكل هذا الاستقلال فواضح في نظام السنجق الذي اعلنه المفوض السامي وصدق في المعاهدة السورية ـ الفرنسية . فكل المبالغ التي تجبى ، والضرائب التي تستوفى عن اراضي اسكندرون ، وحقها في المصالح المشتركة ، وكل مصاريفها توضع في موازنة خاصة ، يصدقها المجلس الاداري ، وينفذها المحافظ .

اما المقدار الذي يساهم فيه اللواء بمصاريف الحكومة السورية المركزية ، فلا يزيد على ٥ بالمائة من موارده .

٢٣٢ ـ الحالة الراهنة في سنجق اسكندرون منذ ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨

على اثر توقيع هدنة « مودرُس » في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ ، ابحرت في ١٤ تشرين الثاني ١٩١٨ بعض الفرق الفرنسية ـ الانكليزية الى اسكندرون وقام بحارة النسافة « كونوك » برفع العلم الفرنسي في المدينة .

وكان قد سبق ان وصلت الى انطاكية قبل بضعة ايام ، فرقة من جيش

الامير فيصل واحتلتها ، فاستقبل سكان انطاكية على اطلاقهم اتراكاً وعرباً، هذا العهد العربي الجديد بتظاهرات باهرة ، حاولت على اثرها الفرق التركية ، التي كانت لم تزل في منطقة بيلان على بعد ١٠ كيلومترات جنوبي اسكندرون تحت قيادة الزعيم جميل بك ، ان تحتل المدينة ثانية فلم تفلح لانها هوجمت بمساعدة الطائرات الفرنسية من قبل سكان انطاكية انفسهم بما فيهم الاشخاص الذين يقولون عنهم انهم اتراك .

وفي اواخر شهر تشرين الثاني ١٩١٨، اعلنت الحكومة العربية رسمياً في انطاكية ، وارتدت الجيوش التركية نهائياً عن اراضي السنجق . وقد تجلت في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ الدعاية للعروبة في مدينة انطاكية نفسها ، فاندلعت نيران الثورة تحت قيادة المرحوم ابراهيم هنانو الوطني العربي المعروف، وصبحي بركات رئيس دولة سوريا سابقاً ، ومحمد اطهلي الوزير السوري سابقاً ونائب انطاكية حالياً للدفاع عن القضية العربية تحت رعاية الملك فيصل .

ومنذ عام ١٩٢٠ ابتدأ عهد التنظيم الداخلي . ولا بد هنا من الاشارة الى ان سنجق اسكندرون لم يكن موجوداً في زمن الحكومة العثمانية ، وليس هنالك سوى اقضية ملحقة جميعها بولاية حلب ، بل ان ما أحدث كان من قبل الدولة المنتدبة ، وهي اول من قام بضم اقضية اسكندرون ، وانطاكية ، وحارم ، وبيلان « قرقخان فيما بعد » الى بعضها تحت اسم « سنجق اسكندرون » المستقل ، وضمن نطاق تنظيمات دعيت « ادارة المنطقة الغربية » ، وقد كانت هذه المنطقة تشمل ولاية بيروت ، وحاكمية لبنان ، ومنطقة العلويين ، وسنجق اسكندرون المستقل .

وفي ٣١ آب ١٩٢٠ الغيت المنطقة الغربية ، وألحق سنجق اسكندرون المستقل بموجب القرار رقم ٣٣٠ تاريخ ١ ايلول ١٩٢٠ بحكومة حلب . ولا يزال منذ هذا التاريخ محتفظاً باستقلاله الاداري « المادة الثانية » ضمن هذه الحكومة .

وفي ٨ آب ١٩٢١ ، اي قبل توقيع معاهدة انقره « ٢٠ تشرين الاول

سنة ١٩٢٠ » اعطي سنجق اسكندرون بموجب قرار المفوض السامي رقم ٩٨٧ اصولاً ادارية خاصة ، لم يزل منذ ذلك التاريخ محتفظاً بها مع بعض التغيير في التفاصيل ، وفيه قبلت اللغة التركية كلغة رسمية اسوة باللغة العربية .

وفي ١٢ ايلول ١٩٣٢ عين خفامة المفوض السامي بقراره رقم ١٠٢٥ ، حدود حكومة حلب الشمالية والجنوبية . وقد نص هذا القرار على ان حدود اراضي سنجق الاسكندرون كما كانت ضمن نطاق حكومة حلب هي كما يأتي :

١ — قضاء اسكندرون القديم مضافاً اليه قسم جبل بركات « سكانه اتراك » الواقع جنوبي الحدود التركية .

٢ — قضاء بيلان القديم « قرقخان » حالياً ، مضافاً اليه قسم قضاء الخاصه « سكانه اتراك » الكائن جنوبي الحدود التركية ، وقد ألحق بعكس ذلك قضاء حارم « سكانه عرب » ما عدا ناحية الريحانية بولاية حلب اعتباراً من ١٥ كانون الاول ١٩٢١ .

٣ — قضاء انطاكية القديم مضافاً اليـــه نواحي الأردو، وباير ، وبوجاق ، « سكانها اتراك » وفقاً للقرار رقم ٣١٤ ، تاريخ ١٩ آب ١٩٢١ ، الذي تأخر تطبيقه . على انه بسبب صعوبة المواصلات قد اعيدت ناحيتا بوجاق وباير الى منطقة العلويين .

وكما يتضح من القرار رقم ١٠٢٥ المتقدم ، كانت الحدود الشمالية لحكومة حلب بما فيها سنجق اسكندرون المستقل تحاذي الخط المعين في المادة الثالثة من « اتفاقية انقره » ، وفي الواقع ان هذا الخط كان قد سبق ان حدد مبدئياً بين الحكومة الفرنسية ، وحكومة انقره منذ شهر آذار ١٩٢١ .

وان البعثة الفرنسية تحت رئاسة المسيو « فرنكلان بويون » كانت تفاوض منذ اول حزيران ١٩٢١ بشأن الاتفـاق الواجب توقيعه في انقره بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ .

ان هذا التقسيم الجديد للاراضي هو في الحقيقة وليد اتفاقية انقره . وقد تسبب عنه ان انفصل عن السنجق قسم قضاء حارم العربي ، وألحقت به المناطق التركية المجاورة وهي ناحية « جيلق » من قضاء الخاصه ، قسم جبل بركات التركي ، وناحية الأردو . اما ناحيتا « باير وبوجاق » اللتان ألحقتا به في الوقت نفسه ، للاسباب نفسها ، وهما تركيتان ، فقد فصلتا عنه من جديد بسبب صعوبة المواصلات وضمتا الى اراضي العلويين .

وخلاصة القول ان هذه التنظيمات قد أدت بصورة واضحة الى تقليل عدد العرب ، وزيادة عدد الاتراك .

وفيما يلي بيان توزيع العناصر الموجودة في المناطق الملحقة او المنفصلة مع اخذ ناحيتي باير وبوجاق بنظر الاعتبار :

	اتراك	عناصر اخرى	المجموع
ناحية حاجيلر	٥٠٥٦	٢٢٠٧	٧٢٦٣
قسم جبل بركات	١٨٤٦	—	١٨٤٦
باير وبوجاق	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠
أردو	١٠٣٢٦	١٠٦٥	١١٣٩١
	٢١٢٢٨	٣٢٧٢	٢٤٥٠٠
قضاء حارم	—	٢٩٩٢٥	٢٩٩٢٥
الفرق	٢١٢٢٨	٢٦٦٥٣	٠٥٤٢٥

وهكذا يكون عدد سكان السنجق قبل القرار رقم ١٠٢٥ بموجب الاحصاء كما يلي :

	اتراك	عناصر اخرى	المجموع
قضاء اسكندرون ما عدا قسم جبل بركات	١٠ ٤٦١	٢٨ ٩٠١	٣٩ ٣٧١
» بيلان « قرقخان » بما فيه الريحانية	١٩ ٩٥٨	١٤ ٧٤٨	٣٤ ٧٠٦
» انطاكية ما عدا باير وبوجاق وأردو	٣٣ ٥٩٥	٨٦ ٩٠٨	١٢٠ ٥٠٣
» حارم ما عدا الريحانية	—	٢٩ ٩٣٥	٢٩ ٩٢٥
المجموع	٦٤ ٠١٤	١٦٠ ٤٩٢	٢٢٤ ٥٠٥
النسبة المئوية	٢٨/٥٢ بالمئة	٧١/٤٨ بالمئة	١٠٠ بالمئة

اما بعد القرار المذكور فهو :

قضاء اسكندرون	١٢ ٣٠٧	٢٨ ٩١٠	٤١ ٢١٧
» بيلان بما فيه الريحانية	٢٥ ٠١٤	١٦ ٩٥٥	٤١ ٩٦٩
» انطاكية بما فيه الاردو	٤٣ ٩٢١	٨٧ ٩٧٣	١٣٥ ٨٩٤
المجموع	٨٥ ٢٤٢	١٣٣ ٨٣٨	٢١٩ ٠٨٠
النسبة المئوية	٣٨/٩٠ بالمئة	٦١/١٠ بالمئة	١٠٠ بالمئة

وكيفما كان الأمر ، فان العناصر التركية ، حتى في الوقت الحاضر ، لا تؤلف جماعات قد انضمت وتجمعت في منطقة معينة ، وانما هي متفرقة في جميع مناطق السنجق ، وسواء أكان في المدن ، ام في القرى فان الاتراك ، وغير الاتراك، مختلطون بعضهم ببعض وعائشون جنباً الى جنب .

وفي تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٥ « قرار المفوضية العليا رقم ٢٩٨٠ ، تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ » وحدت حكومتا حلب ودمشق بدولة[1] واحدة

(١) قبل هذه المدة ، ولمصلحة اقتضاها الاستعمار ، ووفقاً لسياسة فرق تسد ، كانت فرنسا قد قسمت سوريا الى دولة حلب ، ودولة دمشق ، وحكومة الاسكندرون ، وحكومة اللاذقية ، وحكومة جبل الدروز ، واقتطعت طرابلس الشام ، وبيروت ، وبعلبك ، وحاصبيا وراشيا ، وصيدا ، وصور ، والبقاع ، والحقتها بلبنان الصغير ، جاعلة من الجميع لبنان الكبير ، دون استفتاء اهاليها . ومن وراء هذا التقسيم اتجهت سياستها للاحتفاظ بالساحل بحكم مباشر ، وترك الداخل تحت حكم شبه تمثيلي ، ستراً للمقاصد .

دعيت الدولة السورية ، وبموجب قرار المفوض السامي رقم ٣٠١٧ ، تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٢٤ ، ظل سنجق اسكندرون مع بقائه جزءاً من الدولة السورية يتمتع بنظامه الاداري الخاص به ، الموضح بالقرار المذكور ، وبالنظام الاساسي المؤرخ في ١٤ ايار ١٩٣٠ .

تاريخ اعلان الدستور السوري

من قبـــل المفوض السامي المسيو بونسو

لقد نصت المادة الثانية من القرار رقم ٣٠١٧ على ان اللغة التركية تقبل كلغة رسمية اسوة باللغتين العربية والفرنسية .

وجاء في المادة الرابعة الفقرة الثالثة ، بانه يترتب على متصرف سنجق اسكندرون ان يتأكد من ان المعارف العامة منتشرة فيه ، وفقاً للاحكام الملحوظة في اتفاقية انقره ، المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ . وقد لحظ اخيراً المفوض السامي في المادة التاسعة من القرار المذكور فيما يتعلق بمهمة الانتداب الفرنسي ، ان اعمال متصرف اسكندرون لا تكون نافذة ما لم تقترن بتوقيع المندوب المعاون للمفوض السامي .

واخيراً لقد جاء في النظام الاساسي المؤرخ في ١٤ ايار ١٩٣٠ المنوه به والمصدق من جمعية الامم ، بان هذا النظام يمنح سنجق اسكندرون ، المعتبر جزءاً من سوريا ، نظاماً خاصاً يتعلق بالادارة والمالية من جهة ، ومن جهة اخرى يثبت الوضع الراهن المتضمن ارتباطه بحكومة سوريا من حيث التشريع والميزانية ، وتعيين كبار الموظفين والحكام الخ .

اما ما يتعلق باللغة التركية، فتطبيق النصوص كان دائماً في مصلحة الاتراك لدرجة يمكن معها القول بانهم كانوا يؤلفون عنصراً ممتازاً في السنجق .

فالموظف العربي يجد نفسه مضطراً من جراء ذلك، الى الالمام باللغة التركية ليتمكن من تمشية قضايا الاتراك عن معرفة تامة . بيد ان الموظف التركي يجهل بصورة عامة ـ وهذا امر هام ـ اللغة العربية .

هذا ، ورغماً عن ان النسبة المئوية للسكان الاتراك ٣٨/٤٠ بالمئة ، فان نسبة الموظفين الاتراك في السنجق تبلغ ٤٠/٧١ بالمائة ، وفي البلديات ٣٧/٨٠ بالمائة ، اي توازي من حيث العموم معدلاً وسطياً قدره ٤٠/٢٦ بالمائة .

اما ما يختص بالمعارف ، فقد تخطى السنجق اتفاقية انقره ، إذ ان عدد المدارس التركية هو ٣٥ من مجموع ٦٣ مدرسة ، اي بنسبة ٥٥/٥٥ في المائة في حين ان نسبة السكان الاتراك هي ٣٨/٤٠ في المائة ، وعدا عن ذلك فان نفقات التعليم السنوية قد بلغت ١٠٣٠٣٩٦ فرنكاً للمدارس التركية و٧٢٩٣٠٠ فرنك للمدارس الاخرى ، اي بنسبة ٥٥ في ٥٨ بالمائة .

٢٣٣ ـ هل العلويون عرب اقحاح ، وليسوا حثيين ، ولا اتراكاً ؟

ان العلويين عرب اقحاح من قبيلة « بهراء » احدى القبائل العربية القحطانية ، التي نزحت من الجزيرة قبل الاسلام ، وسكنت مشارف الشام ، كما جرى لبني غسان ، وتنوخ ، وسليم ، وغيرهم ، كما ذكر ذلك الهمداني ، المتوفى سنة ٣٤٤ هـ في كتابه صفة جزيرة العرب . والهمداني من اصدق وأقدم من وصف بلاد العرب جغرافياً و « اتنوغرافياً » وصف باحث محقق ، شهد له بذلك علماء الاستشراق من الفرنج ، فقد قال في كتابه المذكور ، المطبوع في لندن سنة ١٨٤٤ م في الصفحة ١٣٢ عند ذكره مساكن العرب « فان تياسرت من حمص عن البحر الكبير ، وهو بحر الروم ، وقعت في ارض بهراء ، هي لقاح ، اي اشداء لا يدينون لسلطان ، وهم اهل سؤدد وعز ، ثم من اميرهم مما يلي البحر « تنوخ » ، و « معكو » وهم منها « اي وسطهم » اللاذقية على شاطىء البحر الخ » .

فبعد هذه الشهادة الصادرة قبل الفرنسية ، والمنطبقة كل الانطباق على العلويين الساكنين بين حمص وبحر الروم حتى انطاكية واسكندرونة وطرسوس والذين كانوا لقاحاً ، لا يدينون لأحد ، بحكم شممهم العربي ، ومحيطهم الجبلي.

واذا عرفنا ان عشرات الالوف منهم ما برحوا في آذنه « اطنه » وطرسوس

وسط بيئة تركية ، محتفظين بلغتهم العربية ، رغم الضغط الشديد بشأن تبديلها باللغة التركية ...

بعد هذا ، وبعد انتفاء علاقتهم بالترك والحثيين ، كما سوف نذكره ، لا يبقى ادنى شك في عروبة العلويين .

٢ — لم يذكر احد من مؤرخي الفرنج ، ولا العرب ، حتى ولا الاتراك ، ان العلويين تكلموا باللغة التركية حتى مجيء السلطان سليم . فما عرفنا من اين فتق للبعض هذه الدعوى الغريبة ، والدعوى التي اغرب منها ، ان العلويين خافوا من اضطهاد السلطان سليم ، فصاروا يتكلمون بالعربية .

والمعروف ان السلطان فتح الشام وسعى لتقوية اللغة التركية ، وتكثير سواد العنصر التركي بواسطة التركمان الرحل الذين جرّ مجافلهم وراءه . فمن الخبط وتعمد قلب الحقائق ان يقال عنه انه قوّى اللغة العربية ونصر المذهب السني . ولو كان الاضطهاد يبدل لغة الاقوام المغلوبة على امرها لبدل البوليون لغتهم التي طاردتها فيما مضى ثلاث دول عظيمة كروسيا وبروسيا والنمسا مدة ثلاثة قرون فلم تفز بطائل .

٣ — ان العلويين مسلمون شيعيون جعفريون ، ولا فرق بينهم وبين بقية الطوائف الاسلامية الامامية الا ما اوجبته السياسة والبيئة ، وتقاليد العشائر التي توارثها سكان بلاد الشام ، واذا غلا بعض جهلائهم بالامام علي ، كرّم الله وجهه ، وتقوّل فيه بعض الاقاويل ، فذلك جهل دام بين هذا القوم المنعزل في معاقله الجبلية قروناً عديدة .

على ان شأن العلويين شأن بقية الطوائف الاسلامية الصغيرة ، كلما زادوا علماً وتهذيباً ، رجعوا الى الحظيرة الدينية والقومية الاصليتين .

٤ — ليس الاتراك من اعقاب الحثيين ، وليس لهم ولا للغتهم ، ولا لمنشئهم ، ولا لسحناتهم ووجوههم ادنى صلة بالحثيين . والبعد بين المغول اجداد الترك الحاليين سكان اواسط آسيا ، وبين الحثيين سكان غربي آسيا كبعد المشرقين .

ومن الغريب ان الاتراك بعد ان كانوا يعتزون برجال المغول وطغيانهم ، الذين قوضوا معالم الحضارة الاسلامية ، ودكوا صروح العمران الشرقي تقويضاً ودكاً لم يسبقهما مثال في الفظاعة ، امثال آتيلا ، وجنكيز ، وهولاكو ، وتيمورلنك ، بالنظر الى انهم كبار الفاتحين وعظماء القواد ، جاءوا الآن يربطون سلسلتهم بحلقة الحثيين المفقودة ، لان الحثيين قوم وُجدوا قبل الميلاد بخمسة عشر قرناً وسكنوا اواسط الاناضول ، وشمالي الشام ، وكان لهم دولة وصولة عظيمتان ، وحضارة زاهرة ، لا تزال آثارها ماثلة في قرقميش « قرب جرابلس » وقادش « تل النبي مندو » جنوبي حمص وغيرها . وما من مؤرخ في العالم استطاع ان يعرف حتى الآن كيف بدأوا ، ومن اين جاءوا ، ثم كيف انتهوا وانقرضوا ، واين ذهبت فلولهم . وجل ما عرفته اكتشافات الاثريين حتى الآن ، انهم كانوا في حرب وجدال دائمين مع فراعنة مصر ، والملوك الآشوريين وغيرهم ، حتى اضعفهم هؤلاء ومحوهم عن بكرة ابيهم ، دون ان يخلفوا خلقاً ، او تبقى لهم صلة مع احد .

ولم يجرؤ احد من شعوب الشرق الحاضرة على الادعاء بالانتساب اليهم الا بعض اخواننا الجركس ، وعندي لأحد فضلائهم واسمه الدكتور محمد علي حالوق ، وهو طبيب يقطن القنيطرة ، كتاب بالتركية دعاه « ايقاظ المؤرخين » حاول ببراهين عديدة ان يثبت العلاقة القوية بين لغة الجركس ، واللغة الحثية من حيث الهجاء والمعنى ، والاصطلاح ، وبين تقاليد وازياء هؤلاء واولئك .

ومثل الجركس في هذه الدعوى الارمن ايضاً . على ان هذه الدعاوى والبراهين لا تزال تحت النظر ، وان جاز للجركس والارمن الانتساب اليهم ، باعتبارهم من اقوام الشرق الادني ، وسكان جبل القفقاس وآرارات ، وعندهم بعض المشابهة بالحثيين كما يدّعون ، فلا يجوز للترك الذين نشأوا من حدود الشرق الاقصى واواسط آسيا ، ولم يعرف وصول الحثيين الى تلك الاقطار في بداءة عهدهم ، ولا انزواؤهم في ارجائها في آخر عهدهم . لا سيما وليس للغة الترك ، ولا للتقاليد ، ولا للسحن والازياء التركية القديمة اي صلة بلغة الحثيين

وتقاليدهم ، وسحنهم ، وازيائهم ، التي رأينا صورهـا البارزة في قلعة قرقميش وغيرهـــا .

٥ — والاغرب من كل ذلك ، ان يجهل ، او يتجاهل البعض نسب سكان ناحيتي الباير والبوجاق ، واصلهم، وكيفية وصولهم الى ناحيتهم الحاليتين . فهؤلاء تركمان سنيون ، لا علاقة لهم بالعلويين، لا حسباً، ولا نسباً ، ولا مذهباً. جاء هؤلاء حينما ، او بعدما جاء ابناء جلدتهم التركمان القاطنون حتى اليوم في اوعار حماه ، وحمص ، وتلكلخ ، والجولان ، عقيب ان فتح سليم الاول بلاد الشام ، وكانوا من الرحل ، من عشائر « انشار » و « يوروك » التركمانية المتنقلة حتى يومنا هذا في انحاء وسهول بلاد الاناضول الشرقية ، والمتوسطة ، جلبهم السلطان سليم والسلاطين والوزراء الذين خلفوه على بلاد الشام لتقوية العنصرية التركية ، واللغة التركية في هذه البلاد العربية .

وكان عدد اول من اتى منهم فيما قبل ، نحو تسعين الف خيمة ، وظل سيلهم الجارف يتدفق في اواسط القرن العاشر ، الى اوائل القرن الرابع عشر الهجريين . فما كانت النتيجة ؟

كانت انهم بدلاً من ان يتركوا البلاد العربية ، استعربوا هم في اللغة والعادات ، والازياء ، حتى صار الغريب لا يستطيع ان يميزهم عن ابناء العرب الاصليين بشيء . هذا على الرغم من ان بعضهم لا يزال محتفظاً بتركية قديمة سقيمة ، تشوبها الفاظ ومصطلحات عربية عامة جمة .

هذا وان هؤلاء التركمان ينعمون الآن بالراحة والهناءة مع جيرانهم العلويين، يقاسمونهم ثمرة الجهاد في ظل الحرية العربية الفكرية ، بعيداً عن كل فكرة لادينية ، واباحية ، واستبدادية .

ان فضلاء الترك القدماء لا يجهلون هذه الحقائق ، ولا نخالهم نسوا ، او تناسوا حالة ابناء جلدتهم ، وسيرتهم الذين تركوهم في ديار الشام .

٦ — وان كانت اسماء بعض الاحياء، والقرى، التي يقطنها العلويون في

انطاكية وحواليها دليلاً على كونهم اتراكاً حسباً ونسباً ، فقراهم في ألوية اللاذقية ، وحمص ، وطرابلس الشام ، كلها عربية الاسماء ، بل ان اسماء بقية انحاء انطاكية عربية ، وهي اكثر من التي اسماؤها تركية ، ومنها : الحربية ، والسويدية ، والمشراقيـــة ، والدرعوزية ، ودير الماشطة ، وعين الجاموس ، وعين السمك ، وامثالها مما لا يُعدّ . ومتى كانت اسماء الاحياء ، والقرى ، والمدن ، تدل على جنسية السكان ؟

اذكر ان في شمالي حمص على العاصي قرية اسمها « داسينة الاكراد » كان فيها اكراد قبل ٥٠ ـ ٦٠ سنة ، ثم رحلوا الى اماكن اخرى ، وخلفهم علويون ، وبقي اسم القرية كما كان . فهل يصح ان يقال عن هؤلاء العلويين اكراد ؟

وفي جنوبي اللاذقية قرية اسمها « عرب الملك » سكانها من مهاجري الجركس فهل صاروا عرباً بمجرد سكناهم في قرية اسمها عربي ؟

٧ ـ ثم ان اسماء أسر العلويين ، وعشائرهم عربية ، وعاداتهم ، وانسابهم واخلاقهم عربية ، ومروءتهم وألسنتهم عربية . فمن اسماء عشائر العلويين في جبال اللاذقية : الكلبية ، والحدادين ، والخياطين ، والمناورة ، والنواصرة ، وغيرهم ، وكلها كلمات عربية ، تدل على ان عروبة القوم عريقة في القدم ، وأقدم من القرن العاشر الهجري ، الذي جاء فيه السلطان سليم ، بل اقدم من الخمس والثلاثين قرناً الذي عاش فيه الحثيون .

تنتهي الردود والحجج العلمية ، التي فند بها علماء سوريا مدّعيات الاتراك وحججهم ، وهي تقنع العاقل المنصف ، الذي لا يدّعي الباطل ، ولا يبغي التعدي على غيره .

ولكن هل قنع الاتراك بها ؟ وهل قنع اعضاء عصبة الامم بها ؟

قد يقنعون ، ولكن مسألة الاسكندرون ، ولواء الاسكندرون ، لا تحتاج الى العلم والتاريخ ، ولكن تحتاج الى قوة توقف الترك عند حدهم ،

وتقضي على مطامعهم ، وتحتاج الى الاقلاع عن سياسة الاستعمار، وادعاء الباطل، ومناصرة الطامعين في سلب الغير ما بأيديهم من اراضٍ وبيعها لمن يخشون شره.

فلو انصفت الدول لقاومت الاتراك في مطلبهم ، ولمنعت فرنسا من تنازلها عن قطعة من اراضي سوريا لا تملكها ، وليس من حقها التنازل عنها للغير . ولمكنوا السوريين من مقاومـــة الاتراك وصدهم عن دخولهم الى اللواء بقوة الجيش والسلاح ! .

ان السياسة الدولية قضت بما قضت ، وفرنسا لم يهمها الأمر ، بل تواطأت مع انكلترا على إلحاق اللواء .

واخيراً وبعدما ذهب « دي مارتيل »، ولاح شبح الحرب، احتل الاتراك اللواء واعلنوا الاتفاق ، ووافقت عليه عصبة الامم في ٢٤ حزيران سنة ١٩٣٩ .

اما نحن السوريين ، فلم نوافق ، ولا زلنا نطالب ، وسنعمل على استعادته ما دمنا احيـــاء ، والايام دول ، وعلى الباغي تدور الدوائر ، وما مات حق ووراءه طالب .

٢٣٤ ـ تاريخ اتفاق الفرنسيين والاتراك على سلخ اللواء ، في ٢٤ حزيران سنـة ١٩٣٩

وفي ٢٤ حزيران ١٩٣٩ ، وُقّع الاتفاق بين فرنسا وتركيا على سلخ اللواء من سوريا ، وإلحاقه بتركيا « سلخ الله جلد من كان لهذا سبباً » . واقامت تركيا الافراح .

وفي سوريا ، قامت التظاهرات ، والاحتجاجات في كل مكان ، وظهرت الصحف وقد احاط بها اطار من السواد ، حزناً على اغتصاب هذا الجزء الغالي من الوطن العربي العزيز .

٢٣٥ ـ احالة الكونت دي مارتيل الى التقـاعد

وفي ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٨ ، اذيع في باريس خبر على جانب من

الأهمية مفاده : ان مجلس الوزراء الفرنسي ، قرر في جلسة عقدها في « الاليزه » تحت رئاسة المسيو « لبران » رئيس الجمهورية ، إجراء تنقلات وتشكيلات واسعة في السلك السياسي الخارجي ، وشملت هذه التنقلات « الكونت دي مارتيل » ، واجمعت آراء الوزارة على تقاعده ، وتعيين المسيو « غبريل بيو » خلفاً عنه .

والمفوض السامي الجديد ، بروتستانتي المذهب ، ومن كبار الديبلوماسيين الفرنسيين على ما ذكرت الجرائد. وكان حتى قبل ضم النمسا الى الريخ الثالث ، سفيراً لدولته في « فيننّا » .

ولد « بيو » عام « ١٨٨٣ » ، وهو نجل المسيو « رنيه بيو » الصحافي المحرر في جريدة « الطان » . وسينشر قرار تعيينه في الجريدة الرسمية يوم الخميس المقبل. وقد تلقى الكونت دي مارتيل خبر نقله ، وتعيين خلفه .

بذلك تنتهي المراحل بذهاب هذا المفوض ، الذي بدأ حياته السياسية في سوريا ، مقاوماً لاستقلالها ، محارباً لحركتها التحريرية ، معرضاً عن مطاليبها ، مضطهداً لاحرارها . ثم انقلب فجأة ، بعد تجارب مؤلمة ، فاصبح عاملاً على عقد المعاهدة ، وإنهاء الانتداب ، وصديقاً للوطنيين ، وساعياً للتعاون معهم ، وادخال سوريا عضواً في عصبة الامم ، وكاد يوفق ويؤدي واجبه ، لولا معاكسة الاحوال له ، فغالبته ، ووقفت وزارة « دلاديه » في طريقه ، ثم صدته وعطلت عمله ، وأعادته الى باريس .

وقد كان الصهيونيون اول من قاوم المعاهدة والاتفاق، وكان شبح الحرب في اوروبا ، وعداوة « دلاديه » وحزبه للوطنيين ومقاومتهم لاستقلال سوريا ، وقضية الاسكندرون ، سبباً آخر قضى بتنحية « دي مارتيل » وتأجيل البت فيما اتفق عليه مع الوطنيين .

ما هو الدور الوطني

٢٣٦ ـ تعريف الدور الوطني

يراد بالدور الوطني ، دور الحكومة الوطنية الدستورية الشرعية من سنة ١٩٣٦ ، الى سنة ١٩٣٩ . وقد رأس هذا الدور رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي ، وتولى الحكومة السيد جميل مردم بك ، وتعاون معه في الوزارة السيد سعدالله الجابري، فتولى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، والسيد شكري القوتلي فتولى وزارة المالية والدفاع ، والدكتور عبدالرحمن الكيالي، فتولى وزارة العدلية ووزارة المعارف . ثم اضيف الى هذه الوزارة مؤخراً السيد لطفي الحفار فتولى وزارة المالية بدلاً من السيد شكري القوتلي ، والسيد فائز الخوري فتولى وزارة الاشغال العامة . ثم انتهى امر هذه الحكومة في ٢٩ شباط ١٩٣٩ باستقالتها من الحكم .

وبقيت البلاد تدار بلا حكومة شرعية مدة شهرين ، او اكثر حتى جيء بالسيد نصوحي البخاري فتولى رئاسة الوزارة ، واختير معه السيد محمد خليل المدرس وزيراً للمالية ، والسيد سليم جنبرت وزيراً للاقتصاد ، والسيد حسن الحكيم للمعارف ، والسيد خالد العظم للعدلية فتسلم الحكم، ولم يطلب الى المجلس النيابي الثقة . ثم استقال هو ووزراؤه في ٤ حزيران ١٩٣٩ .

وفي ١٠ تموز ١٩٣٩ ، صدر قرار من المفوض السامي الجديد المسيو « بيو » بتأليف حكومة من المديرين .

وصدر قرار آخر بتعليق الدستور ، وتعطيل الحياة النيابية ، وعادت فرنسا المستعمرة المنتدبة الى سيرتها الاولى ، تحكم البلاد حكماً مباشراً بواسطة المديرين الذين يشرف عليهم المندوب السامي ومستشاروه في العاصمة .

٢٣٧ ـ ماهية الدور الوطني

وكان الدور الوطني دور انتقال من حكم انتدابي الى حكم استقلالي، ومن دور استعمار واستعباد ، الى دور حرية وسيادة . وكانت طبيعته ، تنفيذ المعاهدة التي وضعت حداً حقوقياً وسياسياً للانتداب في خلال مراحل انتقالية تمتد الى ثلاث سنين ، تعتبر اولها من سنة ١٩٣٧ ونهايتها سنة ١٩٤٠ . ويصفى اثناءها كل ما كان لفرنسا في سوريا من واجبات ، والتزامات دولية وصلاحيات . ومن ثم ترفع فرنسا الى عصبة الامم اقتراحها طالبة انهاء الانتداب ، والموافقة على المعاهدة ، وعلى استقلال سوريا ، وعلى قبولها عضواً في عصبة الامم كما جرى في العراق .

٢٣٨ ـ نهاية الدور وكتاب استقالة رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي

وفي ٧ تموز سنة ١٩٣٩ ، توجه رئيس غرفة رئاسة الجمهورية الدكتور نجيب الارمنازي قرب الساعة التاسعة والنصف، الى مكتب المجلس النيابي يحمل معه كتاب فخامة رئيس الجمهورية المتضمن استقالته . وكان قد سبقه الى هنالك رئيس المجلس النيابي السيد فارس الخوري ، فلما وصل استقبله في غرفة الرئاسة وتسلم منه كتاب استقالة الرئيس الاول ، وهذا نصه :

الى رئاسة المجلس النيابي

« منحني مجلسكم الكريم ثقته ، وانتخبني في اول جلسة عقدها لرئاسة الجمهورية ، على اثر عقد المعاهدة ، واقامة الصلات بين فرنسا وسوريا على قواعد التحالف والمودة ، وذلك تمهيداً لادراك هذه الامة الغاية الشريفة التي تسعى لها من الاستقلال والسيادة القومية ، وقد تعاقبت حكومات في سوريا ، وهي تبذل قصارى جهدها في سبيل ابرام العهد المقطوع ، والميثاق المعقود والثقة . انه ينطوي على الخطة الوحيدة التي تعزز جانب الوطن السوري وترفع من شأنه ، كما توثق الروابط بينه وبين الجمهورية الفرنسية ، حتى يسود علائقهما جو من الصفاء والاخلاص ، وحتى تقوى هذه البلاد على مغالبة الاحداث وصد الاطماع.

غير ان الجهود التي بذلت لم تؤدِّ الى نتيجة برغم الوعود الصادرة من رجال الوزارات التي تتابعت في فرنسا منذ سنة ١٩٣٦ الى الآن ، فذهبت ضياعاً تلك الآمال التي توجهنا بها الى سياسة التحالف والتعاقد ، وشهدنا عودة الى اساليب قديمة ، وتجارب جديدة ، تناقض ما تعاقدنا عليه ودخلنا الحكم على اساسه .

على ان حوادث الماضي ، وقرائن الحاضر لا تجعل مجالاً للشك في ان هـــذه الخطط التي يراد اتباعها ، واستئناف العمل بها، لا تثمر الا المشاكل والخلافات ، كما انها تضعف كيان هذه البلاد ، وتوهن قواها ، وتهدد مستقبلها. ولذلك لا ارى بداً عن الاستقالة من المنصب الذي وكلت اليَّ الامة القيام به ، ووثقت بي في تحمل اعبائه ، راجياً ان يكون في الايام المقبلة ما يخفف عنها العناء ، ويحقق لها ما تصبو اليه من الكرامة والمجد .

دمشق في ٢٠ جمادى الاولى ١٣٥٨ و٧ تموز ١٩٣٩

رئيس الجمهورية السورية

هاشم الاتاسي

٢٣٩ عودة وزارة نصوحي البخاري الى الحكم

ويظهر ان خلو الدولة من سلطة تنفيذية بعد استقالة الرئيس الاول ، ورئيس الوزارة ، حدت رئيس المجلس النيابي ، الى ان يدعو الوزارة المستقيلة للعودة الى الحكم ، بحجة انه وجد لهـا مبرراً دستورياً ، فأرسل الى رئيس الوزارة السيد نصوحي البخاري كتـاباً يفتي له فيه بمشروعية قيـــام وزارته بالاضطلاع بصلاحيات رئاسة الجمهورية بالوكالة، فقبل السيد البخاري هذه الفتوى واستدعى حالاً الوزراء المستقيلين هاتفياً لموافاته الى السراي ، فلبوا الدعوة ، وعقدوا اجتماعاً برئاسته ، قرروا فيه قبول نظرية رئيس المجلس .

وعلى اثر ذلك ، افضى السيد البخاري الى ممثلي الصحافة بالتصريح التالي :

« لا شك انكم تستغربون عودتنا من الانسحاب ، ولكنني بينما كنت قابعاً في داري قبل ظهر اليوم ، جاءني كتاب من رئاسة المجلس النيابي ، وعلى اثره استدعيت الوزراء وبحثنا الأمر ، وعقدنا النية على المثابرة على العمل في بضعة ايام انفاذاً لأحكام الدستور ، وهذا قرار المجلس :

« اجتمع مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة من يوم السبت في ٨ تموز ١٩٣٩ ، وتلا كتاب رئيس المجلس النيابي رقم ٥٥ المؤرخ في ٨ تموز ، وهذا نصه :

الى حضرة السيد نصوحي البخاري رئيس مجلس الوزراء

يؤسفني ان اعلمكم بان حضرة صاحب الفخامة الرئيس الجليل السيد هاشم الاتاسي ، ارسل اليَّ اليوم كتاب استقالته من رئاسة الجمهورية . وعملاً باحكام الفقرة الاولى من المادة ٨٦ من الدستور ، دعوت مجلس النواب للاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر من يوم الاربعاء الواقع في ١٢ تموز الحالي .

وحيث ان المادة ٨٤ من الدستور ، تنص على قيام مجلس الوزراء بمهام السلطة التنفيذية بالوكالة عند خلو سدة الرئاسة ، والمادة ٧٥ تنص على ان رئيس الجمهورية يعين الوزراء ، ويقبل استقالتهم .

وحيث ان هذا القبول يجب ان يتم بنفس الاسلوب الذي جرى فيه التعيين ، واستقالة وزارتكم التي قدمتموها لفخامته بتاريخ ١٥ ايار الماضي لم تقبل بعد بالصورة الدستورية الواجبة ، إذ ان فخامة الرئيس استقال من الرئاسة دون ان يصدر مرسوماً بقبولها ، وتنصيب مجلس وزراء يحل محل مجلسكم ، نرى من المقتضى الدستوري ان تبقوا مضطلعين بالمهمة الوزارية ، الى ان يبت المجلس في قضية رئاسة الجمهورية ليؤلف مجلس الوزراء الجديد على الاصول ، راجين ان يوافق ذلك رأيكم الموفق الى الصواب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
فارس الخوري

وبعد المذاكرة تقرر ان تثابر الوزارة على الاعمال حسب منطوق المادة ٨٤ من الدستور .

في ٨ تموز سنة ١٩٣٩

٢٤٠ - برقية البخاري الى الرئيس المستقيل

وارسل رئيس الوزارة عقب ذلك الى فخامة هاشم بك الاتاسي البرقية التالية :

حمص — حضرة صاحب الفخامة هاشم بك الاتاسي المعظم

تبلّغ مجلس الوزراء كتاب استقالة فخامتكم من رئاسة الجمهورية، فلا يسعه الا ان يعرب لفخامتكم عن عظيم اسفه لخلو سدة الرئاسة من شخصكم السامي في مثل هذا الظرف العصيب ، راجياً لفخامتكم طول العمر، وللوطن السعادة .

رئيس مجلس الوزراء
نصوحي البخاري

ختام الدور

٢٤١ ـ تعليق الدستور ، وتعطيل الحياة النيابية ، في ٩ تموز ١٩٣٩

وفي ٩ تموز سنة ١٩٣٩ ، اصدر المفوض السامي البلاغ التالي :

ان الاستقالتين المتعاقبتين لمجلس الوزراء ، ورئيس الجمهورية في سوريا اوجدتا فقداناً تاماً للسلطة التنفيذية ، مما يجعل تدخل السلطة المنتدبة الفوري امراً لا بد منه ، وهذه السلطة تجد لذلك نفسها مضطرة لايقاف تطبيق الدستور فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية والتشريعية ، وللنظر في ايجاد نظام موقت يساعد على ادارة البلاد بصورة طبيعية ومنتظمة .

لذلك قرر المفوض السامي ان يعهد بالسلطة التنفيذية تحت اشرافة الى مجلس مديري مختلف المصالح الوزارية ، تحت رئاسة مدير الداخلية ، وسيحدد تشكيل المجلس بقرار من المفوض السامي ، وسيكون من صلاحية رئيس مجلس المديرين اتخاذ قرارات بتعيين الموظفين المدنيين والقضاة .

وباستطاعته بعد موافقة المجلس اتخاذ مراسيم لها مفعول القانون ، وخاصة فيما يتعلق بالميزانيـة ، وستتخذ المراسيم الاشتراعية بعد موافقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة .

والمفوض السامي ، مفوض بان يصرح بان حكومة الجمهورية السورية ، وان تكن لا تريد ان تدع اي شك يخامر النفوس من ناحية وجود فرنسا في الشرق ، فانها لا تزال رغماً عن تقلبات الظروف الحاضرة ، امينـة على اهدافها العامة والدائمة في سوريا .

ان فترة الانتظار التي يصار اليها موقتاً في الشؤون السياسية لا تتعارض مطلقاً مع عزم فرنسا على المفاوضة لعقد معاهدة مع سوريا ، كما ان عطلة

السلطات المحلية في الوقت الحاضر سوف لا ينشأ عنها تعديلات اساسية في نظام البـــلاد .

٢٤٢ - وضع سوريا السياسي والاداري من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٩

ولوصف الدور بحقيقته ، وتسهيل فهم ما تم فيه ، بعدما ذهب « دي مارتيل » واستقال رئيس الجمهورية ، وتعلق الدستور ، وتعطلت الحياة النيابية ، واصبح الفرنسيون يحكمون البلاد مباشرة بواسطة مجلس المديرين ، يجب البحث اولاً عن وضع البلاد ايام العثمانيين ، وايام الانتداب بصورة وجيزة ، ثم بيان ما كان عليه شعور الشعب وآماله ، يوم تسلم الوطنيون زمام الحكم ، وكيف كانت الحياة النيابية في ايامهم ، ثم البحث عن حالة سوريا اقتصادياً، واجتماعياً، وروحياً . ثم بيـان المشاكل القائمة قبل الحكم وبعده . ثم تفصيل العوامل الداخليـــة والخارجية التي أدت الى اخفاق الدور .

من المعلوم ان الحكم العثماني زال عن سوريا والبلاد العربية في سنة ١٩١٨ بانتصار الحلفاء ، واشتراك العرب معهم ، واعلان الحكم العربي وتولي « فيصل » رحمه الله عرش سوريا .

وفي سنة ١٩٢٠ ، احتلت جيوش فرنسا « دمشق » وقضت على الاستقلال واخرجت الملك فيصل وحاشيته من الديار ، واعلنت الانتداب ، ووضعت يدها على مرافق البلاد ، وتولت مقدراتها ، وأدارتها كما تشاء .

ان الحكم العثماني ، وإن تم زواله ، لكنّ اسواءه ، وتقاليد الحكم الماضي، واساليب ادارته ، وتنظيمات القضاء في ايامه ، وقوانين البلاد بقيت كما هي .

وكانت سوريا في فجر الانتباه القومي ، والاحرار يودون تحقيق الآمال التي حلموا بها بعد الخلاص ، واعلان الاستقلال .

ولكن الشفاء من سقام القرون الاربعة الماضية لم يكن سهلاً ، بل كاد يكون مستحيلاً ، لتعوّد الناس على التوكل والاستسلام ، وعدم الاستعداد لما يخبئه الغد لهم وللبلاد .

ولما وقعت الحرب العامة سنة ١٩١٤ ، كان بؤس الناس يزداد ، ويزداد تألمهم وشكواهم من ظلم الحكام والحكومة ، وظلم جيشها ، وفوضى الادارة . وكان من حق هؤلاء ان يشكوا ، ويثوروا ، لأن وضع البلاد تحت حكم عسكري ، وادارة عسكرية ، جعل المفاسد تتناول اخلاق الناس، وتثير المنافع والمطامع ، حتى غدا التجار ، والزراع ، والموظفون ، واصحاب الاموال ، والمعامل ، والصناعات ، وارباب الاغلال ، يطلبون الربح من حيث اتى ، وكيفما كان ، ويلجأون الى الرشوة ، والمداورات ، والوسائل الاخرى لنيل مآربهم ، او لدفع الأذى والشر عنهم ، ففسدت اخلاقهم ، وفسدت مقاييس العلاقات التجارية المبنية على الثقة ، والشرف ، والربح العادل .

وكان من جراء الظلم الذي ارتكبه ولاة الأمر ، من مدنيين وعسكريين، ومن تقنينهم الاقوات ، والارزاق ، والحاجات ، وتجنيدهم ابناء الامة ، وتسلطهم على حرية البيع والشراء ، وتصريف المنتجات ، ومن ضبطهم للبضائع والاملاك، ان ساد النفاق ، وعم الرياء ، وتعودت النفوس الاحتيال ، وكثرت حوادث الاجرام ، ووقوع المحرمات ، وتهافت الامراء ، والضباط ، والجنود ، واغلب الموظفين ، على بيوت الخنا لمعاطاة الفحش ، وغدت بيوت الملاهي ملاجىء لهم للدعارة والفسق ، وإشباع الغرائز البهيمية ، وشرب الخمور ، وعم المرض في المدن والقرى ، وساءت التغذية ، وانتشرت الاوبئة ، وماتت الالوف بل مئات الالوف من الخلائق مرضاً وجوعـــاً ، واقفرت المزارع ، واضطر الجائع ـ وقد رأيته بعيني ـ ان يأكل الميتة ، ولحم الكلاب ، والحشائش ، وقسا جمال باشا المسمى بالسفاح في حكمه وظلمه ، وقتل الابرياء ، وسجن المئات ، وشنق الاحرار ، وهجّر الاسر .

ثم خسر العثمانيون الحرب ، واضاعوا الملك ، ودخل الحلفاء بجيوشهم البلاد العربية ، وعاونهم جيش الثورة التي اعلنها « الملك حسين بن علي » في بلاد الحجاز وخاض غمارها ، وقاد فصائلها اولاده البواسل « فيصل، وعلي، وعبدالله ، وزيد » ومعهم ضباط من العرب ، وجنود من ابناء سوريا، وفلسطين،

والعراق ، والحجاز ، تطوعوا معه لانقاذ البلاد العربية وتحريرها ، فتم لهم وللحلفاء النصر ، واعلن تحرير سوريا ، والعراق ، وفلسطين ، وشرقي الاردن، ولبنان ، والحجاز ، وبلاد نجد في ١٧ تشرين الاول سنة ١٩١٨ .

ثم جاءت هذه السنة والنقمة عامة ، والثورة لاهبة ، والفوضى شاملة . ولما تسلم الامير فيصل باسم والده ادارة سوريا ، واعلن استقلالها ، وبايعه اهلوها ، ونادى المؤتمر السوري بملكيته ، انتبه الناس من غفلتهم ، واستيقظ وعيهم ، وزال عن قلوبهم كابوس الماضي، وشعروا بلذة الفوز ، وتحقيق الأمل. ولكن كيف يتم لهم ما ارادوا وأمّلوا ، والماضي بقضه وقضيضه باقٍ كما هو كثير المتاعب ، كثير الاثقال ، عسير الزوال ، والوطن السوري تكتنفه مطامع المستعمرين ، وتلعب به ايدي السياسيين ! .

انهم تمنوا الاصلاح ، وارادوا الاستقلال والاستقرار ، ولكن لم يقدروا الاحوال العالمية حق قدرها ، ولا ادركوا الألاعيب السياسية ، ولا العوامل الموروثة التي تقف حائلاً دون كل امنية ، ولا عرفوا كيف توضع العثرات في طريق النهوض ، وكيف تتقلّب العلائق الدولية ، وتسيرها اعاصير المطامع ، ونحن في بدء التطور ضعفاء ، وفرنسا قوية تبيت لنا المكائد !!! .

أجل ! انهم جهلوا حقائق الواقع والزمن . ومن سوء حظهم وحظ الامة ان سوريا كانت فقيرة ، وخالية من هيئات اجتماعيـــة منظمة ، ومن احزاب سياسية رشيدة تقف حائلاً ضد المطامع ، وتحارب كل مفسد ، وترشد الامة وتعمل على الاصلاح ، وفرض الطاعة والنظـام ، وتعاون الحكومة على إقرار الأمن ، وتوجيـــه الشعب الى الاعمال المثمرة ، والغايات المثلى ، بدلاً من الاشتغال بالتافه من الاقوال ، والاعمال . ثم ان الاحرار الذين عذبوا في السجون ، وذاقوا آلام المنافي ، والزعماء الذين تولوا القيادة ، وبرزوا من بين الصفوف للمدافعة لم يكونوا تماماً عند حسن الظن، من حيث البصيرة، والحنكة، والدراية ، وحسن التدبير ، فلم يقدّروا المهالك ، ولا فهموا الحقائق، بل تغافلوا، وتنابذوا ، وتفرقوا شيعاً واحزاباً . واشتغلوا بالمعارضـــة في المؤتمر السوري

وخارجه ، وتخاصموا في الصحف ، وقاوموا « فيصل » وسياسته ، وسدوا عليه المنافذ ، وحملوا عليه وعلى حكومته ، ولم ينصفوه ، وهو المخلص لهم ولقومه والمؤمن بحق العرب ، والمجاهد لاطلاقهم من وثاق الاسر ، وتحرير رقابهم من ذل العبودية ، فكان خصامهم وبالاً عليهم وعليه ، بل وبالاً عليهم وعلى الاستقلال.

والغريب انهم اتهموه باشياء كثيرة ، وما ساقهم اليها الا العاطفة الهوجاء وما دفعهم نحوها الا الدعايات الملساء ، يحيكها وينشرها الاجنبي الرابض في بيروت ، ويبعث بها مع الخونة للدس (١) ، وتضليل الرأي العام ، ويحيك المؤامرات لهدم الكيان ، وما زال يعمل ويكد ، والقوم في غفلة ، الى ان دخل « غورو » بجنوده دمشق عاصمة سوريا ، وقضى على الحكم القائم ، وعلى الحركة الوطنية ، وعلى الحكومة العربية ، وذلك في سنة ١٩٢٠ .

ولما تم للفرنسيين ما ارادوا ، جاء « غورو » بجيش من الموظفين المستعمرين، وبجنود من السنغالية وسائر الاجناس ، لتنفيذ خطط الاستعمار ، وفرض الانتداب ، ودام هو ومن جاء بعده من المفوضين يتصرفون بالبلاد كما يشاءون باسم الانتداب من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٩ يشرعون ، ويدبرون ، ويولون ، ويعزلون ، وينفقون الاموال ، ويحكمون باسم عصبة الامم .

ونحن لم نخضع لسلطانهم ، ولم نعترف بانتدابهم ، ولم نرضَ باعمالهم ومشاريعهم .

وكان الفرنسيون يعملون على التفرقة ، ويسعون لاضعاف المقومات القومية، ويحاربون الحركة الوطنية ، فجزأوا البلاد الى دويلات وحكومات لهذه الغاية ، وأوجدوا المجالس التمثيلية ، والوزارات ، ليبرروا خططهم ، ويستروا مقاصدهم .

---

(١) وكان ممن يدس عليه الشيخ كامل القصار وجماعته ، والاستاذ كرد علي وجماعته ، وجميل الالشي وامثاله الذين حظوا بالعناية الكبرى وبالاموال الوافرة ايام جمال باشا السفاح، ثم نسيب البكري وامثاله الذين اكلوا الاموال من فيصل وتألبوا عليه ، وبديع العظم ، وحقي العظم واصحابهما ، وكانوا ايضاً دعاة لفرنسا وانتدابها .

واتجهت سياستهم الى تثبيت اقدامهم في سوريا ، بتولية الموالين لهم ، واستخدام الانصار ، وخلق الطائفية ، وجعل السلطات « التشريعية ، والادارية ، والتنفيذية ، والسياسيـــة » بيدهم ، يقوم بها المفوض السامي ، ومندوبوه ، ومعـاونوه ، ومستشاروه ، يعاونهم الموظفون المحليون ، الذين تختارهم دوائر الاستخبـارات لتنفيذ اوامرهم ، وقد عززتهم قوة جيشهم ، ووجود بعض المشايعين لانتدابهم ، واشتغال الدول بعضها ببعض ، وانفرادنا نحن بالنضال دون معين ، فأكثروا من الجيوش ، وبنوا الحصون والقلاع ، والثكنات والمطارات ، وشيدوا المعاقل ، والقصور والدور ، ، وضبطوا الاراضي والاماكن لمؤسساتهم وإقامتهم ، كأنهم مخلدون ، وان انتدابهم سوف لا ينتهي ، وكأننا سوف لا نقاومهم ، ولا نثور عليهم .

ولاتمام مقاصدهم ، وإحكام تدابيرهم ، لجأوا الى إحداث الفتن ، وايقاظ النعرات الدينية ، والعرقيـــة ، وإشعال نار الثورات لاذلال الشعب وقهره ، وبذروا بذور التعصب لايقاع الخصومات ، وقسموا المذاهب والطوائف ، وسنوا لكل منها قانوناً ، واقاموا لها المحاكم ، ليبقى الجميع تحت نفوذهم وسيطرتهم ، ويمنعوا وحدة الرأي ، ووحدة القضاء ، ووحدة البلاد .

وبحسب ما تعودوه في المستعمرات المتأخرة ، نصبوا انفسهم اسياداً على سوريا ، وباسم الواجبات الدولية ، جعلوا حق التشريع بيدهم ، ووضعوا المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا تحت تصرفهم واشرافهم ، وتصدوا للاوقاف الاسلامية وهي ثروة السلف الصالح ، فربطوا ادارتها بهم ، وربطوا كل وزارة ، وكل محافظة ، وكل بلدية ، وكل قضاء ، وكل مصلحة محلية في الأمن والشرطة ، بمستشار من قبل المفوضية ، وجعلوه هو المرجع لكل قرار ، ولكل امر ونهي ، وأوجدوا دوائر للتجسس ، ومصلحة للبدو ، وضباط استخبار للاشراف على شؤون القرى ، وألّفوا حرساً خاصاً من اجنـاس شتى لتنفيذ اوامر هؤلاء الضباط والمستشارين ، وانشأوا محاكم اجنبية تحمي مصالحهم ، وتزيد تسلطهم .

ولتقليل كثافة العرب في هذه الديار العربيـــة ، اباحوا الهجرة اليها ،

فالتجأ اليها الارمن ، والكلدان ، والاكراد والسريان ، من تركيا والعراق ، ليكونوا لهم عدة في ايام الشدة ، وعوناً في الرخاء .

ولم يقف تصرفهم الكيفي وسياستهم الاستعمارية « هكذا اريد فيجب ان تريد » عند حدود الادارة والاشراف والتشريع ، بل اتسعت حدودها ، وامتد سلطانها الى اقتصاديات البلاد وعمرانها ، والى اجتماعيات الامة وثقافتها ، فعمدوا الى سياسة الافقار ، والافساد ، ليبقى السوريون خاضعين مدحورين .

وعمدوا الى فتح الطرق العسكرية ، وايجاد شبكة لاتصال بعض الجيوش ببعض ، والوصول الى مواقع الثوار ، فيسهل عليهم قمع الثورات ، وسوق الجنود ، وقوى الأمن ، الى حيث شاءوا . وعمدوا الى افساد الاخلاق ليلهوا الشعب بما يشغله عن التفكير والمطالبة بحقه ، والمقاومة لما يضره ، واتخذوا للافقار عدة وسائل ، منها وضع يدهم على الجمارك ، وعلى التشريع المالي ، وعلى سياسة التصدير والاستيراد ، فتولوها حسب مراميهم ومنافعهم ، وسيَّروا التجارة والصناعة لترويج منتوجات بلادهم ، وتشغيل رأسمال متموليهم ، وهيمنوا على النقد السوري المتداول فمنحوا « البنك السوري اللبناني » ، وهو مؤسسة فرنسية ، حق اصدار النقد ، وجعلوه مصرف الدولة ، واستثمروا المنابع الطبيعية فمنحوها لشركات فرنسية واجنبية ، وجمعوا الذهب الذي كان في البلاد من ايام الحرب الاولى من يد السكان واستبدلوه بالورق السوري والفرنك الفرنسي فنقلوه الى بلادهم . وفي سنة ١٩٣٦ ذهب الباقي ، وهو اقل من ثلاثة ملايين ليرة ذهبية ، بسبب هبوط الفرنك والليرة السورية .

وبقي ميزاننا التجاري مائلاً نحو التدهور ، ولم يرتفع مرة حتى نغطي عجزنا فأورثونا الافلاس ، ولم نستطع النهوض لاننا لسنا احراراً في تصريف الانتاج وحماية مصنوعاتنا كما علمت ، وكأن الفساد الاجتماعي الذي اصابنا من الحرب الاولى لم يكفنا فبلونا بفساد آخر ، فتحوا بيوت البغاء والدعارة في القرى والاقضية والمدن ، حيثما حل جيشهم ، واجبروا المحافظات على تشييد محلات للدعارة ، وسمحوا للراقصات من فرنسا وغيرها بدخول سوريا ، ليسلبن

الشباب قلوبهم واموالهم ، ويلوثن سمعتهم وشرفهم ، ويعودنهم على اتيان المنكر، وغشيان المواخير ، فتزول مروءتهم ، وتذهب عزتهم ، ولا يبالون بمستقبل حياتهم ، ولا استقلالهم ، وسهلوا فتح المقاصف « البارات » والخمارات فزاد عددها اضعاف اضعاف ما كانت عليه قبل مجيئهم ، وانتشرت المسكرات والمخدرات انتشاراً هائلاً عم الطبقات العاملة والفقيرة .

وبعد نضال شاق ، وكفاح مستميت ، قامت به « الكتلة الوطنية » التي كانت وحدها تعارك المستعمر ، وتقف في وجهه ، وتقود الشعب ، وتقدم على قبول المنافي والحبوس ، بقلب طيب عامر بالايمان ، وتتحمل البؤس والعذاب ، وتهدم ما بناه الاجنبي ، وتخرب خططه حتى لا تستقيم قدماه ، وتحتج ، وتقيم التظاهرات فلا يدّعي اننا راضون بانتدابه واعماله مدة تسع عشرة سنة . وبعد ان أبلت الكتلة الوطنية البلاء الحسن لايقاظ الشعور القومي ، وقوّت روح المقاومة والتضحية ، وربّت جيلاً من الشبيبة يتحلى بالعزة القومية والهمة الوثابة.

وبعد أن اجبرت السلطة الفرنسية على التراجع عن سياستها الاستعمارية ، والاعتراف بخيبة انتدابها امام عصبة الامم وقول بونسو : « ان السوريين لا يمكن ان يقبلوا بالانتداب » ، ولا ان يُحكموا بالحديد والنار ، وهم طلاب وحدة واستقلال وسيادة . وبعدما رضيت بالتفاهم على هذه الاسس ، وعقد المعاهدة وتعهدت بادخالنا عصبة الامم . وبعد ان استمرت الاضطرابات والاضرابات اثنين وسبعين يوماً احتجاجاً على اعمال العنف والاضطهاد .

اقول بعد كل هذا ، تنادى الفرنسيون ، ورجال الكتلة الوطنية للتفاهم ، وجرى الاتفاق ، ووضع البيان ، وسافر الوفد الى باريس ، وانعقدت المعاهدة، ثم جرت الانتخابات « وكانت استفتاء لما تم ». واجتمع المجلس النيابي، وانتخب السيد هاشم الاتاسي رئيساً للجمهورية ، ومنح المجلس ثقته للوزارة التي تألفت من الاربعة أشخاص الذين ذكرناهم سابقاً ، وباشروا اعمالهم لتحقيق مبادىء الكتلة ، وكانوا واثقين ان المعاهدة وهي « الخطوة الاولى » في طريق التحرر والخلاص سيصدقها مجلس النواب الفرنسي ، وان السنين الثلاث ، سني الانتقال

ستتم بهدوء واطراد ضمن نطاق التعاون ، وتسهيل العقبات ، ونقل الصلاحيات من ايدي الموظفين الاجانب الى ايدي السوريين ، وسيسلم الجيش الحاضر الينا بعدته ، وعدده ، وثكناته ، وتجهيزاته ، وستعود الينا المصالح المشتركة بدوائرها ، وموظفيها ، واضباراتها ، وستتمتع بجميع الواجبات ، والصلاحيات ، والتعهدات ، التي كان يمارسها المفوض السامي باسمنا ، وسينتهي كل ما يقال له « انتداب » حتماً بانقضاء المدة ، ونتحرر من القيود ، ونخلص من الشباك ، ونباشر بناء كياننا ، واقامة صرحنا كما نريد مع تنفيذ عهدنا بالسيادة والوحدة العربية .

وكان يمثل فرنسا في سوريا « الكونت دي مارتيل » الذي بات يجدّ ويسعى لانها ، الأمد ، بتعاون ووفاق ، آملاً ان ينهي حياته السياسية باتفاق يمجد اسمه ، يعاونه في السياسة والتوجيه المسيو « كيفر » رئيس غرفته ، وكان ضليعاً في اللغات الغربية ، والسياسة ، والقانون ، مطلعاً على قضايا سوريا ولبنان اطلاعاً واسعاً . ويقوم على امانة سر المفوضية المسيو « ميريه » ، ويمثله في حلب المسيو « دافيد » ، وفي دمشق « الكونت استوروغ » وهو فرنسي الجنسية ، بولوني الأصل . وفي اللاذقية المسيو « هور » . وفي حمص وحماه المسيو « برتيلو » وكان القائد الأعلى للجيش الجنرال « هوتزينجر » الزاسي الأصل ، واستعماري محض .

وقبل اتمام المعاهدة ، كان رجال المفوضية ، والجيش ، وضباط الأمن ، والاستخبارات ، على وفاق تام في محاربة الوطنيين ، والحركة الوطنية ، واقصاء الزعماء عن قيادة الشعب ومحاربة نفوذهم ، والقضاء على شعبيتهم ، ثم انقسموا بعد الاتفاق الذي جرى في ١ آذار سنة ١٩٣٦ الى قسمين : قسم ماشى « دي مارتيل » بسياسته الجديدة ، وخضع للواقع ، والقسم الثاني بقي مصراً على عدائه وكيده اشد مما كان .

وكانت الحكومات المحلية التي توالت على البلاد قبل ان تتسلّم الكتلة الوطنية زمام الحكم لا سطوة لها في ادارة الحكم ، ولا صلاحية لها ، وجل ما تملكه حق امضاء المراسيم وتحويل الاوراق ، والمعاملات ، واصدار القرارات الوزارية

بعد اخذ موافقة المستشارين والمندوبين . وكان الوزراء يمثلون المقام ، ويتحملون المسؤولية ، دون ارادة كأنهم آلة للتمثيل لا للحكم . واذا عجز الناس عن قضاء مصالحهم وإسماع شكاويهم لجأوا الى الدوائر الفرنسية وقابلوا المستشارين لقضاء مصالحهم وازالة الظلم عنهم ، وبذلك فرضوا سلطانهم ، وعلموا الشعب الخنوع لموظفيهم .

وكان ضباط الاستخبارات في الاقضية مع قوى المليس ، وضباط العشائر مع قوى الصحراء المسلحة ، هم الحاكمون والمسيطرون على سكان القرى ، وعلى العشائر ، يتدخلون في امورهم ، ويمارسون الاستعمار المعهود في ادارتهم ومعاملاتهم .

٢٤٣ ـ نفسية الشعب عندما تولى زعماء الكتلة الحكم

ولما تولى زعماء الكتلة الوطنية زمام الحكم ، وجدوا حالة الحكومة على هذه الصورة ، ووجدوا الشعب ناقماً على ولاة الادارة ، وحكام القضاء ، وعلى الدرك والشرطة ، متأثراً من اسواء الادارة ، ومن المداخلات ، والمحسوبيات ، والرشوة .

وكان المتعلمون خريجو المدارس يطرقون ابواب الحكومة لينالوا وظيفة ، فيُصدّون عنها اذا كانوا من الوطنيين . واما الانصار فيُفتح لهم الباب على مصراعيه وتعطى لهم الوظيفة ولو اختل الميزان .

ولتوالي العهد ، ودوام الظلم والاجحاف ، كاد اليأس يستولي على النفوس وينقطع الرجاء من كل اصلاح . فرجال الدوائر تعوّدوا الكسل ، وارباب الدواوين تعودوا الاهمال ، وبحسب المركزية الشديدة ربطت المراجع والمعاملات بسلسلات من المراتب اضاعت الثقة ، وعطلت المصالح ، ووقف دولاب العمل والتجارة ، وزاد عدد العاطلين ، وثقلت تكاليف المعيشة .

وبعدما انتهى دور الانتداب ، ومعه الحكم المضطرب ، واستبشر القوم بالفرج ، وأمّلوا بالاصلاح ، فوجئت البلاد بهبوط الليرة السورية ونزول الفرنك

فاضطربت الاسواق التجارية ، وخاف التجار على بضائعهم واموالهم ، وارتفعت الاسعار ، وطلع علينا الترك بوجوههم العبوس وعدائهم القديم ، فطلبوا من فرنسا اعادة النظر في معاهدة « انقره » وتصحيح الحدود ، وطلبوا عدم البت في المعاهدة السورية ، واثاروا قضية لواء الاسكندرون ، ورفعوا طلبهم الى مجلس عصبة الامم ، ولم يخلص لنا الفرنسيون فيما عاهدوا الوطنيين عليه ، واثاروا المعارضة ، وغذوها بنفوذهم واموالهم ، وبثوا دعاياتهم لتشويه المعاهدة ، واستكتبوا بعض الصحف لهذه الغاية .

وكانت فلسطين تتأجج بنار الثورة ، ودماء العرب تسيل هدراً في سبيل مقاومة الانكليز ، ومحاربة الصهيونيين .

وكان المبعدون السياسيون ممن تركوا الوطن هرباً من الظلم ، وممن ثاروا والتجأوا الى البلدان المجاورة ، يلحون بالعودة ، ونحن نراجع الفرنسيين للسماح لهم، وهم يحاولون ويبطئون ، ثم قبلوا بعودتهم والعفو عنهم الا تسعة من المحكومين منهم .

وكان على الحكومة الوطنية تنفيذ المعاهدة ، وتسلم الصلاحيات ، وتصفية الحسابات ، وتنظيم مكاتب الكتلة وتقويتها حتى تبقى الصلة المتينة بين الشعب وبين حكومته .

وكان من ضرورات الحكم تنظيم ميزانية الدولة، واصلاح جهاز الحكومة ، وتطهير الادارة من اهل العجز وسوء اتصاله ، وتصنيف الموظفين ، وتأمين الأمن ، والمحافظة على حقوق الاقليات ، وتطمين الرأي العام ، وتوجيه الصحافة ، وتهيئة الملاحق للمعاهدة، والعمل مع المجلس النيابي ، وايجاد التوازن بينه وبين الوزارة ، ومعالجة القضايا الخارجية . وكان لا بد من ايجاد التمثيل الخارجي في مختلف العواصم ، وإعداد موظفين له ، ونحن لا نملك احداً يعتمد عليه .

ولم يكن بالامكان غض النظر عن الامور الاجتماعية ، والمسائل القومية ، بل كان من المحتم علينا الاهتمام بها ومعالجتها ، وعدم إغفال القضايا الثقافية ،

والتجارية ، والاقتصادية ، وهي عماد الاستقلال ، ومنها قضية الاعاشة، ومحاربة الغلاء ، وهبوط العملة ، وتشغيل العمال ، ومحاربة البطالة ، ومقاومة مفاسد المحسوبية والرشوة وغيرها مما ابتلينا به ، ثم الوقوف أمام طموح طلاب الوظائف والكثرة من طلاب الحاجات .

وكان مفروضاً على رجال الحكومة الوطنية العمل بخطط حكيمة، وادارة حازمة ، لتركيز الوحدة في القلوب ، وتأليف اهالي الاماكن المتباعدة، وتثبيت الاستقرار ، وتعيين اشخاص من الاكفاء للمحافظات ، واقصاء من كانوا شراً على الوطنيين ، وضرراً على البلاد .

وكان علينا تربية النشء الجديد، وتهذيب اخلاقه ، وتزويده بخير الفضائل، وتعويده حب التعاون والنظام .

٢٤٤ ـ ما عملته الحكومة الوطنية ايام حكمها من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩

ماذا فعلت الحكومة وهذه نفسية الشعب وهذه آماله، وهذا ما ينتظر عمله؟ هل كان لها برنامج للعمل ؟ وما هي الخطط التي رسمتها للبدء بالأهم ؟ وكيف قضت سني الانتقال ؟ ولماذا اصطدمت مع الفرنسيين ؟ وما هي العوامل التي ادت الى تعليق المعاهدة والدستور ؟ وهل حلت المسائل التي سردناها ؟

ان الجواب على هذه الاسئلة ستجده في المقدمة التي سأقصها عليك ، وفي تراجم الرئيس الاول والوزراء كل بمفرده ، حتى تعلم ماذا عملنا، وما هو الذي لم نستطع عمله ، ولماذا خاب الدور ، وبماذا انتهى .

المقدمة :

ذكرتُ انني سافرت الى جنيف موفداً من قبل حكومة «عطا الايوبي» للدفاع عن قضية الاسكندرون ، ولما عدت الى سوريا في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٧ ، وجدت ان اخواني السيد جميل مردم بك ، والسيد سعدالله الجابري ، والسيد شكري القوتلي ، قد ألفوا الوزارة ، واختاروني وزيراً

للمعارف والعدلية ، وباشروا عملهم ونالوا ثقة المجلس ببيانهم، فباشرت عملي وانا اشعر بثقل المهمة ، ومسؤولية الواجب. ولما سألت زميلي السيد سعدالله الجابري وزير الداخلية والخارجية ، لماذ اخترتم وزارتكم على هذه الصورة ؟ قال لي :

« ان الوزارة لم تتألف الا بصعوبات جمة لانقسام الرأي بيننا وبين اخواننا الوطنيين ، وكثرة الطالبين، وأخصهم السيد لطفي الحفار، والسيد فائز الخوري، والسيد نسيب البكري ، والسيد خليل معتوق الذي اصبح فيما بعد اكبر عدو لنا ولبلاده ، واكبر خصم للحكومة الوطنية . ترك سوريا وسافر الى باريس ليدس علينا ويحاربنا في بلاد الفرنسيين بماله ودعاياته ، فاضطررنا الى اختصارها واقتصارها على الزعماء اعضاء المكتب الدائم حرصاً على الانسجام واتفاق الكلمة واجابة لرغبات الآخرين ، ثم قلنا البقية يأتي دورهم في المرحلة التالية والوزارة القادمة » .

فأجبته انكم لم تصيبوا عين الصواب . وان كان قولكم صائباً ، ورأيكم سديداً . ولكن الأصوب لو بقينا خارج الحكم ، نوجه الحكومة ، ونشرف على تسلّم الصلاحيات ، فان تعسرت الامور وتأزمت استقال الوزراء ، وبعثنا غيرهم ، وكنا عوناً لهم ، حتى تبقى الكتلة قوة لمواجهة الطوارىء ، والا فاصحاب شهوة الحكم وذوو المراجعات سيمتعضون منا ، ويحملون في قلوبهم علينا غصة ، والشعب قد لا يجد من يوجهه ، ولا من يخفف من غلوائه ، فنقع في الخطأ الذي وقعنا فيه ايام المرحوم « فيصل » . قال هذا صحيح ، ولكن قضي الأمر فلنتدبر .

ثم سألته : هل قررتم والرئيس الاول « برنامج العمل » وما هي الخطوط الكبرى التي ستسير عليها الوزارة . قال: غداً نجتمع عند رئيس الجمهورية ، ونتذاكر ونقرر ما يلزم .

وعدتُ الى نفسي وقلت نجتمع ونبحث ونقرر ! اذاً ليس هنالك برنامج معين ، ولا خطة مرسومة . ثم سألته: وهل الرئيسان لم يقررا ماذا يجب ان

نعمل ، ونحن في دور جديد ، وأمام مرحلة انتقالية ؟ وهل ننسى ان البنيان الذي لا مخطط ولا اساس له ينهار عند هبوب العواصف، وكل عمل لا توجيه فيه ينتهي بالفشل . قال هما مثلي ومثلك .

اجل ! هذا اول خطأ بدأت به وزارتنا . ولعل لهم عذرهم ، وانتظرت الغد ، وفي الغد اجتمعنا ولم نقرر خطة ما ، وكل ما قررناه ان نعالج الموقف الخارجي مع الفرنسيين اولاً ، ثم نعمل بسياسة لكل حادث حديث ، ولكل يوم رزق جديد ، الى ان تنتهي فترة الانتقال . ولكن ما العمل وقد اشتركنا معهم في المسؤولية فلنعتمد على ايماننا الوطني ، ومبادئنا القومية، ونياتنا الخالصة ، ولا نشذ عن الجماعة ، لأن التضامن شرط ، والتعاون كفيل بالخير .

ولما كانت مهمتنا بطبيعة الحال « انتقالية » لتسلم الصلاحيات ، واداء الامتحان « امتحان الكفاءة للاستقلال » واجراء تجربة الحكم مهما ثقلت الاعباء . وبما اننا سنسير بالمهام المصلحة العامة ، والحرص على اداء الواجب ، فأصبح كل وزير مسؤولاً عن وزارته ومحاسباً على عمله . وبما ان لكل منا استعداداً خاصاً ، وعقلية خاصة ، فقد قضينا ثلاث سنين على هذه الصورة مخيرين تارة ، ومسيرين اخرى .

ولما انتهت مهمة « دي مارتيل » من سوريا ، وجاء « بيو » تحولت اعمالنا في الوزارة من التهيئة والتأسيس الى المقاومة والامتناع عن التعاون ، لأن الفرنسيين وعلى رأسهم هذا المفوض ، كشفوا القناع عن وجوههم ، واشتدوا في محاربتنا لهدم الدور والخلاص من القائمين على مقدراته .

ولبيان ما تم بهذا الخصوص ، سأسجل ما كان من نتائج الدور ، وما عمله كل منا في وزارته الى ان استقلنا من الحكم ، وعُلّق الدستور ، وأغلق الفرنسيون المجلس ، وعطلوا الحياة النيابية ، واستعادت فرنسا ما وعدت به ، واعلنت الحكم المباشر ، وعاد الانتداب شراً مما كان ، وحل ما ليس بالحسبان.

٢٤٥ ـ اعمال الرئيس الاول السيد هاشم الاتاسي من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩

ارى من الواجب عليّ ، ان اعترف بان الرئيس الاول السيد هاشم الاتاسي

صرف همته طيلة مدة رئاسته لتطبيق الدستور ، وعدم الخروج عن احكامه ، واحكام القانون . وكان يرتب اموره العامة والخاصة بدقة ، ويدبر نفقاته بحرص واقتصاد ، ويتناول مخصصات القصر ولا ينفقها الا بمقدار ، وكما تقضي الضرورات الرسمية .

والسيد الاتاسي إذ يمسك ما في يده ، يتعفف عن اموال الدولة ، ولا يأخذ الا ما فرضه له القانون ، وكان نزيه القلب ، رضي الخلق ، متواضعاً للناس ، ودوداً للرفقاء ، كتوماً للاسرار ، يقرأ الجرائد ، ويطلع على الاخبار ، ويدرس التقارير ، ويدقق في المراسيم والمشاريع التي ترد اليه ، ويمارس مهام الرئاسة ، كما نص عليها الدستور ، ولا يتدخل في شؤون الوزارات والوزراء ، ولا يعرقل سير المراسيم ، ولا تنفيذ القرارات .

وكان يعقد جلسات مجلس الوزارة في قصره ، خلافاً لما هو جارٍ في جمهورية لبنان ، ويتداول بينه وبين الوزراء المسائل العامة ، ويسأل رأيناً فيها . واذا كان له رأي خاص ابداه بكل تحفظ ، ولا يتحمل المسؤولية بما يبديه ، وقلما يتمسك برأي له ، او يفرض ارادة في مسألة ما . وكانت رئاسته مثلى للدستورية ، ونعمى لزمن السلم .

وكان يثق بأمين سره السيد نجيب الارمنازي ، ويعتمد عليه وعلى رأيه ، وعلى دراسته ، ولا يثق بسواه . واذا عُرض عليه معروض ، او قرار ، او تقرير ، او مرسوم ، او بعض المشروعات حوّلها اولاً اليه ، ليدرسها ويشرحها له ويبين ملاحظاته عليها ، ثم يوقعها ويبعث بها الى مراجعها المختصة بالطريق الرسمي الذي كان يحرص على اتباعه .

وكان يستشير السيد فارس الخوري رئيس المجلس النيابي ، ويستطلعه الرأي ، والسيد فارس الخوري كان من عادته ، لعلمه الواسع وكثرة اختباراته ونظرياته ، يعطي الآراء ولا يجزم بها ، ويفتي عدة فتاوى ولا يتمسك بواحدة منها . ومع هذا ، كان الرئيس يراجع غيره من الذين يألفهم ويثق برأيهم من غير الوزراء عندما لا تتفق الفتوى وما يراه .

ولطول السنين التي جاهدنا واياه في ميدان العمل الوطني ، بقي على تفاهم ، واتفاق في الرأي والعمل ، مع رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك ، والسيد سعدالله الجابري ، والسيد شكري القوتلي ، في المراحل الاولى من الوزارة .

وكان السيد سعدالله ، يحيطه بعنايته الفائقة ، كما يحيطه بتعاليمه واوامره المشددة التي ضيّقت عليه انفاسه ومنعت اختلاط الناس به ، كما فعل اخوه السيد احسان الجابري « بفيصل » .

ولما اعتزل السيد شكري القوتلي من وزارة الدفاع والمالية ، في ٢٢ آذار سنة ١٩٣٨ ، تأثر من تركه العمل ، وكان يثق به ويؤمن باخلاصه وحبه له ولبلاده . وكان يود بقاءه مع اخوانه الوزراء ، ولكن السيد شكري حرد على تصرفات السيد جميل مردم بك أثناء وكالته لوزارة المالية ، واتفاقه مع البنك السوري قبل عودته من الحج ، إذ كان يود هو بذاته ان يتمم الاتفاق ويوقعه ، فآثر الاعتزال على البقاء ، وتشاءم من اعمال الفرنسيين ، وتسويفهم ، ومماطلتهم في امر البت بالمعاهدة . وشكري بك رجل حذر ، يحسب للعواقب حسابها ، ويميل بطبعه للتشاؤم لمرضه ، وما اصابه في سابق جهاده من تجارب ومتاعب .

وبعد اعتزاله الحكم ، والحكم محك الرجال ، وكاشف الاخلاق ، بقي يتصل بالرئيس هاشم بك ويزوره في قصره كل يوم ، ويشير عليه بآراء يعتقد انها سديدة ، ويرفع اليه شكوى المراجعين ، وينقل اليه تقولات القائلين ، ويوجه اهتمامه الى معالجة الامور التي كانت تتفاقم ، ويقوى خطرها على مستقبل البلاد ، ويجتمع الى رجالات الوزارة ، ويتذاكر معهم بالقضايا العامة ، باعتباره رفيقاً لهم ورئيساً للكتلة الوطنية .

ولما اراد السيد جميل مردم بك الذهاب الى فرنسا لثالث مرة ، وأصرّ على ان يكون وحده « ليلاحق القضايا السياسية المعلقة ، ويحل المشاكل القائمة ، ويشرح للفرنسيين ولوزارة الخارجية وجه الاختلافات بيننا وبينهم ، ويطلعهم على ما يفعله رجال السلطة الفرنسية في سوريا من المؤامرات ضد العهد الوطني ، وسياسة التفاهم ، وكيف يحيكون الفتن ، ويوقعون الحوادث في المحافظات ،

بواسطة ضباط الاستخبارات ، ورجال التحري والجيش ، ويعلمهم تفاصيل تحريضاتهم ، وتحريكاتهم ، وحملهم سكان الجزيرة ، وجبل الدروز ، وبلاد العلويين على اعلان العصيان ، ومهاجمة المخافر ، وخطفهم محافظ الجزيرة السيد توفيق شامية ، وقتلهم سبعة من رجال الدرك ، وتصديهم لسيارة محافظ جبل الدروز السيد نسيب البكري ورميهم اياها بالرصاص ، ويقيم لهم الأدلة والبراهين على وقوع هذه الحوادث وغيرها ، ويظهر كذب تقاريرهم ، وما لذلك من تأثير في سير العلاقات وسمعة فرنسا » .

ولكن لم يشأ الرئيس ان يأذن له بالذهاب، خوفاً من تساهله معهم وتفريطه بحقوق البلاد، فتعدّل المعاهدة ويضع الحكومة أمام « الأمر الواقع » بحيث لا يمكن ان ترفض ، وإن رفضت فالعواقب وخيمة . وقاوم ذهابه ، وأصرت الوزارة عليه للضرورات ، وكان جو السياسة الدولية يكفهر ، والامور في سوريا تسوء يوماً بعد يوم . واخيراً ، وبعد اجتماعات عديدة ، ومناقشات كثيرة وافق على الذهاب ، ووافق على اعطائه المخصصات السفرية ، وشرَط عليه ان لا يبرم اتفاقاً ، او يقر امراً خطراً قبل اخذ رأيه، ورأي الوزراء وموافقتهم.

وعلى اثر سفر جميل مردم بك ، جاء الدكتور عبدالرحمن شهبندر الى دمشق عائداً من مصر ، التي اتخذها مقراً له وسكناً لمهنته وعائلته . ولم تكن احوال البلاد الداخلية تسمح بمجيئه لقيام المعارضة، وتشويق الفرنسيين لها بشتى الوسائل والصور ، وتجنباً لما قد يحدث من قلاقل ومشاكل ، كنا نحن واياه بغنى عنها ، والبلاد ليس من مصلحتها وقوع الاصطدام بين الحكومة وبين الشهبندر رجل العلم ، والوطنية ، والماضي الحافل بجلائل الاعمال . ومع هذا جاء ، ولا احد عرف لماذا جاء ، وكيف سمح له الفرنسيون بالمجيء !

وبعد مجيء الشهبندر كثرت الزيارات بينه وبين الرئيس هاشم بك، الذي اصبح يميل الى ارضائه ، وتقوية المعارضة التي يتزعمها . ومع انه سعى لايجاد التفاهم بينه وبين اخوانه جميل مردم بك ، وسعدالله بك ، وشكري بك ، وجمعهم عنده وسمع مناقشاتهم بحضوره . وكانت تدور حول المعاهدة بما لها

وعليها، فانهم لم يتمكنوا من التفاهم معه ، ولم يتمكن الرئيس من اقناعة بارجاء الخلاف وضرورة التعاون الآن لدرء الخطر المداهم ، وانقاذ الموقف من سعايات الرجعيين وكيد المستعمرين . ولما لم تثمر مساعيه ولا مساعي الاستاذ فارس الخوري الذي ناقشه ايضاً في المعاهدة ، ورد له اعتراضاته ، تركه وشأنه ولكن بقي على اتصال معه .

وقبل ان يذهب رئيس الوزارة الى باريس ، قرر توسيع الوزارة وادخال السيد لطفي الحفار ، والسيد فائز الخوري ، فأدخلهما واعطى الاول وزارة المالية ، والثاني وزارة الاشغال العامة ، واراد من ذلك اشراكهما في المسؤولية وتفادي اتهاماتهما التي كثرت ، ونقدهما في الكتلة والمجلس لاعماله ، وسياسة الحكومة الخارجية .

وبعد دخولهما ، كان لطفي بك يتذمر كثيراً من اعمال جميل بك ، وسعدالله بك ، ويشاركه في تذمره السيد فائز الخوري ، وينقلان للرئيس ما يقع ، فزاد حنقه عليهما .

ولما اقر جميل بك الملاحق المعدلة لمواد المعاهدة ، وهو في باريس، غضب عليه الرئيس واتهمه بالخيانة ، وطلب من مجلس الكتلة اقالة رئيس الوزارة لانه نقض عهده بان لا يقر هنالك شيئاً دون قرار الوزارة وموافقته .

وعلم الفرنسيون بما يقع داخل الكتلة ، وداخل الوزارة من عيونهم المنبثة، فازدادوا شططاً ، وتمرداً كأن ليس هنالك اتفاق رسمي ، ولا مجلس نيابي ، ولا حكومة شرعية .

ومع اني سعيتُ كثيراً لتلافي امر الخلافات ، وازالة الشبهات حرصاً على سلامة الدور ، وسلامة الامة ، ولكن الرئيس بقي مصراً على نفوره من الوزيرين ، ولم يبدّل موقفه ، وكان اعتقاده في جميل مردم بك انه سيء النية، وسيء التصرف ، ومتساهل لاقصى الحد مع الفرنسيين يريد ارضاءهم ، وان سعدالله مستبد ، ومفرط في اعماله ، يتصرف بالاموال المستورة ، وهي ليست

ملكة ، ويقاوم الشهبندر بغير حق ، ويعطل الجرائد اذا هاجمته دون غيره ، ويعلن اعتقاده لي ولشكري بك ولغيرنا من اخوانه ، ويقول ان الاثنين جميل مردم ، وسعدالله الجابري يعاكسانه ، ولا يستطيع مقاومتهما .

وكان الخلاف يشتد بين الرئيس والوزارة كلما تمادى الفرنسيون المستعمرون في غيهم وطغيانهم ، وحركاتهم الاستفزازية ، ويشتد بينهما النفور والامتعاض ، الى ان رجع السيد جميل مردم من سفره ومعه الاتفاقات والملاحق ، فأخذ الخلاف شكلاً لا يحتمل ، ولا يمكن مداواته ، وتعطلت مصالح الدولة بسببه ، لأن الرئيس اوقف المراسيم ، ورد الميزانيـــة ، ورفض الموافقة على زيادة الضرائب كما اقترحتها الوزارة ، ولم يقبل بزيادة المخصصات المستورة التي تستلزم انفاقها احوال الاسكندرون ، والمحافظات المضطربة، للدعاية ، وتسكين الخواطر ولغيرها من الامور العامة .

وكانت عرقلة المعاملات تتزايد ، فتكثر الاقاويل ، ويقوى اللغط، ويتذمر الناس ، الى ان قلّت هيبة الحكم ، وفقدت الحكومة السيطرة على الأمن ، وشعر الناس بضعفها ، ولمسوا التفكك في اركانها ، ووقوع المعارضة والمعاكسة بينها وبين رئيسها ومجلسها .

وقامت التظاهرات في دمشق ، وهاجم بعض الناس من رعاع القوم والنساء سراي الحكومة بداعي الجوع وطلب القوت ، والحقيقة لم يكن هنالك الجوع ولا فقدان القوت ، ولكن الفرنسيين وعمالهم المسخّرين ارادوها ، فساقوا من استأجروهم لهذه الغاية ، والعامة تنساق مع العاطفة ، والجموع تتراكض بدون وعي ولا ارادة ، ويطلبون ما توحيه الدعاية ، ولهذا هاجوا وماجوا ، فصدتهم الشرطة والدرك وأرجعوهم الى محلاتهم .

وما الفائدة والوزارة واقعة بين نارين ، نار القصر ، ونار الانتداب . القصر مسؤول لكنه نافر ، معارض، غاضب . والانتداب عدو ومحارب بدوائره، ومندوبيه ، وموظفيه ، وجيشه ، وانصاره ، يتآمر ، ويكيد ، ويعتدي ، ولديه المال ، والسلاح ، والضابطة تحت امرته. فلم يكن والحالة هذه بمقدور الحكومة

استعمال الحزم ، والشدة ، والسياسة لاخماد النار المتأججة ، لان قوام التدبير تضامن قوى الحكومة ، وتجانس اولي الأمر ، واولياء الحكم في مسؤولياتهم ، وتصرفاتهم لمجابهة الاخطار ، ومعالجة الازمات ، ومقاومة الانحلال ، واتقاء العواصف . وقوام الحزم والشدة : ارادة ، وجيش ، وسلاح ، وتدبير ، وطاعة ، ومال ، وهي مفقودة بحكم التفرقة ، وانقسام الآراء، وبحكم الصلاحيات التي لم تنتقل الى الوزارة . ولهذا استحال اجراء ما يقتضى، واستحال الخروج من المأزق ، وتعطلت حركة الحكومة ، وبان الضعف ، واستهانت الجموع المأجورة بها وبسلطتها .

وكان مجيء « بيو » محرضاً لدوام الاضطراب ، وتهييج الرأي العام ، لان الفرنسيين جعلوا نهجهم بعد عزل « دي مارتيل » وتأجيل تصديق المعاهدة ، الطعن بالوطنيين ، وتحدي الحكومة ، وإسقاط هيبتها ، وإضعاف الثقة بمقدرتها ، وتشويه سمعتها ، وإثارة العامة عليها ، وتشجيع التظاهرات لحملها على الاستعفاء ، وكان لتحريضهم في جبل الدروز ، ان أنزل العلم السوري عن دار الحكومة ، وبقية الاماكن الرسمية ، أنزله جماعة عبدالغفار باشا الاطرش ، وطردوا الموظفين السوريين .

وفي الجزيرة اختل حبل الأمن ، وكثرت التعديات على موظفي الحكومة عقب خطف المحافظ السيد توفيق شامية .

وفي بلاد العلويين ترك المحافظ السيد احسان الجابري مقامه لتآمر الزعماء عليه وقصدهم قتله ، كما ادّعى ، فلم يبقَ للحكم الوطني فيها اي سلطان .

وساء الوضع على ما ذكرنا ، وصدرت القرارات التشريعية من قبل المفوض السامي ، خلافاً للاتفاق ، وهي تتحدي الدستور ، وتتحدى السلطة التشريعية، وتعيد للمفوض الفرنسي صلاحياته التي انتهت بانتهاء الانتداب ، واعلان الاتفاق على ترك حق التشريع للمجلس النيابي السوري الذي يمثل السلطات .

ولما استحال التعاون مع الرئيس ، وكان لا بد من حالين : اما الاستقالة

وفسح المجال لرجال آخرين يتولون الحكم ويتعاونون مع الرئيس الاول لمعالجة الوضع وانقاذ الدور ، واما البقاء والاستمرار على تحمل الصدمات ، وتدبير المحادثات ريثما تنجلي الغيوم ، وهذا عسير ، ولكنه بالامكان ، لولا الهواجس التي اصبحت لا تفارق الرئيس ، فسلبته الاعتماد على اخوانه والثقة بالوزارة.

ولهذا قررت الوزارة انهاء مهمتها وتقديم استقالتها. وفي ٢٢ شباط ١٩٣٩ عقدنا آخر جلسة وزارية في القصر الجمهوري بحضور الرئيس وعرضنا عليه الوقائع والحوادث ، وقلنا له : ليس من الصواب استمرارنا في الحكم بعدما تأزمت الامور داخلاً وخارجاً ، وابى الفرنسيون تصديق المعاهدة ، وتداخل المفوض السامي ومفوضيته التي يمثلها المستشارون والجيش في كل شأن ، واصبح لهم الأمر والنهي ، وبعدما توالت الاعتداءات على سيارة رئيس الوزارة ، وعلى ممثلي الحكومة في المحافظات الثلاث ، وبعدما اصبح موقفكم منا موقف المعارض، النافر ، غير المطمئن لاعمالنا ونياتنا ، ولهذا نترك المسؤولية لكم لتتصرفوا بمقدرات البلاد على الوجه الذي ترونه .

وبعد المشاورة فيما بيننا ، سلمناه كتاب الاستقالة فقبله دون تأجيل، دلالة على استعداده للخلاص من الذين ناوأهم وناوأوه ، وتظاهر بالأسف ولكنه على ما يظهر كان مرتاحاً لما تم .

ثم اجتمعت الكتلة الوطنية، وقررت ان يستمر رجالها في العمل، ورشحت للوزارة السيد لطفي الحفار الذي قبل المهمة ، فوافق الرئيس على تكليفه وعهد اليه بتأليف الوزارة برئاسته . وفي ثالث يوم الفها من السيد مظهر رسلان ، والسيد نسيب البكري ، والسيد فائز الخوري ، والسيد سليم جنبرت . ولكنها لم تتحمل مشقات الحكم سوى عشرين يوماً ، واستقالت لمعاكسة الفرنسيين لها.

وبقيت الحكومة بلا وزارة اكثر من شهرين، والمسيو « بيو » يحاول ايجاد وزارة والرئيس يكلف الوطنيين فيرفضون بناءً على قرار اتخذته الكتلة الوطنية ، بان لا يشترك احد منها بالوزارة، احتجاجاً على تصرفات الفرنسيين، وتحدياتهم ، ومداوراتهم .

واخيراً ، رضي رئيس الجمهورية بتكليف السيد نصوح البخاري بتشكيل الوزارة رغم نصائح اخوانه بأن لا يفعل بل يحاول مهما استطاع . ولكنه احتار امام ضغط الفرنسيين ، ثم نزل عند رغبتهم ، فتألفت الوزارة من السيد نصوحي البخاري رئيساً ، والسيد محمد خليل المدرس وزيراً للمالية ، والسيد حسن الحكيم للمعارف ، والسيد سليم جنبرت للاشغال العامة ، وكان اتفاقهم ان يصدر المفوض السامي بياناً عن سياسة حكومته ، ولكنه في اليوم الثاني من تأليفها ترك دمشق وسافر الى باريس ، ولم يصدر منه البيان ، ولم تستطع الحكومة ان تطلب من المجلس النيابي الثقة . وبقيت عرضة للهجمات والانتقادات. المجلس يطلب منها البيان ليقول كلمته ، وهي تتهرب من مواجهته . ولما لم يعد « بيو » الى سوريا ، وطال الانتظار ، اضطرت حكومة البخاري لتقديم استقالتها الى رئيس الجمهورية بعد مضي شهرين من حكمها .

وبانفراد الرئيس وحده في تصريف الامور ، وسفر النواب الى محلاتهم بعدما انهى المجلس دورته في ٣١ ايار سنة ١٩٣٩ ، تحرج الموقف ، واضطرب القصر ، وانقطعت الصلة بين الكتلة الوطنية والرئيس ، فاستعصى عليه البقاء لأن الفرنسيين اهملوه ، ولم يحسبوا لوجوده حساباً ، وتجاوزوا على صلاحياته وتحدوا الدستور ، واصدروا قرارات تشريعية ، واوامر ادارية ليست من حقهم ، واصبحوا لا يراجعونه الا لتبليغه اوامرهم ، فشعر باليأس والخيبة ، واستولت عليه الهموم والوحشة من تباعد رفقائه عنه ، وعدم تعاونهم معه ، ومن توالي الحوادث ، وشغب الناس ، ونقدهم لموقفه ، فأقدم على ترك الرئاسة ، وارسل الى السيد فارس الخوري رئيس المجلس النيابي كتاب استقالته ، وسافر الى حمص ، قبل ان ينتظر الجواب ، وقبل ان يقول المجلس كلمته .

وبعد ذهابه ، رأى رئيس المجلس، ان يكتب الى السيد نصوحي البخاري ووزارته المستقيلة بالدوام على عملهم والقيام بوظائف الرئيس ، ريثما يدعو المجلس النيابي ويدرس الموقف ، ويقرر قبول الاستقالة او رفضها ، وفي حالة الرفض ينتخب رئيساً للجمهورية ، فلا تبقى البلاد في فوضى ، وسدة الرئاسة خالية .

فعادت الوزارة الى الحكم تمارس الاعمال . ولكن المفوض السامي اسرع بعد قليل واعلن تعليق الدستور ، والغى المجلس النيابي ، والف حكومة موقتة من المديرين ، وأدار البلاد مباشرة ، فانتهى الدور ، وانتهى عمل الرئيس الاول ، وكانت الحرب العامة قد أعلنت .

٢٤٦ ـ ما هي اعمال رئيس الوزارة السيد جميل مردم بك ؟

يُعدّ السيد جميل مردم بك رئيس الوزارة في العهد الوطني ، وعضو اللجنة التنفيذية للكتلة الوطنية ، من أقدم رجال القضية الوطنية . فقد كان كاتم اسرار المؤتمر العربي الذي عقد في باريس سنة ١٩١٣ . ثم تجوّل في اميركا الجنوبية . وبعد عودته عام ١٩١٩ عين مستشاراً خاصاً « للامير فيصل »، ومستشاراً لوزارة الداخلية في حكومة السيد هاشم الاتاسي عام ١٩٢٥ ، وانتخب نائباً عن دمشق سنة ١٩٣٢ ، وتقلد في سنتها وزارة المالية ثم استقال. وشكل اول حكومة وطنية في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦ فكان رئيساً للوزارة ووزيراً للاقتصاد الوطني ووزيراً للاعاشة ، وفي هذه الوزارة لم يكن له عمل انشائي يذكر لأن جهوده كانت منصرفة لادارة دفة الحكومة في عهدها الوطني كرئيس وزارة يشعر بعبء المسؤولية ، وكوزير للاقتصاد الوطني اقتصر عمله على توقيع المعاملات ، وحل القضايا الطارئة .

والسيد جميل مردم بك ، والسيد الرئيس الاول ، واخوانهما الوزراء ، الفوا حكومة العهد الوطني ، وقبلوا انجاز الوعد الذي قطعوه للامة على اساس تنفيذ المعاهدة ، وانهاء الانتداب ، وادخال سوريا في منظمة الامم ، وتسلّم الصلاحيات ، وممارسة السيادة الخارجيـــة . ولهذا انصرف رئيس الوزارة ، والوزراء بكليتهم ، الى معالجة الشؤون السياسية والامور الخارجية .

وكان السيد جميل بك، دائم الاتصال بالمفوض السامي وممثله البارون « فان » الذي سافر الى فرنسا بعد اشهر ، وحل محله « الكونت استوروغ » ، واستمر يعمل لتسلم الصلاحيات التي بيد الفرنسيين ، ووضع الملاحق التي نصت عليها

المعاهدة بما يتعلق بالمستشارين ، والقضاء الاجنبي ، والجيش ، والمعارف ، والمصالح المشتركة ، وبحل المشاكل الوزارية التي تنشأ بين الوزراء ، والدوائر المحليـــة .

وبحكم الاصول المتبعة كان يتولى مذاكرات مجلس الوزراء ، ويتبادل معهم الرأي ، ويشرف على السياسة العامة ، ويحضر جلسات المجلس النيابي ، ويدافع عن اعمال الحكومة ، ويلقي البيانات ، ويوضح قضايا الساعة . وهو بارع في تسديد الاجوبة بلباقة ، وبارع في المداورات البرلمانية ، والتخلص من الاسئلة التي لا يريد ان يجاوب عليها .

وكان دولاب الحركة الدائمة داخل الحكومة وخارجها ، وفي المجلس وخارج المجلس ، وفي الكتلة الوطنية ، وخارج الكتلة الوطنية .

وفي دمشق كان يقابل انصاره ، ودعاته ، ووجوه الاحياء الذين لهم الكلمة في الانتخابات ، والشباب الوطني ، ولا يمل من التحدث اليهم وقضاء مصالحهم ، ووعدهم بما يطلبون « وما اكثر الوعود عند السيد جميل مردم بك » كأنه مأمور بقضاء حاجاتهم ، لا رئيس دولة ، عليه ان يقضي الحاجات العامة قبل الحاجات الخاصة .

وكان يسافر الى فرنسا كلما تأزمت العلاقة بين سوريا وفرنسا ، وقد اضطر ان يذهب اليها ثلاث مرات : الاولى مع السيد سعدالله الجابري، والثانية والثالثة منفرداً . وفي السفرتين الاخيرتين، انهى المسائل المعلقة ، وعقد الاتفاقية التي أثارت معارضة رئيس الجمهورية ، لانه رآها معدلة للمعاهدة، واقام المعارضون النكير عليه بسببها ، واتهموه بالتواطؤ على مصلحة بلاده ، ولم ينصفوه ، وكان قصـــدهم النكاية به ، والخلاص من رئاسته ، ولو اطلعوا على تطور الامور الخارجية ، وما في السياسة العالمية من تحول وعراك ، وعلموا ان التيارات الدولية تقذف بمصالحنا ومقدراتنا ولا تسير بجانبنـا ، وان دسائس المستعمرين، والصهيونيين ، واضطراب البلاد الداخلي اوشك ان يقلب الكيان، ويهدم الدور الوطني ، ولا بد من اتقاء الخطر واختيار اهون الشرين ، وأخف الضررين ،

لانقاذ الامة من حكم المستعمرين ، لعذروه وعذروا وزارته ، ولما تألبوا عليه وعليها ، وعلى الوطن ، ومع هذا تحمل هجماتهم ، وهو جلود على تحمل الهجمات ما دام في الحكم ، وأبان للناقدين والمتباكين ، الحقيقة الراهنة في كل ما اتفق عليه ، وما هي الضرورات التي الجأته ، وأثبت لهم بالبرهان ان الفرنسيين لو اعتقدوا انهم نالوا ما ارادوا لما نكلوا ، ولم يؤجلوا امر تصديق المعاهدة .

ولما عرف المنصفون من اهل الرأي غاية الفرنسيين من محاولاتهم ، ومن مهاجماتهم ، واستردادهم السلطة المباشرة ، وعودتهم الى سيرتهم الاولى كما بيناه، بتعليق الدستور ، واغلاق المجلس النيابي ، واعلان الحكم المباشر سنة ١٩٣٩ ، ندموا على ما قالوه عنه واتهموه به ، ولكن هيهات ان ينفع الندم !!

وقد كان بالامكان ان تتم الوزارة عملها بنجاح ، لو ان رئيس وزارتها السيد جميل مردم بك كان في سياسته حراً ، صادقاً ، صريحاً ، وفي وعوده حازماً ، مخلصاً ، باراً ، وفي خطته مستقيماً ، لا تشغله المقابلات ، ولا تأخذ من معظم اوقاته التطبيقات والعمل لارضاء المحاسيب ، والمقربين ، والاقرباء من اهل الطلبات والتعيينات ، فالوزارة ابتلت بقضية لواء الاسكندرون ، وبسقوط الفرنك ، في اول عهدها ، وكلا المسألتين تحتاجان لتدبير ، وسياسة ، وتفكير لمعالجتهما ، والخلاص من وطأتهما . ولكن جميل بك انصرف بعد حين الى تدبير قضاياه المحلية ، وتساهل في الاعمال الادارية ، واهمل السماع الى ما يشكو منه الناس ، فملوا عليه ، ولمسوا اثر تقلبه في الآراء ، وتنصله من الوعود ، والعهود ، فلم يثقوا به .

ولما خسرنا قضية اللواء ، واشتدت الازمة الاقتصادية ، زادت الحملات عليه وعلى الوزارة . ولم تستطع الكتلة الوطنية ان تكون حمى لرد التهم ، ومحاربة الدعايات ، وهي بنفسها اخذت تضعف ، وتعمل فيها عوامل التفرقة والانحلال ، فنالته بسهامها ، وأثرت في سمعته .

ومما لا ينكر على جميل بك جَلَده على المهمات، وسرعة ذكائه في استنباط

الحلول للمسائل المعقدة ، وكونه رجل الدولة ، سريع الخاطر، وقوي الحافظة ، لكنه لشدة مرونته ، يعد ولا يفي ، يقول ولا يفعل ، ويتلون في الرأي ، فلا تعرف متى يحزم في قراره ، ومتى يثبت في قوله ، وهذه اهم نقطة تناقض خلقه وتحط من حميد مزاياه . ولحرصه على المنصب تجده متساهلاً يحتال على القانون بشتى الطرق ليصل الى مأربه .

وهو قليل الثبات في تنفيذ المقررات ، يلتوي سريعاً عند الصعوبات ، ويختار الطريق السهل ، وهذا سر تقلبه ، وسر لينته .

عاب الناس عليه كثرة التعيينات التي اجراها في وزارته ، وكانوا لحدٍّ ما على حق ، لأن وظائف الدولة ليست ملكاً للوزير ، وليست لانصاره ، واقربائه ، والمقربين اليه ، يعينهم في الدوائر ليستعين بهم ، او ليكونوا عيناً على مخالفيه ، بل الوظائف لادارة الحكم ، وتنفيذ القانون ، وقضاء مصالح العباد ، لا ينالها الا اهل النزاهة ، والعلم ، والكفاءة ، والخبرة ينتقيهم القانون بالكيفية التي نص عليها ، بقطع النظر عن نسبتهم ومذاهبهم السياسية ، ثم تفرضهم الحاجة ، لا رغبة في الارضاء، ولكن اجابة لمقتضيات المصلحة العامة، وانجاز مهام الدولة .

ومع اننا في عهد وطني ، وفي دور تأسيسي ، وحياة جديدة ، كان الواجب ان لا نتبع الاساليب التي اتخذها المستعمرون في تضخيم ملاك الدولة وتعيين الموظفين الانصار ، وتوسيع ثوب الوظائف حتى غدا فضفاضاً ، وغدا بعضنا يختار المقربين ، ولو كانوا منافقين ، او وصوليين ، أو من اهل سوء القالة ، وبذلك غدت اعمالنا سابقة بغيضة قد يتبعها من يأتي بعدنا .

وكان رئيس الوزارة لا يتورع هو ولا غيره من الوزراء ، عن اتباع هذا الاسلوب في الثلاث سنين التي مرت بنا ، ولعدم وجود خطة عامة مطردة يقرها مجلس الوزارة ويصوت لها المجلس النيابي ، كان التعيين ، والعزل ، والنقل يجري حسبما يراه كل وزير لنفسه سياسة خاصة ، ولذا كانت النقمة والشكوى، مما دفع الشباب الوطني للشغب والانشقاق ، لانهم أهملوا ، ولم ينالوا حظهم من

الوظائف التي كانت تعطى دون قاعدة قانونية . ولعدم رضاء هؤلاء الطلاب عن الوزارة ، الفوا لهم حزباً خاصاً سموه « حزب الشباب الوطني » واتخذوا السلبية هدفاً لستر مقاصدهم ، ووقفوا من المعاهدة موقف المحارب ، وانضم اليهم بعض الاخوان الذين رغبوا في المعارضة لمحاربة الكتلة الوطنية والحكومة ، وتستروا بستار « الاستقلالية » مطالبين ان تكون تامة ناجزة ، كأن غيرهم لا يريدها ، وهم حماتها .

وكان رئيس الوزارة كلما راجت الدعايات ، وكثرت الشائعات ، وتعددت الاتهامات ، ووقعت الحوادث المزعجة ، واعتقد ان الفرنسيين شعروا بضعف موقفه ، وتألب الرأي العام عليه ، عقد الاجتماعات في مناسبات لا معنى لها ، واقام التظاهرات لتأييده ، ودعا للحفلات كي يلقي كلماته ، ويدافع عن سياسته واعماله ، وهي شؤون تشبه اساليب الشيخ تاج الدين ، ومن اتبع هديه ، ترضي صاحبها وتسكن روعه ، ولكن لا تنتج الثقة ، ولا تخلق الاطمئنان للمستقبل. وما من موجب للثقة ، وداعٍ للطمأنينة سوى العمل الصالح ، وقضاء المصالح ، والعدل الشامل ، والأمن النافذ ، والقانون الحكيم ، والنظام السائد . ولو تحققت هذه ، لما استغل جماعة المعارضة كثرة التظاهرات ، والحفلات ، والولائم ، وطعنوا به وبرجال الحكم ، ونقدوه ونقدوا ما جاء في تصريحاته .

وماذا كان موقف عقلاء العاصمة ، وتجارها ، وزعماء احيائها ووجوهها ؟

انهم اهل قضية تعرف ذلك من وجوههم ، ومع هذا كانوا يتوجسون خيفة من سوء العاقبة .

وكان جميل بك يعلم نفسيتهم ، ولكن لم يهتم لها كما يجب ، فمضى في سياسة كثرة الوعود ، والقاء الخطب ، ثم تراجع واستغفر ، وتغيب عن المقام لكثرة الاسفار ، والرحلات ، والاجتماعات الخاصة ، وغير الخاصة ، وتأخرت المصالح ، واشتدت عليه الحملات التي تزعمها الدكتور عبدالرحمن شهبندر ، ومن لفّ حوله من مختلف الاحزاب والجماعات ، فزادته حراجةً ، وزادته تألباً على مناوئيه وخصومه .

ولما كانت الوزارة وزارة انتقال ، وكان أهم ما يشغلها الاسراع في تصديق المعاهدة لاعتقاد الوزراء ان البت فيها وتنفيذها يولد الاستقرار والاطمئنان ، ويقطع دابر التقوّلات ، كان جميل بك يعمل لهذه الغاية جهده ، ويترك امر الداخل لما بعد ، ما دام كيان البلاد غير معترف به ، وسوريا لا تستطيع الدفاع عن حقوقها دولياً ، ولا بامكانها تبديل ما ارتبطت به فرنسا مع الدول باسمنا ، الا اذا اعترفت باستقلالنا ، ودخلنا عصبة الامم ، فعندها نتمكن من الدفاع عن اللواء ، وعن كل ما يتعلق بصالح بلادنا في المستقبل ، كما فعلت تركيا ، والعراق ، ومصر وغيرها .

وبهذا الاعتقاد أقدم على التساهل ، وعقد الاتفاقيات ، ورضي بتوقيع اتفاقية البنك ، والبترول ، حتى لا يترك للفرنسيين علينا حجة ، وانتظر منهم تحقيق وعودهم ، وتصديق المعاهدة ، فنكلوا بما عاهدوا ، ونقضوا ما ابرموا .

اما رئيس الجمهورية ، فانتصب بعد ذلك عدواً لجميل بك ، ثم تناولته الاوساط الشعبية ، والاوساط الوطنية ، للامور التي ذكرتها ، وللحوادث التي وقعت في المحافظات ، ونقدوه ، واساءوا الظن فيه ، واتهموه بصرف اموال الحكومة في غير ما خصصت له ، وهو بريء مما ظن وما قيل ، وبعض الظن اثم ، وبعض القول بهتان .

وماذا كان موقف جميل بك من التهم والاقوال ؟

ان جميل بك لم يكن غبياً ، ولا قصير النظر ، ولكنه كان صاحب طموح ، ويعلم ما في السياسة ، والاشتغال في السياسة من اسواء . فأصم اذنيه عن سماع التهم ، والاقوال ، واستمر في عمله ، حتى انه كتب مرة من باريس الى احد اخوانه يقول :

« ان الزمان سيكشف الحقائق ، وما تخوفته سيقع ، وسيرون « اشارة الى الناقدين والمتهمين » بأم أعينهم ما ذكرته ، وسنرى من هم الباكون ، ومن هم المتباكون ، ومن هو الوطني ، ومن هو الخائن . ولذا تحملت المسؤولية واترك للتاريخ ان يحكم لي ، او علي » .

وكان من هذه الجهة على حق ويقين ، ولكن كان عليه ان يحسب للرأي العام حسابه فيعالج ظنونه ، ويعالج ذهنيته ، ويعالج شكواه بغير الاساليب التي درج عليها ، وظنها تقية من الشبهات ، والعاقل من ابتعد عن مواطن الشبهة ، ونفى عن نفسه التهمة ، ولم يحم حول الحمى كيلا يوشك ان يقع فيه . وقد يكون لقول المخلصين جزء من الحقيقة ، فلماذا لا يجتنب المنافع الخاصة ، ولماذا لا يترك هـــذه المظاهر المصطنعة ، ويمشي في حذر ونزاهة ، ويعمل بتقوى وتجرد ، ويقضي بالحق والعدل ، فيرضي عنه الاخيار ، ويخافه الاشرار ؟ ألم يقل الشاعر الحكيم :

متى تجمع القلب الذكي وصارماً وانفاً حمياً تجتنبـــكَ المظالمُ

وكان السيد نبيه بك العظمة وجماعته « السيد نجيب الريس ، والدكتور سيف الدين المأمون » من القائلين عندما تأزمت الامور بترك الحكم ، واعتزال الحكومة ، وكنت انا ، والسيد سعدالله الجابري ، نؤيد السيد جميل مردم بك ونقول بالبقاء في الحكم ، بعدما ادركنا الخطر من تركه ، وادركنا تدابير الفرنسيين لاقصائنا ، ونظرنا الى العواقب ، وبدا لأعيننا شبح الحكم المباشر ، وتسلط الاشرار على مقدّرات الامة . فقلنا عن ايمان وعقيدة : دعنا نحتمل المكاره ، ونصبر على الحملات ، والهجمات ، حتى تهدأ الاعصاب ، ويصفو الجو ، وتدفن الفوضى ، والحرب آتية وعما قريب تقع . وقد تأتي الفرصة فننتهزها لانهاء السنين الانتقالية ، وقد مضى معظمها ، ودخول عصبة الامم اصبح قريباً ، والعبرة في السياسة للنتائج ، والناس متى ذاقوا لذة الاستقلال والسيادة غفروا الخطايا ، ونسوا الهفوات .

ولكثرة ما اشيع عن محتويات الملاحق ، نصحتُ السيد جميل مردم بك ، عقب عودته الاخيرة من باريس بطبعها وتوزيعها على النواب والصحف ، لبيان الحقيقة ، وكم الافواه ، لأن كتمها وعدم نشرها يحقق الشبهات ، ويزيد البلبلة ، ويثير الاقوال ، فما انتصح ، وحجته ان لا فائدة من طبعها ونشرها ، بعدما نكل الفرنسيون عن تصديقها ، وبعدما عزلوا « دي مارتيل » وبعثوا لنا « بكبرييل بيو » وزوّدوه بالتعاليم الجديدة التي لمسنا آثارها ومراميها .

اما انا فأجبته : حجتك لا غبار عليها ، ولكن الاطلاع يقطع الالسنة ، ويطرد الشائعات ، واذا اطلع عليها اخواننا وقنعوا بصوابها ، دافعوا عنك وعنها ، ولكنه لم يفعل ! .

وبتأزم الاحوال ، ضعفت ارادته ، وخارت عزيمته ، وابتعد عنه اكثر المؤيدين ، وزاده ضعفاً وبلبلة ، تعديل وزارته ، واعمال السيد سعدالله الجابري واوامره التي اصدرها بشأن المستشارين ، والمفوض السامي « بيو » عندما زار حلب ، والفرات ، واللاذقية ، ومرَّ بحمص ، وحماه ، وأمر بالامتناع عن استقباله ، فسبَّب عمله حملات الفرنسيين علينا ، ومحاربتنا بكل قواهم . ثم زاده ارتباكاً موقف رئيس المجلس النيابي السيد فارس الخوري ، والسيد نسيب البكري ، والسيد فائز الخوري منه ومن اعماله ، وسياسته ، إذ ظنوا به الظنون ، واشاعوا عنه التهم ، وكان لاقوالهم التأثير ، وهم المطلعون .

وعلى كل نستطيع ان نقول ، بان السيد جميل مردم بك لم ينجح في رئاسة الوزارة كما كان المنتظر . ولو حدد ما يريد ان يعمل ، وما يجب ان يعمله مع اخوانه في الوزارة ، وكان منسجماً مع الرئيس الاول ، ومتفقاً مع اخوانه الوزراء واعضاء مجلس الكتلة الوطنية ، ووجه اهتمامه الى تنظيم امور الدولة في الداخل ، بقدر ما وجهه الى الخارج ، ولو كان صريحاً في بياناته ، حازماً في اعماله ، وثابتاً في آرائه ، ووفياً لوعوده وعهوده ، ولم يعمل على ارضاء صحبه واقربائه ، لنجا من الاخطار ، وتوقى الاخطاء ، وبقيت وزارته قوية ، موثوقة ، مرموقة ، وإن لم تصدق المعاهدة .

ولكن اذا اختل الرأس ، وقصَّر الاعضاء العاملون ، وفسد الداخل ، انهار الدور ، وتأخر زمن الخلاص .

والخلاصة انه تولى الرئاسة ، ولم تكن كما يريد ، وادار العهد ، وهو اصعب ما يكون ، وعالج الازمات ، وعلاجها متعذر ومرير ، واستعمل مقدرته ، وذكاءه ، ودهاءه ، لقيادة السفينة وانقاذها من الغرق المحقق ، فقاومته امواج الفتن ، والفساد ، وكانت كالاطواد ، وربابنتها ليسوا على وفاق ، وبذل جهده

وعنايته في امرها . انما لنقص المزايا التي لا بد منها جعلته حائراً ، فسارت به وبها الاقدار ، حتى قضت بما كان ، وجعلت النتائج مخيبة للآمال .

٢٤٧ ـ سعدالله الجابري في وزارة الخارجية والداخلية

ان السيد سعدالله الجابري نشأ في السياسة وللسياسة ، واشتغل في القضية العربية ، منذ كان طالباً في مدرسة الحقوق بالاستانة ، وصرف معظم حياته يرعاها بماله ، وعقله ، وقلبه . ولذا عندما تولى الوزارتين اشتغل في كل شيء اسمه سياسة ، ووزارة ، وحكومة ، واراد ان يكون المسيطر على كل شيء ، وان يسرع بالسير لتحقيق ما يُراد من الاستقلال ، والسيادة ، والنهوض ، وابراز الدولة الى حيز الوجود .

وقد افلح السيد سعدالله في بعض الامور ، ولم يفلح في معظمها ، أفلح في مناوأة الانتداب ، وفي العمل مع اخوانه الوطنيين لتحرير البلاد ، واخذ الاستقلال . افلح في وضع المعاهدة . افلح في انتخابات ١٩٢٨ ، وفي انتخابات سنة ١٩٣٦ .

افلح في اسناد رئاسة الجمهورية الى السيد هاشم الاتاسي ، وفي تكوين الوزارة على الوجه الذي ألفت . افلح في المفاوضات لأخذ الصلاحيات ، وتنفيذ المعاهدة ، ولكنه لم يفلح في وزارة الداخلية كما يجب ، لا لانه صلب العود ، وقوي الارادة ، وصاحب عزم ، ولكن لعصبيته المفرطة ، وحبه للتسلط ، وتدخله بما هو خارج عن صلاحيته ، وسرعة تقلبه في الرأي ، وكثرة مخاوفه .

تسلم وزارة الخارجية والداخلية ، وقام بالوكالة عن جميل مردم بك في الرئاسة ، وترأس الكتلة الوطنية ، وجميعها يحتاج الى سعة صدر ، وتؤدة ، وتدبير ، وحكمة ، واصالة في الرأي ، وثبات في العمل ، وتعاون في الوزارة والكتلة ، وامتزاج مع العاملين ، فهل كان في الوزارة ، وفي الوكالة ، وفي الكتلة كما يجب ؟ .

انه محدث من الطراز الاول ، وسريع الانتقال ، وذكي الفؤاد ، وحاد الذهن ، وأنيق في الكلام ، وفي اللباس . ولكنه كان يريد الاستئثار ، والعمل دون مشورة ، ويقول بضرورة الاستبداد ، وإشباع غريزة الانانية ، لان من رأيه ، من لا يكون انانياً لا يكون مستبداً ، ومن لا يستبد لا يفرض الهيبة والاحترام ، ولا تظهر شخصيته .

هذه عقليته في الادارة والسياسة ، ولهذا كان لا يحترم غيره الا بقدر تخوفه منه ، ولا يعمل الا برأيه ، واغلب اوامره واعماله ارتجالية .

وبحسب طبيعته هذه التي تجمع مختلف الصفات ، ولا تأتلف ، وفيها ما يشهد له بالقوة ، وفيها ما يشهد له بالضعف . كان يحب الأمر والنهي ، ولذا فضّل الداخلية والخارجية على غيرهما من الوزارات . والداخلية يتوقف عليها أمن البلاد ، وانضباط الادارة ، وهي قلب الحكومة، ومركز حركتها، وتتعلق بها مصالح الناس . والناس لا يعرفون من الحكم الا قضاء مصالحهم ، وسرعة الوصول اليها ، وعندهم الوطنية هذا مقياسها . واما الخارجية فوزارة تمثل سيادة الدولة وعلائقها مع الدول الاخرى ، بيدها ايجاد التفاهم ، والدفاع عن حقوق البلاد الخارجية ، وبيدها تمكين الاواصر بين الدول التي نحتاجها وتحتاجنا ، وعليها حماية مصالحنا الاقتصادية والسياسية ، ولذا يحتاج من يتولاها الى علم جم، وفهم للامور الدولية ، ولباقة في المعاملات ، والمخاطبات ، وكياسة في الاجوبة وحل المشكلات ، وهو في هذا الخصوص صاحب مزايا بارزة ، ومدارك واسعة تؤهله لتمثيل بلاده خير تمثيل ، وباستطاعته ادارة هذه الوزارة الهامة في العهد الجديد . ولو اقتصر عليها ، وانصرف الى تنظيمها، وتوجيهها ، وتأسيس دوائرها وموظفيها ، وتخلى عن اسرافه في الانفاق للدعوات والمآدب والحفلات ، وعن انفعاله السريع لأجاد وافاد ، وجعل من السياسة الخارجية ، خير معوان لحل الأزمات واجتناب الصدمات .

وبما ان اغلب قضايا الرعية ، ومراجعات الناس تتعلق به وبالشؤون الداخلية في الدرك ، والشرطة ، والادارة ، والنفوس ، والجوازات ، ومصالح

العمال ، والأمن ، ومراقبة الاخلاق ، وتتبع التيارات خارجاً وداخلاً ، كان عليه ان يختار للوظائف خيرة الرجال ما دام في الامكان ، ويغض النظر عن الماضي شرط ان يتحلوا بالنزاهة ، والكفاءة ، ومعرفة الواجب ، واتباع القانون ، واحترام النظام ، والاخلاص للدولة والوظيفة ، فيعينهم وفقاً لنظام الموظفين ، ويعلمهم مهامهم فلا يتجاوزوا الحدود ، ويرتب طرق المراجعة في دوائره ، فلا تتأخر مصالح العباد ، ويربي موظفيه على حمل المسؤولية ، ويفسح لهم مجال العمل لاظهار مواهبهم ، ويحاسبهم على اعمالهم ، ويراقب هفواتهم ، ويكافئهم على احسانهم ، ويجازيهم على خطيئاتهم ، ولا يتدخل في وظائفهم ومسؤولياتهم الا بما يفرضه واجب الاشراف ، وواجب الاطلاع .

وكان من المنتظر ان يقرب وجهات النظر ما بين السلطات الفرنسية ، والسلطات المحلية ، وان يداري الاوضاع الانتقالية بالسياسة الحكيمة ، والمجاملة اللطيفة . وهو أدرى بحراجة الموقف ، وطبائع المنتدبين ، ولكنه كان قاسياً ، وشديد الوطأة ، افاد في بعض الاحيان ، وأضرّ في غيرها . وهو لفرط وطنيته ، وحبه للاستقلال ، منع كل اتصال بالمستشارين ، وحدّد لهم عملهم في نطاق المشورة ، وحرّم عليهم وضع مخالفتهم ، او موافقتهم على اي معاملة . وكان على حق وصواب ، اكسب بعمله دوائر الدولة المهابة ، وأوجب لها الاحترام وجعل رؤساء الدوائر وموظفيها يشعرون بكيانهم ، وسلطان وظيفتهم ، وانهم ليسوا تبعاً للاجنبي ، كما كانوا في الماضي .

وود السيد سعدالله الجابري ان يقوّم معوج الادارة ، وان يصلح جهازها ويطهّر دوائرها من الذين ناصروا الاجنبي ، وكانوا عوناً له على البلاد ، فلم يستطع اخراجهم جميعاً ، واكتفى بصرف بضعة اشخاص من الرؤساء ، واقعدهم مع القاعدين ، وجعلهم عبرة لغيرهم . ولو ساعدته النظم الموضوعة لفعل وسار بالتطهير الى نهاية المطلوب ، انما الانتداب كان حصنهم ، ولا يمكن ازالة الموانع القانونية ، وهدم الحصون الموجودة ، الا بتشريع جديد يصدر عن المجلس النيابي مصدر السلطات .

والمجلس النيابي ، لاسبـاب عديدة لم يقترح شيئاً من ذلك ، ولا الوزير اقترح عليه ، فلم يتوفق ، ثم هبت الاعاصير ، اعاصير الدسائس ، والشغب ، والتوت اجنحة الشراع ، شراع الاستقلال والسيادة ، فلم تجرِ الرياح بما تشتهيه السفن ، وغدا انتزاع الصلاحيات من النواب الابطال ، لتأثير المطامع والاهواء وعدم الثقة مستحيلاً ، بل لو طلبه لردوه ولزلزلوه ، وزلزلوا الوزارة معه .

ومع هذا نستطيع ان نقول : لم يتوفق بكل من عيّنهم ، كما توفق بكل من أخرجهم . احسن باخراج العبيد أرقّاء الفرنسيين ، ولكنه اختار مكانهم بعض انصاره كما فعل السيد جميل بك مردم بك ، وكما يفعـــل اغلب الوزراء ، وزراء الانتخابات ، ارضاءً لمن ايدوهم ومشوا بركابهم ، فلم يفلح ولم يتعلموا . ولا تفلح حكومة موظفوها يعملون لتأييد المرشحين والاحزاب ، لا لتأييد مصالح الدولة ، واحترام القانون !!!

ومن الطبيعي ان لا يفلحوا ، لأن نظـام التعيين ، اذا قام على اساس الارضاء ، وكسب المحاسيب ، لا على اساس الكفاءة ، وما يتطلبه القانون . وتعمد المسؤولون الشذوذ عن القواعد ومواد القانون ، أفسدوا جهاز الدولة ، وعطلوا حركة الاصلاح ، وأوجدوا لانفسهم ، ولمن سيأتي بعدهم ، سوابق لا تحمد ، وموازين لا تصلح .

وبما ان السلطة التنفيذية « من أمن ، ودرك ، وشرطة ، وجيش » لم تكن بأجمعها في يدهم وتحت امرتهم ، فان وزير الداخليـة لم يتمكن من نشر لواء الأمن في كل الجهات ، وفي كل الانحـاء ، وحيث ان القوى الثلاث « قوى الضابطة ، وقوى العشائر ، والحرس السيار » بقيت بيد ضباط الاستخبـارات والمستشارين ، وهي التي كانت تهيمن على أمن القرى ، والاقضية ، والعربان ، فكان الفرنسيون اذا ارادوا العبث بالأمن ، او تهديد الموظف ، او التسلط على زعيم يقاومهم ، استعانوا بها ، فأثاروا الفوضى ، وانقصوا هيبة الحكم ، واستهتروا بالقضاء .

ولذا كان السيد سعدالله الجابري يتألم ، ويسعى لالغاء الحرس السيار ،

وتشكيل قوة من الدرك يسلّحها ، ويجعل الأمن بيدها ، ولكنه لم يحقق ما يريد ، لأن السلاح العسكري بيد الجيش الفرنسي ، وجلبه من الخارج موقوف على ارادة السلطة الفرنسية ، فبقي الحال على ما كان عليه .

وفي وزارة الخارجية ، قصد تمثيل البلاد لدى الدول ، فاختار بعض اشخاص للتمرين والتهيئة ، وألحقهم بسفارات فرنسا في مصر ، والعراق ، وباريس وارسلهم اليها لمدة معينة ، واحدث في العاصمة الدوائر اللازمة لها .

وتسلّم الصلاحيات الخارجية من يد الفرنسيين ، ولكن الحكومة لم تستفد من العاملين في تلك الدوائر لانهم كانوا شباناً حديثي العهد تميل طبيعتهم الى الزينة والزهو ، اكثر مما تميل الى الجدية والبحث ، والتعلم ، وتأدية الواجب .

وفي ايامه تم الاتفاق بيننا وبين العراق ، وعقدنا معاهدة حسن الجوار ، وقبلاً كانت تعقد المعاهدات مع ممثلي فرنسا . وكان الممثل لحكومة العراق وزير خارجيتها السيد ناجي الأصيل ، رفيقي في الجامعة الاميركية .

ولصعوبة ادارة الكتلة الوطنية ، وهو رئيسها ، ولكثرة المطامع التي طغت عليها فسببت القيل والقال ، ارتأى مجلس الكتلة ان يعهد الى السيد عفيف الصلح بادارة مكتب الكتلة الوطنية في دمشق واصلاح شأنه ، ومعالجة قضاياه ، ثم استعفى المومأ اليه ، فعُهد بالأمر الى السيد نسيب البكري ، ثم استقال هذا فعهد بها الى السيد شكري القوتلي ، بعدما ترك الوزارة ، فأحسن العمل ولكن لانشغاله بامور اخرى تخصه ، عاد مكتب الكتلة الى سابق سيرته ، فاختلت اموره ، ووقع فريسة الفوضى والتنافس ، وحب الاستئثار .

وكان المكتب ايام النضال يمثل الكتلة ، ويمثل قوتها ووحدة كلمتها ، وكانت الكتلة بمجموعها قرة عين الناس ، ومحط آمالهم ، ومظهر تضامنهم وغيرتهم .

ولما تسلمنا الحكم ، إذ بالمكتب تتضاءل حركته ، ويتفرق اعضاؤه كلٌّ

يعمل لمصلحته ، وإذ بالكتلة في المحافظات ، والفروع تصاب بالداء ذاته ، لأن الرؤوس التي كان بامكانها الاحتفاظ بهذه القوة وشد ازرها ، وتوجيهها توجيهاً يقربها من المثل الأعلى لتأسيس الدولة ، وبناء القومية ، ورفع شأن الوطن ، قد تناحرت فيما بينها ، واستولت عليها الاهواء ، والمطامع فأضاعت توازنها ، واضاعت مكانتها ، ولم يتيسر للكتلة تحقيق ما كان منتظراً منها ، وما ارادته الحكومة واحتاجت اليه البلاد في ظروفها الحاضرة ، واصبح وجودها عبئاً ثقيلاً عليها ، وسبباً للنقمة ، ومداراً للانتقادات .

ومما عمله السيد سعدالله في ايام وزارته ، إحداث مصلحة للاستطلاعات والاستخبارات ، تمد الحكومة بالمعلومات الصادقة ، والاخبار الواقعة، وتساعدها على التحقق من صحة الحوادث والوقوعات ، والحركات السياسية ، وتزودها باسماء الاشخاص الذين يردون من الخارج ، وبما يعملون ، وتطلعها على مختلف آراء جمهور الشعب وغيرها مما يلزم الحكومة الاطلاع عليه .

وكان من المفيد ، بل من الواجب إحداث هذه المصلحة ، لو تولاها من هو كفؤ لها ، يحسن الخدمة ، ويعرف الاستطلاع والتحري والاستقراء ، ولكن اكثر من استخدمهم كانوا وبالاً على الحكومة ، وضرراً لها ، وعالة على خزينة الدولة .

والسيد سعدالله ، مع حرصه على حماية الدولة وبسط سلطانها ، القى نفسه في مغامرات ادارية بمحض ارادته واجتهاده ، فكانت عواقبها سيئة ، منها ذهابه الى الجزيرة « ايام ثورتها وتألبها على السلطة المحليـــة » بالسيارة فجأة ، ومعه الصحفيون والمراسلون ، فلما وصل اليها تلقاه المعارضون ، انصار الفرنسيين ، بالصراخ والصياح ، فاضطر الى العودة آسفاً .

لماذا ذهب ؟ وما حاجته الى هذه المفاجأة ! والفرنسيون كما يعلم يثيرون السكان والمشاكل علينا ، ليهدموا الدور ، ويحملونا على ترك الحكم !!! ومنها معاكسته للمسيو « بيو » المفوض الجديد ، وإصدار الاوامر الى المحافظين « دون علم الوزارة وقرارها » ، بأن لا يستقبلوه نزولاً على امره ، فتأثر المفوض منا

وحمل علينا بتقاريره ، وتحدانا بسلطته وافعاله ، وأحرجنا ببياناته ، وكان بالامكان مداراته اتقاءً لشره .

وفي اوائل تشرين الاول سنة ١٩٣٩ ، اراد المسيو « بيو » ان يأتي الى دمشق لزيارتها ، فقررنا بالاتفاق ان نستقبله كضيف يأتي الى العاصمة ، لا كمفوض سامٍ يزورنا ليظهر قوته وبطشه ، وسلطانه ، كما كان المفوضون قبله يفعلون . وكان السيد سعدالله الجابري اول من اقترح هذا الرأي ونفذه ، وبلّغ المندوب السامي الكيفية تحاشياً من سوء التفاهم فوافق ، ولم يجرِ له اي استقبال من قبل الحكومة والشعب .

ولما حضر المفوض الى دمشق ، حل في قصر المفوضية . وحسبما اتفقنا ، ذهبنا الى المفوضية وسلمنا عليه . وفي اليوم الثاني دعاه رئيس الجمهورية الى تناول طعام العشاء فلبى الدعوة ، واجتمعنا واياه مع اركان المفوضية ، وبحثنا في قضايا البلاد ، وقضية المعاهدة ، وشرحنا له ما يقوم به الموظفون الفرنسيون في المحافظات من اعمال ، تغاير سياسة التعاون والتفاهم ، وتضر بموقفنا وموقفهم وتثير الرأي العام على محاولاتهم .

فقال : « ان المعاهدة قد تأجل تصديقها من قبل المجلس النيابي الفرنسي ، وانا اتيت الى سوريا ولبنان لأدرس الحالة . فاسمحوا لي بهدنة لثلاثة اشهر ، ثم ارفع تقريري ونرى ما نعمل !

قلنا له حسن ! ولكن لماذا تستمر الاضطرابات في المناطق الثلاث ، ولماذا تدوم التعديات على الموظفين ، والحكام ، والاهلين ؟ .

قال : هذا عليَّ معالجته ، « وانا اعدكم باعادة الأمن الى نصابه » . ثم جاملنا بالحديث ، وجاملناه ، وودعناه .

وفي اليوم الثالث دعانا الى قصره ، وتناولنا الطعام على مائدته ، وكان معاونوه يحدثوننا عن نيات « بيو » الحسنة ، ونحن نحدثهم عن استعدادنا للتعاون ، ما دام يعمل كل منا لمصلحة سوريا ، ثم قلنا ما قلناه ، وقالوا ما في قلوبهم ، والله يعلم ما في سرائرنا وسرائرهم .

ثم ماذا كان ؟

عاد المسيو « بيو » الى بيروت ، واذاع في الراديو بياناً كان سيء الوقع ، ثم ذهب بعده الى « جبل الدروز » ، والقى خطاباً على الاهلين . وفي اثناء وجوده أنزل العلم السوري بتشويق المعارضة ، وايعاز الفرنسيين العسكريين ، فلم يكترث كأن الأمر لا يعنيه . وكان الحادث فظيعاً ، انتهك حرمة الدولة، وتعدي سيادتها ، وتحدى سلطانها ، فاحتج عليه سعدالله بكل شدة ، وقررنا في الوزارة مواجهة العميد وارسال الاحتجاج اليه . وسألنا مندوبه في دمشق عن معنى هذه الاهانة ، وهذه الاعمال ، والهدنة لا تزال بيننا ، وما هذه التصريحات التي لا تأتلف ومبدأ التعاون ؟

فخار المندوب وقال : ان زيارة « بيو » لا تتعدى مسألة الدرس ، والزيارة للمجاملة . واما التصريحات فهي لتسكين الجو ، وسيبلغ المفوض السامي احتجاجنا وما بيناه .

ثم ذهب سعدالله وعاد ، ورجعنا الى الخطة السلبية لمضادة العميد ، حتى يعلم اننا لا نحتمل التعدي على كرامة الامة ، وحقوق البلاد . وما قاله المندوب لا يعدو التحذير . والفرنسيون طُبعوا على التكول والمخاتلة ، وديدنهم التآمر على سلامة الوطن ، والعهد الجديد .

وكنا جميعاً نشعر بالمخاطر وسوء العواقب . ولكن حنق رئيس الجمهورية، وغضب الوزراء من مواقفه ، وعدم التجانس بين اعضاء الوزارة اغاظ السيد سعدالله كثيراً ، وجعله ينقطع عن اعماله في الوزارتين ثم يعود ، واذا عاد وجد الحوادث في لواء الاسكندرون ، وفي المحافظات ، وفي العاصمة ، لا تعالج بهذا الوضع ، ولا بهذه السياسة ، والعهد من اصعب العهود ، وهو يأمل ان ينظم كيان الدولة على اساس ثابت ، ويخلق من الحكومة جهازاً قوياً يعينه ويعين اخوانه على فرض الهيبة والحرمة ، واقامة العدل ، وقضاء المصالح ، والاسراع بالمعاملات ، ولكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه .

ولهذا قرر الاعتزال عن الوزارة ، ويئس من دوام العمل فيها ، وعجز عن المداواة ، والدوام ، واستقال من الحكم وهو في غرفته .

٢٤٨ ـ اعمال السيد شكري القوتلي

تولى السيد شكري القوتلي وزارة المالية ووزارة الدفاع ، وتوكل بالنيابة عن السيد سعدالله الجابري في وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ، وعن السيد جميل مردم بك في رئاسة الوزارة مدة غيابهما في باريس . وكان يطلع على جميع امور الدولة ، ويبدي ما عنده من رأي وتدبير . وهو في وظيفته دؤوب على العمل لا يعرف الملل ، ولا يلحقه الكلل ، ولكنه كان لا يعتمد على احد ، ولا يعين للوظائف ، الا من يثق به ويعرفه مطيعاً لاوامره .

عين لمديرية المالية ، وهي محور الاعمال المالية ، صديقه السيد محمد النحاس ، وكان نزيه اليد ، دمث الخلق ، طيب القلب ، انما لكثرة شكوكه ، وجمود فكره ، وضعف معارفه ، وقلة اطلاعه على القوانين المالية لطول انقطاعه عن الوظيفة، جعلته يبطىء في المعاملات ، ويعقّد المصالح، ويسبب الشكوى والتذمر .

وعين السيد مظهر البكري مديراً لشرطة دمشق ، كي يستعين به على تسكين الشغب ، وإخماد التظاهرات التي استفحل امرها، فما افلح، واحرج موقف مدير الشرطة العام السيد نافع القدسي ، وأوقعه بارتباك عظيم حتى اضطره للاستقالة ، وكان من الموظفين الاداريين القديرين ، لأن السيد مظهر البكري لم يكن مديراً لشرطة دمشق فحسب ، بل كان هو واسرة البكري حكومةً في حكومة ، لا تعرف لها سياسة معينة ، ولا تعرف لتدخلها حداً ، ولا لمطامعها وجهاً .

وعين السيد نسيب البكري محافظاً في جبل الدروز . والسيد نسيب يعرف الجبل ، وله وجاهة لدى اهليه ، وعشائري في ادارته ، كريم في حفلاته وولائمه ، فبذّر الاموال ، وألّب المعارضة ، واتخذ سياسة غير حكيمة ، فرّقت كلمة الجبل ، وسببت قيام الاطارشة على الحكومة . ولما هاجمته الجموع ورمت سيارته بالرصاص ، ترك وظيفته واستقال منها ، وعاد الى دمشق .

وعين السيد المحامي الامير بهجت الشهابي محافظـــاً في الجزيرة ، فما افلح لوقوف العسكريين الفرنسيين وضباط الاستخبارات في وجهه ومقاومتهم لمشروعاته بشتى الدسائس والمؤامرات ، فاضطر الى تنحيته ، مع ان بهجت الشهابي نبيل في اخلاقه ، ووطني في عقيدته ، وعالم في مهنته .

اما في وزارة المالية ، فقد وجدها تشكو عجزاً في الواردات وسوءاً في الادارة ، فعمد الى تنظيمها ، واحسن تدبيرهـا ، فزادت الواردات ، وغطى العجز ، وأدّى الديون للناس ، واقتصد في النفقات، وجمّد في الخزينة ما يقرب من نصف مليون ليرة سورية . ولأول مرة في تاريخ سوريا ، وضع ميزانية الدولة من واردات ونفقات على اسس جديدة .

اشتغل في قانون الايجارات ، وفي اتفاقية البنك السوري ، وكان يتشدد في المفاوضة ، ويعمل جهده لأخذ احسن الشروط ، ولكنه نفض يده منهـا ، بعدما وقعها السيد جميل مردم بك اثناء غيابه في الحج .

وتولى بالوكالة رئاسة الوزارة ، ووزارة الخارجية والداخلية ستة اشهر ، وكنتُ واياه في الوزارة خلال هذه المدة فقط ، نتعاون متفاهمين ، ونشتغل بجدٍ وعناية لتركيز الامور ، وكانت البلاد تمرّ في اخطر الاوقات ، فأحسن العملَ والادارة .

ومن حميد مزاياه ، انه لا يسرف في القول ، ولا يوفر في الوعد ، ولا يماشي احداً على الباطل ، ولكن لكثرة انشغاله في الامور السياسية ، لم يعمل عملاً انشائياً مرسوماً في خطط مدروسة .

والسيد شكري القوتلي لاشتهاره بالامانة ، ولكرم يده ، ولماضيه الوطني المجيد في القضية العربية ، ولما تحمله في السجون والمنافي من عذاب وشقاء ، ولما اصاب ثروته بسبب الثورة من كوارث ، كانت له في دمشق السمعة الحسنة ، والشعبية العامة ، وكان له انصار يؤيدونه ، واخوان يجتمعون حوله ، وهو لهم سند وقائد .

وفي ٢٢ آذار سنة ١٩٣٦ عندما اعتزل الوزارة زادت شعبيته ، وأوّلَ الناس تركه الوزارة بشتى الاقاويل ، وضروب الشائعات ، ولم يكن من المحمود ترك اخوان جهاده في احرج الاوقات ، فأضعف بخروجه قوة الوزارة ، وفتح عليها ابواب الانتقادات والاتهامات .

والسيد القوتلي ، لاعتماده على نفسه ، وتمسكه برأيه ، وثباته على العمل ، يحسن وجوده في الوزارة .

وقد يبدو غريباً كيف كان يحسن معاملة المستشارين ويجاملهم ، وكانوا هم يخشونه ، كما يخشون السيد سعدالله الجابري .

السبب انه كان بعيداً عن المسايرة ، ولكنه كان يعمل بالواقع ، ولذا نظروا اليه بحذر واستثقلوا ظله . واما سعدالله فأحبوه من جهة ، وقاوموه من جهات اخرى .

اما الدكتور شهبندر فكان يكره الكتلة الوطنية ، ويكره على الأخص السيد شكري بك القوتلي ، ولا يحتمل وجوده وزيراً في الحكومة لما بين الاثنين من عداوة ايام الثورة . وكان الثاني يكرهه ويعتقد انه اناني ، ومغرور بنفسه ، ويضر مصلحة البلاد بسياسته . انما في سبيل جمع الكلمة لم يحجم عن زيارته ودعوته الى التفاهم مع اخوانه ، والذهاب معه الى رئيس الجمهورية ، لعله يسمع منه دعواه ، ويقنعه بالعدول عن غلوائه .

ولما اجتمع معه في القصر ، وحضرتُ الاجتماع انا والاستاذ السيد فارس الخوري ، وسأله السيد هاشم بك الاتاسي ما سبب معارضته وحملاته ؟ ادعى الشهبندر بان المعاهدة لم تكن صالحة ، وان ما جاء فيها من حقوق السوريين ، هي دون ما للعراقيين في معاهدتهم ، فناقشه السيد القوتلي ، وناقشه الاستاذ الخوري ، وبيّنا له خطأ مدّعياته ، فلم يقنع وأصرّ على رأيه ، وعجز عن تنفيذها بالبرهان والدليل ، فذهب غاضباً ، واستمر في محاولاته ، ومعاداته ، لا بسبب المعاهدة ، ولكن لكونه لم يُدعَ الى الذهاب مع الوفد للمعاهدة ، ولا يُدعي بعدها لتأليف الوزارة .

وبعدما ذهب ، التفت الينا السيد شكري القوتلي وقال : أما كنتُ محقاً بقولي ان السيد عبدالرحمن الشهبندر ، رجل يتظاهر بغير ما يضمر ، ويخاصمنا لاننا لم ننقد الى رأيه ، وننزل على حكمه . وكما تعلمون كم مرة حاولنا ان نتفاهم نحن واياه فأبى وأصرَّ على مخاصمته لنا ؟ وكان شكري بك على حق ، ويقين فيما قاله .

ومما يقال عن السيد شكري القوتلي انه لا يستطيع العمل الا بمفرده وبرأيه ، وفي الايام الاخيرة جلب المعارضين من الوطنيين اليه ، وظن خيراً بالشيخ كامل القصاب فجلبه نحوه ، ثم خاب امله ، وفشل تدبيره ، لأن الذين ظن بهم الصلاح وتقدير الاحوال ، كانوا إلباً على الكتلة الوطنية والحكومة الوطنية فكيف يؤازرونها ، وقد خاصموا فيصلاً فيما مضى وتألبوا عليه ، ولما خسرنا الاستقلال ، وغادر فيصل سوريا ، رجعوا الى من ألَّبوهم عليه .

ويجدر بي ، وقد ذكرتُ اعمال اخواني الوزراء الثلاثة الذين ألَّفنا واياهم الوزارة الاولى للعهد الوطني ، ان اذكر اعمالي كما هي ، واعتذر الى القراء اذا فصَّلتها وشرحت مراميها ونتائجها .

٢٤٩ ـ اعمالي في وزارتي العدل والمعارف

تولیتُ وزارة العدلية والمعارف من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٣٩ ، وكنت على وفاق واتفاق مع زملائي المار ذكرهم ، لم اخاصم منهم احداً ، ولا اختلفت معهم بالقضايا العامة ، بل تحملت واياهم عبء الحكم .

ويقيني ان العهد الذي قضيناه ، له ارزاؤه ، وله مصائبه . ومن واجبنا ان نصبر على مضضه ، ونضحي براحتنا لأجله ، فالنجاح لا يُكتب الا لمن آمن بحق الوطن ، وواجب الوظيفة ، وعمل لاداء ما يترتب عليه من مسؤولية تجاههما ، وتجاه الاجيال الآتية .

ساعدتُ السيد جميل مردم بك في سياسته التي اختطها لانهاء المشاكل مع الفرنسيين ، ومراراً كنتُ الوسيط بين الوزراء « والكونت دي مارتيل »

وبين الحكومة والجنرال « هوتزينجر » الذي ناصبنا العداء من اول العهد ، واتخذ الواقعة التي حدثت في حلب بين الحرس الوطني ، والدرك الفرنسي ، ذريعة للحملة علينا ومقاومتنا ، وطلب ان نحلّ الحرس فأبينا . وذهبتُ اليه وشرحت له حقيقة الحادث ، ولطفت شدته ، ودفعت له باسم الحكومة التعويض الذي تقرر ، في مقابلة الضرر الذي لحق بالجندي الفرنسي من الحرس الوطني ، اثناء المصادمة فقبله ، وأعلم الجيش بما تم ، وانتهى الحادث بسلام .

ولم احمل على السيد جميل مردم بك في عمل الاتفاقيات ، لعلمي انه لا بد منها للخروج من المأزق الذي زجتنا به السياسة الدولية ، والاحوال الخارجية كقضية تركيا ، ولواء الاسكندرون ، وقضية فلسطين ، والثورة التي نشبت في ارجائها ، وقضية هبوط الفرنك ، وما اصاب اقتصادياتنا من ضرر بسببه ، وقضية سقوط وزارة الجبهة الشعبية الفرنسية وتأثيرها في سياسة فرنسا في سوريا ، وقضية شبح الحرب ، وإمكان وقوع حرب ثانية مما لم يكن في الحسبان .

وكنتُ اوافقه على مواقفه من الكتلة الوطنية ، والمجلس النيابي ، وانفي التهم عنه ، واسرّ اليه في الامور التي تمس سياسة الحكومة ، واشير عليه بما اعلم ، واشجعه على المضي في العمل ، واصلح بينه وبين سعدالله الذي كثيراً ما طلب الاستقالة، فأرجعه عن عزمه ، والطّف حدته ، واشد ازره .

وبقيتُ مدة الوزارة الواسطة بين رئيس الجمهورية والوزراء لاعتمادهم عليّ وحبي لهم جميعاً ، وحرصي على تعاضدهم . وكنت اود ابقاء ثقة الرئيس الاول بي ، وان اساعده على تمشية الامور ، وان اقرّب القلوب . ولكن لم يسعدني التوفيق في كل ما سعيت لأجله ، لأن سوء ظنه في جميل مردم بك تغلب على مشاعره ، وكرهه لسعدالله لم يقف عند حد الانتقاد والبرهان ، رغم ان سعدالله كان يجله ويحترمه .

جرّب الرئيس الاول مرتين ان يعهد اليّ بتأليف الوزارة ، وكان يحول دون ذلك ، حرص السيد فارس الخوري على إدخال اخيه السيد فائز الخوري في كل وزارة ، ففضلت الابتعاد عن القبول ، على ان اجعل للاستاذ الذي لا

ينكر جليل قدره ، وغزير علمه ، سلطاناً عليّ في مشاركة من لا استطيع التعاون معه ، مع تقديري لعلم السيد فائز الخوري ومواقفه السياسية .

ولما تأزمت قضية تشكيل الوزارة من الوطنيين ، اشرنا على الرئيس مراراً ، كما اشار عليه السيد شكري القوتلي ، بان لا يعمد الى تأليفها . ولكن السيد نجيب الارمنازي سهّل له الأمر ، وأقنعه بتأليفها بعد مرور شهر، وكان تأليفها سبباً الى الاخفاق في خطتنا ، التي كانت تهدف الى احراج « بيو » والخلاص منه .

٢٥٠ ـ خطابي في المجلس النيابي عن وزارة السيد نصوحي البخاري في ٢١ نيسان سنة ١٩٣٩

ولما وجدت ان الأمر قد تم ، وفهمت العامل الخفي له ، القيت خطاباً في ٢١ نيسان ١٩٣٩ في المجلس النيابي ، بيّنت فيه ان هذه الوزارة التي الفها السيد نصوحي البخاري اعلنت تمسكها بالمبادىء الوطنية ، ثم خالفت بيانها ، وان المفوض السامي خدعها وذهب ، ولم يعطها وثيقة لسياسته كما وعد ، فلماذا بقاؤها ؟ وهذا ما جاء في الخطاب (١) .

ايها السادة !

مضى على اجتماع المجلس النيابي شهر واحد ، وهو ينتظر انفراج الازمة ، والأزمة لا تزال مستحكمة ، وينتظر وجود الحكومة ، والحكومة لم تتقدم اليه ! فلا المجلس يستطيع تتميم اعماله بدونها ، ولا هي تستطيع المثول امامه ، لانها ليست مؤيدة . ما هذه المتناقضات التي نراها في بلادنا ؟

---

(١) ان سجل جلسات المجلس الاخيرة التي تحوي مذاكرات النواب وخطبهم في هذه الدورة ، قد اضاعه الفرنسيون عندما احتلوا قاعة المجلس ، وصدر امر المفوض السامي بحل المجلس ، وتعليق الدستور ، وامرت السلطة بحجز الاوراق والوثائق والسجلات. ولذا اثبت هنا خطابي ، وفيه الاشارات الكافية للحوادث التي وقعت قبيل انتهاء العهد الوطني .

الحكومة تتألف وتباشر اعمالها وتقوم باجراءاتها منذ عشرة ايام ، ولما تأتِ الى المجلس لتعرض عليه بيانها ، وخططها ، وسياستها لمداواة الحالة وتشرح لنا الاسباب التي دعتها الى ان تتسلم الحكم ، والبلاد على ما هي عليه من خلاف مع الاجنبي ؟ .

لا ادري ماذا تريد الحكومة البخارية من كتابها المرسل في ١٥ نيسان ١٩٣٩ جواباً على كتاب المجلس النيابي المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٣٩ ، فهل لا تريد ان تتقدم اليه ببيانها الوزاري وتطلب الثقة حسب الاصول النيابية الدستورية ؟

انها تطلب الامهال لأمد قريب حتى تصبح لديها الوسائل التي تستطيع معها المثابرة على القيام باعباء الحكم ، وعندها نعلمكم بضرورة تعيين الجلسة !

فاذاً كيف دخلت الحكم ، والازمة لم تكن ازمة وزارات ، بل ازمة عدم اتفاق بين الطرف السوري ، والطرف الفرنسي .

كيف اذاع رئيس الوزارة السيد نصوحي البخاري بانه اتفق مع العميد المسيو « بيو » على أسس صريحة تحقق الاماني بتنفيذ المعاهدة ، واتفق على ان يدلي بتصريح يؤيد هذه الاسس ، ثم يسافر المسيو « بيو » ثاني يوم ولا يصدر عنه شيء ، ويقبل هو ووزراؤه بتشكيل الحكومة والبقاء فيها .

كيف اتى للوزارة ولما تبدر من الفرنسيين اي بادرة تدل على حسن نياتهم التي جاءت به وبرفقائه ؟

وكيف يقبل هو ووزراؤه بممارسة الحكم ، وليس لديه ولا لديهم الوسائل التي اشار اليها ؟

وهل من المبدإ الدستوري ان يبقى في الحكم ، ولما ينل ثقة المجلس الذي انتخبته الامة ، وهو مصدر السلطة ؟

واذا لم يعين الأمد المضروب له في وقت قريب ، فهل يبقى المجلس معطلاً بدون عمل تشريعي ، لان الحكومة لا تستطيع ان تأتي اليه لبيان رأيها في

القوانين المعروضة للبحث ، وفي المشاريع المهيأة ، ولا تقدر ان تحضر لتجيب عن الاعمال التي تقوم بها ، ويرى المجلس لزوماً للاستيضاح عنها ؟

سـادتي !

ان المجلس امام امرين : الاول طلب المهلة ، وتعيين تلك المهلة من قبل المجلس . والثاني مباشرة المجلس اعماله ، وإن لم تحضر الوزارة ، او يحضر من يمثلها . فما هو الجواب ؟

قبل اعطاء الجواب، يجب ان لا ننسى المتناقضات في سياسة السلطة الفرنسية معنا ، وموقفها من المعاهدة التي عقدتها سنـــة ١٩٣٦ ، ووجهة نظرها من الوحدة السورية ؟

يجب ان لا ننسى سياسة القصر الجمهوري ، وواجب الرئاسة الدستوري والوطني ، وموقف الرئيس الاول من الامة وامانيها ، وادارة مقدّراتها !

يجب ان لا ننسى ما يبدو لنا من سياسة الحكومة الحاضرة ، وما يقال وينشر بلسانها ولسان وزرائها !

تقولون ما علاقة هذه الامور بالاجوبة المطلوبة ؟ فأجيبكم ! :

اننا على مفرق الطرق ، ولا يستقيم حال مع وجود الحيرة ، والتردد ، والتناقض . ان الحيرة تنفي اليقين ، والتناقض يعدم الصواب ، فالحكومة على فرض اجبناها بالمهلة ، وعيّنا المهلة باسبوع او اسبوعين ، ولم يأتِ من المصدر الفرنسي التصريح الذي ننتظره ، او أتى وكان خلاف ما ترضاه الامة ، فهل تأتي الوزارة ببيانها ، وهي التي اشترطت على نفسها بان مجيئها للحكم موقوف على نيلها وسائل الحكم . واذا لم تأتِ فهل يبقى المجلس في معزل ، والحكومة في معزل ، ورئاسة الجمهورية في معزل ؟

أليس هذا من المحيرات ، بل ومن المتناقضات ؟ .

ما فائدة الجمهورية ، والحكومة الدستورية ، والمجلس النيابي ، وكلهم مصابون بالحيرة والتناقض ؟

قد يرد علينا بضرورة الانتظار ، والقبول بالواقع ، والتأليف بين الحيرة والتناقض ، حتى يستبان فجر هذا الليل ، ويستبان ما يأتينا به العميد ، وما يقرره التناحر الدولي ، وما يلده نداء الرئيس روزفلت . ولمَ الانتظار ؟

ألأننا في حيرة وتناقض ، وهنالك وعود وعهود ، وتأمين على حكومة تبقى ؟ أم لأن الفرنسيين يقولون « هكذا اريد فيجب ان تريد » !

ولكن ألا نعتبر بما كان من مجلسنا التأسيسي سنة ١٩٢٨ ، وبما حل بالدستور السوري ؟

ألا نعتبر بما كان في سنة ١٩٣٦ ، وبما جرى في الاسكندرون ، وبحوادث الجزيرة ، واللاذقية ، وجبل الدروز ؟

ألا نعتبر بالبوادر الواقعة ، وبالتعديات المتوالية على صلاحيات الرئيس الاول وهو حامي الدستور ، وبالحكومة التي تمر امام سمعها وبصرها هذه الامور ، وهي باقية في دست الحكم ؟

ان المتناقضات ظاهرة ، والحيرة عامة !!

اراد العميد الهدوء والسكون ، وطلب المهلة الكافية حتى يتسنى له الدرس، ومعرفة الحقيقة ، وقد اجيب الى طلبه . ثم ما لبثنا ان رأينا المساعي لايجاد التفرقة ، ورأينا الدعايات تعمل عملها للاخلال بالأمن. فكيف يطلب منا التعاون واحترام الوضع الحالي ، وبقراراته وتكليفاته يتحدى المجلس النيابي والسلطات المحلية ، ويخالف الدستور الذي اقرته عصبة الامم ، ويخالف صك الانتداب ، ويخالف المادة ١١٦ التي الصقت بالدستور ظلماً وعدواناً !!

نريد ان نسألهم ، هل من صك الانتداب ، او من مفهوم المادة ١١٦ ان يحدد المفوض السامي بقرار منه امتياز البنك السوري الى اجل غير مسمى

مع وجود المجلس صاحب السلطة التشريعية ، ومع وجود الحكومة السورية ؟ أم انه من المتناقضات والمحيرات ، التي لا تتفق مع الوعود ، ولا مع العهود ، ولا مع الصكوك الشرعية ؟

وهل من مقتضيات الدستور السوري تعيين القضاة السوريين من قبله ، وتعيين المحافظين بمرسوم من عنده ، أم انها ايضاً من المحيرات ، والمتناقضات ؟

وماذا نقول عن امر المفوض السامي بتسليم الشرطة والدرك ، اي الأمن الداخلي، الى السلطات الفرنسية ، وسلخ ارتباطهما من الحكومة السورية ؟

ان كان لتأمين الهدوء وقمع التظاهرات ، فهذه كانت ولا تزال من صنيعة المستعمرين ، والمأجورين، والمعارضة التي اوجدوها وغذوها باسم الانتداب !

وماذا نقول عن التشجيع القائم في المناطق الثلاث « الجزيرة ، وبلاد العلويين، وجبل الدروز » لفصلها عن حظيرة الوحدة ، ثم اتخاذ الاجراءات لاضطهاد المخلصين ، وإبعاد الوطنيين العاملين ، والقضاء على كل ارتباط سياسي او قومي ، او داخلي بين هذه المناطق ، وأمهات المدن السورية ؟

اننا نعلم ما وراء هذه المداورات ، والحركات المريبة، فهل رئاسة الجمهورية المحترمة تعلم ذلك ؟

أليس الرئيس الأعلى هو زعيم الحركة الوطنية ؟ أليس هو المناضل مع الشعب لأخذ حقه من الاجنبي الغاصب ؟ أليس هو المسؤول عن كل حيف يلحق بالبلاد ؟ أليس هو رئيس السلطة التنفيذية يعاونه فيها وزراؤه ؟ أليس هو الذي صعد الى كرسي الرئاسة بواسطة هذا المجلس لتنفيذ احكام الدستور ؟

انه ولا شك يعلم كل شاردة وواردة ، وعلى مرأى من عينيه وبصره يجري كل شيء ، ويعلم لماذا اتى العميد المسيو « بيو » ، وما ينويه ؟

نعم ! يعلم كل هذا، ولكنه يتسلح بدرع الدستور ليحمي الوطن !! كيف يحمي الوطن والدرع الذي يتسلح به تنقطع حلقاته واحدة تلو الاخرى .

وكيف يدافع عن الدستور ليحمي الاستقلال ، والوطن تتفكك اجزاؤه رويداً رويداً ، وتنحل سلطته كما تنحل اجزاء الجسم ؟!!

لقد اهتم الرئيس بتطبيق احكام الدستور في معالجة الأزمة ، والأزمة لها وجهان : وجه سياسي ، ووجه وزاري . فالوجه السياسي ، اما تصديق المعاهدة نهائياً وتنفيذها بالروح التي املتها ، واما نقض اليد منها ، فان كانت الاولى تشكلت الوزارة ، وعادت الحياة الدستورية . وان كانت الثانية ، نقضَ اليد من تشكيل الوزارة ، وقال للفرنسيين هاكم الموقف :

البلاد تريد استقلالها ، وتريد منكم الوفاء بما عاهدتم . وانتم تقولون : ان العلاقات يجب ان تقوم بين الامم على اساس الحق والعدل ، فأثبتوا قولكم بالفعل والعمل !!!

اما ولم يصدر من الجانب الفرنسي شيء يطمئن الناس ، ولا العميد كان بامكانه اصدار شيء ما ، ولا هو اتى لمثل هذا الشيء ، فتشكيله الوزارة وانهاؤه الازمة الوزارية بهذه الصورة ، واهماله شأن الازمة السياسية ، والبلاد مضربة ، والسجون ملأى بالابرياء ، والرأي العام ساخط ، والاوضاع الدولية في قلق ، ونحن على هوة اليأس ، فعمل لا يعد دستورياً ، ولا وطنياً ، ولا يأتلف مع ما تنتظره الامة منه ومن ماضيه المجيد !

انه قد يخسر قصره ، وقد تخسره البلاد ، ولكنه يعود فيحتل قلوب الشعب ، ويعود الى الامة في أنفته ، وكرامته ، وبطولته .

كان القصر على ما نعلم معقل الوطنية ، وكانت سلطته تمثل التجرد ، والغيرة ، والاحترام . والآن ، ويا للأسف ، غدا معقل الرجعية ، تمرح فيه ذئاب الاستعمار ، ودعاة السوء ، ورجال الدسائس . هذا القصر الذي يجب ان يبقى صاحبه فوق الاحزاب ، وموئل الرأي ، ومنار التدبير ، غدا قفراً من اخوان الصدق والوطنية ، مغلقاً بوجه اصحاب المسؤولية . فكيف تنحل الازمة الحقيقية ، وسيد الرأي حائر في امره ، ومغلوب على ارادته ؟

اما الحكومة فأمرها محير ، وتكوينها متناقض ، وسياستها خرقاء ، وسيرها معوج . والدليل ان الوزارة « الحفّارية » استعفت وقالت في بيانها : « لأن الانتداب اراد فرض ارادته علينا فأبينا » . ثم استدعى رئيسُ الجمهورية السيد البخاري لتأليف الوزارة فما نجح ، واستدعاه ثانية فنجح . فما الذي دعاه لتأليفها وهو يعلم الموقف وخطورته ؟ . ألم يقل في بيانه السابق « ان البقاء في الحكم خيانة ، والنضال في ساحات الشعب شرف » فلماذا عاد ودخل الحكم ، والموقف لم يتبدل فيه شيء ؟

انا لا اقول الموقف تبدل بخير ليدخل الحكم ، ولا هو قادر على اثبات العكس . اذاً المسألة طبيعة البخاري تبدلت ، او من شأنها التبدل .

ان البخاري دخل مديراً للحكم ايام الحكم المباشر ، ودخل وزيراً للحكم ايام نفي اخوانه الذين ابوا ان يكونوا مطية للانتقام ، ودخل الحكم الآن بعد ان رفض اخوانه ان يكونوا مطيته لغرض الانتداب ، وقبول الارادات. دخل الحكم ، وانا استطيع ان اؤكد لكم بانهم لم يعطوه ، ولن يعطوه تصريحاً . ان الفرنسيين مصممون على عدم اعطاء اي شيء للبلاد ، لأن المفوض السامي كما قلت لا يستطيع الاعطاء . والبخاري دخل للحكم فقط ، وليس له عليهم اي شرط !!

فماذا ينتظر ؟ أليس عمله وبقاؤه من المحيرات ، والمتناقضات !!!

يقول ان وزارته وزارة اعمال لا اقوال ، وانا اقول بارك الله في عسكريته ، وفي قلة كلامه ، فليرنا اعماله ؟

ما الذي يريد اجراؤه في وزارته ! أهي اعمال سياسية ، أم ادارية ، أم قومية ، أم اقتصادية ، أم تنظيمية ، أم غيرها ؟ لنترك السياسة وليقل لنا عن الباقي ! واذا لم يكن الزمن يساعده على شيء فلماذا طعن كرامة الامة وإباءها ، وأذل موقفها بمثل هذا الدور ، فقام يمثل دور عارض الذهب المزيف ، ويقول ان حكومتي حكومة اعمال ، لا حكومة اقوال ؟!!

لو لم يقبل بدخول الحكم ، ولم يقبل رئيس الجمهورية بهذا الحل ، وانتظرا كلاهما قليلاً ، لتبدل الحال ، وانجلى الموقف ، فاما اجابة مطاليب الامة ، واما نفض اليد من الدور ، والعودة الى الموقف السلبي ، فلا جمهورية، ولا دستور، ولا حياة نيابية !!

وماذا يضيرنا ان نعود الى الجهاد والنضال امام الانتداب، لا امام جمهورية مغلوبة على امرها ، وحكومة محلية حائرة !

أليس الأولى خلاصنا من هذه المتناقضات ، والمحيرات ، والعودة الى صفوفنا نسعى وراء الحق ، والحقيقة ، لا وراء سراب من نسج الخيال .

هذه هي المحيرات ابثها اليكم ، وانا مثلكم في حيرة مما كان !

ومن المتناقضات الطعن في هذا المجلس ، وفي هذه الأمة ، وفي الحكومة السابقة ، وكلهم قاوم الاستعمار ، وصمد امام الدسائس ، وتحمل ألم المصاعب ، تلك المصاعب التي دبرت لاضعاف الحكم الوطني ، وإفساد وحدته وتدابيره ، وإظهار الخطأ لرجالاته كأن الذين تولوا مقدّراته مجرّدون من كل فضيلة ، ومن كل اهلية .

يرى هؤلاء الذين اعتادوا الخروج على الحق والوطنية في كل دور ، من العار والخجل ان يتحدثوا عن بطولة الشعب وصبره ، وايمانه ، وشجاعته ، رغم فقره ، وحداثة عهده ، وقلة وسائله ، ولا يريدون ان يذكروا للمجلس النيابي حسنة ، مع ما للمجلس من اعمال ، ومواقف ، ودفاع ، لا ينكرها الا الاعمى ، اعمى القلب والبصر ، والا المريض ، مريض الضمير والنفس .

ويرون من العار والخجل، ان يرسلوا كلمة تقدير وثناء عن جهود الحكومة الوطنية في السنتين من حياتها ، وعن التدابير التي اتخذتها لمعالجة الكوارث ، واتقاء الازمات الداخلية والخارجية ، وكيف قابلت الخطوب بصبر وأنفة ، وكيف عاملت ابناء الوطن معاملة عادلة ، واعادت المبعدين الى بلادهم معززين مكرمين ، وكيف حفظت اموال الدولة ، وانقذتها من الديون التي كانت عليها،

ومن التبذير الذي اصابها ، ومن سوء الاستعمال الذي اعتادت عليه ، وكيف عززت العلم والتعليم ، واكثرت من المدارس ، وارسلت البعثات العلمية الى الخارج ، ونشرت الثقافة ، ورفعت مستوى التربية ، وكيف اصلحت القضاء ، ونزّهته عن الحزبية والمداخلة ، وجعلته لقضاء مصالح العباد ، وايصال الحق الى صاحبه ، وايقاف التعدي عند حده ، ومعاقبة المجرم على جرمه ، وهذا رغم العواصف التي كانت تعصف بكيان الدولة ، والمحاولات الهدامة التي تحاول نزع السيادة والاستقلال من ايدي ابناء البلاد .

ان هؤلاء المارقين كانوا يرون من وطنيتهم الزائفة ، ان يظهروا المثالب ويخفوا الفضائل ، ويتحدثوا بشماتة ، ويدسوا في المجتمعات ، ثم يعمدوا الى إفهام العامة ، والاغيار ، اننا نخطىء في كل اعمالنا ولا نصيب ، واننا نهزل ولا نجدّ ، واننا نستأثر وننتفع ، ولا نضحي ونشاور ، ونفضل المصلحة الخاصة على مصالحنا العامة .

انهم من المحيرين ، والمبطلين ، يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم . والله يعلم انهم من المضللين ، الضالين ، ويشبه هؤلاء القوم من يجادل في قضايا الاكثرية والاقلية ، والاكثرية الجنسية ، والاقلية الدينية ، ولا يعلم ان الاكثرية هي سواد الامة ، والاقلية هي هيئة المستعمرين المأجورين .

ان اكثرية الامة تريد الاستقلال ، وتحقيق اماني البلاد الى اقصى حدود الامكان ، ولكن تلك الاقلية تريد المعارضة ، وتوجه نضالها لاضعاف الوطنيين. فليتقوا الله في اوطانهم ، وليتخلوا عن احقادهم !

ايها المعارضون ، اخرجوا المشبوهين ، والرجعيين ، والزعماء المأجورين ، من صفوفكم ، تجدوا انفسكم سائرين مع اخوانكم ، انتم واياهم في صف الوحدة ، والجهاد ، والتعاون .

وبعد ان بيّنا الحيرة ، والتناقض ، يسهل علينا الجواب في الأمرين الواردين بكتاب الوزارة !

ان « الامهال » لأمد قريب او بعيد ، اعده حيلةً وهرباً ، وتبييناً لامور لها ما بعدها ، فلنسجل عليهم مخالفـــة الحكومة لأحكام الدستور ، ولنسجل عليهم اننا طلبنا حضور الوزراء الى المجلس واعطيناهم ثمانية ايام للحضور فأبوا ولا عذر لهم . كان عليهم ان يأتوا ويقولوا عذرهم ، وذلك اولى واحكم ، ولنسجل على المجلس ان عمله يجب ان يستمر ، وما بعد الاسبوع له فصله وحديثه .

وكلمتنا الاخيرة ان فرنسا كلما سوّفت وطوّلت ، عرضت نفسها للضعف ، وعرضتنا للقلق واضطراب النفس ، فلنتكلم معها بلغة المصلحة ، والمنفعة المتبادلة ولتكلمنا لا بلغة الاقليات ، والحب ، والصداقة ، والتقاليد ، وحماية الامبراطورية ، فتلك لغة عرفناها هرمت وأكل عليها الدهر وشرب ، وبان هزالها ، ولكن بلغة المعاهدة ، والسياسة المستقيمة الصريحة ، وكما قلت في خطابي « اذا كان بالامكان الوصول الى الغاية عن طريق التفاهم وحسن النية ، فالأولى لها ان لا تلجأ الى الخدعة والقوة » .

ولعل الفرنسيين رأوا ماذا جنت عليهم وعلى بلادهم سياسة الاكراه ، والارغام ، والمداورة ، منذ انتهاء الحرب الاولى حتى يومنا الحاضر ، في اوروبا وفي الشرق ، فهلاّ اتعظوا ، وهم يحذرون الحيرة والتناقض ، ويعمدون للصراحة والانصاف .

٢٥١ - خطابي الاخير في ١٠ تموز سنة ١٩٣٩

وسبق خطابي هذا ، ان القيت في المجلس النيابي في ١٠ آذار ١٩٣٩ خطاباً نقدت فيه تصريحات « بيو » وسياسة القصر وما يجرى فيها من محاولات ، وبحثت فيه بصراحة عن موقف البلاد من الفرنسيين بعدما صدرت تلك التصريحات ، وعن تغيير سياستهم ، وميلهم للقضاء على المعاهدة ، وعلى الحكم الوطني ، وكانوا يشيعون بين الناس ، ان الكتلة الوطنية ارتشت واساءت ، وعينت انصارها ، وان السلطة الفرنسية تأبى التعاون مع الزعماء الوطنيين ، والحكومة الوطنية ، وكان مما قلته :

« يذكرنا الموقف الحاضر ، موقف الفرنسيين منا ومن قضيتنا ، بما اصاب نابوليون وجيشه عندما غزا الفرنسيون اسبانيا ، فليسألوا التاريخ عنه وعن نتائجه وما كان سبب فشله واندحار جيوشه، سوى تقارير موظفيه الكاذبة.

ما هو سر الازمة والاضراب العام ؟

يقولون : الكتلة الوطنية ورجالاتها هم العلّة ، لانهم عنصر قوي منظم ، وحركة ثورية دائمة ، وقوة تصمد للحوادث . تخلى زعماؤهم عن الحكم ، فآثروا الشغب ، وأثاروا الشعب .

ويقولون : ان الشباب الوطني هو المحرض لانهم اصحاب شعور حساس ، وامانٍ عظام ، تدفعهم حرارة شبابهم للوثوب والمقاومة فيثبون بجرأة وتهور .

ويقولون : ان المجلس النيابي ونوابه معظمهم كتلويون، هم العلة ، يقفون حجرة عثرة في سبيل كل حل لا يتفق ومبادئهم ، ولا يحيدون عن مطاليبهم .

اذا كان هؤلاء ، وهؤلاء هم العلة ، وهم كما ذكروا ، والشعب يؤيدهم ، ويثق بهم ، أليس الأجدر بالفرنسيين ان يفهموا منهم ماذا يريدون ؟

من ينكر اننا جميعاً نبغي الاستقلال ، ونسعى للسيادة ، ونعمل للوحدة ، ونريد تنفيذ ما تعاقدنا عليه ؟

اننا جاهدنا ، وأدّينا الثمن غالياً ، وصبرنا وتألمنا كثيراً ، فلما عاهدونا ونكلوا ، راحوا يتعللون بشتى الاعذار . فهل من الوطنية ان نتخلى عما اخذناه ؟ وندخل معهم في مفاوضة جديدة ليست لمصلحتنا ؟ وهل من الرأي ان نبقى مكتوفي الايدي لا نحرك ساكناً ؟

كلا ! ان اطماع الغرب لا تقف عند حد ، وتجزئة البلاد هي مطية للاستعمار ، ودعوي الاقليات باطلة من اساسها ، وليست مقصودة لخير اصحابها، وماذا بعد اكتساح القوي للضعيف ، دون عذر ، ولا حق ؟

وماذا بعدما جرى في اوروبا من التعدي ، والظلم ، والاكتساح ؟ وهل من الصواب ان لا نرى ما في افق الغرب من اطماع واشباح ؟ وماذا بعد تصريحات صحف فرنسا ، ورجالات حكومة فرنسا ، وما ترمي اليه ؟ وماذا بعد الحوادث المؤسفة التي تقع تحت لمس الاعمى ، ونظر البصير ، وهي من صنع الفرنسيين المستعمرين ؟

لا شيء ! غير الحذر ، والريبة ، والمقاومة ، والنضال !!! » .

قضية البترول

وفي اثناء ذهاب جميل مردم بك الى فرنسا ، توليتُ بالوكالة عنه المذاكرة مع ممثلي شركة « البترول » « آي.ب.ث » وكان رئيسها المفاوض « المستر لونكرينغ » ومعه السيد سليمان المدرس مدير الفرع في سوريا . وبعد سنة ونصف انتهينا بالاتفاق ، وقررت الوزارة تصديق ما اتفقنا عليه ، وكان المأمول ان نبعث بالاتفاقية الى المجلس النيابي للموافقة عليها . ثم تأجل كل شيء للاحوال السياسية التي ألمعنا اليها .

واتفاقية البترول ، وإن انتقدها البعض من الصحفيين وغيرهم ، فهي بالنسبة الى الاتفاقيات التي عقدتها الشركة « مع العراق ، وايران ، ونجد » قد ضمنت للدولة ضرائب اكثر ريعاً ، واحسن تطبيقاً ، وانقذت البلاد من الامتياز السابق الذي كانت السلطات الفرنسية قد منحته للشركة المذكورة ، وجعلت نسبة الريع منه ٧ شلنات ونصف ذهباً لكل طن زيت يستخرج من الآبار . اما نحن فقد ابلغناه الى ٢٣ شلناً ونصف ذهباً لكل طن .

ثم انهيت دراسة الملاحق التي قدمتها الحكومة الى وزارتي العدلية والمعارف ، ولكن لم تبرم ، لأن المعاهدة الاساسية لم تصدق من قبل فرنسا ، فبقيت الملاحق المذكورة طي الاهمال ، كبقية الملاحق التي تتعلق بالمستشارين الاداريين والخبراء الفنيين ، والخبراء العسكريين .

وكنتُ احضر مؤتمرات الكتلة الوطنية في قادسيه ، ودمشق ، والتزم جانب زملائي اعضاء الحكومة تضامناً معهم ، ولم اتدخل في شؤون الوزارات الاخرى ، كما كان يفعل غيري ، بل بذلت كل جهدي لخدمة المعارف ، وخدمة القضاء ، وابتعدت عن الزيارات الخاصة ، حتى لا يتخذ الناس منها طريقاً لارضاء طلباتهم غير القانونية ، لأن المعلوم في العاصمة ، ان معظم الزائرين ينظرون الى علاقاتهم بك نظرة التاجر الى زبائنه ، وعندهم « حك لي احك لك » قاعدة يتعاملون بها ويقدمون « خدماتهم الوطنية كذا » على اساسها ، والويل لمن تجاهلها او انكرها عليهم .

ونظراً لكثرة الاسفار التي اضطر اليها اخواني الوزراء ، ولاشتغال الاخ السيد شكري القوتلي بالادارة والمالية ، كنتُ أمثّل الحكومة في الاجتماعات الرسمية ، واذهب موفداً من قبلها الى الزيارات التقليدية للرؤساء الروحيين ، ولحفلات الاحياء التي تقام تكريماً للوزراء .

وفي سبيل اصلاح مكاتب الكتلة وتفقد شؤونها ، سافرتُ مرات عديدة الى حمص ، وحماه ، واللاذقية ، وحوران ، وحلب . وكنتُ اعمل لمقاومة الدعايات المغرضة ، بما القيه من خطب على المجتمعين ، واتصل بالاهالي حيثما ذهبت لأسمع شكواهم ، وانقلها الى مراجعها ، واسعى لديهم لازالتها .

وقبل ان اتولى الوزارة ، اوفدتني الحكومة مع السيد حسن جباره الى مقر غصبة الامم في جنيف للدفاع عن قضية الاسكندرون ، ورأس وفدنا السيد احسان الجابري ، الذي كان مقيماً في عاصمة « سويسرا ». وبعد ان مكثنا هنالك ، وفي فرنسا ما يقرب من واحدٍ وعشرين يوماً ، عدتُ انا والسيد حسن جباره الى سوريا ، وتسلمتُ الوزارتين ، وبقي السيد احسان الجابري في فرنسا .

وكان يلوح لي دائماً ، وبعدما قضيت شوطاً في اصلاح المعارف ، واصلاح القضاء ، والنهوض بهما ، ان الفرنسيين لا يروق لهم نجاحنا ، وهم يتآمرون على العهد ، ويعرقلون مساعينا ، وانهم يثيرون المعارضة علينا ، ويغذونها بمالهم وتشويقهم لمقاومتنا ، وهدم اعمالنا .

وكانت المعارضة على قسمين : قسم مخلص في معارضته ، وقسم غير مخلص في معارضته .

الأول يبغي تقويم المعوج ، والثاني يبغي هدم المبني ولو كان مستقيماً .

ومن مقاومة الفرنسيين لنا ، او نكولهم عن المعاهدة ، وتآمرهم على عهدنا ، وقيام المعارضة ، والتفاف عناصر الهدم والشغب حولها ، ومن انقسام زعماء الكتلة الوطنية على بعضهم ، وعملهم لكسب الانتخابات ، كان الخطر يحيط بنا من كل جانب ، ولا يوجد الا القليل من الصحف تناصرنا . واما الصحف التي تكتب بلساننا، فكانت تزيد في اتعابنا يوماً بعد يوم، لانها إن مدحتنا هاجمها المعارضون ، وإن انتقدتنا ألبّت الرأي العام علينا .

وكان « الحزب القومي العربي » من احزاب المعارضة التي اشتدت حملاتها على الكتلة ، وعلى الوزارة ، فاجتذب اليه الشباب المثقف ، واستهوى القلوب بدعايته الى الوحدة العربية ، وكان يعمل لزحزحة الحكومة وتعيين افراد حزبه في المناصب ليتسنى له الظهور ، وكسب النفوذ . ومع حرصه على مقاومة بعض رجال الكتلة الذين كان على وفاق معهم سابقاً ، ثم اخلفوا وعدهم معه ، فانه وقف بجانب الحكومة ، عندما نكل الفرنسيون عن معاهدتهم معها ، وهاجم مندوبيهم وممثليهم خلافاً لموقف الدكتور شهبندر وجماعته الذين تألبوا علينا ، وناصروا من كان ضدنا .

وكان يزيد متاعبنا ايضاً فقدان الرجال السياسيين ، والاداريين ، ورجال الاختصاص الذين يتوفر فيهم الاخلاص ، والعلم ، والتجربة . وكان الفرنسيون يعترضون علينا اذا استعنّا بخبراء من غير جنسيتهم ، ويظهرون رغبتهم لنا بطلب من نشاء من بلادهم . ونحن لا نريد ذلك لعدم كفاءتهم ، وعدم اخلاصهم . فبقينا في عجز وانتظار ، دون الوصول الى تلافي الاخطار .

قلت انني سأبين ما عملته في القضاء والمعارف بعدما اتمم بحثي عما عملته الحكومة في ذلك العهد .

وها انا انشر بياناتي في المجلس النيابي ، وهي توضح برنامجي واهدافي ، وما توصلت اليه من اعمال .

٢٥٢ - بياني عن مناهج التعليم في ٢٢ نيسان ١٩٣٧

وفي ٢٢ نيسان ١٩٣٧ ، وقفتُ في المجلس النيابي وأدليت بالبيان الآتي :

ايها السادة

ورد في تقارير السادة النواب ، التي رفعت الى سدة الرئاسة ، وتليت على مسامعكم ، بعض نقاط هامة تتعلق بوزارة المعارف ، والسياسة التي تتمشى عليها ، فرأيت من الواجب الجواب عنها في هذه الجلسة .

قال الأخ نائب حمص السيد سليمان المصراني : انه بات يخشى من فعل الدسائس ، ومن فساد النظام الاجتماعي . فأنا اقول له مطمئناً : ان الامة التي يملأ الايمان الوطني قلبها ، لا تؤثر فيها الدسائس مهما كان في داخلها من ضعف او وهن ، لأن بقاء اعراض الضعف وزوالها يتبع الادوار الطبيعية التي تمر بها الامم في حياتها .

واذا اراد النائب المحترم ان تزول هذه المفاسد ، وهذه الدسائس بالسرعة اللازمة ، فما على السادة النواب ، إلا ان يعملوا جادين ومخلصين مع حكومتهم لاستئصالها . وعلى كل ، نحن سائرون في عملنا ، وان كثرت ايدي الهدم ، ونحن للانشاء عاملون ، وإن عاقنا المشاغبون .

اسمحوا لي ايها السادة ، وقد ابدي حضرة نائب دير الزور الشيخ سعيد العرفي ملاحظاته بشأن ميزانية وزارة المعارف التي وزعت عليكم ، وقال عنها إنها لا زالت كما كانت في السابق ، ان ابحث لكم عن مناهج التعليم ، وما تنوي الوزارة عمله لتهيئة هذا الوطن بحسب ما يستحقه من مدنية ونهضة ، وما هو الفرق بين ميزانية المعارف الآن ، وما كانت عليه في السابق .

من المعلوم ان كل بنيان لا يشيد بيوم واحد . ولا يقوم انشاء بدون اساس . ومن يستعجل الزمن يقع في الخطأ ، ومن يقتطف الثمرة قبل اوانها يصاب بضياع لذتها ونضجها .

ايها السادة

بعد ان تسلمنا الحكم ، سارت المعارف على انظمة ومناهج دامت سبعة عشر عاماً ، فلم يكن بالامكان تبديلها في اربعة أشهر .

ان الحكومة العراقية استدعت الى بلادها رجالاً من علماء الولايات المتحدة ليدرسوا لها ما يحتاجه العراق من تعليم ، وثقافة ، ومناهج للتعليم ، وقد بقيت البعثة المكونة من هؤلاء العلماء سنةً واحدة ، حتى تمكنت من وضع تقريرها عما يلزم العراق من تعليم ، ومن مناهج للتعليم .

وتركيا اتبعت ذات الطريقة ، فاستخدمت حكومتها بعثات علمية من المانيا، وفرنسا ، واوفدت طائفة من ابنائها الى اوروبا لدرس مناهج التعليم الصالحة ، فلم يتمكن العلماء من اعطاء تقريرهم ، الا بعد دراسة واسعة وزمن مديد ، ولما انتهوا باشرت بتطبيقه ، وعدّلته وفقاً لظروفها ليتلائم مع تطورها .

وبلادكم التي لم تتسلم مقدّراتها إلا في هذه السنة ، لم يكن لها منهاج مدرسي موضوعاً على أسس علمية تتطلبها حاجة البلاد . ولم يكن في وسعنا ، واحوالنا الحاضرة غير خافية على افهامكم ، ان نستقدم بعثة علمية تساعدنا على القيام بالدراسات اللازمة . ومع هذا فقد اعتمدنا على ما عندنا من مؤسسات علمية ، ورجال اخصائيين أولى جدارة وكفاءة ، وكلفناهم بدرس اسهل الطرق وأفيدها لوضع المنهاج المطلوب . وبعد شهر من هذا اليوم تتم دراساتهم ، وتجتمع اللجنة العلمية لدراسة ما يردنا من التقارير، وعندئذٍ نضع المنهاج الاخير الذي نتمنى ان يوافق حاجة البلاد ، فتسير على هديه وأسسه .

وبهذه المناسبة ، اعلمكم ايها السادة ، ان نسبة الأمية في بلادنا تبلغ الـ ٦٢ في المائة . وفي العراق تبلغ الـ ٨٥ ٪ . وفي مصر تبلغ الـ ٨٢ ٪ . وفي لبنان تقل اكثر مما عندنا وتبلغ ٥٥ ٪ .

ومع ان قانون التعليم في سوريا ينص على اجبار الاولاد ان يتعلموا ، ولكن الحكومات لم تأخذ به ، ولم يطبّق ، لأن التعليم الاجباري يحتاج الى

مال ، ورجال وزمن . ثم لو فرضنا ان في سوريا ٤٤٠٠ قرية ، وأردنا ان نؤسس لكل قرية مدرسة على الأقل ، وفرضنا ان كل مدرسة يقتضي لها ٣٠٠٠ ليرة سورية ، فاعلموا مقدار المبالغ اللازمة لمعالجة الأمية ، وتطبيق نظام التعليم الاجباري ، وقدّروا اذا كان المال اللازم لها تستطيع موازنتنا وامكانياتنا تأمينه ؟

وأمام هذه القضية الصعبة قررنا ان نعالج مسألة القضاء على الامية باسلوب تدريجي ، وطريقة عملية .

لقد وجدنا ان في سوريا اربعمائة واثنتي عشرة مدرسة ابتدائية يُدرّس فيها الف ومائة واثنان وعشرون معلماً ، وتنفق الدولة عليها وعلى التعليم الثانوي والاكمالي ، والعالي ، ما يوازي سدس ميزانية الدولة ، وهو مبلغ لا يستهان به ، ولا توجد دولة تنفق ميزانيتها كما ننفق نحن على معارفنا مع قلة مواردنا وفقرنا. فالولايات المتحدة وهي اغنى دول العالم ونفوسها تزيد عن مائة وخمسين مليوناً ، لا تنفق اكثر من عشر ميزانيتها على المعارف ، فهل يتعجب السيد سعيد العرفي اذا كانت ميزانية المعارف في سوريا لم تتبدل عن السنة الماضية ، وهل يستغرب لماذا يفوق مقدارها بقية ما خصص لكل وزارة .

ان هذه الأمة التي طبعت بطابع العلم والثقافة ، وحملت رسالتها الى الشعوب، لن تنسى ما يتوجب عليها تجاه ابناء المستقبل ، ولهذا فهي سخية وكريمة تنفق على معاهد العلم والتعليم ، اكثر ما تنفقه الوزارات الاخرى ، لأن الامة بلا علم ، لا تستقل ولا تنهض .

ايها السادة

اننا لم نحدث مدارس عالية ، ولكن سنحدث مدارس اولية تكون اساساً للمدارس التي تليها ، وسترون نفقاتها موضوعة في الميزانية ، وكان بودي ان يكون عددها اكثر ، ولكن الميزانية المقدرة لا تساعد .

ولما كنا بصدد ميزانية المعارف ، سأشرح لكم النقاط الضرورية التي وجدتها لاحيطكم علماً بمنهاج وزارة المعارف ، وما يستهدف اليه بالنسبة لهذه الضرورات .

ان سكان البلاد يتألفون من سبعة وستين بالمائة زارعاً ، وثلاثة عشر بالمائة قبائل رحّل ، وعشرين بالمائة يتعاطون التجارة ، والصناعة ، ويشتغلون بالمهن الحرة ، والوظائف الحكومية .

ونظراً الى هذا التقسيم، كانت المناهج حتى الآن بعيدة عن حاجات البلاد، وهي القضاء على الامية اولاً ، ثم توجيه تعليمنا الى ترقية الزراعة ، والصناعة ، والتجارة . اما واكثرية البلاد تتعاطى الزراعة، واكثرية مواردنا من الزراعة ، فلهذا يجب ان نعمم المدارس الزراعية ، وان نجعلها في الاقضية والقرى ، لرفع مستوى القرويين ، وتحبيب الزراعة اليهم .

ومما وجدته ، اعتناء التعليم بالناحية الذهنية ، اكثر من الناحية الخلقية ، فأردنا ان نضع منهاجنا على اساس الاعتناء بهذه الناحية ، لأن النشء الجديد يجب ان يكون مزوداً بوطنية صحيحة ، وباخلاق متينة .

نريد ان يكون للأمة دين يحفظها من مساوىء المدنية ، وما في محيطنا من مفاسد وشوائب . نريد لهذه الامة ، ابناءً لا يكونون عالة على الحكومة ، ولا على آبائهم ، نريد ان نغرس في النفوس حب العمل والتشبث . نريد ان نقوي الارادة لضبط النفس ، واقتحام المصاعب . نريد ان نربي ابناءنا على هذه المبادىء ليكونوا رجالاً اقوياء الجسم ، والعقل ، والروح ، صالحين لخدمة الوطن ، واداء الواجب ، وهذا ما قصدناه من الناحية الخلقية .

ووجدتُ ان تربية الاسرة مهملة جداً ، وان عوامل الانحلال العائلي بدأت تنخر في كيانها . ولهذا اردنا ان نضع في اسس التعليم ما ينهض بالمرأة ويحفظ كيان الاسرة ، لأن بقاء الامة منوط بسلامة العائلة ، فاذا انحلت ، انحلت الحكومة ، وانحل الجيش ، وانحل المجتمع ، وضعف هذا الوطن، واصابه الوهن .

ووجدت ان البلاد مقبلة ، بل مدعوة لتأليف جيشها ، ليدافع عنها وعن حدودها . ولهذا وضعنا في منهاج الدراسة ما يهيء ابناء البلاد لخدمة الجيش المقبـــل .

هذا ما وجدته من الامور الهامة ، وعلى اسسها نضع دراستنا ، ونقرر مناهجنا ونسير عليه .

ان التعليم الحر الذي نتمشى عليه اليوم ، لا يفيد البلاد كثيراً ، فمعظم الذين يحملون الشهادات « بكالوريا في الفلسفة ، او بكالوريا في الآداب ، او ليسانس في الحقوق ، او ليسانس في الطب » ، يقرعون ابواب الحكومة ، كأن ليس لهم من مخرج الا باب الحكومة ، ويقولون لنا نريد ان نتولى الوظائف .

ايها السادة

ان ابواب الحكومة لا تتسع لكل طالب يحمل الشهادة . فكما انكم تشكون من كثرة الوظائف ، وكثرة الموظفين ، فاننا نشكو منهم ، ومن عدد الطالبين المراجعين لأجل الوظائف . ومن المؤسف ان تسعين في المائة من خريجي هذه المدارس حريصون على وظيفة في الحكومة ، واذا لم يجدوها شاغبوا عليها ، وانتشروا في محلات اللهو والعطالة ، يصرفون اوقاتهم ، ولا يلجأون الى عمل حر ، يجربون فيه حظهم واستعدادهم ، ويتذوقون معه مصاعب الحياة ، ليلذ لهم العيش ، وينالوا كسبهم بحرية .

نعم ، امام هذه المشكلة ، لا نجد حلاً الا التعليم المهني الذي يؤمن للطلاب مستقبلاً للعمل الحر يشقون طريق الحياة بعرق جبينهم ، وتشبثهم ، وقوة ارادتهم . ولذا سيتوجه التعليم نحو ايجاد رجال لا يقرعون باب الوظائف ، بل لايجاد رجال تقرع الحكومة ابوابهم للوظائف . ومهما تكن مناهج التعليم ، فالزمان الماضي جرّده من الحيوية والنشاط بسبب العوامل العديدة التي كانت تسيّر المعارف ، والقائمين على المعارف كما تشاء .

سوف لا نأسف على ما مضى ، لأن الأسف لا يفيد . ولكن علينا

ان نتهيأ لتدارك ما فات ، ونعمل للمستقبل الآتي . وعما قريب ترون ثمرات العمل ، ولكم ان تقاضونا الحساب اذا اخطأنا القصد .

٢٥٣ - بيان وزير العدلية عن القضاء سنة ١٩٣٧

اما القضاء فلا شك ايها السادة بانه اساس الملك ، فاذا لم يُصلح القضاء لا يصلح شأن الحكومة ، واذا لم يصلح شان الحكومة فقدت الامة العدل الذي ترجوه من السلطان ، وبفقدان العدل تهلك الرعية ، ويهلك الزاعي .

ولهذه الغاية وضعتُ نصب عينيَّ منذ توليت وزارة العدل تعزيز القضاء بقدر المستطاع مجرداً عن كل تأثير ، وان اجعل القانون فوق كل اعتبار ، وان انتقي لقضاء مصالح العباد ، والحكم بينهم ، قضاة اكفاء، نزيهين ، يتحلون بما يجب ان يتحلى به القاضي العادل . ولكن اصلاح القضاء ، لا يتم بيوم واحد ولا يمكن ان يتم ببضعة شهور . إنَّ اصلاحه مقيد بقوانين لا نستطيع التحرر من قيودها المانعة للسرعة ، الا عندما تقرأون آخر مادة في مشروع الحكومة المقدم اليكم مع الميزانية ، فحينئذٍ تعلمون ان الوزارة قصدت اصلاح الحكومة ، واصلاح القضاء ، واصلاحهما موقوف على اقراركم المادة المذكورة .

وفي كل حال يجب القول ، بان القضاء السوري ، من القضاء الذي نستطيع ان نعتز به ، وان نفاخر باعماله ، واحكامه . ولكن كما قيل «من لا يطلب الأحسن لا ينال الحسن» ، ولذا نطالب باصلاحه ليكون كاملاً ، ولنبلغ بعملنا احسن ما يمكن من درجات الكمال . واذا كان هنالك من ينتقده، فجوابنا :

ان نصفَ الناسِ اعداءٌ لمن ولي الاحكامَ ، هذا انْ عدَلْ

وهل نضمن العدل اذا لم يضمن الناس لانفسهم الانصاف ؟

هذا كلام صحيح يؤيده ما قيل «وكما تكونون يولى عليكم» . فاذا اردنا اصلاح القضاء ، وجب علينا اصلاح انفسنا . ولولا فساد النفوس ، ولولا كثرة الاحتيالات ، ولولا ضعف الوازع الديني ، والوازع الادبي، ولولا نتائج الحرب

وما تولد عنها من المفاسد ، لسهل الاصلاح ، وسهل العدل بين الناس ، ولما بلغت الشكايات هذا الحد من الكثرة .

ايها السادة

نشكو القضاء ، ولكن علينا ان نشكو انفسنا . اما الحكومة، فعليها العمل لاصلاح المعوج ، والله وراء كل قصد وتدبير .

ان عدد المحاكم ليس زائداً عن الحاجة ، بل الحاجة تقضي بزيادتها ، بزيادة المحاكم الصلحية ، وتعميمها في جميع الاقضية . اما الشيء الزائد، فهو وجود هيئة اتهامية في درجات المحاكم الجنائية ، فهذه لا لزوم لها ، إذ تزيد في التطويل والتسويف ، ورجال القضاء يرون حذفها أولى من بقائها ، وسندرس وجهة نظرهم مع كبار المتخصصين منهم .

وبعد ايها السادة ، تجدون في ميزانية المعارف زيادة كبيرة في النفقات بلغت ٢٧٠٠٠٠ ليرة سورية ، وسبب هذه الزيادة سقوط قيمة الفرنك اولاً ، ثم الرغبة في انشاء ستين مدرسة في الاقضية ، والارياف ، والمدن النائية ، كدير الزور ، والجزيرة ، وجبل الاكراد ، واعزاز ، وحوران . منها عشر مدارس لدمشق ، وثماني مدارس لحمص ، وسنتمم ما يلزم لمدارس الصناعة ، والفنون اليدوية .

وتجدون في الميزانية مقدار خمس عشرة الف ليرة سورية، خصصت لدار التوليد التي اكمل بناؤها ولم تهيأ معداتها اللازمة لفرشها ، وادواتها ، وآلاتها، وهي ضرورية لايواء الفقيرات ، وتخليصهن من براثن الموت اثناء الولادة .

٢٥٤ ـ تتمة البيان عن المعارف في ٣٠ ايار ١٩٣٧

وتتمة للبيان السابق ، اذكر ما قلته في المجلس النيابي في ٣٠ ايار ١٩٣٧ وهو يتعلق بالملاحظات التي ابداها النواب عند تصديق ميزانية المعارف ، وفيما قلته عن التوجيهات التي اتخذتها قاعدة لتنفيذ المشروع الذي وضعته للعشر سنين المقبلة .

ايها السادة

لا بد من ان اخص زملائي النواب بشكري الجزيل على ملاحظاتهم الدالة على عظيم اهتمامهم بالمعارف ، التي تُعدّ اكبر عامل في توطيد دعائم الاستقلال ، والنهوض بهذا الوطن . وحيث ان كلاً منهم ابدى ملاحظاته القيّمة ، فالواجب يحدوني للاجابة عنها ، ختاماً لهذه الجلسة التاريخية .

من المعلوم ان اعانات المدارس الاهلية في الموازنات السابقة كانت ٣٠٠٠٠ ليرة سورية توزع على طريقة يصدر بها مرسوم خاص في كل سنة ، وقد اضطررنا الى توزيعها في هذه السنة وفاقاً للمرسوم الموضوع في عهد الحكومات السابقة ، ولكننا سنعيد النظر في كيفية توزيعها في السنة الآتية ، مراعين « كأساس ثابت » عدد التلاميذ في كل مدرسة، ودرجة المدرسة، وعدد الناجحين، ومقدار ارتباطها بالبرامج الحكومية .

واعتقد اننا بهذه الطريقة نضمن الانصاف .

وبشأن البعثات التي ترسل الى بلاد الغرب للدراسة والتخصص، فالحكومات السابقة اتبعت خطة لم تأتِ بالفائدة المطلوبة ، والنفع المنتظر . ولهذا كانت لجنة المعارف على حق في الانتقادات التي وجهتها ، ولكن الوزارة ستراعي حاجة البلاد ، ودرجات الكفاءة ، وحسن السيرة والاخلاق ، عند ارسال الطلاب ، دون النظر الى اعتبارات الاسرة والمحسوبية .

اما ارسال بعثات التخصص في البيطرة، وفي امور الزراعة ، وفي المسائل المالية ، وفي فروع القضاء ، فكل وزارة ترسل من تشاء بحسب حاجتها ، ومقدار ما خصص لها .

وما قيل عن ارسال طلاب للتخصص في الأدب العربي ، فأجيب بان الحكومة مصيبة في ارسال شخصين او ثلاثة لهذه الغاية . نعم ، ان ارسالهم الى مصر مفيد ، لأن مصر مركز للثقافة العربية ، ولكن قصدنا من ارسالهم الى اوروبا امراً آخر ، فالجامعة الاميركية مثلاً ترسل معلمين من عندها الى

المانيا ليدرسوا الأدب العربي ، والقصد منه لا التكلم باللغة العربية ، ولكن تعلّم اساليب درس اللغة العربية ، وفقه اللغة العربية ، وفلسفة اللغة العربية ، لأن للغربيين اصولاً غير اصولنا ، واساليب غير اساليبنا ، ومقاييس علمية غير مقاييسنا . فمن الواجب ان نتبع تلك الامور ، ونقتبس احسنها ، من أفضل علمائهم الذين سبقوا في دراسة اللغات الشرقية والغربية ، ومنها اللغة العربية .

والملاحظة على امر المراقبة جديرة بالتقدير ، لأن المراقبة على البعثات لم تكن لغاية علمية وتربوية ، بل كانت لغاية سياسية ، ولهذا لم تأتِ بالفائدة المطلوبة . وسوف نرسل من ابناء البلاد من يحسن المراقبة ويوجه المطلوب في تحصيلهم ، وفي سلوكهم ، وفي دوامهم ، كي يبلغ كل منهم الهدف الذي ارسل من اجله .

والجامعة السورية ، ليس لي ان اقول عنها الا ما تستحقه من ثناء وتبجيل ، فهي من جامعات الشرق ، التي نستطيع ان نفاخر بها ، وأن نعدّد مآثرها مع قصر الزمن الذي بدأت فيه . لانها انجبت لنا خير الاطباء ، وخير القضاة ، وخير المحامين ، وخدمت اللغة العربية اجلّ خدمة ، بما ترجمه وألّفه اساتذتها من الكتب في كافة فروع الطب والحقوق في لغتنا ، التي لم تؤلف فيها كتب علمية طبية او حقوقية ، منذ ثلاثمائة سنة واكثر .

فاذا اردتم ايها النواب الاكارم ان تراعوا شأن جامعتكم السورية ، وان ترقوا مستواها العلمي اكثر من ذلك فعليكم ببذل المال لنجلب لها احسن العلماء ، ونساعد اساتذتها على التخصص والتعمق في العلم ، ونتدارك ما نحتاجه من مختبرات ، ومعدات ، وادوات ، ومبانٍ ، ومستشفيات ، وهذا ما نرجوه .

ومن الامور التي بحثها النواب ، قضية النظام الابتدائي والثانوي . والذين انتقدوهما كانوا على حق ، لاني وجدت هدف النظام الاول ، والنظام الثاني ، لا يتفق وما تحتاجه البلاد من حيث العلم ، ومن حيث الشخصية ، ومن حيث مستقبل الطالب ، ولذا آليت على نفسي ان ادرس الموضوع مع رجال التعليم الذين يُعتمد على خبرتهم ومعارفهم ، ونضع برامج تهيء النشء تهيئة صحيحة ، وتنمي

فيهم الاخلاق المفيدة ، وتقوي ارادتهم ، وتحبب لهم العمل واقتحام الصعاب ، وتعلمهم الطاعة للقانون ، والخضوع للنظام .

ومع اهتمامنا بهذه الناحية الخلقية ، يجب ان لا ننسى ان البلاد بحاجة للتعليم الزراعي قبل كل شيء ، فأمة اكثريتها تشتغل في الزراعة لا بد لابنائها من ان يتعلموا الزراعة ، وان يحسنوا العمل في الزراعة .

ومن جهة ثانية ، نحتاج الى جيش قادر على تأمين الأمن ، والدفاع عن حدود الوطن ، ولهذه الغاية علينا ان نعد ابناء المدارس فنعلمهم الرياضة ، ونلقنهم معنى الواجب ، وندربهم تدريباً عسكرياً ، ليكونوا اهلاً للخدمة العسكرية ، يوم يدعوهم الواجب .

وللتذرع في هذه الغاية ، سنعمم نظام الكشفية بصورة اجبارية ، اعتباراً من مطلع عام ١٩٣٨ على جميع المدارس ، فنحصل على ٤٤٠٠٠ كشاف من ابناء مدارسنا ذكوراً واناثاً . وسنقوي روح الرياضة ، لأن صحة العقل تتوقف على صحة الجسم . وكيلا نفرط في ممارسة الرياضة ، سنأتي باطباء لهم الوقوف التام على قوانين الرياضة ، وعلى ما تحتاجه الاجسام من التمارين الرياضية .

وبخصوص رواتب المستشارين الاجانب ، فالحكومة ستنظر فيها ، وسنلغي هذا الاسم ، ونأتي بالعلماء الاكفاء ، اذا استُخدموا ادوا الوظيفة بنزاهة وعلم واخلاص .

اما طلب حضرة الشيخ عبدالقادر السرميني نائب حلب ، بشأن توزيع عدد المعلمين الجدد المنوي تعيينهم بنسبة عادلة على كل محافظة ، فمعقول ، وسنعمل بموجبه .

ومن المؤسف ، اننا وجدنا في نتيجة الاحصاء لعدد المعلمين ، ان كل ٢٠٠٠ من النفوس يصيبهم معلم واحد . وكنا نود ان نزيد العدد ، ونقضي على الامية بزيادة المدارس والاكثار من المعلمين بحيث يكون لدينا لا اقل من خمسة آلاف مدرسة ، وعشرة آلاف معلم ، وهو ليس كل ما يلزمنا .

قال البعض : هنالك مؤسسات وجمعيات تقوم بقسط وافر من تعليم ابناء البلاد ، ومن الواجب تشجيعهم .

نعم ! علينا ان نشجع المدارس الاهلية بجميع درجاتها وانواعها . فالكتاتيب الاهلية تحتاج المعونة والاصلاح ، لانها تعلم اثنين وثلاثين الفاً من ابناء البلاد . والمدارس الاجنبية والخيرية تحتاج لاصلاح وتشجيع ، لانها تعلم اثنين وعشرين الفاً من الطلاب . ومع وجود هذه المدارس ، فالامة تحتاج الى مؤسسات علمية اخرى ابتدائية ، وثانوية ، وصناعية . وتحتاج الى دور حضانة ، ودور للتجارة ، والى مدارس مهنية في المدن والاقضية .

ولما كانت برامج التدريس في حاجة للاصلاح ، واعادة النظر في موادها ، واساليبها ، فاني لم اشأ استقدام بعثات علمية تكلفنا النفقات الكثيرة ، بل اكتفيت مؤقتاً بالدراسة التي قامت بها وزارة المعارف ، بواسطة رجال الاختصاص وهم من سوريا ، وفلسطين ، والعراق ، لم يكلفوا الدولة درهماً من المال لقاء اتعابهم ، واستحضرتُ لهم مناهج التعليم وبرامجه المتبعة في بلغاريا ، والبانيا ، واليونان ، وتركيا ، ومصر ، والعراق ، وبحثنا معهم عن التعليم الريفي ، والتعليم الصناعي ، والتعليم الزراعي ، وعن الضرورات التي ذكرتها . وعند انتهاء السنة ، سيجتمع المجلس الأعلى للمعارف ، وهو يتألف من كبار رجال التدريس ، ومديري المعاهد العالية ، فيدرس حالة البلاد العلمية ، وحاجاتها من العلم والتربية ، والأسس التي وضعتها وزارة المعارف على ضوء الدراسات التي قامت بها ، ومن ثم يضع منهاجاً للتعليم نباشر باتباعه في بدء السنة الجديدة . ولنا الأمل اننا نفوز بالمطلوب ، فلا تأتي علينا بضع سنين الا والبلاد قد جنت ثمرة التعليم ، وفوائد ما سنقدمه لابنائها .

واني لاقدّر قيمة التقرير العلمي الذي قدمه الاستاذ السيد صبري العسلي ، وسأضمه الى بقية التقارير ليدرس بكل اعتناء وفقاً للاصول .

واما ما يقال عن القضاء الشرعي ، فاني اعترف بحاجتنا الى قضاة شرعيين متضلعين بالفقه الاسلامي ، وبأمور الموقف ، وبالاحوال الشخصية التي لها مساس عظيم بحياة الاسرة ومستقبلها ، وحياة الافراد ومستقبلهم .

فيجب علينا والحالة هذه ان نجعل القضاء في كل بلدة يقوم بالواجب الملقى على عاتقه ، وان يكون القضاة من خيرة من يعتمد على دينهم وعلمهم، ونصائحهم.

ومن خصوص الجامعة السورية ، وإنشاء فرع للقضاء الشرعي فيها ، فالوزارة ستعمل جادة على إنشائه ، وتدارك المال اللازم لنفقاته .

وبما ان العشائر في حاجة للعلم ، وتوسيع مداركهم ، فقد خصصت هذه السنة للقبائل ١٢ معلماً . وسنقبل من اولاد العشائر عدداً وافراً ، ونمنحهم الكراسي المجانية تشويقاً لهم ، ومساعدةً لنفقاتهم في المدارس الثانوية ، اسوة بأبناء المدن . والأمل ان يزداد عدد المعلمين ، وعدد الطلاب ، وعدد المدارس في كل سنة زيادة مطردة مضاعفة ، لنتقدم في نهضتنا الاجتماعية ، والقومية التي تهم كل فرد ، وكل طبقة ، وكل صنف من الشعب .

وسوف نوجه اهتمامنا الى تقوية الروح الوطنية التي اضعفها الاستعمار ، ونترك للطلاب الحرية حتى يقوموا بواجبهم القومي دون ضغط ، وسندربهم على الاصول التعاونية في حياتهم المدرسية ، حتى اذا خرجوا الى العالم ، خرجوا وهم مهيئون للقيام باي عمل كان على اساس التعاون ، والعمل المشترك .

وتأميناً لهذه الغاية سنؤلف الجمعيات العلمية ، والجمعيات الخيرية ، والجمعيات التعاونية ، وسنحيي ذكريات التاريخ المتعلقة بماضينا المجيد ، وبرجالاتنا الافذاذ ، وبأسلافنا الصالحين ، وسنلقي المحاضرات في كل اسبوع وفي كل مدرسة .

٢٥٥ - مشروع العشر سنين لاصلاح المعارف

وبناءً على هذه البيانات وتطبيقاً لاهدافها ، وضعتُ مشروعاً للمعارف سميته مشروع العشر سنوات ، وباشرت بتطبيقه مرحلة فمرحلة ، وهذا ما تم وفقاً لما ذكر .

ابتدأت وزارة المعارف في سنة ١٩٣٧ تدرس حاجات البلاد السورية من الثقافة والتربية والمدارس خدمة للقومية ، والزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، عملياً وعلمياً ، وانتهت الى رفع المشروع الجديد بحيث يتناول المؤسسات العلمية العليا ، والمدارس الابتدائية ، والمدارس الثانوية ، والمدارس الصناعية .

وكانت المعارف قبل سنة ١٩٣٧ تدار وفقاً لرغائب الانتداب والمنتدبين ، وهي بعيدة عن التوجيه الذي باستطاعته تهيئة الجيل الآتي للحياة العملية الحرة والاستقلال الصحيح .

ولما كان التعليم النظري الحر ، من شأنه ان يعطي صاحبه قسطاً من العلم ولا يمكّنه من العمل ، فقد انتظمت المناهج التعليمية وفقاً لذلك ، واخرج للمحيط طبقة من المتعلمين يعتمدون على الأرث الموروث، ويسعون وراء الوظائف الشاغرة ، ولا يرون الحياة الا طريقاً معبداً . وكانت همة رجال المعارف في الحكومات السالفة منصرفة الى جعل المصلحة حكومية بحتة تهيء موظفين نظريين تنقصهم المبادىء الخلقية ، والروح العلمية ، والتربية القومية التي تعمل لصياغة النفوس ، وإعدادها لتحقيق المثل العليا التي تتفق وسنن الحياة ، وتطور الزمن .

وقد فقدت المعارف هذه الروح السامية ، فالمعلمون كانوا بعيدين عن حياة المدرسة ، غرباء عن مفاهيم التربية الحديثة ، وجلين من مستقبلهم ، متعامين عن متابعة النهضة ومستلزماتها .

وخلو المدارس من روح التعاون ، والنظام ، والحياة الاجتماعية المدرسية، والرياضة البدنية لخير الطلاب ، صغاراً وكباراً في تقدير مصيرهم ، وتعيين هدفهم، ظلوا ظمأى لورود المنهل العذب الذي يذيقهم طعم المعرفة ويسقيهم ماء الحياة والنشاط ، ويكسبهم القوة لادراك حقيقة عالمهم الخارجي الذي ينتظرهم ، وما فيه من صعاب وواجبات . وبهذه الحالة كانت وزارة المعارف تؤدي وظائفها كآلة اوتوماتيكية « ذاتية » مطردة لا تتحمل مسؤولية الاجيال ، ولا واجبات الوطن ، ولا احتياجات الزمن .

وكان المستشارون الاجانب من الفرنسيين المعينين على رأس الوظائف، وعلى رأس الوزارة ، يشرفون على امور التعليم وانظمتها ، ويراقبون سيرها ، وكانت الانظمة كلها مقيدة بسلطة مركزية ، وادارة مركزية حرمت المعلمين والاساتذة

والمدرين، من حق الاشتراك في وضعها ، وفي تقرير الدراسات وكتب المناهج. ولكن بالرغم من الوضع المذكور فان الاساتذة كانوا يعملون ما يستطيعون لخير الطلاب ، وخير المعارف ، لولا ان الشعور المشترك كان معدوماً بينهم، مما جعل الطلاب خالين من الرابطة المدرسية التي تربطهم باساتذتهم وبالمدرسة ، فكانت قلوبهم تشعر بالحب للعلم والمدرسة ، ولكنهم لا يشعرون بالحنان المدرسي ، ولا بالعطف الابوي الذي تمثله الادارة ، وهيئات التعليم ، ولذلك فقدوا ايضاً لذة النظام والارتباط، ولذة العلم والحنان ، وبفقدهما انصرفوا الى الاشتغال بالسياسة والحزبية ، والى امور اخرى ، أضعفت تربيتهم واضاعت اوقاتهم ، وحرمتهم من الثقة المتبادلة ، والاعتماد على النفس ، ومحبة الخير والتعاون .

وكان من نقصان الاهتمام بالنواحي الخلقية والرياضية ، خمود نار الحماسة ، وتشتت الميول ، واتباع طرق الاضراب والشغب لأقل سبب تافه ، مما اثار فيهم الجدل ، والنزاع ، وحب الاهمال . وبما ان الانقلاب القومي ، والانقلاب السياسي يجب ان يتقدمهما انقلاب اخلاقي ، ونطور اجتماعي ، ونهضة في الثقافة والتربية ، واتساع في التفكير والادراك ، لذلك وليقيني ان اصلاح التربيـــة والتعليم لا يقوم بدون الوحدة الوطنية ، والمساواة في تكافؤ الفرص ، وانماء الشخصية ، وتقوية الخلق الأدبي والديني ، وتنوير الذهن ، والانقيـاد للمثل العليا في الدولة ، والاقتصاد .

وبما ان بلادنا زراعية وصناعية، وهي ملتقى الحضارات ، وملتقى المواصلات. ولما كنا بحاجة لمكافحة الجهل ، والأمية ، وترقية التعليم في القرى والارياف ، ورفع مستوى الفلاح ، وإصلاح الحياة الاجتماعية ، وإعداد الجيل الآتي للدفاع، وخدمة المجتمع ، وحيث يجب تربية المرأة ، وتهيئتها للحياة التقدمية ، وتعويدها وتعويد الرجل العمل بنظام وطاعة ، واداء الواجب ، وتنمية الجسم تنمية صحية سليمة من الآفات والعاهات ، رأيت ان اتناول الامور المذكورة بالطرق الآتية :

١ - إصلاح مناهج التعليم وطرق التدريس وجعلها وفقاً لعلم النفس ، والحاجة

وتوجيه التربية نحو القومية والخلقية .

٢ ـ اصلاح هيئة التعليم بانشاء دار معلمين عليا لتخرج معلمين قديرين للمدارس الثانوية ، وارسال البعثات من المعلمين ، ومن خريجي دار المعلمين للتخصص واستكمال مراتب العلم والتعليم .

٣ ـ اصلاح كتب التدريس وإعدادها حسب تطور العلم والزمن .

٤ ـ جعل البعثات العلمية تابعة للنظام، وتعيين اهدافها ، ومراقبة سيرها ، ورفع مستوى التعليم بتمكين المعلمين من الدراسات العلمية في بلاد الغرب .

٥ ـ اصلاح دار المعلمين والمعلمات الحالية .

٦ ـ اصلاح الانظمة الداخلية للمدارس ، ونظام الفحص .

٧ ـ اصلاح المدارس الصناعية ، والتجارية ، واستكمال معداتها ، ولوازمها ، ورفع مرتبتها .

٨ ـ اصلاح دور الحضانة ، وزيادة عددها ، ومعداتها ، وإقامة مبانٍ خاصة لها .

٩ ـ نشر التعليم بين القبائل والعشائر الرحّل .

١٠ ـ تعميم الكشفية والرياضة البدنية في جميع مدارس الدولة بصورة اجبارية .

١١ ـ اصلاح الادارة العامة ، وتقسيم العمل فيها ، وتوسيع صلاحيات رؤساء المعارف ومديري التجاهيز .

١٢ ـ اصلاح الجامعة السورية ، واستكمال فروعها ونواقصها ، ورفع مستواها ، وجعلها مستقلة . ولها واردات واملاك خاصة بها .

١٣ ـ اصلاح دور الآثار ، وتعديل قانونها ، واصلاح المكاتب العامة، وزيادتها ، وتوسيعها .

١٤ ـ اصلاح المجمع العلمي ، وتقوية عمله ، ليكون مرجعاً للثقافة اللغوية والتاريخية، والقومية والأدبية .

١٥ ـ القيام بالتحريات الاثرية على حساب الدولة ، وبالتحريات العلمية على حساب وزارة المعارف .

١٦ ـ اعادة تشكيل المجلس الأعلى للمعارف .

١٧ ـ تأسيس المدارس الريفية ، والمهنية في الاقضية والقرى الكبيرة .

٢٥٦ ـ المدارس الابتدائيـــة

ولما كانت اكثرية القرى والنواحي النائية والاقضية البعيدة في المحافظات محرومة من المدارس الحديثة ، ولا يوجد فيها غير المدارس المحليـــة المسماة « بالكتاتيب » تدرّس القرآن ، وتعلم قليلاً من علوم الدين وتجبر الطلاب على تعلم القراءة والكتابة ، والاعمال الاربعة من الحساب فقط، ويقوم بذلك معلمون متخرجون من المدارس الدينية ينتدبون انفسهم للمهنة لقاء اجر يسير يأخذونه من الاطفال ، وكان في المدارس المذكورة ما يقارب الثمانين الفاً من الطلاب ، فقد رأيتُ من الضروري اصلاحها ، والاستفادة منها باعطائها المساعدات المالية ثم الاشراف عليها ، دون ان نمسّ استقلالها . ورأيتُ ان نؤسس مدارس اولية ذات سنتين ، ومدارس ابتدائيـــة ذات ثلاث سنين بجانب الكتاتيب ، فيتاح للمتخرجين منها إتمام دراستهم ، وتقدم معارفهم ، ويساعدنا على معالجة الجهل ، وإنقاص الأمية .

وكان علينا ، خدمةً لابناء القرى والارياف ، ان نجعل مدارسهم جامعة للتعليم الابتدائي ، والتعليم الزراعي ، والصناعي ، بصورة عملية حتى لا تكتظ مدارس المدن بطلاب من القرى ، ثم يحجم هؤلاء بعدها عن العودة الى ارضهم لخدمتها ، فتضيع الفائدة من فتح المدارس عندهم .

وللظفر بمعلمين لهذه الغاية ، اصلحتُ برنامج دار المعلمين الاولى الموجودة

حالياً في قضاء سليمية ، وجعلته ملائماً ، وقسمته الى قسمين ، واحد يتناول اصول التعليم المسلكي ، والثاني يتناول التطبيقات الزراعية العملية ، وجعلت مدة الدراسة فيها سنتين . وبما ان وجودها في تلك الناحية لم يفِ بالمرام ، نقلتها في عام ١٩٣٨ الى مركز حلب ، ووضعتها في المشتل الزراعي ، وجعلت المشتل تحت تصرف ادارتها لتمرين المعلمين الملازمين على العمل في المشتل باشراف مديره الزراعي . وبهذه الكيفية يتيسر لنا اخراج معلمين للمدارس الريفية .

ولنكون منصفين في توزيع المدارس الجديدة اتخذنا الاساس الآتي :

١ ـ تشويق القرويين لانشاء البناء اللازم للمدرسة ، وفقاً للقانون العثماني ، واعطاءهم اعانة مالية اذا لزمهم ولم يستطيعوا تدارك النفقات .

٢ ـ استئجار مكان لايواء الاولاد ريثما يتم البناء .

٣ ـ توزيع العدد وفقاً لقاعدة مطردة .

٤ ـ تفضيل القرى النائيـة المحرومة ، على القرى القريبة من المدن ومراكز الأقضية .

وقد تبين لنا من مراجعة قيود وزارة المعارف للمدارس الموجودة ، ان محافظة دمشق فيها ٣٥٩ قرية ، وفيها ٧٤ مدرسة . ومحافظة حماه وفيها ٣٠٢ قرية ، ولها ١٧ مدرسة . ومحافظة حوران وفيها ١٣٩ قرية ، ولها ٢٦ مدرسة. ومحافظة الفرات ولها ٢٤٨ قرية ، وفيها ١٤ مدرسة . ومحافظة الجزيرة وفيها ٢٤٧ قرية ، ولها ١١ مدرسة . ومحافظة حلب وفيها ٢٢٤٤ قرية ، وفيها ٧١ مدرسة . ومحافظة حمص وفيها ٢٦٣ قرية ، وفيها ٢٧ مدرسة . فيكون المجموع في المحافظات الست ٣٩٠٢ قرية ، وفيها ٢٤٠ مدرسة ابتدائية وأولية ، وهو قليل بالنسبة الى مجموع السكان ومجموع القرى ، وكيفية توزيعهم غير عادل ، فأعدنا النظر في زيادة المدارس ، ونسبة توزيعها ، فقررت مبدئياً ، وبدون ان نثقل كاهل الخزينة ، ان نقيم مدرسة لكل خمس قرى نشيدها في القرية الاكثر نفوساً ، والمتوسطة بين الجميع ، وان نشيد في كل سنة ٦٠ مدرسة

جديدة ذات سنتين او ثلاث ، حتى نتمكن من انشاء ٦٠٠ مدرسة اخرى على الاقل في عشر سنين ، وان نجعل التعليم في هذه المدارس ريفياً زراعياً ، على ان نخصص نصف اليوم للدراسة ، والنصف الثاني للتمرين .

واهتممت بمدارس العشائر التي كانت مفقودة الوجود، فأسست ٢٠ مدرسة سيارة حسب اختيار العشائر ، وقررتُ الزيادة عليها ٢٠ مدرسة كل سنة ، واخترتُ معلميها من خريجي المعاهد الدينيـــة ذات الصفوف العالية والدراسة الحسنة ، فيعلمون ابناء العشائر القراءة ، والكتابة ، والحساب ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والدين ، والاخلاق ، ويؤدون معهم الشعائر الدينية ، ويرشدونهم في امور دنياهم وآخرتهم ، ويرحلون معهم رحلة الشتاء ، والصيف .

ولتهيئة الكتب المدرسية ، وفقاً للحاجة ، ووفقاً لدراسات علم النفس ، وعلم البيداغوجيـا ، اذعتُ عدة نشرات تربوية على جميع المعلمين ، والمؤلفين ليستفيدوا من توجيهاتها في التدريس ، وتأليف الكتب وطبعها ، والقيتُ عدة محاضرات على الاساتذة بياناً لها وشرحاً لمراميها .

ومن تدقيق ما أُلّف وطُبع في جميع فروع العلوم المدرسية ، نجد أثر التطور السريع ، ونلمس النتيجة الحسنة التي توخيناها في التأليف ، وجمال الطبع، وظرافة الرسوم ، ورخص القيمة ، بعد اذاعة النشرات والقاء المحاضرات .

ولاختيار الأصلح مما أُلّف ويؤلّف ، أُلّفتُ لجنة من هيئة المفتشين في الوزارة ، وانتدبت معها رؤســاء التعليم ، ومديري المدارس ، والاختصاصيين من اساتذة التجهيز ، ومن معلمي المدارس الابتدائية ، واشخاصاً آخرين من ذوي الصناعة في الطباعة ، لدرس هذه الكتب ، واختيار اصلحها لتكون في متناول الطلاب ، قبل افتتاح المدارس ، لا بعدها ، كما كانت العادة .

٢٥٧ ـ التعليم الاكمالي والصنـاعي والزراعي

وبدراستنا لحاجة بلادنا السورية ، تبين لنا ان الشعب في حاجة لتعليم

المهن اكثر من حاجته الى التعليم الثانوي « البكالوريا » ، او التعليم الجامعي ، وتبين لنا من دراستنا لعدد المدارس التجهيزية ، وما يتخرج منها في كل سنة من بنين وبنات ، ان هذا النوع من التعليم قد وصل الى حد الاشباع ، بل الى حد الافراط ، وان كثرة المدارس المذكورة انتجت طبقة من المتعلمين ، اصبحوا عالة على المجتمع ، حيث لا عمل لهم يكسبون من ورائه .

اما المدارس الصناعية ، والمهنية ، والزراعية ، فلا يزال عددها ضئيلاً ، والمتخرجون منها يُعدّون بالعشرات .

ولما كان الشعب ينقسم الى ثلاث طبقات : القسم الاول الزراع والمزارعون وتبلغ نسبتهم سبعة وستين بالمائة . والقسم الثاني وهم العمال ، والصناع ، والتجار ، والملاكون ، والموظفون ، ومعظمهم من سكان المدن ، وتبلغ نسبتهم العشرين في المائة . والقسم الثالث وهم البدو الرحّل ، الذين يتعاطون تربية الابل ، والغنم ، وتبلغ نسبتهم الثلاثة عشر في المائة ، فمن الواجب ان نعالج كل قسم بما يلزمه من التعليم .

وبسبب تأخر البلاد الاقتصادي بالنسبة لمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية والزراعية ، ولتأخر المهن والزراعة ، فالقسم الاول يحتاج الى التعليم المهني بعد إكمال التحصيل الابتدائي . والقسم الثاني يلائمه التحصيل المهني ، والتعليم العالي والجامعي . والقسم الثالث يحتاج للتعليم الابتدائي ، ولتعليم تربية المواشي والاغنام وما يتعلق بها .

ومن المؤسف ، ان الحكومة السورية ايام الانتداب ، وما قبله ، لم تهتم بالتعليم المهني ، ولا بالتعليم الزراعي . ومع علمنا بان سوريا ملتقى المواصلات العالمية ، وهي بلاد زراعية وتجارية ، واهلوها اذكياء ، وذوو استعداد للصناعة والتجارة ، فان التعليم لم يؤمن لهم حاجتهم ، ولم تفتكر الحكومات بادخال العلوم الحديثة الى مرافق الحياة .

ولأداء الواجب من هذه الناحية الهامة ، قررتُ إحداث مدارس اكمالية

مهنية في المدن والاقضية ، تدرّس فيها الصناعات ، والمهن ، التي تحتاجها البيئة ، واخذت بعين الاعتبار تأسيس مدارس للزراعة القطنية ، وزراعة الحبوب ، والبقول ، وللتحريج ، والزراعة البعلية ، وتربية الدواجن ، وتربية الاغنام ، والابل ، والمواشي ، وتحسين نسلها ، وعلم الالبان ، والمراعي ، والري ، والآبار الارتوازية ، ومكافحة الحشرات ، وتربية الاشجار المثمرة ، وعلم الاتربة ، والاسمدة ، والنحالة ، والطيور البرية ، والصناعات اليدوية ، وصناعة بناء البيوت ، وعمل الحدائق ، والقرى ، واماكن الحيوانات وغيرها ، وقصدنا من ترقية الزراعة ، إدخال الاساليب الحديثة ، وترقية مستوى المعيشة ، وزيادة الانتاج ، وتخفيف هجرة القرويين ، وحفظ النسل .

وحيث ان الاصول الاميركية في هذا الخصوص هي الافضل من سواها ، فقد قررت ارسال بعثات متوالية ووفيرة العدد من الطلاب الى اميركا لهذه الغاية ، وانشاء نماذج معدودة من القرى ، والمدارس ، ثم التدرج بها ، واكثارها كل سنة .

وكان من المقرر انشاء ثلاث كليات : للزراعة ، والصناعة ، والمهن ، تكملة للمشروع الذي اشرنا اليه ، واحدة في منطقة الفرات ، وواحدة في منطقة حلب ، والثالثة في منطقة حوران ، وتزويدها بالمشاتل ، والحقول ، والمخابر العلمية ، والاساتذة المتخصصين .

ولحاجة الزراعة الى الصناعات المهنية ، فالكليات الصناعية التي قررنا ايضاً إحداثها ، ستكون واحدة منها للميكانيك ، والثانية للصناعات اليدوية ، والثالثة للصناعات الحرفية .

فيتناول القسم الاول : اصلاح السيارات ، وعمل المحاريث ، وصب الحديد ، واللحام الكهربائي ، وعمل المعدّات ، وتصليح التراكتورات ، والدواليب ، والخراطة ، والكهرباء ومضخات الماء وغيرها .

ويتناول القسم الثاني : الخياطة والتطريز ، والحفر على النحاس والخشب ، والنقش ، وعمل السجاد ، والتشويف ، والزري ، والطبخ ، وادارة البيت ، والفنادق وغيرها .

ويتناول القسم الثالث : النجارة ، والتخريم، والموبيليا، والخلاقة، والحدادة ، والحذائية ، وعمل الجوارب ، والنسيج ، وعمل التريكو ، والاغباني ، وصنع البللور ، والخزف ، والقيشاني ، والمرمر ، الخ .

ويكون لكل من البنين والبنات مدارس من هذا النوع حسبما يتفق ومعيشته ، وحاجته .

ولكي لا يُحرم اليتيم واليتيمة من نعمة العلم والعمل ، قررنا ان نشيد دوراً وملاجىء لهم ، يأكلون وينامون فيها ، ويتعلمون ، ويشتغلون ، حتى اذا أمنوا دراستهم تزودوا من العلم بقدر ما يلزمهم لكسب المعاش ، وخدمة انفسهم والمجتمع . ولندرة المعلمين الذين يحتاجهم هذا النوع من المدارس ارسلتُ بعثتين الى مدارس فرنسا الصناعية للتحصيل ، وتعلم مختلف الصناعات .

ومهما تكن عليه المدارس الصناعية، فالأولى والأفيد توجيهها الى الاستقلال الذاتي ، والاستغناء عن الحكومة . ونظراً الى ضرورة ترقي المدارس التجارية قررتُ جعلها اكمالية ، وإصلاح برامجها ، ورفع درجاتها العلمية وتزويدها بالمعدات والمخابر لتكون موافقة للمطلوب ، وإضافة علم الحقوق التجارية ، وفن الاختزال واصول الدعاية والاعلان ، والطباعة ، والكيمياء التجارية الى مناهجها .

ولو كان محيطنا الصناعي ، والتجاري معتاداً على استخدام الموظفين الفنيين المتخرجين من هذه المدارس لاستفادت الشركات ، واستفادت بيوت التجارة ، ومحلات الصناعة منهم ، وانتظمت اعمالهم ، ولكن سيأتي يوم يشعرون بالحاجة الماسة اليهم فيستخدمونهم .

ومما لا شك فيه ، ان بلادنا لا تزال في حاجة لجعل المهن تقوم على اسس علمية ، واساليب حديثة ، كما هي الحال في اوروبا واميركا ، لان بقاء الناس يمارسون مهنهم بالطريقة التقليدية ، يحدّ من تحسنها ، وتقدمها ، ولا ينهض بها .

ولهذا وضعتُ في برنامج المعارف ارسال بعثات تتعلم الموزاييك ، والرسم ، والنحت ، والتصوير ، والحفر ، والدهانات على انواعها ، والصياغة، والطباعة،

وتربية الزهور ، وانتاج العطورات ، وعمل البللور ، والصابون ، والدباغة ، والتجليد ، والتصوير ، والزخرفة الخشبية ، والمعمارية ، وصناعة الجبصين ، والتنجيد ، وغيرها من الصناعات التي لها معاهد خاصة لتعليم الطالبين .

٢٥٨ - التعليم الثانوي

ويقصد من التعليم الثانوي ، اعطاء الطالب الذي أتم دراسته الابتدائية ، تحصيلاً أعلى مقياساً ، واوسع علماً ، واعمق معرفة ، بحيث يؤهله لفهم نظريات العلوم ، وحقائق المسائل بتفكير علمي ، ومنطق صحيح ، وتزويده بتجارب تطبيقية تساعده على تذوّق العمل المؤدي الى معرفة كيفية وضع دساتير العلم ، وكشف قوانين الطبيعة ، وباتمام هذا النوع من التحصيل ، يكون الطالب قد أعدّ للدخول في احدى فروع الجامعة ، او المؤسسات العلمية العالية للتخصص فيما يريد .

والتعليم الثانوي في سوريا ، مع ضرورة تقديره لهذه الغاية ، كان حتى عام ١٩٣٦ ، بالنسبة الى مواد العلم ونظرياته ، وبالنسبة الى عدد المدارس الموجودة ، كافياً لتزويد الجامعة بما تحتاجه من طلاب ، وبما يحتاجه المحيط من مثقفين ، انما كانت تنقصه التطبيقات والتجارب ، لفقدان المخابر التي لا بد منها لكل مدرسة ثانوية ، وتنقصه الحياة المدرسية ، التي هي عالم نموذجي لما سيكون عليه المستقبل ، وتنقصه الحياة التربوية ، والرياضية ، لعدم اهتمام المسؤولين بجعل المدارس الثانوية ذات حياة نامية نشيطة مستقلة .

ولم يكن النقص مقتصراً على هاتين الناحيتين ، بل كان ينقص الطلاب انفسهم الكتب العلمية اللازمة المطبوعة ، والمكتبات العامة التي تزودهم بالمعارف عند المراجعة ، وتنقصهم المباني المدرسية ، والميادين الرياضية للعب والتمرين ، وتنقصهم المتاحف الاثرية ، والمتاحف العلمية ، التي يجب ان تحوي نماذج من المخترعات ، والمكتشفات في العلوم ، وتنقصهم قاعات واسعة مجهزة بالتدفئة ، والمقاعد ، والرسوم ، ومكبرات الصوت للمحاضرات ، والاجتماعات العامة ،

وتنقصهم الاندية الادبية ، والعلمية ، والفنية للجمعيات لممارسة اعمالهم ، وحضور اجتماعاتهم . ولم يكن من المعتاد وجود حدائق ، او باحات ضمن المدارس ، وهي اساسية تنتظم وتنسق، لتوحي الى الطلاب الذوق ، والترتيب ، والجمال ، والتناسق .

وكانت معظم المدارس من ناحية النظافة ، والتجديد ، والترميم ، والمفروشات، والمعدات ، ينقصها الشيء الكثير ، لانها لا تملك استقلالها المالي ، مع ان المدارس العالية ، والثانوية يجب ان تتمتع به ، لتشعر بكيانها ومسؤوليتها . ولهذا ، ولما تقدم من الاسباب ، اخذنا بعين الاعتبار درس هذه الامور ، والعمل على تحقيقها .

ومن دراستنا للعدد الموجود من المدارس الثانوية « الحكومية والاهلية والاجنبية » تبين لنا ان عددها في الحاضر، مع دور المعلمين ، والمدارس الاكمالية يبلغ ٣٩ . منها ١٥ للحكومة ، و ٩ الاهلين ، و ١٥ للاجانب . ووجدنا ان ٧ من المدارس الحكومية للتعليم الثانوي ، و ٥ للتعليم الاكمالي والصناعي ، و ٣ لتخريج المعلمين والمعلمات .

وتبين لنا ، ان ما تضمه هذه المدارس بين جدرانها من الطلاب يبلغ في عام ١٩٣٧ خمسة آلاف وتسعمائة وستة وثلاثين طالباً وطالبة ، وهو عدد كاف في الحال لتخريجهم في الجامعة السورية .

ولكن هل تستطيع الجامعة ايواءهم وتخريجهم في فروعها ؟

الجواب : كلا ! اذاً لا بد من مخارج لهم، كي لا يتشرّدوا ، او يشاغبوا، او يصبحوا عالة على ذويهم ، وعلى الحكومة .

ما هي المخارج العلمية التي يجب احداثها ؟

ان القضية لم تحلّ ، لانها تحتاج الى مال ، وزمن ، ورجال علم . والجامعة السورية وحدها بفروعها الاربعة : الطب ، والحقوق ، والصيدلة ،

وطب الاسنان ، لا تزال المخرج الوحيد لطلاب البكالوريا ، ودور المعلمين . ولكن الذين يؤمّونها ، ويتخرجون منها ، لا يتجاوز عددهم الستين ، فلا بد والحالة هذه ، من إنشاء معاهد اخرى : كالهندسة ، والزراعة ، والصناعة ، والعلوم السياسية ، والطبيعية ، والعلوم الاجتماعية ، تتناول من يريد ، وتجهز البلاد بما تحتاجه في معاملها ، وشركاتها ، ومؤسساتها ، ومشاريعها من رجال علم واختصاص .

واذا كان الحال على ما ذكر، فلا بد من سائل يقول : ما فائدة المدارس الثانوية اذاً ؟ وهل من الممكن الاستغناء عنها ، وعن الجامعة ؟ والاستعاضة ببعثات عديدة ترسل الى البلاد الغربية للتزود من جامعاتها ومعاهدها لمدة معينة اقتصاداً بالنفقات ، ثم يعاد النظر في تدارك ما نحتاج ؟

ان القول بهذا الرأي قد يكون فيه الصواب ، اذا نظرنا الى المسألة من الناحية المالية ، ومن ناحية العاطلين عن العمل من المتخرجين فقط . ولكن اذا نظرنا اليها من النواحي الاخرى الآتية، وجدنا ذلك الرأي بعيداً عن الصواب .

اولاً : ان التحصيل الابتدائي على جدته ، لا يرفع مستوى الثقافة ، ولكنه يقضي على الأمية .

ثانياً : ان المدارس الثانوية اساس لا يستغنى عنه ، للحصول على المعرفة العامة التي تهيء طالبيها للدخول الى الجامعات اينما كانت .

ثالثاً : ان المدارس الثانوية تمدّ الجيش بالرجال للتعليم العسكري، وتمد المدارس الصناعية ، والزراعية ، بما يلزمها من طلاب مدركين للعلم ، ومثقفين بثقافة عامة .

رابعاً : ان نفقات الكليات ، والمعاهد العلمية العالية ، تخرج نفقاتها من ميزانية الدولة ، وتصرف في داخل البلاد، ولا تذهب الى الخارج ، هذا اذا رجحنا مبدأ انشاء الكليات العلمية .

خامساً : ان المدارس الثانوية ، ومعاهد الجامعة ، نواة للتوسع ، والتكامل ، فاذا الغيت ، انعدم التوسع ، والنمو ، والتكامل ، وأضعنا الزمن .

سادساً : ان الذين يستطيعون إكمال تحصيلهم العالي ، قد لا يتجاوزون الثلاثين في المائة ، ولهذا لا ضرورة لالغائها ، او تنقيص عددها ، بل يجب توسيعها ، ليتعلم فيها اكبر عدد ممكن من ابناء البلاد .

سابعاً : ان الاجور التحصيلية اذا زيدت نسبتها تقل النفقات العامة ، واذا زيدت للتوسع افادت المرام .

ثامناً : اما الجامعة السورية ، فاصلاحها ، وتوحيدها ، وتوسيعها ضروري ، اولاً ـ لأن الجامعة مركز للثقافة العربية . واللغة العربية لا يمكن ان تستعيد حياتها ، ما لم تدرَّس في جميع العلوم ، وفي جميع المعاهد العالية . ثانياً ـ ان الجامعة السورية مؤسسة حديثة تتبع قانون النشوء ، والتكامل ، حسب تدرج الزمن ، وتزايد الحاجة . والحكومة لا يمكن ان تستغني عنها لحاجتها الى موظفين ومستخدمين توظفهم في دوائرها ووظائفها ، وحاجة البلاد الى علماء تستعين بهم على تنفيذ مشاريعها الاقتصادية ، والزراعية ، والاجتماعية ، والعلمية . ثالثاً ـ ان المتخرجين مهما كثروا فالبلاد في حاجة اليهم . رابعاً ـ في الامكان مع وجود الجامعة ارسال بعثات علمية لرفع مستوى التعليم ، والتهيئة لاحداث الفروع اللازمة . خامساً ـ ولحينما يتهيأ لنا الرجال العلماء ، في استطاعتنا جلب اساتذة من الخارج نستعين بهم .

واذا كان من ملامة تقع على ادارة الجامعة ، وعلى عدم إتمام النواقص ، فمردّ الأمرين الى عدم الاستقرار والاستقلال فيما مضى ، والى قلة الاموال المرصودة في الحاضر .

والجامعات في العالم ، حكومية او غيرحكومية ، تزدهر ، وتتسع ، وتنمو ، بقدر استقلالها ، وبقدر ما يرد اليها من هبات ، او يوقف عليها من اموال

وعقارات ، وبقدر ما تبتعد ادارتها عن المؤثرات السياسية والحزبية ، وبقدر ما يتفرغ لخدمتها من يستطيع خدمتها بعلمه وتجاربه ، وثباته واخلاقه وحياته .

ولتحقيق هذه الغايات ، وضعتُ للجامعة السورية مشروع قانون رفعته الى المجلس النيابي ، آملاً تصديقه ، وألّفتُ لجنة من كبار اساتذة الجامعة ليضعوا لها برنامجاً شاملاً للاصلاح والتوسع ، بما في ذلك نظام طلاب المعاهد ، ونظام المكتبة ، ونظام الادارة ، وقانون الاستقلال المالي .

وكان من المصمَّم القيام بدعاية واسعة لجمع المال ، والهبات ، من رجال الخير والاحسان ، وتأليف بعثة تسوح في الاقطار العربية والاسلامية لجمع الاعانات قصد إتمام مشروع الجامعة ، واستكمال معداتها ، وفروعها، ومختبراتها، ومبانيها ، ومستشفياتها ، ومستوصفاتها ، مما لا بد منه ، لأن الاعتماد على مخصصات الحكومة وحدها ، يجعل الجامعة في ركود مستمر ، لا تستطيع معه النهوض ، ولا اداء رسالتها الكبرى .

٢٥٩ ـ دور الحضانة

ان دور الحضانة ، او حدائق الاطفال ، او رياض الاطفال ، من صغار البنين والبنات ، مؤسسات حديثة العهد ، كثيرة الشيوع ، عظيمة الأهمية في الدول الراقية ، أخصها بالذكر المانيا ، واميركا ، وانكلترا، وفرنسا ، وايطاليا، وسويسرا ، والسويد ، وغيرها .

وهي تجمع صغار الاطفال ، الذين لا تتجاوز اعمارهم الخمس سنين ، ولا تنقص عن الثلاث في تلك المؤسسات التي تكون محببة للاطفال المذكورين ، فيتعلمون الرياضة ، والحركات الرقصية ، والاغاني ، والالعاب، وتمارين على الرسم، والموسيقا ، وقصص ، وفكاهات ، وحكايات ، ودروس اولية غاياتها إنماء حس المشاهدة ، والملاحظة ، والانتباه ، والاستقراء ، وتسلية الاطفال تسلية بريئة ، محببة الى نفوسهم ، وايجاد المحبة والالفة بينهم ، وتعويدهم النظافة ، والطاعة ، والنظام ، والعادات المفيدة ، والآداب الاجتماعية ، دون ضرب ، ولا تهديد، ولا اكراه .

ومع اهمية هذه المدارس ، فان عددها في الدولة السورية لم يتجاوز العشرة . وكان السبب فقدان المربيات ، وفقدان المال لانشاء المباني ، والغرف الصحية .

ولكن بما انها اساسية للتربية ، وإنماء الشخصية ، قررتْ إحداث عدد وافر منها كل سنة ، وإنشاء معهد خاص يهيء لها المعلمات ، على ان تكون مدة الدراسة في المعهد المذكور ثلاث سنوات لمن انهت تحصيلها الثانوي .

٢٦٠ ـ هيئة التعليم والبعثات العلمية

ومن المفروض ان يتدرّج المعلمون في مراتبهم العلمية ، ويتسنّموا ذرى المعرفة والاطلاع ، وتتسع ابحاثهم سنة بعد سنة بالتقدير المالي ، وإفساح المجال أمامهم ، لاستكمال ما ينقصهم ، ويرفع رتبهم بالدرس والتخصص .

وقد رأت وزارة المعارف ، ان تحقق هذه الغاية عن الطريق الآتي :

اولاً : رفع مستوى المعلمين العلمي بمنحهم فرصة معينة للدرس كل خمس سنين، يدرسون فيها الرتبة التي يريدونها ، والفرع العلمي الذي يحبون التخصص فيه ، وتكون مصاريف دراستهم على حساب الحكومة ، ولمدة معينة .

ثانياً : جعل معاشاتهم بنسبة رتبهم ، وقدمهم ، وإنتاجهم العلمي ، وكفاءتهم المسلكية ، ومقدار اولادهم،ومن يعيلونهم شرعاً ، وبحسب المكان الذي يرسلون اليه ، كيلا تشغلهم ضرورات الحياة وحاجاتها عن العلم والتعليم.

ثالثاً : تقصير مدة التقاعد حتى لا تتضاءل كفاءتهم .

ولما كان النظام العام للموظفين خالياً من هذه الشروط ، ووضع نظام خاص للمعارف لا يتيسر في الوقت الحاضر ، فقد قررتْ ارسال المعلمين بشكل بعثات علمية الى مختلف البلدان الراقية ، لرفع مستواهم ، وتمكينهم من التخصص، وقررتْ ان اشوّقهم للبحث ، والاستقراء ، والانتاج ، آملاً ان يزداد شوقهم بالتعليم والعلم ، ويزداد مرتبهم بترفيعهم للدرجات الأعلى، وفقاً لكفاءاتهم وشهاداتهم .

وبما ان الحكومات السابقة، كانت ترسل بعثاتها دون تقدير لحاجات المعارف والتعليم ، وكانت تراعي المتقربين الى الوزراء ، والمنسوبين اليهم تفضيلاً على غيرهم، فانني لم اعمل بهذه الطريقة ، بل راعيتُ النظام ، وتمسكت بتنفيذه ، ومنعتُ الشفاعات ، والمداخلات ، فلم ارسل الا من انتقته هيئة التعليم العليا في الوزارة حسب الشروط الموضوعة ، وكان من المعلمين الذين مضى على تدريسهم خمس سنوات ، ومن نال النجاح من طلاب البكالوريا في المسابقة التي حددت شروطها وموادها .

وقبلتُ بارسال بعثات اخرى من الافراد الذين تود وزاراتهم التي ينتسبون اليها ، ارسالهم الى اوروبا للتخصص في المواد التي تهمها ، على ان يعودوا اليها لخدمة الدولة .

وقد توفقت الوزارة في زمن الحكم الوطني ، ان ترسل الى اوروبا ١١٢ شخصاً ، والى مصر ١٢ شخصاً ، والى الجامعة الاميركية في بيروت ١٢ شخصاً وكان من الذين ذهبوا الى فرنسا ١٧ شخصاً ، ارسلتهم للتخصص في المهن الزراعية والصناعية .

٢٦١ ـ الكشفية والرياضة البدنية

ومن ميزات العهد الجديد ، ان اعتبرت وزارة المعارف الرياضة البدنية والتنظيمات الكشفية من الاعمال الثقافية التي لا يستغنى عنها في تنشئة الجيل وتربيته . وقديماً كانت مدارس اثينا وروما تحتم على طلابها ممارسة التمارين الرياضية كما تحتم عليهم تعلم الأدب ، والموسيقا ، والرياضيات .

واضيف الى هذه العلوم في وقتنا الحاضر الكشفية، لانها نظام تهذيبي ، علمي، رياضي ، يقصد منه تعويد الطالب على أن ينهج في حياته نهجاً عالياً يجعله رجلاً عملياً ، نظامياً ، يحكم ارادته ، ويفكر من ذاته ، ويشعر بشعور تعاوني ، اجتماعي ، انساني ، ويقوم باداء واجبه ، مطيعاً للقانون، حباً بالواجب ، واحتراماً للقانون ، ويعمل عمله بادراك ، ورضى ، خدمة لنفسه ووطنه ، وبني قومه .

ولما كانت فوائد الكشفية كما ذكرنا ، فقد ادخلتها في مشروعي، وجعلتها إجبارية مع الرياضة البدنية ، وطبقتها في جميع المدارس الابتدائية ، ووضعت لها القوانين والانظمة ، وأوجدتُ لهـا مفتشية خاصة مرتبطة بالوزارة مباشرة ، للاشراف عليها ، وإحكام ادارتها .

ومن تدقيق ما قامت به المفتشية المذكورة من الاعمال ، نعلم بانها أوجدت في كل محافظة مركزاً لها ، وقيادة تديرها، وجعلت لكل منها مركزاً وادارة ، وفرقاً من الكشفية يرتبطون بالقيادة العامة للكشاف السوري من حيث التمرين ، والتعليم ، والنظام ، ويرتبطون بالمفتشية العامة من حيث الادارة ، والنفقـات ، واللوازم .

وبفضل المساعي التي بذلتها وزارة المعارف وما هيأته من الاسباب لتقدمها ونموها ، بلغ عدد الكشافين عام ١٩٣٧ خمسة عشر الفاً . وجرى استعراضهم في المحافظات ، فكانوا بألعابهم وموسيقاهم وألبستهم وتنظيمهم فوق المأمول .

اما الرياضة البدنية ، فقد بذلتُ الجهد العظيم لتهيئة معلمين لها ، واتقان تمارينهـا . وبهمة اهل الخبرة من رجال المعارف زاد الاقبال عليهـا ، فعمت المدارس الابتدائية من بنين وبنات،واثارت الالعاب التي قام بها الطلاب، والتمارين التي اجروهـا اثناء العرض ، امام الجماهير المحتشدة من الآباء والاهـالي ، إعجابهم ورضاءهم وتقديرهم .

وحباً بتكاملها واتقانها ، ارسلتُ اثنين من المعلمين الى اوروبا، واثنين الى مصر ، للدرس والتخصص بها .

٢٦٢ ـ الادارة العـامة .

ولما توليتُ وزارة المعارف ، لم يكن لدى الوزارة ادارة فنية تفي بالمرام . وكان المتخصص فيها من الموظفين والمفتشين قليلاً جداً ، ولذا لم تنجح اعمال الموجودين مع اتساع العمل ، وزيادة المدارس .

وقد آثرت ان تكون تشكيلات الوزارة على الكيفية الآتية :

١ - وزير يعاونه امين عام للوزارة .

٢ - مدير عام للتعليم العالي ، مدير عام للتعليم الثانوي، مدير عام للتعليم الابتدائي، مدير عام للتعليم الصناعي والتجاري ، مدير عام للكشفية والرياضة .

٣ - رؤساء مصالح للمعارف في جميع المحافظات .

٤ - مفتشون اختصاصيون للتعليم العالي ، والثانوي ، فيكون واحد للغة العربية والآداب ، وواحد للغات الاجنبية ، وواحد للرياضيات ، وواحد للعلوم الطبيعية ، وواحد للصنائع والفنون ، يعاونهم مفتشون آخرون يحدَّد عددهم واختصاصاتهم .

٥ - مفتشون للتعليم الابتدائي ودور الحضانة .

٦ - مفتشون للتعليم الريفي والمدارس الأولية .

٧ - مدير وله معاون في كل تجهيز .

٨ - مجلس علمي لوضع البرامج ، ومواد التدريس ، والاشراف على اختيار الكتب ، وطبعها ، وتأليفها .

٩ - دائرة تفتيش للوازم المدارس ، ومبانيها ، ومستودعاتها ، وحساباتها .

١٠ - مدير عام للمدارس الخاصة : الاهلية والاجنبية .

١١ - دائرة للبعثات العلمية .

١٢ - مجلس أعلى للمعارف .

ورأيت لنجاح الادارة ، وسرعة العمل ، الخروج عن المركزية ، واتباع قاعدة الاستقلال ، وتقسيم العمل ، لان كثرة التقيد ، وربط المعاملات بسلسلة من المراجعات والدواوين ، يسبب البطء ، ويميت النشاط ، ويضيع المسؤولية .

وكنا اشرنا الى اصلاح الجامعة السورية عند بحثنا عن التعليم العالي ، والمدارس الثانوية ، فلا لزوم لاعادة البحث عن الاصلاح المذكور .

اما دور الآثار ، والمجمع العلمي ، والمكتبات العامة فلاصلاحها يقتضي البحث عن حالتها اولاً ، ثم بيان الوسائل التي تؤدي لاصلاحها وتنميتها .

ان العهد السابق اوجد مكتبة عامة في دمشق ، بلغ ما تحويه من الكتب ٢٥٠٠٠ ، وان أول من أسسها ، واسس المجمع العلمي السيد كرد علي ، ايام المرحوم الملك فيصل عام ١٩١٩ ، ثم في ايام الانتداب تأسست دور الآثار بدمشق وحلب ، وخصص متحف دمشق للآثار الاسلامية والرومانية والبيزنطية ، وخصص متحف حلب للآثار الحثية ، والبابلية ، والآشورية ، والسومرية ، وغيرها ، مما يعود عهده الى ما قبل التاريخ الروماني .

ثم تأسس المجمع العلمي فرع في حلب ، وانشئت بجانبه مكتبة عامة تحت إشراف المجمع العلمي بدمشق . ثم في سنة ١٩٣٥ قامت وزارة المعارف بنقل انقاض « قصر الحير » من محله في البادية ، وبنائه كما هو في القرب من متحف دمشق . وقصر الحير يعدّ أقدم اثر اموي بناه هشام بن عبد الملك بالقرب من صحراء تدمر ، ثم هدمته الايام ، فطمرته الاتربة . وفي هذه السنة بدأنا باكمال انشائه ، فجاء آية في الابداع ، لما فيه من نقوش ورسوم وتزيينات هندسية وهياكل عارية ، منها فارسي ، ومنها يوناني ، ومنها تدمري . والأمل ان يتم اكماله بأقرب وقت .

ولأهمية متحف حلب الاثري ، فقد زيدت مخصصاته ، وجلبت الآثار السومرية اليه التي اكتشفتها بعثة دانمركية في قلعة حماه ، وجلب الاسدان الحثيان من قرية « ارسلان طاش » ، واكمل ترميم الآثار الموجودة في حلب ، ووضعت في اماكنها .

ومنعاً من تسرُّب الكتب الخطية الى الخارج ، اقرَّ المجلس النيابي قانوناً باعتبار تلك الكتب من الآثار التي يجب ان تسجل لدى مصلحة دار الآثار ، ويمنع إخراجها او بيعها ، الا بعد اخذ موافقة الحكومة .

وارسلت الوزارة في هذه السنة السيد يوسف العش ، القيم العام ، لمكتبة الظاهرية الى اوروبا للدرس والتنقيب عن المخطوطات ، والتخصص في المكاتب ، وأوفدتْ اثنين من الطلاب الى فرنسا للدرس ايضاً في المتاحف والتخصص فيها ، وسوف تستمر دراستهم سنتين ، ثم يرسل غيرهم كل سنة ، الى ان يكمل لديها العدد اللازم لمتاحفنا ، ومن ثم نباشر باجراء التحري في الاماكن الاثرية .

ورأينا ان نُشرك رئيس المجمع العلمي في مجلس الجامعة السورية كنائب للرئيس عند اتخاذ القرارات ، لترقية العلم وخدمته .

ورأينا من الحكمة ان تتبنى الحكومة امر الصحافة فتشرف عليها وتوجهها وتمدها بالاعانات كجزء من مهام الدولة ، ليتسنى لنا تربية الرأي العام ، وتوجيهه توجيهاً حسناً .

وفي هذه السنة أجرينا تحريات مسلكية لفهم مقاييس الذكاء بين طلابنا ، وغايتنا معرفة مشاكل التعليم والتدريس، ومعرفة الانحرافات الخلقية، والشذوذات المرضية التي تظهر في سلوك الطلاب ، وفي اوضاعهم الفكرية ، ووضع المداواة التربوية التي تقوّم معوجها ، وتدرأ اخطارها ، وتعين على شفائها ، ثم معرفة درجات الذكاء ليتبين لنا استعداد الطلاب الفطري لهضم مواد العلم . فمتى حددنا الدرجات امكننا تصنيف الطلاب وتعليمهم حسب استعدادهم ، ورفعنا مستواهم العقلي باعطائهم ما يستطيعون فهمه .

ولمعرفة احسن الطرق الحديثة لرفع مستوى التعليم ، وتدارك حاجات المدارس ، أحدثنا مفتشية خاصة ، عُهد اليها بتدبير هذا العمل على صورة مصغرة حتى اذا لمسنا حسن نتائجها استكملنا زيادة العاملين فيها ، وعدلنا برامجنا وفقاً لتقاريرها .

وهنا ارى ضرورة لذكر بقية المواد التي اردت تنفيذها حسب برنامج المعارف الجديد وهي :

اولاً : إعادة تأليف مجلس المعارف الأعلى للمذاكرة في مسائل التعليم ، والتعاون مع جميع المؤسسات التعليمية .

ثانياً : زيادة عدد البعثات وتعميمها بصورة تدريجية ، حتى تستكمل المعارف وبقية دوائر الدولة حاجتها من رجال العلم والتخصص .

ثالثاً : تأسيس المدارس الصناعية والمهنية في كل قضاء ومدينة ، وفقاً للبرنامج الموضوع .

رابعاً : عقد مؤتمرات علمية دورية وتعليمية في البلاد السورية ، وفي البلاد العربية ، لتبادل الآراء ، والكتب ، والاساتذة .

خامساً : إدخال نظام الفتوة في نظام المعارف .

سادساً : فتح كليات ملحقة بالجامعة للعلوم الاجتماعية ، والبيتية ، والعائلية .

سابعاً : تقوية القومية العربية بالوسائل التعليمية ، والنشرات التاريخية ، والسعي لايجاد التجانس ، والتفاهم ، والتآلف ، بين مختلف سكان سوريا ، والعمل على إبادة بذور التعصب التي بذرها الاجنبي بين الطوائف ، والاقوام ، بترقية اللغة العربية وآدابها ، وتسهيل تحصيلها ، وباقامة الحفلات العلمية ، لالقاء المحاضرات عن تاريخ سوريا والعرب ، والتحدث عن رجالات العرب البارزين في جميع وجوه العلم والادارة ، والحكم ، والسياسة ، والعمران ، والآداب ، والفنون ، والحرب ، وإحياء الموسيقا العربية ، والاغاني الحماسية ، ونشر الروايات التمثيلية التي تمجد البطولة ، وحب الوطن ، والتضحية ، والدفاع عن الوطن ، والتضامن ، والتعاون وصيانة العرض والقومية ، واقامة متاحف للآثار العربية ، وعرض أنفس

الآثار التاريخية ، والصناعية ، والادبية . واقامة معارض عامة دائمة للصناعات السورية ، وللازياء ، وللوقوعات الحربية ، ونصب تماثيل للاشخاص الذين هم مدار فخر الامة ، وإقامة معارض لتطور الحياة العربية منذ فجر التاريخ حتى عصرنا الحاضر .

وفي الختام ، ارى من الضروري ان ابين مجموع ما كان في المدارس من طلاب عندما تولیتُ الوزارة سنة ١٩٣٦ ، فقد بلغ العدد ستة واربعين الفاً بين طالب وطالبة . ولما تركتها في عام ١٩٣٩ بلغ المجموع خمسة وسبعين الفاً، عدا من كان في المدارس الخاصة الاهلية ، والمدارس الخاصة الاجنبية .

واما المعلمون وموظفو المعارف في المركز ، والمحافظات ، والاقضية ، فقد زادوا عدداً بالنسبة لازدياد عدد المدارس ، وعدد الطلاب ، وزاد نشاطهم ، ونتاجهم التعليمي ، والاداري زيادة محمودة . ولولا ظروف الحكم الحاضر بوجود المستعمر ومؤامراته ضد الحكم الوطني ، وتأثر الطلاب من الدعايات المغرضة ، لخطت المعارف خطوات جبارة في طريق النهوض والتقدم .

ومع اعتقادي بان هيكل المعارف يجب اصلاحه ، وتجديد اساليب الادارة فيه ، فاني لم اتبع السياسة التي اتبعتها في القضاء لفقدان المطلوب من المعلمين والاساتذة ، وعدم امكان اخذهم من الخارج . ولكن اعتمدت على ارسال البعثات وتهيئة الرجال الصالحين ، حتى اذا ما توافر عددهم عمدتُ الى الاصلاح المنشود والله الموفق لما فيه الخير العام .

٢٦٤ - تقريري أمام المجلس النيابي عن اصلاح القضاء في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٨

سادتي النواب

الآن وقد انتهت وزارة العدلية التي امثلها امام حضراتكم من التصنيف الذي اخذته على عاتقي في المدة التي عينتموها لي ، ارى من واجبي ان اتوجه اليكم بهذه الكلمة الموجزة :

كلكم يعلم ، أنه بعد ان اصدر مجلسكم الموقر قانون التصنيف ، لم يبق موجب للبحث عن اسبابه ودواعيه ، بل اصبح حقاً علينا ان نجعل الطريقة التي تمشينا عليها في عملنا ، وكان من نتيجتها ان نسق من القضاة ٢٨ ، وعين ٣١ ، لان بعض الوظائف كانت شاغرة .

اما التنسيق فقد كان لسببين ، او لسبب واحد من سوء القالة او العجز . وهما الاساس الذي اقره مجلسكم الكريم ، وجعله في جملة الاسباب الموجبة لتنسيق القضاة .

موجز قانون التنسيق :

جعل قانون ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ لوزير العدلية :

آ ـ ان يدرس احوال القضاة دراسة عامة من حيث الكفاءة ، والاخلاق ، والنشاط ، والمقدرة على العمل الذي يقومون به ، وسائر ما يتعلق بشروط القضاء وآدابه .

ب ـ ان يقترح الغاء الوظائف التي لا يرى حاجة اليها ، وإحداث الوظائف التي يرى لها ضرورة ، ويقترح ان يصرف من الخدمة القضاة النظاميين والشرعيين ، او ينقلوا ، او تنزل درجتهم .

ج ـ وحددت المادتان : الثالثة والرابعة الشرائط التي ينبغي ان تتوفر في مَنْ يعيَّنون .

د ـ واطلقت المادة ٥ يد الوزارة في التعيين ، غير مقيدة بسلسلة الدرجات.

وها نحن نبسط سياسة الوزارة في كل ناحية من هذه النواحي التي نص عليها القانون مما اشرنا اليه .

دراسة احوال القضاة

تألفت برئاستنا لجنة من مدير العدلية ، والمستشار العدلي للقيام بالدراسة التي نص عليها قانون التصنيف في الفقرة الاولى .

اما هذه الدراسة فقد تمت على الوجه الآتي :

اولاً ـ بواسطة خمسة من كبار القضاة ، تألفت منهم لجنة تمهيدية. وقد اختير هؤلاء القضاة الخمسة ممن له وقوف تام على احوال اخوانهم القضاة ، ولهم بهم اتصال وثيق عن طريق الادارة ، او التفتيش ، او الاحكام ، بمعنى ان هؤلاء القضاة الذين الفوا اللجنة التمهيدية ، منهم من شغل الادارة العدلية ، ومنهم من عانى التفتيش العدلي ، ومنهم من هو مرجع للحكام في احكامهم .

ثانياً ـ كانت اذا مسّت الحاجة ـ وكثيراً ما وقع هذا ـ يدعى ايضاً رؤساء بعض الحكام وزملاؤهم للتوثق من امر من الامور ، او حادثة من الحوادث ، او حالة من الحالات ، مبالغة في الدرس والتمحيص ، ومشاركة لمن يجب مشاركتهم في مسألة من المسائل .

ثالثاً ـ كان يحقق في الشكايات والمراجعات التي كانت وردت او ترد على بعض الحكام ، وكان يستمع ما يقال في حقهم من ثناء ، ونقد ، ثم يمحص ذلك كله بما لهم وعليهم تمحيصاً دقيقاً .

رابعاً ـ كنت انتدب بعض موظفي العدلية في الادارة ، او القضاء للذهاب ، والتحقيق ، والتفتيش عن بعض حوادث عزيت الى بعض الحكام ليتثبتوا من ذلك في محله ، ولم يندر ان ذهبت بنفسي للوقوف على اشياء نسبت الى بعض القضاة في المناطق التي كانوا فيها ونقلوا منها ، او لا يزالون فيها .

وكان يستخلص من ذلك خلاصة صحيحة عن حالة القاضي تدوّن في محضر خاص كان يعتمد عليه عند التصنيف .

الاحداث والالغاء

وعلى الرغم من ان هـذا القانون أجاز إحداث بعض الوظائف ، والغاء بعضها الآخر ، فان وزارة العدلية لم تقترح إحداث شيء ما ، بل ان الهيئة التي قامت مقام الشورى هي التي اقترحت ، وكان ذلك الشيء لا بد منه . واما الالغاء فقد الغت وظائف كثيرة ، كان لا فائدة منها ، وذلك في محافظتي اللاذقية والسويداء .

التقيد بالقانون من حيث التعيين

ويستطيع مجلسكم الكريم ان يطمئن الى ان التعيين كان مقيداً بالقانون تقييداً تاماً ، فنحن رغماً عن الاعتبارات الخاصة التي تعرفونها ، لم نخرج قيد شعرة عما نصَّ عليه القانون ، وبذلك انقطعت الشكاوي المحقة ، وانقطعت ايضاً حجج المغرضين من المستوظفين .

كيفية اختبار القضاة

وقد اختير من اختير من القضاة الجدد ، من اطيب المحامين احدوثة ، وأقدرهم على العمل ، واستعنا على اختيارنا هؤلاء القضـاة بالحكام القدماء ، نسألهم عنهم ، وبالموظفين في دوائر القضاء الذين يعرفونهم كيف كانوا في المحاماة من حيث فهمهم للقضايا ، وحسن وفائهم فيها ، وآدابهم في المرافعة ، وحرصهم على حقوق موكليهم ، وامانتهم في كل ما يعهد اليهم فيه من رسوم واموال ووثائق ، وغير ذلك .

ولم نعين احداً ممن لم يمارسوا المحاماة ، او مارسوها مدة قصيرة ، الا اربعة من الدكاترة العليمين في الحقوق ، عينوا تشجيعاً للدراسة العليـا ، وثقة بما يكون منهم من فائدة للقضاء واسمه .

كما انه عين اربعة من القضاة العقاريين زكتهم مراجعهم ، وشهدت بهم خير شهادة .

ومع ان القانون اطلق يد الوزارة في التعيين ، ولم يقيدها بسلسلة الدرجات، فاننا لم نعين بمنصب كبير من خارج القضاء الا اثنين من قدماء المحامين ، كانا يشغلان منصبين رفيعين ، احدهما في الادارة ، والآخر في القضاء الاداري ، جعلتهما الحكومة تحت تصرف العدلية .

وقد اخذنا على انفسنا بهذا القيد حتى لا نمس الحقوق المكتسبة للقضاة القدماء ، فنقطع طريق التقدم على من يستحقه ، وفي ذلك اساءة للمسلك وللمصلحة العامة . وكان حرصنا شديداً جداً على تعيين من زكت سيرتهم ، وعرفت مقدرتهم ، واستوفوا الشرائط القانونية كلها ، وفضلوا غيرهم اخلاقاً ، ودراية ، الا نفراً قليلاً ابوا ان يعينوا ، او اشترطوا على الوزارة شروطاً تمس بالحقوق المكتسبة التي اشرنا اليها .

فاذا كان التنسيق فيما نعتقد ، وعلى ما شهد به الرأي العام، جاء موفقاً وبعيداً عن الاساءة والتحامل ، فمرده الى هذه المبالغة في التحقيق ، والتبسط في الدراسة ، والتقيد بالمصلحة العامة .

ويستطيع كل منكم بما له من المكانة في قومه ، والاطلاع في منطقته التي يمثلها ، ومن الوقوف التام على حالة من أخرج من الموظفين القاطنين في تلك المنطقة ، ان يقول كلمته الصريحة الفاصلة فيما اذا كان عمل الوزارة خيراً او شراً ، ونحن نصغي لكل انتقاد وملاحظة ترد الينا في هذا الشأن ، فاما ان نجد لها جواباً مقنعاً ، يظهر حقيقتها ، ويبين اسبابها ، فيعرف ان مصلحة القضاء العامة هي التي قضت بما قضت ، والا سارعنا الى الاعتراف بالخطأ الذي وقع ، وعملنا على تقويمه .

الذين اخرجوا قاربوا التقاعد

ولا بد لنا من القول ، ان الضرر على من أخرج من وظيفته كان يسيراً،

إذ القسم الاكبر منهم كان ممن قد قارب التقاعد أو كاد ، وقلّ بينهم من لم تتجاوز خدمته العشرين عاماً فما فوق الى الثماني والعشرين سنة، فكان في اخراجه ضرر يسير عليه ، ونفع كبير لمصلحة القضاء .

بقي ان تقول المالية ، أليس في ذلك ارهاق لخزانة الدولة ؟ والجواب على ذلك : ان المنفعة العامة لا يمكن ان تقاس بمقياس مالي . ومع هذا فالتنسيق وفّر على الخزانة ، ولم يثقلها ، فقد صرف جمهور من صرف عن وظائف عالية ذات مرتبات ضخمة ، وعين من عين بمرتبات صغيرة ، فكان من جراء ذلك وفر يُذكر فيُشكر .

المساواة في التعيين

واذا كانت هذه الوزارة قد راعت في التعيين الاخلاق والكفاءة ، فهي من جهة ثانية راعت المناطق ، وحقوق الاقليات والمذاهب ، مراعاة تامة بحيث لم تدع مجالاً للشكوى في هذا الشأن .

وطنية القضاة

ولم تتقيد الوزارة في تعييناتها بحزبية او سياسة مهما كان شأنها ، ذلك ان هذا العهد الوطني يجب ان يقوم على ركن وطيد من استقلال القضاء ، واستقلال القضاء لا يقوم الا على التجرد والنزاهة . ووطنية القضاء ، ان لا يكون له سياسة ، ولا حزبية ، ولا انتماء الى شيء منهما ، حتى يأمن الناس على حقوقهم ومصالحهم .

الحصانة القضائية

وقد اثبتت وزارة العدل بتجردها ونظرها الى القضاء نظراً عادلاً من غير محاباة ، ولا تفريق ، انها لا تريد من رفع الحصانة غير المصلحة العامة ، لذلك لم يشعر القضاة الذين اطمأنت ضمائرهم الى حسن تصرفهم ، ووثقوا من انفسهم

بالمقدرة وحسن الحكم . ان هناك حصانة رفعت عنهم ، بل كانوا يتمتعون باستقلالهم تمتعاً تاماً ، وكانوا يصدرون احكامهم ولو كانت في مصلحة اقوى سلطة ، غير متأثرين بعامل من عوامل الحذر او التخوف ، بل كان الترقي يجري على مثل الاصول التي وضعتها التنظيمات العدلية، وان كان العمل بها موقوفاً ، فاذا نحن استثنينا من نسق، لا نجد موظفاً نقل من محله الا ترفيعاً .

لذلك نستطيع ان نقول ان التنظيمات القضائية لم يوقف العمل بها الا وقفاً جزئياً لاخراج من قضت المصلحة العدلية باخراجه، وان الحصانة كانت موجودة فعلاً ، وإن رفعت اسماً .

وقد لاحظت الوزارة امرين مهمين :

الاول ـ ان تتساوى المحافظات من حيث كفاءة الحكام ، فلا يُحشر القضاة المتفوقون في محافظة ، وتُهمل المحافظات الاخرى ، بل يوزع القضاة على المناطق توزيعاً عادلاً .

الثاني ـ انها لم ترَ من المصلحة تعيين الحاكم الجديد في بلدته لأسباب عديدة منها : ان من عينوا كان اكثرهم من المحامين ، ولهم علاقة بالمتخاصمين ، والمتقاضين ، وعلاقة بذويهم قد لا يسهل انقطاعهم عنها على عجل ، وفي ذلك تشويش ، ومظنة ، وارتباك للحكم في نفسه .

هذا موجز ما قمنا به نعرضه عليكم ، فاذا كان احدكم يرى في عمل الوزارة خروجاً عن الخطة التي رُسمت للاصلاح ، او المبدأ الذي شرع التنسيق من اجله، او غرضاً في صرف ، او محاباة في إبقاء ، او تعيين ، فليتفضل بذكره صراحة فالحق يتطلب الصراحة ، وليس في الواجب المسلكي ، ولا في سر المهنة ما يقضي باللجوء الى التلميح دون التصريح . والأمر جد ، تتعلق به كرامة القضاء ، ومصلحة البلاد .

الخلاصة :

وجملة ما نقوله ، ان هذا التصنيف كان من المصلحة اجراؤه. لقد نُحيَ عن القضاء عناصر كان من المصلحة ان تنحى عنه ، واننا نعد هذا العمل خطوة كبرى جريئة نحو الاصلاح الذي بدت تباشيره .

وسيكون عملنا في هذه الوزارة بعد ان انتهى التصنيف ما يأتي :

١ ـ مراقبة الحكام من قديمين وحديثين مراقبة شديدة دقيقة .

٢ ـ ارسال من يراقب سير المحاكم والحكام بعد هذا التصنيف .

٣ ـ ايفاد مفتشين ومحققين كلما قضت المصلحة .

٤ ـ تهيئة القوانين وعرضها على مجلسكم الموقر ، وسنبدأ اول الأمر بقانون الجزاء ، الذي تقادم عهده ، ودعت الحاجة الى تعديله ، او تبديله .

٥ ـ إعداد البعثات القضائية الى البلاد المجاورة والى اوروبا للدراسة والتخصص.

٦ ـ توحيد المعاملات من قانونية واجرائية في سائر انحاء الجمهورية السورية .

وكلمة بعد ، وهي ان هذا التصنيف ، وإن استغرق من الوقت فوق ما كان قدّر له ، فقد اقتضت ذلك الدراسة الدقيقة الطويلة . ثم ان اختيار ثلاثين قاضياً ليس بالأمر السهل .

يضاف الى ذلك ما فوجئنا به من صرف القضاة السوريين عن لواء الاسكندرون ، وما اقتضت حالتهم من تدبير مركز لهم . كل هذا كان عاملاً شاقاً لا يستكثر عليه احد عشر شهراً بل سنة ، وهي المدة التي كانت وزارة العدلية قدّرتها للعمل منذ اول يوم وضعت فيه قانون التصنيف .

٢٦٥ ـ نهاية الدور وإصلاح الاوقاف

وكان لي الأمل ان أصلح اوقاف المسلمين ، وأنظّم امورها وفقاً للمشروع

الذي قدمته الى المجلس النيابي كنائب عن الامة ، وان اتمم بقية الامور التي بدأت بها ، ولكن الايام مرّت بنا سراعاً ، والسياسة لم تترك لنا مجالاً لتنفيذ ما تصورناه ، والظروف الداخلية والخارجية قست علينا ، وضيقت الخناق ، فاستنزفت جهدنا في حلها ، واشغلت فكرنا عن كل تفكير . وكنا كلما عالجنا داءً ظهرت لنا علل اخرى أشد فتكاً ، الى ان تعقدت الامور وساءت الاحوال ، وحدثت التظاهرات ، وكثر الشغب ، وهوجم السيد جميل مردم بك وهو في سيارته من قبل المتظاهرين الذين كانوا مدفوعين من قبل ذوي المآرب الرجعية ، ومن قبل الفرنسيين المتآمرين ضد العهد ، ووقع الاصطدام بينهم وبين الشرطة ، ورجم الرعاع دار الحكومة بحجة الخبز ، واختل الأمن ، والفتنة تزداد اضطراماً يوماً عن يوم ، والمعارضة تشتد خطراً ، فرأيتُ ان نعتزل الحكم ، وأدليتُ برأيي الى السيد جميل مردم بك ، والى السيد سعدالله الجابري ، وقلت انني كنت مخالفكم في ترك الحكم قبل انتهاء ما عاهدنا الامة عليه ، ثم الرجوع الى صفوف الشعب ، ولكن الآن ، بعدما بدا لي ما بدا ، واننا كحكومة اصبحنا بين هجوم المعارضين ، والمتظاهرين ، وبين عناد رئيس الجمهورية ، وتنكره لنا ، وتقوّله علينا ، وبين تألب الفرنسيين المستعمرين على حكومتنا وموظفينا ، اقرر الاعتزال من الحكم ، وإلا اريقت الدماء ، وجرت المذابح ، ونال الفرنسيون من كرامتنا ما يشاءون ، وأقاموا الدليل على عجزنا .

أما وقد أدّينا واجبنا بأمانة ونية حسنة ، وتحملنا ما تحملنا ، في سبيل اخذ الاستقلال ، فلتكن ارادة الله فوق كل شيء ، وهي التي تريدنا ان نترك الحكم ، وليعد « دور فيصل » ، فالذين شاغبوا عليه هم الذين يشاغبون علينا ، والتاريخ قد يعيد نفسه ، وهذا نصيبنا ، والحمد لله ، ولا يحمد على مكروه سواه .

وكان الأمر كما قررتُ ، فاستعفت الوزارة ، وفرح السيد هاشم الاتاسي بذلك ، ثم جاء السيد لطفي الحفار ، والسيد مظهر رسلان ، والسيد نسيب البكري ، والسيد سليم جنبرت ، الى مقاعد الحكم ، ولكن خرجوا من

الوزارة بعد عشرين يوماً ، ثم جاء السيد نصوحي البخاري ، والسيد محمد خليل المدرس ، والسيد سليم جنبرت ، والسيد حسن الحكيم ، والسيد خالد العظم ، مدة قليلة واستقالوا في ٤ حزيران سنة ١٩٣٩ . وفي شهر تموز عام ١٩٣٩ اعلن المسيو « بيو » حل المجلس النيابي ، واستقال رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي . وفي ١٠ منه ألّف المفوض السامي حكومة المديرين من السيد بهيج الخطيب ، والسيد حسني البيطار ، والسيد عبداللطيف الشطي ، والسيد خليل رفعت ، واصبح الحكم الفرنسي في البلاد يحكم كما يريد هو والاستعمار ، وما هؤلاء الا آلة للتنفيذ . وبعدها سكت الهياج والشغب ، ونامت المعارضة نومة المستكين المستهين ، وانتهى الدور الوطني ، ليعود الوطنيون الى الجهاد .

٢٦٦ ـ قانون الطوائف وما اشيع عنه

ومن الامور التي جعلت الخصوم يصوبون سهامهم نحوي خاصة، ويريدون النيل مني، « قضية البعثات » و « قضية قانون الطوائف » .

فالاولى اثارها السيد منير العجلاني ، وتبعته جرائد المعارضة ، وكان ادعاؤه ، ان البعثات التي ارسلتها الى اوروبا ، لم تراعَ في ارسالها المصلحة العامة ، فرددتُ عليه في المجلس النيابي ، وأقمتُ له الدليل على ان نظام البعثات الذي صدقه المجلس النيابي طُبّق بحذافيره ، دون تحيز ، ولا محاباة ، وتحديته وتحديت غيره ، ان يأتوا بمثال واحد يدل المجلس على المحاباة او التحيز . فاغلق البحث ، وسكت المعارضون ، وبطلت ادعاءاتهم لأن البعثات كانت موفقة ، والذين ذهبوا اليها كانوا على ثلاثة اقسام :

الاول ـ من الذين انتقتهم الوزارات المختصة حسب احتياج كل منها .

الثاني ـ من الذين انتقتهم وزارة المعارف من بين المعلمين المدرسين للتخصص في الفروع العلمية اللازمة لمدارسها .

الثالث ـ من الذين يحملون البكالوريا والناجحين في المسابقة التي اعلنت عنها الوزارة وأجرتها بواسطة هيئة من رجال التعليم .

«وأما قضية الطوائف وقانون الطوائف» فحقيقتها ان المفوضية الفرنسية، كانت ايام حكومة الشيخ تاج الدين اصدرت قانوناً للطوائف، حددت بموجبه عدد الطوائف، وبيّنت حقوق كل منها، وما يتعلق بمحاكمها، ومحاكماتها الطائفية، التي لها الحق ان تنظر في الاحوال الشخصية التابعة لافرادها. ونشرت القانون وقتئذٍ في الجرائد والمجلات الرسمية وبلغته للوزارة وللمحاكم للعمل بموجبه. ولم تعترض عليه حكومة الشيخ تاج، ولا اعترض عليه رجال الدين، ولا هاجمته المعارضة، ولا نقدته الجرائد. وفي ايامنا سألت المفوضية المذكورة رأي الحكومة السورية عن مشروع قانون تريد اصداره يشمل الاحوال الشخصية المذكورة تكملةً لقانون الطوائف الصادر ايام الشيخ تاج الدين ويكون دستوراً بيد المحاكم الطائفية تحكم به. فوافقت رئاسة الوزارة على الفكرة من حيث هي، وقلنا للمفوضية ان ترسل الينا المشروع لدرسه والاطلاع عليه، وبيان رأي الوزارة فيه قبل نشره فرضيت، وارسلت للحكومة السورية ثلاث نسخ احتفظت بها رئاسة الوزارة، ولم ترسلها الى وزارة العدلية لتطلع عليها، وتبدي ملاحظاتها عليها.

ولما وقع الاصطدام بيننا وبين الفرنسيين في زمن «بيو» نشرت المفوضية مشروعها كقانون صادر عنها خلافاً للاصول لاثارة الرأي العام علينا، وإحراج موقفنا، مع ان المتفق عليه بين الحكومة السورية والمفوضية، ان لا يُنشر من قبلها شيء من القرارات التي تتعلق بسوريا ولبنان، ويكون من حق المفوضية نشره، قبل ان نوافق عليه، ونبدي رأينا فيه، وكذلك كان الاتفاق على ان لا تنشر الحكومة السورية مشروعاً ينقض قرارات المفوض السامي السابقة ويكون من حقها نشره، الا بعد اطلاع المفوضية عليه، حتى لا يقع الاختلاف ولا الاصطدام، ويبقى المجلس النيابي محتفظاً بحقه الشرعي الى ان تنتهي مدة الانتقال.

ولكن خلافاً لما ذكر، وبدلاً من ان تتقيد المفوضية بتعهدها، عمدت الى اصدار المشروع المذكور الذي لم نبدِ رأينا فيه، متجاهلةً وجود الحكومة السورية والمجلس النيابي الذي اصبح هو صاحب الحق في كل تشريع، فكان لعملها

« رد فعل » استثمره الخصوم للطعن فينا ، وعلى رأسهم الشيخ كامل القصاب ، فثارت ثائرة رجال الدين ، وطلاب المدارس الدينية ، واحتجوا وظنوا ـ وبعض الظن اثم ـ ان وزارة العدلية هي التي نشرت القانون ، ولم يعلموا ان المفوضية هي التي نشرته ، وهي التي وضعته دون علم الوزارة .

ولما تحققت ان السكوت عن التهمة جبن وخزي لي وللحكومة ، ولا يجوز إغماض العين عن هذا التشريع الفاسد ، اصدرتُ امراً وزارياً الى جميع المحاكم ، بتوقيف العمل بهذا القرار الصادر عن المفوضية خلافاً للاصول ، وبينت الاسباب .

وعلى اثر ذلك طلبت الوزارة الفرنسية من رئيس الوزارة ان اسحب القرار فرفضنا ، وأجبناها : ان الذي اصدر القانون هو المفوض السامي فعليه استرداده .

وبعد ان كثرت الاحتجاجات من جميع المراجع والهيئات ، اضطر المفوض السامي الى سحبه وتوقيفه بقرار صدر منه ، وبذلك انتهت هذه الرواية التي مثلتها السلطة الفرنسية اقبح تمثيل ، واستغلتها للنيل مني ومن الوزارة بتأليب الرأي العام علينا ، والرأي العام من طبعه ان يؤخذ بالعاطفة .

★★★

والآن اعود الى سرد اعمال بقية الوزراء الذين اشتركوا في الحكم ، وكان منهم السيد لطفي الحفار ، الذي تولى وزارة المالية بعد استقالة السيد شكري بك القوتلي منها .

ان السيد لطفي الحفار كان من اركان الكتلة الوطنية ، ومن التجار المحترمين ، وهو محمود السيرة ، دمث الخلق ، يحبه التجار ، ويثق الشعب بوطنيته وامانته ، ولكن من جهة السياسة ، ومجابهة المواقف الحرجة ، كان سيء الظن ، وكثير التشاؤم ، لفرط عصبيته ، وانحراف صحته . ولولا ذلك ، لكان من خيرة من يتولى امور الحكم ، ومن اصحاب الرأي الذين يستهدفون المصلحة العامة .

ثم كان منهم السيد فائز الخوري ، وهو رجل العلم والقانون ، كان راجح الرأي ، قوي الحجة ، ولكن في وزارة الاشغال العامة والاقتصاد لم يعمل عملاً بيناً . ولعدم انسجامه مع السيد سعدالله الجابري ، أضعف الوزارة ووقع النفور بينهما ، إذ كان يعاكس سعدالله في آرائه ، وسعدالله يعاكسه في تصرفاته ، مما زاد في النفرة والتباعد ، وقوّى المعارضة ، لأن معظم مذاكرات الوزارة ، وما يدور فيها كان ينقل للخارج فيستغلها الخصوم والمعارضون . وكان السيد فائز الخوري واخوه الاستاذ السيد فارس الخوري يشيران في احاديثهما للاصحاب والمراجعين لهما بما يدل على سوء الظن ، فيستغل حديثهما هؤلاء الخصوم خلافاً لما يقصدانه ، وخلافاً للواقع ، فتزداد الشبهات ، وتنطلق الألسن بالتقوّلات التي لا تحمد .

٢٦٧ ـ المجلس النيابي واعماله وموقفه

اما المجلس النيابي فكان يمثل الكتلة الوطنية باكثريته الساحقة ، وكان يمشي مع سياسة الحكومة ، ويقرها على جميع تدابيرها ، واجراءاتها ، ولم يكن فيه معارضة حزبية ذات شأن ، بل جلّ ما كان هنالك معارضة شخصية تستوحي وحيها من السلطة الفرنسية ، او من الذين يأتمرون بأمرها .

وكان السيد منير العجلاني الذي رشحته الكتلة الوطنية في قائمتها ، وفاز بالنيابة بمساعدتها ، من المعارضين المحترمين ، يتصل بالشيخ تاج الدين ، ويعمل مع الدكتور شهبندر . ومثله كان السيد اكرم الاتاسي نائب حمص الذي مثّل حزب الشهبندر بنيـــة خالصة ، وتبعهما بعض النواب ممن له صلة مع ضبـاط الاستخبارات « كوهي العجيلي » وفارس الزغبي ، ومحمد المفلح ، ومحمد المحمود ، وغنيم خيتي ، وعقله القطامي » ، وكانوا يعارضون اذا ما عارض الشهبندريون او قضت منافعهم بالمعارضة كغيرهم .

وبالرغم من معارضة هؤلاء ، ومن مختلف التيارات التي كانت تندفع داخل المجلس وخارجه بتأثيرات اجنبية ، وغير اجنبية ، فان المجلس النيابي كان مرضياً ونشيطاً ومتزناً .

وكانت الحكومة تراعي مكانته ، وتحافظ على هيبته، وتلجأ اليه بالمهمات ، وتود ان يبقى مثالاً لحرية الرأي، وحرية الكلام ، وحرية التشريع ، حامياً للدستور ، مدافعاً عن حقوق الشعب ، مشرعاً للقانون والنظام ، وقوة تقف أمام الفرنسيين .

ومن الحق ان يقال، انه راعى مهمته، وراعى رغبة الحكومة ، فتعاون معها وعاونها ودعمها ، وراعى حق الشعب فلم يقصّر في واجباته . وفي ايامه وبواسطته، صدر قانون تمديد الديون ، وقانون الايجارات ، وقانون الديون الزراعية ، وقوانين اخرى تعود للمعارف ، والمالية ، والاقتصاد الوطني ، والزراعة ، والادارة .

وكان نواب لواء الاسكندرون ، ونواب منطقة العلويين ، ونواب جبل الدروز يشتركون في اعمال المجلس ، ويساهمون في المواقف المشرفة ، ومثلهم كان نواب الجزيرة ، ونواب العشائر ، ونواب حوران ، ولم يحرجوا موقف الحكومة في سياستها العامة ، الا احياناً عندما يضطرب الرأي العام فيسايرونه دون اعتبار للسياسة التي توحي بها مصلحة البلاد أمام الفرنسيين .

ومع هذا، فقد وقف بجانب الحكومة وأيّد خططها، وحفظ كرامة البلاد. وكم ودّ الفرنسيون لو تمكنوا من حله والخلاص من نوابه ولكنهم عجزوا .

٢٦٨ - فشل الدور الوطني واسبابه

ولعل سائلاً يقول : لماذا فشل الدور الوطني والمجلس مع الحكومة واكثرية المجلس من نواب الكتلة الوطنية ، والحكومة ليس فيها الا وزراء كتلويون موثوق بمقدرتهم ووطنيتهم ؟

الجواب : ان اسباب الفشل ليست من المجلس ، ولا من الحكومة ، ولا من السياسة التي اتبعتها، ولكنها تعود لامور خارجية في الدرجة الاولى، وامور داخلية في الدرجة الثانية ، ولم يكن بالمستطاع معالجتها واتقاء اضرارها ما لم يكن الزمن مواتياً ، واستعداد الامة كافياً ، والوقت وافياً .

ونحن إذ نسرد الاسباب كما تراءت لنا إتماماً للغاية التي قصدناها من وضع كتاب المراحل ، نعلم ان تعليل النتائج بعد وقوعها باسباب استنتاجية ، لا تخلو من آراء وانتقادات تحتمل الأخذ والرد . ولكن ما نقوله هو إقرار بالواقع ، واعتراف بالحقائق تتحمل مناقشته ودلائله ، وبيان براهينه ، مع العلم بان الدنيا دول ، ولا تستقيم الامور بدون أخطاء وتجارب وبدون معرفة الاخطاء والأصوبة ، لأن سياسة الدولة كسياسة الحي ، لا تقوى ، ولا تحيا بدون نضال وعراك ، وبدون حركة وعثار ونهوض ، اذا كتب لها البقاء .

ما هي الاسباب الداخلية التي أدّت الى فشل الدور ؟ اعدد اكثرها لا حصراً ولكن اكثرها اهمية :

اولاً ـ فقدان الزعامة القوية والقيادة الرشيدة .

ثانياً ـ نقص التربية السامية ، والوعي القومي ، في اكثرية الشعب .

ثالثاً ـ فقدان الحزبية الصحيحة ، والتنظيمات الشعبية التي تكون اساساً للدعم والتطور .

رابعاً ـ ادران الماضي ، ومفاسد الاخلاق العامة .

خامساً ـ خلو البلاد من جيش يعتمد عليه في تقرير الأمن ، ودعم الحكم ، وفرض الهيبة .

سادساً ـ فقدان الانتظام والتجانس بين قوى الدولة .

سابعاً ـ قلة الرجال السياسيين المجربين ، اصحاب الادارة ، والكفاءة، والنزاهة.

ثامناً ـ ضياع المسؤولية الحكومية بين موظفي الدولة ، وعدم تجاوبهم مع العهد ومستلزماته .

تاسعاً ـ الاقليات واتجاهاتها المنحرفة .

عاشراً ـ المعارضة الانتهازية ومماشاتها مع اغراض المستعمر .

حادي‌عشر ـ طغيان المطامع الفردية على المصالح العامة .

وبيان ذلك ان العهد لما كانت طبيعته انتقالية وانقلابية، وكان من خصائص الانقلابات والانتقالات وجود المصاعب ، وتكاثر التيارات المتضاربة في الآراء ، والاميال ، والاعمال ، وتصادم الوجهات الخاصة مع الوجهات العامة ، وغلبة المطامع على المصالح ، وانتشار الفوضى لحدٍّ ما ، فكان لمعالجة هذه الخصائص والحيلولة دون نشاطها وفعلها يقتضي زعامة قوية مثالية ، جبارة ، وقيادة رشيدة منظمة ، وتنظيمات شعبية اساسية شاملة .

ولكي تكون الزعامة قوية مثالية ، يجب ان تتحلى بالحزم ، والشجاعة ، والتجرد ، والجرأة ، والنزاهة ، والارادة ، والثبات . واما القيادة فيجب لها النظام ، وحسن التدبير ، والاحاطة بالامور ، والاطلاع على الوقائع والحوادث ، ومعرفة الامكانيات ، وما يبيته الاعداء في الداخل والخارج ، من مؤامرات ودعايات ، وإعداد العدة لدرء المخاطر قبل وقوعها ، وتعيين المخارج عند حدوث المآزق ، والازمات ، ليتسنى للعاملين ، والمسؤولين استخدام قوى الشعب ، ومؤهلاته لما فيه سلامته ، واستقراره ، وتحريره .

على اننا والوصف كما رسمنا نتساءل : هل كان في العهد الوطني زعامة كمثل هذه الزعامة ، وهل كان للكتلة الوطنية زعامة وقيادة رشيدة !

اقول معترفاً بان الزعامة كما وضعت شروطها ، وهذه القيادة كما بينت خصائصها لم تكن موجودة تماماً . وما كان يظهر فينا من زعامة وقادة زالتا بعد وفاة المرحوم ابراهيم هنانو ، الذي حازت زعامته معظم ما ذكرته من الصفات ، وقاد الشعب الحلبي قيادة رشيدة من عام ١٩٢٥ الى عام ١٩٣٥ ، وبعد وفاته تمركزت القوة والزعامة في الكتلة الوطنية كمجموعة من الوطنيين العاملين ، ثم اخذت الكتلة تنمو وتتقوى ، ويلتف الناس حولها الى ان وضعت ميثاقها ونظامها في عام ١٩٣٢ ، واصبحت حزباً سياسياً ، لا تعرف البلاد حزباً يناضل عن حقوقها وكيانها واستقلالها سواه .

وفي عام ١٩٣٦ ، اضطر الجانب الاجنبي الى التفاهم، والتعاقد معها باعتبارها تمثل البلاد ، وتقود الحركة الوطنية من عام ١٩٢٠ حتى هذا الحين . فقبلت بانهاء الاضرابات على الأسس التي ذكرناها .

وذهب الوفد الى باريس ، وعاد يحمل المعاهدة . وجرت الانتخابات ، وفازت الكتلة الوطنية فوزاً اجماعياً ، واستلمت زمام الحكم . واجتمع المجلس النيابي ، وانتخب هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية ، والسيد جميل مردم بك رئيسا للوزارة .

اذاً ، فالكتلة الوطنية بمجموعها كانت زعيمة الحركة الوطنية ، وهي صاحبة القيادة ، وهي التي وحدها ثبتت في ميادين النضال ، وهي التي حمل رجالاتها والمؤمنون بها عواقب المقاومة من تضحية ، واضطهاد ، ونفي ،وسجن ، وحرمان، ولم يكن فيها زعيم استطاع ان يفرض زعامته فرضا ، او ينتزعها من الشعب ثقةً ورضاءً .

ولكن مع وجود الكتلة الوطنية ، ووجود قوتها ، والتفاف الناس حولها وايمانهم برجالاتها ، فان الذين تولوا امرها في الحكم، وخارج الحكم عام ١٩٣٦ وبعده لم يحسنوا الادارة ، ولا التدبير ، ونقصهم التضامن والتجانس ، ونقصهم الانسجام والتروي في سياستهم ، مع علمهم بحراجة الدور وصعوبته ، ووجود الاجنبي ، وكثرة اعوانه ، وانصاره ، واموالهم، ورجالاته، وجيشه، وجواسيسه، ودسائسه .

وكان عليهم التماسك مع بعضهم البعض ، والحرص على كرامتهم، والابتعاد عن الانانية ، والغرور ، وعن ايجاد الجبهات المتعددة لارضاء المحاسيب والانصار الذين لا يقصدون من التقرب اليهم الا نيل منافعهم الخاصة ، ولو أضرّت بالمصلحة العامة .

أجل ! لو بقوا متماسكين وحريصين على اداء رسالتهم كما كانوا ايام سلبيتهم لما اضعفهم الحكم ، وفرّق كلمتهم ، وأطمع العدو فيهم، ولو انهم إتأدوا بخطواتهم

ولم يتركوا مكاتب الكتلة الوطنية تلعب فيها الاهواء ، والمطامع ، وجر المغانم ، وتسيء معاملات الناس ، حتى ضج الانصار من القائمين عليها ، وأساءوا الظن بها لما ضعف الحكم ، وقلّت الهيبة ، وتردد الفرنسيون في تسليم ما بأيديهم من صلاحيات .

وكان من عوامل انحلال قوة الكتلة كدعامة للحكم ، والقيادة ، وجمع الكلمة ، ان السيد الاتاسي ، وهو رئيسها ، كانت تنقصه الشجاعة ، وبيان الرأي القاطع ، وتحمل المسؤولية ، والتدبير الحازم ، والافصاح عما يريد دون مواربة ، والتجرد للمصلحة ، والثبات مع اخوانه ، ولما اصبح رئيساً للجمهورية بدأ يشك في اخلاص جميل مردم بك ، ويخشى تسلط سعدالله ، وينقاد لشكري القوتلي ، ويتبع اعتراضات عبدالرحمن الشهبندر ، ويقول بها .

ومن كانت هذه خصائصه في موقف الرئاسة والقيادة ، هل يتمكن من التماسك ، وجمع الكلمة ، وتوجيه دفة الحكم ، وتدبير الامور ، وتذليل الصعاب ؟

اقول كلا ! ولذا كان من العوامل التي أدّت الى ضعف الحكم ، واختلاف الرأي .

واذا حللنا صفات الرئيس فارس الخوري ، وهو عميد الكتلة الوطنية ، ورئيس المجلس التشريعي ، ورجل العلم والتجربة ، وصاحب الجهاد في الوطنية ، نعجب من كثرة تردده في الرأي ، وكثرة شكوكه في آرائه ، وقد كان كثير القول ، قليل الحزم والبتّ ، يحرص على إرضاء كل طالب ، وكل مراجع لكسب الشعبية ، ولا يحرص على التمسك برأيه وما يراه صواباً .

وكان لا يغضب من الطالب والمراجع ، فلم ينجح في الادارة الحكومية ، وإن نجح في الادارة السياسية ، لأن الصفات اللازمة للادارة الحكومية غير الصفات اللازمة لادارة مجلس تشريعي يحتاج رئيسه للحياد ، والعلم ، وقوة النطق ، وسرعة البديهة ، وتركيز الفكر ، وهي فيه بارزة . وأما الادارة الحكومية فتحتاج الى عزم ، وحزم ، وحسن تدبير ، وسياسة ، وهيبة ، واستقلال في الرأي ، وارادة ، وثبات ، وهي لم تبرز فيه .

وبما ان هذه الصفات لم تتكامل فيه وهو المحامي ، والاستاذ ، والاديب ، كان في الحكم ضعيفاً ، وفي المواقف الخطرة متردداً ، يحاول ان يرجع الى علمه ، ومدرسته ، ومحكمته ، لا الى الكتلة التي حملته على عاتقها وعملت لتحرير البلاد ، وايجاد الكيان ، واخذ الاستقلال ، وإقامة الحكم ، وهذه لا تؤخذ إلا غلابا ، وجعلته معتمدها وموجه هدفها ، فاذا به سبب لانشقاقها ، واختلاف آرائها .

وأما جميل مردم بك ، فمن أخص مزاياه الاستئثار بالرأي ، والاقدام على اتيان اعمال لم يشاور فيها اخوانه ، وهم معه شركاء في السياسة والمسؤولية ، وكان يحرص على الانتفاع من وظيفته ، ويقرب اقربائه وخلانه ومؤيديه ، وتعيينهم في الوظائف والمناصب مهما كانوا . ومن الامور التي اوجدت الشك في تدابيره اخفائه الحقائق ، والخضوع للقوة ، ومسايرة الاجنبي . ومع انه بعيد النظر ، وشديد الحس ، وسريع العمل ، وطاهر اللسان والقلب ، وذكي الفؤاد ، فقد كان اخوانه لا يركنون الى اقواله ، ويخافون شره ، لفرط دهائه وذكائه . وكانت البواعث التي أدت الى الشك في اخلاصه ، انه يبت الأمر ، ويضعك امامه ، فلا يبقَ لك مفر لرده ، او الهرب منه ، فلذا لم يكن موثوقاً ، ولا يُطمأن اليه ، وكثيراً ما حامت الشكوك حوله ، واوجب النفرة منه ، مع انه من قدماء السياسيين ، ومن الذين اشتغلوا اكثر من ثلاثين سنة في قضية بلاده ، ولو انه تحلى بثبات الرأي ، وأخلص النية في عمله ، وكان صريحاً ، كتوماً ، واستشار اخوانه وعمل برأيهم ، لعُدَّ من اعظم القادة ، ومن أدهى الوطنيين وأذكاهم .

واذا بحثنا عن السيد سعدالله الجابري ، الذي لا يقل عن جميل مردم بك نشاطاً ودهاءً ، ومعرفة بالسياسة ودخائلها ، فاننا نراه صاحب عقيدة ، ثابت الرأي ، جسوراً في تنفيذ خططه ، يعرف اخوانه ، ويعرف اميالهم واستعدادهم ، ولكن كثرة شذوذاته في تصرفاته وعلاقاته ، جعلته قليل المجاملة معهم ومع الناس ، وهو وإن كان قوي الارادة ، وثاقب الفكر ، وكريم اليد ، فان اعتماده على « التمثيل » في اعماله واقواله ، والغرور في مظاهره ، وتصرفاته ،

وتنكره لمن يفوقه علماً وكفاءة وشهرة ، ابغضته الى قلوب عارفيه ، ونفرته من اقرب المقربين اليه ، وأفقدته الزعامة المثالية التي لا يقوم صرحها القويم الدائم الا على التجرد ، والجد ، واحترام شعور الغير ، والحرص على تقريب القلوب وعدم الاستبداد في الرأي ، والتدبير ، وتقدير اهل الكفاءة والعلم ، وتقريب ذوي المكانة والجاه ، والتواضع للناس وقضاء مصالحهم ، ومشاركتهم آلامهم وافراحهم كأنهم جزء منه ، وهم جزء منه ، والثقة فيمن يخدم المصلحة العامة ، والاحتفاظ بأهل السابقة من المجاهدين ، وتعزيز قوتهم ، وإبراز مزاياهم .

ومع هذا فقد نفع الدور ، وانتفع منه ، وانتفع مريدوه واقرباؤه ورضي عنهم ، ورضوا عنه ، إلا اخوه السيد احسان الجابري ، ربيب البلاط العثماني ايام عبدالحميد ، ورشاد ، فلم يكن راضياً ، لأن رضاءه كان ضلالة ، ومخالفته جهالة لا حد لتقلبه ، ومطامعه ، وتلوّنه ، ولولا ان ابتلي به ، وبأعماله وبأساليبه ومطامعه وشذوذاته ايضاً ، لما شكى منه وغضب عليه وكتب عنه الى اخيه عميد العائلة السيد فاخر الجابري يقول :

« ليت السفينة التي حملته الى سوريا غرقت ، وخلصتنا من بلائه »[1] .

والسيد شكري القوتلي المجاهد القديم ، وصاحب اليد الكريمة ، والبيت الوجيه ، كما ثبت من ماضيه وحاضره ، رجل يستبد برأيه ، ويتظاهر بغير ما

---

(١) تعين السيد احسان الجابري في هذا العهد محافظاً للاذقية ليستعيد خدماته التي كانت له في العهد العثماني وتكميل تقاعده ، وكان له ما اراد . ولكن في مدة وجوده في اللاذقية اساء الادارة ، واساء السياسة ، وبذر الاموال ، ومثل الروايات ، وادعى الادعاءات التي لا تصدر عن رجل السياسة في هذه الظروف الحرجة ، واضطر اخوه ان يسحبه من الوظيفة واحاله الى التقاعد . ومن الامور التي استنكرها اخوه ، قضية اخذه ستين الف ليرة انكليزية من « موسوليني » اعانة لفلسطين وثوارها ، ثم تصرف بها لحسابه الخاص ، واحتفظ بما تبقى منها لمحاسبته عنها . ولما جاء فضيلة مفتي الديار الفلسطينية الحاج امين الحسيني وراجع سعدالله بخصوصها بحضوري ، وحضور السيد جميل مردم بك ، وحضوره بالذات ، اعترف بها ووعد بان يقدم الحساب عنها ، ويعيد الباقي الى المجاهدين ، ولكنه لم يؤد الحساب وتوارى عن الموعد ، وبقيت الاموال في ذمته ، ولعله يؤديها يوم لا ينفع مال ولا بنون لا هي ولا ما اخذه من « فيصل » رحمه الله .

يضمر ، وكتوم في اموره ، ويحرص على الظهور والزعامة ، واذا استشار فرأيه نهاية ما يعمل به ، يحاول ان يستجر المحدث الى جانبه ، وان ابى قاومه ولو كان على صواب . ويحب ان تنسب اليه كل المحامد ولو كانت لغيره . ويتخذ الدعاة والمقربين يسبحون بحمده . وله آراء يغلب عليها التشاؤم ، لمرض معدته ، وعسر هضمه ، او الدم الذي ينزفه من امعائه . وفيه من الخصال البارزة الحذر ، والانانية ، وغلبة الظن ، والانتقام ، ولكنه في كل حال متوكل على الله ، ومن المجاهدين الذين تحملوا الأذى والاضطهاد في سبيل وطنيته ، وقوميته ، وعقيدته ، والدفاع عن استقلال بلاده . يؤمن بضرورة التضحية فيضحي ، ويؤمن بضرورة المقاومة فيقاوم ، ويؤمن بضرورة النزاهة فلا يمد يده لمحرم ، ولا لما ليس من حقه ، وهو بذلك رجل عفة ، ودين ، وكرم ، ونزاهة ، وثبات ، وتضحية ، ومبدأ ، كثير النشاط ، دائب العمل ، صالح الاخلاق ، ولولا ما فيه من حب الاستبداد ، والانانية ، والحرص على الظهور والشهرة ، وغلبة التشاؤم ، لكان اصلح من سواه للقيادة والسير بالسفينة الى شاطىء السلامة .

★★★

هذا مجمل ما يوصف به الذين تولوا سياسة العهد الوطني من عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٣٩ ، ومن خلاصتها يتبين نقاط التقارب ، ونقاط التباين بينهم ، وما كان فيهم من محامد ونقائص ، ولو كانوا جميعاً متقاربين فيما يجب ، ومتباعدين فيما لا يجب ، لتوحّدت خططهم ، وسيرتهم ، وسياستهم ، وعلاقاتهم ، وهي أهم ما يجب ان يكونوا عليه .

وأما بقية الخصال التي تُذكر عنهم ، فهي خاصة بهم ليس لها تأثير كبير على القضايا العامة ، ورجال الاعمال الذين يتولون قيادة الامة ، كلما كانوا مثاليين ، متماثلين ، ومنسجمين ، ومثقفين ، توفقوا في مهمتهم ، واسرعوا في خطاهم ، وحققوا رسالتهم ، وخلدوا عهدهم ، وسنوا لخلفهم خير السنن .

هدانا الله سواء الطريق ، ووفقنا لمحاسبة انفسنا ، قبل ان يحاسبنا على اعمالنا ، وحسابه عسير .

ومن عوامل فشل الدور ، فساد التربية السياسية ، واقصد بذلك ما تعارف عليه السياسيون العريقون في علم السياسة ، الخبيرون بمبادئها، ومقوماتها واساليبها ، وفنونها ، فهم يقولون : ان التربية السياسية تتجلى مقوماتها في : « الوطنية ، والقومية ، والنظام ، وطاعة القانون ، واداء الواجب ، وتحمل المسؤولية ، والتضحية في سبيل الصالح العام ، والعصبية العقائدية » وعلى سلامة هذه المقومات تسلم التربية من الفساد .

ولذا اتساءل : هل كنا نحن الوطنيين كحزب سياسي نتقيد بهذه المقومات ونعمل متضامنين لأجل سلامتها ، والعمل بموجبها ؟ .

نعم ! لقد كنا كلنا « قادة ، واعضاء ، وشعباً » ننشد الاستقلال ، ونسعى اليه ، وندّعي القومية والاخلاص لقوميتنا ، ووطننا ، وأمتنا ، ولكن الدعوى شيء ، والعمل بمقومات الشيء ، أمر آخر .

وكان من الامور التي عملت على إفساد تربيتنا ، اختلاف ثقافة المشتغلين بالسياسة . فمنا من كانت تربيته تركية ، ومنا من كانت تربيته فرنسية ، ومنا من كانت تربيته اميركية . ولذا اختلفت وجهات نظرنا للامور بحسب ثقافتنا ، واصول تربيتنا ، وتفكيرنا ، وبحسب اثر المحيط والتجارب في اخلاقنا ومعاملاتنا وتلقينا للمشاكل .

وقياساً على ما تقدم ، وما مرّ بنا من اختبارات ، وما انحدر فينا من وراثات عائلية ، ومحلية ، وقومية ، سنبقى في اضطراب ، وسيلازمنا الشذوذ في اعمالنا ، والاختلاف في اتجاهاتنا ، وستعمل فينا الغرائز عملها فنلجأ الى الارتجال دون تهيئة او دراسة مما يسبب لنا الخسران في مجهودنا الزمني ، وسنخرج على القانون بدافع العصبيات المتعددة ، ولا ننظر للمصلحة العامة من جميع وجوهها واعتبارها فوق الجميع ومقدمة على جميع المصالح الخاصة . وسنعاني أشد العناء من السياسة الدولية وما لها من دخائل ومطامع ، ما دمنا نغمض اعيننا عن رؤية واقعنا ، وعن واقع الحقائق ، ولا نعالج الطوارىء والصعاب بما نملك من امكانيات ووسائل حتى يتكامل وعينا ، وتنسجم افعالنا ، وتقوى

ادراكاتنا بطول الزمن ، وكثرة الاختبارات ، وتهذب طباعنا ، ونقتنع تماماً ان الديموقراطية الصحيحة والاشتراكية التعاونية البناءة ليست في وضع القوانين والتنظيمات فحسب، بل تحتاج لعلم تام ، وتربية سليمة تبدأ من الدراسة والصحافة والشركات ، والمعامل ، والنقابات الى الجيش ، والمنتديات ، والاحزاب ، والهيئات ، والمؤسسات ، ويشترك فيها الكبير والصغير ، وتتناول الرجال ، والنساء ، ،الغني والفقير ، العامل والتاجر ، الفلاح والمزارع ، فيتقارب الجميع في وجوه الحياة ، ومفهوم الدولة ، ومعنى القومية ، والاشتراكية والديموقراطية، ويشتركون في الهدف والغاية ، ويتحسسون بالشعور العام ، ويتعلم كل صنف من الامة ما له وما عليه ، وما هي واجبات الوطن ، ومقومات القومية ، وما هي حافظات الكيان والمجتمع ، وما هي ضامنات النمو ، والنهوض ، والاستقرار، والسيادة ، وما هي حقوق الرعية ، وحقوق الدولة ، فيعمل الافراد والجماعات وبقية الصنوف من الناس لخير المجموع اولاً ، ثم لخير كل منهم ، وعندها تزول الانانية ، وتختفي الفوارق ، ونشفى من الفوضى والامراض السياسية التي نشكو منها .

ومن العوامل التي أدت الى فشلنا ، وفساد تربيتنا ، وخسران خطواتنا ، وفساد التربية السياسية ، أن قادة الكتلة الوطنية لم يكن لهم منهاج مدروس معين لكيفية ممارسة الحكم ، ولا برنامج معين لاصلاح الخلل في جهاز الدولة .

ومع ان الكتلة الوطنية كانت من أقوى الاحزاب التي نشأت في زمن الانتداب ، ومن انضج القوى التي عاركت الاجنبي ، وكافحت انتدابه ، وهدمت صروحه ، ووضعت حداً لاستعماره ، وتوفقت لاقامة حكم جمهوري شرعي ، فان قادتها عندما استلموا زمام الحكم ، لم يولوا وظائف الدولة اصحاب العقيدة والعلم والكفاءة منهم ، ولا اهل الخبرة والاقدام ، بل اكتفوا بتعيين القليل في مراكز الوزارة . واستمر الجهاز يسير على ما كان بعجره وبجره ، وعجزه وفساده ، لأن ظروف النضال ألهتهم عن التفكير بالمنهاج، والاسلوب، وشواغل الاحداث لم تمكنهم من تهيئة الرجال كما وصفنا .

فلما حان الوقت واستلم القادة باسم الكتلة الوطنية رئاسة الجمهورية، والمجلس النيابي ، والوزارات انكشفت نياتهم ، وتكشف عجزهم السياسي، وظهرت حاجتهم للرجال الاداريين ، والسياسيين ، والمتخصصين ، واضطرب الأمر معهم ، ولم يتمكنوا من إملاء المناصب التي كان يجب ان يملؤها ليصلحوا الجهاز ، وينفذوا الميثاق ، ويدرأوا الشطط، ويمنعوا الطغيان، ولذا تداخلت العصبيات، والمحسوبيات في سير الامور ، وضعف حكم القانون ، واهمل امر الشعب ، ورأى الاجنبي الثغور مفتحة ابوابها أمامه فولج منها الى داخلنا ، وافسد علينا التدبير ، وشوّه سمعتنا ، وافسد عملنا .

ولابطائنا في تحقيق الرغائب ، وإجراء الاصلاح في الدوائر ما خلا القضاء والمعارف ، تذمر الكثيرون من الحكم الوطني ورجالاته ، وعتب علينا الاصدقاء ، وانشق عن الكتلة الوطنية الشباب المثقف الذي همه قبل كل شيء تسنم الوظائف وتبوؤ المناصب باسرع وقت ، ولما لم ينل مبتغاه ، تذمر وحوّل وجهه عنا . كأن الشهادات المدرسية ليست لشق الحياة بالاعمال الحرة ، ولكن وسيلة لنيل الوظائف وقبض الراتب .

وتذمر وجوه الاحياء اعتقاداً منهم ان كل محاسيبهم ومنسوبيهم وانصارهم يجب علينا تحقيق مطاليبهم ولو خالفت القانون وأضرّت بمصالح الناس .

وكان الرأي العام يتطلب منا ممارسة التمثيل الخارجي، اي اقامة مفوضيات لنا في العواصم الخارجية ، ونسي ان المعاهدة لما تنفذ بتمامها ، والدول لا تعترف باستقلالنا ، ما لم تصادق عليه عصبة الامم ، ولما لم يمكن القيام بهذا الطلب، تناولتنا الألسنة بالنقد ، وظن الناقمون على الدور ظن السوء ، وكان ظنهم تحاملاً وجهلاً نشأ عن سوء التربية السياسية .

ومما طالب به الرأي العام تأليف جيش وطني كامل السلاح والعتاد ، فقلنا للعقلاء من الشعب وللشباب المثقف الذين كانوا شديدي التحمس لقضية الجيش الوطني ، ان تأليف الجيش موقوف على تسلم الجيش الذي بيد الفرنسيين، وموقوف على اتفاق عسكري يعقد بيننا وبين الفرنسيين ، ونحن نطالب به ،

والفرنسيون يحاولون ويؤجلون . فاذا دعمنا الشعب ، وأيدنا المجلس ، وساعدتنا الظروف العالمية ، تمكنا من اخذ الذي بيد الفرنسيين اولاً ثم باشرنا بالثاني . واما تأليف جيش وطني اولاً مع بقاء الجيش السوري مخرق للسياسة وخروج على الامكان ، وتهور لا تسلم عواقبه ، ووجه الخرق للسياسة ، ان الجيش السوري افراده سوريون ، واموالـه تؤخذ منـا ، وسلاحه وافر يشترى من خزينتنا ، وهو مدرب ، فكيف نتجاهل وجوده ، او نرفض استلامه ، وهو قوة لا يستهان بها ، وحقيقة لا تنكر اهميتها .

واذا فرضنا ان قمنا بالتجنيد فمن اين نأتي بالسلاح والمال والعتاد ؟ وبما ان الفرنسيين سوف لا يسلمونا اياه قبل انتهاء الفترة الانتقالية ، فلم يبق امامنا سوى زيادة عدد القوة الضابطة ، وتحسين تدريبها ، وتقوية سلاحها وعتادها ، لتكون للأمن عوناً وللقانون حافظاً .

ومن اسواء تربيتنا السياسية شذوذاتنا في اعمالنـا الوطنية خارج الحكم وداخله . وقد كان الواجب في زمن التحرير وتكوين الزعامة ان يمثل الهيئة المسؤولة شخص او هيئة مركزية ، ولكن القائمين على الكتلة الوطنية ، بدلاً من ان يوجدوا الشخص المسؤول ويتمثلوا فيـه ، طفق يحاول كل منهم ان يفرض نفسه زعيماً . ويتخذ لنفسه الاعوان والانصار، يعملون على تقوية شعبيته ونفوذه ، ويدافعون عن اعماله ، ويسبحون بمحامده ، وكان عليهم جميعـاً ان يعملوا للمجموع لا للفرد ، وللكتلة لا لصاحب المقام . اما ولم يتبعوا منهـاج الحزبية ، ولا طبقوا النظام ، ولا نفذوا المقررات ، ولا كتموا الاسرار ، ولا منعوا الشذوذات ، والناس لم يشعروا الا باختلافنا ، ولم يفقدوا الا بفوضانا ولم يتبعوا الا تباينا ، فأصبح لجميل مردم بك جبهة، ولسعدالله الجابري جبهة ، ولشكري القوتلي جبهة ، وللطفي الحفار جبهة ، ولنبيه العظمة جبهة ، ولصبري العسلي جبهة ، ولنسيب البكري جبهة . وكان شكري القوتلي وصبري العسلي يتعاونان ، ومعهما جماعة حزب العمل القومي ، وجماعة التجـار في دمشق ، وحزب الاستقلال . وجميل مردم بك كان يتعاون معه ويعاونه جماعة الشبـاب الوطني ، ومنهم المحامي سيف الدين المأمون ومن لف حوله . ونبيه العظمة كان

يتعاون معه السلبيون الاستقلاليون أمثال منير الريس واخوانه، وسعدالله الجابري كان يتعاون معه افراد عائلته ، وميخائيل اليان ، وجماعة السوق يمثلهم نوري الحمصي ، ومحمد المحايري ، ومصطفى الدباغ ، وعبدالله الشماع ، وعيسى ابوالدار، وطاهر الوراق ، وبعض المشايخ كمعروف الدواليبي ، والشيخ مصطفى الزرقا ، والشيخ عبدالقادر السرميني ، ولحسن فؤاد آل ابراهيم باشا ، جماعة يناصرونه ولي كان جماعة يناصروني ويخلصون لي ، ولرشدي كتخدا جماعة كان منهم ناظم القدسي وبعض من الحرس الوطني يلتفون حوله وبوجههم لنصرته وتأييده . فتفرقت الكلمة ، وحار الناس في امرهم ، وازدادت النفرة بازدياد الخروج عن الغاية ووحدة القيادة والزعامة ، فاستفاد خصومنا ، وتناولتنا الناس بسوء القالة واتهمتنا باطلاً بكل تهمة ، وألحقت بسمعتنا كل فرية .

ولم يقتصر التكتل على جماعة دمشق وجماعة حلب ، بل كان لمظهر باشا رسلان في حمص جبهة ، ولهاشم الاتاسي جبهة ، ولتوفيق الشيشكلي في حماه جبهة يقاومها خليط من العصبويين والاقطاعيين من عظميين وكيلانيين وبرازيين. ولعبدالقادر شريتح في اللاذقية جبهة يقاومها العلويون الانفصاليون من عشائر الكنج ، والهواش ، والعباس ، وسليمان المرشد . وهذا مما قوى المعارضة ، واظهر الاختلافات ، وساعد الفرنسيين على تفرقة الصفوف .

على ان مؤتمرات الكتلة الوطنية كانت تعقد من حين الى آخر كلما تعقدت المسائل ، واضطرب الجو السياسي، فتتخذ التدابير للحيلولة دون تفاقم الاحوال ، ولكن ما كان يلمسه المقربون الينا من التطاحن والتباين، اشعرهم بفقدان الثقة بيننا ، وخسراننا المعركة داخلاً وخارجاً .

وكان من عوامل الانشقاق والانحلال قضية الانتخابات ، وسعى كل منا لكسب الانصار والمصوتين املاً بالنجاح، ولو اننا نواباً ووزراء لم نفكر بنجاحنا منفردين ، ولم نحرص على كسب الشعبية منفردين ، وبقينا متضامنين ، لما لحقتنا عوامل الوهن والتفرقة ، ولما اضطررنا لخلق الجبهات وارضاء المطامع على حساب الامة .

وانني وانا اسرد اسباب الخيبة والفشل لا استطيع تفسيرها بغير العوامل التي نتجت عن سوء تربيتنا السياسية ، وقصرنا في فهم الحقائق الواقعية ، وقلة خبرتنا بطبائع الناس وضعف استعدادنا لممارسة الاستقلال والسيادة .

وأما عن الحزبية السليمة البناءة وتشكيل الاحزاب ، فالبعض كان يرى انها سابقة لاوانها قبل الحصول على الاستقرار ، والخلاص من وجود الاجنبي في البلاد . والبعض يرى انها ضرورة من ضرورات الحكم الديموقراطي الذي يقوم على الحرية ، واحترام الحقوق ، وصيانة الملكية ، وتمثيل الشعب بواسطة مندوبين ينتخبهم ليعبروا عن ارادته ، ويسرعوا لمصلحته .

ولما كانت البلاد مع وجود الانتداب تمارس النظم النيابية فعليها ان تشكل الاحزاب للدفاع عن حقوق الشعب ، وقيادته ، وتوجيهه توجيهاً سليماً نحو الاستقلال والسيادة .

والاحزاب التي تتألف من تفاهم الاشخاص المدركين لهذه المبادىء ، لا بد لكل من افرادها ان يعمل ضمن النظام الذي يرتضيه حزبه ووفقاً للقرارات والتنظيمات التي يتخذها دون مراعاة لمصالحه الخاصة حتى يستقيم امر الحزب ، وتنفذ خططه .

والحزبية التي لا تفرض العمل بروح المنهاج والنظام الداخلي للحزب ، تضعف على ممر الايام ، وتنحل قواها ، ويتشتت المنتمون اليها بفعل الانحلال والفوضى ، ويتلاشى الحزب في النهاية .

وعلى هذه الأسس نتساءل : هل كانت الكتلة الوطنية حزباً ؟ وهل عملت بالرأي الاول ، أم اتبعت الرأي الثاني ؟ وهل اتبعت شروط الحزبية ، أم اكتفت بنظام التكتل فقط ، حتى يجلو الاجنبي عن البلاد ؟ وهل كان افرادها مع عدم ارتباطهم بالحزبية الصحيحة يعملون بأمل ان ينقلبوا الى حزب منظم ، وهم من الآن يمارسون حزبيتهم وفقاً لمنهاج غير معين ونظام غير مقرر ؟

الجواب :

ان الكتلة الوطنية كانت حركة قومية، تحريرية، ثورية، ولم تكن حزباً بمعنى الحزبية الصحيحة، وقد جعلت قوى الامة وقفاً على تحرير البلاد، وقاومت وجود اي حزب كان الى ان تتحقق غايتها .

واذا كان مؤتمرها المنعقد في حمص عام ١٩٣٢ قد انتهى اجتماعه بوضع نظام لها، وحدد اسماء من يجب ان يكونوا اعضاءً في هيئتها المركزية، وثبّت المبادىء العامة التي اتخذها المؤتمر ميثاقاً لها، فان الذين وردت اسماؤهم في المؤتمر وأقروا من قبل المؤتمرين لم يحرصوا على التمسك بالنظام، بل استمروا على ما اعتادوا عليه بانسياق وطني، وغاية شريفة، ولكن بدون احترام للنظام، وطاعة للشورى، والاجتماع، ونتيجة لما وصفناه من عدم التحول الى حزب منظم، ونظراً للعلل التي ورثوها من الماضي، وللعوامل التي انبعثت عن وجود الاجنبي وعن ازدواج الحكم، وفقدان التربية السياسية، اضاعت الكتلة الوطنية شعبيتها، واضاعت الفرصة السانحة لتنظيم اعمالها وتطبيق نظامها ولما ارادت ان تلم شعثها بعدما خرجت من الحكم، والحكم يجلب عـــدم الرضى، ويدعو للطغيان اذا لم تؤاتيه الظروف، لم تتمكن، ولن تتمكن الى ان تزول العواطف التي ثارت حولها . وفي وجهها .

ونصف النـاس اعداءٌ لمن ولي الاحكام هذا ان عدل

ادران الماضي

واذا بحثنا عن الماضي، وما انحدر الينا من مبادىء الحكم العثماني، وطول الاستعمار، وما نتج عن المفاسد والمضار عن نظـام الانتداب وعهده فالشرح يطول . ولكن ممـا لا شك فيه ان كل حكم اجنبي مهما كان مفسد لأخلاق الشعب، ومضر بمقوماته القومية، وان بقاء السوريين خمسة قرون تحت حكم العثمانيين مستسلمين لضغطهم وجبروتهم، وخاضعين لسلطانهم الديني والعسكري،

اضعف حيويتهم ، وخدّر اعصابهم ، واسدل الستار على مدنيتهم العربية ، وان ما اوجده الاجنبي الفرنسي في بلادنا من نظام الانتداب، ومن انظمة وحكومات محلية ، ومجالس سخرها لمآربه وتثبيت اقدامه ، كان افسد للاخلاق من الحكم العثماني ، ولدّ في النفوس الضعيفة مركب النقص ، واقعدها عن الانضمام الى الحركة التحريرية القائمة فلم تلتمس المقاومة والخلاص ، بل عوّدها الاستسلام الى الأمر الواقع ، والوصول الى الغرض عن طريق الحيلة والرشوة ، والنفاق، والزلفى ، وهو سر ما تبتلي به الامم ، ولا يتفق مع الخلق الغني بقوميته وحقه .

ولولا زوال الحكم العثماني عام ١٩١٨ ، وتولي العرب فترة من الزمن ايام فيصل حكمهم بيدهم ، ولولا ان دبّت فيهم روح الحياة الاستقلالية ، والعمل لهدم الماضي وبناء المستقبل . ولولا قيام الحركة الوطنية ، التي تولتها الكتلة الوطنية من عام ١٩٢٢ الى عام ١٩٣٩ ، رغم وجود الفرنسي ، ووجود جيشه وعماله لانطفأت نار المقاومة ، وخمدت روح الخلاص ، وبقيت تلك النفوس على وهنها ، ويئس الجيل الناهض من نيل استقلاله . وعاد الشعب الى شقائه يعاني مصائب الحكم الماضي ، والحاضر . ولكن الحركة التحريرية التي بدأت عام ١٩٠٥ واستمرت في سيرها ، مكّنت العاملين المخلصين من انقاذه ، ومعالجة ادرانه ، وايقاظ وعيه ، وبعثه للمطالبة بحقه ، والتضحية في سبيله .

أما فشلنا في الدور ، فرغم هذه العوامل وغيرها ، نعدّه من التجارب التي لا بد لنا منها ، وأن نمرّ بها ، ونقاسي نتائجها حتى يزداد وعينا ، ويزداد الشعور بآلامنا ، وتنتبه افئدتنا الى ان من يريد الحياة الحرة يجب ان لا يستسلم لليأس . والاستقلال يؤخذ ولا يعطى . ومن يطلب الحسناء لا يُغله المهر . ولهذا سوف نعتبر من فشلنا ، ونتدارك نواقصنا ، ونستمر في جهادنا الى ان يخرج الاجنبي من بلادنا ، ونتمتع باستقلالنا وسيادتنا .

وكان من دواعي الفشل ، عدم وجود جيش وطني قوي يخلص للحكومة ويزود عنها ، وعن سلامة البلاد ، وتتألف افراده « جنوده، وضباطه ، واركانه، وقادته » من ابناء الامة المصلحين ، المدربين ، المؤمنين ، المجهزين بالسلاح والعتاد

ولكنا لم نستطع ايجاده ، ولا استطعنا تخليص الجيش الموجود من ايدي الفرنسيين قبل مدة الانتقال ، ولا تمكنا من اصلاح الدرك ، وقوى الأمن ، لانهما كانا تحت إشراف البعثة الفرنسية .

ولذا كان فقدان الجيش ، وفقدان قوى الأمن من ايدينا سبباً فعالاً في ضعف الدور ، واختلال الأمن ، وظهور الفتن . وكان جل ما نعتمد عليه ، تعاون الشعب ، ومساندة الرأي العام ، ولو احتفظنا بهما وانصفناهما في اعمالنا واحكمنا تدبيرهما ، وحفظنا الكتلة مترابطة ، واحسنّا سياستنا حسب تطور الاحوال ، لكنا كسبنا ولاء الشعب وثقته ، وهابنا الفرنسي واعوانه ، ومررنا بالصعاب ، واثقين من خطواتنا ، وقوتنا ، ونجاحنا .

وكان من المساعد على انهيار الأمن ، ان الكتلة عندما تسلمت الحكم ، لم تكن مهيئة تمام التهيئة لاملاء مراكز الحكومة والادارة برجال تأتمنهم وتعتمد على مقدرتهم ، واخلاصهم ، وان كان لديها بعض من استحق الاستخدام والاعتماد . ولكن قوانين الدولة وانظمتها المركزية التي وضعها الاجنبي لصيانة الرجال الذين سخرهم في الحكم ، كانت تغل ايدي المصلحين من التطهير والتنسيق . وكان على الحكومة ان تتقدم الى المجلس بمشروع لرفع الحصانة ، وإصلاح جهاز الحكم ، ولكنها بعدما مضى الزمن ، وبانت لها الموانع لم تتجاسر على طلب الصلاحية ، فبقي الحال على ما كان عليه ، الا في القضاء ، وهو عامود الدولة فانني كما بينت عزمتُ على اخذ الصلاحية ، وفعلتُ ما كان يجب علي عمله لاصلاحه .

ولو فرضنا مع وجود الضرورة ، ان المجلس منح الوزارة حق اصدار المراسيم التشريعية فهل يعمد الوزراء للتطهير ، والاصلاح بقياس واحد ، وبنية مجردة ، ودرس دقيق ، وتجرد نزيه ؟

لا اظن ان الواقع سيكون كما فرضنا ، لا من جهة المجلس ، ولا من جهة المسؤولين ، فكانت النتيجة بقاء جهاز الحكم الاداري والتنفيذي ضعيفاً ، بل عاجزاً عن اداء واجبه .

ومما زاد موقف الحكومة حراجة تآمر المستشارين الفرنسيين ضد الوزارة ومعاكستهم للعهد ، وسعيهم للدس وتشويه سمعتنا ، وعرقلة مساعينا ، ونحن نعلم ما يعملون ويفعلون ، ولكن لا نستطيع طردهم ، لأن المفوضية قيدت الحكومة بشروط واتفاقيات فيما مضى ، والآن يصعب فسخها والخلاص منها قبل الخلاص من الانتداب .

ومن المؤسف ان المندوبين والمستشارين كانوا يشكلون في مجموعهم وفي دوائر كل منهم حكومة ضمن حكومة ، تحميها دوائر الأمن ، ويحميها الجيش وليس لنا عليهما ، ولا على هؤلاء المندوبين والمستشارين سلطان .

ولعل قائل يسأل : لماذا لم تؤلفوا جيشاً لكم، مع وجود الجيش الفرنسي؟ فالجواب كما قلنا في السابق ، ان الجيش الجديد يحتاج للمال ، وميزانية الدولة بمواردها الحالية لا تكفي ما لم تكن المصالح المشتركة بيدنا .

ثم ان الجيش السوري الذي كان تحت امرة الفرنسيين كل افراده وضباطه من السوريين ، ومعاشاتهم من خزانة الدولة . فهل من المعقول ان ننفق عليهم ، وعلى جيش جديد . واذا فعلنا ألا يمنعنا الفرنسيون ، ويقولون ماذا تريدون ؟ اننا نهيء لكم ابناءكم ، نعلمهم ، وندربهم ، ونعطيهم ، وسوف تستلمونهم منا عما قريب . واذا فرضنا وأردنا شراء السلاح ، فمن اين نجلبه ، وفرنسا لا تعطينا السلاح ، ولا تسمح بجلبه من غيرها . وما فائدة جيش بدون سلاح ؟ وكيف تساعدنا فرنسا على شراء الاسلحة ، والمعاهدة لما تنته ولما تنفذ ؟

لهذه الاسباب لم يمكن تأسيس جيش جديد عدا الجيش السوري الذي بيد الفرنسيين ، وهو ليس تحت تصرفنا

ومن عوامل الفشل الذي اثر في الدور « قضية الاقليات الدينية والعنصرية » ، وقد اتخذها الفرنسيون حجة لوجودهم وتثبيت اقدامهم ، وسبباً لاحتلالهم، ومبرراً لتقسيماتهم .

فهم احتلوا سوريا لحماية الاقليات ، وهم قسموا البلاد لتقوية الاقليات ، وهم يحتفظون بجنودهم لأجل الاقليات ، ويبذرون بذور الشقاق باسم الاقليات ، كلما خشوا على انتدابهم من اتحاد الكلمة ، والمطالبة بزوالهم ورحيلهم .

ولم يكن الفرنسيون وحدهم من دعاة حماية الاقليات ، بل ان عصبة الامم جعلت وجودها لهذه الغاية ، وقسمت الاراضي التي تحررت من الحكم العثماني ، واقامت عليها الانتدابات لحماية الاقليات .

وما كانت الانتدابات المفروضة ، والاقليات المزعومة ، الا صوراً جديدة للاستعمار الغربي . فانكلترا في العراق وفلسطين ، وفرنسا في سوريا ولبنان ، وكلاهما اثارا الاقليات كيلا يتألب عليهما السكان ، فاعطوا الحقوق للاكراد ، والآشوريين ، والجركس ، والارمن ، واليزيديين ، وسهلوا هجرتهم ، واخذوا منهم الحرس ، والجنود ، واحيوا ثقافاتهم العنصرية لهذه الغاية ، وظهروا بمظهر الحامين للمسيحيين ، والعلويين ، والدروز ، والاسماعيليين ، لايجاد الخلاف بين الاقليات والاكثريات .

وتبريراً للغاية ، كانت فرنسا تفرض سيادتها على هؤلاء الابناء « ابناء الوطن الواحد » بحضور ممثليها في اعيادهم واحتفالاتهم لتضعف الشعور القومي في قلوبهم وتزيل العروبة من اذهانهم .

وكنا نعلم هذا ، ونعلم ما يجري لاجل هذا ، ولكن الصعوبات كانت تحول دون ما نعمل ونسعى اليه لارضاء الطوائف ، وازالة المخاوف ، ومنع الدعايات ، وبيان الترهات كما يجب ونريد .

واذا كان الفرنسيون من صالحهم ومن سياستهم ان يثيروا دائماً وفي كل مناسبة قضية الاقليات ويغذوها بالحقد ، والتفرقة ، والتعصب ، والادعاءات . فهل كانت إثارتها من مصلحة اهليها ؟ وماذا كان رأي الكتلة الوطنية وسياستها بهذا الشأن ؟ وماذا كان موقف العقلاء من الاقليات ؟

ان المثقفين والعقلاء من جميع العناصر ، ومن جميع الطوائف كانوا يرون ان ما تعمله فرنسا ليس من مصلحتهم ، بل هو خطر عليهم ، لانهم من اهل البلاد التي هي وطنهم ومدفن آبائهم واجدادهم . والعرب وهم الاكثرية الجنسية ، والمسلمون وهم الاكثرية الدينية ، ليسوا من الجهل حتى يعتدوا على اخوانهم الآخرين . انهم يعلمون ان الدين لله والوطن لأهله ، وهم مع اخوانهم اهل البلاد ، لا فرق بينهم في الحقوق والواجبات. والاستقلال نعمة للجميع ، وفوائده للجميع ، ومستقبله للجميع ، والدفاع عنه واجب على الجميع ، فلماذا نختلف ؟ ولماذا نلجأ الى عصبيتنا الدينية والقومية في زمن زالت منه العصبيات، وانتشرت فيه الروح الاجتماعية والقومية بمعناها الواسع ؟ ولماذا لا ننسجم وندمج جميعاً في شعور واحد ، وكيان واحد ، وغاية واحـــدة ، ونظـام عادل شامل ؟ فالانسان متى أمّن على روحه ، وماله ، وعرضه ، وعائلته ، وعبادته ، واولاده في وطن يعتز به ، ويعيش من خيراته ، ويربح من نتاجه ، فماذا يبقى له ؟ وماذا يطلب سواه ؟ فسوريا وطننا ، ونحن فيهـا ، وهي أمنا ، وما يصيبهـا يصيبنا ، ولذا لا نبغي الا سيادتها واستقلالها ، وهي لنا وللاكثرية مهما تكن ، وعلينا حمايتها والدفاع عنها ، وبأيدينا وايديهم ننهض بها ، ونحيي تراثها ، ونعتز بمجدها وتاريخها ومدنيتها .

يقولون هذا من صميم قلوبهم ، ويؤيده ماضيهم وحاضرهم . ولكن فرنسا لا تريد ذلك ، تريدهم انصاراً لاستعمارها ، وآلة مسخرة لمطامعها . ولما أبوا كشرت لهم عن انيابها ، فلم يبالوا ، وصدقوا بما عاهدوا . وأما ضعاف الايمان والتفكير من صغار العقول فانصاعوا لها ، واستحوذت على قلوبهم ، فوجهتهم لمحاربتنا فعكروا صفونا ، ووقفوا عثرة في طريقنا ، وكان منهم جماعة الشارة البيضاء في حلب، وجماعة الآباء البيض في اللاذقية، وجماعة المطران مبارك في لبنان ، ومثلهم من كان في الجزيرة وديرالزور ، يبثون روح البغضاء ، ويبيتون المؤامرات ، وينشرون الدعايات ، ويرتبون الاحتجاجات والمظاهرات ، فلم يدعوا لنا فرصة نرتاح فيها لتنظيم امور الدولة ، وفرض الهيبة ، والاهتمام بجمع كلمة الامة ، والعمل لتأمين حقوق الجميع ، وإرضاء مصالحهم العامة، وإذكاء الشعور القومي ، وبعث المقومات العربية .

وأما رأي الكتلة الوطنية، فهو عين ما ارتآه المثقفون، والعقلاء، والمخلصون من اخواننا ابناء الطوائف والاقليات . فميثاق الكتلة الوطنية ينظر لجميع ابناء الوطن نظرةً واحدة ، وليس عنده الا مقياس واحد للجميع ، ولا يفرّق بين احد منهم بسبب دينه ، او مذهبه ، او عنصريته . ومبدأ الكتلة في هذا لا جدال فيه ، ولا غموض . وعليه سارت في اعمالها ، ونضالها ، تحت راية القومية ، والوحدة ، والاستقلال ، والسيادة ، والحرية .

واذا كانت الكتلة الوطنية ايام نضالها وحكمها لم تتوفق ليعيش الجميع سعداء في هذا الوطن ، فالذنب ليس ذنبها ، والتقصير لم يكن منها ، ولكن الظروف لم تؤاتِ حكومتهم ، واستئصال بذور الاختلاف كان يحتاج لزمن ، وتفرغ ، واستقرار ، حتى يعقبه دور الاصلاح ، وغرس الوفاق والوئام والمحبة، وهي ثمار الثقة ، والاطمئنان ، والعدالة .

وكما ان الطائفية وما شابهها من انحرافات ، كانت من عمل الفرنسيين واذنابهم ، فالمعارضة للوطنيين والحكم الوطني ، التي برزت واشتدت ، وتلوّنت بشتى الصور والاسماء ، في عهد النضال وما بعد ، ولم تكن كلها خالصة لوجه الحق ، والوطن ، والمصلحة العامة ، كانت ايضاً من عمل الفرنسيين، وصنعهم او مالهم ، وحمايتهم .

ومن عوامل الهدم التي استخدمها المستعمر لصد تيار الوطنية ، والدعوة لمناهضة الانتداب وهدمه ، ولاظهار شعب سوريا بمظهر التعصب والاختلاف ، وتعدد الآراء ، وقد غذّاها بماله ، وقوته ، وكوّنها من جمعيات ، واحزاب، وزعماء ، وهيئات ، وانصار ، وبعث بها الى مسرح السياسة ، وأجلس افرادها فوقه ليمثلوا الأدوار التي هيأها لهم كأنها حقيقة واقعة يستطيع بواسطتها نيل مآربه ، وخداع الزمن ، والامة .

وكانت المعارضة في دمشق اخطر مما كانت في بقية المدن السورية . وفي دمشق كانت تقدم في كل مناسبة ، وكلما شق الوطنيون لهم طريقاً للمقاومة ،

او نزلوا الى ميدان العراك . وكانت المعارضة تظهر يوماً «كحركة دينية» ويوماً «كحركة اصلاحية» ويوماً «كحركة حزبية سياسية» .

ومن غريب امرها ان ترى زعماءَها وانصارها مرةً معك، ومرةً عليك يتلوّنون كالحرباء ، وفي كل حال يتآمرون ، ولا تنجح اي محاولة معهم لافهامهم الحقائق ، ولا ينجح اي اتفاق ، او تقارب ، لانهم سخّروا الضمير لغيرهم ، وإرادتهم ليست بيدهم .

ومن المؤسف ان المعارضة، وهي ضرورية في الحياة الديموقراطية، والحياة الدستورية ، لم تكن في ذلك ترمي لايجاد الطريق الذي يهدي لاستقلال البلاد وتحريرها ، ولا كانت لخير البلاد ، وقيادة الشعب ، ولا لتقويم المعوج والتشاور في المصالح . ولكن كانت لغايات اخرى شوّهت الحكم، وضللت الرأي العام ، وافسدت قلوب الناس ، وملأتها حقداً وبغضاً ، وكراهةً ، وعداوة ، فأضعفت الدور ، وساعدت الاجنبي على نيل ما يريد ، وكان لها اسوأ التأثير في معالجة الامور ، وأضرّ النتائج في اجتياز الصعاب .

وبعد ان ذكرتُ العوامل الداخلية ، سأتمم بحثي بذكر العوامل الخارجية التي لا تقل ضرراً ، ولا خطراً او هدماً ، عن كل ما سبق ذكره ، لانها لم تكن واحدة ، بل كانت اكثر من واحدة ، ولم تكن موجهة من الفرنسيين وحدهم ، بل كانت موجهة من غيرهم ، من دول مستعمرة ، ومن دول عدوة ، وكان خطرها أشد فتكاً ، وأقوى تأثيراً .

ما هي اخطارها ؟

الخطر الاول الفرنسيون المستعمرون : واعني بهم الفرنسيين الذين هم في سوريا ولبنان ، وفي الجزائر، ومراكش، وتونس، وجزائر الهند، وفي الوزارة الفرنسية ، وفي المؤسسات الرأسمالية ، الذين يمثلون الاستعمار الفرنسي بظلمه ، وتسلطه ، وجشعه ، وخططه الهدامة ، ويديرون المستعمرات ، والشركات ، والمؤسسات الاستعمارية ، ولديهم المال ، والقوة ، والتنظيمات ، والجيش ،

والاستخبارات ، والصحافة ، لاستعباد السكان ، واستثمار المرافق ، واستخراج الثروات . ثم لديهم الارساليات الدينية ، والثقافية ، لافساد العقائد ، وتعطيل القوى الذهنية ، وتشويه المقومات القومية . ثم لديهم الراقصات ، والمغنيات ، وبائعات اللذائذ ، يرسلونهم من ديارهم الى ديار الاقوام الذين يريدون استعبادهم بالموبقات ، والمسكرات ، والمخدرات . ولديهم اصحاب رؤوس الاموال الذين يضعون ايديهم على المرافق التجارية ، وعلى الموارد الزراعية ، فيستغلونها ويحرمون سكان البلاد من ثمراتها ، وبذلك يفقرونهم ويتركونهم عرضة للبؤس، والشقاء ، والحاجـــة .

والخطر الثاني ايطاليا المستعمرة : التي اغتصبت طرابلس الغرب، وبنغازي، وبرقة ، وشتتت اهلها ، واستعبدت بلادها . ايطاليـا التي لا تزال تطمع في احتلال سوريا ، وجعلها مستعمرة تابعة لامبراطوريتها في البحر المتوسط ، كما كانت امبراطورية الرومان . ولذا كانت تعمل في سوريا حسبما توحي اليها مصالحها وغاياتها المستترة . وكان لها مدارسها ، وقناصلهـا ، وجواسيسها ، ومستشفياتها ، والكل يعمل لبث الدعاية ، وتفريق الكلمة ، وجلب الانصـار وفي ذلك الخطر الواقع .

والخطر الثالث الاتراك : الذين يودون احتلال الاسكندرون وحلب ، وما بعد حلب حتى حدود نهر العاصي ، ولا يزال يعملون ويجدّون لأخذ اللواء ، واقتطـاعه من سوريا بشتى الدعايات والوسائل ، وقصدهم إلحاقه ببلادهم ، ثم المبـاشرة ببقية الاقسام التي يدّعون انها من حقهم ، وما كانوا ليأخذوا ما اخذوه وينالوا بغيتهم من اللواء لولا اتفاق فرنسا وانكلترا معهم لامور بيّناها في بحثنا عن قضية لواء الاسكندرون وما انتهت اليه .

والخطر الرابع الصهيونية العالمية والصهيونيون في اسرائيل : انهم احتلوا فلسطين ، ولهم مطامع في احتلال سوريا حتى الفرات ، وتأسيس دولة لهم كما كانت ايام سليمان نبيهم . وفي سبيل غايتهم يقاومون استقلالنـا ويعملون لبقـاء

الانتداب ، وإخفاق المعاهدة ، ويحرّضون دول الاستعمار علينا ، ويهددوننا اذا لم نتفق معهم . ولهم في الدعاية ، والتجسس، والتشنيع ، والدس، والتحريض، اساليب لا يجاريهم بمثلها احد . وقد افهمونا وافهموا الوفد السوري في فرنسا « بأن معاهدتكم سوف لا تصدّق ما لم تكونوا عوناً لنا على حل قضية فلسطين واعترافكم بها » وكانوا جادين في تهديدهم ، فالمعاهدة لم تصدّق لأن يهود فرنسا لم يوافقوا على تصديقها وهم في حكومة فرنسا ، ومجالس فرنسا من ألدّ الاعداء لنا ، وأقواهم تأثيراً في سياسة فرنسا ، بل في سياسة انكلترا ، واميركا ، وعصبة الامم .

والخطر الخامس انكلترا وموقفها من سوريا والبلاد العربية : ان الانكليز اعطوا سوريا لفرنسا حسب الاتفاق الذي جرى بينهم وبين كلمنصو . ولكن كيف يتركونها ، ولهم ممتلكاتهم ، ومستعمراتهم ، ولهم مصالحهم ، وطرق مواصلاتهم ، وسوريا طريق هام بين امبراطوريتهم ومستعمراتهم ، وكيف تغفل انكلترا عنها وعما يجري فيها ، وسوريا هي الدماغ المتيقظ ؟ وكيف لا يتمنى الاستعمار الانكليزي ان تغدو سوريا مربوطة بها ، وان يأتي يوم تتمكن من إخراج فرنسا منها ليتسنى لها احتلالها ، وتوجيه ما فيها من يقظة ووعي وانتباه لسلامة بريطانيا ، والتحكم في قلب العرب ، وسوريا محور كل حركة ، ونفوذها ينساب الى جميع الشعوب العربية . وبلاد العرب يتصل بعضها ببعض براً وبحراً ، وفيها البترول ، وفيها السهول ، ومن وضع يده عليها ملك طرق المواصلات ، وملك الخيرات !

فهذه الدول الخمس هي مبعث المخاطر ، وكانت تقف في سبيلنا ، وتضع العراقيل في طريقنا ، وتحرّض علينا عمالها ظاهراً وباطناً ، لتهدم قوتنا ، وتفرّق كتلتنا ، وتنتزع الحكم من ايدينا .

ولما لم يرق للجيش الاستعماري الفرنسي ان يترك سوريا بعد عقد المعاهدة اخذ الجنرال « هوتزينجر » واركان حربه يحرضون وزارة الحربية الفرنسية علينا ، ويدّعون ان فرنسا في حاجة لقواعد حربية في البر والبحر لتحمي

مصالحها واسطولها هنا في سوريا ، وفي شمالي افريقيا ، فلا يجوز التخلي عن الجيش وتسليمه الى السوريين . وتحركت دوائر الاستخبارات فارسلت تقاريرها عن ادارتنا ، وحرّكت الاقليات وحملتهم على ارسال البرقيات طالبين من فرنسا حمايتهم من الاكثرية . وثارت احزاب اليمين الاستعمارية في مجلس نواب فرنسا تؤيد البرقيات ، وتطلب من حكومة باريس حماية الاقليات ، وحماية الشركات التي بلغ عددها ٦٨ شركة في سوريا ولبنان . وقام بعض النواب يطلبون عزل « دي مارتيل » وتعيين مفوض جديد من الحزب الراديكالي « حزب دالاديه » لتثبيت نفوذ فرنسا ، وطي المعاهدة .

وكان لهم ما ارادوا بعدما اختل الأمن ، وقامت التظاهرات ، وتعددت الوقوعات ، وانتشرت الدعايات ، وليس للحكومة السورية من يدافع عنها ، لا داخلاً ولا خارجاً .

فمن كل ما ذكر اجمالاً وتفصيلاً نستطيع ادراك الصعوبات التي كانت تعانيها الحكومة ، ويعانيها الدور الوطني ، ونستطيع ان ندرك كيف تم الانتصار علينا .

ومع هذا ، اذا كانت اخطاؤنا عديدة ، وقد اعترفنا بها ، فان الزمان سوف يقومها ويرشدنا الى معالجتها .

اما فرنسا فرغم انتصارها لن يستقيم لها امر في بلادنا ، واستعمارها لن يكتب له البقاء ، ولا بد لها من يوم ، تجبر فيه على ترك سوريا ، والرحيل عنها كما رحل عنها « هرقل » وودعها وداعاً لا رجوع بعده ، مهما قاومتنا ، ومهما حشدت ضدنا الجيوش والانصار .

ونحن مهما بلغت خسارتنا ، ومهما تحملنا من اضطهاد وسوء ظن ، فايماننا ان الاستقلال يؤخذ ولا يعطى ، وسنأخذه بأيدينا ، شاءت فرنسا أم أبت . وما مات حق ووراءه طالب . والدنيا لا تؤخذ الا غلابا .

كلمة الختام

الى هنا انتهت « المراحل » وهي صفحات تاريخية لجهادنا السياسي خلال ثلاث عشرة سنة اثبت فيها ما وقع من حوادث ، وما جرى من وقائع ، وما كان للكتلة الوطنية من نصيب في الجهاد ، وما لحركتها من اثر ، وما لمقاومتها من خدمات وصفات واهداف ، وذكرت ما لنا من خير وشر ، وما علينا من خير وشر ، حتى لا نكذب على غيرنا ، ونكذب على انفسنا ، ونقول غير الحق ، والتاريخ ليس ملكنا ، بل هو ملك الاجيال ، والاجيال يأتي يوم تنكشف لها فيه الحقائق ، فتعلم الصادق من الكاذب ، وعندئذٍ تبيض وجوه ، وتسود وجوه .

ولما كان استقلالنا لم يتم ، وفرنسا نكثت عهدها ، وداست شرفها ، فالأمل ان لا تتوقف الكتلة عن الكفاح والعمل ، ولا تيأس من اتمام رسالتها نظراً لتقلب الظروف ، فالحرب كرّ وفرّ ، ويوم لك ، ويوم عليك .

وبما ان الحرب العامة على وشك الوقوع ، وشرر نيرانها يتصاعد فلنتربص ولننتهز الفرص ، ونعدّ العدة ، ونرقب الاحوال ، ونتمثل بقول العربي الحكيم الذي اوصى ابنه فقال :

« اياك والسآمة في طلب الامور فتقذفك الرجال خلف اعقابها » . ولعلنا ونحن نعيد النظر فيما بيّناه من عوامل القوة والضعف ، وما أصابنا من محن وتجارب ، وما شاهدناه من أحداث وحوادث ، وما علمناه من بواعث التقهقر واسباب الظفر ، وما لقيناه من اصدقاء واعداء ، نتعظ ونعتبر ، وننظم امورنا ونضم صفوفنا ، ونوحّد كلمتنا ، ونبدأ عملنا بذهنية وثابة ، متحررة ، ونخطو خطوات مدروسة وطيدة ، ونعمل عملنا بعقل واسع الادراك ، ونفس واعية ملمّة بما يحيط بنا ، وبما في العالم من تطور ، فنكمل مراحلنا ونظفر بسيادتنا ووحدتنا ونسترد الحق المغصوب في الشمال والجنوب ، ونبني الوطن على اساس ثابت الاركان رفيع العماد من الوحدة والتعاون ، والتطور الخلاّق ، والسعي المثمر .

وكيلا تفوتنا الفرص يجب علينا التخلي عن كل انانية وعن كل مطمح شخصي ، لأن قوة الامم ليست بجيوشها وعتادها، ولكن في اتحاد ابنائها وعمق ايمانها ، وتنظيم قيادتها وسلامة اخلاقها .

وإكمالاً لكل ما جاء في « المراحل » ونتائجها، وبعدما ذكرت الدور الوطني، وما له وما عليه ، وذكرتُ ما للكتلة الوطنية وما عليها ، سأبحث عن فكرة القومية العربية كما آمنا بها ، وآمن بها احرارنا ، وكنا نهدف اليها دائماً .

« ان من نظر في القانون الاساسي للكتلة الوطنية صفحة ١٨٤ من الجزء الاول من « المراحل » يجد في الفقرة « ب » من المادة الاولى من المبادىء العامة ما يأتي : « على الكتلة تأليف المساعي مع العمل القائم في الاقطار العربية الاخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الاقطار ، على ان لا يحول هذا المسعى دون الاهداف الواجب بلوغها في كل قطر » .

ومعنى هذا النص ، ان على الكتلة ان تعمل على تأليف المساعي مع العمل القائم في الاقطار العربية الاخرى سواء في مصر ، او في العراق ، او الجزائر ، او مراكش ، ، او تونس ، او السودان ، او اليمن ، او البحرين، او قطر، او عمان . وهذه المساعي غير محدودة ، ولا محصورة ، بل مطلقة تشتمل على ما يمكن عمله او تقديمه ، وذلك بغية تأمين الاتحاد بين هذه الاقطار التي يجب ان تحرر نفسها ، وان تعمل لتحرير نفسها ، وعلينا ان نساعدها .

والمفهوم ان الكتلة لم تعمل لأجل تحرير نفسها فحسب ، بل كانت تسعى لأجل غيرها ايضاً ، والدليل ما قمنا به لأجل الاتفاق مع مصر ، واليمن ، والجزائر ، وتونس وغيرها ، يوم استطعنا ان نعمل وان نفيد ونستفيد .

والمفهوم ان رجال الكتلة ، كانوا يحملون فكرة عربية قومية . ولكن ما هي هذه الفكرة التي كانت تدور في اذهانهم هم واخوانهم في لبنان ، ومصر وشرقي الاردن والعراق ؟

مما لا شك فيه، ان الباحث عن معرفة معنى القومية العربية التي كان يحمل فكرتها احرار العرب سواء اكانوا ممن علقوا على المشانق أيام السفاح جمال باشا التركي ، او بقوا احياء يناضلون اينما كانوا وفي شتى الميادين في سبيل تحقيقها، لا بد له من ان يتساءل: هل القومية العربية هي ظاهرة ؟ او شعور عام ؟ او عقيدة ؟ او مثل أعلى ؟ او مجرد فكرة وخيال ؟ او هي كل ما ذكر ؟ .

وما معنى العرب في عقيدة من يدّعي العروبة ؟ وهل من اختلاف بين المقصود من القومية العربية ، والأمة العربية ، والشعوب العربية ، والمجتمع العربي ، والعالم العربي . وما المراد منها ؟ واذا كان هنالك من اختلاف ، فما مدلول كل من هذه الالفاظ التي ترد على ألسنة المتكلمين عنها ، في الاقوال ، والخطب ، والشعر ، والاحاديث، والبيانات ؟

تقول كتب اللغة ان لفظة « القوم » تفيد معنى جماعة من الرجال ، سموا بذلك لقيامهم بالعظائم والمهمات .

ولفظة « شعب » تفيد ما يتشعب من القبائل. والشعب هو القبيلة العظيمة .

وقال الزمخشري صاحب الكشاف : الشعب هو الطبقة الاولى من الطبقات الست التي عليها العرب ، وهي : « الشعب ، والقبيلة ، والعمارة ، والبطن ، والفخذ ، والفصيلة » .

فالشعب يجمع القبائل ، والقبيلة تجمع العمائر ، والعمارة تجمع البطون ، والبطن يجمع الافخاذ ، والفخذ يجمع الفصائل . فخزيمة شعب ، وكنانة قبيلة ، وقريش عمارة ، وقصى بطن ، وهاشم فخذ ، والعباس فصيلة . وزيد على الشعب طبقة سابعة وهي العشيرة ، يريدون بها بني الأب الاقربين ، فتكون في هذا النسب المذكور بني عبد مناف .

والأمة لفظة اوسع يراد بها العالم ، والقرن من الناس ، وكل امة اتبعوا نبياً ، كأمة الاسلام ، وأمة محمد . والأمة الجيل من كل حي . والأمة معناها الجماعة ، وهي بذلك اوسع شمولاً من الشعب والقوم .

و « العرب » يفيد مدلولها ، اطلاقاً لا حصراً ، كل من انحدر من سلالة يعرب ، وكل من عاش في بلاد العرب ، وتكلم العربية ، وشعر بشعورهم ، وتعوّد عاداتهم ، وربط حاضره ومصيره بحاضرهم ومصيرهم .

وهذا التعريف الشامل يدلنا على ان لفظة « العرب » ينطوي تحت مفهومها جميع الشعوب ، والقبائل ، والعشائر التي تعيش في البلاد العربيـــة التي تمتد حدودها ما بين « ايران » ، والخليج العربي ، والمحيط الاطلسي ، وما بين تركيا والبحر المتوسط ، والصحراء الافريقية الكبرى ، والحبشة ، والمحيط الهندي » .

وهي على اختلاف دولها ، واوضاعها السياسية والاجتماعية تسمى « بلاد الأمة العربية » ، وبلاد الاقوام العربية. وتسمّى العالم العربي ، ودنيا العرب ، والمجتمع العربي ، من حيث المكان والسكان . وتسمى من حيث نضال الشعوب العربية وكفاحهم للتحرر ، والنهوض ، والاستقلال ، والوحدة « ثورة الأمة العربية ، ويقظة المجتمع العربي ، ووثبة العرب » .

اما القومية العربية ، فهي تعبير طبيعي صحيح ليقظة العرب ووعيهم ، وهي تمثل في مثلها وروحهـا ووثبتها ، قوة متحركة وثابة دينامئية ، تشـابه القوى المتحركة المتحررة التي نجدها في الأمم الاخرى ، لا سيما في آسيا ، وافريقيا ، واوروبا ، التي ظلت في سبات عميق تحت وطأة الفتح والاستعمار ، مدة طويلة ثم انتهت فتحررت ، وتحركت فاستقلت ، وكافحت فنجحت .

وعلى هذا فالقومية العربية تدل اجتماعياً على وضع قوم تجمعوا في بقـاع من الأرض ، وارتبطوا برباط الوطن ، وضرورات المجتمع ، وحب الحيـاة ، ووحدة الشعور ، والفكر ، والعادات ، والغايات . وتمثلوا بالطبائع ، والاخلاق ، والشعارات ، والآمال ، والآلام . وتدل عنصرياً على خصال شعب تتشابه اقوامه وتتجانس في الوراثة ، والعقلية ، والروحية ، بتأثير الزمن ، والبيئة ، والتزاوج ، والتربية ، والحضارة . ويتميزون عن غيرهم من الأمم والشعوب باللغة والتاريخ والأدب والحضارة . وهذه المقومات العنصرية ، والاجتماعية ، والروحية .

وأما من الوجهة السياسية ، فيدل مفهومها على تضامن وترابط للدفاع عن كيانهم ، وبلادهم ، وحقوقهم ، وتراثهم ، وثرواتهم ، وسلامة مجتمعهم ، وتأمين منافعهم ، وضمان حدودهم ، وعلى محافظة مقوماتهم الاقتصادية، والاجتماعية ، والعسكرية ، والفكرية ، والروحية .

على اننا ، بعد هذا التحليل ، لا يبقى غموض في فهمنا ، وفي فهم اي انسان ، بان القومية العربية مع كل ما تقدم ، حركة شاملة وثابة لتحرير العالم العربي، تسمو على التنظيم السياسي الحالي للشعوب العربية .

واغراضها الاستقلال والسيادة اينما كان شعبها ، والنهوض بمستوياتها الاقتصادية ، والثقافية ، وهو مفهوم تدور حوله اذهان المناضلين العرب في كل الميادين .

ثم نفهم بانها شعور عام مشترك بين شعوب الامة العربية التي يضمها العالم العربي ، والمجتمع العربي ، ويتكلم اهلوها اللغة العربية لانهم ابناء قومية عربية واحدة ، ومصير واحد ، ومركز حيوي واحد ، ومصالح واحدة ، ولأن غاية هذه القومية ايجاد مجتمع عربي ينمو ويتقدم ويرتقي ويتكامل بقوة الحياة الكامنة فيه ، وبقوة اخلاقه ، وقوته الوراثيـــة ، وبحسب مقوماته اللغوية ، والتاريخية . والجغرافية ، وبدافع حاجاته الفكرية ، والأدبية ، والاقتصادية ، والدفاعية، وان ما فيه من افراد ، وهيئات ، وجمعيات، وتنظيمات، ومؤسسات، وحكومات، تعيش وتعمل لحاضر الامة ومستقبل ابنائها بحيث يعيشون في دنياهم احراراً ، مستقلين ، متعاونين ، متطورين مع الزمن ، يسيرون مع ركب الحضارة ، ويشتركون مع بقية الامم لخير البشرية، وحماية السلام، ورقي المدنية.

وقد تدل القومية العربية على انها مثالية ، كونها الوعي القومي ، تطبع كل من انتمى الى العرب ، والمجتمع العربي، بطابع العروبة الخالدة، ثقافة ،ولغة، وادباً ، وشعوراً ، وتفكيراً ، وغايةً ، وتمنح الشعوب العربية، حقها في الاستقلال والوحدة ، وفي اختيار النظم السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، التي تلائم مصلحتها ، وتضمن سلامتها ونهضتها ، وفي انتهـاج الموقف الدولي الذي يريده

شعبنا لاجل حفظ كيانه ، والدفاع عن بلادنا ، وعن أمتنا . وفي تصفية الاستعمار من عالمنا العربي ، مهما كان شكله ، واينما كان موقعه ، وفي وقف التدخل بشؤون الامم الداخلية ، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ، وفي النهوض بمجتمعنا الى المستوى اللائق بأمة لها تراثها وحضارتها ، ولها ماضيها وتاريخها ، بحيث يشعر كل عربي انه سليل امجاد تلك الامة التي اضاءت على العالم بعدلها وعلمها وانسانيتها ، يعتز بأدبها ولغتها وعلمها ومدنيتها ، وانه في وطنه ومجتمعه عزيز الجانب ، موفور الكرامة ، حرّ ، واعٍ لواجبه، يعلم ما له وما عليه، مصون حقه وعرضه وماله ودينه ، غير محروم من حرية الفكر ، والعمل ، ولا من نعمة العلم ، والحماية ، والتعاون ، والتضامن ، والأمن ، يساهم مع بني وطنه في كل مشروع عام ، ويكسب عيشه وماله، بجده وعمله ، ويدافع عن أمته وبلاده بروحه ، وماله ، وفكره . يتطور مع الزمن، ويتقدم في السير لتتبوأ أمته مكانتها بين الامم . وفوق ذلك يعمل لاسترداد ما سُلب من اجزاء بلاده . ويعلم ان بلاده غنية في تربتها ، وكنوزها ، وخيراتها ، فيؤدي ما عليه من تعاون ، واشتراك ، ومساهمة مع ابناء قومه يستثمر تلك الكنوز ، ويستنبت تلك الاراضي ، ويستخدم قوى الطبيعة وما فيها من قوى مائية ، ومناجم معدنية ، ليصنع ما تحتاج اليه بلاده من صناعات ومشاريع ومعامل ، ويشارك في المؤسسات ، والهيئات الاجتماعية ، والاقتصادية لزيادة الثروة القومية ، والانتاج القومي لخيره وخير أمته . يؤدي خدمة العلم عن حب وواجب ، ويؤمن بانه دون هذه العقيدة والشعور مستعبَد للغير، وغريب عن الوطن .

ولما كانت هذه العقيدة باطارها الواسع ودلالاتها العامة الشاملة تحدد موقفنا من جميع الدول وتمثل صداقتنا لمن يشعر معنا ويبادلنا شعوره كأساس للصداقة، ونقطة للالتقاء بيننا وبين الشعوب الاخرى ، ثم تضعنا أمام حقائق لا ينكرها الا عدو القومية ، او خارج مسخَّر للاستعمار ، او دخيل ليس له في ديارنا حق ، ولا اعتبار ، او جاهل لا يعرف قيمة نفسه ، ولا قيمة أمته ، ولايهمه أكان حراً او عبداً . ولهذا كانت خطواتنا في سيرنا تتجه دائماً الى الامام

مستنيرين بهديها ، ووحيها ، مع العلم ان بلاد العرب كما حددناها ، لا يفصل بعضها عن بعض حدود جغرافية ، بل هي متصلة براً وبحراً . ولولا وجود اسرائيل كالسرطان في فلسطين لكانت الوحدة العربية «امةً ، ووطناً ، ودولاً» لا يعيقها عائق ، ولا يشغلها عن تحقيق عقيدتها شاغل . ومع هذا فحسابنا مع اسرائيل لم ينتهِ ولن ينتهي ، ولا سلامة لنا الا باخراجها من عالمنا، ولو طال الزمن .

ومن الحقائق التي تثبت لنا اهمية بلادنا وما فيها من امكانيات للنهوض والتقدم ، ان العالم العربي يحتل أهم نقطة جغرافية في مواصلات العالم الشرقي والغربي براً وبحراً وجواً ، وتقع اقطاره المتصلة بين ثلاث قارات : اوروبا ، وآسيا ، وافريقيا. وفي هذه الاقطار توجد منابع البترول التي يحتاج اليها العالم، وتوجد الخامات المعدنية الصالحة للاستثمار . وتوجد الانهر والمياه ، والبحيرات والاراضي الواسعة بسهولها ، ووديانها ، وواحاتها الصالحة تربتها للزراعة والفلاحة والتشجير ، ورعاية المواشي . وتوجد فيها مساقط المياه التي يمكن تحويلها للري وتوليد الكهرباء . ويملك المؤانىء البحرية على شواطئه في البحر المتوسط ، والبصرة ، وعدن ، وباب المندب ، وسواحل سوريا ، وافريقيا الشمالية . واقليمها معتدل تمر فيه الفصول الاربعة مما تجعله صالحاً لزراعة الاثمار والفواكه والخضار . وبالامكان ان تتبادل مع دول العالم منتوجاتها ومصنوعاتها ، وتضمن للعرب حياة مطمئنة ، ومجالاً للكسب والعمل ، والانشاء ، والغنى . ونستطيع استخدام اموالنا التي ترد لنا من منابع الذهب الاسود ، ومن وارد الذهب الابيض في تصنيع البلاد ، وانشاء المشاريع ، والشركات ، والمؤسسات ، للقيام بهذا التصنيع وما يستلزمه من معامل ، وطرق ، وموانىء وسدود وغيرها . كما انه بامكاننا تعميم العلم ، وتأسيس الجامعات ، وتخريج رجال علماء للتخطيط والتنظيم ، وتنفيذ الاعمال .

وما دامت مقوماتنا سليمة ، واهدافنا محددة ، ونحن على استعداد للتطور وقبول ارقى ما لدى الامم المتمدنة من علوم ، وشرائع وصنائع ، وآداب ، فلا مانع يمنعنا من الوصول الى غاياتنا التي ضمنتها قوميتنا العربية مرتكزين بذلك

« على قوة العلم ، وقوة العمل ، وقوة التعاون ، وقوة الوحدة ، وقوة الارادة » .

ومما لا شك فيه ، ان اعضاء المؤتمر الذين انبثقت عنهم الكتلة الوطنية والاحرار الذين كانوا رواد القومية العربية لم تغب عن اذهانهم هذه العقيدة التي هي عقيدتنا ، وعقيدة كل عربي اينما كان، وعقيدة من ثاروا عام ١٩١٦ ، ومن ثاروا ومن بقوا في ثورتهم حتى اليوم ، ومن استشهدوا في ساحات النضال في سبيل التحرر والاستقلال .

اما البناء الذي يحقق هذه العقيدة فلم تخطط معالمه ، وواقع الحال لم يفسح المجال ، ولكنهم اخذوا بجوهره وعناصر محتوياته ، وعزموا على تطهير جهاز الحكم ، واخذ الصلاحيات ، ومعالجة اسواء الماضي ، وجعل الحياة النيابية تتفق والمبادىء الدستورية ، ثم الانتقال الى ممارسة السيادة والاستعداد لتشييد البناء، الذي لم تمكنا الاحداث والظروف من اقامة اساساته .

وكانت سنة الف وتسعمائة وتسع وثلاثين ، نهاية للدور الوطني ، وخاتمة للحياة الدستورية ، وفي نهايتها عادت البلاد يحكمها الفرنسيون مباشرة بقسوة ، وانتقام ، مستفيدين من ظهور الحرب الثانية في افق الغرب ، وكانوا يظنون انهم في منعة من الوقوع في اتون نيرانها ، ثم ما لبثوا ان انهارت حصونهم وانكسرت جيوشهم ، وغلبوا على امرهم وحكمهم « هتلر » وأذلّهم ، ونالوا جزاء ما كسبت ايديهم فلم يتعظوا ، ولا انتبهوا ، ولا غيّروا ما بأنفسهم . ولولا نصرة اميركا وانكلترا لهم ، وانقاذهم من نير الالمان، لما عاد سلطانهم الى الوجود ولما عادت اليهم سيادتهم ، ولزال اسم فرنسا من الوجود . وقد صدق عليهم قول الامام علي بن ابي طالب رضي الله عنه : « من سل سيف البغي قُتل به ، ومن صارع الحق صرعه ، واغلب مصارع العقول عند بروق المطامع ». وثبت فيهم قول اديبهم « اناتول فرانس » :

« لينظر جبابرة الارض الى مواطن اقدامهم ، ولينظروا الى الشعوب التي يقهرونها ، والمبادىء التي يزدرونها ، فان ثمة القوة التي ستخرجهم وتصرعهم ». وهكذا صرعتهم القوة . وهكذا صرعناهم وأخرجناهم بعد حين ، وعاملهم الزمن

بما استحقوا ، وعاملناهم بما يستحقون .

واذا كان الحكم المباشر قد عاد اليوم ، فالشعب السوري كما اعترفت بقوته وجبروته وعزته جريدتهم الاستعمارية «لو زيكو» بقولها : ليس من الشعوب التي ولدت امس ، بل هو شعب من أقدم شعوب العالم ، له حضارته وتقاليده . وقد رأت جميع الامم العظيمة من شرق وغرب تمر من بلاده ، أو على مقربة منه ، وكان مثقلاً بالمصاعب والتجارب القديمة ، ولكنه أحرق جميع الذين لم يتمكنوا من فهمه ، واتباع ارادته ومقوماته ، وقد خُلق السوري لوفرة اتصاله بالاقوام ، والحوادث ، والمدنيات ، روحاً معقدة ، وحركة مفاجئة ، تختفيان تحت ستار البساطة ، وتخفيان شخصيته» .

اجل ! هذا الشعب السوري سيثبت للفرنسيين ذلك ، ولن ينقطع عن محاربتهم بمفاجآتنا ، ونضالنا الذي لا يعرف التقهقر ، ولا التوقف، وسنحرقهم ونحرق من لا يفهم غاياتنا ، ومُثلنا ، واهدافنا ، ومن يتنكر لوحدتنا وقوميتنا .

وعلى هذا ، لا شك ، ولا يأس من يوم التحرر والخلاص ، ولا حزن على ما اصابنا ، وما اضفناه من الجهد والنضال ، فالمهم سلامة الايمان ، وسلامة القومية ، وسلامة الخطط وحسن العمل . ومن الله النصر والتوفيق . ونحن مع امير البيان في ما قال :

فدى لحمانا كل من يمنـــع الحمى ... ومن ليس يرضى حوضه متهدّما
فما العيشُ الا ان نموت أعزّةً ... وما الموتُ الا ان نعيشَ ونسلما
يقولون وجهُ السيف ابيضُ دائماً ... وما ابيضَّ الا وهو احمرُ بالدما
فان كان دفع الشر بالرأي حازماً ... فما زال دفعُ الشر بالشر احزما
تجاهل اهلُ الغرب كلَّ قضيةٍ ... اذا لم يجيء فيها الحسامُ مترجما

انتهت «المراحل» وأملي ان اكون وفيتُ ما عليَّ لأمتي ، وللتاريخ ، ولاخواني رجال الكتلة الوطنية ، ولمن ربياني صغيراً والسلام .

حلب عام ١٩٣٩ — الدكتور عبد الرحمن الكيالي

فهرس الكتاب

الجزء الرابع والاخير منه « المراحل »

صفحة

٣ مقدمة الجزء الرابع
٩ الاسباب الظاهرة لاعمال دي مارتيل
١٠ المشروع الاداري رقم ٥ الصادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٦
١٢ ما جاء في خطاب السيد بدوي الجبل أمام دي مارتيل ١٩٣٦
١٣ كتاب سكان انطاكية وبلاد العلويين رداً على خطاب السيد بدوي الجبل
١٥ ما نشرته « القبس » من رد العلويين على الخطاب المذكور في ١ شباط سنة ١٩٣٦
١٨ رد شباب الكتلة الوطنية على مزاعم المسيو روبير دي كه في ٦ شباط سنة ١٩٣٦
٢٢ عريضة شباب اللاذقية الى روبير دي كه في شباط ١٩٣٦
٢٤ مذكرة شيوخ العراق بالاحتجاج الى عصبة الامم على ما يجري في سوريا
٢٥ مذكرة النواب في مجلس العراق الى مفوض فرنسا في ١٣ شباط ١٩٣٦
٢٦ اضراب الازهر احتجاجاً على ما يجري في سوريا، وبرقية المضربين الى عصبة الامم
٢٧ برقية صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا الى السيد هاشم الاتاسي
٢٨ جواب اللجنة الدولية للدفاع عن الحبشة والسلم
٢٨ ما اذاعته رويتر عن حوادث سوريا في ٢ شباط ١٩٣٦
٢٩ برقيات طرابلس الشام الى المفوض السامي يوم اضرابها في ٢ شباط ١٩٣٦
٣١ حضور دي مارتيل الى دمشق وتوقيفه جميل مردم بك ونسيب البكري في ١١ شباط ١٩٣٦

صفحة

٣٣ استيضاح مجلس العراق النيابي عن حوادث سوريا
٣٥ المجلس التشريعي الاردني وموقفه من سوريا وما جاء في اقوال نوابه
٣٦ اضراب فلسطين لأجل سوريا
٣٦ تسلم الجيش الفرنسي ادارة الأمن العام في ١٢ شباط ١٩٣٦
٣٨ عريضة جمعية التجار بسبب اضرابات سوريا وبيروت في ١١ شباط ١٩٣٦
٤٠ ما اذاعه راديو فرنسا عن حوادث سوريا
٤١ الشروط التي تعيد الثقة وتعيد الامور الى مجاريها الحسنة
٤١ ما قاله رينه تالازاك في جريدة الهدى في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٦
٤٥ برقية الدكتور عبدالرحمن الكيالي وسعدالله الجابري الى عصبة الامم ووزارة الخارجية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٦
٤٥ التعبئة البريطانية في فلسطين
٤٦ برقية السيد هاشم الاتاسي المرسلة عن طريق فلسطين عن إغلاق مكاتب الكتلة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٦
٤٧ ما قالته جريدة الجورنال
٤٩ ما قالته لاسيري والاوريان بصدد الحوادث
٥٠ ما قالته الباري سوار
٥١ ما قاله الكاتب الانكليزي روكنج عن نقل الانتداب الى ايطاليا في ٣ شباط ١٩٣٦
٥٣ ما قالته جريدة المقطم في مصر عن حوادث سوريا الاخيرة
٥٣ ما قالته الاكسيون فرانسيز في ٥ شباط ١٩٣٦
٥٤ ما قاله بيير لوتي في مجلة باريس في ١٢ شباط ١٩٣٦
٥٦ ما قالته مرة ثانية الاوريان ولا سيري
٥٧ تعطيل الجرائد السورية بالجملة «الفبس، والشعب ، والجهاد، والاتحاد»
٥٧ مقال سان بريس في الجورنال في ١٧ شباط ١٩٣٦
٥٩ ما قالته جريدة «ليتيري دايجست» عن الحالة في مصر والشرق الادني

صفحة

٦٠ تعليق الاوريان على حوادث سوريا وتأثيرها في الاسواق التجارية
٦١ تعليق جرائد بيروت المأجورة على حوادث سوريا
٦٢ ما قاله لويد جورج رجل بريطانيا عن الانتدابات
٦٥ اهتمام الصحف الفرنسية بحوادث سوريا
٦٦ ما قالته جرائد فرنسا وفيه السخافات
٦٧ ما قالته «وست كلير» في ٢٠ شباط ١٩٣٦
٦٨ الاوريان وبحثها عن المعاهدة
٦٩ المسيو باستيد والقضية السورية
٧١ ما نشرته جريدة «الاورور» عن حوادث سوريا
٧٣ ما قالته «له زيكو» في ٢٢ شباط ١٩٣٦
٧٤ كلام النائب تيسان في ٢٢ شباط ١٩٣٦
٧٧ ما اذاعته البرقيات عن سوريا في ٢٤ شباط ١٩٣٦
٨٢ ما قالته «الايكو دي باري» في صدد حوادث سوريا شارحة السياسة السورية
٨٣ ما فعلته السلطة الفرنسية بعد مضي خمسة وعشرين يوماً على الاضراب
٨٤ توقيف السيد سعدالله الجابري والدكتور حسن فؤاد والسيد نعيم انطاكي في ١٥ شباط ١٩٣٦
٨٥ اجوبة العميد لصحافية اجنبية
٨٧ جوابنا على اقوال العميد
٩٠ ما قدمته غرفة التجارة نقداً لمدعى دي مارتيل
٩٣ ما ارسله رجالات حلب في اجتماعهم في ١٢ شباط ١٩٣٦ الى دي مارتيل
٩٥ برقية نساء حلب واحتجاجهنّ في ١٨ شباط ١٩٣٦
٩٦ الاضرابات تستمر ولماذا ؟
٩٧ حادثة جنازة المرحوم عطا بك المظمة في ١٧ شباط ١٩٣٦
٩٩ حادثة قتل الولد الارمني في ١١ حزيران ١٩٣٦ كما روتها «صوت الاحرار»

صفحة

١٠٠ بلاغ مرجع رسمي عن سياسة الفرنسيين تجاه الاضرابات
١٠١ كيف انتقم دي مارتيل من فارس الخوري واخيه فائز الخوري بفصلهما عن الجامعة السورية
١٠٣ بلاغ المطبوعات عن مقابلة السيد الحلبوني في ١٧ شباط ١٩٣٦
١٠٤ ما قاله الوفد التجاري للمسيو « كيفر » مدير الغرفة السياسية في المفوضية
١٠٨ بلاغ الوفد عن المقابلة في ٢٠ شباط ١٩٣٦

المرحلة الحادية عشرة « مرحلة التحول نحو التفاهم »

١١٠ استقالة الشيخ تاج الدين في ٢٣ شباط وكتابه الى رئيس الجمهورية محمد علي العابد
١١١ جواب رئيس الجمهورية بقبول الاستقالة
١١١ بيان قلم المندوبية عن تشكيل الوزارة
١١٢ المراسيم الثلاثة بتشكيل الوزارة في ٢٤ منه
١١٣ كتاب العميد الى رئيس الوزارة السيدعطا الايوبي عن سياسة فرنسا الجديدة
١١٤ سفر دي مارتيل من دمشق الى بيروت وتصريحاته لمراسل جريدة نيويورك تايمس
١١٧ اقوال الشيخ تاج الدين بحق مكاتب الكتلة الوطنية
١١٧ جواب الحكومة السورية على كتاب العميد السامي ونشره في الصحف السورية ليفتح الناس مغالقهم
١٢٠ بيان الكتلة الوطنية في ٢٨ شباط ١٩٣٦
١٢٤ مساعي القومندان شوفيار في حلب للتفاهم مع الدكتور عبدالرحمن الكيالي وطلب المسيو كيفر حضوره الى بيروت في ٢٧ شباط ١٩٣٦
١٢٥ محادثاتي في بيروت مع المسيو « كيفر » في ٢٨ شباط ١٩٣٦ وما تم الاتفاق عليه بيننا وبين المفوض السامي

صفحة

١٢٨ صورة الاتفاق بيننا وبين دي مارتيل في ١ آذار ١٩٣٦
١٣٠ بيان حكومة عطا الايوبي عن الاتفاق
١٣١ بيان الكتلة الوطنية عن الاتفاق
١٣٣ اثر البيان في الامة وما كان بعده
١٣٦ عريضة المسيحيين بتأييد الوحدة ، وردّ دعوى حقوق الأقلية المرسلة الى سفير فرنسا في سوريا
١٣٨ قضية لواء الاسكندرون وبرقيتهم بطلب الوحدة في ٤ آذار ١٩٣٦
١٤٠ عريضة اهالي طرطوس وبانياس في ١١ شباط ١٩٣٦ بتأييد الوحدة
١٤٣ طرابلس الشام وبرقياتها الى المفوض السامي بطلب الالتحاق بسوريا
١٤٧ عريضة صلاح اللبكي بطلب الوحدة مع سوريا واجراء الاستفتاء الى المفوض السامي
١٤٩ برقيات شباب طرابلس بتأييد عريضة الاستاذ صلاح اللبكي
١٥٣ البرقيات الاخرى الصادرة عن منطقة اللاذقية وتوابعها في ٢٩ شباط ١٩٣٦
١٥٤ برقيات رجال الدين العلويين بطلب الوحدة
١٥٥ مقابلة الوفد العلوي للمسيو دي مارتيل في ١١ آذار ١٩٣٦ وكان مؤلفاً من الزعماء العلويين والسنيين والمسيحيين .
١٥٩ البيان الذي اذاعه السيد هاشم الاتاسي في ٨ آذار ١٩٣٦ وتُلي في الجامع الاموي بدمشق
١٦١ تسمية اعضاء الوفد وصدور المراسيم بتعيينهم في ١٤ آذار ١٩٦٠
١٦٤ سفر العميد دي مارتيل الى فرنسا في ١٤ آذار ، وسفر الوفد السوري المفاوض في ٢٢ آذار ١٩٣٦
١٦٥ اسباب التحول في سياسة فرنسا
١٦٨ ما كتبته جرائد فرنسا بعد الاتفاق . جريدة « شوك » ورأيها في الاتفاق
١٦٩ ما كتب عن الحركة الوطنية والحركة العربية
١٧١ ما نشرته جريدة « الطان » عن الامبراطورية الفرنسية

صفحة

١٧٢ ما علقته جريدة « لاكوريه رويال » على حوادث سوريا
١٧٣ ما قاله عضو مجلس النواب في جريدة « الأوب »
١٧٥ ما قالته جريدة « الطان » مرة ثانية
١٧٦ ما كتبته احدى السيدات في جريدة « لوجورنال دي ناسيون » في جنيف عن حوادث سوريا
١٧٩ ما قالته مدام « سانبوان » عن الوحدة السورية
١٧٩ ما قالته مدام « برت جورج غوليس » بتأييد التعاقد .
١٨٠ ما كتبه « موريس برنو » عن الوحدة وشبهها بقصة الشيخ واولاده
١٨١ ما نشره « مارسيل هوميه » عن حوادث سوريا الاخيرة
١٨٣ ما نشره « جان لاسير » عن الاتجاه الجديد في سياسة فرنسا في سوريا في ٢٢ آذار ١٩٣٦
١٨٤ ما كتبته جريدة « غرانفوار » عن القضية السورية
١٨٥ محاضرة المسيو « بينار » المفتش العام للمعاهد العلمانية ، القاها في باريس في ٣١ آذار ١٩٣٦
١٨٨ ما نشرته جريدة « ميدي سوسياليست » عن حوادث سوريا
١٨٩ ما كتبته جريدة « فندمير » عن القضية السورية في ١٢ نيسان ١٩٣٦
١٩١ ما كتبته جريدة « نيويورك تايمس » عن قضية سوريا
١٩٢ كتاب « اندره جيد » عن حوادث سوريا الى ابنة اخته
١٩٣ جريدة « شوك » والمفاوضات في باريس ، وما قالته جريدة « سيرانو » الفرنسية
١٩٥ ما قالته كاتبة فرنسية عن طريقة الانتداب
١٩٦ ما تقوله احزاب اليمين في فرنسا عن الاتفاق في ٢٦ نيسان ١٩٣٦
١٩٨ ما قالته جريدة « الوقت » في انطاكية
١٩٩ ماذا تعني اقوال الجرائد ؟
٢٠٠ برقية العلويين ضد « شوفلر » حاكم اللاذقية

صفحة

٢٠٢ بيان المجاهدين ابناء معروف واحتجاجهم على عمل المجلس الحكومي الذي ابرق يطلب الانفصال

٢٠٣ وفد الاسماعيليين وبيانهم الى الحكومة السورية والى الرئيس هاشم الاتاسي

٢٠٥ بيان الكتلة الوطنية في ١٧ آذار ١٩٣٦

٢٠٦ عريضة اهالي راشيا والبقاع بالرجوع الى سوريا

٢٠٧ احتجاج جراكسة حمص على المضابط التي يوقعها بعض المأجورين بأمر من ضباط الاستخبارات

٢٠٧ طلاب انطاكية يحتجون على مقاومة الشرطة لحركة العرب ووحدتهم

٢١٠ اسباب البرقيات والعرائض

٢١١ احتجاج الأمير احمد الشهابي على إبعاده من حاصبيا وراشيا في ٣٠ آذار سنة ١٩٣٦

٢١٤ احتجاج الارثوذكس في اللاذقية على تصرفات حكومة شوفلر الاستعمارية

٢١٦ بيان المؤتمر الدرزي واحتجاجه على تدابير الحكومة في الجبل

٢١٩ برقيـــة العلويين الى رئيس الوفد السوري احتجاجاً على تمادي شوفلر وسعيه للتفرقة في ١٠ نيسان ١٩٣٦

٢٢٠ اضراب صور وصيدا والنبطيـة احتجاجاً على اضطهاد حكومة لبنان للمنادين بالوحدة

٢٢١ بيان حكومة لبنان وتهديدها الجرائد بالتعطيل

٢٢٢ خليل معتوق واعماله ودسائسه

٢٢٣ كتاب البطريرك الماروني الى وزارة الخارجية الفرنسية وكتابه الى خليل معتوق

٢٢٤ مذكرة البطريرك الارثوذكسي لوزارة الخارجية الفرنسية

٢٢٤ بيان الكتلة الوطنية بشأن الاقليات

٢٢٧ بيان الكابتن جورج هايك الارمني عن الاقليات

صفحة

٢٣٠ بيان الشبـاب العلوي الى المسيو «باستيد» عن اعمال شوفلر ، والى الرئيس هاشم الاتاسي

٢٣٧ أخبار الوفد السوري المفاوض كما رواها الراديو في ٢٨ آذار ١٩٣٩

٢٤١ كتاب الوفد بما عمله حتى شهر نيسان ١٩٣٩

٢٤٣ بدء الثورة في فلسطين عام ١٩٣٦

٢٤٦ وفاة عاهل مصر الملك فؤاد الاول في ٢٨ نيسان ١٩٣٦

٢٤٦ مجيء جنود فرنسيين الى سوريا في شهر نيسان ١٩٣٦

٢٤٨ احوال فلسطين واضطراب الرأي العام السوري وبيان الكتلة الوطنية بدمشق لاعلان الاضراب في سوريا احتجاجاً على الوضع الشاذ في فلسطين وبرقية حلب الى عصبة الامم

٢٥١ مجلس الاوصياء في مصر ، وفوز ايطاليا في الحبشة

٢٥٣ تسليم مشروع المعاهدة الى الوفد السوري في ١٥ ايار ١٩٣٦

٢٥٤ استعفاء وزارة «سارو» من الحكم وتسلّم وزارة الجبهة الشعبية الزمام

٢٥٥ برقية من حلب الى الجبهة الشعبية التي فازت في الانتخابات

٢٥٥ مهرجان المولد النبوي في حلب عام ١٣٥٥ هـ .

٢٥٧ تصدي العربان لجابي المالية وقتلهم اياه بتحريض الفرنسيين

٢٥٨ رسالة زعماء العلويين ورجالاتهم الى فرنسا في ١٦ حزيران ١٩٣٦

٢٦٢ رسالة من جبل الدروز تصوّر الدسائس والحوداث ومساعي الفرنسيين في ١ تموز ١٩٣٦

٢٦٥ مساعي الشيخ احمد الصابوني وجماعته لاحداث الشغب في حلب في ١١ حزيران ١٩٣٦

٢٦٧ قرار الكتلة الوطنية بطرد الشيخ احمد الصابوني من حلب

٢٧١ حوادث الوفد اثناء وجوده في باريس كما روته البرقيات الاجنبية

٢٧٦ اشتداد الحركة الاستقلالية في لبنان

صفحة

٢٧٧ كتاب المسيو « فيانو » وكيل خارجية فرنسا الى المسيو « اده » رئيس جمهورية لبنان

٢٧٨ تصريحات المطران « مبارك » بعد عودته من باريس في ٦ تموز ١٩٣٦

٢٧٩ استفتاء لبنان والمذكرات بشأن الدستور والمعاهدة

٢٨٤ موقف جرائد فرنسا وآراؤها من المعاهدة

٢٨٨ مقالة جريدة « غرنغوار » عن سياسة الجبهة الشعبية في الشرق

٢٩٠ ما يجب على لبنان عمله وكيف تحل قضية لبنان « مقال للاحرار في ٢٣ تموز ١٩٣٦ »

٢٩٣ مضبطة جبل عامل الى وزارة الخارجية الفرنسية بطلب الوحدة السورية، واستنكاره البقاء مرتبطاً بلبنان

٢٩٤ مذكرة اهالي البقاع في ٢٦ تموز ١٩٣٦

٢٩٦ مذكرة العلويين الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٧ تموز ١٩٣٦

٣٠٢ عقد الاتفاق بين سوريا وفرنسا في ٩ ايلول ١٩٣٦ وما جرى بعده

٣٠٣ عودة الوفد السوري الى سوريا في ٢٧ ايلول ١٩٣٦

٣٠٥ بيان الكتلة الوطنية بحلب في ٩ ايلول ١٩٣٦

٣٠٦ ما اذاعه راديو تركيا عن المعاهدة

٣٠٧ برقية الملك ابن السعود الى مكتب الكتلة الوطنية مهنئاً سوريا

٣٠٨ البلاغ الرسمي عن توقيع المعاهدة في ١٤ ايلول ١٩٣٦

٣٠٩ مساعي ضباط الاستخبارات والجيش وانصار الانتداب لخلق حوادث بين الطوائف

٣١٠ حادثة جمعية الشارة البيضاء في ١١ ايلول ١٩٣٦

٣١١ الانتخابات في سنة ١٩٣٦ . وعقد المعاهدة اللبنانية

٣١٣ قضية لواء الاسكندرون : الوفد السوري الى عصبة الامم للدفاع عن اللواء . ذهابي الى « جنيف » والتقرير الذي رفعته الى وزارة الخارجية بعد عودتي في سنة ١٩٣٧

صفحة

المرحلة الثانية عشرة « مرحلة التعاون وممارسة السيادة »

٣٢٨ تابع « قضية الاسكندرون » . ادعاءات الاتراك قبل ذهابنا الى فرنسا

٣٢٩ بيان الاتحاد السوفياتي عن قضية لواء الاسكندرون من الوجهة السياسية

٣٣٣ ما كتبته جريدة « صوت الشعب » اللبنانية في آب ١٩٤٥ عن قضية اللواء

٣٣٥ ماذا تمَّ في قضية اللواء بعد تأليف الحكم الوطني خلال ١٩٣٦-١٩٣٨

٣٣٧ بيان رئيس الوزارة جميل مردم بك عن قضية لواء الاسكندرون في ١٧ نيسان ١٩٣٦

٣٣٩ ايضاح وزير الخارجية السيد سعدالله الجابري عن قضية اللواء بعد مرور شهر ونصف في ٢٥ ايار ١٩٣٧

٣٤١ قرار المجلس النيابي المتخذ في ٣١ ايار ١٩٣٧ برفضه الاعتراف بكل ما قرره مجلس العصبة بخصوص لواء الاسكندرون

٣٤٢ تقرير الهيئة الى عصبة الامم عن القانون الاساسي والنظام الخاص باللواء في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧

٣٥٢ تقرير المسيو سالاندر المرفوع الى مجلس العصبة في ١٥ كانون الاول ١٩٣٦ وما يفهم من هذا التقرير

٣٥٥ حدود اللواء بموجب المذكرة التي وضعتها لجنة الخبراء

٣٥٨ المبادىء التي وضعت لنظام لواء الاسكندرون بعدما قررت عصبة الامم اعطاءه الاستقلال الاداري

٣٥٩ إقرار النظام الخاص بلواء الاسكندرون وما جرى من الحوادث بعده من ٢٠ ايار ١٩٣٧ الى حين ذهاب دي مارتيل

٣٦٠ مجيء اللجنة الدولية الى اللواء لأجل الاحصاء في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٣٧

٣٦١ سقوط حكومة « شوطان » في كانون الثاني ١٩٣٨

صفحة

٣٦١ خطاب رشدي آراس عن نظام الانتخابات في اللواء ، في مجلس عصبة الامم في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٨

٣٦٤ قرار تعيين يوم ٢٩ تشرين الاول من كل سنة عيداً للجمهورية التركية في ٢ آذار ١٩٣٨ بموجب قرار من المسيو « غارو » مندوب المفوضية في اللواء

٣٦٥ ما كتبته « الاوردر » عن قضية اللواء

٣٦٦ الاتفاق على البرنامج النهائي للانتخابات في اللواء

٣٦٦ حضور نواب اللواء في المجلس النيابي السوري في ١٧ آذار ١٩٣٨

٣٦٧ مفاوضات عادل رسلان في انقره في نيسان ١٩٣٨

٣٦٨ عدد اعضاء مجلس اللواء ونسبتهم العنصرية والطائفية

٣٦٩ احتجاج الطائفة العلوية الى عصبة الامم في ٥ ايار ١٩٣٨

٣٧٠ مشاكل الدولة السورية

٣٧١ موقف الجنرال « كوله » من اللواء واحتجاج العرب والارمن الى رئيس عصبة الامم في ٩ حزيران ١٩٣٨

٣٧٨ إبعاد المندوب السوري « فؤاد مفرج » عن اللواء في ٩ حزيران ١٩٣٨

٣٧٨ خطاب « كوله » في السويدية بمساعدة السلطات لجعل الاكثرية بجانب الاتراك

٣٧٩ موقف الحكومة السورية والشعب في ١٠ حزيران ١٩٣٨

٣٧٩ استقالة العضو الانكليزي المستر « هيوز » من اللجنة في ١٤ حزيران سنة ١٩٣٨

٣٨٠ أخبار الصحف عن انتهاء وظيفة دي مارتيل

٣٨١ افتتاح مجلس اللواء وتعيين اركان الحكومة في ٢٩ حزيران ١٩٣٨

٣٨١ اوروبا تحت وطأة الحمّى الهتلرية تستعد للحرب

٣٨٢ اعلان القانون الاساسي لدولة « هاتاي » في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٨

٣٨٢ وفاة « اتاتورك » رئيس جمهورية تركيا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٨

صفحة

٣٨٣ هل اللواء قطعة من سوريا ؟ وما هي الحقوق التي ندّعيها «البحث التاريخي» الذي كتبه صاحب الغبطة بطريرك السريان الارثوذكس «افرام الاول» في ٢ كانون الثاني ١٩٣٨ بحق لواء الاسكندرون

٣٩١ اللواء من الوجهة التاريخية كما ورد في التقرير المرفوع الى عصبة الامم سنة ١٩٣٧

٣٩٣ اللواء من الوجهة العنصرية ، وسوريا بعد الفتح الاسلامي

٣٩٥ اللواء من الوجهة التاريخية

٣٩٨ اللواء من الناحية الدينية

٣٩٩ اللواء من الوجهة الحقوقية

٤٠٣ اللواء من الوجهة الاقتصادية

٤٠٦ الحالة الراهنة في سنجق الاسكندرون منذ ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨

٤١٢ هل العلويون عرب اقحاح وليسوا حثيين ولا اتراكاً ؟

٤١٧ تاريخ اتفاق الفرنسيين والاتراك على سلخ اللواء في ٢٤ حزيران ١٩٣٩ وإحالة الكونت دي مارتيل الى التقاعد في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٨

٤١٩ ما هو الدور الوطني ؟ تعريفه ، وماهيته ، ونهايته

٤٢٠ كتاب استقالة هاشم بك الاتاسي من رئاسة الجمهورية في ٧ تموز ١٩٣٩

٤٢١ عودة وزارة نصوحي البخاري الى الحكم ، وبرقيته الى رئيس الجمهورية المستقيـــل

٤٢٢ ختام الدور الوطني ، وتعليق الدستور ، وتعطيل الحيـاة النيابية في ٩ تموز ١٩٣٩

٤٢٥ وضع سوريا السياسي والاداري من عام ١٩١٨ الى عام ١٩٣٩

٤٣٣ نفسية الشعب عندما تولى زعماء الكتلة الحكم

٤٣٥ ما عملته الحكومة الوطنية ايام حكمها من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٣٩

٤٣٧ اعمال رئيس الجمهورية السيد هاشم الاتاسي مدة رئاسته الى ان استقال منها

٤٤٦ ما هي اعمال رئيس الوزراء السيد جميل مردم بك ؟ ولماذا استقال ؟

صفحة

٤٥٤ ما هي اعمال السيد سعدالله الجابري وزير الداخلية والخارجية
٤٦٢ اعمال السيد شكري القوتلي وزير المالية
٤٦٥ اعمال الدكتور عبدالرحمن الكيالي وزير العدلية والمعارف
٤٦٧ خطابي في المجلس النيابي عن حكومة السيد نصوحي البخاري بعد تأليفها، وسفر « بيو » الى فرنسا
٤٧٧ خطابي الاخير في المجلس النيابي في ١٠ تموز ١٩٣٩
٤٨١ بياني عن مناهج التعليم في ٢٢ نيسان ١٩٣٧
٤٨٧ تتمة البيان عن المعارف في ٣٠ ايار ١٩٣٧ ، ومشروع العشر سنوات لاصلاح المعارف
٥١٤ تقريري أمام المجلس النيابي عن إصلاح القضاء في ٦ كانون الاول ١٩٣٨
٥٢١ نهاية الدور ، وإصلاح الاوقاف
٥٢٣ قانون الطوائف وما اشيع عنه
٥٢٥ السيد لطفي الحفار والسيد فائز الخوري في وزارتيهما
٥٢٦ المجلس النيابي وموقفه واعماله
٥٢٨ فشل الدور الوطني واسبابه « الاسباب الداخلية ، والاسباب الخارجية »
٥٤ أدران الماضي واخطارها الخمسة
٥ كلمة الختام ـ ما هي القومية العربية بنظر رجال الكتلة الوطنية ؟

انتهى الجزء الرابع والأخـــير

من كتاب « المراحل »

الخيرَ أهلَ الخيرِ قدْماً ولا تسلْ فتىً ذاقَ طعمَ الخيرِ منذُ قريبِ

مطبعة الضاد

حلب - الجميلية ★ شارع الفارابي

الهاتف ١١٢٨٦

عام ١٩٦٠

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 072710401